

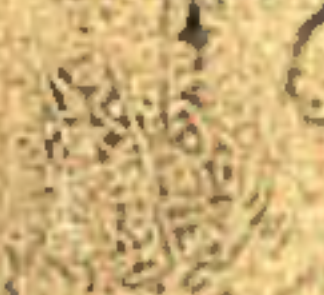
٢٤

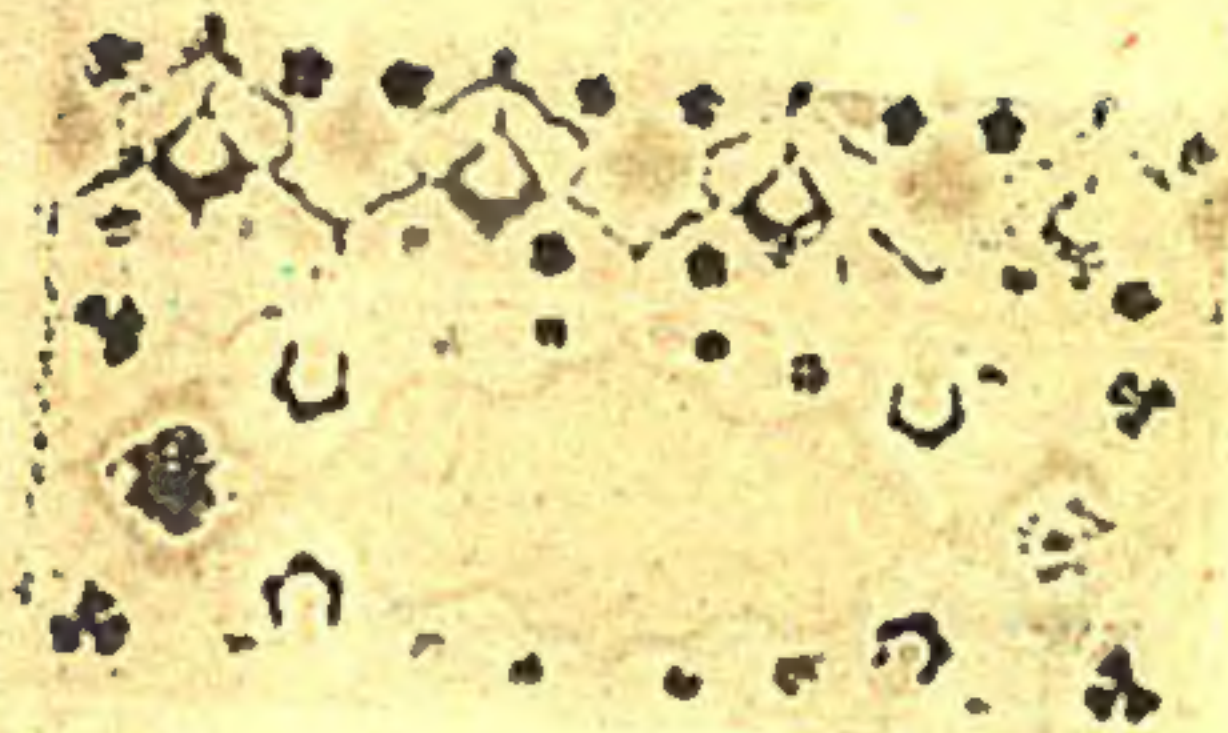


الله

عبد

محمد





197



Yr	E. C. KUTUPHANESI
	Tunhan Valde
	196
	297-3

197





بسم الله الرحمن الرحيم الم بعد حمد واجب الوجود على نفايه والمناولة على
 سيد انبياء واکرم اجايه اي على آله واصحابه الذين هم موصوفون بزيادة الكرم
 على من عدائهم من مجوسيه فافعل التمثيل تشابهه الزيادة على من اصيف اليه و
 لا يحس المطالب لمن مولد افرادا وحدا ومحمل شارة على مذنبه ان يرد عليه
 رضى بل والى كون المكسوب بصورة على جوار اهل اسما بجزور اعطوا على سيد
 انبياء وروحه ما يوجد في بعض النسخ من التصريح باسم النبي صلعم **فاني نجيب ال**
سئلت من تحرير مسائل الكلام ودرها على المنع نظام سر الى عز ورايد الاعتقاد
ونكت مسائل الاجابة بما حاد في الدليل الله وروى اصمادي عليه واهد اسئل
العبادة والسداد وان يجله ذكر الوجود المعاد وميتة تقديرات القبايد ورجسته
سنة متا صمد لما كان الطلب الاعلى والمعدن الاقصى في علم الكلام هو العلم باحوال
 المبدأ والمعاد واحوال المعاد مما يستقل باسائها العمل على كبح فيها الى السماع
 من العلم والمعلم في المعارف الآتية هو الذي علمه بالحق والامام امضا عند بعض
 وما يستقل العمل انما يستلزم من البحث عن احوال الممكن المنقسم الى احوال العرف
 اما بامور عامة او بامور الاحكام وبثب العلم كتابه على سنة معاصد الاول في الامور
 العامة السالفة في احوال العرف السالفة في اسات الصانع وصنائه الرابع
 النبوة الخامسة في الامور السالفة في المعاد ووجه الترتيب **المقصد الاول**
في الامور العامة اي ما لا يختص بغير من اصنام الوجود الى الراجح والموافق للبرهان
 لا اورد كلاما محققا بواحد منها في باب اصلاح الى باب لغيره الاحوال المتسكرة اما

هذا هو المقصد الاول في الامور العامة
 وهو ما لا يختص بغير من اصنام الوجود
 الى الراجح والموافق للبرهان
 لا اورد كلاما محققا بواحد منها في باب اصلاح الى باب لغيره الاحوال المتسكرة اما

هذا هو المقصد الاول في الامور العامة
 وهو ما لا يختص بغير من اصنام الوجود
 الى الراجح والموافق للبرهان
 لا اورد كلاما محققا بواحد منها في باب اصلاح الى باب لغيره الاحوال المتسكرة اما

بن الله كالوجود والعلية او غير الاثنين كالمهية والمعلولية فابحث عن الامساع
 كونه من احوال العدم وعن الوجود والعدم كونهما من احوال الوجود ولذلك اورد
 في فصل الوجود والعدم **في فصل ثلث** لاخصا والامور العامة بالاستقراء
 في الوجود والعدم وما يتعلق بهما والله ولوا احتفاء والعلية والمعلولية **الفصل**
الاول في الوجود والعدم وكيفية ما بالثابت **العين** والمنه **العين** او الذي **يمكن**
البحرنة ويعينه اي الذي لا يمكن ان يحركه او يغيره **ذلك** مثل قولهم الوجود هو الذي
 يكون فاعلا او متفعلا والمعدم لا يكون فاعلا ولا متفعلا **سئل** **دور** **سئل**
 اما استعمال الحد في الاول فله لان البوت مرادف للوجود وكذا اللفظ للعدم واما
 الثاني فلان الامكان مرادف في كل من حدى الوجود والعدم وهو عبارة عن سلب
 القدره عن طريق الوجود والعدم واما الثالث فلهذا قد اخذ الكون في
 تعريف الوجود المرادف له وسلب الكون في تعريف المرادف له واما الثالث
 ان معنى العاقل والمتفعل هو الوجود المؤثر والوجود المتأثر فلهذا لا يكون فاعلا
 ولا متفعلا لا يكون موجودا مؤثرا ولا موجودا متاثرا واذ اسلم الوجود
 موصوف على سلب مفهوم الوجود ومفهوم المعدم فمفهومه لا يلائم ان معنى
 السال على هو الوجود المؤثر والمتفعل هو الوجود المتأثر عليه الا ان السال على هو الوجود
 الاموجودين وفي قوله ونحوه ما بالباب العين المنه العين نظير الوجود
 والعدم لم يردنا بهما بل الوجود والمعدم عرفا بها واعتد عنه بان مفهوم الوجود
 على شيئين مفهوم الوجود ومفهوم صمد المفعول لكن مفهوم صمد المشتق من معلوم
 ككل من يعرف الله فاعلم مفهوم الوجود وعلم مفهوم الوجود وان جعل تعبير فلو احتج
 الوجود الى التبريد كان ذلك لا يحتاج الوجود الى التبريد الوجود بالثابت
 العين تعريف في الحقيقة للوجود وبشروط العين لانه الحاج الى التبريد وكذا التبريد
 ما يمكن ان يحركه توفيق له فهو بالامكان وكان ان توفيق الوجود المذكور
 مرعا دورى كدك توفيق الوجود المذكور فمما دورى فلهذا ونحوه مما

هذا هو المقصد الاول في الامور العامة
 وهو ما لا يختص بغير من اصنام الوجود
 الى الراجح والموافق للبرهان
 لا اورد كلاما محققا بواحد منها في باب اصلاح الى باب لغيره الاحوال المتسكرة اما

هذا هو المقصد الاول في الامور العامة
 وهو ما لا يختص بغير من اصنام الوجود
 الى الراجح والموافق للبرهان
 لا اورد كلاما محققا بواحد منها في باب اصلاح الى باب لغيره الاحوال المتسكرة اما

هذا هو المقصد الاول في الامور العامة
 وهو ما لا يختص بغير من اصنام الوجود
 الى الراجح والموافق للبرهان
 لا اورد كلاما محققا بواحد منها في باب اصلاح الى باب لغيره الاحوال المتسكرة اما



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اي كيد الوجود والعدم كما هو الظاهر بالبين اي با علم من عدمه مما قد نزل
الضمير راجع الى الوجود والعدم لانه لا الوجود والعدم عليهما ولا لهما الحكم عليهما
تساويا بل انما هو المستحق على المسق وهو هو والمآل واحد في الكل فهو مستحق
لانه لم يسم في الحقيقة ان يكون معرف كل شئ مستحق معرفه في الحقيقة لما قد
بما قد استحق ان يكون احادية الكلام في مقال الحاسر مثلا مستحق على
سبب مفهوم الاحساس ومنه صنفه الثاني على كنه مفهوم من المستحق معلوم لكل
معرفة الله فاد علم مفهوم الاحساس علم مفهوم الحاسر ولو جعل جعل لولا احاسر
الى التوهم كان ذلك لا صاحب الاحساس هو هو عرف الحاسر مستحق كان ذلك هو
في الحقيقة للاحاسر بما قد استحق مع اليمين كوك فانه قد كثر معرف المسق
بالمسق ولا يجوز معرفه ما قد استحق ما قد استحق مثلا يجوز معرفه الاحساس
بالحرك بالارادة ولا يجوز معرفه الاحساس بالحركة الارادية وكذلك يجوز معرفه
الساكن الساكن ولا يجوز معرفه السلق بالهكك واسال ذلك اكثر من ان يحسن
محسوس المقام ان السؤال المستحق قد يكون عن شئ مفهوم في ان احب مستحق في ذلك
مكون هو ما قد استحق بما قد استحق وقيل يكون السؤال في ذلك العالم
لفظ المسق على الاكر والاول ان سال لفظ المسق في ان مفهوم المسق معلوم
لكل احد وانما الاستسار لعلم مفهوم ما قد استحق مثلا او اراد الاستسار عن
مفهوم المحرك عناب بالهكك وعاب بانها كثر من القوة الى العمل على السد
فان قيل المحرك احب بانها كثر من القوة الى العمل فذلك كما قال هو معرفه
الحق كالحرك بانها كثر من القوة الى العمل فذلك كما قال هو معرفه
المسق الذي علم لوجه واراد ان يعلم حقيقة اوجه في ان احب مستحق في ذلك
لا يكون هو ما قد استحق بما قد استحق مثلا او اراد الاستسار عن الانسان
الذي علم لوجه العكك وراوان علم لوجه في ذلك وقيل العكك كوكاب بالكتاب
ليس سري للعكك بالكتاب كين ولا يمكن حله عليه واذا نزل ان تعرف المسق

هذا هو المستحق على المسق وهو هو والمآل واحد في الكل فهو مستحق لانه لم يسم في الحقيقة ان يكون معرف كل شئ مستحق معرفه في الحقيقة لما قد

بالمسق

بالمسق يكون على وجهين كما ذكرنا فلا شك ان معرف الوجود مما يمكن ان يعرفه
ليس من قبيل الوجود الاول اذ لو كان لزم ان يكون معرف الوجود بما يمكن ان يعرفه
فلا يمكن على كذا لا يمكن فلا يكون معرفه فلا يمكن ان يعرفه ولما ابطال
معرفة الوجود والعدم بما ذكرنا سارا الى وجه الاستدلال لذلك المعروف من الحكا
والمتكلمين في تقديم مقال **المراد تعريف اللفظ** وليس المقصود به تحصيل معرفة
غير ما صدق في سائر المعرفات الحقيقة المقصودة الاسارة الى صورة حاصلة
ومعناها من الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع بازار الصورة
المشار اليها ملائحة وراوانا ما هو مراد من المعرفة كافي السمعين الاول
الثاني على مداره على اللفظ المذكور المراد فان لم يوجد او ردد لها العا
مركبه الى المعنى مفهوم ولا يكون التفصيل السعنا ومنها مقصود ابل المقصود بها مجرد
معنى ذلك المعنى من المعنى في المقصورة ولا يتضح ايضا اراد ما سوفق معرفه
على معرفة المعرفة كافي المعرفة الثاني لما ذكرنا من ان هذه المعرفة ليس بل
معرفة المعرفة هي يكون تعرف معرفة المعرفة عليها دور ابل لا يمكن معرفة الوجود
بحسب الحقيقة **اذ لا شئ في المفهومات اعرف من الوجود** ان اراد ان يكون
لوح متعارف عن جمع ما عدا بدوي وانه لا اعرف منه فلا يمكن تحديده بهذا الوجود
مسلم حكم الاستدلال والرجوع الى الوجود ان اراد ان يكون حقيقة حقيقة
فذلك على مع كونه متصور ايضا **والاستدلال سوفق الصدق بالسا**
عليه او سوفق الشئ نفسه اذ عدم ترك الوجود مع فرضه اذ ابطال اللفظ باطل
استدل على بدهية تصور الوجود بوجه اسار الملم الى اثنين منها وحكم بطلانها
الاول ان الصدق بالساقي من الوجود والعدم اعني قولنا السق اما موجود
والما معدوم بدوي وسوفق على تصور الوجود والعدم ضرورة توقف الصدق
على تصور اذ ما سوفق على البدهية اولى بالبداهة الثاني ان الوجود
وليس ذلك بالكتب والا فالتسا به لما يكذب وانه لا يكون الا بالاجزاء والوجود

الحاصلة ص

تعريف
قيل ص
اقول

الاسم العام ان تصور الوجود والعدم

هذا هو المستحق على المسق وهو هو والمآل واحد في الكل فهو مستحق لانه لم يسم في الحقيقة ان يكون معرف كل شئ مستحق معرفه في الحقيقة لما قد

لا يتحقق الا في مفهومين لا ثالث لهما
 لا على هذا التعريف ان لم يكن مفهوم الوجود ايضا واحدا
 والوجودات وسواء من ان يكون الناقص من الوجود الواحد والوجودات
 لا يتحقق على هذا التعريف كون كل وجود خاص بغيره لا يتحقق
 الناقص الا في مفهومين لا ثالث لهما ان مفهوم الوجود واحد لكل
 نفس حقيقة اخرى واحب بان السبب المطلق المحل على تلك السبب مفهوم
 ولا شك ان هذا التعريف عاقل الوجود فليس لام الاشراك فيه لان
 في مطلق السبب المشترك بينها عذره هو لفظ السبب كافي الوجود الثالث
 انتم الوجود الى وجود الواجب فوجود الكل في وجود الوجود ووجود العرض
 ومورد التسمية مشترك بين اقسامه فان فصل اسرار مورد التسمية من جميع افرادها
 غير لازم فانما يتم ان لا يمتنع في الوجود مع ان كل منها غير كمي
 احيى اولها ليس عارضا عن ضم القيود والمخالف الى مورد التسمية ليحصل انضمام
 فذلك التسمية فالتمس عارضا عن مجموع مورد التسمية مع الوجود فلا يتحقق من مورد التسمية
 فاما ان يكون المورد مشترك بين جميع افراد اقسامه والتسمية في المثال المذكور
 الا مع ان يكون العارضا مع ما عاين من ان قد يكون من التسمية المقسم
 عموم من وجه فذلك غلط فاش لا سيما التسمية. اقول في الجواب
 حاسم لما لا يشبهه فان السبب لو حال اردت التسمية فذلك هو مورد التسمية
 لمقتضى التسمية والمقتضى لا يدر من قسم الوجود ولا وجود الواجب ووجود الممكن
 اسراركم جميع افراد الكل الذي هو قيد التسمية وما ذكره من محمول التسمية لجميع افراد
 الاقسام لا محذور طال لا قد التسمية قد يكون اعم من المقسم من وجه كافي مثال كمي
 والابتن ارفع الكواب وما يباين الوجود مثل التسمية الى جميع الاسماء وروا
 فذا قلتم اسراركم جميع فان فصل على الدليل الاول ان الامر في المقطوع
 سواء بوجوده وبعده الوجودات المتخالفة لادوات مطلقا وعلى الثاني ان معنى قولنا

مفهوم الوجود ليس متباين من المقتضيات البانية كما ينبغي الثاني ان مفهوم
 الوجود واحد فلو لم يكن مفهوم الوجود ايضا واحدا لبطل الحكم العطاس الوجود والعدم
 فانما اذا اقتضت ازيد الموجود اما معدوم لم يحرم العمل بالاختصاص كوار ان يكون
 ولا موجودا بالمعنى الذي يقتضيه الوجود اي بمعنى اخر اقول في السبب
 المشهور بهذا الدليل ورد عليه ان اتحاد مفهوم الوجود لا دخل في الاستدلال بل
 على مورد التسمية. كان بطلان الحكم انما هو ازيد على هذا التعريف احتمال اخر مثلا تقول
 في المثال المذكور ان يكون زيد متصفا بالعدم بمعنى اخر فالاول ان يلحق من
 البين ومال لم يكن الوجود مشترك كابطال الحكم العطاس وساق الكلام قيل الحكم على
 في التعريف اعني ان يكون مفهوم الوجود ايضا متصفا بكون من الوجود الخاص والعدم
 الخاص فانما اذا اقتضت ازيد اما ان يكون موجودا بوجوه الخاص او معدوم بوجوه
 الخاص كان ذلك حصر اعطيا لان معناه ان يكون موجودا بوجوه الخاص او لا يكون
 موجودا بوجوه الخاص فذا اردت من التسمية والاثبات بحرم العمل بالاختصاص
 بدو كمال واسطة بين اسات مفهوم عام وسببه كذلك واسطة بين اسات مفهوم
 خاص وسببه اقول الحكم العطاس هو الوجود والنظر الى حرم العمل بالاختصاص وشاك
 جزم العقل بواسطة مقدمه اخبره ان التسمية لا يكون موجودا بوجوه غيره ولا
 بعدم غيره اذ لو قطع النظر عن هذه المقدمة لم يكن قولنا زيد معدوم بغيره تاحاس من
 قولنا ليس موجودا بوجوه الخاص كان احسن منه ما اذا وجد زيد بوجوه اخرى او
 عدمه بعدم اخر صدق ليس موجودا بوجوه الخاص وكذب لم يعدوم بوجوه الخاص
 فالعمل بحرم بالاختصاص في قولنا الشئ لا موجود بوجوه الخاص والامس موجود بوجوه
 ولا يحرم بالاختصاص في قولنا الشئ لا موجود بوجوه الخاص والامس معدوم بوجوه الخاص
 الامس ملاحظ ملك المقدمه الاخبره فلا يكون حصر اعطيا ويمكن ان يحصل اتحاد مفهوم
 الوجود ولما اخر ان مال مفهوم الوجود واحد فلو لم يكن مفهوم الوجود ايضا واحدا
 كان العدم الواحد يقتضي لكل من الوجودات المتقدمة وذلك سبب لان الناقص

الخاص

الحق

لا يتحقق الا في مفهومين لا ثالث لهما ان لم يكن مفهوم الوجود واحد لكل
 لانه على هذا التعريف ان لم يكن مفهوم الوجود ايضا واحدا لبطل الحكم العطاس
 والوجودات وسواء من ان يكون الناقص من الوجود الواحد والوجودات
 لا يتحقق على هذا التعريف كون كل وجود خاص بغيره لا يتحقق
 الناقص الا في مفهومين لا ثالث لهما ان مفهوم الوجود واحد لكل
 نفس حقيقة اخرى واحب بان السبب المطلق المحل على تلك السبب مفهوم
 ولا شك ان هذا التعريف عاقل الوجود فليس لام الاشراك فيه لان
 في مطلق السبب المشترك بينها عذره هو لفظ السبب كافي الوجود الثالث
 انتم الوجود الى وجود الواجب فوجود الكل في وجود الوجود ووجود العرض
 ومورد التسمية مشترك بين اقسامه فان فصل اسرار مورد التسمية من جميع افرادها
 غير لازم فانما يتم ان لا يمتنع في الوجود مع ان كل منها غير كمي
 احيى اولها ليس عارضا عن ضم القيود والمخالف الى مورد التسمية ليحصل انضمام
 فذلك التسمية فالتمس عارضا عن مجموع مورد التسمية مع الوجود فلا يتحقق من مورد التسمية
 فاما ان يكون المورد مشترك بين جميع افراد اقسامه والتسمية في المثال المذكور
 الا مع ان يكون العارضا مع ما عاين من ان قد يكون من التسمية المقسم
 عموم من وجه فذلك غلط فاش لا سيما التسمية. اقول في الجواب
 حاسم لما لا يشبهه فان السبب لو حال اردت التسمية فذلك هو مورد التسمية
 لمقتضى التسمية والمقتضى لا يدر من قسم الوجود ولا وجود الواجب ووجود الممكن
 اسراركم جميع افراد الكل الذي هو قيد التسمية وما ذكره من محمول التسمية لجميع افراد
 الاقسام لا محذور طال لا قد التسمية قد يكون اعم من المقسم من وجه كافي مثال كمي
 والابتن ارفع الكواب وما يباين الوجود مثل التسمية الى جميع الاسماء وروا
 فذا قلتم اسراركم جميع فان فصل على الدليل الاول ان الامر في المقطوع
 سواء بوجوده وبعده الوجودات المتخالفة لادوات مطلقا وعلى الثاني ان معنى قولنا

وجود الممكن

ان قلنا العدم مفهوم واحد او
معدوم باحد العبادات المتماثل
الحدوات م

زيد لما موجود او معدوم انه موجود باحد الوجودات المتماثلة الذات ليس
بوجودا أصلا ان قلنا بعد مفهومه على الذات ان تسم الوجود بما يدل
المسح به على كل ذلك ملاحظ لفظ الوجود وشكوكه للمعاني المتعددة
وضع لفظ الوجود باذاتها ونحن نخدم من استنباطه التحريم والكسر العقلي ونسحق
قطع النظر عن اللغات واوصافها وادبها كون الوجود مفهوم واحد مستكنا
عن الوجودات باسرها **فخاير** في المنهزم **الشيء** اي يكون راداعيا
لا عنها ولا جزاء **الا** اي وان لم يتغير فمما عنها **و** **الحدوات** هي
اتحادها مع الوجود الذي هو مفهوم واحد وجزاء **و** **لم** **تغير** **جزاء** **و** **لم** **تغير** **جزاء**
الشيء الواحد الى غير النهاية اما الملائكة طائفة لو كان جزاء التباين كان لها
اجزاء اخرى موجودة لا تمنع تقدم الوجود بالمعدوم ولان كونها كجزء الكلي لا
امنا او الرض ان جزاء الوجودات باسرها فكل الاجزاء اجزاء اخرى فكل
الكلام الى اجزاء الاجزاء وهكذا الى ان يتم والماطلار التالي طان المركب
لان من الاستمرار الى البسيط لان البسيط بعد المركب فلو استمر استمر
قلنا واكثر ولو كانت غير مناسبة لاجزاءها من الواحد فكل لا تمنع
الامور الغير المناسبة المرتبة في الوجود معاد هذا العام اذا كانت الاجزاء
والاما اذا كانت على لا تخفى لها في الخارج مما يراه فلا دليل على استحالة ادعاء
استماع معل كنه المبه اذا لم يكتف في معل كنه على عمل اجزاء الاول
سرط في ذلك معل اجزاء الاجزاء المتماثل على التفسير واعلم من ان هذا
الدليل ما يدل على ان الوجود ليس عنها في جمع الهيات وكذا ليس بجزء
الجمع ولا لم من ذلك كونه رايد في الجمع لاحتمال ان يكون زائدا في البعض ونسا
في البعض او جزاء واجب بان اختلاف الوجود في العود من التفسير والوجود
غير متصور لانه ان امضى العود من شئ ان يكون كذلك في الجمع وان اقص
التفسير او الدخول فذلك ورد بانكار ان الوجود لا يمتنع شيئا من

خارج

بل المقصود هو الهيات ولو سلم فلان وجوب الاستواء فيها وانما لم نعلم ان لو
كان الوجود متماثلا لم لا يكون مستكنا لا سال ان كان الوجود متماثلا
وجب الاستواء وان كان مستكنا كان رايدا في الجمع وغيره المط لا ما قيل
المط بزيادة الوجود على الهيات واللازم من كونه مستكنا زائدا على افرادها
هي الوجودات الخاصة ولا لم من عود منه للوجودات عود منه للهيات لجزا ان
يكون العار من العود من معاد اقل من الهيات لانه مدفوع بان الوجود
لم يكن متساوي الحصول في الهيات لزم خوجه عنها وان لم يطلع على الهيات
الهيات المستكنا او الدليل عينه حارسا كل على لا ممول اللازم من المستكنا
ان لا يكون رايدا في الجمع والاما احلف ولا لم من ان يكون عرضا في الجمع
ان لم يتم تران على امتناع الاختلاف في الهيات والواقيات المستكنا
اقوى ما ذكره انه اذا اختلفت الهية والذاتي في الجزئات لم يكن متساويا
ولا ذاتيا واحدا وهو مفقود من العارض واصا الاختلاف فكل الوجودات
بمنزلة الهية كالذراع والدرع من الممدار لا وصف بخلاف الهية قتل العالمون
باسرها الوجود من عديم وجود مطلق مستكنا من جمع الوجودات ووجود
خاص لكل موجود وهذا الدليل انما يدل على ان الوجود المطلق المستكنا رايدا
الهية ولا يدل على كون الوجود الخاص رايدا عليها الا ان المطلق من حيث
الخاص او جزاء منها لم ثبت بل انما انما عرض لا افراده اقول ليس المدة
الا ان الوجود المطلق مستكنا رايد على الهيات كما اشار الى المهم منزع هذه
المسئلة على مسئلة الاسئلة كل حيث حال معار الهية وخصا به مستكنا واثبات
ان في الوجودات افراد الهية والوجود المطلق وحده رايد على الهية
فما رضاء لما لا يسبيل الى امتناع شيء ان الوجود مستكنا يكون عارضا لافراد
التي هي وجزاء خاصة ودرجت ان في الوجودات افراد الوجود المطلق
وحده لا ماقول قد مر انما انه لم يمت كون المستكنا عنصرا بالذات

ثبت ان م

افراد و ايضا فالكلام في اثبات ان ذلك الامر زاد على التسمية ولو سلم فاعلم
من ان يكون سبباً فكيف يدعون الضرورة في دعوى زياده الوجود على الحقيقة
كما ذكره هذا العالم المعصوم في دليل في البحث وبيان انصار السببية كما يدرك
اسرار جميع الموجودات في حال عمارتها عن المعدومات وسمي في التسمية
بالوجود والكون وبالماضي بهستي وورد كذلك مدرك ان منوها خارجاً عن
وصفها بما يحل عليها وبيان الضرورة بهذا الوجود اعتراف مدعي المدعى ليس
زياده الوجود المطلق المستلزم كالاكتفاء **ولا شك كما تقدم** فاما مدعى الوجود
مع الجهل بخصوصية التسمية ومؤكد مدعى التسمية وعقل من وجوده في الخارج
والماضي الدامن طان مدعى التسمية لا يستلزم مدعى الوجود واصل هذا الكلام لا يتصور
من التسمية وذا ان اود ان يثبت مدعى التسمية كما تقدم في الشرح ايضا انما هو التسمية
ونفسه في وجوده فلا يكون عندها الا انما يمكن ان يكون ضرورة ان يكون في نفسه
من ولا يكون ايضا واما لهما لا من السبوت لما سواد في **لا يمكن**
ان هذا الاستدلال صحيح لكن لا كلام كلام المتن لان معنى الاستدلال معطلا ان
يكون احدنا متعللاً من الآخر والسبب في الوجود انما ساني التسمية في
لا مدعى سبباً فادعى التسمية وسكتنا في وجوده فيكون كلاماً معطلاً
في حان الاستدلال وكلام الشارح مع في ملاذ حيث قال بان مدعى التسمية لا يمكن
التمسك العقل عن وجوده فيقول في الدليل لولم يدل على ان الوجود انما هو
راية في التسمية التي يمكن مدعى خصوصياتها مع عدم مدعى وجوده **اقول** مدعيان
يتلزمان في الاول ان في الموجودات فرداً من الوجود المطلق وراية
حصة والتسمية ان في الفرد معلوم لما يمكن ان يكون عبارة عن جميع اعدادها
على المعقود الاول في قوله اما على الثاني فلانه لو لم يكن معلوماً ان لا يعلم غير معلوم
عند مدعى التسمية لكان يكون معلوماً ولا يعلم ان سوادها انما هو مدعى
التناد **ولحق الاستدلال** ان اى ثبوت للتسمية فان من الموجودات ما هو ممكن ولو لم

هذا الكلام لا يمكن ان يكون مدعى التسمية مدعى الوجود فيكون كلاماً معطلاً
انما هو التسمية فيكون كلاماً معطلاً
انما هو التسمية فيكون كلاماً معطلاً
انما هو التسمية فيكون كلاماً معطلاً

مكن الوجود وزاد على التسمية لم يوجد ممكن أصلاً لان الامكان عبارة عن تسمية
نسبة التسمية الى الوجود والعدم فلو كان الوجود نفس التسمية لم يصح ان يكون
عن التسمية اذ النسبة انما تحقق من متخالفين ولو سلم فبالتسمية لا يكون
الى سبب وادعاءه ولو كان الوجود جزءاً لما لم يكن نسبته الى الوجود والعدم على السواء
مردود الى سبب الكل لا جزء لا يكون نسبته الى سبب ذلك الجزء **فانما هو الحق والحق**
الى الاستدلال يعني لو لم يكن الوجود زائداً كان ما عدا التسمية وحيث لم يكن لعل الوجود
عليها فانه وكان قولنا السواد موجود بمنزلة قولنا السواد سواد او الوجود موجود
كنا نعلم ان السواد موجود بمنزلة اوجه لم سوف مدعى التسمية على الاستدلال
مردود عدم مدعى الوجود الى الاستدلال كما يحتاج الى الاستدلال عند المدعى
عليها وانما هو من هذا الدليل وويل ممكن الاستدلال في التقرير ان انما هو ان
لو كانت التسمية معطلة كمنها فاما اذا كانت متعلقة لا يمكنها حان ان يكون اياتها
بمجرد ضلعان احدها التسمية وانما هو انما هو مدعى التسمية في مدعى الوجود
الا وليكن كمنه والنفس التسمية بوجه وانما في التسمية المعلومة انما هو
ان يكون التسمية التي لم يصور استلزامها عن مدعى الوجود ولا يحتاج عند
الوجود عليها الى الاستدلال **واسماء الساقس وركب الواجب** عطف على
الساقس يعني لو كان الوجود نفس التسمية كان قولنا السواد ليس موجود بمنزلة قولنا
السواد ليس سواد او الوجود ليس موجود وسواقتضيه كما اجماع المعنيين اذ
معناه ان شاء ما ثبت له السواد اذ منع عن السواد او المراد الساقس المصطلح لان
فمنه صاد في نفس الامر وحيث ان السواد سواد والموجود موجود ولما كان قولنا
السواد ليس موجود بمنزلة قولنا السواد ليس سواد او الوجود ليس موجود وكان مناضاً
لكل الخصية الصاد في نفس الامر كنا نعلم ان قولنا السواد ليس موجود ليس
وذا معنى قوله واسماء الساقس ولو كان الوجود جزءاً لما وسو مسرك من الواجب
والمكن لزم ترك الواجب لكن الواجب غير مركب وانما هو انما هو مدعى

كون الوجود اختلافي الكل ولا يلزم من ذلك كونه خارجا عن الكل **اقول** يمكن
 ان نحاط عن الوجود التام الاخره بالقرى من انصاف شي بشي وعمله على ما
 ومن الانصاف في الكل استغناء عما من الاول فان قول الامكان هو ان
 التامه الانصاف بالوجود استغناء ولا الانصاف بالعدم كذلك وهو المراد
 نسبة التامه الى الوجود والعدم فتقوله لو كان الوجود نفس التامه لم يتصور هناك
 نسبة فضلا عن التساوي فان النسبة بين شي ونفسه استغناء عما مقصور على نفسه
 بمعنى العمل لا سائر عن فيها مضافا بالانسان نسبة من الوجود ونفسه استغناء عما
 لا يارحس في نسبة اكثر المتكسر على ان الوجود موجود ومبعضه وطائفة من الكمال
 كالناراني وابن سينا الى الوجود بل من المعقولات الذاتية وانما نسبة الوجود
 نفسه لا يكون كسبته الى سلبه وارضاعه وقوله نسبة الشيء الى جزءه لا يكون كسبته
 الى سلبه ذلك الجزء ككلامه في النسبة الاستغائية اذ هي في المحقق نسبة الشيء
 ما سار به والى ما سار به فاما ادعت الوجود موجود فمقتضى الوجود
 مفهوم ذو وجود وسامغايران وانما عن الوجود فان مع ذلك كان قول السواد
 موجودا منزلة قول السواد سوادا والموجود موجود ونقول بل هو منزلة قولنا
 السواد ذو سواد او الموجود ذو وجود ولا يمكن ان مثل هذا الكلام مفيد وانما عن
 الثالث فان منع قوله كان قول السواد ليس موجودا منزلة قول السواد ليس سوادا
 الموجود ليس موجودا ونقول بل هو منزلة قولنا السواد ليس شي سوادا والوجود
 ليس بشي وجود ليس هذا استغناء واعلم ان هذه الدعوى ضرورية والمقصود
 من الوجود المذكورة في معرض الاستدلال اذ لا الالباس عن بالنسبة الا ان
 العاصره ولا نزاع للحكاية في تلك الدعوى بل هم قائلون بزيادة الوجود المطلق
 على ذات الواجب كافي الكمالات الا انهم قالوا ذات الواجب فردا للوجود
 الخلق فانهم مبداء لجمع الكمالات المتكاملون تنزلون كما ان في الكمالات تحية
 ووجود مطلقا وحده من الكون وادرس عليها ككسبته الواجب عينه وانما الاستغناء

قوله

علم

فلعلم ارادوا بقوله وجود كل شيء من جهة وليس زائدا عليها اذ لا ما زعمها في
 الخارج لئلا ليس في الخارج شي هو التامه واخره الوجود قائم به قيا ما حار حيا كيد
 على منع ادلتهم ولا نزاع معهم في ذلك **وقوله بالتامه من حيث** هذا جواب عن
 استدلال الخصم بان الوجود لو كان راداعا على التامه لكان منه ما به ما دام ان تقوم
 بالتامه الوجود او بالتامه المعدوم لعدم الواسطة وكلاما في اما الاول فلا شك
 ان يكون التامه موجودا بل وجودا وانما الوجود فلا يلزم اجماع السفسيفاء او كون
 في موجوده ومعدومه معا وتقرر الجواب لانه مقوم بالتامه من حيث شي لا بالتامه
 المعدوم بل يلزم الساقص ولا بالتامه الوجوده لعدم وجود التامه قبل وجوده فان
 قيل ان راداعا على التامه من حيث شي لا يكون الوجود او لعدم منها ولا غيرها على ما
 فتر من ذلك ان العود في كونه لزوم الحالات وان اراد بالكون موجودا ولا
 لا بالعود في ولا غيره فتقول بالواسطة مع ان الساقص كمالا اذ يلزم ان يكون التامه
 معدوم الوجود غير معدوم لعلنا قلنا المراد ما لا يفسد الوجود ولا العدم
 وان كان لا شك عن احد ما من سلب عدم الامكان عن احد ما كان في لزوم الحالات
 لا ان الوجود بالتامه انما ان سائر من عددها فان الوجود بالوجود فان توقف على
 التامه على سائر من عددها فان الوجود منه فذلك يلزم ان يكون التامه موجودا
 بل وجودا فلتستلج وانما يلزم ان لو كان المعروض هو التامه بشي ط الوجود فانما في
 كان المعروض وحده لا بشرط الوجود بل في زمان الوجود فلا يلزم وجود التامه قبل
 وجوده ولا ان الساقص في الباب انه لم يقدم التامه على الوجود بالذات ضرورة
 تقدم المعروض على الساقص ولا فساد فيه ولما كان الوجود ما بالتامه من حيث
 لا بالتامه الموجوده **فرايد عليها** وقيل به **في التصور** لا يجب الخارج لان سبوت
 شي لاخر في الخارج يعني انصاف لاخره في الخارج وان لم تنقص وجود ذلك الشيء
 في الخارج كحوا انصاف الموجودات الخارجيه في الخارج بالامور العدميه ككسبته
 وجود ذلك الاخر في الخارج عديمه فان الشيء لم يمت في الخارج او لم يصور

ح

والاخرية م

[illegible]

✓

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والموجود في الخارج هو هذا الشئ القائم بالذات من الشخصي الموجود في الخارج هو
ايضا حوى وعرض من الكيفيات السانية وعلم فلا السكال واما على طرفه العا
موجود الاشارة انها في الذن شكل ان الموجود في الخارج الذي هو علم
وعرض من الكيفيات السانية ما هو ليس هناك على هذه الطرقة الا انهم
اكتفوا ان الذي هو موجود في الذن وقائم به معلوم وعلى مقتضاها انقول
ان مفهوم الحيوان مثلا اذا حصل في الذن في تقوم بالذات كونه حسيته
هو العلم بهذا المفهوم وهو عرض وجري لكونه قائما بنفسه حسيته وتتمتع
ومنية وهو الموجود في الخارج واما الموجود في الذن فهو مفهوم الحيوان كما
في الذن وسوكل وجوه معلوم **ليس الوجود بمعنى حصوله بل بمعنى العينية**
في الحصول فنبطائنا الى ان الوجود بمعنى قائم بالهية صفة حصول الية في
الاعمال وذا الذي يثبت في صفة الفعل سلطانة فان وجود الية عبارة
عن حصولها في الاعمال لا عما يحصل **ولا في الية** واما استدلاله بان المراد
بالمراد هو حركة الية في الوجود على طرف الحركة في الكيفيات كما ان المراد بالمراد
هو الحركة على كل الحركة في الكيفيات كمن حركة في حال من احوالها انما هي
اد ابتداء انواع تلك الاحوال وانوار استهذه المتحرك كمن في كل آن
فرض في زمان حركة حال لا يكون تلك الحالة مثل ذلك الآن ولا بعد فان
المتحرك في الاين لا يدرك في كل آن من ان لا يوجد ذلك الاين قبله ولا بعده وكذلك
المتحرك في الكيف لا يدرك في كل آن من كونه لا يوجد قبله ولا بعده وعلى ذلك
حال المتحرك في الكم والوضع ولا يمكن ان المتحرك يحل ان يكون ما جابا بعينه من
مبدأ الحركة الى انهاء حسي وهو يتبدل تلك الاحوال شيئا واحد بعينه فيكون كما
في تلك الحالة فوجب ان يكون مستقرا دون الاحوال بل هو متحرك فيها فلا لا نسوم
الحمل بدون كمال الوجود لا مستورا حركة في اقول **وهي** لان الية لا تقوم دون
واحد من افراد الوجود ولا على النفس كما ان البيوت لا تقوم بواحد من افراد

والله اعلم بالصواب

//

الصور لا على التقيس في محور ان يتوارد عليها وجودات متعاقبة على حاسن
الصور على الهيولى تحت اداس من انهم وجود في آن محض في ذلك الآن
وجود آخر اشده من الاول اذ لا يدسه لانه لا طار من دليل **ومر** على الوجود
غير **عن** هذه الدعوى ما يحجرها بغير ان على كثر انهما محمدا استقر انهما
قالوا لا اذ انما في كل ما حال له وجودا ما هو حر بالذات عما حال له وجودا
وما حال له كل ما حال له وجودا انما بالذات هو الوجود وهو الشر بالذات
هو العدم كالقفل فاما اذ انما حال له وجودا ما هو باختيار ما يستعمله من العدم
فانه ليس شر امر حيث ان العامل كان قادرا على ولا حيث ان الاله كان
طاعه ولا حيث ان عضو المفعول كان طاعا للقطع بل حيث ان ازال الكو
ذلك الشخص فهو قد عدم في ذاتي الوجود والوجودية خرافات الى غير ذلك من الآ
والجاء الى انها ضرورية وانما ذكره من الامل لا ضاح ما دام استعمل على
الادان والاهام فتابعه وان ملك الامل مرفوع لها طاعا انه قد موزع
ملك الامل وحصل اتم مولون ان مبادئ الفصول الخمسة قد يكون حجة ولها
لوازم عديدة طاعة فحصل هذه اللوازم مبادئ حصول لاواع موحدة وكذا
عدم المنافع الحسنة من على الوجود بل هو كاسف عن امر وجودي موجود
ذلك الوجود في محور ان حال ما هو شر بذاته في هذه الامور هي الوجود
ملك الاعماد لوازم طاعة فكل شرور بالذات لا بالذات لا بد
هذه الاحتمال من دليل **ولا مند** **ولا مل** **له فتمت** **التمهيلات** **وهو**
المسكون النسبة من الاشياء في الاقسام الستة المتبادر والمائل والمتخالف
فاذا تبين ان الوجود لا يتبادر مع المفعولات ولا مائل نحو المائل
المتخالف واستدل على ان المتبادر بوجوه الاول ان المتبادر موجودا مع الوجود
اخر في الموضوع والوجود ليس بوجود اقول بهذا الدليل فبينة كل شيء
المتأمل عن الوجود او المثالان عدم موجود ان شر كان في جميع صفات

الحمد لله

النفس كن تحلية ان المتكلمين ايضا عندهم موجود ان ليسا بمتدين ولا ملين
 والنا في ان الوجود لا يتعلق بالموضوع لان محله لا يقوم بدونه **اول** مرد
 عليهما ان المتكلمين لا يقولون بالموضوع وان المحل المقوم بدون الكمال
 عدم معنيين يستحيل اجتماعهما في محل واحد معكس الاستدلال بان واحد
 بالمتن في العزم والزم من عدم موجود ما يجزئ الواحد اذ في الجبر والوجود ليس
 انما ان الوجود معرض للمعولات والعلة العزم للصد الآخر ويرد
 عليه ان هذه المقدمة عالم ميت وانما الات ان الصدق لا يرضى ان
 واحد استدلال على الحاصل ان المثل يتا لاداة ساك فرة في تام الحية
 ليس بيات اذ الات ما يصنف بالوجود او العدم والوجود لا يصنف بالعدم
 ظاهر **ولا يخفى** ان الوجود معرض للمعولات ولا يحتملها تحت الوجود
 ولا يتا في المعنى كون الوجود متا فالعدم معني انها لا عرضان لآخر واحد **د**
الشيء فلا عزم بدونه **المسألة** **كتاب** **مكتبة** **عمله** **لقد** **المساواة** **مستعمل** **فندم** **فلم**
 الا كما دس في المفهوم فيكون الفطن مراد من المساواة في الصدق فيكون
 متباين ولم يرد في اتا ومنه الوجود والتشبيه على ربا دعي منه ادخال وجود
 التمس من العاقل ولا محال شيئا منها من العاقل محال من واجد الوجود وكما الوجود
 ولا محال من واجد الشيء وكما الشيء ودسبت العلة الى ان العدم
 شي وابت على معنى ان الحامية كوز مترا في الخارج فتلك عن الوجود خلاف
 سائر المتكلمين وانما اجمع اتا فتم على ان المنع وكما المعدل باسم المنع ليس
 فهم يحكمون السوت مما لا ينفى اعم من الوجود والعدم اعم من المنع والحكم اتا
 ونفوا ما وقع الحكماء في ابيات الوجود الدمني وسوا الحكم كما احياء بامو
 سوية على باليس موجود في الخارج ومعني الابواب الحكم بثوب امل واثوب في
 فرع ثوب الميت له طلبت لبيوت وسودوم فالحمدوم بابت بصوت الجيات
 على وجهين اخو ما سوتها في حدودها حيث لا ترتب عليها آثار المظهر

وجود

والعدم

والعدم بابت بهذا الوجه من البوت والاخر سوتها محسرت عليها الآثار
 ومظهرها الاحكام فهم بواحد انكماء في ان سوت الجيات ومكتبة على
 كلهم سبون الوجوه في الخارج ونفون الوجود الا من البوت باسم الوجود
 انكماء سمون كلا وجهي البوت وجودا وتقولون ان الوجود الاول من البوت
 لا مقصور الا في قوة مدركه سمون بالوجود الذي اول مدارا استدلالا
 على مقدمات احدها ان معنى الابواب سوا الحكم بثوب اخرها انها ان سوت لشي فرع
 بثوب الميت له وان المقدثمان لو تمت لكانت على ان للعدومات على المسألة
 سوتا ومكتبة في الخارج لاني التو المدرك فلهذا المعنى في القول بثوب المتنا
 لا منع الحكماء ابيات الوجود الدمني وذلك لاننا نعلم قطعا ان اجتماع التعيين
 في مركب الباري منسج ولولم يوجد من ولا قوة مدرك فحكم العدمه الاولى يكون
 في احكام سوت الاشياء لا اجتماع التعيين ومركب الباري على تقدير عدم قوة
 مدركه وحكم المعدمه الثانية لم سوت اجتماع التعيين ومركب الباري على في
 التقدير فلهذا سوت المنع في الخارج وايضا فان من الاحكام ما يوجب اى على الصد
 وليس ذلك الا بطلان سببها للنبه الخارج ولما كان معنى النبى الحكيم حكم الله
 الاول بثوب المحل للموضوع فثبت الما لى المذكور ان يكون الاشياء ثابتة
 لا اجتماع التعيين ومركب الباري في الخارج لمحق شاك نسب ان الحكماء
 ونفون منها مطابقة وحكم المعدمه الثانية على ما علم سوت اجتماع التعيين
 ومركب الباري في الخارج وما قيل من ان محكم مطابقة لما في العمل العباد
 فان صور جمع الكاينات واحكام الموجودات والعدومات بامر الله
 قطعا لان كل واحد من العباد يعرف ان قولنا اجتماع التعيين محال حتى صدق
 مع انه لم يصدر العقل الفعال اصلا فضلا عن اعماد سوت وارتسام صور الكاينات
 فكل من اراد سوت على ما سوتى المتكلمين وانما لو كان كذلك لوجب ان لا حكم احد
 يصح حكم على العلم ان ما في العقل الفعال على اى وجه من السبل والابواب من لا بد

من
لا

القسم الاول ان ما في الفعل التعلل موافق لما اقتضته البديه او البرهان
 فذلك علم وقال بعض المحققين ان الفعل عند ملاحظة المعنيين والمعاينة فيها سواء
 كانا من الموجودات او المعدومات كدونها نسبة اجابية او سلبية بعضها للآخر
 او البرهان فلكل النسبة من حيث انها نتيجة الضرورة او البرهان بالنظر لا نفس ذلك
 المعقول من غير خصوصية المدرك المراد بالواقع وما في نفس الامر وبما خارج ايضا
 فبعض هذه النسبة تكون بمعنى انها الواقعة وما في نفس الامر وهو السبب المعقول لزيد او
 غيره او غير ما من ذلك المعنيين يكون بمعنى انها مطابقة لتلك السبب الواقعة اي على
 وجهها في السبب والابواب فهي بحيث في العالم لا يكون للضرورةيات مطلعا ولا
 تلكم الذي مستطاع الحاكم من البرهان خارج مطاوع انهم يقولون في قسم الكلام
 ايجز والاشارة ان كان السبب خارجا مطاوعا او لا مطاوعا فخر والافاضة بل هو
 لو صحت بان المدعى ان لم من صحتها مطلقا ان المعدوم الاول ما من ذلك الماخذ
 لا يمكن ان مت الامر لانه لو ثبت آسلاات لبب بوجه والا اسنى وما سنا سبب
 آسرت فمعدون الحكم ان هو بابت وذلك حكم ببيت البوت الثاني للثبوت الاول
 بحكم المقدمة الاولى فممكن هناك ثبوت ثالث ومعلل الكلام اليه حتى ترتب هناك بوا
 حرمنا فيه ولا يمكن ان جواب بان في اسلسل في الامور الاعتبارية يعطى مطاع
 الاعتبار لانه في كل من تلك السموات ارباب في نفس الامر ولو لم يكن من
 فخر من ولا اعتبار معتبر بل ولو لم يكن فخر مدد في العالم وذلك حكم ببيت البوت
 الا حق للثبوت السابق على مدير عدم فخر مدد بحكم المقدمة الثانية فممكن
 البوت السابق على هذا التقدير ومعلل الكلام لانه البوت الا حق حتى لم يفت
 ايضا وبهذا السلام التسم في الامور المحققة في خارج القوة المدركة وذلك تسلسل
 برهان السبب الذي هو العدم في اسات الصانع في لا تات برهان السبب انما
 يدل على اساع التسم في الموجودات دون التاسات فلامعجم على المتروك
 ببيت المدوم لانه قول الحق في الوجود والبيوت لا تؤثر في اجزاء البرهان

تليها

لانه لعل ان الامور الكاسية في الاعيان لا يمكن ان سبب سلسلتها الى غير النهاية
 سواء هي الكون في الاعيان بوتا او وجودا او لا فخلص الابا لشبب ما قبل من ان
 سوت امر لا ماما من سوت الميتة او كان سوما خارجا عن سوت الاعيان
 لما لها واما البوت بمعنى الكل فلامعجم ذلك او ما قبل ان معنى الاكابر ان
 ما صدق على الموضوع سوما صدق على المحمول من غير ان يكون مساك سوت امر لا ماما
 وكيفية لوانا ذلك تحت العبارة وعلى اعتبار الوجود الذي **وكيفية الشبب**
بدونه اي بدون الوجود **مع اثبات العدة واتقاء الانصاف** يعني ان العدة
 ما به فائرا لما في نفس الذات وما زلة والارضية ييا في العدة واولي الوجود
 ولا تصور وجوده لما سبره من ان الوجود لا رة في العدة او في الانصاف
 مسف في الخارج او لو ثبت كان متصفا بالبوت واتقاء بالثبوت ايضا يكون
 ما بيا وطرم التسم والكواب ان اسفار الانصاف في الخارج مضمرة ان لا تور العدة
 فري ما كاده في الخارج ولا مضمرة عدم تاثير ابا ان جعل التسمية مصفا بالوجود بل ان
 عدم ان تاثير العدة في انصاف التسمية بالوجود بمعنى انها جعلها متصفا بالانها
 جعل ايضا فخر موجودا في الخارج او ما بيا ان الصبغ صلا اذا صغ بوباما
 جعله متصفا بالصنع في الخارج ولا جعل انصافه بوجوده او ما بيا في الخارج فان
 قيل قد بين ان ليس من التسم والوجود انصاف بحسب الخارج كما من الهياض
 الجسم واما ذلك بحسب الجسم فخط كيفية جعل التسم مصفا بالوجود في الخارج
 اول ما رة العدة ان جعلها تحت لواعثا معتبرا وجد باموصوف بالوجود
 الخارجى ومعدرا الاستدلال على هذا الوجود احسن من مقرر الاشار حيث قالوا
 ما رة العدة اما في الذات او الوجود او في الانصاف والاقسام باسرا باطلا
 اما الاول فلان الدار في العدم مستعينة عن المور فندم واما الثاني فلان
 الوجود فندم حاله والجمال غير معدوم واما الثالث فلان الانصاف فندم

على ان لا يكون انما لا يتصور انما لا يتصور انما لا يتصور
 وجودا بل ككل صفة للشيء ما وجد ما لم يوجد
 انصاف التسم بالوجود في كل شيء
 على ان لا يكون انما لا يتصور انما لا يتصور انما لا يتصور
 وجودا بل ككل صفة للشيء ما وجد ما لم يوجد
 انصاف التسم بالوجود في كل شيء
 على ان لا يكون انما لا يتصور انما لا يتصور انما لا يتصور
 وجودا بل ككل صفة للشيء ما وجد ما لم يوجد
 انصاف التسم بالوجود في كل شيء

اما اولاً فلا يخفى على هذا التقدير ذكر اثبات القدرة بل كنه ان حال لو كان
المعدوم ما لم يكن ما هو لا ما هو واما ثانياً فلانه انما معدوم محتمل على سبب احوال
ومن العالمين مبدء المعدوم من لا يثبت **واختصار الموجود مع عدم فعل الزايد**
من ان الموجودات مما هي غير معدوم ولا عقل من الوجود اذ لا يرد على الكون
في الاعيان ويدر من اتي المعدومين ان لا تحقق الشيء بدون الوجود اي لو كان
المعدوم ما يات اذ لو كان ما لم يكن المعدوم احكام غير مما هي ككل قبيح بوعيه كما
منه بهم فيكون كمال الانحاض كانه في الاعيان او لا يمتنع للبيوت الا الكون في
الاعيان فيكون موجوداً بحكم المقدمة الثانية وذلك بتلك المقدمة الاولى في
انهم ممنوعون المقدمة الثانية وسندهم ما مر على انها لو تمت يكون ما في المقدمة كمال
اولاً يمكن وقوع الاستدراك بان محال قوله واختصار الوجود دليله بان
قال الموجودات متناهية غير معدوم برهان الطبع وسو كمال على سبب ساسي الموجودات
بل على سبب ساسي اثبات انشاء لا فرق في اجزاء ذلك البرهان من الوجود و
البوت على ما مر فندم ان يكون التمسك الساسي في عدم انشاء ساسي مع انه
لو كان المعدوم ما لم يكن المعدوم احكام غير مما هي ككل قبيح بوعيه كما يتوهم
فان قيل الاستدراك باق او كنه ان حال واختصار الساسي برهان الطبع
بل على سبب ساسي اثبات ولو كان المعدوم ما لم يكن ان يكون الساسيات غير
ساسيه ولا حاد الى ان حال الموجودات متناهية برهان الطبع وسو كمال
على سبب ساسي الموجودات بل على سبب ساسي اثبات انشاء على رأي الحق
لان دل برهان الطبع على سبب ساسي الموجودات على اي وجه كانت الا ان كانت
مترتبة موجودة مساو وانما ذلك على رأي المعتزلة وسائر المتكلمين فمقصود الراجح
بانهم قالوا ان ساسي الموجودات ولا مستند لم سوى برهان الطبع وسو كمال على
ساسي الموجودات بل على سبب ساسي اثبات انشاء كمال الناس على هذا التقدير
ان نزل وعدم فعل الزايد بالواو دون مع ويمكن الاستدراك بان كان فيه

وعوى ضرورية وما قبله الرأيا فصله عما قبله صغير الاستدلال ولما استدل
المتألف بوجوب الاول ان المعدوم متمم تيسره لان معدوم معلوم دون معين وكذا ان معدوم
معدوم وحوادث دون معين ولو لا الوجود من المعدومات لما رجع بعضها بالانحاض
سلك الصفاة على البعض الآخر وكل مبدء ثابت لان كل متر له مبدء
العقل وذلك لا يتصور الا شئيه ويؤيد منه اذ السلي العرف لا يمتنع في نفسه
لا سارة العقل احاط بالمع بالنعن وقال **ولو انشأ المبدء الثابت عيناً**
لزم محالات كبشور السقي وشور المركبات الحالية من المعدومات المحلولة وهو
الوجود والمركب اذ يمكن اجزاء الدليل المذكور في كل منها مع انه في ضرورة و
انحاضاً واكواب يمكن ان حال ان ارد مبدء المعدومات غير لا يجب الخارج
فالصغرى ع وما ذكر في ابائنا انما دل على التيسر الدسني وان ارد غير ان في
الذين او ما سواهم فالكبرى ع والثاني ان المعدوم المحل متصف بالامكان
وانه صفة موهبة لمساوية في هذا الفصل كان المتصف ما بالما من ان
انصاف غير الات الصفة البشورة في فاجاب المم اولاً بالمتع قال **والا كان**
لنس ثوابيل حوا **اعتباراً** لمساوية في هذا الفصل انشاء وما يابا بالنس وقال
مر من الامكان لما وافقنا على استناء كالمركبات الحالية فلو كان الانصاف
معصفا للبشور الموصوف لزم موت تلك المركبات مع انها صفة لنعنا **فان**
يرادف البشورة والعدم البشورة وادلا واسطة من السات والشي ضرورية و
انما **قالوا واسطة** من الوجود والمعدوم وايضا المام الحزم اولاً والاسطة
او كمرادوا بامثم واباه وسو كمال بالمال وعرفا بانها صفة لوجود لا موجودة ولا
معدومة واستدلوا عليها بوجه الاول ان الوجود ليس موجوداً والاك
له وجود زائد على تهيئه لما في تحت زيادة الوجود وسئل الكلام اليرحمي
لا معدوم ولا لا تصف بتيقنه واجاب المم عن هذا الوجه وقال **والوجود**
عليه التسمية الى الموجود والمعدوم كاسماء لاشياء لا الوصف به وبما

استدل المصنف من البشورة بالاعتبار
الصفة على صفة فيجيب
وفي قوله لا يمتنع في هذا التقدير
البرهان على ان حال المعدوم
مراد من معدوم والبرهان على
كل ما ذكره في صفة البشورة
ثبوت الموصوف في ذلك التقدير
الاستدلال في عين الصفاة

ما لا يمكن

واعرف من علمه انه اعرف بالواسطه وتسلم للعدى واجيب بان حاصل فهمنا
 عن شئ ما ان لا يستدل ان الوجود اما موجود او معدوم او لا موجود ومعدوم
 والاولان باطلان فيعتبر الثالث وهو المحل وحصول الجواب ان في الرد في هذه
 المفصلة ذات الاجزاء الثلاثة مما لا يصح عند العمل ولا بطلان اصلا وذلك لان
 تلك الاجزاء ليس لها مسان محله مقول بل هي مجرد عبارات ليس لها مفهوم
 مابيه في العمل اما الجوز الاول فلان قول الوجود موجود بمعنى بقاء الشئ نفسه
 هو مما لا يمكن تصوره لان البقاء سببه لا يعمل الا في متسايرين واولا متسايرين
 الشئ ونفسه يمنع ان يدرك هناك سببه قطعا واما الجوز الثاني فلان قول الوجود
 معدوم معناه سلب الوجود عن نفسه او لوفر العدم معني آخر صار النزاع من
 الرتين لظهور سلب الوجود عن نفسه لا يمكن تصوره لان سلب الوجود لا يمكن
 مقصورا لمنع ورود السلب عليه ضرورة ان السلب يقع بصورة الجاب
 كيف لا والسلب يقع الغيب الجاب المقصورة من من حيث لا تصور سببه لم
 مقصور هناك اعجاب ولا سلب ولا يكون ذلك ارضا على التفسير انما اذ شاع
 المعنيين ان يكون هناك سببه مقصوره لا يصدق الجابها ولا سلبها واما
 الجوز الثالث فلان قول الوجود لا موجود ولا معدوم بل على اثبات سلب
 الوجود للوجود وعلى اثبات سلب سلبه ليس لى منهما بمقصور لانه اذا لم
 مقصور سلبه عن نفسه كما في الجوز الثالث لم تصور ايات سلبه ولا سلب سلبه
 فضلا عن ان تصور ايات سلبه فظهر ان المفصلة المذكورة خالية عن الغيب
 المعقوله فلا يكون في اكمية ضيق حتى تصور صدقها ومع الاستدلال بها على
 هذا الكلام اقول في نظر لا لانا ان قولنا الوجود موجود بمعنى ثبوت النسبة
 فان الموضوع في هذه القضية هو الوجود والمحل هو الوجود بمعنى ذوق وجود مفهوم
 ذوق وجود متساير لمفهوم الوجود والنسبة التي هي مورد الايجاب والسلب انما هي
 بين الوجود وذوق وجود فقولنا الوجود موجود بمعنى ثبوت مفهوم ذوق وجود

وليس بذا بقاء النسبة انما ذلك في قولنا الوجود وجود ومنها يكون
 وكذا الكلام في قولنا الوجود معدوم فان الفرق من المعدوم والعدم طاهر
 لا سببه فسلمنا انه لا فرق من الموجود والوجود وكذا بين المعدوم والعدم
 لكن لانا ان قولنا الوجود معدوم معناه سلب الوجود عن نفسه على معناه ايات
 العدم للوجود فان قولنا الوجود معدوم لم يكن من المعدوم والعدم فرق يكون
 في معنى قولنا الوجود معدوم واذا فسر العدم سلب الوجود اي الوجود يكون قولنا
 الوجود معدوم معني قولنا الوجود لا وجود وهي قضية موجبة معدوم المحل مقصورا
 ايات الوجود للوجود لا سلب مفهوم الوجود عن الوجود حتى يكون سلب الوجود
 عن نفسه وانما يكون معناه ذلك ان لو كانت سببه بسيطة او مجرد سببه
 المحل فذلك معناه سلب الوجود عن نفسه او لوفر العدم معني آخر صار النزاع
 لظهور سلب الوجود سلب الوجود عن نفسه لا وجود ولا سلب الوجود عن نفسه
 والفرق في وجه الفرق بطريق اخر ان قولنا الوجود لا موجود بل على
 ايات سلب الوجود للوجود او اذ لم مقصور سلبه عن نفسه لم مقصور ايات
 سلبه لانا ان قولنا ايات سلب الوجود بمعنى الوجود لا على ايات
 الوجود عن الوجود وانما يدل على ذلك لو اخذت سببه المحل لم لا ما اخذت
 المحل فيكون قضية مقعولة وكذا الكلام في قولنا الوجود ولا معدوم فسلمنا
 سلمنا ذلك لكن لانا ان النسبة لا يكون الا بين متسايرين فان المفهومات ثباتا على
 اياتها بعضها بالصدق وبعضها بعدم الصدق مثلا مفهوم الكل صدق
 عنه وكذا مفهوم الهمة ومفهوم المفهوم على غير ذلك من المفهومات صدق
 على بعضها فصدق القضية الموجبة العالم على كل واحد والهمة تحية والمفهوم
 ومفهوم الجزي والتشخص واللام مفهوم الى غير ذلك من المفهومات لا يصدق
 على اياتها فيصدق سببه العالم الجزي ليس بصدق والتشخص ليس بمشخص
 واللام مفهوم ليس بمفهوم مع النسبة بمعنى الطرفين المنسوب والمنسوب اليه

مفهوم

كان

ما ينبغي ان يكون
 في هذا المقام
 الكلية

واما انها مسفايران فذلك في النسب الخارجي سلم واما في النسب البهيمية فلا و
 الجواب الحق ان الوجود معدوم فذلك لا يتصف بالمتصفه فاما منع اصناف
 التي يصنف به هو ان حال مسلا الوجود عدم او الموجود معدوم واما انصاف
 متصفه استقاما فلا يمنع بل واقع فان كل صفة قائمه بغير فرد من اراد متصفه
 كالسواد التام بالكم فانه لا يجمع مع اصناف الكم فيصدق ان الكم ذو لاجم
 فلا معد في ان صدق اصناف الوجود ذو لوجود الثاني ان الكل الذي هو ذات
 كحريه المحققه في الخارج مثل الحيوان ليس هو ذو لوجود في الخارج الا لا
 ولا معدوم والامكان جزاء من حريه الوجود كحريه مثلا لا متاع عموم الوجود
 بالمعدوم فاجاب الحق بانه **الكلي باب في سنن** ان الكل جزاء من حريه
 وذلك انما يستتبع وجوده في الزمن وهو موجود وليس حرا حرا جارا حرا لم
 محققه في الخارج الباب ان السواد مركب من اللونه التي هي حبه المستركه
 به وبن سائر الالوان وفصل متاخر عنها فاجرب ان وجدنا فلان معدوم
 احدهما بالآخر والا يمنع ان يمتنع منها حقه واحده فيلزم قيام العدم بالعرض
 لا صلب ان الهيد الاجتماعيه هي الجزاء الصوري قائمه بها وذلك كاف في
 القيام بحقيقه الواحدة منها لان الباب ان احقيقه الواحدة وحقيقه
 يجب احياء بعض اجزاها في الكمال بعض وذلك كاف في احياء بعض
 الاجزاء الى بعض لا حاجة الى قيام احدهما بالآخر لاسفل الكلام الى الحقيقه
 الاجتماعيه وتدل انها على تدبير كونها موجوده تكون عرضا فيلزم قيام
 العرض بالعرض وعلى تدبير كونها معدومه يلزم تقوم الوجود بالمعدوم وعلى
 ان تعديل كونها كون الاحتياج من الكم من ان سوهه قيام احدهما بالكم
 على قيام الآخر ذلك الكم من كونها معدوم احدهما بالآخر وان عدم احدهما لم
 تقوم الوجود بالمعدوم فاما لا موجود ان ولا معدوم ان فاما عدم الوجود
 فيكونان حالين واجاب الحق بانه **بجزء قيام العرض بالعرض** وعلى علم من جواب

وَحَلَّ حَسْبِي

الوجه الثاني جواب اخذ الوجه وهو انها جزآن وسببان للسواد والابيض
لما في الخارج حتى يلزم قيام العرض بالعرض **ونقصوا بالاحال نفسها** فان الاحوال
عند مكره. وجميعا مستكره في الاحاليه ومختلفه بالخصوصيات التي يمتاز
بعضها عن بعض فكون كل حال امر مستكره واما المحقق وما يليها موجودين ولا
معدومين ووصفان تامان تامون بمقتضى الحال فكون كل حال حالان احدهما
احدهما الامر المستكره والاخرى الامر المحقق سئل الكلام على ذلك الامر المحقق
سألك سائر الاحوال في مفهوم الحاليه ومميز عنها لا محاله في مفهوم امران مستكره
ومحقق وفي هذا المحقق ايضا امران وبكذا فمقتضى الاحوال اقول يمكن القول
عن هذا المسئله اما اولها فاني انما ان الامر المستكره وهو مفهوم الحال حال الامر
المحقق موجود فلا يلزم قيام العرض بالعرض ولا نسوم بالمعدوم ولا يمكن سئل الكلام
الى مفهوم الحال لا مستكره بل بنفسه والاحوال الكامنه فلا يكون لمفهوم الحال حال
زائد على نفسه حتى يمتد والامانيا فان تقول المحقق جهم رجع الى انا وجدنا حالي
عرضيه مستكره في بعض اياتها ومختلف في البعض الاخر فجاببه الاستدراك وبابه
الاختلاف ان وجد الزم قيام العرض بالعرض وان عدم احداهما لم يمتد بالموجود
بالمعدوم فاما لا يوجد ان ولا معدومان متوابعان تامون بمقتضى العرض الذي هما
ذواتان لنفسهما قد ان لا بد منهما في اتمام الحجة وجود ذلك الكفاين وكون بابه
الاستدراك وما به الاختلاف وامين لما اذلو استقط احداهما لم يلزم على تقدير
كون احد الامر المستكره والمحقق معدوم الموجود بالمعدوم ولا سبب ان
الاول منفصل من الثاني او الاحوال ليست بموجوده والثاني الثاني في محل المنع
اذ لم ان تقولوا لانهم ان مفهوم الحال ذاتي لاحواله فيحتاج الى تميز ذاتي بل
الاحوال مما يراه بانفسها ومستكره في امر عرضي وهو مفهوم الحال وايه معدوم فاني
منفسه لم يمتد فاني سئل اسفار التبع الاول من الثاني لا يمتد فاني او يمتد فاني اتمام
ان محال ان كان احد الامر معدوم فاني وان لم يلزم مفهوم الموجود بالمعدوم

ایضاً

لكن لم تقوم ليس معدوم ولا موجود بالمعدوم وهو ايضا محال قلت الم
 غير اذ لك فان احوال الماكات واسطة من الوجود والمعدوم طرقت من
 الطرفين فاهم بحلوله قدما وزنه المحقق حد المعدوم ولم يبلغ حد الوجود ولذا
 حوزوا ان يكون احوال متوقفا للوجود ولم يجوزوا ان يكون المعدوم مودا ملا
 لوجود واستقام احوال المعدوم ولما شغل ان يكون الاحوال الى اثبت للمعاني
 الرضية للوجود لا يجوز توقفها بالمعدوم والالزم يقوم كك الحقائق الموجودة
 بالمعدوم فيكون انما الدليل في كذا احوال مع اسما كالتدليل فيها وكذا
 كذا في النفس **والعدم بعد قول السائل وانما يختلف وانما القم بقا** عند
 مشيئة الاحوال من هذا المعنى فخص الاول ان الاحوال عند ما لا يوصف
 بالمال والاختلاف لان المسلمين والمخالفين من هذا الموضع الوجودي واذالم
 يترك وصفها بالمال لم يصح ان سال انها مشتركة في احوالها لان هذا وصف للمال
 في مفهوم احوال وادالم يترك وصفها بالاختلاف لم يصح ان سال انها متباينة
 بخصوصيات والساني اما لم يتم التمس في الاحوال والبرهان اما قام على ان
 التمس في الوجودات لاني الاحوال لاني ليست موجودة فعلا التمس في الوجود
 باطلان اما الاول فلا يعلم قطعا ان كل مفهوم سواء كانا موجودين او
 معدومين او حالين كما زعمتم فاهم قد شربا كان في مفهوم ودد تارة ان مفهوم
 غاية الامر انكم تسميتم هذا الاشتراك اذا كان من موجودين وفي عام التمس بالمال
 وهذا العام اذا كان من موجودين بالاختلاف فالمال على اصطلاحكم اخص من
 الاشتراك وكذا الاختلاف من العام فظهر بطلان قولكم لا يصح ان سال الاحوال
 مشتركة في احوالها لان هذا وصف للمال بالمال وكذا لا يصح ان سال انها متباينة
 بخصوصيات لان هذا وصف للمال بالاختلاف لانه لا يتم من الوصف بالعام
 الوصف لاختصاص والما كذا ملانا متوك كما عجزوا به ان يطبق بدل على
 امتناع رت امور مناسية ماسه محتمة في البيوت سواء كانت موجودة

او احوالها كما زعمتم **فقط ما فرغوا عليها اي على العوال** بان المعدوم ثابت على القول
 مشور احوال **من تحت الذات العزلية** فانهم استقوا على ان المعدوم ثابت المكنة
 قبل وجودها في الوجود واثباتها وحاشا والسات من كل نوع من الوجود
 المعدوم بعد وغير مناسا ومن **استاء** ما **يشير المور** فانهم متفقون على انه لا يسي
 ظهور في تلك الذات لانها ثابتة في العدم من غير سبب وانما السات في
 احوالها من التمس الوجود اول على هذا سيع ان يحل كلامه لا على ما قال
 من ان المور لا يمد على محل الذات ذاتا ويجوز جوسا والسواد سوادا والبرهان
 ساد الى عدد ذلك من التمس المكنة او لا معنى يحل في الكلام بهذا المعنى من
 منادى القول صور المعدوم ومن **استاء** **بانيها** حيث استقوا على ان الذات
 كلها مساوية في كونها ذاتا وانما تختلف بالصفات **ومن اخلافهم في ابيات**
منه **الجب** كما يجوز مرة والسوادية **وما تبعها** كالحلول في الحل التاج للسواد
 مثلا انها ثابتة في حال الوجود فخطا وفي حال العدم بسبب ابو اسحق ابن عباس
 الى ان تلك الذات المعدومة فارية عن جميع الصفات في حال العدم وان
 الصفات انما تحصل لها في حال الوجود وذهب الجهور الى انها في حال العدم
 بصفات الاجناس وذهب ابو يعقوب الشحام الى انها في حال العدم ولان
 بصفات الاجناس وغير استقامي التمس وبعلا معدوما على حرس وعلى راس
 فلسفه ومده سيف من اخلافهم في **مناجاة** **التحير للجويس** **دعم ابو على** الجا
 وانه ابو اسحق وابو الحسين الكيا طو ابو التمس اللحن والساني عند الجبار ان
 مناجاة للجويس ومي طو بشرط الوجود وزعم ابو يعقوب الشحام وابو عبد الله
 البصري وابو اسحق ابن عياش انها صفة واحدة ليسا بغير من اختلف هؤلاء
 التمس فزعم ابن عياش ان الجويس حال العدم لا يوصف باحد مما ولا يعرف من الصفات
 على ما عزم به وذهب الشحام وابو عبد الله الى وصف حال العدم بالكم كوصف
 الجويس ثم اختلفوا في الشحام ان الجويس حال عدمه ماض في الحركه قال البصر

في العدم مع القول بان الحال
 ثابت

استاء
 قوله ومن ثباتها في كونها
 تعارض القول بكون العدم
 ماض

ايضا

بالتحير

اقول

ما يبرهن لانها كالكليات والنومية والعلومية والعدم الى غير ذلك هذا وقد
استدل على ان الوجود لا ينسب لانه لا مفهوم اعم منه ولا ينسب على كل
واحد من مفهوم الممكن العام ومفهوم المعبر عنه والمفهوم ومطابقا للمفاهيم الستة
للوجودات والمعدومات اعم من الوجود وعلى بساط الوجود ان اجزاءه ان كان
موجودة فاعبار الوجود معها بالبرية وج يلزم تقدم الوجود على شيء من قبيل او
بالعروض فليعلم ان يكون الشيء الذي فرض في الوجود معوضا له وان كانت
معدومة فان اعتبر العدم بالبرية لم تقدم الشيء برقة وان اعتبر بالعروض لم تقدم
الشيء بما اقتضت برقة واجب ان يستوفى من بساط المركبات فيقال مثلا الجوان
بسطا ولو كان مركبا جزءا اما جودا او غيره وسان الكلام على آخره وايضا
فان لم تقدم الشيء ما اقتضت حقيقة فان البدن مركب من اجزاء وكل واحد منها
مستوفى بانه ليس بدنه وكذا البيت وغيره فمركب من اجزاء غير محمولة على كل واحد
الاخير بان دراهم بالباطل عدم مركب من الاجزاء المحمولة لتقدم دليل على ان كل
ولا فصل فالاول ان محاب بالبرام كون الشيء الذي فرض في الوجود معوضا
ولان وقته كاهر **بكمركب الوجودات** اي الوجود المطلق كسكر ما صدق
عليه من الاو اوجب كركب الموضوعات اي الكليات الموضوعة لها سواء كان كركب
كل الافراد يستعرا من صفته لها او من اختلاف ما بينها بسطتها
او مركبة او بسبب صفه لها النوع لما جنسها وما قيل من ان الوجود مفهوم لا يسكر
بالفصول الا بمرسب على كركب الموضوعات فان الوجود العارض للاشان
غير الوجود العارض للبرسب بعد اشراكها في مفهوم الوجود بسبب اشراكها
والبرسب فزوده بان سابق من الدليل على عدم صحة انما يدل على بساط الوجود
المطلق لم لا يكون ان يكون لافراد كركب محله الكليات اما بذواتها او بصفاتها
المفهوم لما جنسها ولو سلم فلم لا يكون ان يكون افراد بساط محله الكليات
فكون كركب اجزاءها لا يسكر موضوعاتها **وقال** اي الوجود المطلق **بالسكينة**

اسطه مختلفه
س الهمسات ص

عوارضها اي على افرادها العارضة للكميات فارقال على وجود العلم ووجودها
بالعدم والآخر على وجود الجوهري ووجود العرض بالاولوية وعدمها على وجود
العارض ووجود غير الثاني بالشيء والضعف وما غير الاستعداد والضعف الذين
ان الوجود لا يتصلها وايضا فانه في وجود الواجب اقدم واولي واشد واهم
واذا كان الوجود معقولا بالسكينة **فليس ينزاع من بزمه مطلقا** لان افرادها
لان الكميات المعروضة لها كسب من ان الامر الذي لا يكون مستوي الحصول
بالنسبة لا محتم لا يكون جوا منها ويدرس ايضا ما عليه من المنوع **والشيء من العقول**
الثاني وسى بالاعمال العارضة لمعقول آخر **وليس مما صدق في الوجود** اي ليس
لما وجد خارجي احيل والا كانت لها شيء اخرى وتسلط الوجودات الخارجيه
فلا شيء مطلقا ثابت اي الشيء المطلق يعني غير متبدل باعرضا ليس ثابتا
في الفعل **لانه** **نوع من خصوصيات** **الكميات** في العقل وما صدق ان السبب لا عقل
غير عارضه لانه لم يمتد بالاعمال عارضة بخصوصيات الكميات المعقولة كما هو
سان المعقولات الثانية لا خفاء في ان هذا مع انه مخالف للواقع مناف لما
من ان الوجود قد يورث على الاطلاق او الشيء عبارة عن الوجود او عما يورث
معناه اليه وان اراد ان مفهوم الشيء الكلي ليس موجود في الخارج او ليس في
الخارج الا اشياء مخصوصة فلا وجه للفرع والتخصيص عن مفهوم الشيء فان طباع
الكليات مطلعا ليس بوجوده في الخارج سواء كانت معقولات اول او
ثواني وايضا لا كلام الا خراب عنه متولد من عرض بخصوصيات الكميات
وقد مايزه الاعدام **ولهذا يستند عدم العلول على عدم العلم** **لا يبرهن** اي عدم
العلم او لا يبرهن عدم العلول على عدم العلم فلو لم يكن الاعدام متبادرا لما كان كذلك
وما في عدم الشرط وجود الشرط **ومع عدم الشرط وجود الشرط** **الآخر** **فلا خلاف**
باق الاعدام فان عدم غير الشرط لا يبرهن وجود الشرط وعدم غير الشرط لا يبرهن
وجود الشرط الآخر فلو لم يكن الاعدام متبادرا لما اختلفت مصنفاتها تحت

قوله

الخالف ان العدم في محض لا تحقق له ولا اشارة اليه اصلا وكل ما يتوهم فيه
 محقق ومشار اليه واجواب ان العدم محقق ومشار اليه عملا حال صا
 المواقف الخلف في ماير المعد وماست فرع الخلف في الوجود الذي اولا
 للمعدومات التي العقل فان كان ذلك البار كونه موجودة في الذهن اختص
 التمايز الموجود في الذهن اذ في الخارج ولم يكن المعدومات تمايزة وان لم
 يكن ذلك التمايز كونه موجود في العقل كونه في الخارج في الجملة اذ في
 الشرح بهذا الوجه مع انه حده وبان الامر بالعكس لان الغلظة السببية للوجود
 الذي يملكون تمايز المعدومات وجهود السكينة التي في العدم العالمون عدم
 تمايزها لا يمكن احوار في مايز الاعداد اذ لا يمكن ان ما ان كان ذلك التمايز
 كونه موجود في الذهن لم يكن الاعداد تمايزة اذ الاعداد كونه موجودة
 في الذهن لا يخرج عن كونها اعدادا بل لا يخرج عن كونها معدومات فالاولى
 ان ما في بيان الشرح انه لما كان الوجود متساويا يستدعي بون الموصوف
 فمن اثبت الوجود الذي في حكم تمايز الاعداد والمعدومات الخارجة لهما من
 البشوت الذي ومن معاه حكم عدم التمايز البشوت اصلا **العدم قد**
نفس لا يمكن ان العدم معدوم في الخارج اذ لو كان موجودا في العدم ان يكون الموصوف
 به اعني للعدم موجود في الخارج وهو كمن يمكن ان يكون موجودا في الذهن بان
 يدركه العقل مستحض اليا وان لا يكون موجودا فيه بان لا يكون مدركا للعقل
 عنده فماد الموصوف حال مد من مظهره ان العدم المطلق اي ذننا وخارجا
 مد من نفس **والمد** من عدمه نفسا فذبه ومعد عليه استقانا لا
 ان يكون حقيقة محتملة والعدم تاما به تمام العرض محله وما يتايل من ان السائر
 للعدم المطلق ليس هو نفس العدم المطلق بل موجود في مرجع اعي العدم **المضاف**
 قد وقع ما اذا عرض لادرجي من خبيات مفهوم طرم وعرض ذلك المفهوم
 فذلك الامر لان المعنى بالعرض من على اذكرنا موالاتصاف ولا يمكن ان يصا

امر بما هو في المفهوم معني اضاف ذلك الامر بذلك المفهوم قطعا وان كان
 ذلك المفهوم عرضيا كحياته لادانيا لهما ثم ان في العدم المضاف الى المطلق
 العاود من له معامل لعدم المطلق المعروض من حيث انه دفع له نوع من حيث
 عدم مقيد والعدم المعروض من غير مقيد **فصدق النوعية والتايل على** على في العدم
 المضاف الى نفس العاود من لهما **اعتبار** من كونا وعدم المخلول **ليس** **لعدم**
اسد في الخارج اي في نفس الامر فان اطلاق الخارج على نفس الامر كثر ما يحسن
 ان العقل لا يمكن ان ارفع المخلول كحركة المضاف مثلا فان تفتت العقل كحركة اليد
 كما حكم بعكس فانه حال ارفع تفتت حركة اليد فان تفتت حركة المضاف على عكس الوجود
 فان العقل حكم بانه وجودت حركة اليد فوجدت حركة المضاف ولا يمكن بانه وجودت
 حركة المضاف فوجدت حركة اليد فكان ان وجود العقل مثلا لوجود المخلول كذلك
 بعد ما شاط لعدم ذلك او كان في العلم مستعدا واما اذا عدت العقل
 فعدم العقل باسرها شاط لعدم المخلول وكان ان وجود المخلول مستلزم لوجود
 من غير ان يكون سببا لذلك عدم مستلزم لعدم علته باسرها من غير ان يكون
 سببا لعدم شي منها **وان جاد في الذهن** في ان عدم المخلول وان لم يكن علته
 لعدم العقل في نفس الامر كمن يحذر ان يكون علته في الذهن بان يكون عدم المخلول
 اظهر عند العقل من عدم العقل فستدل من عدم المخلول على عدم العقل **ان** اي
 الاستدلال بعدم المخلول في عدم العقل **برهان** **سلي** **والعكس** **له** الاستدلال
 بعدم العقل على عدم المخلول **برهان** **سلي** **الحدا** **الاول** **وسط** في البرهان لا بد وان يكون
 على كصيرل الشدق ما حكم الذي هو المخلو واللام يمكن انما على ذلك المخلو فان
 مع ذلك غير ايضا لبوت ذلك الحكم في الخارج فالبرهان لمي والا فان سائر
 كان الاوسط معلولا لبوت الحكم في الخارج اوله والاوسط سبي وبلا والثنان
 لا يمكن باسم وانما سببا لم وان لان اللية سبي العلية والانية سبي البوت وبرهان
 لم ينفذ على الحكم ذننا وخارجا فسمى باسم لم الدال على العلية وبرهان ان التاميد

على الحكم ومثلا خارجا فهو انما يثبت بكون الحكم في الخارج واما ان على ما اذا
 لا يثبت ذلك فبما ان الدال على البوت فان قيل قد اورد الشرح في بيان
 السفا فخلا لبيان ان العلم الشئ بكل لا بسبب انما يكون من جهة العلم بسبب
 قطع هذا الاكون وان الاقرب انما لان كون الشيء نفسه معتبر في عد البرهان
 وعلى ما ذكره لا يحصل اليقين الا اذا استدلال بسبب على السبب قلنا قد اورد
 الشرح في هذه الدعوى فبين ان الاشياء من الفعل عنها احدها ان قال
 بكل لا بسبب اورد في الفصل المذكور كلاما بهذه العبارة وهو ان الشيء اذا
 كان لا بسبب لم يمتنع الا من سببه فان كان الاكبر لا صغرا بسبب بل لا يمتنع
 ليس بين الوجود والاداسه كذلك لا صغرا الا ان بين الوجود والاداسه الاكبر
 من الوجود والاداسه فمتفق بران يمتنع ويكون بران ان ليس بران لم يمتنع
 كلاما فظهر من هذا انه ان لم يكن لثبوت الحكم في الخارج بسبب يمكن ان عام
 بران ان ما حذر من سبب الحكم او من اوراقه السبب لا يمتنع ذلك مستد
 الثاني ان مراده باليقين في هذه الدعوى هو اليقين الدائم وصرح بذلك في جواب
 سوال اورد على من حيث قال ان قال قائل اذ اربنا صفة علمنا ضرورة ان
 لما صانعا لم يكن ان زول عنه هذا التدين وهو استدلال بالعلم على العلة
 فاجواب ان هذا على وجهين اما جوي كقولك ان البت مصور وكل مصور فظ
 مصور واما كلي كقولك كل جسم مولف من الجسيم والصوره وكل مولف فظ
 فاما اليقين الاول وهو ان البت لا مصور فليس عاقله اليقين الدائم
 في البت ما قصد فزول الاعتقاد الذي كان انما مع وجوده واليقين الدائم
 لا زول وكلامنا في اليقين الدائم الكلي واما المال الاخر فليس اليقين كذا
 الاكبر بل ان لم يولد هذا هو المولف على الاداسه فانك لا تدل المولف مولف
 بل ذو مولف والمولف على وجود ذي المولف للجسم وان كان جزء من ذي المولف
 وهو المولف على المولف فيكون اليقين حاصله من العلم قد بان ان الحق

والمثال

الاكبر في الشيء اليقين الشئ كحصة لا يجوز ان يكون على الاداسه على ان يكون
 جزء من على الاداسه واعتبار الجزء اعتبارا لكل فان المولف في هذا
 المولف في آخر فان هذا المولف هو مقتضى تحول على المولف واما المولف في
 ان يكون محولا على المولف في هذا كلامه وهذا نظرا ان اقل ان راو شئ ان اذا
 السبب في المكن اذ المكن محسوسا لا يحصل العلم الشئ بوجوده في الامور علة
 وان وجود المعلول لا يدل على وجود علمه بل على وجود علمه مانف كلام
 الشرح لا يخرج في ان الاستدلال بالمعلول على ان لا علمه ليس استدلالا بالمعلول
 على العلل بل استدلالا بالعلم على المعلول وذكر في الاشارات بهذه العبارة
 واعلم ان لا سوار حرك الاواسط على وجود الاكبر مطلقا او معلول المطلقا و
 حركه او علمه او معلول الوجود الاكبر في الاصغر وهذا ما معلون غير محجب
 ان علمه اية كثر المكون الاواسط معلول الاكبر على وجود الاكبر في الاصغر وسبب
 العلم في سره صدر العالم مولف وكل مولف مولف فان الاواسط وجوده
 وان كان معلول الاكبر وهو المولف فانه على وجود الاكبر في الاصغر وهذا
 البرهان في يقين بانه في هذا الكلام ايضا صريح في ان الاستدلال بالمعلول على
 ان رعا ما استدلال بالعلم على المعلول واما ان في يقين بران اني وقول
 في العاقل قد صرح الشرح وعنه بان الاستدلال بالعلم على المعلول بران في
 وبالعكس في لا يحصى على لان الكلام في ان هذا ليس استدلالا بالمعلول على
 العلل بل بالعكس كما قال وقرره اعلم بان العلم بالعلم ليس بسلزم العلم بالمعلول
 معين والعلم بالمعلول ليس بسلزم العلم بالعلم بل ما قلنا ان العلم بالعلم
 الاستدلال بوجود معلول من غير علمه واداسه استدلال بالمعلول على العلم
 كان ذلك بناء على ظاهر الامر وما مدد في مادي الراي وبعد سلزم الحق من
 اخر البرهان لا اعدادا بمثاله اشارة الى اعتبار المتدين جميعا حيث ذكر كلاما
 بهذه العبارة فقد حصل من هذا ان بران ان العلم في مواضع يتبادر اياها

في العلم بالعلم ليس بسلزم العلم بالمعلول بل ما قلنا ان العلم بالعلم
 الاستدلال بوجود معلول من غير علمه واداسه استدلال بالمعلول على العلم
 كان ذلك بناء على ظاهر الامر وما مدد في مادي الراي وبعد سلزم الحق من
 اخر البرهان لا اعدادا بمثاله اشارة الى اعتبار المتدين جميعا حيث ذكر كلاما
 بهذه العبارة فقد حصل من هذا ان بران ان العلم في مواضع يتبادر اياها

هذا هو الوجه الثاني في كون النسبة سلبية ولا يخفى من المواد التي اقول المحول
 ان النسبة في الموضوع ملازمة من رابطتها وبذلك الرابط اما الوجود ووجوب كونه
 العنصر موجودا ونسبة سوية سواء كان المحول هو الوجود او هو ما سواه وانما
 وجوب كونه العنصر سالب النسبة سوية سواء كان المحول هو الوجود او هو ما سواه
 على التعديرتين في تلك النسبة سواء كانت بالبيان المذكور آخرا فحينئذ فلا بد
 ان يطرح من اليمين ذكر كون الوجود محولا وكذا ذكر كون العدم محولا ولا فائدة
 ذكرهما اذ مدار الامر على ان الرابط اما الوجود حتى يكون العنصر موجودا والعدم حتى يكون
 العنصر معدوما ولا فائدة في ذلك فخصوية المحول انما تنسب الوجود او العدم او هو
 غيرهما اللهم الا ان سال اذا كان المحول احد هذين المذهبين اشبه الوجود والعدم لا
 حاج الى ما يطرح بالموضوع والمادة خالفت اصطلاح القدم من حيث الاول ان
 الجهة عدم سوية العقل كونه النسبة سواء كان طالبا للمواقع ووجه توافيق المادة
 او غير مطابق ووجه مخالفتان وعلى ما ذكره فمزم ان لا تخالف الجهة المادة لا تتأدما
 بحسب الذات واختلافها بحسب اعباء رافق انشاء واعتبار المستعمل والنسبة
 ان المادة على راي متأخر في الطعنين عار من كل كنية كانت النسبة المحول الى الموضوع
 ايجابا كان او سلبا وعلى راي قدامهم ليست كنية كل نسب كنية النسبة الالجابية
 ولا كل كنية نسب الالجابية في نفس الامر كنية النسبة الالجابية من الامر الوجوب
 الالكان والامساع وما ذكره المم مخالفا لراي القدماء حيث اجبت المادة في
 النسبة السلبية وراي المتأخر من اضافت خصبا لكيفيات النسبة واعلم ان
 الوجوب والامكان والامساع التي بحث عنها في هذا الفن هي التي هي
 العنصر لا كنية في معناها بل محمولة لها وجود الشيء في نفسه فالله اعلم بالحق
 والمنع والمكس في هذا الفن ايها الواحد الوجود والمنع الوجود والمكس الوجود
 سيرة في كلام المم ما يدل على ان الوجوب اعم من وجوب الوجود ووجوب العدم وكذا
 الامساع وزعم صاحب المواضع انها اقرب الى الكائنات لوازم الكسوة واجبة لذواتها

هذا هو الوجه الثاني في كون النسبة سلبية ولا يخفى من المواد التي اقول المحول
 ان النسبة في الموضوع ملازمة من رابطتها وبذلك الرابط اما الوجود ووجوب كونه
 العنصر موجودا ونسبة سوية سواء كان المحول هو الوجود او هو ما سواه وانما
 وجوب كونه العنصر سالب النسبة سوية سواء كان المحول هو الوجود او هو ما سواه
 على التعديرتين في تلك النسبة سواء كانت بالبيان المذكور آخرا فحينئذ فلا بد
 ان يطرح من اليمين ذكر كون الوجود محولا وكذا ذكر كون العدم محولا ولا فائدة
 ذكرهما اذ مدار الامر على ان الرابط اما الوجود حتى يكون العنصر موجودا والعدم حتى يكون
 العنصر معدوما ولا فائدة في ذلك فخصوية المحول انما تنسب الوجود او العدم او هو
 غيرهما اللهم الا ان سال اذا كان المحول احد هذين المذهبين اشبه الوجود والعدم لا
 حاج الى ما يطرح بالموضوع والمادة خالفت اصطلاح القدم من حيث الاول ان
 الجهة عدم سوية العقل كونه النسبة سواء كان طالبا للمواقع ووجه توافيق المادة
 او غير مطابق ووجه مخالفتان وعلى ما ذكره فمزم ان لا تخالف الجهة المادة لا تتأدما
 بحسب الذات واختلافها بحسب اعباء رافق انشاء واعتبار المستعمل والنسبة
 ان المادة على راي متأخر في الطعنين عار من كل كنية كانت النسبة المحول الى الموضوع
 ايجابا كان او سلبا وعلى راي قدامهم ليست كنية كل نسب كنية النسبة الالجابية
 ولا كل كنية نسب الالجابية في نفس الامر كنية النسبة الالجابية من الامر الوجوب
 الالكان والامساع وما ذكره المم مخالفا لراي القدماء حيث اجبت المادة في
 النسبة السلبية وراي المتأخر من اضافت خصبا لكيفيات النسبة واعلم ان
 الوجوب والامكان والامساع التي بحث عنها في هذا الفن هي التي هي
 العنصر لا كنية في معناها بل محمولة لها وجود الشيء في نفسه فالله اعلم بالحق
 والمنع والمكس في هذا الفن ايها الواحد الوجود والمنع الوجود والمكس الوجود
 سيرة في كلام المم ما يدل على ان الوجوب اعم من وجوب الوجود ووجوب العدم وكذا
 الامساع وزعم صاحب المواضع انها اقرب الى الكائنات لوازم الكسوة واجبة لذواتها

هذا هو الوجه الثاني في كون النسبة سلبية ولا يخفى من المواد التي اقول المحول
 ان النسبة في الموضوع ملازمة من رابطتها وبذلك الرابط اما الوجود ووجوب كونه
 العنصر موجودا ونسبة سوية سواء كان المحول هو الوجود او هو ما سواه وانما
 وجوب كونه العنصر سالب النسبة سوية سواء كان المحول هو الوجود او هو ما سواه
 على التعديرتين في تلك النسبة سواء كانت بالبيان المذكور آخرا فحينئذ فلا بد
 ان يطرح من اليمين ذكر كون الوجود محولا وكذا ذكر كون العدم محولا ولا فائدة
 ذكرهما اذ مدار الامر على ان الرابط اما الوجود حتى يكون العنصر موجودا والعدم حتى يكون
 العنصر معدوما ولا فائدة في ذلك فخصوية المحول انما تنسب الوجود او العدم او هو
 غيرهما اللهم الا ان سال اذا كان المحول احد هذين المذهبين اشبه الوجود والعدم لا
 حاج الى ما يطرح بالموضوع والمادة خالفت اصطلاح القدم من حيث الاول ان
 الجهة عدم سوية العقل كونه النسبة سواء كان طالبا للمواقع ووجه توافيق المادة
 او غير مطابق ووجه مخالفتان وعلى ما ذكره فمزم ان لا تخالف الجهة المادة لا تتأدما
 بحسب الذات واختلافها بحسب اعباء رافق انشاء واعتبار المستعمل والنسبة
 ان المادة على راي متأخر في الطعنين عار من كل كنية كانت النسبة المحول الى الموضوع
 ايجابا كان او سلبا وعلى راي قدامهم ليست كنية كل نسب كنية النسبة الالجابية
 ولا كل كنية نسب الالجابية في نفس الامر كنية النسبة الالجابية من الامر الوجوب
 الالكان والامساع وما ذكره المم مخالفا لراي القدماء حيث اجبت المادة في
 النسبة السلبية وراي المتأخر من اضافت خصبا لكيفيات النسبة واعلم ان
 الوجوب والامكان والامساع التي بحث عنها في هذا الفن هي التي هي
 العنصر لا كنية في معناها بل محمولة لها وجود الشيء في نفسه فالله اعلم بالحق
 والمنع والمكس في هذا الفن ايها الواحد الوجود والمنع الوجود والمكس الوجود
 سيرة في كلام المم ما يدل على ان الوجوب اعم من وجوب الوجود ووجوب العدم وكذا
 الامساع وزعم صاحب المواضع انها اقرب الى الكائنات لوازم الكسوة واجبة لذواتها

واجب ان اذن اذ كان الوجود في اشياء فاما لا ضرورة لموضوع وان
 اذ اذ كونها واجبة الوجود لذوات الكسوة مطلقا فبطلان الثاني فان من شأنها
 واجبة البشوت فكيف نظر الى ذاتها من غير احتياج الى اذ اذ كونها في الوجود
 واجبة البشوت لا بد ان اذ اذ كونها في الوجود واجبة البشوت لا بد ان كونها
 واجبة البشوت لغيرها **الوجه في كونها في الوجود** اي الوجه في كونها في الوجود
 كالوجه في كونها في الوجود من كونها في الوجود وهي السموات التي ذكرها في القسط
 اذ فيه دور كما ذكره هذه النسبة عن السموات وكل احد يعرف معنى هذه اللفظ
 من مراحعات الى فكر السموات التي ذكرها في القسط النسبة بحسب اللفظ لا بحسب
 اذ كل منها مثل في دورها اذ عرفوا الوجوب في وجوب المحول الذي هو الوجود
 فله الموضوع باسراع المكس كونه او عدم امكان المكس كونه وعرفوا اكلام اسراع
 الامكان وعدم امكان الامكان فكذلك دورا وكذا كل من الامكان والامساع
وقد نذكر لك النسبة في اي يجب الذات فيكون نسبه اي كونه نسبه المحول
 الموضوع الى هذه النسبة نسبه لا يمكن الا جماع من الاقسام لاني الصدق
 في المكس فيكون الصواب اذ اذ احد منها وذلك لان نسب كل محول سواء كان
 وجودا او عيبا الى الموضوع سواء كانت النسبة ايجابية او سلبية لا يخفى وانما
 اما ان يتصفه تلك النسبة او لا وعلى الثاني اما ان يصح يتصف تلك النسبة او لا
 الاول هو الوجوب والثاني هو الامساع والثالث هو الامكان وتقبل في
 رابع وهو ما يكون ذات الموضوع مصفيا عن النسبة ويتصفها ايضا فيكون
 النسبة على هذا الوجوب ذات الموضوع اما ان لا يتصف شيئا من السب ويتصفها او
 يتصفها معا او يتصف النسبة دون يتصفها او العكس متعلل باذن الثالث من
 بديهية العقل لان اعضاء احد التقيصن مضمحل المنع عن الاخر والمنع عن الاخر
 مستلزم عدم اعضاء فلو كان متصفيا لما لم يكن مصفيا لهما متف ولا يخرج
 ذلك عن كونه صراغيا محرم فيه بالانحصار نظر الى مجرد مفهوم النسبة وان جعل

وجوب عدم الامكان

هذا هو الوجه الثاني في كون النسبة سلبية ولا يخفى من المواد التي اقول المحول
 ان النسبة في الموضوع ملازمة من رابطتها وبذلك الرابط اما الوجود ووجوب كونه
 العنصر موجودا ونسبة سوية سواء كان المحول هو الوجود او هو ما سواه وانما
 وجوب كونه العنصر سالب النسبة سوية سواء كان المحول هو الوجود او هو ما سواه
 على التعديرتين في تلك النسبة سواء كانت بالبيان المذكور آخرا فحينئذ فلا بد
 ان يطرح من اليمين ذكر كون الوجود محولا وكذا ذكر كون العدم محولا ولا فائدة
 ذكرهما اذ مدار الامر على ان الرابط اما الوجود حتى يكون العنصر موجودا والعدم حتى يكون
 العنصر معدوما ولا فائدة في ذلك فخصوية المحول انما تنسب الوجود او العدم او هو
 غيرهما اللهم الا ان سال اذا كان المحول احد هذين المذهبين اشبه الوجود والعدم لا
 حاج الى ما يطرح بالموضوع والمادة خالفت اصطلاح القدم من حيث الاول ان
 الجهة عدم سوية العقل كونه النسبة سواء كان طالبا للمواقع ووجه توافيق المادة
 او غير مطابق ووجه مخالفتان وعلى ما ذكره فمزم ان لا تخالف الجهة المادة لا تتأدما
 بحسب الذات واختلافها بحسب اعباء رافق انشاء واعتبار المستعمل والنسبة
 ان المادة على راي متأخر في الطعنين عار من كل كنية كانت النسبة المحول الى الموضوع
 ايجابا كان او سلبا وعلى راي قدامهم ليست كنية كل نسب كنية النسبة الالجابية
 ولا كل كنية نسب الالجابية في نفس الامر كنية النسبة الالجابية من الامر الوجوب
 الالكان والامساع وما ذكره المم مخالفا لراي القدماء حيث اجبت المادة في
 النسبة السلبية وراي المتأخر من اضافت خصبا لكيفيات النسبة واعلم ان
 الوجوب والامكان والامساع التي بحث عنها في هذا الفن هي التي هي
 العنصر لا كنية في معناها بل محمولة لها وجود الشيء في نفسه فالله اعلم بالحق
 والمنع والمكس في هذا الفن ايها الواحد الوجود والمنع الوجود والمكس الوجود
 سيرة في كلام المم ما يدل على ان الوجوب اعم من وجوب الوجود ووجوب العدم وكذا
 الامساع وزعم صاحب المواضع انها اقرب الى الكائنات لوازم الكسوة واجبة لذواتها

فصل

المكان

ما يحتاج الى امر خارج عن مفهومها من قبيل اواسدلال كان مع ذلك حصر استلزام
 به خارجا عنه وكونه بجوارها فلا يفسد على هذا الواجب ما يكون ذات
 مقتضاها لوجوده ويلزم على مذهب الحكماء ان لا يكون ذات الباري واجب
 لان وجود الواجب عند عدم عن ذاته التي لا يمتنع منه والارزاق مقدمه على
 ملك الواجب لمحيي ان احدهما ما ذكر وسوخته للذات بالاسس للوجود
 والثاني منه للوجود وسوان لا يكون من غير وجوده مسبقا عما سواه وعلى
 مذهبهم كون ذات الباري تارة واجبا بالمتن الثاني فان قيل قسمة الذات الى اقسام
 التثنية الواجب والممكن والمنع قسمة حقيقة لا يخرج عنها لان الذات اما ان
 الوجود او العدم او لا يلاذ اولاد ذلك ذات الباري لو لم يكن من اقسام الاول
 ما ذكرت لوجب ان يكون من التثنية الاخر لا يمنع ان يكون مع ذلك هو اكبر
 طلبة في اقسام الذات باليسس الى الوجود والعدم ولا يستلزم الا في اقسام
 ثمانية لوجوده وذات الباري تارة عين وجوده فهو خارج عن المقسم فان قيل الحكماء
 قد قسموا الوجود الى ما يمتنع واد وجوده وسوا الواجب والى ما يمتنع ذاته
 وجوده وسوا الممكن وذات الممكن ذات الباري من اقسام الاول فأي شيء يكون من
 القسم هـ في اقسام الوجود بحسب الاحتمال البسيط وقد مر في الشرح بذلك في اقسام
 الشارح حال ان الامور التي تدخل في الوجود بحسب العمل الانقسام الى اثنين
 فيكون منها ما اذا اعتبرته لم يجب وجوده ولا يمتنع ايضا وجوده والا
 لم يدخل في الوجود وهذا القسم في غير الامكان ويكون منها اذا اعتبرته واجب
 وجوده الى ذلك الكلام وعلى مذهب الحكماء لا يكون هذا القسم اعم ما يكون مقتضيا
 لوجوده موجودا وان كان محلا عند العمل في باري الوجود وما قال ان الوجود
 الذي هو من ذات الباري تارة هو الوجود الخاص والوجود المطلق عام من
 المراد من قوله ان وجوده بمقتضى ذاته فليس في ذاته اقتضاء الوجود
 ان يمتنع الذات كونه موجودا لان مقتضى كونه قد انزل الوجود فان القول

كمن المحقق بعض
 اسماه
 فيكون الوجود الخاص الذي هو
 عين مقتضاها للوجود المطلق
 وهو الذات

ما يمتنع ذاته كونه موجودا كان المنع ما يمتنع ذاته كونه معدوما والممكن ما لا يمتنع
 ذاته كونه معدوما ولا كونه موجودا ما مضاه الوجود الخاص للوجود المطلق ان يكون
 من اقرانه لا يكون وجودا ولو كان الواجب ما يمتنع ذاته ان يكون وجودا كان المنع
 ما يمتنع ذاته ان يكون معدوما فمقدم ان دخل ما يمتنع ذاته ان يكون موجودا لا وجودا
 ما يمتنع ذاته ان يكون معدوما لا معدوما كما جامع التثنية وسرك الباري مثلا في قسم
 الممكن او لا محال قسم آخر لا محال بخلاف الواجب ما يمتنع ذاته الوجود اعم من
 كون موجودا او معدوما وكذا المنع ما يمتنع ذاته العدم اعم من ان يكون معدوما او معدوما
 لا ما تنول قدم ان في التثنية التثنية اعم الواجب والامكان والاشياء
 بما في ضمايا مخصوصة نحو لائها الوجود والوجود كونه في قولنا في الوجود
 بالضرورة والمحمول في العقب لا يمكن ان يكون مفهوم الموجود والوجود معا محمولا
 الواجب عبارة عن اقتضاء الذات بسوت احدها لا على العقب على في التثنية
 حال الاشياء واسما لم يزل في ان يكون الوجود الخاص للممكن واجبا لذاته والعدم
 الخاص للممكن ممسك لذاته واجب عن ذاته اذ لا يلزم ذلك ان لو كان الوجود
 الخاص للممكن مستمنا عن غيره وليس كذلك فان الوجود الخاص للممكن مستمنا الى غيره
 عارضة مستقرا اليها فيكون الوجود المطلق مستقرا الى امر مغاير للوجود الخاص
 فلا يكون واجبا لذاته ونظير لان الواجب لمعان على امر احد ما يقتضيه
 للوجود بمعنى استتار عن غيره وانما مقتضى الذات بالتاسر في الوجود يقتضيه
 اقتضاء الذات للوجود ومقتضود السائل ان يفرم ان يكون الوجود الخاص للممكن واجبا
 بالمتن الثاني وحاصل جواب السائل واجبا بالمتن الاول فان من هذا ان ذلك
 لا محال مراد من قال ان الوجود الخاص الذي هو من ذات الباري تارة مقتضى
 للوجود المطلق ان ذات الباري تارة وجوده خاص يقتضيه كونه موجودا بالوجود
 المطلق لانه مقتضى كونه قد انزل الوجود المطلق لانه محمول لم يزل
 ان يكون ذات الباري تارة موجودا بوجوهين وايضا يحصل الحاصل ولا يمكن الجواب

ان الالفاظ بالوجود المطلق في منزلة الاتصاف بالوجود الخاص ولا محذور
 فان الجسم اذا اصف بجزء من البسام كان مصفا بمطلق البسام في منزلة قطعاً
 ذات الباري تعالى في السعدي يكون مصفا بالوجود المطلق استقاماً ولا كذا
 اتصاف بالوجود الخاص بل بالاتصاف بما اذا عرفت فان احبب ان الوجود
 الخاص عن ذاته لا وجوده وانما وجوده هو الوجود المطلق فذاته التي هو وجود
 خاص موجود بالوجود المطلق فلا يلزم كونه موجوداً بوجودين وانما اللازم كون
 الوجود الخاص موجوداً بالوجود المطلق ولا محذور فيه فليس في كون الواجب
 ذاتية وجوده مشاركتها في الوجود ان تلك الوجود خاص في وجوده
 المقصود ولم من اجابات كون ذات الباري تعالى في اعلى مراتب الوجودية ولورد
 بيان ذلك تعالى لبعض المحققين في هذه مراتب الوجودات في الموحدين
 الستم العقائد لا تزيد عليها اذ ان الوجود بالشيء الذي هو وجوده غيره فذاته
 له ذات وجوده معارضة له وهو معارضة ما اذا نظر الى ذاته وقطع النظر عن
 موجوده الممكن في نفس الامر اسكان الوجود عنه ولا يشهد في انه يمكن ايضا تصور
 اسكانه عنه فالتصور المتصور كلاً ما يمكن وهذه حال الالفاظ الممكنة كما هو المشهور
 واسطفاً للوجود بالذات بوجوده غير اي الذي بمعنى ذاته وجوده احضار
 بالمتخيل منه اسكان الوجود عنه فذاته الوجود ذات وجوده معارضة له
 اسكان الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الاسكان فالمصور في
 والبصور يمكن هذه حال الواجب الوجودية على منسوب محصور السككين واعطى
 الوجود بالذات بوجوده غير اي الذي وجوده عين ذاته فذاته الوجود ليس وجود
 معارضة له فلا يمكن تصور اسكان الوجود عنه بل الاسكان وتصوره كلاً ما في ذلك
 على ذي مسكن ان لا حركته في الوجودية اقوى من هذه المرتبة الثالثة التي هي حال الواجب
 تعالى عند جماعة ذوي سائر رتبة وانظار صائبة وان اردت فزيد مرسوخ لما
 صورنا في مراتب تلك في الوجودية فاستوضح الحال فما نورد في هذا المسال

في الوجود والعدم
 يكون ذات الالفاظ
 تعدد

ان مراتب المعنى في كونه متباعدة ايضا الاولى المعنى بالشيء الذي استبعاد
 ضوياً من غيره كوجود الارض استبعاداً عما في الشمس فمتباعدة مع وجوده بغيره
 الثالث الالفاظ المعنى بالذات وجوده بغيره اي الذي بمعنى ذاته ضوياً
 اقتضاه بحيث يمنع عكسه كجسم الشمس اذا ومن احضاره الضوئية فذاته المعنى
 له ذات وجوده معارضة له الثالث المعنى بالذات وجوده بغيره كضوء الشمس مثلاً
 فانه معنى ذاته لا وجوده زائد على ذاته فذاته اعلى واقوى ما تصور في كون الشيء
 فان سئل كيف يوصف الضوئية بانه معنى مع ان المعنى كما يضاف اليه الاقرب لمقام
 الضوئية فليس ذلك المعنى هو الذي سار في العامة وقد وضع لفظ المعنى في اللغة
 وليس كذا ضافه فاما اذا انشأ الضوئية معنى بذاته لم يرد ان عام وجوده اخصاً
 متباعدة بل كل ما كان حاصله كل واحد من المعنى بغيره والمعنى بغيره
 اعني الظهور على الاضمار بسبب الضوئية فهو حاصل للضوئية في نفسه بحسب ذاته لا بغير
 زائد على ذاته بل الظهور في الضوئية اقوى واكمل فانه ظاهر ذاته لظهور الاضمار فيه
 اسماً وظهر لغيره على حسب قايته لظهوره واذا اكتشف لك حال هذه المراتب
 في الامور المحسوسة فستر عليها ما كلاً الامور الضوئية المعقولة من البس كالمشقة
 بربها العقل ان الواجب الوجودية يمكن ان يكون في اعلى مراتب الوجودية
اعلم بان معنى لا يمكن اعطى احد هذه المنهيات الثلاثة الاخرى في ان يزل
 احد من الذات وتصف الذات بالآخر كما في فصيل الواجب بالذات ملكاً
 بالذات وبالعكس وذلك لان بالذات يمنع ان يزول **وقد نرى هذا الاول** ان
 الواجب والامتناع **باعتبار الغير** وكون **الشيء** مانعاً **لجميع** متباعدة استبعاداً
 في ذات واحدة اجماع الوجود والعدم دون اكله لاسماها عن كل من الواجب
 بالذات والمنع بالذات **يمكن** استبعاداً اذا الواجب بالغير قد عدم علة محصورة
 بالغير وكذا المنع بالغير قد عدم علة فصيل واجبا بالغير **الملك** او الامكان
 لازم للملك مع امتناع علة من احد الباقين لانه لا محال عن وجوده علة او محال

الذي

معنى

الضوء

ومانعة للآخر من الشيء اي
 الامكان الذاتي والوجوب
 والامتناع كليهما بالغير

باق الوجود والعدم او قول كان الوجود مجرد الى جانب الوجود بشرط
 ان يكون كذلك العدم مجرد الى جانب الوجود بشرط ان يكون كذلك
 بشرط ان يقع في جهة واحدة وهذا هو المطلوب **ولا شرط العدم في المكان**
اجتمع التيقن فيل ان شرط ذلك اراد بالامكان الاستنبالي
 امكان حدوث الوجود وطرائقه في الاستقبال وهو انما سلم ان كان عدم
 الحدوث لا امكان حدوث العدم بشرط اشتراط الوجود في الحال بل لو اشترط
 الامكان الاستنبالي في جانب العدم معناه امكان طرائق الوجود وحدوث
 شرط الوجود في الحال فيسري لزم **والله اعلم** **باعتبار** **لعدم** **باعتبار** **العدم**
 فان الوجود المسمى بعدم علمه ان يمنع الوجود وواجب الوجود والمعدم
 علمه ان يمكن الوجود والعدم واذا صدقت هذه الامور على المعدم يجب ان
 لا يكون محتمل في الاعيان كاستحالة انصاف المعدم بالوجود او ان ينسب اليه
 بان صدق الشيء على المعدم لا يستلزم ان يكون معدوما فان استلزامه بعض حركات
 مفهوم لاننا في كونه وجودا يوجب من بعض الجزئيات كما في سائر الكليات
 الوجودية ولا استحالة في انصاف فرد معدوم مفهوم وجودي بمعنى صدق عليه
 فان الفرد والمعدم للامكان بوصف مفهوم الانسان من غير لزوم في ذلك
 الشيء الا على المعدم لوجبه كونه معدوما وليس الامر كذلك لعدم
 على الوجودات ايضا فان الواجب في صدق علمه واجب الوجود
 يمنع العدم والموجود الممكن صدق عليه ان يمكن الوجود والعدم **واستحالة**
التسلل في لو كانت هذه الامور محتملة في الاعيان ما تصاف باسماها
 بوجود لا يخفى عن احد هذه الامور ونقتل الكلام اليه ونظم الشعر وسبح وقد
 لانه لم يلزم العلم ان لو كانت هذه الامور القابلة لاجتماعها موجودة في الخارج
 اما اذا كان بعضها موجودا دون بعض فلا يلزم التمسك بها لان الوجود
 قولها تصان باسبغ الوجود لا يخفى عن احد هذه الامور طائفا بما ان انصاف

قد مر في كتاب
 في شرح
 في شرح
 في شرح

ومعنى هذا الكلام على ان كلاً
 من الوجود والامتناع مفهوم
 واحد يصان فان الوجود
 واخرى العدم

باسبغ الوجود بالامكان كمن الامكان ليس مجرد في الخارج حتى يلزم العلم
 الوجودات الخارجية لا مثال محتمل ان يكون قوله واستحالة العلم استلزامه الى ان
 ذكر صاحب التلويحات وهو ان كل ما كثر زعمه ان يكون اي فرد ففرض منه
 موصوفاً ذلك النوع فكون مفهومه بانه عام حيث لا يحول عليه بالوجود الحادثة
 مارة وصفاً عاملاً محولاً عليه بالاستحالة لزم ان يكون اعتباراً بالامتناع
 في الامور الوجودية كالعدم والحدوث والبقاء والموصوفية والعدم
 السبغ والوحدة ونحو ذلك فان الامكان مسلط لو كان موجوداً كان ممكناً
 مثل الكلام على امكانه ولزم في الامور المترتبة الوجودية معاً وسوى لانها
 لا يمكن اجراء في الامتناع اذ لا يمكن ان يقال لو كان الامتناع موجوداً كان
 ممسكاً في اجراء في الوجود بول لا ثم ان الواجب لو كان موجوداً كان
 واجبا فان من الملازمة بانه لو كان ممكناً والواجب انما يجب في اوله بان يكون
 ممسكاً على الوجود من امكانه امكان الواجب قوله يجب الواجب فطلع
 لعدم التباين في الواجب والواجب واحد ليس على ولا معلول **ولو كان**
الواجب **بوتانيا** اي موجودا في الاعيان كان ممسكاً لا مضمناً والعلة مشتملة
 لوجوده في التمسك في الغرض يمكن واذا كان الواجب ممسكاً **لزم امكانه**
 بيان الملازمة من وجود الاول كما انصاف جوابه وانما ان لو كان الواجب
 ممسكاً كان في ذاته جازية الزوال واذا كان واجب الواجب جازية الزوال كما
 الواجب ايضا جازية الزوال لان زوال الواجب بان لا يتصور ذاته وجوده
 اذا حار ان لا يتصور ذاته وجوده حار ان زوال وجوده كان ممسكاً والواجب
 انه ان اراد زوال الواجب اقتضاه بكونه موجودا في الاعيان فطام انه
 لو كان ممسكاً كان جازية الزوال بهذا المعنى فان من الممكنات ان يسجل عدم
 وجوده كانه في ذلك لا ينافي امكانه ولا يصح وجوده وان اراد
 زوال الواجب عدله منه فطام قوله لان زوال الواجب بان لا يتصور ذاته

وجوده فان عدم منه الوجوب في نفسها لا يلزم عدم انصاف الواجب بها
حتى يلزم ان لا يمتنع ذاته وجوده فان الصفات قد تكون حادثة عن انصاف الواجب
بها في نفس الامر على ان انصافها مع عدمها بعد كونها موجودة في نفسه
ورداً عليه ان الكلام على تقدير كون الوجوب من الامور العينية لا من الاسماء
الاعتبارية ولا شك ان الامور العينية اذا كانت معدومة لا يمكن انصافها
الموجود بها ولو حزننا ذلك لزمنا ان تكون كون الجسم ايسر من الباطن المعدوم
ممكن بان يكون المعدوم الى غير ذلك وذلك مستطاع في البطمان والحق في
الاجواب ان سال اذا كان الوجوب موجوداً فذات الواجب كما يقتضيه وجود
منه وجوبه وجوداً ايضاً فالوجوب وان كان جائز الرذال بالنظر الى ذاته
الوجوب كونه ممكناً بذاته لكنه يمنع الرذال بالنظر الى ذات الواجب فلا يلزم
حوار رذال الواجب بالنظر الى ذاته اذ لا يلزم ملوذات من الوجوب وانما
يلزم لو لم يتحقق ذات الواجب وجود الوجوب والحال ان الوجوب من
لازم لذات الواجب ولا شك ان عدم اللازم ملزوم لعدم الملزوم فلا يمكن
عدم الوجوب لا يمكن عدم الواجب ضرورة ان امكان الملزوم ملزوم لا يمكن
لازمه واذا امكن عدم الواجب لكان الواجب ممكناً واجواب ان الوجوب
سواء كان موجوداً او معدوماً لازم لذات الواجب فلا يمكن عدمه ملزوماً لعدم
الواجب اذ لو ورد عليه مثل ما مر من ان ذلك لا يتصور معدوم من كون الوجوب
من الامور العينية والواجب ان يمنع استخدام امكان الملزوم لا يمكن
اللازم فان عدم العمل الاول يمكن لذاته ولا يلزم اعني عدم الواجب محال
لذاته وورد آخر لو كان الوجوب موجوداً لكان ممكناً لما ذكرنا من حاج الى سبب
مستقدم عليه بالوجود والوجوب ضرورة ان الشيء ما لم يكن موجوداً واجبا لا يثبت
او بالغير لم يصلح سبباً للوجود في آخره فكذلك الوجوب ان كان منسباً فكذلك الوجوب
لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان فخره قلنا الكلام اليه يتسلسل وايضا لو

كان الوجوب موجوداً او معدوماً وصف عارض للواجب لزم عدم وجوده كذا
على الوجوب ضرورة تقدم المعروض على العارض ولو بالذات لكن الوجوب
سابق على الوجود سبقاً واسلاماً مع ان حال انصاف ذاته وجوده فوجوده
لما كان هذا الدليل بعينه جارياً في الامكان والوجود والحدوث والذاتية و
امامها من الصفات التي لا ساق عن وجوده موصوفاتها حملها صاحب السبب
فالوفا في ذلك فقال كل ما لا يمكن من الصفات ما هو عن وجود الموصوفات
كأن يكون اعتبارية او لو كانت وجودية لوحدها عن وجود موصوفاتها
ضرورة تقدم المعروض على العارض واجمع الخالف انه لو كان عدسياً لزم
الاول كون عدمه مقيضاً للوجود وذلك لان الوجوب عبارة عن انصاف
الوجود لكن عدمه ممان للوجود يستحيل ان يصفى والواجب ان عدمه
عدم وانصافه لا يمتنع ولا سيما ان يكون مفهوم معدوم في الخارج عبارة
عن انصاف امر موجود فعلاً عن امر معدوم في الخارج هو الوجود على ما مر من ان
الوجود ليس بوجوده في الخارج انما ان لا يكون الواجب واجبا الا اذا اعتبر
العمل وجوباً او لا يمكن تعدد ممان في انفسها انما كنهها باعتبار العمل لا كنه
الواجب واجب وان لم يمتنع الفعل بل لو فرض عدم العمل كنهها وهو لا يتصور
ان يوجد منها اعتبار الوجوب وفرضه فلما لم يخرج الواجب عن كونه واجباً
والاجابة ان انصاف الذات صفة في الخارج او ضمن الامر لا يمتنع كون ذلك
الصفة موجودة في احد ما على امر كنهه الثالث اربع التيقين وذلك لان
الوجوب يقتضيه اللا وجوب وسعدى كون الجسم بغيره واجبه وجوده
هو معدوم ماداً كان الوجوب ايضاً معدوماً لا يمتنع التيقين والواجب ان
الاستحالة اربع التيقين في الصدق بان لا صدق في منها في نفس الامر لا اربعاً
بحسب الوجود الخارج في ان لا يكون شيء منها موجوداً في الخارج فان قيل قد يمتنع
في صاحب السبب ان الذي من لا ساق فيها وان المتعاليق اما وجوده وان معاً

كالمضادين والمضامين واما احدهما وجوبى فخط كالسلب والامكان
 العدم والمكده وان السامع انما هو من السلب والامكان فليعلم ان لا بد من
 المتناقضين ان يكون احدهما وجوديا وذلك شاف لما ذكرتم قلت استبين
 في بحث السامع حواجز كونها عدمين على ان معنى الوجودى هناك باليسر
 حوا من مفهومه سواء كان موجودا في الخارج او لا المراد بالوجودى شاف
 الخارجى فلان ما دام وعلم ان الوجودى لا يخرج عن كونها في كل ما عاين
 كونه وجوديا من الصفات الاعتبارية التي هي صفات الاشياء في نفس الامر
 والامتناع والوحدة والحصول والعدم والمحدث وقوله فمفهومنا
 عدوى بالضرورة والامتناع كالمعنى مثلا **ولو كان الامتناع ثوبا كان**
صفته والصفة مستقرة الى موصوفها فكان موصوفها اولى بان يكون مكانا **ولزم**
الامتناع اقول لا يتم ان الموصوف بالصفة المكمل اولى بان يكون مكانا لا يكون
 ان يكون متمسكا بمسح العدم ووجود اخر لكان الامتناع سويلازم وجود
 صفة وجود الموصوف عند وجود الصفة كذا موضح بان ما لا ابواب
 موصوف بالامتناع فلذلك لانه الدليل على ان امتناع العدم ليس موجودا
 ووجود فرد من الامتناع وهو امتناع العدم التام بيات الواجب كفى في كون
 مفهوم الامتناع وجودا لما سبق من ان كون مفهوم وجودا لا يتصور كون
 احواله موجودة واما على ان الامتناع مفهوم واحد صفات تارة على
 الوجود واخرى على العدم كما ان الواجب كذلك على اخباره المم والكن
 ان المراد بكلاما اطلاقا في مباحث هذا الفن هو وجوب الوجود وامتناع الوجود
ولو كان الامتناع ثوبا كان **سبقت كل ممكن** **بامكانه** بالوجود ضرورة تقدم
 على الصفة بالوجود ولو بالذات كمن وجود الممكن ما هو عن امكانه بمراتب
 حال الممكن فاحتاج الى الوجود وبعده فوجد واما من قواع الناموس الحد كوصف
 التلويحات كما اثره الى حجب الخلف ما لو كان عدس لم يكن في ذلك

وبنية لان في الامكان عدوى كاشبه والامكان ايضا عدوى ولا يميز
 بين الاعدام كذا تفرق بالضرورة بين الامكان ومنه واما السامع حيث قال
والفرق من معنى الامكان والامكان **المتن** اي الامكان الذي فرضا بغير
لاستخدام **ثبوته** فلان الامتناع الاعدام عدوى وانما فترنا الامكان المتن بافترنا
 وقولنا اورده على ان ان الخصم لم يدع استخدام عدوية الامكان لعدم الفرق من
 في الامكان والامتناع المتن حتى يلزم من الفرق منها بيات الامكان كمن استدل
 بسبق التالي لسبق المتقدم فان الفرق من في الامكان والامكان المتن فيه
 مات على زعمه بيات على ان الاعدام لا يميز عنده فلكون استناد معنى
 التالي صادقا عنده او على ما ذكرنا لم يكن استناد الفرق من في الامكان
 الامكان المتن بحسب الفرق الحسب الواقع وانخصم على بيات الفرق منها
 حتى يظهر ان الفرق من مطابق للواقع وقايد وصف الامكان بالمتن فمما
 صحه الكلام بوجه اظهار الملازمة لانه بهذا العدم من مخرج هو وبنية تحت
 الى لا يميزها قسلا يمكن ان تقرر الدليل كذا او هو ان حال لو لم يكن فرق
 من في الامكان والامكان المتن كان الامكان بوسيا كمن المتقدم حتى لعدم
 في الاعدام فالتالي ملزمان الملازمة لو لم يكن سويلازم ذلك الاستدراك
 عدوى فلم يدر ان الممكن الامكان لاد الاستدراك عدم الفرق من الامكان المتن
 في الامكان واذا تحقق الاول اعني الامكان المتن تحقق التالي اعني في الامكان
 لكن كون الممكن حالا امكانا دنا من وجوه لا يكون لفظ المتن مستدركا وتقرر
 احكاما فانفع تحقق المتقدم وما ذكر في ما ييسر مسلم على الحق متيقنه وهو
 من في الامكان والامكان المتن ولا يمكن ان هذا التام وان وقع في دفع
 الاستدراك كمن كلام المعبر عنه في التوجيه لانه صريح في منع الملازمة كالا
 كمن في هذه الجواب منع لاستناده غير المتقدم فان هذا من ذلك **والوجوب**
شاف **لذلك** الذي استدل الى الذات من غير الساب الى اخره **غيره** اي الى

والامكان متمسكا بالغير ايضا وقدم ان المسح بالذات لا يكون متمسكا بالغير انما
 الكلام في اجتماع الامكان الذاتي قبول ان اريد بالغير التمسك مطلقا لا
 اجتماع الامكان بالغير مع الامكان الذاتي لان الممكن الذاتي اما موجود فيكون
 واجبا واما معدوم فيكون متمسكا بالغير فلا يكون متمسكا بالغير وان اريد بالغير
 الممكن فيحمل ان معنى ذلك الغير وجود ذلك الممكن فيكون واجبا بالغير او معنى
 عدمه فيكون متمسكا بالغير ولا معنى ذلك الغير وجوده ولا عدمه فيكون متمسكا
 بالغير وان اريد بالامكان بالغير ان معنى الغير مساو بسبب التماسك الى الوجود
 والعدم فلا كلام في انه ساقى الوجود الذاتي والامتناع الذاتي ايضا
 فانه ظاهر لا يستلزمه فلا يكون الواجب بالذات متمسكا بالغير وكذا التمسك
 لا يكون متمسكا بالغير والممكن بالذات ايضا لا يكون متمسكا بالغير لما ساقى لروم
 توارد العليتين على الحلول الواحد **ومن الامكان عند عدم اعتبار الوجود**
والعدم بالتمسك التمسك وعلتها عند اعتبارهما اي الوجود والعدم **بالفرد**
اليها اي التمسك وعلتها **بما بالغير** في الوجود والامتناع بالغير معنى ان
 الامكان اما عرض للتمسك من حيث هو لا ما خذ مع وجوده ولا ما خذ مع
 عدمه وكذا الغير ما خذ مع وجوده وعلتها وعدمها فان الامكان سببه بين
 التمسك من حيث هو ومن الوجود والعدم لما اذا احدث التمسك مع الوجود فان
 نسبتها يكون على الوجود والوجود لا بالامكان وسمى ذلك وجبا لاعتنا
 واذا احدث مع عدمه يكون نسبتها الى الوجود والامتناع لا بالامكان وسمى
 ذلك امتناعا لا خفا وكلاهما سمي ضروريا بشرط الحول واذا احدث التمسك
 مع وجوده وعلتها كانت واجبة با دامت الوجود ضرورة وسمى ذلك وجبا
 واذا احدث مع عدمه وعلتها كانت مستلزمة با دامت الوجود ضرورة وسمى ذلك امتناعا
 ساقيا لكل موجود ومعموف بوجودين سابقين ولا معنى وكلاهما امتناع بالغير **والان**
 كل معدوم محض امتناع عن سابق فلا معنى وكلاهما امتناع بالغير **والان**

لانه

من الامكان الذاتي والغير اي الوجود بالغير والامتناع بالغير لما ساقى
 انما **كل ممكن الوجود ذاتي** اي كما ان الوجود اما وجوده في نفسه كوجود
 الجسم مثلا واما وجوده لغيره كوجود السواد لجسم مثلا كذلك الامكان اما
 وجوده في نفسه واما امتناع وجوده لغيره والتمسك ان كل ما هو ممكن الوجود
 ليس آخره او كان حاله في حلول الاعراض على ما هو او طول الصور في مراد
 ممكن الوجود في ذاته او لو كان مسح الوجود في حدوده لا تمتنع وجوده لغيره
 لو كان واجبا الوجود في ذاته لما امكن حلوله في غيره فظهر ان الامكان وجوده
 لا يخرج لامكان وجوده في نفسه وانما جبره ان في الحالت لما تقرر من ان
 شي لا حيز في الخارج وان امتنع وجوده في الخارج كذا لا يمتنع وجوده
 ذلك الشيء فان التمسك ملازم وجوده في الخارج مع انه غير موجود في نفسه
 كل ممكن الوجود لا يخرج عن الوجود في نفسه كالتمسك ملازم ممكن الوجود في نفسه
 الخارج وان لم يكن ممكن الوجود في نفسه ولكن ان ما لم ليس مراد المممكن
 الوجود من ما يكون ممكن الوجود في نفسه اي وجب كان على ما يمكن الحلول في
 آخره اما حلول الاعراض على ما لها او طول الصور في مواد **والعكس** ليس كل
 ما هو ممكن الوجود في ذاته ممكن الوجود في آخره فان التمسك هو ممكن الوجود
 ذاته وامتنع الوجود لغيره كالمعارفات فانها لا يمكن حلولها في غير حلول الاعراض
 في موضعها فانها حواصر ولا حلول الصور في سواها لانها مجردة **واذا اخط**
التمسك الممكن **موجودا** **الطلب** **العلم** **وان لم تصور غيره** اخلفه اني ان علمه امتناع
 الى المورث ما اذا ثبت الجهور الى انها الامكان وجماعه من السكليات لانها كذا
 وقيل الامكان مع الحدود شرط او قيل شرط اخر والمهم من حيث
 الجهور وجسج عليه بان العقل اذا اخط كون الشيء متساوي طرا ووجه
 وعدمه بالنظر الى ذاته حكم بانه لا يمتنع احد طرفه على الآخر الا لا حيزا للممكن
 ربح احد على الآخر هو العلم سواء اخط في ملك الحاله او لا في غيره **والان**

ممكن

التمسك الممكن

لانه

هل يكون وجوده مسبقا بالعدم او لم يلاحظه لانه متين من هذا الكلام ان المقصود
 ابيات ان الامكان على التصديق عادة الكثر من الامكان لانه على ما يجب من
 الامر على المقصود ان العلم بالمكان الذي سلمه العلم بافتقاره الى الوتر فيصنع ان
 يكون الامكان على افتقاره واخر من عليه بان العلم بالعلول سلمه العلم بالعلول
 آخوها وابواب ارباب العلم بان الاوسط لم يترك للاكبر ضرورة اسرار العلم بالعلم
 الكيفية بالعلول لما جاز ان يكون له على متعددة لم يعلل لان استدلال وجوده على وجود
 واحد من علله واما احد معلول على ما يبينه معلولها الاخر فاما معلولها فاما لا
 بعد ان يعلم انه صدر عن علم الاخر او كذا ان يكون لكل منها على متعددة يجوز ان
 احدها من علم والاخر من علم اخرى ولا لزوم فيها لا قال بعد العلم بمقتضى العلم
 بالاستدلال بالعلم على المعلول لا باحد المعلولين على الاخر لانه معلول معلول
 بعض المعلولات لعلها يتبين لا يحتاج الى وسط وانه بعضها خفي لا يصل اليه الا
 بالبين الاخر البين لزومه فحقه ان مجرد العلم بوجود احد المعلولين من غير انصاف
 امر آخر اليه بالعلم بالعلم بوجود معلول او كذا في العلم بالامكان سلمه العلم
 بالافتقار فليكن انما ليسا معلول على واحدة على انما تتولد الدورية شهد بانها
 الممكن ان الامكان له لحدوثه على معنى ان علم الافتقار ليس خارجا عنها فلا
 استلزام العلم بالامكان وحده العلم بالافتقار علم امر الله وان الحدوث ليس
 في العلية لا يستلزم لا ولا في الاثر ولا في الاصل في اسات في المطلب ان
 حال ان العمل حكم بان الممكن مساوي طرفا وجوده وعدمه فاحص الى فخرج
 احد طرفه على الآخر وان الحكم بان احد المتساويين لا يخرج على الآخر الا بالمرج ضروري
 به الصبيان بل هو كذا في طبائع البهائم ولا كذا في ما صنف من صوت الخشب
 في الربيب العتي الذي هو مودى لعله الثارين الامكان والحاد هو المراد الطيب
 فالامكان على الحادثة في نفس الامر قد تصور وجود الحادثة فلا يطلبها اراد
 ابطال منسوب من قال علم الحادثة هي الحدوث معنى انما تصور حدوث الممكن

قد

لا

لا يحصل لنا العلم بافتقاره الى الوتر لم يلاحظ امكانه حتى لو فرض ما دس و
 بالذات وان كان محال الحكم باستغنائه عن ثم الحدوث كونه الوجود عليه علم
 بالعلم بربا برب هذا المطال لم يترك الحائض باسرها وتورده ان الحدوث كونه
 كذا عبارة عن مسبوقه الوجود بالعدم فتاخر عن الوجود المتأخر عن الوجود
 عن الحادثة لان الشيء اذا لم يمتح في نفسه الى موثر لم يصور ما يثريه فيه كافي الوتر
 والمنع والحاجة مسخرة عن علمها فليكن على عدم كون الحدوث على الحاجة او
 جزاها او طرأها مقدم على نفسه بربا برب اربع على التقدير الاول والثالث و
 خمس على التقدير الثاني لان في العلم مقدم عليها وعوض من ان الامكان صفة
 للممكن باليسر الى الوجود فيكون متأخرا عن الوجود فلا يكون علم الافتقار
 على بربا برب احب بان الامكان متأخر عن الماحية منها وعن مفهوم الوجود
 ايضا لكونه كونه للنسبة منها لكنه ليس متأخرا عن كون الله موجودة ولهذا
 بوصف الله وجودا بالامكان فليست متأخرا بالوجود واما الحدوث فلا
 بوصف الماحية ولا وجودا الا لاطل كونها موجودة ولا سكت في تأخره
 عن الابداء ولهذا صرح ان حال او حد حدثه ذلك سم المظ سوار قلنا
 ساخره عن الوجود ايضا او لا ولا تصور الاولوية لاحد الطرفين بالانفصال
 ذاتية يسهل لا كذا ان يكون احد طرفي الممكن راجعا على الطرف الآخر فاما ما
 من داب الممكن فمرسته الى حد الوجود او الامتناع متى يجوز ان يوجد ممكن
 الرحمان من مراحض الى غيره فيستد باب ابيات الصلح اقرب لادع
 ذلك الرحمان لم لم يترك وقوع الطرف الرحمان نظر الى ذات الممكن لم يمكن
 ما فرضناه ممكنا ولو جاز يوجه نظر الى ذات لجاز رجاءه على الطرف الرابع نظر الى
 ذاته لا تصور الوقوع بدون الرحمان لكنه لا يجوز لساقاة مستغنى ذات الممكن
 ومورد حمان الطرف الرابع واستدل بان لا يمكن اولوية احد الطرفين لادع ان
 لم يكن طرفا من الطرفين الاخر كان ذلك الطرف ممسكا فليكن الطرف الرابع

الموترة

الامكان الذاتي لانه قابل للثبوت والضعف كما مر بخلاف الامكان الذاتي و
لا يفرق لانه لما فيه الكمال لما مر من انه عدم ووجود بخلاف الامكان الذاتي لا يتم
بكل الممكن لا يمكن ان الامكان الاستعدادي للانسان في قام بما في الشئ
لا بالانسان واما ان الكتاب عام عامه الحسب لا بالكتابة بخلاف الامكان
الذاتي فانه يقوم بما فيه التام على وجود الحادث في كمال الصورة والعرض او
كما في شئ كلف الذاتي فانه اعتبار على لا يمكن له في الاعيان ولا مترتبة
بما في المورث واما حادث كلف الذاتي فانه لا يصفى رجحان الوجود او
العدم بل كلاهما بالنظر الى السواء **والوجودان** **عدم سبق بنزله او احدهما**
تقدم والا فحادث **التقدم** والحادث صفان للوجود واما التمسك فاما هو
بما باعتبار اتصاف وجودها بهما وقد يوصف بها التمسك فقال لعدم الغير
المسبق بالوجود قديم المسبق حادث ثم كل من التقدم والحادث قد يوجد
حيثما قد يوجد اصافيا اما ان يكتسب فقد راد بالتقدم عدم المسبق بالغير
وبالحادث المسبق به وسمى دايما وديمي بعدم فراد بعدم عدم المسبق
بالعدم وبالحادث المسبق به وسمى زمانيا وذهابا بالمسار عند الجمهور
واما الاضافي فراد بعدم كون ما من زمان وجوده الذي كثر ما من زمان
وحدث شي اخر فقال الاول بالنسبة الثاني عدم ولكن ما من الى الاول حادث
فالتقدم الذاتي احص من الزمان والزماني من الاضافي فان كل ليس سبقا
بالغير اصلا ليس سبقا بالعدم ولا عكس كما في صفات الواجب وكل ليس
سبقا بالعدم فما معنى من زمان وجوده يكون اكر بالنسبة ما حدث بعده
ولا عكس كالات فانه قديم بالنسبة الى الاخر ليس قديم بالزمان والحادث
الاصناف احص من الزمان والزماني من الذاتي فان كل يكون زمان وجوده
اقل فهو مسبق بالعدم وعكس فان الالب مقياسا الى انه فرد من افراد القديم
الاصناف وليس فردا من افراد الحادث الاضافي مع انه حادث زمان فوجدنا

الممكن لا يجلبها ولا يترتب
في الاعيان لا يكتسب
ما صدق في جميعه
ايه لا فاضا

فقال

فردا من افراد الحادث الزمان لا يصدق عليه الحادث الاضافي فان الالب
اذا صدق عليه الحادث الاضافي فاما صدق اذا قيل ما قبله كما مر مثلا
فما كان اذ ان احدهما الالب مقياسا الى ما بعده وهو فرد من افراد القديم
ليس ولا يكون من افراد الحادث الاضافي والآخر الالب مقياسا الى ما قبله
هو فرد من افراد الحادث الاضافي وليس من افراد القديم الاضافي والكا
ان الالب من حيث انه فعل انه عدم اضافي وليس ماديا اضافيا فالا حادث
ملك الحثية هو مادة افراد الحادث الزمان من الحادث الاضافي وكل
ما سبق عدم فهو سبق بالغير ولا عكس **السبق** **مقابلة** بمعنى السبق والغير
اما بالعلية وهو من التام على المستعمل باننا شره قد يسمى ذلك على تامة كاستماع
لشرط التام وادفع موافقة **بالبيع** وهو سبق سواء من العلل انما
سواء كانت فاعليه او غيرا واما العلل انما من حيث جمع ما سبق على السبق في
قد يكون متقدما على العلل وذلك اذا كانت هي العلل فاعليه وحدها
كافي البسيط الصادر عن المحجب فلا شرط اخر في ما شره ولا تصور مانع
او مع اعتبار شي منها من شرط او ارفع مانع او كانت هي العلل فاعليه
العامة كافي البسيط الصادر عن المحارب سواء راعية شاك شرط او لا واما اذا
كانت العلل التامة هي التام عليه مع المادية والصورية سواء كان شاك على فاع
كافي المركب الصادر عن المحارب او لا كافي المركب الصادر عن المحجب فلا تصور
تقدمها على معلولها لان مجموع الاجزاء المادية والصورية هي العلل التي لا يتقدم
على شئ كيف تقدم مع انقسام افرادها من اقسام العلل فاعليه والمالكات
عند ان العلل التامة ليست متحدة في التقدم بالعلية بل المتباعدة العلل التامة
يدل على قول الشيخ في سائر اماكن وجوده هذا عن آخره فان ما وجد بالغير عن
العلل التام عليه وفي سائر حركات البدن والمفاح فان حرك اليد ليست على تامة حرك
المفاح ضرورة بوقتها على اليد وعلى العضلات وعلى المفاح وغيرها ووجه

بالعلم على المتأخر كما في الطبع انتهى كلامه بهذه تقدم العلم الفاعل عليه وان لم يكن مستند تقدم بالعلم وعدم ما سوى العلم الفاعل عليه من سائر العلل السابقة تقدم بالطبع وعلى ما ذكرنا تقدم الفاعل ايضا اذا لم يكن مستقلا بالناشئة تقدم بالطبع ما ذكرناه موافق لكلام المسمى في شجرة اشارات حيث قال ثم لا بد ان يكون المحتاج اليه مع ذلك هو الذي باخره منه وجود المحتاج او لا يكون فالمحتاج بالاعتبار الاول متأخر بالعلول وهو كحركة الشاح باليسر لا حركة اليد بالاعتبار الثاني متأخر بالطبع وهو كحركة الشاح باليسر لا الواحد وكالمشروط باليسر لا الشرط والمتأخر بالعلول لا يتك من التقدم بالعلة في الزمان ويصح لكل واحد منها ارتفاع صاحبه الا ان ارتفاع العلول يكون باعيا وعلول الارباع العلم من غير كس والمتأخر بالطبع مستلزم للتقدم الوجود من غير التماس فالسند يمكن ان يوجد لاح المتأخر اما المتأخر فلا يمكن ان يوجد لاح المتقدم انتهى كلامه وهو غير مناف لكلام الشيخ فان قوله ذلك اذ كان وجوده من اخو متول متأخر اذ كان وجوده اسبقا من اخو واما مصدره وخوارج عن آخر اذ كان مستمرا بالناشئة وارتفاع الموانع ويمكن اعتنا ما قبل المسال المذكور بان المراد تقدم حرك اليد مع جميع ما لا بد منه من وجود السرايط وارتفاع الموانع واعلم ان هذا ليس هو التقدم بالعلة والتقدم بالطبع سر كان في معنى واحد هو التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما قال البعض المشترك تقدم بالطبع وبعض التقدم بالعلة باسم التقدم بالذات الشيخ استعملها في فائده ما في الشعاره كذلك ومن الافاضل من جعل التقدم الذاتي مجردا عن كل ما لا يتعلق بالاعتبار والاشق وهو ذات هذا الواحد وذلك الواحد ولا تتم لذات الابدانها سواء فرضنا لها وجودا ام لا بل ذلك حكم لا يعمد زاده حيث هي مختلفا بالعدم بالعلم فان حكم اعتبار الوجود لا اعتبار الما يسمي نفسها وكان اراد بالتقدم بالعلة ما سوى تقدم الخواص على الكل من عدم المحتاج اليه على المحتاج

ويشتم الى

او بالزمان وهو ان يكون السابق قبل السبوق قبله لا كما مع السبق بها السبق مسمى على محسوس **او بالمره** وهو ان يكون الزمان السابق والسبوق متغيرا في **الحسين** كما من الامام والمأموم **والعقلية** كما من الاحكام والافعال المتغيرة المبررة على سبيل التعاضد والسادل ويختلف السبق بالمره حيث يصير المتقدم متأخرا والمتأخر متقدما كما يحدث بمبدأ بعد مبدى من الخواص يكون الصف الاول متقدما على الصف الاخير وقد مبدى من الباب فمكس كمال وعلى هذا الياس مال الاجناس فكم اذا جعلت الجوهريه مكان الحكم متقدما على الحيوان وان جعلت الانسان مبداءا لعكس **او بالزمن** وهو ان يكون السابق ريادة كمال ليس للسبوق كسقدم العالم على المستلزم **او بالذات** اجب المتكلمون قسما آخر من السبق في الوجود كسقدم التقدم كالا حرار الزمان بعضها على بعض كسبق على اليوم واليوم على الغد فليس بالعلة ولا بالعلم لان اجزاء الزمان متساوية في الحقيقة فلا يكون حل بعضها على بعض اولى من العكس طاعلة ولا معلولة منها بحسب التمه ولا بحسب خصائصها ايضا لان الزمان متقل واحد فلا يكون آخره الا بتقدمه وما قال من ان السابق والسبوق في من الوجود من السبق كذا اجماعا على كل يجب واجزاء الزمان ما يستحيل اجتماعها اولا بدفع مان ذلك غير لازم كافي بين العلم المتعدد فليس سبق العلم غير الفاعل المستقل بالناشئة وقد بين ان مثل ذلك بين الطبع ويجب عدم اجماعا مع العلول ولا بالزمن لان اجزاء الزمان متساوية في العلية ولا بالزمن لانه ليس من اجزاء الزمان رتب حسي ولا عقلية ولا بالزمان والا لكان للزمان زمانا متسلسلا واجبات مجردة ان يكون بالمره فان الياس سابق على اليوم المراد اذ ابتدى من غير الماضي وبالعكس اذ امدى من طرف المستقبل ورد بان السابق بالمره كانت او علمية كالمسبوق في الوجود واجزاء الزمان ليست كذلك اقول السبق بالمره على ما مر من قوله مواعده عن كون السابق اقرب من المسبوق

ما فرض مدادنا ان السابق كاسح السبق في الوجود فذلك امر خارج عن مذهبنا
 لم لا يكون ان يكون عرضا متعارفا لا سابق السابق ان لم يخالع السبق فسبقه سبق
 زمان في لانا فقول ان سول سبق الزمان انما يراجع الى السبق الزمان فان وجود
 زمانا يكون سابقا على وجوده وسبقا زمانا لان زمان وجوده كان سابقا على
 زمان وجوده وكن يس زمان وجوده زيد على زمان وجوده وسبقا زمانا كادكره
 وذهب الحكماء الى انه عاد الى سبق الزمان في كانه عبارة ان يكون السابق قبل
 المسبق عليه لا جامع الببل منها البعد وهذا المعنى ان عرض لاجزاء الزمان لم يجمع الى زمان
 واسطة زمان معار للسابق والمسبق وان عرض لاجزاء الزمان لم يجمع الى زمان
 متعارفا وذلك لان السبق والتاخر بعدا للمعنى من الاعراض الدارة الاولى للزمان
 وعروضها لقوله بواسطه فمما عرضنا لاجزاء الزمان اولاد والادوات ولغيرها ما
 والعرض بل على ذلك انه اولاد اولاد وجوده متقدم على وجوده وادواته ان حال
 لما دأبت ان تقدم على طواحيه ان وجوده كان مع الحادثة العلانية وجود
 عمر ومع الحادثة الاخرى ذلك الحادثة كانت متقدمة على هذه الحادثة ان حال
 لم قلت ان كل متقدم على هذه طواحيه ان كل كانت اسمن وهذه كانت اليوم
 واسم متقدم على اليوم لم يصح ان حال لما دأبت ان تقدم على اول فركبت
 اما اولاد طان معنى السبق الزمان في لو كان ما ذكره اسمن فمما عرضنا لاجزاء الزمان
 يكون سبق العلة للعدة على معلومها ايضا سببا زمانا لان لها ايضا على لا جامع الببل
 منها البعد واما ما يظن ان خطاع السؤال عند ذلك اسمن متقدم على اليوم اما هو
 لان التقدم على اليوم ما خرد في مفهوم لفظ اسمن كان ان التاخر عن اليوم ما خرد في
 مفهوم لفظ البعد فلو سلم لما دأبت اسمن متقدم على اليوم كان كالمحل لما دأبت
 ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتأخر وهذا ما عدا كانه ان خطاع السؤال
 عند حونا تلك كانت في الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتأخر لا دل على ان
 التقدم عرض اولي للزمان كذا الخطاع السؤال هذا ذكرتم لاد عليه ولو سلم فاما

على كونها اولادنا بمعنى عدم الواسطة في الازمان في السبق وذلك هو الحكم
 كما لا يخفى وفيه العلم من التقدم مبنى لا يثبت كبره من الحكماء والكليين منها ان الحكماء
 لما جعلوه راجعا الى التقدم الزمان او عدم الزمان المسلم لم تقدم المحركة و
 المحرك اذ لو كان حاديا كان عدمه سابقا على وجوده سببا زمانا فيلزم وجود
 الزمان حال عدمه والممكن لما جعلوه قساراسه خوزوا تقدم عدم الزمان على
 وجوده متدما يستعمل مع جميع المتقدم مع المتأخر من غير ان يكون مع عدم الزمان
 زمان والحكم استقاضي والحكماء رجا فالا في وجه القبط المتقدم اما ان جامع
 المتأخر في الوجود اولاد لا جامع فان لم يخالع فهو التقدم بالزمان وان جامع فاما ان
 يكون منهما رتب اولاد الاول لعدم محسب الزمان والسابق اما ان يكون احتياج
 اولاد الثاني التقدم بالرتب والاول اما ان يكون المحتاج اليه علمه بانه محتاج اولاد
 والاول لعدم بالعلية وانما التقدم بالطبع اولاد فمما على ان يكون متقدم
 العلة للعدة على معلومها بعدا بالزمان لا بالطبع فالا في ان حال المتقدم ان
 احتاج الى المتأخر فان كان كايضا في وجوده فالمتقدم بالعلية والاقبال بالطبع وان
 لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن احدهما في الوجود فالعدم بالزمان وان اكبر فان
 اعتبرتهما رتب فالمتقدم بالرتبة والاقبال بالرتب واد اعلم اقسام السبق علم
 اقسام المتأخر ايضا لانه متمايز للسبق فاد عرض سبق معنى من تلك المعاني لانه
 بالقياس الى اقروض المتأخر فمما عرضنا لاجزاء الزمان اولاد والادوات واما اقسام
 المعية فمما عرضنا في المعية الزمان سوار كات عليه كنه من متساوين واهم
 رتبة واحدة من المنهات المبره في عدمه واخص من اخصيه كاد من محادس
 ولا في المعية بالرتب ومزك ولا في المعية بالطبع العارضة لعلتين باصتين لمحلول
 ولحد كبر من لانه واحد فانها صا في العلية ذلك التي لو العارضة لمحلولي عدا
 فاقه كاد من اسرها بشرط واحد فانها صا ايضا في العلوية لتلك العلة التي
 ولا في المعية بالعلية العارضة لعلتين مستقلين لمحلول واحد بالبنوع لا بالخص

بينهما

صدق الوجوب على المركب **ولا يكون** **الذاتي جزائري** **لا يرد**
وجوده عليه **والا كان مكانا** من ان للواجب الذات لوازم كنه انما كل منها
مسلمة امكانه الاول انه لا يكون مركبا لا من اجزاء متمايزة بحسب الخارج ولا من اجزاء
متمايزة بحسب الزمن والاحتياج الواجب لذاته في ذاته ووجوده بحسب
نفس الامر وجزء الشيء غيره والاحتياج في نفس الامر لا يمكن وفيه بحث لان الممكن
هو الاحتياج في وجوده الخارج على غيره اذ الموجود في الخارج اما ان يحتاج وجوده
الخارج على سبب غيره وهو الممكن اولا بعد الواجب فلو فرض مركب الواجب من اجزاء
عقلية لم يلزم احتياجه الا في التعلق الذي هو سبب وجوده الذهني ولا يلزم امكانه
لو كان مركبا في الفعل لم يكن مركبا في الخارج لزم ان يكون حكم العقل بالمركب محتملا
ولا جرم به وايضا لزم ان يكون للبيد في الخارج صورتان معايرتان معايرتان
ذلك البسيط وانما في ان مطابقة احد المعايير من ذاتي مطابقة الاخرى محتملة
واجب لما في الاول بيان الكلام في صور الاجزاء ولا حكم في غير مطابقة ولا
مطابقة وانما يلزم اجمال الحكم بانها متمايزة في الخارج ولا تأخير ولا غير انما في ان
استحالة ان يكون للبيد صورتان كادكر وانما جرم بكونه من مباديه وبك
لانك بالصورة الخالية كالنقوش على الحديد والحال في المرآة فان صورته
متمايز من الصور الخالية يستحيل مطابقتها لاحد واحد بسيط فذلك خارج
وممكن ان كان الحال في الاجزاء العقلية ايضا كذلك ولو علمت ان هذه الصورة
خالصة للصور الخالية من غير ما العقل من الهوام الخارجية استعداده ان يعرض
لنفسه وشروط مختلفة بعضها من مشاهد تجليات اهل الاثر والابد لشاركات
ومساوات بحسبها لم يستبعد ان عقل النفس صورة مطابقة لمضمون صورة اخرى
ومى نوعه واخرى مطابقة وحسب لاهل ان واجب الوجود ولا يشارك شيئا
من الاشياء في تهيئته ذلك الشيء لان كل ما يهيئ له مساو يمتنع لاهل ان
يشاركه في ان التوحيد فلهذا يشارك غيره في تهيئته ذلك الشيء لان ممكن وانما

ممكن مسادا لغيره في ما يهيئ من الهيات لم يحج الى ان منفصل عن غيره منفصل
لم يكن مركبا في الفعل لا يتصور كونه ان يكون لحيث منحرف في نوع بحسب الخارج
وان كان له انواع كثيرة بحسب الفعل وبرا ان التوحيد لا يتصور ذلك وانما لم يكون
ان يكون مركبا من اوزن متساوية من ذاتي ان الواجب لا يكون جزءا من غيره على
منه انه لا يمكن ان يحصل منه ومن سبب من سبب حقيقة واحدة وجملة حقيقة
كون المجموع شخصا واحدا وذلك لان احد ما ان لم يكن حال في الاخر امسح
يحصل منها حقيقة واحدة متصلة وانه ضروري وكذا ان كان المحل هو الواجب
لاذ لا يستغنى عن الحال كونه هو الموضع والشيء الآخر هو العرض فلا يحصل منها
حقيقة واحدة محصلة غاية الاخر ان يحصل منها حقيقة اعتبارية وان كل كل منها
الاخر اذ كان الحال هو الواجب لم يمكن ان يكون الواجب لان الحال منقسم الى كل
وكل منقسم الى الغير ممكن وعشر من ان كون الحال ومنا والمركب اعتبارا مانا
لزم اذ كان الجزء الحال حال في الواحد وحده وانما اذ كان الواجب مع
غيره جوامدا واصل فيها الجزء الصوري طالع لم يذكركا في العنا من المحتملة الى العنا
الصورة الموعودة للذات النقية ودعوى الاحتياج او الانفعال من الاجزاء
الما وراء صورة الذات ان الواجب لا يرد وجوده عليه والاككان الوجود
منه لانه ان لم يتم الوجود به لم يكن موجودا وان قام به يكون محتملا والصفة
نفسه الى موصوفها الذي هو غيرا والنفس الى الغير ممكن وكل ممكن فلهذا
الموثر فيه لا يكون حقيقة الواجب والاعتدال عليه بالوجود ضرورة تقدم
على معلومها فانما بهذا الوجود فيقدم الشيء على نفسه والماضيه الوجود ويكون
الواجب موجودا من تمام الكلام في ذلك الوجود كالكلام في الاول فلهذا
التم وان كان الموثر عن ذات الواجب لزم امكان الواجب ضرورة انما
في وجوده الى غيره واجيب بانه ان اراد ان الوجود يقوم بذات الواجب
فانما خارجا كقيام الاعراض بموجدها فانها فلهذا لم يكن الوجود لم يكن

موجوده ان اراد بالقيام بمرد اصناف الذات به فلام قوله والمفتر الى غير
 يمكن انما ذلك اذا كان المنصف مالا عين خارج الوجود من العقولات
 السامكة كما تقدم وسياتي لا مآل وادى الوجود المطلق وكلاهما في وجود
 الخاص لا مآل من ذلك لا من دليل على ان هناك وجودا خاصا وادى الوجود المطلق
 وحسنه على الرئيس من العقولات السامكة فان قيل مدعا ان وجوده ليس
 من وجوده رايه على دارة قسم كلامه قبل العلم من ذلك ان وجودا خاصا
 من عين دارة مع مقتضاه الاصل كوار ان يكون صدق ذلك المدعى باسناد
 الوجود فيها لا يمتنع مع عدم زيادة واصنافا فاعاد الوجود الى التبع الى تقدم
 تحقق وجوده ولا يمتنع امكانه كيف ولا يمتنع لوجوب الوجود سوى كونه منصف
 الذات التي قام بها الوجود من غير احتياج الى غيرها الذات فان الوجود قد
 هو صفت به الماسية وقد يوصف به الوجود فادى اصنافه التي كان معناها
 لذاتها منصف الوجود وادى اصنافه الوجود كان معناها ان منصف ذات المآل
 من غير احتياج الى غيرها وعلم ان هذا الوجود هو محمد الكما في اثباته في الطلب
 قد يمتنع مدعى عند هذه الاحوجه بان مآل ادكان وجوده في رايه على دارة
 فلا بد ان منصفه دارة في نفس الامر والامكن من وجودها فيها راتصاف الشيء
 بالوجود ولا بد له من علم به بغير معنى بالوجود وسان الكلام على هذا الدليل و
 لعدم هذا الدليل ونسفت الوجود على ما ينبغي اوله حال من سادى الكليين
 وظهر المنصف الى ذنبهم واقول ان الجمع الى العلم هو الامكان كما سبق
 بحيثية فاصنافه سي باء ادكان كذا وكان ذلك الشيء تحت محو ان منصف
 بذلك الامر ويكره ان لا تنصف به لم يكن به هناك من علم يحمل ذلك الشيء مستقنا
 بهذا الامر فان البتة لما جاز ان منصفه بالبيان من وجاز ايضا ان لا يصفت
 اجاب الى علمه بغير مستقنا بالوجود واما ادالمكن اصنافه في باء كماله وحيث
 او مستقنا فلا حاجة هناك الى علم فان اصناف الاربعة بالزوجه لما كان واما

ولم يحرر ان لا تنصف به لم يكن هناك حاجة الى علم يحملها مستقنا بها واذ
 هذا مقول ذات الواجب به لما وجب اصنافه بالوجود ولم يحرر ان لا تنصف به لم
 يكن هناك علم به بغير مستقنا بالوجود فان مآل العلم ان يخرج احد الطرفين المتساويين
 على الآخر فاذا لم يكن هناك طرفان متساويان فاي حاجة الى العلم ورجعها الى ما
 من ان الواجب منصفه دارة وجوده فمنا ان دارة بحيث لا يكون ان لا تنصف
 بالوجود لان هناك افتقار وما يشر او لهذا قال بعض المحققين مناصب الواجب
 به لا يكون آثارا وانما يمنع عد بها لكونها من لوازم الذات وعمود من وجوده
 الاول ان الوجود معلوم بالضرورة وحيثية الواجب غير معلومة اصنافا وغير
 المعلوم غير المعلوم انما ان الوجود مفهوم واحد مشترك بين الواجب والكليين
 ما سلف فهو من حيث هو اما ان منصفه الوجود من او اللاعز ومن او لا يزاو لا
 والاول منصفه الوجود من في الواجب والاني منصفه الوجود في الكلي والاني
 يقتضى ان يكون كل من الوجود من واللاعز ومن لعله فخر الواجب لعله منصفه الواجب
 اليها فيكون ممكنا مع واجب ان المحتاج الى العلم هو الوجود من واما اللاعز
 فلا يحتاج الى علم على كنهه فعدم سبب الوجود من وادى دارة به في حاج الواجب
 الى عدم علم الوجود من وهو غير ملزم ابقاء الواجب له غيره من الواجب
 الواجب لا عدم منه لان علمه من الوجود هو الواجب الثالث ان الواجب
 سدا للمكناات كلها فان كان هو الوجود وحده لم ان يكون كل وجود مبدءا
 لجميع المكناات وهو لا يستلزم ان يكون وجوده مبدءا لغيره لعله
 ايضا وان كان هو الوجود مع قيد التجسد ولم يركب المبدأ بل عدم ضرورة ان
 اعد جريد وهو الوجود عدمي وان كان بشرط الوجود لم يركب جواز كون كل وجود الا
 ان الحكم يختلف عنه لا سفا بشرط المبدأ به معلوم ان يكون الشيء مبدءا لنفسه
 يمنع الذات لا بواسطة اصنافه بشرط المبدأ به الرابع ان الواجب سادى
 المكناات في الوجود وكما انها في كميته واما الشاركة غير اية المآل فيكون وجوده

هذا الكلام في
 مبدء الوجود

مفارقة الحسنة الخامسة ان الواجب ان كان نفس الكون في الاعيان مجردا
ضروره ان وجوده غير وجود غيره وان كان هو الكون مع قيد التجرد لم يرب
الواجب من الوجود والتجرد مع انه قد لا يصلح جوا للواجب او بطلان التجرد لم
ان لا يكون الواجب واجبا لذاته بل بشرط الذي هو التجرد وان كان الكون
في الاعيان فان كان بدون الكون في ضرورة انه لا يصلح الوجود بدون الكون
وان كان مع الكون فاما ان يكون الكون داخلا فيه وهو ضرورة اشباع
ركب الواجب او خارجا عنه وهو المطلبان مناه زياده الوجود على حقيقته
الواجب والواجب عن هذه الوجه كلها انه لا نزاع في زياده الوجود المطلق
على ذات الواجب واما النزاع في ان ذات الواجب هل هو وجود خاص من افراد
الوجود المطلق ام لا وما ذكر من الوجه انما يدل على زياده الوجود المطلق لا على
ان ذات الواجب ليس وجودا خاصا فاما استدلال الوجود الخامس هو الذي قد
انه من ذات الواجب **والوجود المعلوم هو الوجود المطلق المقول بالسكيب**
اما الوجود الخامس **بفلا** **ليس** **معلوم** **كما ان** **اليس** **معلوم** **انما** **فلا** **لا**
لوجود الاول من تلك الوجه الا على ان الوجود المطلق ليس من حيث الواجب
وكذا استدل الوجود المطلق لا ينفع الوجود من ولا اللازم من واما الاستدلال
الوجود من هو الوجود الخامس الذي هو عن حقيقة الواجب فلا يلزم احصاء الواجب
في تجرده الى غيره واما يلزم ذلك ان لو كان حصة الواجب هو الوجود المطلق
كذا استدل هذا الكمالات هو وجود خاص مخالف لسائر الوجودات فلا يلزم ان
يكون كل وجود كذلك واما يلزم ذلك ان لو كان البعد المطلق الوجود وكذا استدل
ان ما به المساركة هو الوجود المطلق والحقيقة هو الوجود الخامس وهو المتنازع
فيه وكذا استدل ذات الباري نفس الكون الخامس مخالف لسائر الالوان والالوان
تعد الواجب واما يلزم ذلك ان لو كان نفس الكون المطلق والمم اجاب عن
الوجه الاول والكنه به ليس عليه الا السادس ان الوجود طبيعي نوعي

لما يتبين من كونه موهوما واحدا مستر كما بين الكل والطبيعة النوعية لا يختلف لواحد
بل يجب كل فرد منها ما يجب للآخر وعلى هذا بينتم كثيرا من المواعيد كاسيا في قوله
ان ائتمنة العود من والاعاد من لم يختلف ذلك في الواجب والممكن وان لم
تتم شيئا منهما كان تجرد الواجب لغيره ولزم انفسه الى الغير والواجب ان
صدق الوجود على افراده صدق عن معنى **ليس** **هو** **طبيعي** **نوعي** **بالفعل** **ان**
على سلف ومجرد اتحاد الماهية لا واجب ذلك لوجوده ان صدق مفهوم واحد
على اشياء مختلفة الحسنة **فما** **اختلاف** **حياة** **في** **الوجود** **من** **عدمه** **فان** **الوجود**
صدق على نور الشمس غيره مع انه ينفع انفسه الا على خلاف سائر الالوان
فخو ان يكون الوجودات الخاصة بمكانة بالحسنة بحيث معنى وجود الواحد
التجرد ومنع هذه المعارضة والممكن بالعكس مع انه كل في صدق مفهوم
الوجود المطلق عليها صدقا عينا السامع ان الواجب الذاتي اما ان
في الواجب طرفين احدهما التمسك والآخر الوجود لا زعمارة عن اقتضائهما
للوجود ممكن وجوده زاندا على تهمته والواجب عنه قد مستقضى اخر
على دليل الكمال بان العلم مقدم على معلولها اما ان هذا التقدم بالوجود فهم لم
لا يكون ان يكون الموتر في الوجود هو التمسك من حيث هي في صدقها واما لا
وجودا وانما لو تم وليكم هذا الزم ان لا يكون تهمته الممكن فاطر لوجودها واما لا
تقدمت عليه بالوجود ضرورة تقدم العلم على معلولها الى اخر ما ذكرتم بصدقه
المم بان الكلام فاما يكون موثرا في الوجود وبديهة العقل مما كنه وجوده
عليه بالوجود **وامر** **المهم** **من** **حسنة** **في** **الوجود** **غير** **معتدل** **فان** **الفعل** **الم**
لمحظ كون الشيء موجودا المستع ان لمحظ كونه مجردا للوجود ومقتدر **الفعل** **الم**
فما **البيان** **فان** **قابل** **الوجود** **مستند** **فلا** **ان** **لمحظ** **الفعل** **ما** **لما** **عن** **الوجود**
اي فمهم هو الوجود للما لم حصول الكمال بل وعن عدم امنا للما لم
المستافير خلاف مطلق الوجود قسلا ثم ان الكيفية لوجوده فمهم تقدم عليه

اقول سؤقه موجبه لان لنا قسرا ان نقول لما كان فاعليه الوجود للوجود واقضا
بحسب العقل وكفى لذلك في تقدم العلل الفعليه ايضا تقدمها بالوجود العقلية لكن
فان عليها للوجود ايضا بحسب العقل وكيف في تقدم العلل الفاعليه ايضا تقدمها
بالوجود العقل من غير ان يكون لها تقدم بحسب الوجود الخارجي كما ان ماحيه الاربعه
على فاعليه لزوجتها لا تقدم لها بحسب الوجود الخارجي فان فرق في ذلك بين
الوجود وسائر الصفات كان ذلك جوبا الى الكواب الاول لاسان كلامنا
تمية واجب الوجود فنقول في لو كانت ماحيه الواجب على فاعليه للوجود في
الخارجي لزم ان يكون الوجود العقل لما مية الواجب مستمدا على وجوده انما
فقد ان يكون عاقل قبل واجب الوجود وموجع لاني اقول من غير تقدم العلل
على معلومها بالوجود العقل ان يكون الوجود العقل للعلل مستمدا على الوجود العقل
نفسها واما لمزم من هذا ان مستمدا الوجود العقل لما مية الواجب على الوجود العقل
لوجوده في الخارج في ان مقدم الوجود العقل لانه الواجب على وجوده في الخارج
حيث لم يكن قبل وجود الواجب عاقل بل اللازم ان يكون قبل الوجود العقل
لوجود الواجب عاقل ولا فساد فيه فانه استدلال بوجوده او منها انه لئلا
وجود الواجب على ماحيه لم يكن الشيء الواحد فاعليه وفاقلا لان ذلك
الواجب يكون قابلا للوجود كغيره من الوجود وفاقلا لا يستلزم ان يكون غير
وات الواجب فاعلا للوجوده والى بل لما سجي من بيان استحالة واجب
بانه استلزم ان يكون الشيء فاعلا وفاقلا وسجي الكلام على دليلها ومنها انه لو
وجود الواجب لا حاجة الى التمهيد اصحاب المعارض الى القعود من مكان ممكن
مضرورة احتياج الى الغير مكان حار الزوال نظر الى ذاته والا كان واجبا لولا
حقه واكواب ماعز من انه لا يلزم من احتياج الوجود الى الذات امكانه منها
ان لو كان للواجب ماحيه ووجوده فان كان الواجب هو المجموع لزم مركبه وكوب
العقل وان كان احد ما لزم اجتبا ضرورة احتياج التمهيد في محورها الى الوجود

احتياج الوجود له وذهاب الى الله فان قيل الوجود الخاص ايضا يحتاج الى الوجود
 المطلق ضرورة امساع محقق الخاص بدون محقق العام فلو كان محققا لخاص منه
 محقق العام وليس هناك محققان احدهما للخاص والآخر للعام حتى يحتاج احدهما
 الى الآخر اقول نعم احتياج المبدء في محققها الى الوجود فان الوجود ليس
 المحقق لانه المحقق على امر ضرورة ومنها انه لا يمكن ان يكون ذات الواجب
 غير الوجود لان كل مفهوم غير الوجود فهو محتاج في المحقق الى الوجود وكل ما هو
 محتاج في محقق الى غيره يمكن اقول هذا الوجه لم ينجح واحتصار للوجه السابق
 كما ان ما قبل كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان مثلا فانه عالم من الوجود
 بوجه من الوجود في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعيا وبالملاحظة العمل
 انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم كونه موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود في كونه
 موجودا في نفس الامر محتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا
 الى غيره فهو محتاج اذ لا يمكن ان يكون محتاجا في كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم
 مغاير للوجود فهو محتاج ولا شيء من الممكن واجب فلا شيء من المفاهيم المتغايرة
 للوجود واجب وعلقت بالمرء ان الواجب موجود فهو لا يكون الا ان
 الوجود الذي هو موجود بذاته لا يابى مغاير لذاته الطبايع وتطويل لهذا القول
 ودار الجمع على بوجه ان الوجود اعم من كون الشيء موجودا او غير موجودا وليس
 كذلك فان الوجود ليس المحقق لانه المحقق كما مر اذ ان الوجود هو المحقق
 وكون الشيء موجودا وكون الشيء ممثلا عبارات والمسمى واحد وايضا لو تم
 ما ذكره لكان على ان كثيرا من السلوب والاضافات عن ذات الواجب
 مع ما فيها عدم امکان فعل بعضها على معنى موافقة ما قاله قول كل مفهوم
 مغاير للوجود فهو في كونه محتاجا الى الوجود فلو كان ذات الواجب غير مفهوم
 الوجود لا يحتاج كونه محمولا الى غيره مع عدم ان يكون ذات الواجب غير مفهوم
 وفساد ما ظهر من ان معنى لان التردد عبارة عن عدم الوجود من فان كانت الاضافة

والمضاف اليه كلاما خارجا من مفهوم لزوم كون ذات الوجود من الوجود
 والالزم وكره لزوم كونه معدوما على السديدين ولو امكن السفسطة عن هذا بان
 الوجود لا يجرى ما من سببه الى مفهوم التردد المطلق كسبب الوجود الخاص الى مفهوم الوجود
 المطلق وما ذكر من المعامد انما لم يتم على عدم كونه مجردا احصاءه وصاحب التردد
 المطلق فلا يخلص من لزوم كون ذات الواجب من كل من الوجود والتعدد المستلزم
 لكون الوجود غير التردد مع انها متساوية لا يمكن حلا عدما على الآخر من الحاق
 وعمل هذا بين لزوم كون ذات الواجب من الوجود وعن الاما والى
 غير ذلك من السلوب والاضافات هو مما تعدل الظالمون على اكبر امان
 بان التمس ان يحتاج الواجب في وجوده الى غيره لان محتاج الواجب في وجوده او
 انما هو اذ قد ذلك من السلوب والاضافات الى غيره فانه ليس في طلب
 لا يمكن ان يحتاج الواجب في وجوده الى غيره واللام يمكن واجبا فانه في كونه
 المعنى ولزم الكلف والوجود الخارج من **الحول لا العقلية** اما ان من الحول لا
 ذلك **لا يمنع استغناء عن المحل** اما ان من الحول لا العقلية ذلك لا يمنع حصوله
فيه اي في المحل حصولا مغايرا لما سبق من ان ذلك يعني كون الله موجودا قبل
 قيام الوجود به **ومن المعقولات** **ثانية** لانه ليس بموجود في الخارج والا
 كان له وجودا غير موجود في الخارج ايضا وتسلط الموجودات الخارجية
 لله عند وجودها في العمل كما سبق بحسب اول هذه الكلام من العلم والتكامل
 القائلين كونه الواجب من ذاته فما لا كما دعي فاهم لما قالوا يكون وجود
 الواجب فاما بسببه لم يصح منهم الحكم باسباع استغناء الوجود عن المحل ولما قالوا
 كونه موجودا في الخارج لم يتم منهم الحكم بان الوجود من المعقولات السابقة ولما قالوا
 كون الواجب موجودا بوجه وبوجه لم يصح منهم الاحتجاج بان الوجود كونه
 موجودا كان له وجودا آخر لا سال هذه الكلام في مفهوم الوجود المطلق لا
 الوجود الخاص الذي هو فرد من افراده وهو العالم بالموجود في الخارج لا مفهوم

يصح

هذا هو الوجود في الخارج
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل
وهو الذي لا يتأثر بالزمان والمكان
وهو الذي لا يتغير مع تغير
الاشياء في العالم
وهو الذي لا يتغير مع
تغير الوجود في العالم
وهو الذي لا يتغير مع
تغير الوجود في العالم

الوجود المطلق فستقطن عنهم ما عدم صحى الوجود لا يتناول اذا حكم
منه كلى ما موجود في الخارج او ليس موجود في الخارج او كلى ما يستثنى عن المخل
او ليس يستثنى عن كلى ما على ما صدق من الافراد الا فلا استجابة
انه لا شئ من الوجودات الكلية موجود في الخارج ادلا وجوده للاشخاص ملا وجوب
به الحكم مفهوم الوجود ولا لا فاته الدليل على ذلك وانما لما تحقق في
الخارج فرد من افراد الوجود المطلق اعني الوجود الواجب كان للوجود المطلق
ما طامته في الاعيان فكيف يكون الوجود المطلق من المعقولات الكلية
فانه عبارة عملا معلا لا عارضا لمقتول جسم ولم يكن في الاعيان ما طام
نعم هذا الكلام صحيح من العالين كون الوجود زائدا على الكليات كلها واجبة
كلمات او يمكنه فان الوجود عام بها او لم يتم بها لم يكن تلك الكليات موجودة
وليس ذلك الياسم خارجا لانهم ان يكون الكليات موجودة قبل انشاءها بالوجود
وليس الوجود موجودا في الخارج والا كان له وجود آخر ولم العلم او كان
بالكليات قايما خارجا ولم المذود المذكور والامانة من المعقولات الثانية فيقال
وكذا في قوله **وكذا العدم وجبها** معني الوجوب والامكان والامتناع من
المعقولات السابقة لان عوارض الكليات على تلك اقسام فنها ما يكون عارضة
لنفس الكليات في نفس الامر ولا تدخل لخصوصية احد وجوبها الخارجى والذاتى في
عروضها كالوجوب بالنسبة الى الاربعة ومنها ما يكون عروضها للامتناع
وجودا خارجيا كالامتناع والاحراق للثابت ومنها ما يكون عروضها للكليات
وجودا الذاتى وهذه مسمى معقولات ما كونهما في الدرجة الثانية العقل و
معرضاتها مسمى معقولات اول **والكليات والكليات والذاتية والكليات**
والجنسية والنسبية والنوعية من هذا القبيل فان هذه عوارض عرض الكليات
عند وجودها في العمل فان العقل والادخال مفهومات وقاسما الى اعداد حكم
على تلك المفاهيم للمعقولات فاتها عام ما مية تلك الامور وجودا المشرك

او الحيرة او لا هذا ولا ذاك بل خارج عن اعتبارها او كلى يصدق على كثير من اوجوه
لا يصدق على كثير من الى غير ذلك فان العمل لا خط او لا مفهوم الحيوان ملائم
مستلزمه وعروضه كبر ملا و حكم بان هذا المفهوم الموجود في العمل كلى يصدق
على كثير من وذات تلك الافراد جنس لها فالكليات والذاتية اخص امور
عملية عصبية لمعقول اخر من مفهوم الحيوان فهي من المعقولات الثانية اقول
ولا ذلك الوجود الخارجى بالنسبة الى الكليات فان الوجود في الخارج انما هو من
الكليات من حيث هي على ما سبق بيانه الكليات الموجودة في الوجود فان الوجود في
الخارج ليس هو الكليات الموجودة في الوجود فليس الوجود ملا مقول الا عارضا لمقتول
اخرى كون من المعقولات الثانية ولعل منشأ هذا الاشياء انهم لما راوا
ان اصناف الكليات بالوجود ليس اصنافا خارجيا كاصناف الجسم باليدين
مكوا ان اشياء اخرى عقلية وان الكليات انما يكون قابلا للوجود عنه وجودا في
العقل فقط كما وقع في كلام المعتزلة ما سئل من شئ من الامور لا سائر فظهر
في ان كون الموصوف بالوجود هو الكليات المعقولة وان كون الوجود من
المعقولات الثانية ليس كذلك فان اصناف الكليات بالوجود يجب من الامر
ما سبق في تجسيم دليل الحكماء والموصوف بالوجود هو الكليات من حيث هي لا الكليات
الموجودة في الوجود على ما سبق واذا حكمت بالامانة اكتشفت كحقيقة الامر
كون العدم والكميات التي اعني الوجوب والامكان والامتناع من المعقولات
ولاعلم ان بقية التسفين من المذوات كوجود شئ وعدمه او من العنايا مثل
وجوده و ليس موجودا ولا يرى ان **ان حكم عنها بالناقض** اي بانها لا تتعاضد
ولا يرتفعان في الحق انما في نفسها ان كان اليتضقان من العنايا والغيرها
ان تصف بها كلها او لا تصف بشئ منها اتصافا بحسب نفس الامر ان كان
اليتضقان مفردين وط ان الحكم على التسفين انها لا تتعاضدان ولا يرتفعان
انما مقصور على تصورهما ضرورة و قد افهم على تصور الحكماء عليه **ولا**

هذا هو الوجود في الخارج
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل
وهو الذي لا يتأثر بالزمان والمكان
وهو الذي لا يتغير مع تغير
الاشياء في العالم
وهو الذي لا يتغير مع
تغير الوجود في العالم
وهو الذي لا يتغير مع
تغير الوجود في العالم

في اي لا استحالة في صور التقيض او اجتماع صور في التقيض في العمل
 يجمع من التقيض لان صور في التقيض ليسا بتقيض في منع الاجتماع
 والصورة العقلية لا يلزم ان يكون مساوية للصورة العينية في اللوازم بل
 ثبوت صورة احد التقيض في العمل ولا موتها في العقل متافان فلا يمكن
 الاجتماع فيها فصل القاعدة السائدة هي ان للعمل ان صور التقيض يحكم
 بينهما بالتأقن ساطع هذه الصورة اصفاها واعتبرها العمل فاجتماعها
 في العمل ساطع فاجتماعها في محل فليس متماثلين مع واجب ان اعتبار
 العمل لها عبارة عن احد صورتها فالاجتماع من صور في التقيض لا يمتنع
 محذور كما عرفت لا محال ان العمل لا يحتاج في الحكم من الامور الذاتية في
 انشراح صورها بل يمكن شاك ملاحظ العقل لما فيه منها فالحذور لازم لظهور
 لانا نترك ما ذكر على تقدير صحة انما هو في الصور الثابتة وليس لا يثبت الصورة
 في العقل صورة في العمل فالعقل اذا حكم بالساق من صور صورة احد
 التقيض في العمل لا يثبتها في احتياج الى انشراح صور من الثابتات بل
 والاجتماع صورة احد التقيض مع من الاخذ والاستحالة في ايضا على ان يثبت
 الصورة في العمل انما ليس صورة حاصلة بل منتج من ايضا صورة الاجتماع
 الابن صور في التقيض لا نقال ثبوت الصورة في العمل امر حاصل في المكان
 في انشراح صور صورة من كالا يحتاج الى ذلك في ادراك الصور السابقة فيه
 لانا نترك هذا ان مع ما يصح في صور الصورة دون لاسوتها في
 في الكلام انما يصح على طريقة العالمين في شج والمسال كالمع وقره من قول بان
 الموجود في الذهن هو الصورة المجردة لدى الصورة في كثير من اللوازم و قد
 بطلان هذا الذنب والحق ان اجتماع التقيض السيجل هو ان يصح ايراد
 بكلا التقيض انما يجب نفس الامر ان كان التقيضان مفردين او محققين
 نفس الامر فهو التقيض ان كانا من القضايا ولا يلزم من وجود شيء في

العمل اتصاف العقل على ما سبق محسنة ولا يلزم من اتصاف شيء بكلا
 التقيض ان يمكن منه في كلا التقيض في نفس الامر اتصافهما ولا محققا
 من الامر حتى يلزم اجتماع التقيض السيجل وكذلك للعقل ان تصور جميع الاشياء
 حتى عدم **نفس** مع ان تصور العقل عدم مستدعي سوت فكل من هذا اجتماعا
 وعدم يمكن ان ليس اجتماع التقيض السيجل لان اتصاف العمل بالوجود وان كان
 محسب نفس الامر يمكن اتصافه بعدم محسب من العمل وممكن اعتباره **وعدم**
 اي عدم العدم مطلقا وهو ليس بسوت ووجود وجود من الوجود لا وجودا ولا
في مثل المعدم المطلق في الذهن **ورغم** اي ملاحظ عنوان المعدم في
و هو ثابت باعتبار اي المعدم مطلقا كونه متصورا بعنوان المعدمية ثابت في
 الذهن متصف بالوجود والذنب محسب نفس الامر **قيم** لثبات **باعتبار** اي محسب
 العقل وممكن اعتباره لان العمل ومنه عدم مطلقا ولا ملاحظ بعنوان المعدم
 وعدم ان هذا ليس محسب للتقيض **ومع** **الحكم عليه من حيث هو متصور** **ولا محقق**
 في الامور الكواب عن البهيم المشهورة على قولهم الحكم على الشيء بما كان او سلبا
 مشروطا بصفه توجبها اي بوجود الحكم على شيء في الذهن وهي انه لا يصح ذلك
 لصديق قولنا كل امر معدوم مطلقا يمنع الحكم عليه ضرورة امتناع محسب المشروط
 بدون محسب الشرط واللازم بل لا يستلزم التناقض لان موضوع هذا التقيض
 وهو المعدم مطلقا مدكم على امتناع الحكم مطلقا فهو موضوع امتناع الحكم
 وبمعنى الحكم عليه ايضا وهذا اجمع للتقيض وحاصل الكواب ان المعدم المطلق
 ثابت باعتبار وغرات باعتبار على امر ومعنى الحكم على باعتبار ثابت باعتبار
 وامتناع الحكم عليه باعتبار اعتبار ثابت ولا تناقض مع اختلاف الجهة والابار
 وفي معنى النسخ على ذلك ومعنى الحكم عليه من حيث هو متصور ولا تناقض قوله
 لا يصح الحكم عليه من حيث هو ليس ثابت والامتناع من ان المعدم المطلق متصف
 بامتناع الحكم عليه من حيث انه ليس ثابت واتصافه بمحسب الحكم على من كالتقية

بمس

بل من حيث هو ثابت واللازم اننا قد وجدنا في الباري واحد
 لهذا لا يولان للعقل ان تصور جميع الاشياء **وتتبع العقل الموجود الى ما يليه**
الذي من غير ثابت فذلك علم بينهما بالبارع ان ذلك من غير تصور ليس ثابت
 الذي من ضرورة ان يتبع مفهوم الى الاقسام بدون تصور الاقسام ثم وان الحكم على
 احوالها متوازن بدون تصور ما حكم عليها من تصور وتصور ليس ثابت في
 الذي وان افترض ان يكون بالبارع الذي من بالبارع كذا لا يجوز في ذلك
 من ان ذلك ليس باجماع السخيف وفي بعض السخيف بل قوله ولهذا اتبع الموجود
 قوله ولهذا اتبع الموجود وحكم ان كل الموجود على الموجود في الذي ليس
 الحكم ولما كان لما ان يكون الحكم باختيار احد الشئيين عن الآخر مستغنى
 ان يكون كل من الشئيين صورة في العمل متاخره لوجود الاخر فلو علم العقل بالبارع
 من الثابت والبارع ثابت لا يتقدم ذلك ان يكون لما ليس ثابت في العمل
 على صورة احاطت ذلك بقوله هو اي الحكم باختيار احد الشئيين عن الآخر لا
يستغنى الهوى ككل من المتمايزين فان العمل الحكم بالبارع من بالبارع في العمل
 في الذي من غير ثابت في العمل بالبارع ولا سلم ذلك **فمن** اي لما ليس ثابت
 يكون بالبارع اعتبارا غير ثابت باعتبار اخر كذا يمكن ان يكون لآخر بالبارع
 باعتبار ولا يكون لصوره باعتبار اخر ولا يجوز في ذلك **واذا حكم الذي**
على الامور الخارجية اي الموجودات الخارجية **يتمثلها** من الموجودات الخارجية
 كقولنا في الجسم ابيض **وجب التعلق** من الحكم والبارع في **صحيح** معنى اذا كان
 طرعا الحكم موجودا في الخارج محققا سببا سببا خارجا فادان الحكم الحكم
 كانت النسبة الحكمية مطابقة لتلك النسبة الخارجية وهذا هو المعنى بمطابقة الحكم
 الخارج والمراد يكون النسبة الخارجية ان يكون الخارج طرعا لتلك النسبة بالوجود
 اي وان لم يكن الحكم بالموجودات الخارجية على مثلها **فلا** معنى لا حكم في حكم مطابقة

با في الخارج اذا حكم بالامور العقلية على الامور العقلية كقولنا الاحكام اعتبارا
 او على الامور الخارجية كقولنا الانسان يمكن او اعني وانما الحكم بالامور الخارجية
 على الامور العقلية فذلك يمنع صحة صدقها بالامور الخارجية ان يكون الموجود
 الخارجي بالامور الخارجية على لا سوت في الخارج اقوال المراد بالحكم في هذا
 البحث هو الحكم الخارجي على ما هو المتبادر والاطول النسبة السببية الخارجية
 سوتت على كون طرفها موجودا في الخارج فان الامور الخارجية مسلوقة عن الامور
 العقلية في الخارج محققا سببا سببية خارجية فادان الحكم بالامور الخارجية على
 الامور العقلية محققا سببا سببية خارجية فادان الحكم بالامور الخارجية على
 كما يجب ذلك اذا كان الطرفان موجودا في الخارج **اشار** بمرور لا يجب ان
 الحكم الصحيح فاما لا يكون طرفا موجودين في الخارج فذلك من مطابق للخارج كما
 قوله زيد اعني ان الكمال المتساوي ليس لا يصف بزيادة في الخارج فقط واما
 ما قال من ان الموجودات الخارجية قد يصف في الخارج بالامور العقلية
 وان استأخر بعد المحول في الخارج لا سلم استأخر اكل الخارجي وان صدق
 شي على شي آخر كما يجب الحكم بتوقيف على وجود الاخر فان بالاول
 في الخارج لا سبب اليه في الخارج شي اصلا ولا سوتت على وجود ذلك الشيء
 فلما وقد يكون مطابقا للخارج كافي قولنا الانسان يمكن فان الحكم بالمكان
 الانسان صحيح ولو لم يكن للانسان وجود في الخارج وكافي قولنا الامكان اعتبارا
 ولا تصور في اتم الصور من مطابقة الحكم للخارج اذ ليس الموضوع وجود
 الخارج فلا يمكن سبب الرشي في الخارج وادان ان لا يكون طرفا
 في الخارج فذلك من صحاح لا يكون مطابقا للخارج علم ان مطابقة للخارج وعدم
 لا يكون معيارا للصحة فسادا فلا بد من ادراك علم صحة الحكم فسادا
 فذلك حال **وكون صحيح** باعتبار **مطابقة لما في نفس الامر** معنى معيار صحة الحكم
 فسادا فلما لا يكون طرفا موجودين في الخارج مطابقة لما في نفس الامر وعدم

مطابقة له ولا يثبت في الامر ما ينهم من كون هذا الامر كذا في نفسه اذ ليس كذا في
 في حد ذاته وبالنظر اليه مع قطع النظر عن احوال المدرك واجبار الخبر على ان لا يرد
 بالامر الثاني والثاني وبالنسبة الذات لا مطابقة لما في الادان **لا يمكن**
الكل ان كان قد رسم فيها الاحكام التي هي المطابقة للواقع فلو كان
 هو الحكم عطا بته لما في الادان لم ان يكون كوننا العالم قد تم قضا وصدقا
 لمطابقة لما في الادان التماسه وسوئله قطعا وانما قد مكملت الاحكام في
 الادان فان الحكم قد صدقون قدم العالم والمكملون قدوة فيا بها لمطابقة
 اقول سيما اسكال قوي قد استشرنا ان فما سلف وسوان ما في نفس
 الامر يجب ان يكون مغايرة لما في الادان من النسب الحكمية لان ما في الادان من
 النسب الحكمية مطابقة لما في نفس الامر ليس محتمة وبطلان المطابقين يجب ان
 يكون مغايرة للمطابق وانما ما ينهم ما لو احوالها ذكره للمعان المعبر في حيث
 الحكم مطابقة لما في نفس الامر لان في الادان من النسب الحكمية وفيها يصح انهم
 مغايرة لها ويطلب ان لا يكون في الادان كون في الخارج لعدم الواسطة في
 فالمراد بالخارج خارج الزمن فاما لم يكن في الزمن كون في خارج الزمن لا محالة
 فما معنى قولهم الحكم اذا كان طرفا غير موجودين في الخارج كون محتمة مطابقة لما
 في نفس الامر لما في الخارج ولا كما الادان قبل المراد ما في نفس الامر هو
 العمل الفعالي وهو الخارج لان المراد بالخارج ما هو خارج عن القوى الالهية
 وما في ادان من الاحكام ان كانت مطابقة لما في العمل الفعالي كانت صادقة
 مطابقة لما في نفس الامر والاكاذيب قد ذكرنا وجه بطلانها فلا نعيد على ان
 العبارة لا دلالة لها على هذا المعنى الا على وجه قصد جدا وسوان محل الامر حيث
 في متبادر الكل في وراية عالم الجردات واعتر من بان ما ذكره من ارتسام
 المعقولات في جوهر مجرد هو النفس الباطنة واستدلوا عليه بالمرق من
 الذمول والشيان حار في الاحكام الكاذبة يجب ارتسامها في ايضا وخ طوكا

المطابق لما ارتسم فيه صادقا في نفس الامر كان كذا الكواذب صادقة في نفس
 احكام يمكن ان يكون عين بان من الامر هو العمل الفعالي لا كل جوهر مجرد وهو
 حراية النفس من جوهر مجرد او غير العمل الفعالي او غير من ايضا ما هو مجرد في
 الاحكام الامر في العمل الفعالي بالصدق والمطابقة لنفس الامر وكذا وصف العلم
 عليه ولو بالذات كعلم الواجب لا مناع مطابقة الشيء لما لا يحق له وكذا
 العلم بالحيات مثل في الخوف ويقام زيد في هذا الوقت لا مناع ارتسامها في
 العمل واجب عن الاول بان صدق الحكم الذي في العمل الفعالي لا كونه مطابقة لما
 من الامر بل كونه عنه وعن الثاني بعد تسليم اسناع مطابقة الشيء لما هو متاخره بالذات
 بان اعتبار المطابقة اما كون في العلم الذي يرتسام الصورة ولا كذا كعلم
 الواجب وعن الثالث بان ارتسام كسبتي في العمل على الوجه اكل في كذا في المطابقة
 في اذ قد قيل كان قول العمل ان مغيرة التقيض وكلمتها بالناس متعلق
 بجوهر الوجود والعدم على ان معنى ان للعمل ان تصورهما وكلمتها بالناس متعلق
 كذا في سائر المناقشات كذا كذا قول واد الحكم الذي متعلق بقوله وان الحكم بينهما
 بالماير كميل الحكم التمايز ان لم مطابق الخارج كان كذا باطلا جرة به وان كانت
 كان كل من التمايزين واحوية بانه في الخارج فكون ما ليس ساس في الخارج بابا
 حقا فباب بان صدق الاحكام وصدقا يكون مطابقة الخارج وقد يكون مطابقة
 من الامر دون الخارج اول من نظر اما الاول فبان حكم العمل على امرين
 ما هما سائر ان مستدعي تصورهما سواء كان ذلك الحكم من العمل صادقا او كاذبا
 لان الحكم على وان كان كاذبا مستدعي تصور الحكم على فلو كان الحكم
 بالتمايز ان لم مطابق الخارج كان كذا باطلا جرة به لما ذكرنا من ان كذا الحكم لا يصدق
 في مستقوده والثاني فبان التمايزين ما التمايز في الزمن وغير التمايز في
 والازم من مطابقة الحكم بالماير للخارج ان يكون كل من التمايزين بابا في الخارج
 فلو لم ان يكون ما ليس ثابت في الزمن بابا في الخارج ولا محذور فيه لان كون

كلامه بعد ما بين ان كذا الحكم كذا
 امر ما اذا استدلوا بغيره وجوب
 باقية كما ان يكون كذا في
 باقية في غير ثابت باقية
 لا يتبين انما السال وجوبه وادان باقية

ليس يثبت في الخارج ما سافر وانما نعلم ذلك ان لو كان احد المتأخرين في
 سائر الخارج وسوم فبطل قوله فكذلك ليس سائر الخارج بابا فيه **م الوجود**
والعدم ككلاهما وقد رتب **بهما المحل** قد سبق من اشارة الى هذا المسئلة في بيان
 المواد اعني الوجود والامكان والاشياء الا انه ذكره تناسلها على بيان ما
 يستلزمه المحل من الاتحاد باعتبارها باعتبارها باعتبارها من لدن الاشكال
 على المحل مطلقا وعلى محل الوجود والعدم خاصة فالحل يكون اتحادا وهو
 الحكم بكون المحل الموضوع وقد يكون سلبا وسوا الحكم باسما عنه وحسبها ادراك ان
 النسب واقعة او محيية بواقعة **والحل** الاتحاد **شدي** **عند الطرفين** في الموضوع
 المحل **من وجود** والاتحاد المحل الاتحاد بالمواطاة كما هو مذهب **الاسين** **وعارضا**
أخر والاتحاد محلا على منتهى فلا يكون مفيدا لكونه متساك محلا حيث هو المحل
 المتغير من مذهب ما هو ان واقعة قبل يرد عليه ان الامور المتغيرة في الموضوع
 في الوجود انضمام مع محل صفاتها على نفس المواطاة كما شهد به الديه وهو مذهب
 بان الامور المتغيرة في الوجود لا يمكن اتحادا بحسب الارباع ما صدق على نفسه
 من المحل اتحاد المتغيرين المتباينين فشا بحسب الوجود كمتباين او متغير او مذهب
 محل العدديات على الموجودات الخارجية او الاتحاد مساك في الوجود بل رب مذهب
 لا وجود لغيرها في الخارج كقولنا القضاة معدوم بشريك الباري مع والوجود
 سوى والاتحاد ان اعتباري وكذا مقدم للوجود والنوع كل الفصل على الجسلس
 ذلك فانها وان منع اتحاد صفاتها فلا كلام في البعض وان اراد بالوجود دائم
 من الذاتى والكادى لقنوال اسأل هذه الصفات لم يستل لاه لا تصور الصفات
 المتغير مع الاتحاد في الوجود الذاتى لا معنى للوجود في الذات الا كما حصل في
 معنى المتغير وقد سيرا كل باقافات الموضوع بالمحل وورد عليه حل الاجزاء
 على التمسك المركبة منها **وجه الاتحاد** **قد يكون** **احدا** **قد يكون** **ان** **بعض** قد
 مفهوم الموضوع نام حسنة ما صدق عليه في كون جهة الاتحاد اعني الذات متحد مع

مفهوم الموضوع حقيقة وهذا ما عالج ان هذا العنوان قد يكون بين الذات
 كقولنا الاتحاد كانت وقد يكون مفهوم المحل نام حسنة ما صدق عليه في كون
 جهة الاتحاد مع مفهوم المحل متحد احية كقولنا الكتاب انسان وقد لا يكون مفهوم
 الموضوع ولا مفهوم المحل نام حسنة ما صدق عليه فلا تعد جهة الاتحاد مع واحد
 بحسب الحسنة **والغاية** **استدعى** **قام** **احدا** **بالاتحاد** **لا اعتبار** **عدم** **العام**
لاستدعاء هذا جواب شك يورد على المحل الاتحادى مطلقا تنبيه ان سال ان
 طرفي الحكم لا يجب ان يكونا متباينين وجب ان يكون احدهما ما بالآخر او
 مع المتغير لو لم يتم احدهما بالاتحاد لم يكن منهما مناسبة وكان كل واحد منهما اجنبيا
 عن الآخر فلو لم يكن كل واحد من السامتين ما بالآخر لم يكن كل واحد منهما
 والردى مناسبة كاليس غير السواد ومنه مناسبة فلم يكن كل واحد منهما على الآخر
 اول من كل السواد على صفة واد كان احد الطرفين قايما بالطرف الآخر
 فالطرف الآخر في منتهى ليس متصفا بالطرف العام به والاتحاد المثلثان
 قائم في عدم قيام شي بالغير متصفا به وذلك مع التخصيص وتقرير احوال
 متاخر الطرفين لا استدعى قيام احدهما بالآخر فان قولنا كل انسان انثى محل
 صحيح بلا شبهة ولا تصور قيام من المحل والكرز فذلك لو لم يتم احدهما بالاتحاد
 لم يكن منهما مناسبة كان كل واحد منهما اجنبيا عن الآخر فلو لم يتم احدهما بالاتحاد
 لو لم يكونا مع المتغيرين بالذات ولو سلم ان المتغير استدعى عام احدهما
 بالاتحاد لكان استدعى اعتبار عدم العام في القيام ليس لزم انصاف شي ليس
 متصفا به فذلك فالطرف الآخر في منتهى ليس متصفا بالطرف العام به فقلنا
 ولكن مناه ان العام ليس اخذا معتبرا مع ما قام به ولا نعلم من عدم اعتبار العام
 مع قام به اعتبار عدم العام مع الفرق الذي بين عدم الاعتبار واعتبار عدم
 فصل سائر الامور قوت على مقدمات متشابهة على المحل الاتحادى فلو سلم سائر اصناف
 المحل ما سائر المحل وذلك اسفل للشيء بعينه اقرب فلو نظر لان راينول

التمام
 به

لو لم يكن الكل صحيحا بت ما ادعت من غير حاجة الى بيان وان كان صحيحا كانت
 معدا في هذا صحيحا ولم يطلان الكل وما لم يطلان على قدر صحة فهو باطل
وابات الوجود للهية لا تستدعي وجودا هذا جواب سبك ورد على حمل الوجود
 على اللهية مستدعيه ان حال اثبات الوجود للهية من حمل الوجود عليها مستدعي
 موت الوجود لها والالم يكن الكل صحيحا والوجود لا يكون ما للهية التعددية
 والا اجمع العيضا ان يكون ما للهية الوجود فاثبات الوجود للهية
 مستدعي وجود اللهية على وجودها وذلك لا يصح ان يكون اللهية موجودا
 بوجودين او بوجود واحد من وتقرر الجواب ان اثبات الوجود للهية
 لا يستدعي وجود اللهية على وجودها وذلك الوجود لا يكون ما للهية التعددية
 فكن مسلمة فكون ما للهية الوجوده قلنا في فان الوجود كان
 مستدعيه من حيث هي للهية التعددية ولا للهية الوجوده **سبيل**
عنها لا يقتضي غيرا وشبهتها على انها لا اثبات منها وبوتها في الذن وان
كان لازما لكسب هذا جواب سبك ورد على سلب الوجود من اللهية فقرر ان
 حال سلب الوجود عن ماسية لا يمكن لم يحير كل الهة عما سواها من الهية
 والالم يقتضي كل الهية من من الهيات سلب الوجود عنها وكل ما يقتضي
 فهو ثابت موجود فالثبات لم يكن موجودا لا يمكن سلب الوجود عنها فحصل
 الوجود للهية شرط سلب الوجود عنها وجمع للمقتضين وتقرر الجواب ان
 ان اريد غيرا وشبهتها في الخارج طانم ان سلب الوجود عن ماسية لا يمكن لم
 يحير كل الهية عما سواها بحسب الخارج بل يقتضي غيرا في الذن فليس عليها
 غيرا وشبهتها في الخارج بل يقتضي منها ان من سلب الوجود عن الهية في
 اللهية راسا لا اثبات منها على معنى ان هناك ادراكا متصفا هو الهية وقد ثبت
 لها الاستعداد وان اريد غيرا وبوتها في الذن فذلك مسلم كسب شرط سلب
 الوجود اي انما وان كان شرط الحكم بسلب الوجود ولا محذور فان الوجود

لم سلب عن اللهية الوجود في الذن بمراد كونها موجودة في الذن حتى لم
 اجتماع التسمين بل انما سلب عن اللهية من حيث هي عاين الا وانها لكونها كلكا
 عليها بالسلب قد صارت موجودة في الذن واللازم منه ان تحقق هناك
 قضية موجبة مطلقة عام وهي قولنا اللهية موجودة او قضية مطلقة وهي قولنا
 اللهية موجودة في زمان كونها كلكا عليها ومالا تصان السالبة المطلقة العا
 اعمى سلب الوجود عن اللهية في الجملة واعلم ان ارتسام المفهومات في الوجود
 العالي ان كان وجودا ودينيا لم يكن الحكم بسلب الوجود والطلب له الذن
 عن ماسية من الهيات مطابقة للواقع طاردها ذلك فيها لتحتاج الى نفس
والكل والوضع من المعقولات الثانية لانها لو كانت للمعقولات الاولى حيث
 هي في العقل **مالان** على افرادها **بالسبيل** فان حمل الصفة على الموصوف اول
 بالكلية من حمل الموصوف عليها وكذا حمل الاعم على الاخص اول بالكلية من كونه وكذا
 الكمال في الوضع فان وضع الموصوف للصفة والاخص للاعم اول بالوضع من
 عكسها **ليست الموصوفية سوية** والاقسم قد ذكرنا ذلك في ضمن ضابط سلب
 من مباحث التوقييات فلا يفيد ثم **الموجود قد يكون موجودا بالذات** وهو
 لا وجود له سواء كان قايما بغيره كالسواد او لا كالجسم **قد يكون موجودا**
بالعرض وهو لا يكون له وجود بغيره ككن مصدق سوي من الافراد يكون
 موجودا كالاتان الصادق على النفس والاعلى الصادق على زيد فان
 النفس وزيدا موجودان بالذات والاتان والاعلى موجودان بالعرض
 بمعنى ان مصدقهما عليه موجودا **اما الوجود في الكتابة والعبارة** فمجازي الله
 قد يكون له وجود في الايمان وقد يكون له وجود في الادان ومما يلبس للوجود
 في الايمان والوجود في الادان انه موجود حقيقة وقد يكون له وجود في العبارة
 وقد يكون له وجود في الكتابة ومما يلبس كل منها له وجود بالجاز وذلك لان
 الوجود ومثله في العبارة صورت موضع بآراء في الكتابة تسمى موضع بآراء في اللفظ

فصل

الدال عليه لاداءت وديتم اذ الضيف الوجود الى اللفظ الموضوع باراد
 المتقن الموضوع باراد ذلك اللفظ كان وجودا حقيقيا من قبل الوجود في المكان
 قبل ان يسموه موجودا والمراد بالوجود في نفسه فكون موجودا بالماز انما هو
 الموجود في العارضة والكتابة مجازا دون الذي العرف لا مانع له وجود في الوجود
 وانه لا مانع كليا بوجد في الزمن ووجودا الذي يثبت له بالثبات
 لا بالعرض وليس ذلك وجودا في العارضة ولا في الكتابة بل هو وجود حقيقي و
 ايجاب بان مفهوم الانسان لما على مواعاة على موجوده في كل نفس مستلما
 كما هو في الوجود النفسي للفرس اولاد والاداءات معسرة الرخاس والبرص
 والما الموجود في العارضة او الكتابة فلا معنى بان اداب الرخاس موجود في البياض
 او الكتابة اما في العارضة فاعتبار ان الدال عليها بغير واسطه او بواسطه
 موجود فيها اما في الكتابة فاعتبار ان الدال عليها بواسطه او بغير واسطه
 موجود فيها ولا شك ان حركات الشئ موجودا باعتبار ان الدال عليها
 بواسطه او بغير واسطه موجودا بعد من قبل الحمول على الموجود باعتبار كونه محولا
 على موجودا في احد ما موجودا بالعرض والآخر موجودا بالماز فبها على السواء
 فيها **والمعذور** لا ساد احلف في جوار اعادة المعذور بعينه اي محسوس عوارضه
 المستفاد فذهب اكر السكتين على جوارها وذهب الكفار وبعض الكراميه
 وابو الحسين الصري ومحمد الخوارزمي من المنفرد الى امتناعها واحاد المصنف
 وسولار وان كانوا مسلمين معتز من بالمعادا كسما في سكون اعادة المعذور
 لا هم لا يتولد بانعدام الاجساد بل معوق اجسادا وخروجها عن الامتاع
 ما لون ذلك الغوامر الواردة في هذا المعنى وموده قصه ان اسم طر السكون
 استدلوا بوجوه اشار الى الاول قوله **لا امتناع** **الاشارة الى** **فلا يصح الحكم**
عليه **بعدم** **العود** **بعدم** **المعذور** **لعدم** **الحكم** **عليه** **بعدم** **العود** **بعدم** **المعذور**
 ليس له مزية بانه فتمنع الاسارة العقلية الله ولا يمكن ان سار الله لا يصح الحكم

في غير هذا الموضوع
 في غير هذا الموضوع
 في غير هذا الموضوع

عليه والجواب عن من وجوه الاول المعارضة وهي ان حال اعادة المعذور لم يصح
 الحكم عليه باصلا لعوده كمن المعذور لم يمسس سورة ماسه وساق الكلام الى الاما الحكم
 بعينه العود كونه اجابا بسند عن وجود الموضوع فلا يصح على المعذور خلاف الحكم
 باصناع العود فانه كذا اعصاره سلبا مان حال يمنع عوده في معنى لا يصح عوده
 والبار لا يتفق وجوده موضوعا فيصيح الحكم البلية على المعذور لا بالعدل كونه
 مثل هذا الاعتبار في الحكم بعينه العود ان يبال معنى يصح عوده لا يمنع عوده
 فليقتضيه معنى على ان السلب يشارك الاما في امتناع الاسارة العقلية الله
 الحكم عليه فلا يصح الحكم الاجابا على المعذور لا امتناع الاسارة العقلية الله
 على ما ذكرت لا امتناع الحكم البلية عليه امتناع المعارضة ولا المسم وليك هذا
 انما السلب وسوان حال ما ذكرت من الدليل على عدم صح الحكم على المعذور
 مع العود لولم يدل على انه لا يصح اصلا حكم من العمل على ما ليس موجودا في الخارج
 مع انه حكم على ما ليس موجودا في الخارج احكاما صادقة لا شبهة فيها كقولنا
 المعذور لم يكن يجوز ان يرد من سول كونه ران مسلم واجماع المسلمين في ذلك
 الماري يمنع الى عدم ذلك فلا يعود ولا يحس على قولكم المعذور لا يصح الحكم عليه حكم على
 ما ليس موجودا في الخارج عدم صح الحكم عليه الثالث المنع وسوان حال لانه ان
 لو صح اعادة المعذور لم يصح الحكم عليه بعينه العود فان امتناع حكم العقل على المعذور
 بعينه العود كونه لا يبره لا يتصور ما الحكم عليها لا يستلزم امتناع العود لكونه
 وقوة ما شرهنا على من سوان مقبولة مقبولة راء حكم على شئ من الاحكام ولو
 سلم مقبولة كمن المعذور لم يمسس سورة ماسه ان اراد به انه ليس له مزية بانه
 في الزمن فوهم وان اراد انه ليس له مزية بانه في الخارج فذلك انما هو عند
 المنفرد العاطف بنبوت المعذور في الخارج فلا عزم على عليهم واما عند مسلم
 كمن منع قوله فتمنع الاشارة العقلية الله لان الاشارة العقلية لا سوق على
 الوجود الخارجيه بل كمنها الوجود الذي ينفرد كسلم انها موقوفة على الوجود الخارجيه

اقول اما ان اردنا ان ليس له في زمان من الارض مزية خارجية على سعة دوام
 السبب فذلك ايضا محال لان المعدوم في زمان كونه موجودا لا يحويه خارجيته
 وآما ان اردنا ان ليس له مزية خارجية في زمان كونه معدوما لا يما فذلك مستحيل
 منع قوله فممنوع الاشارة العقلية الى ان لا يرد ان يمنع الاسباب العقلية
 زمان كونه معدوما وذلك فممنوع لانه ان يكون الحكم عليه بغير الصدوق في زمان كونه
 موجودا فكيف يمكن ان يكون في زمان وجوده بانه محذور ان معدوم ثم يعود الى الوجود
 منتهى **ولو اعيد تحليل العدم من حيث** **منه** اذ المفرد من ان للمعاد وجودا
 عينه وتحليله انما يستلزم من شئ والجواب ان لا معنى لتحليل العدم معناه
 انه كان موجودا في زمان ثم زال فذلك الوجود في زمان آخر لم يتصف
 في زمان ثالث ومن هنا تبين ان التحليل بحسب النسبية انما هو زمان العدم
 زمان وجوده عينه وانما لا يكون التمييز في الحالين بعدا من شئ محقق
 تارة العوارض المستحقة كالحال في الحالين فلا يلزم تحليل العدم من حيث الوجود
 جميع الوجود وانما لو لم يزل الوجود على امتناع تارة من الاشياء
 والارم تحليل الزمان من حيث الوجود وذلك السخن في طرفي زمان البناء
 والى الثالث قوله **ولم يفرق بينه وبين المبدأ** **ومصدق المتعاليان عليه**
ولم يفسر في الزمان منى لوجاز اعاد الوجود عينه اي كسب شخصه لاجاز
 اعادة وقت الاول لانه من مظهر ضرورة ان الوجود بعد كونه في هذا الوقت
 غير الموجود بعد كونه في وقت آخر واللازم بكونه انقضاء الى كون الشيء
 من حيث اعادته اذ لا معنى للمبدأ الا الموجود في وقت الاول وفي هذا رفع
 للفرقة والاعتبار من المبدأ والمعاد حيث كان شئ واحد مبداء من حيث كونه
 معاد او معاد امر حيث كونه مبداءا لا اعتبارا منها بحسب العمل فمردود ايضا
 جمع من المتعاليين حسب صدق على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة ان
 مبداء معاد لما استمر اليه من لزوم كونه متدا من جهة كونه معاد او ايضا

الى التسلسل في الزمان لانه لا متغيرة بين الوقت المبدأ والوقت المعاد اليه
 ولا لوجود ولا يثبت من العوارض واللام يمكن اعادته بعينه باقليه البديهي
 هذا في زمان سابق وذلك في زمان لاحق فكيف يكون زمان زمان ولمزم اعادته
 وكذا دلت عليه وحمل هذا الوجه الثالث ثلثا اوجده بحسب المزمع من المفاسد
 التي وكما تبين من هذا الاخر مع ان لا معاصرة بين الوقين الا بالعلية والعدمية
 لحوازه المتغيرة مع ذلك من العوارض التي لا تدخل لها في الشئ اول
 ايضا فانه استدلال محتمل لا يمكن ان في الصدوق لان الوقت ان كان من المحال
 لم يصح قوله ان المبدأ في زمان سابق والمعاد في زمان لاحق لا يمنع السائر
 المبدأ والمعاد بحسب العوارض المستحقة وان لم يكن مستحكما لم يصح قوله ولم
 اعادته لان اللازم انما هو اعادة العوارض المستحقة لا اعادته مع العوارض
 واقول يمكن وجهه ما منع معه هذا الجوابان وسواء لو اعيد الزمان
 لكان المبدأ معاد على المعاد ضرورة تحليل العدم عنها وذلك تقدم لا يحتاج
 فيه الى تقدم المتأخر ولا يتصور ذلك الا في الزمان فيكون كل منها واحدا في
 زمان فلهذا زمان زمان ولا يمكن ان يقال انها ان العدم والناظر بحسب الله
 لا يجرنا يد عليها كافي اجزاء الزمان لان تقدم جزء واحد من الزمان على سبب
 الذات غير معقول بطلان تقدم بعض اجزاء الزمان بالذات على بعض اخر منها
 وفترم اعادته لما ذكرناه ويلزم التمسك والجواب عن الجمع ان لا يمكن كون الوقت
 من المستحضات فاما ما طعنوا به من زوال الوجود في هذه الساعة فهو عينه البديهي
 كان بالامر حتى ان من زعم خلاف ذلك فيلسف السفسطة وما يقال من انما
 شمل بالضرورة ان الوجود مع قديم كونه في هذا الزمان غير الموجود بعد كونه في الزمان
 السابق فذلك غير بحسب الدرس والاعتبار دون الحارج وكله انه وقع في
 البحث لا في سطح احد تلامذته وكان معارضا على التفسير بحسب الحارج بتأريخ
 ان الوقت من العوارض المستحقة فعلا ابو علي ان كان الامر على ما زعم فلما

بل

عزمتي الجواب لا لا عرف من كان ياتك وانت ايضا عرف من كان باحسني
المليد وعاد الى الحق واعرف بعدم التغير في الواقع وان الوقت ليس من
المتغيرات ولو سلم طام ان ما وجد في الوقت الاول يكون مستد البتة
وانما طرأ ذلك لو لم يكن الوقت ايضا معاد الوهم كمن يسبوقا كدوث اخذوا
ما سال ان المبتدأ هو الواقع او لا الواقع في الزمان الاول والمعاد هو الواقع
ما سال الواقع في الزمان الثاني فيندفع بهد اما سوى لزوم التمس في الزمان وفيه
ايضا ان الزمان عند العالمين يجوز اعادة المعلوم او اعتباري لا وجود له
لكن ان قطع التمس فربما صطاع الاعتبار وجه آخر وسواء لو جاز اعادة المعلوم
بل ان كان يوجد مستد لا عند مستد في وقت اعادة فانه اذا جاز ان يوجد في
اخر ما سيرة نوعه لا يكون نهجا من غير اني كسفت موارد من شخصه بعد عدم
ان يوجد ابتداء فم من فرق من المعاد واللسل المبدأ فان التارق بينهما لا يكون
المبتدأ ولا حوار فيها المسخفة لعدم الاختلاف فيها ويمكن ان كل حوله ولم
فرق بين وبين المبتدأ على هذا الوجه الجواب انه ان اراد بمبدأ ما يشاركه
بما سيرة وسخفة مما كان نظير من قوله فان التارق بينهما لا يكون المبتدأ ولا حوار
المشخصة لعدم الاختلاف فيها فوجود المثل بهذا المبتدأ في اذ لم من ان شخص
مختصان شخص واحد فيكون الشخص الواحد مستر كما بينهما فلا يكون شخصا لانه
مقتضى الشخص الواحد من الحركة مطلقا ولو سلم فلم لا يجوز الاشياء بعد ان
من شخصه فان المعاد ما قد وجد ثم عدم المثل المبتدأ لا يكون كذلك لا حال
فعل في هذا اذا وجد فرد كسفت موارد من شخصه فم علم انه الذي وجد اولاً
عدم ليس من وجود امتدانا نقول لا استحال في عدم اليسر منها عند الفعل
اذر بما يقتضيه الفعل بالتميز في من الامر على انه كلام على السند الاخص
ان اراد باللسل ما يشاركه في المبتدأ فقط فلزوم عدم الفرق في لجواز التمس
بالحوار من الشخص استدل بالباقيون بجواز اعادة المعلوم باذ لا يمنع عدم

المعوم وسو عبارة عن وجوده ما سافه الامتناع ليس لما فيه المعوم ولا
لنوازها والام يوجد ابتداء بل كان من قبل المتغيرات لان مقتضى ذات الشيء
او لا زده لا يخلف ولا يخلف بحسب الازمنة فولا رتبتك فيها فقول الامتناع
عنه عند انكنا ككان العود ما يزاو احاط الم تقول **واكم امتناع العود لازم**
لازم للمتيقن يعني ان الموضوع امتناع العود هو المتيقن الموصوف بطرمان العدم
في الوصف اعني كونه قد طرأ عليها العدم او لازم للمتيقن الموصوف بطرمان
العدم كونهما ما خردة مع هذا الوصف وامتناع العود بما سبب هذا اللام
وسو لا يقتضيه امتناع وجوده امتد العدم كمن سبب الامتناع اعني هذا اللام
يقول لازم ان المتيقن الموصوف بهذا الوصف محتمة الوجود وذلك كما لا
يكون المتيقن الموصوف بالوجود بعد العدم واجبه الوجود محتمة العدم كذلك لا يكون
المتيقن الموصوف بالعدم بعد الوجود محتمة الوجود واجبه العدم اقول في نظر لا
جواب الم في التحقيق منع وسند اذ حاصل اللام انه لو كان امتناع العود
لما سيرة العدم او لا لا رتبتك فيها امتنع وجوده ابتداء فذلك لان مقتضى
ذات الشيء او لا زده لا يخلف ولا يخلف بحسب الازمنة ففلم لا يجوز ان
يكون سبب الامتناع وصفا لما سيرة المعوم الموصوف بطرمان العدم لا رتبتك
كونه قد طرأ عليها العدم ويخلف الامتناع من الوجود ابتداء لا سيرة التمس
اعني طرمان العدم فكلام في السائل ان كان منعاً للسند كما نهم من قوله لا لم
فوقه غير بعيد وان كان ابطالا لا فم ذكره فانهد الابطال لانه حاس فم يتناول
في العليات ولو سلم فابطال السند الاخص اذ وسند المنع بان تهيي المعوم
من حيث هي فخران يقتضيه امتناع العود والعدم كونه وجودا حاصل السند
طرمان العدم اخص من الوجود المطلق والعدم من امكان الاعم امكان الاخص
ولامن امتناع الاخص امتناع الاعم فخران يمنع وجوده بعد عدمه لانه لا يمنع
وجوده مطلقا قال صاحب اللوح الوجود امر واحد في حد ذاته لا يخلف

واعاد بحسب حقيقته وادام على محسب الاضافه الى امر خارج عن ماضيه وهو الزمان
 ما دون سلازم الوجود ان اى البتة والمعاد امكانه ووجوبه وامتناعه لان
 المتوافقة في البتة بحسب اشراكها في هذه الامور المسندة اليها وادامها ووجوبها
 كون الشيء الواحد ممكنا في زمان كزمان الاسد ممكنا في زمان اخر كزمان الانثى
 معللا بان الوجود في الزمان الثاني اخضر من الوجود مطلقا ومغاير للوجود
 الزمان الاول بحسب الاضافه فلا يفرق من امتناع الوجود كاشا امتناع ما هو
 منه وامتناع ذلك المغاير لما لا يمتنع من الامتناع الذي لا يمتنع الوجود
 الذي معللا بان الوجود في زمان احص من الوجود المطلق ومغاير هو وجود في
 زمان آخر فجاز ان يكون ذلك الاخضر ممكنا والمطلق والمغاير واجبا في كونه
 في الامتناع مما لا يفرق منه العمل بما كان بان الشيء الواحد يستحيل ان يمتنع لذاته
 عدمه في زمان ويقتضي لذاته وجوده في زمان اخر واجبا وللحوادث عن الحادث
 سد باب اثبات الصانع لحوار ان يكون ممكنا لذاته في زمان كونها معدة
 واجبة لذاته حال كونها موجودة فلا حاجة بها الى خلق محدها اهي كمالها
 اقول ان هذا الكلام عن اخوه حق وصواب كمن لا اثر له في دفع هذا الجواب
 ويحتمل المعام يستدعي زاده بسط في الكلام مقول الوجود عبارة عن
 اقتضار الذات للوجود مطلقا والامتناع من امتناع العدم مطلقا والامكان
 لا يقتضاهما مطلقا وقد تقدم له لا يجوز الامتناع بين هذه المنهيات الثلاثة
 ان يكون شي واجبا في زمان ثم يصير ممكنا او ممكنا في زمان لولا العكس او ممكنا
 في زمان ويصير ممكنا في زمان اخر او بالعكس لان مقتضى ذات الشيء لا يمتنع
 بحسب الازمنة لكن الوجود قد يتبدل بسبب او امتناع فلا يمتنع ذلك الوجود
 القيد بهذا القيد على منع امتناعه كما اذا قيد الوجود بكونه مسبوقا بالعدم
 في الوجود يمنع امتناع ذات الواجب به فضلا عن امتناعه له وبذلك
 يخرج ذات الواجب من كونه واجبا ولا يمتنع من وجوبه كذا الى الامتناع

لان اقتضاه الوجود مطلقا باق كماله لم يخطئه ولا يدل وامتناع ذلك
 لعدم عديمه كونه مسبوقا بالوجود فلا يقتضي ذات المنع في العدم المقيد له
 لكن امتناعه ولا يفرق من ذلك الامتناع من الامتناع الذي لا يمتنع الوجود
 الذي يبار على ان امتناعه لعدم مطلقا باق كماله وعلى هذا السبيل اذ ائتم
 الوجود بكونه ممكنا عن ذات الموصوف به لم يمكن امتناع ذات الممكن به
 لم يصح الممكن بذلك ممكنا او سببه الى الوجود المطلق باق كماله لم يتغير بعد وايضا
 فانهم قالوا ان الامكان هو امكان الازلي وغير مسند له وذلك لان
 اذا كانت امكانه ازل في اوقات ازل كان الاول طرفا لا يمكن ان يكون
 ذلك الشيء ممكنا لا يمكن ان يمتنع ما ستر اعيه مسبوقا بعدم الامتناع في
 هو الذي يقتضيه لزوم الامكان لما فيه الممكن واذا ائتم اريد ممكن كان
 الاول طرفا للوجود على معنى ان وجوده المستمر الذي لا يكون مسبوقا بالعدم ممكن
 ومن المعلوم ان الاول لا يسلم الثاني لحوار ان يكون وجود الشيء في امكانه
 امكانا مستمرا ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار ممكنا اصلا بل ممكنا ولا يلزم
 من هذا ان يكون ذلك الشيء من قبل المتناسبات دون الممكنات لان المنع الذي
 لا يسلب الوجود بوجوه من الوجود في هذا الكلام حق لا يشبه فيه مشهور فيما بين القدم
 وما قيل من ان امكانه اذا كان مستمرا اذ لا يمكن سوفي دانه ما من حول
 الوجود في نفسه من اجزاء الازلي فيكون منه عدم منه امر مستمر في جميع تلك
 الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث يتوهم منع من امتناعه بالوجود في شي منها بل
 يبار امتناعه في كل منها لا بد لا يمتنع ومغايرة امتناعه وجودا امتناعه في كل
 منها مما هو امكان امتناعه بالوجود المستمر في جميع اجزاء الازلي النظر الى
 ذاته فازلي الامكان مسند له لا يمكن الازلي اقول قد دفع بان قوله
 لا بد لا يمتنع بل ومغايرة امتناعه اذا تم هذا القول معصودا لما في الوجود
 ليس وجودا مطلقا على اى وجه كان بل هو وجود محدد كونه عاملا بغيره

هو

العدم فلم لا يجوز ان يمنع اصناف ثمانية العدم هذا الوجود المعيد ولا يمنع ان
 بالوجود المطلق عن غير لزوم اصحاب من الامكان الذي في الاشياء
 كما في اخواته ومطايير على ما تقدم فترتب في العاقل ولو هو ما يكون الشيء
 لا لا سلق وبكلام في المانع لانه لا اصول بهذا التمييز ولا طرفة ايضا وكذا
 الوجود امر واحد الى قوله ولو هو لان حاصله ان الوجود المعاد او القبيح
 امر يجب ان يمنع الوجود المبدا ايضا لانه ذلك الامر بعينه وبالعكس لان
 محذور انما وحيد وانما احتلا فها يجب امر خارج وهو لم يخلو في كل
 ولا لزوم ايضا من كلامه فلا ذل للثاني من كلامه ان الوجود من المبدا
 متغير ان يجب الاضافة الى امر خارج فجوهر ان مقتضى ما سببه العدم لانه
 الاصناف ثمانية مما يمنع الوجود المعاد ولا يمنع عدم الاصناف بالآخر
 في ان لا يكون ان يمنع احد الوجودين لانه امر او لا يقتضيه الوجود الاخر
 يمكن جميعه في الدليل بان مال الحكم بالاشياء هو العدم او الحضور
 المراد معدا مال واما ان دلالة من انذوات الحكم الوجود يمنع وجود
 المسبوق بالعدم المسبوق بالوجود واما الى قولنا ان دالة قد اصغت بالعدم
 بالوجود يمنع وجوده فليكن الاول يقول كاشبه ان اصناف ذات الحكم الوجود
 المطلق غير يمنع فلو منع اتصافها بالوجود المتبدي بهذين التبيين اعني المسبوق
 بالعدم المسبوق بالوجود وكان في الاشياء ماثليا اما من احد هذين التبيين
 لو كليهما كما علم ان السبوقية بالعدم لا تكون معاشرة الاشياء والالم صفت
 ماثية بالحديث وكذا المسبوقية بالوجود والالم صفت ماثية بالاشياء
 بالضرورة ان لا اثر لاجتماعها في الاشياء فاصنافها بالوجود المتبدي
 التبيين منع اتصافها بالعدم غير يمنع وعلى الثاني يقول ذات الحكم
 هي لا يمنع اتصافها بالوجود ودالة الوجود بالعدم المسبوق بالوجود لو منع
 اصنافها بالوجود كان ذلك الاشياء ماثليا من احد هذين التبيين

اعني اتصافها بالعدم وسبوقية بالوجود او من كليهما واصنافها بالعدم
 يصلح لذلك والالم يخرج ما سببه العدم في الوجود وكذا المسبوقية بالوجود
 الوجود الاول ان اعاد ما راد استعداد حصول الوجود على ما سببه
 العدا بل ما راد على اكتساب تلك الاتصاف بالفعل فقد صار قابلا لها للوجود
 اقرب واعادها الى الفاعل اسود وان لم يمد ما زيادة الاستعداد فعدم
 بالضرورة انها لا تقتضى عا عليه بالذات من طائفة الوجود في جميع الاوقات
 ومعلوم بالضرورة ايضا ان الاثر لاجتماعها في الاشياء ذات الحكم
 بالعدم المسبوق بالوجود لا يمنع اتصافها بالوجود وذلك هو المطلب **وجاء**
 اقصى وسوان اسهل فاما لا دليل على وجوده وامتناعه هو الامكان على ما
 الحكم ان كل ما فرع ممكن من التوازيب فعدمه في بقية الامكان الممكنا
 عنه فام البرهان **وسبب الوجود الى الواجب** **الممكن ضرورية وردت على**
الوجود من حيث هو قابل للتقدير وعدمه لان مورد القسمة في اي قسم كان
 لا يستلزم شي من القيود المعيرة في الاقسام ولا بعدم بل يوجد مطلقا عابدا
 تلك القيود المتعاقبة **والحكم على الممكن بان كان الوجود حكم على التهمة لا**
باعتبار العدم والوجود **جواب** **سك** **مورد** **فقال** **لا يمكن الحكم على ماثية من**
التيمات بان كان الوجود لان كل ماثية اما موجود فلا قبل العدم واما معدوم
فلا قبل الوجود واما استمع التيقن **وتقدير الجواب** **ان الحكم عليه**
بالامكان هو المتيقن من حيث هي **لا التهمة باعتبار الوجود ولا التهمة باعتبار**
العدم حتى لم يجماع التيقن **وقد سبق** **هذا في المن عبارة اخرى**
وهي قوله **وعد من الامكان** **عدم عدم اعتبار الوجود والعدم بالنظر الى**
الامكان **فدكون** **آر في الفعل** **فدكون** **معدولا باعتبار ذات اشياء**
جواب **سك** **مورد** **فقال** **لو اتصف شي بالامكان لوجب اتصافه ولا لاكن**
ذو الامكان عن ماثية الممكن **وسوى** **لان الامكان من لوازم ماثية الممكن على ما**

ووجب انقضاء ذلك الوجوب ايضا وكذلك وجوب الوجوب وهكذا
 حتى تسلسل الوجوبات والالزام المذكور وهذه التسمية يمكن اجراءها
 في كثير من المفاهيم مثل اللزوم والحصول والاتصاف والوحدة والعزم
 والحدوث الى غير ذلك من الامور الاعتبارية التي تكرر نوعها مثلا في
 لزوم شيئا لزوم لزوم ايضا وكذا الزوم لزوم وكذا يتسلسل اللزومات
 والالزام جواز الاستدراك بين اللازم والملزوم والجواب عن الجمع ان
 هذا تسلسل في الامور الاعتبارية لما كان محتثا بحسب اعتبار العقل
 تسلسلا رتبا غير ان العقل يقطع السلسلة بحسب استطاع الاعتبار وهذا
 المعنى انما اكتشف على ما ينبغي بعد تمهيد مقدم من ان نسبة البصيرة الى دركاتها
 كنسبة البصر الى بصيرة مكان ان الناطق في المرآة رما جعلها وسيدا الى ادراك
 ما ارتم فيها من الصور فلاحظ بها تلك الصور فصار كمن يمكن من اجراء الحكم
 عليها ويكون المرآة في ملحوظ تبعها على انها آداة لشيء من تلك الصور وكونها
 وليس للعقل بهذه الملاحظة ان يمكن من الحكم على المرآة بصفا وجودها وشفافا
 وجهها الى غير ذلك من صفاتها وربما لا يلاحظ المرآة قصد اذ هو في انبعاثها
 الاحكام عليها كوكب البصيرة قد يجعل معنى دركاتها مرآة لشيء من بعضها كما
 اذا عبرت الامكان ولا حطة من حيث انه حال من التهمة والوجود والاحكام
 بهذا الاعتبار ونوع حال التهمة والوجود كآلة للعقل في نوعها ومرآة
 لشيء من تلك الاحمال فلا يكون الامكان في ملحوظا بقصد ولا يمتد العقل بهذه
 الملاحظة على ان يمكن على الامكان من سى ولان سبب سببته الى شئ من العقل على هذا
 السبب انما لما خط تلك الحالة اعني الامكان باعتبار ملاحظتها اعني التهمة
 والوجود فهو متوجه اليها قصد اذ الى الامكان تبعا وقد جعل مرآة ملحوظ
 بالذات مقصوده في نفسها اصاله كما اذا عبرت الامكان ولا حطة من حيث
 انه مفهوم من المفاهيم فاد اعبر العقل الامكان على الوجه الاول طائفا

املا لما عرفت من ان العقل لا يمتد ان يمكن على الامكان سى ولان سبب سببته
 الى سى واذا عبرت على الوجه الثاني فلاحظ ملاحظتها اعني التهمة
 اعبر وجوب اتصافها واعبر الوجوب على هذا الوجه اعني على وجه يكون
 آله ملاحظا حال التهمة والامكان لا يمتد الى اعتبار وجوب آخر من هذا الوجه
 والتهمة فلا يمتد الى التهمة نعم اذا عبرت العقل الوجوب املا ولا حطة من
 انه مفهوم من المفاهيم ولا حطة ملاحظتها ايضا التهمة وعقل نسبة بينهما لزوم اعتبار
 وجوب آخر من هذا الوجوب والتهمة فاعبر الوجوب الآخر موصفا على
 ملاحظات كما قد فاعلم ان لاخت هذه الملاحظات التمسك بمسالك
 وجوب آخر ولا شئ من هذه الملاحظات بضرورة العقل فدان لا يلاحظ
 وهذا هو معنى استطاع السلسلة باستطاع الاعتبار وعلى هذا هو سبب نسبة
 حال التهمة في سائر الامور الاعتبارية فان اللزوم مثلا لا اعتبار ان احد
 من حيث اذ حال من اللازم والملزوم وهذا الاعتبار نوع حال الام
 والمزوم فانه لما خطها العقل باعتبار ملاحظتها التمسك من حيث انه مفهوم من
 المفاهيم فلاحظ العقل اللزوم باعتبار ملاحظتها الى اللازم والمزوم
 فلا تتم املا وان اعبر بالذات فهو مفهوم من المفاهيم فاذا
 العقل ولا حطة احد المسالك من وعقل نسبة بينهما لزوم اعتبار
 اللزوم الآخر موصفا على تلك الملاحظات التمسك التي لا شئ منها ضرورة
 العقل فاعلم ان لاخت هذه الملاحظات التمسك بمسالك لزوم آخر ولا
 انقطع الاعتبار وانقطع السلسلة باستطاعه قبل لو كان اللزوم من
 اللزوم واحد المسالك من باعتبار العقل فاعلم اعبر لم يمكن واعبر العقل
 ليس بضرورة من محذور ان يمكن اللزوم منها يمكن الاستدراك واذا كان الاستدراك
 اللزوم عن المسالك من يمكن الاستدراك منها فلا يكون اللزوم ملزوما ولا
 اللازم لازما وانما يمكن فعل بالضرورة اذ اذا كان من الشئين لزوم يكون

العقل

اللزوم بينهما متحققا وان فرض ان لا اعتبار للعقل ولا من ذا من فليس
 اللزومات امور اعتبارية بل حقيقتها واجبة عن الاول لا لانه اذا لم يكن
 اللزوم كذا امر متحققا اي موجودا في نفس الامر ممكن لا محال بين اللزوم
 الاول واحد المتعارفين وانما يلزم ذلك لو لم يكن اللزوم الاول لازما في نفس
 الامر لاحد المتعارفين ومعلوم فانه ليس يلزم من استغناء هذا المحمول في نفس الامر
 اكمل في نفس الامر عنه ما في الساب ان مبدأ المحمول كاللزم مثلا اذا كان مستغنا
 في نفس الامر كان المحمول كنهوم اللانم مستغنا فيها لا مستغنا عنه ولا يلزم منه ان
 صدق ذلك المحمول العدمي على شئ في نفس الامر لحوار صدق المنهومات العدمية
 في نفس الامر على الاشياء الموجودة فيها لا يرى ان منهوم الاعمال ليس موجودا
 خارجا مع صدق قولنا زيد اعلم في الخارج هو كذا كذا لا لانه اذا تحققت في
 الذم كاست مضممة بالروحية في نفس الامر وان لم يكن الروحية مقصورة عليها
 وعن الثاني ان الضروري هناك ليس ان اللزوم من الامر موجود من الموجود
 في نفس الامر بل كون احداهما لازما للآخر في نفس الامر ومولا لتسلم كون اللزوم
 امر متحققا موجودا في نفس الامر لا معناه اعلم ان في السؤال والجواب
 بحران في جنس المنهومات الاعتبارية المتسلسلة فقال مثلا لو كان وجوب
 اتصاف ما به الممكن بالامكان باعتبار العقل فالمتبر العقل لم يحق اعبا
 العقل ليس بضروري محدد ان لا يحق وجوب اتصاف ما به الممكن بالامكان
 يلزم امكان رد الالامكان عن الممكن وانما نحن نعلم بالضرورة انه اذا كان
 شئ ممكنا كان وجوب اتصافه بالامكان متحققا وكذا وجوب اتصافه بالامكان
 وان فرض ان لا اعتبار للعقل ولا من ذا من وجاب باللام ان اذا لم يكن وجوب
 اتصاف ما به الممكن بالامكان امر متحققا موجودا في نفس الامر يلزم امكان
 رد الالامكان عن الممكن وانما يلزم ذلك لو لم يكن ما به الممكن واجبا للاتصاف
 بالامكان فانه لا يلزم من استغناء مبدأ المحمول في نفس الامر استغناء اكمل في نفس الامر

والضروري لمران وجوب الاتصاف بوجود من الموجودات في نفس الامر
 كون ما به الممكن واجبا للاتصاف بالامكان وعلى هذا العكس في سائر الامور
 الاعتبارية المتسلسلة اقرب ويمكن تقدير السؤال على وجه مستطاع على الجواب
 فقال كل واحد من اللزومات المتسلسلة الى غير النهاية لازم في نفس الامر لاحد
 المتعارفين اذ لو لم يكن لازما في نفس الامر حار اسكا كنهوم جواز اسكا ك
 اللزوم من اللزوم وايضا نحن نعلم بالضرورة ان كل لزوم لازم وان فرض ان كان
 للعقل ولا من ذا من الامر اذ كان كل لزوم لازم في نفس الامر كان متحققا في
 نعلم بالضرورة ان الالبوت لا يوجد من الوجوه لا نصف صوت شئ لانه فان صوت
 شئ ليس قوع صوت الست لانه كان هذا الصوت بحسب نفس الامر كان البت
 ما بان في نفس الامر وان كان بحسب الخارج كان البت موجودا في الخارج فان
 بدية العقل حاكم ان الشيء اذ لم يوجد في الخارج اصله لم يصف في شئ
 قطعا سواء كان ذلك الشيء وجوديا او عديميا ومن ثم قالوا صدق البصية الوجبة
 المعدول احارج مستعجى وجوده موضوعها في الخارج وكذلك البديهة حاكمه
 بان الشيء اذ لم يحقق في نفس الامر لم يثبت له صف في نفس الامر مما لم يحقق اللزوم
 في نفس الامر لم يكن لازما في نفس الامر واحاصل ان اللزوم كما وقع مبدأ المحمول في
 قضية في نفس الامر كذا وقع موضوعه ماللك القضية وهو اكمل في نفس الامر
 ان لم يتحقق صوت بلية المحمول وتحقق في نفس الامر كمن صفه محقق لموضوعها بحسب
 الالام ذلك كشيء فلهذا لم يحق جمع اللزومات الغير المتساوية في نفس الامر
 العلم في الامور المتحد في نفس الامر لا في الامور الاعتبارية المنقطعة بانقطاع
 الاعتبار وحكم الامر على الممكن بالامكان بحسب ان متبر مطالبة لما في العقل لا ان
 غفلت حواسه عن استدلال من مولى بان الامكان موجود في الخارج متبر بان
 حكم الامر على الممكن بالامكان ان لم يكن مطابقا للخارج كان جهلا وكان الامر حكم
 بالامكان على ما ليس يمكن وان كان مطابقا للخارج كان الامكان موجودا فيه و

ن

قرر الجواب ان الامكان امر عقلي وقد مر ان محكم بالامور العقلية باعتبار
مطابقته لما في نفس الامر وسواء في الخارج وفي العمل فممكن في محكم الحكم
بمطابقته لما في الفعل والحكم بالامكان من جهة العقل اقول فيه ما من الامكان
وسواء في نفس الامر محكم ان يكون مصادرا لما في الفعل ويمكن الجواب عن الاول
باختيار كون الحكم بالامكان مطابقا للخارج ومنع لزوم كون الامكان موجودا في
الخارج لما مر من ان اسناد مبدأ المحل في الخارج لا ينفصل اسناد اكل الخارج
من المعلوم من حيث الوجود بل هو مصادره مطابق للواقع لما مر ان الحكم بالامكان
الانسان صحيح ولو لم يكن للانسان وجود في الخارج فلو كان هذا الحكم مطابقا
للخارج لانتفى وجود الموضوع فيه وكان الاصل ايراد الكلام بعد قوله
ولو كان الامكان سويا لم يكن كل ممكن على امكانه متقدرا معتبرا والفرق
بين الامكان والامكان المنفصل لا يلزم من قوله **واحكم بحاجه المنكر مزمري**
اي اولى بحكم العقل بل هو بصورته ونسبه **وحذاء التهدي في الخفاء التصور**
فادرج جواب دخل مقدر مزمريه انما هو متناهي في التقييد على العقل وهذا
اعني من قول الواحد نصف الاثنين والاوليات لا يرى فيها التناوت
بالظهور والخفاء وموتد الجواب ان الاول قد يكون حيا لخاصة في صورته
اطراة اما لكونها كسبيا واما لكونها اسباب المعصية لانتفاء العقل الهيا واما
عن من في التقييد لما عرفت من ان استواء سبب في المكان الى ليس
مستغل محمديتم المتصور الى الواجب والممكن والمنسج على سبب في البران
الدال على امتناع ان يكون احد طرفي الممكن اولى بالنظر الى داه كن اداه
الممكن من حيث سادى نسبة طرفيه الى نظر الى داه وتصور منه لم يحتاج
ترجح احد الطرفين على الآخر الى مرجح ونسب الرجوع الى العمل بانه مماح الى ذلك
قلعا عن سبب اسما في في الحكم من خارج عن اطراة اعني الحكم عليه و
الشيء بخلاف صورتات قولنا الواحد نصف الاثنين فانها بسبب ضرورة

كثرة الحصول في الاول ان ذلك يوجد منها تناوت فان العمل في الوجود
اميل ودمي ورد عليه اقل وقد اكد احتياج الممكن الى الموت جماعه كونه ممتد
اباها التاثيرات وجود السموات بطرق الامااق وكلهم سبب منها انه لو احتاج
الممكن الى الموت لاكن مائة فلهذا لا يمتنع كونه ممحا الى الموت مع امتناع مائة
فه فان المقصود من امتناع احتجاجة في وجود مثلا الى موت ان وجوده انما حصل له
من مائة لكن مائة اخرى في ذلك لوجود الاول انه لو اصبحت في الموت
فمحقق هناك مائة اخرى في كل الكلام اليها حتى **والجواب الموت في الموت**
منه ليس بوجوده في الخارج حتى يكون ممحا الى الموت ولا يمتنع ذلك في
اصناف في الموت بل ما عرفت من ان اسناد مبدأ المحل لا يلزم من امتناع
الكل والانتفاء به كما تصاف فيه بالعمى ان السائر اما حال وجوده
ويحصل للحاصل او حال عدمه وموجع من التقييد **والجواب الموت في الموت**
لان حيث هو موجود حتى لم يحصل الحاصل ولا حيث هو معدوم حتى لم يمتنع
التقييد بل تأثير الموت اما سوفي الاثر حيث هو غير ممتد من الوجود والعدم
عامة الامر ان السبب في زمان وجوده الاثر وذلك يحصل للحاصل مبدأ التحصيل
ولا استحالة في انما هو التحصيل لما كان حاصله قبل التحصيل الثالث ان
السائر اما في الهيئة او في الوجود او في موصوفيتها به والكل في ما في الهيئة فان
الانسان مثلا لو كان انسانا سائر الموت لوقع السكت كونه انسانا معدوم وقوع
السكت وجود الموت والظاهر البطلان وايضا فانما يعلم قطعا ان موت السكت
لشيء محمدي فان الانسان انسان ولو قطع النظر عن جميع اعداء الموت كان
او غيره فلو كان انسانيه الانسان مائة الموت لما كان كذلك وما شال من
ان الانسان لو كان انسانا مائة الموت لم يكن انسانا عند عدم الموت وسبب
عن نفسه قد فزع من استحالة فان المعدوم في الخارج مسلوب من نفسه باوام
معدوما فاذا ارتفع الموت في وقت او داه او منع الانسانية كذلك فيصير

ليس الانسان انسانا وكون صدق السالبة الخارجية لعدم الموضوع في الخارج
 واما الوجود والموضوع فيهما امران عديان فلا صلحان ارا للوجود والكوا
ما هو الموضع الخامس ومعنى ما شره فيها ان جعلها موجودة لا ان جعلها اما ملك
 التمس فانه في غير مقبول اصلا ولا معارة من التمس ونسبها لتصور توسط
 جعل منها فكون احدهما محمول والاخرى محولا اليها وهذا في قول الحكماء
 ان التمسات ليست محمول على المحل كما حل على ما يمكن من ان على ان يسئل عن في
 السئل وقد كان بكل التمس فحال كما حل لم يحل التمس شيئا التمس موحدا
 وقد وجد في بعض النسخ هناك قوله **والمحملة وجوب** من وقد سبق هذا في المتن
 عبارة اخرى وهي قوله وعدم اعتبارها بالنظر اليها مست بالغير وقد شرنا
 هناك فلا نفيه ومنها انه لو احتاج الممكن في وجوده الى الموضع لا مخرج اليه
 عدمه ايضا لاستواء سببها اليه لكن لعدم لا يصلح اثر الشيء والكواب لا يمكن ان
 عدم لا يصلح اثر الشيء كيف **وعدم** **ممكن** **مستغنى** **عن** **ما** **تتم** **لانه** **لا** **يحتاج** **الى** **الوجود**
 استناد عدم الى عدم كما ذكرتم لجاز استناد الوجود ايضا الى عدم وانه
 الحاجة الى وجود الموضع في العالم فغضنا عن ابيات الصانع واصنافه المعلوم
 عند عدم العلم ضروري واما ان عدمه محلل لغيرها اذ باهر لما لم يعدمها عند
 فمعلوم ودعوى الضرور غير مسموعة بل لا بد من دليل على ذلك لا ما ندرست
 كلام على السند الاخص مع ما محب عن الاول بان الضرور محكم كوا استناد
 لعدم عدم وامساع استناد الوجود الى عدم وعن الثاني قد سبق ان العمل
 كما حكم مرتب وجود المحل على وجود العلم باستتمال الثاني كترك وجوده
 اليه فوجوده كالمحتاج كدك حكم مرتب عدمه على عدمها كالمحتاج كدك
 عدم حركة اليه فعدم حركة الصانع اعني عدم حركة المستند اليه كذا ان
 وجوده الى وجوده كدك استناد عدمه الى عدمها فلو مارا الى عدمه
 مستند الى امر لازم لعدمها لجاز ايضا ان حال وجوده مستند الى امر لازم لوجودها

وهذا بطبيعة فدعوى الضرورة هناك كافيها ومنها مكانة خصوصها اذا
 كان العدان حادين **والمكن** **ما في مستقر** **الموضع** **لوجود** **علم** **الاشارة**
 وهي الامكان اختلفوا في ان الممكن انما هو مستقر الموضع حال تعلقه ام لا قد
 من حال علم الاشياء في الامكان وعدمه الى ان الممكن انما يحتاج الى الموضع حال
 تعلقه لان علم الحاجة اعني الامكان لازم لما منه الممكن لا شك فيها في وجوده
 حال البناء فتوجد محلوها ايضا اعني الحاجة ومن قال علم الحاجة الى الموضع هو
 الحدودت وعدمه او مع الامكان او حال العلم الامكان شرط الحدوث فغيره
 ان يكون الممكن حال تعلقه مستقيا عن الموضع اذ لا حدوث حال البناء فلا حاجة
 وقد اتره مما عده منهم عكسوا أسماء البناء وعدمها والبناء والحوال ان العالم
 يحتاج الى الصانع في ان كبره من عدمه الوجود وعدمه ان يسمح اليه لم يتن
 حاد اليه في لو صار عدمه الصانع في ذلك علمه كبر الحاضر العالم ولما كان
 في الامر شيئا على بعضهم ان الاعراض غير ما قيلت في محدودة واما ما صاحب
 الامثال واما بتوارد الوجود على ما عدمه في الحاجة الى الصانع اخيرا
 مسترا واما الجواهر اعني الاجسام وما مركب في منها اعني الجواهر الفردة فيسجل
 طوعا عن الاكون المجردة المحاد الى الصانع في الصانع محاد **الوجود** **والموضع**
بعد البناء بعد الاحداث جواب دخل مندر متبره لو افقرا الممكن ابيات على
 بناء الى الموضع لم امكن ما في الموضع في الممكن ابيات كذا لان الموضع ان انا وك
 الوجود الذي كان ما حصل لم يحصل المحاصل وان افاد امر اخر محدد
 لم يكن ان يتر في السائل في المحدد وتدر الكواب ان الموضع في هذا الشارع
 للممكن ابيات في هذا الشارع ما في الموضع في الممكن انما وذلك ان حله مستغنا بالبناء
 والتشديد بعد البناء اشارة الى ان افادة البناء للممكن انما ليس في
 لما كان حاصله قبل بل يحصل المحاصل بذلك التحصيل وقد عرف ان ليس في
 ونرد في هذا المقام بناء ما استبعد على كبر من الاعراض فتقول ان احصا

أمكن الوجود في زمان محدودة كالممكن متعدي وانه لا يستوي نسبة ذاته الى طرف
 وجوده وعدمه كك انتفاءه في الزمان الساكن وما بعده من الارض ليس متعديا
 لان استوائه نسبة الى طرف وجوده وعدمه امر لازم له في حد ذاته فكما حال
 اقتضاه الوجود في الزمان الاول كسماح انتفاءه اليه في الزمان الثاني
 وما بعده فكما ان انتفاء الوجود في زمان الحدوث يستدل الى المورث كك
 انتفاءه فيما بعده من الارض والاول هو انتفاءه بالبقاء فهو في وجوده
 ابتداء في بقاءه الى المورث الذي يتبدل الوجود وعدمه له وما جرت اليه في
 حال ثباته كجاجة في ابتداء ظهوره من انقطاع صفات نور الوجود من الصانع تعالى
 على العالم في ان لم يكن موجودا وحسب مقتضى تلك اعمار كك انتفاء
 بمقتضى الشئ ما كان كك انتفاءه عن الوجود واما كك انتفاءه من ماله انشاء فهو
 معدوم بان الكلام في العلة الموحدة وليس الياء موحدة كك انتفاءه انما هو كك
 مده ملاءمة لحركات الآلات من الانحساب والاسباب ولكل الحركات على حدة
 لا وضايع مخصوصة من تلك الآلات ولكل الادوات مستفدة الى علة فاعلية
 هي غير تلك الحركات المستفدة الى حركات البناء فلا يعرف عدم شي منها **وهذا**
 لان أمكن الساكن مستقر الى المورث في ثباته **بانه لا يستند الى القديم** **ممكن** **مورث**
 لانه يمكن ان يحتاج الى المورث في ثباته **بانه لا يستند الى القديم** **ممكن** **مورث**
 السابق فلا يحتاج الا في البقاء بخلاف الحوادث التي فاعلية يحتاج الى المورث في الحدوث
انتفاء **ممكن** اي لو أمكن مورث قديم موجب بالذات على ما ذهب اليه المتكلمين لم يمنع
 استناد الازل القديم اليه بل وجب ان يكون معلولا للاول وسارا ما بعده
 بالذات او بالوساطة الديمة قدما والا فكلان وجوده بعد ذلك ترجعا لما خرج
 حث لم يوجد في الازل ووجهه فيما لا زال مع استناده الى الازل الى تمام الازل
 ولو أمكن التقديم أمكن لما سبقت من ان كل ممكن جاد به في كل صفات الازل
 تخرج على ما عدا المورث من الممكنين موجودات قديمة جميع استنادها اليه

بطريق الاختيار ومنه لا يخاف قلنا على راي المصنفات الباري تعالى
 ليست رايه على ذاته كما هو راي الحكماء والمفسرين **ولا يمكن استناد الازل الى المورث**
 يعني انما قدنا المورث بالموجب لانه لا يمكن استناده الى المورث لان مقتضى
 والتقدم الى الازل مستلزم علمه متعارف لعدم مقتضاه لانه لان التقدم الى
 الازل الموجود متعدي وروبان تقدم التقدم على الازل كك تقدم الازل على الازل
 انما هي الذات محمودة ما رتبها للوجود في الزمان لان الازل هو التقدم الى الازل
 وجوده قبل بل عدل اذا كان التقدم كافي في وجود المقصود وكان مقتضى ذلك
 وادام كك كافي في عدم تقدمه زمانا كك تقدمه الى الازل واما منع الامام الرضا
 استناده الى المورث ايضا ممكن بان يشره في القديم اما حال ما به ولم يشر
 الوجود واما حال ما به احدثه وعلى التقديرين لم يرد كك حادثة وقد مضى
 عينا به وقد عرفت جوابه **وما قدّم** اي لا بد من ان يكون **سوى**
بانه لا يستند الى القديم **ممكن** **مورث** **ممكن** **مورث** **ممكن** **مورث**
 وحيد الواجب وما وقع في عبارة بعضهم من ان صفات الله واجبة او مستفدة
 بالذات فمقتضى ذلك الواجب على انها لا تستند الى غير الذات واما التذييل
 الزمان في موصوفات الله اما من الحكماء والفقهاء ومقتضى ايضا
 الاشاعة ومن محدوده من فاتهم اجمعوا على ان مقتضى صفات وجوده
 قديم بانه تعالى واما المورث فقد بالغوا في التوحيد فهو القديم الزمان ايضا
 ما سوى الله تعالى ولم يزلوا بالصفات الزائدة العدمية لان العلمين
 منهم كمال التوحيد مع احوال الارض في العالم والعاوية والحمد والوجود
 وزعموا انها باقية في الازل مع الذات وادوا انما شتم حال حاسية هي العلة
 لا ربه فشره لذات هي الازلية فلهذا قول سعد العدمية انما هي العلة
 الامام في المحل ان المورث وان بالعواسي كك انما موت العدمية ولكنهم قالوا
 في المحل لانهم قالوا الاحوال الحسنة المذكورة بانه في الازل مع الذات

فانما في الارض على هذا القول امور قديمة ولا معنى للتقدم اللاحق واخر من
 عليه المم بانهم ينفردون من الوجود والسوت ولا يكون اللاحق موجودا
 بل بانه لا يحصل فاما ذكره الامام من تقدم بالاول لوجوده الا ان
 التفسير ومثل التقدم بالاول لوجوده وكان في قوله ولا معنى للتقدم اللاحق
 دفعا لهذا الاعتراض على لا معنى بالوجود والاعتماد ليس في خلافه بل
 المعنى من قولنا الاول لوجوده ولا اول لوجوده حتى لو فرض في الغرض
 الوجود على السوت فالو اساسات العدد وكذا في النصارى انما كثر
 لما ابتدوا مع ذرية صفات قديمة سموا اقايم في العلم والوجود والحوادث
 فكيف لا يكون من امتنع مع ذرية صفات سبعا او اكثر واما انهم انما
 كثر والاهم اشياء واما لا صفات وان كما شرعنا على التسمية بالذات
 وسموا صفات فانهم قالوا اما مجال اقنوم العلم على المسيح المستعمل بالمال
 لا يكون اللاحق اساسات المستعد من الوجود والعدد من الوجود
 الصفات القديمة في ذات واحدة وانما كثر اسم الله تعالى بقوله قد كثر
 الدين قالوا ان اسم الله تعالى لا سائر الله تعالى كماله قد قد لا
 الا بالواحد واما غرضنا من صفاته فلا وصف التقدم باطلاع الكثرة
 لان ما سوى اسمه صفاته مخلوق وكل مخلوق حادث عديم واما الكثرة
 فخالوا تقدم العقل والنفس السامية والاجسام العلكية بذواتها وسموا
 من الصور السكل واصل الامر كونه انها موكمة كونه من الازل الى الابد
 الا ان كل كونه من كونهها في مسبوقه باخرى يكون حادثا وكذا اللاحق
 العنصرية يبيد لانا واجبت السورة من المحوسن قد بين ما التور والطلقة
 قالوا اول العالم من امر اجزاء الجواهر من منتم قلما حجب اسان بها حال
 ما طلق وما الكثرة والنسب وعنوان النفس يكون مبدأ الحوة وهي الارواح البيرة
 والسمادية واحد على غيري واما ان ليسا بحسب لانا على ولا يعلين

وما الذي واكتلار قالوا عشت النفس باليهيولي لموقت كالاتها الحسية و
 العلية عليها حصل من احتلا طهما انواع المكونات وذو بسم الله الى الابد
 في الوجود قديم لا بالذات ولا بالزمان سوى ذات الله وادعى ان صفاته
 ليست رابعة على دابة كما ذهب اليه الحكماء **المختار** **ولا معقول الحادث**
المدة والمادة والزم التمس معنى لرافق كل حادث الى مادة ومدة لزم التمس
 لانها ايضا حادثان تقدم في الوجود سوى الله تعالى فمعقول ان ايضا الى مادة
 اجزائهم ومثل الكلام اليها حتى سمر لا قال في صفاته افقار الحادث الى المدة
 ان وجوده مسوق لوجوده سائرته على لا يمتنع في الوجود فلو افترض في سائرته
 مدة اخرى بهذه الصفة وكذا الى غير النهاية لزم وجود حوادث للذات لها
 كدورات الافلاك على راي الحكماء لارت الوجود وجوده معالى غير النهاية و
 الآخرة اسادون الاول لانا نقول الاول اصاح على راي الملم وسائر المسكينة
 كما سيجي في مبحث ابطال الهموم ومبب الحكماء الى ان كل حادث مسبوق بمدة
 ومادة لانا المدة فلان عدم الحادث مستند على وجوده وهذا التقدم ليس بالعلية
 ولا بالطلع لان وجود الشيء لا يحتاج الى عدمه ولا بالسر لان عدم الشيء
 ليس شرفا بالنسبة لوجوده ولا بالارادة ليس من وجود الشيء وعدمه
 حسي ولا عقل فوبار زمان فاذن عدم الحادث في زمان سابق لوقوع الحادث
 مسوق بالزمان والسكون منه الكثرة والحوادث من التقدم بمسوق
 اذات كما سبق في المن وذكرا مشاكل ان هذا التقدم ليس باللاحق كونه بين
 اسماء وذاك منها وجه آخر وجود الحادث بعد ان لم يكن بغيره اليكس قبله
 ليس كسلي الراعد على الاينس الى فكون بها ما قبل ما هو بعد ما في حصول
 الوجود بل قبله لا كما مع مع السدي فلابد لها من معدوم سره في الازل وذلك لان
 معدوم في قبله لا يواسطه شي آخر فذلك وان عرض السدي بامسلة شي آخر فذلك
 الشيء الآخر هو قبل الذات وهو لا يكون نفس التقدم لان التقدم لا يصح لانه



ان موصف القليلة
 ص

العلية لا يكون بعد ولا ذات العاقل واللامع وما بعد فمبين ان يكون موحداً
 القليلة ارجح اعتبارها من الكثرة والاركان اقول ان اراد موحداً من الثبوت
 بالذات لا يكون ذات متبعية للقبلي بل ان العلية لا بد لها من موحداً
 وان اراد به لا يكون موحداً لها اولاً ولا ذات لا واسطة امر متاخر فلان
 لا يكون منسباً لعدم اول لان العدم لو افترض له ذات القليلة لا يكون موحداً
 لكن العدم لا يفسد له ذات القبلي وجه الثالث وهو ان وجود الحادث بعد ان
 رقبه ذلك العمل كم متصل غير حادث الارب هو الزمان اما ان كان ملاحقاً لزمان
 والعصيان فليس زيداً في نوع العمل وان زيدته الى موحداً واما انه متصل فلان
 متصل بالانتساب لا الى موحداً بل بحدوثه يمكن ان يتم وعمل متصل بزمانه
 ثم الى كبره الى نوع ويمكن ان يكون موحداً في موحداً في موحداً في موحداً
 ثم الى بشره في موحداً واما ان يفسد حادثات طان اجزاءه لا يجمع في الوجود
 فان يفسد فممن منه هو موحداً في السبب الى آخره لا يكون موحداً اجتماع السبب
 مع البعد لا ماحال السبب اضافته من القبلي والبعد وكذا البعد اضافته منها
 والمضافان محال اجتماعهما في الوجود لا ماحال بما اضافان متعلقان بحسب
 ان يوجد موحداً مضافاً في القبلي ولا يجب ان يوجد موحداً مضافاً في الخارج
 قيل ملاحقاً هذا عدم اجتماع الجزاء الذي هو السبب مع الجزاء الذي هو البعد انما يكون
 الوجود الخارجي مستلزماً ان يكون كل من الجزاء وجود في الخارج لكن وجود اجزاء
 الشيء في الخارج شاق في انتسابه الى السبب هو لا يفرق في الفعل والانتساب لم يكن
 ذلك الامر المتصل الذي هو الزمان والجزاء غير ملاحق للانتساب اولاً لعدم
 منها الى جزئها كان احد ما قبل والاخر بعد ملاحق من ان اجزاءه لا يجمع في الوجود
 وكان كل من القبلي والبعد وجود في الخارج فكان جوبين موحداً جواً واحداً
 وانه مع انهم لا يتقاربان يستلزم مركباً من اجزاء لا يفرق في الزمان و
 ان كان السبب ملاحقاً مستلزماً انتساباً للانتساب في احد الاشياء انتساباً

في الآخر فمثل الاصل الذي عليه مبنى قواعد عدم الانتساب عدم اجتماع الاجزاء
 الوجود الخارجي لا يستلزم ان يكون لها وجود خارجي فان السبب الخارجي لا يفسد
 وجود الموضوع في الخارج كما ماحال العدم والوجود لا يجتمعان في الخارج للزم
 منه موت العدم في الخارج لا ماحال عدم اجتماع الاعوار في الوجود
 المعنى لا يستلزم كونه غير حادثات او صدق على جميع اقسام العقارب الجسمانية
 والسطح والمخطوط على الجسم الطبع استضافتها لاجزاءها في الخارج حتى يجمع
 في الوجود الخارجي بل الخواص ان ماحال الزمان متعلق في حد ذاته بالجزء المتعلق
 بل بالجزء من كنهها تحت يوفى من العمل انتسابها الى حوسن حكم بينهما لا يمكن
 الوجود الخارجي ملاحقاً معنى انها لو ملاحقة لم يكونا ملاحقاً كان احد ملاحقاً والاخر
 ملاحقاً وهذا المعنى لا يفسد في المتعارفين والحكم وانذغ ايضاً ما قيل من ان اجزاء
 ان كانت مساوية في الجهة احتمال يخص بعضها بالعدم والآخر لان الوجود
 المساوية في الجهة تحت مساوية في اللوازم وان كانت محالاً بحسب الجهة
 كان كل جزء منها منفصلاً بما سوية عن باقي الاجزاء وكان اجزائه منفصلاً
 بعضها عن بعض فلم يكن الزمان ملاحقاً واحداً بل كان موحداً من امور لا يفسد
 اصلاً لان كل ما من من الاجزاء لا بد ان يقدم بعضها على بعض والزم ان
 الاجزاء المتقدمة والمساخرة محالاً بالجهة منفصل بعضها عن بعض الفعل لكل
 يمكن ان يفرق من زمانه كان منفصلاً عن غيره بالفعل فجمع الانتسابات التي
 من فرمها كانت ملاحقاً بالفعل فكون كل واحد من اجزاءه ملاحقاً للانتساب
 قبل شئ منها انتساباً ملاحقاً بالفعل لم يكن جميع الانتسابات ملاحقاً
 بالفعل فلا يكون اجزاء الامور ملاحقاً للانتساب ولو بالزمن في الزمان
 ان كان السبب ملاحقاً ايضاً من اجزاءه لا يفرق في الزمان لان ما لم يكن احد كانت ملك
 الاجزاء موجودة في الخارج ويكون بعضها متبعية للعدم وبعضها متبعية
 واما المادة ومكونها ما يكون موضوعاً للحادث ان كان موحداً او ملاحقاً

كان صورة او متعلقة ان كان متساو من المادة بالهوي واما لان الموضوع
 ومعلق من مستلزم ان يكون فلان الحادث مل وجوده ممكن لا متنازع الا على
 والامكان وجوده لما سبق من الاول وليس يجوز كونه اضافيا كحقيقة فكون
 عرضا فسد على محله موجودا ليس هو نفس ذلك الحادث لا متنازع متقدم الشئ على
 منه ولا امر متفصل عنه لانه لا يمنع لعدم إمكان الشئ بالامر المتفصل عنه بل
 متعلقا به وهو المنع بالمادة واما ترسيم من ان إمكان الشئ امر اقتداري فاعمل
 عليه فكون تاما بالناظر فاسد لان الاقتدار وعدمه معلق بالامكان وعدمه
 هذا مقتضى لا يمكن وهذا غير مقتدر ولا يمنع ولا يكون الا بالاكس الى ان
 بخلاف الامكان والجواب من وجهين الاول انما يتم ان المتعلقين بالحادث
 في المادة بالمتعلق المذكور لم لا يجوز ان يكون محل إمكان الحادث سواء كان
 وارتعلق بحلول والتقدير والتصرف ولو كان معلقا بحلول فلم لا يجوز ان يكون
 الحادث جوهرا غير حسي في حاله في جوهرا آخر كذلك ولم يتم ولا على امتناع ذلك او
 عرضا كما يجوز غير حسي فان عدم العقل والنفس ليس كشيء فيهما التام لهما
 على الاطلاق اعراض موضوعاتها وذات العقول والنفس ليست باجسام
 يمكنهم عدم الموضوع بحسب ما دللهم او غيره او بطل في ما فرغوا على هذه المسألة
 مثل ان العقول جميع كالاتها بالعلل لان كون بعضها بالهوية بحسب كون العقول
 اذ لان كل حادث لابد له من مادة والى ان ارد بالامكان الامكان الذي
 فلام انه وجودي وديمريان فساد ادلتهم وان ارد بالامكان الاستعدادي
 فلام ان كل حادث فهو مل وجوده ممكن بالامكان الاستعدادي لجران ذلك
 من غير ان يكون ساكنا اده واما رعدة لها الى وجود ذلك الحادث ولو كان
 هذا من الاطلاق في شئ لما من بحيث يتحقق معنى الاطلاق فسد كره لهم في المنع
 عن هذا الوجه وجبان احدهما ان المراد بالامكان الذي هو محتاج الى محل غيبه
 الممكن لان الامكان الذي هو بالاكس الى الوجود والوجود بالذات والاما

بالعرض على ما سلف اما الامكان بالاكس الى الوجود بالعرض وهو إمكان
 ان يوجد شئ في آخر كما لباين للجسم والصورة فهو يولي النفس للبدن فلا خفاء
 في احتياج الى وجود شئ في وجود شئ آخر واما الامكان بالاكس الى الوجود
 بالذات وهو إمكان وجود الشئ في نفسه فذلك الشئ ان كان ماسليا وجوده
 بالذات ان يكون بحيث اذا وجد كان موجودا في غيره كالعرض والصورة او منع
 كالنفس فذلك الاول في الاحتياج الى وجود ذلك الغير ضرورة ان ذلك الغير لو
 كان معدوما لا يمنع كون ذلك الشئ موجودا فيه اذ هو على التقديرين كون الحادث
 اده بالمتعلق المذكور وان لم يكن ذلك الشئ ماسليا وجوده بالعرض من موضوع اده
 في يولي اذ من قبل لا يجوز ان يكون ماديا والامكان ان كان قبل حدوثه ماديا
 منسب اذ لا علاقة له بشئ من الموضوعات حتى تقوم به وروج لانه متناقض
 المتناقض لا يمكن ان يديم نفسه وهذا الوجه في ما لا يستلزم لانه موقوف على ان
 كون الامكان موجودا في الخارج اذ لو كان امرا اعتباريا لجاز ما به مل معدوم
 الحادث بما فيه ذلك الحادث فلا يلزم كونه قابلا لنفسه ولو ثبت ذلك سقط
 مخ كون الامكان موجودا اتم الاستدلال من غير حاجة الى ما ذكر من التماسيل
 على ان إمكان وجود شئ لعدة قايما به او متعلقا انما يستلزم إمكان وجود ذلك الشئ
 لا وجوده بالفعل فذلك لو كان معدوما لا يمنع كون ذلك الشئ موجودا اده او
 نقلا امتناعه في زمان كونه معدوما ثم وبشرط كونه معدوما مسلم كذا في البحث
 منها ان المراد بالامكان الاستعدادي والدليل قايما على ثبوت كل حادث وتقرره
 لعدائته للحادث لا يجوز ان يكون ذات الديم وحده او مع شرط اده
 واللازم قدم الحادث لان المعلول دايما بدوام علته التامة بالضرورة لما في الخلف
 من الرجوع طارح على كونه شرط حادث ومعدوم سوفت على شرط آخر حادث
 وكذا الى غير انهاء به ومنع بوقت الحادث على تلك الحوادث جمل لا ماسع
 ولان محمدا لحدوثه فسد الى شرط اخر حادث فكونه داخل خارجا وموعد

لا بد من حوادث متعاقبة يكون كل سابق مسبباً لللاحق من عراجم كالحركات
 والاصناف العنكية وحصل بحسبها للحادث حالات متعاقبة الى المتعاقبات عن
 سببها لا يستدأية المتعاقبة في الترتيب والبعيد المتعاقبة الى محل السبب
 الحادث ولا امر استعلا عنه لما تقدم وفي الوجه اصناف احكام على كون
 الصانع القديم موجبا بالذات اذا تاملنا للاحياء بوجود الحادث متى علمنا ان
 التذمير الى من شأنه الرجوع والتخصيص من موقوف على شرط حادث فاصلاً
 لازم انه حصل بحسب تلك الحوادث المتعاقبة للحادث حالات موجودة في
 الحجاج الى محل موجود ثم حصل بحسبها للحادث حرب من النسيان عن العلة
 واتباع ذلك الترتيب كمن ذلك امر على لا يمكن ان في الاعيان كيف وانها نسبة
 الحوادث والنسيان عن العلة ولا يصح محقق السبب الاعيان بدون محقق
 التفسير فيها **والقديم لا يجوز عليه العدم لوجوبه بالذات او لا سبب له** لما اصنع
 اسناداً للقديم على التامل للاحياء فواجب قد منع عدمه لان امر اجباً
 واصناف عدمه ولا يمكن مسند الى الواجب بالذات اما ما داسله او بوساطة
 قديمه واما ما كان يمنع عدمه لوجوبه ودام المعلوم مدوام علم السام لا سبب
 فالقديم اذا اصنع عدمه كان واجباً لا يمكن لا اسناد عدمه الى ما لا يخلو
 امكان ذلك عند ما كان الواجب فاعلاماً بخيار لا وجباً لم يكن من معلولاً
 قدما يمنع العدم واما ذلك على راي الفلاس انه وحدث صفات الواجب
 مراراً وسيجيء في بحث حدوث الاجسام زائدة كلام على هذا المقام **الفصل الثاني**
في التمسك ولو احتمل كالمادة والكثرة وتباينها في اي لفظ الماسية سببها عامود
 اي التمسك وذكر الغيرة باعتبارها بغير ما **باب ما سبب عن السؤال بما هو مطلق في التمسك**
عاباً على المعتقد له الحاصل في التمسك العائد فلا يكون الاكليات موجودة
 الا من ومن ثم حصل لتمام التمسك دلالة من مفهوم الكلية الزمان ومطلق الذات **والتمسك**
 مبالغة اي على التمسك مع اعتبار الوجود اي كادرجي فلا تامل في ذات الغناء

وحسبها بل ما يتبادر الى ذهنه لا يجب الا على ادق عمل هذه الالفاظ التي لا
 فرق بينها **كل من تولى المعقولات** اي منتهات هذه الالفاظ عوارض
 من لما صدقت هي عليها من المعقولات الاولى في الدرجة انما هي من السبق
 وقد راد بالذات ما صدقت عليه الخارج من الافراد والحيثية الجارية من مبدء
 راد بالهوية الشخص وقد راد بها الوجود الخارجي **وحقيقة كل شيء معارضة لما**
لها من الاعتبارات لا بد كانت تلك العوارض او مناهضة كالموجودية والنزوة
 والوجود والعدم والوعدة والكثرة الى غير ذلك من الاعتبارات على معنى ان
 الامور العارضة لحيثية لا تكون نفس ذلك الشيء الموعود من ولا داخل في حيثية
 له وان لم يكن كذلك بل كانت نفس حيثية موعودها او داخل فيها مطلقاً
 الوحدة نفس حيثية الانسان او داخل فيها **لما صدق** اي ذلك الشيء الموعود
 كما لا شان في مسألة **ما اعل** **لما فيها** اي على ما كانت تلك العوارض كالكمية في
 مسألة الثانية في الواحد فان الانسان كما يكون واحداً كذلك يكون كثر اطلو
 كان الوحدة نفس حيثية الانسان او داخل فيها لم يكن الانسان اكثر انساناً
 لتساوي الكثرة والوحدة المعبرة في مفهوم الانسان **وكون التمسك مع كل عام**
مقابل لما مع ضده فانه اذا لو خطت الانسانية ولو خط معها الوحدة حصل
 شكل انسان واحد مقابل للانسان المخطوط مع الكثرة وكذا الانسان الماخوذ
 مع الوجود يكون مقابل للانسان الماخوذ مع العدم وهكذا اذا لو خطت
 الانسانية ولم تخط معها من الامور الراية العارضة لكان كمن ساكن الا
 نانية حيثية الانسان الواحد ولا الكثرة ولا الوجود ولا المعدوم لا على
 معنى انها ليست متصفة بشئ منها فانها تسجل على ما عن المتعاطيات اذ لا
 لها من متافيا بواحد من المتناقضين بل على معنى ان لا يمكن لتعطل بهذه الخط
 ان تكمل على التمسك بشئ من عوارضها بل يحتاج في هذا الحكم الى ان لا يخط امر آخر
 كمن لم يخط في ذلك كالمفهوم ان تلك العوارض ليست لحيثية في حدودها بل

خارج عنه والما احد الحيوان لا بشرط متى فوان لمصر من حيث هو داخل فيه ولا
 حيث اخرج عنه من غير اليرى لوجود من حيث هو ممكن صالحا لكل واحد من
 ولكن يجوز على الانواع المذكورة تحت وقت على ذلك حال الساطع وكذا حال قمر
 من اجزاء الجواهر للتيارات واذا تحققت بالمراتب بين كل ان قوله مجردا عنها
 عدلا هو معنى التمس بشرط لا شيء بالاصطلاح الاول وهو بحيث لو انتم البهائم
 هو محتاج بالاصطلاح الثاني ومن الاصطلاحين بوجوب مبدء لا سائر المبرهنات
 المعنى انما هو انضمام حقيقة والمدكور بينهما هو الانضمام فرضا لا بالضرورة
 ان مجرد الفرض من ان الانضمام او لا فائدة في اعتبار من الانضمام بدون
 اعتبار الانضمام لا سائر لم لا يحل قوله مجردا عنها ما عدل على المعنى الثاني
 ولا يحل قوله بحيث لو انتم الحيوان وكشالة قال اسسجيا ان الهية قد يوجد
 بشرط لا شيء بان تصور معناه بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده ويكون كل ما
 زائدا عليه ولا يكون المعنى الاول متوقفا على ذلك المجموع وعلى هذا الامر الخط
 بين الاصطلاحين لا يتولد لا يستقيم قوله **ولا يوجد في الاذن** لان الهية
 بشرط لا شيء بل المعنى الثاني لا خلاف لاحد في امكان وجوده واما خارجا
 لا خلاف في امتناع وجوده بالمعنى الاول خارجا لان الوجود الخارجي من
 العوارض وكذا التمس فلو وجدت رزم اقترانها بالعوارض فلم يكن مجردة
 انما اختلاف في امكان وجوده واما فقال بعضهم منع وجوده في الزمن ايضا
 لان الكون في الزمن ايضا من العوارض وقال بعضهم يجوز في الزمن اذا قيد
 بالتمرد عن العوارض الخارجية لان الكون في الزمن من العوارض الدنيوية
 ودر بحث لانه ان اراد بالعوارض الخارجية المحيطة الامور الكامنة في الاعيان
 وبالذنب بالمتن الامور الخارجية بالاذن لا امتناع وجوده بالمجرد في
 الخارج لان الكون في الخارج ايضا من العوارض الدنيوية بهذا المعنى على ما
 يقتضيه في بحث الوجود وان اراد بالعوارض الخارجية ما يكون عروضا بحسب

نفس الامر وبالدنيوية ما جعلها الدمن قيدا فيها واعبروه منها لها من سريان
 يكون ذلك بحسب نفس الامر لزوم امتناع وجوده بالمجرد في الزمن ايضا لان
 الكون في الزمن ايضا من العوارض الخارجية بالمعنى واكن ما اثاره المعنى
 لان الدمن يمكن تصور كل شيء حتى عدم نفسه ولا تجري التصورات اصلا فلا
 يمنع ان جعل الدمن المادية المجردة عن جميع الدواحي الخارجية والدنيوية
 متبرعوا عنها ولا خطها كذلك وان كانت بحسب نفس الامر متصفة ببعضها
 الا ترى انه يمكن الحكم على المجردة مطلقا باستحالة الوجود في الخارج لا علم
 على شيء الا بعد تصور ما دفع ما قيل من ان الكون في الزمن ايضا من العوارض
 فلو وجدت في الزمن لزوم اقترانها بالعوارض فلم يكن مجردة لان ذلك
 انما هو بحسب نفس الامر لا بحسب التصور والوجود الدنيوي لا بحسب نفس الامر غاية
 الامر انه لزم ان يكون تلك الهية مخلوقة بحسب نفس الامر ومجرد بحسب الوجود
 الدنيوي والصورة والافساد في ذلك كما ان المتعدي مطلقا متصوره الد
 فيصير موجودا بحسب نفس الامر مع انه معدوم بحسب الزمن العيني بحسب
 منسدة وقد تم بحسب ذلك دارا واعرض بان حاصل ما ذكرتم ان كل ما يوجد
 في الزمن من التمسات فهو مخلوق بحسب نفس الامر وليست مجردة الا ان
 الفعل قد تصور المجردة تصور اعم مطابق للواقع ولا جرة بالاطاعة قصد
 ان كل ما يوجد في الزمن لا يكون مجردا ولزم منه حكم عكس السيقين ان المجرد لا يوجد
 في الزمن وذلك مدعانا واجيب بان لا يمنع للمجرد الا ما اعتبره العقل كذلك
 ورد بان لا يمنع وجوده في الخارج انضماما ان يكون متوقفا بالعوارض الدنيوية
 ومبره العقل مجردا عن ذلك فصارا حاصل ان اراد بالمجرد ما لا يكون في
 نفسه مدعانا بالشي من العوارض امتنع وجوده في الخارج والدمن حسيما وان
 اراد ما هو العقل كذلك باذنه وجوده فيها اقول وانما امكن من المجرد
 ما ذكره لا يمنع قوله ان تلك الهية مخلوقة بحسب نفس الامر مجرد بحسب الزمن

لان ملك التمس على هذا التفسير للمجرد كون مجردة بحسب نفس الامر وتبين ان
 المحقق الذي ذكره واحدا في احوال ان لا يمتنع للموجود في الوجود الا ما
 تصور العمل اعم من ان يكون ذلك التصور مطابقا للواقع ام لا على سوي ان
 المجرد قد يكون متصورا للعلل مفردة مثالا وان ذلك العرض مطابق للواقع
 فحينئذ لا بد من معرفته بخلاف الواقع ثم قال **وقد لا بشرط في اسارة**
الى الهيئة المطلقة **وسوكل طبيعي** الغيوم ان يمنع من تصور عن وقوع السرقة فيه
 فهو الجرمي كزبد في الكرس وان لم يمنع فهو الكلي كالانسان فان زنهو مسكنا
 من افراد اى مثال لكل واحد منها انه موجودا فاما قد يمنع بنفس التصور لمخرج
 بعض اقسام الكلي من حد الجرمي ودخل في حد الكلي كمنهوم واجب الوجود اذ
 لو قيل الجرمي ما يمنع من السرقة ساد منه الامتناع بحسب نفس الامر قبل الكلية
 او اقررت بالاسرار كمنع عدمه في الخارج للموجودات الخارجية والالتزم
 انصاف ذات واحدة منها في زمان واحد باوصاف متباينة ومنهم من جرح
 كون الكلية غارضا في الخارج للموجودات الخارجية وزعم ان اجتماع المتطلبات انا
 يمنع في الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية او الجنسية وقال
 فالطبيعية الانسانية مثلا موجودة في الخارج ومسرورة من افرادها وهي في كل فرد
 منها موروثة لخص من وليس المشترك بين تلك الاوا وجميع المعروف والعلم
 مما يلزم اشراك شخص واحد بعينه من امور كشره بل المشترك هو المعروف ومعه
 لا كما لا يرد عليه بان كل موجود في الخارج فهو مشترك او انظر اليه في نفسه مع
 قطع النظر عن غيره كان مسميا في ذاته قابل للاشراك فيه بداهة لو كانت
 الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج لكانت مع قطع النظر عما فيها في الخارج
 مسمية في ذاتها غير قابلة للاشراك فيها فلا تصور كونهما موجودة في الخارج ومسرورة
 من افرادها والكلية بحسب الاسرار كمنع عدمه في التصور العملية ايضا فان كل
 منها صورة حرة في نفس ذاته فامتنع اشراكها لاري ان الصورة بالوحدة

في ذم من ريد مثلا يمنع ان يكون بعينها موجودة في اوان مقدده مع تصور
 العملية كونهما كلية بمعنى المطابقة ومعنى مطابقة الصور الواسية مناسبتة لكون
 لساير الصور العملية فاما اذا تعللنا زيدا مثلا حصل في اواننا الرلين ذلك
 الاثر موافقة الار الذي حصل في اذا تعللنا فرسا معينا ومعنى المطابقة كغير
 انه لا يحصل من عمل كل واحد منها ار محمدا فاما اذا ارنا زيدا وجودا في كذا
 حصل في اواننا الصور الانشائية المراءة عن اللواحق ولو ارنا بعد ذلك في
 وجودنا ايضا لم يحصل من صور اخرى في العمل ولو انعكس الامر في الوجود كان
 حصول ملك الصورة من عدم دون زيدا واستتبع ما استرنا اليه من حوائج
 نفس واحد فانه اذا ضرب واحد منها على سواد ثم هادك النفس فان ضرب عليها
 حاتم او لم سار السمعة شش او ولو سبق ملك السمعة الذي ضرب عليها او لكان
 الاثر اكامل في السمعة هو ذلك النفس بعد لا مالت كان الصور العملية مطابقة
 لكل واحد من اكثر من ذلك كل واحد منها مطابق لملك الصورة ولما طابها
 ملك الصورة ضرورة ان المطابقة انما يكون من من كل واحد منها بحسب ان يكون
 كلية لا بالصور ان الكلية هي طائفة الصور العملية لا موركثرة لا المطابقة مطلقة
 وفعل السر في ذلك ان الامور الخارجية دواب متماثلة بخلاف الصور العملية فانها
 كالاطلال في القضية للارتباط بغيرها وكان هذا المنع معتبرة مفهوم الكلية في مطابقة
 الصور العملية للامور المسكرة سواء كانت خارجية او مبنية دون مطابقة
 لامور الخارجية لها فان قيل الصور الحاصلة من ريد مثلا في ذم واحد من
 الطائفة الذين تصور مطابقة الصور الحاصلة في اوان غيره ضرورة ان
 الاشياء المطابقة لشي واحد متطابقة فليعلم ان كون الصور كلية طلب ان الكلية
 هي طائفة الصور العملية كغير من على طلبها ومنع لارتباطها بالصور
 الالهية لكون الاطلا لالامور الخارجية او لصور اخرى مبنية ومن بين
 ان الصور الحاصلة في اوان ملك الطائفة ليس بعضها فاعلمها بل كلها اطلالا

لاحد واحد خارجي موزيد الى شاكلته وحاصله ان الكلية لا يصح تفسيرها بالاشراك
 اذ لو قسرت به لم يمكن وجودها للامور الخارجية لا متاع اصناف ذات وحدة
 بالامور السعادية ولا للصورة العقلية تكون كل واحدة منها صورة جزئية في نفس
 حوزية محض مسببة بالمطابقة بالمتن المذكور اذ هي معرض للصورة العقلية كما في
 فسادها لان المنطقين ليس هو المفهوم الى الكلية والجزئية فمعرض الكلية هو
 المعلوم دون الصورة العقلية التي هي معلوم دون الموجودات الخارجية التي هي
 قاننا اذ اريد ان يحصل في اذنا مفهوم الحيوان مثلا كان هناك امور
 تميزه وهو محض موجود في الخارج لا يمكن ان يوصف بالكلية والصورة العقلية
 لمفهوم الحيوان وهو ايضا لا تصف بالكلية لانها صورة جزئية في نفس حوزية
 كما عرفنا في التاملي ومنه مفهوم الحيوان وهو صورة العقل لا معلوم لا علم
 وصورة العقلية علم لا معلوم وهو الموصوف بالكلية والاشراك بين كثر من بمعنى
 حله عليها انما يظهر ان امتناعه من الاشراك من كثر من الموجودات الخارجية
 وكذا للصورة العقلية لا دلالة على عدم صحة تفسير الكلية بالاشراك وانما كان دلالة
 الموصوف بالكلية احدى ايتين وليس كذلك وما ذكره من ان الكلية بمعنى المطابقة
 معرض للصورة العقلية مع انها صورة جزئية في نفس حوزية يستلزم ان يكون احوالها
 من جهة واحدة كلياً وجوياً ايضا لا يكون مفهوم الكلية والجزئية متماثلين وذلك
 عالم على به احدى لو استدل على عدم صحة تفسير الكلية بالمطابقة بالمتن المذكور
 بان المطابقة بهذا المعنى معرض للصورة العقلية والكلية لا يمكن وجودها لکل الصور
 لكونها جزئية حال في نفس حوزية لكان صورها **موجود في الخارج** على معنى ان ما صدق عليه
 اعني الشخص موجود في الخارج على ما هو متحقق من مآل وجوده في الخارج
 في الاعيان **وموجود لمن الاشخاص** لان الشخص عبارة عن مجموع الماسية والشخص
 ونسبة التسمية الى الشخص نسبة الجنس الى الفصل فذا قد استدل على وجوده
 لا بشرط شي باذنه من الشخص الموجود في الخارج فان الحيوان مثلا فمعرضه

الحيوان الموجود في الخارج وبخلاف الموجود في الخارج موجود فيه واعرض عليه
 بانه ان اريد ان الحيوان حوله في الخارج فهو لم يواول المسئلة وان اريد ان
 جواني العقل فهو مسلم كمن لا يجوز العقلية للموجودات الخارجية لا يكون
 موجودة في الخارج الا ترى ان العمى حوزة الاعلى الموجود في الخارج مع ان
 بموجود فيه **ومصادق على المجموع الحاصل منه وما يضاف اليه** في الكلام العام
 حال التهمة لا بشرط شي **بالمصطلح** الاجمالي سبق ذكره **والكلية العانية**
للمتة قال المحاكلي منقطع لان المنقطع انما يبحث عن الكلية من حيث هو كلي من غير ان
 الى طبيعتين البتة **وقال للمكب** من المرد من والعارض كل **عقل** **وما** اي
 الكلية السطحة والكلية العانية **ذمتان** معنى من المعقولات البتة اما الكلية السطحة
 عند سبق بيان ذلك فيه واما الكلية العانية فمعرضه **فمعرضه** معنى الكلي الطبيعي
 والعقل اعبارات **لشيء** **بمعنى** **تفسيرها في كل ما يصدق له** **والله** **منها** **ببسيط**
دعي **للاجزاء** **ومنها** **ركبة** **دعي** **للاجزاء** **ومنها** **وجودان** **ضرورية** **دعوى** **الضرورة**
 في وجود التهمة المركبة فان وجود الانسان والشجر والبهي واما
 من المركبات ضرورية وذلك ركبا ايضا معلوم بالضرورة واما وجود التهمة
 البسيطة فدعوى الضرورة فيه محل تأمل وقد سدل عليه بان المركب لا بد وان
 متي في التحليل على البسيطة لان كل كثر وان كانت غير ماسية لا بد فيها من
 الواحد لانه مدالما غلواست في الواحد اسنى الكثرة لا متاع مبداء لا مآل ان
 اذ بالواحد ماسو واحد وحده حقيقته هو ذلك لا بد فيها من الواحد ممنوع لجزان
 كل واحد من اجزاء الكثرة مركبا من اعداد كل واحد منها مركب من اعداد
 اعداد ذلك وبذلك الى غير النهاية وان اردت به ما سوات من الواحد الكثرة والآن
 قدك هم كمن لا يجدك متعا اذ لا يلزم منه انها المركب على البسيط **الاستدلال**
انما **تقول** **لا** **يتم** **لكثرة** **في** **الحقيقة** **الا** **لثالث** **من** **الاما** **والحقيقة** **والاما** **الواحد**
المركب **ما** **لا** **يسا** **فانه** **وان** **جاز** **ان** **يعبر** **عن** **الكثرة** **بكنة** **في** **الحقيقة** **كثرة** **في** **نفسه**

فأكثر المركبة من تلك الآحاد لا عار به مركبة من كرات في الحقيقة فلا يشاك
من آحاد حقيقة والآن لم يمتح كرات حقيقة من غير أن يمتح منها آحادها
وسوى بدیهه **ووضعا** معنى البساطه والركب **اعبارا** لان لا وجود لها في
الخارج **مناقبان** لا صدق في طي املا ولا رضاء لان كون الشيء
وعدم كونه ذاتا متباينان معا على سلب واجاب **وقد مضينا** معنى قد
مسير ان طي وجه كونهان متباينين فان البساطه قد يطلق على كون الشيء
من شيء آخر والركب على كون شيء كذا شيء آخر **فالشك** في **معموم** **وخصوم**
اعبارا **بما** **منه** معنى ان السيطه والركب الاضافيين في الاعتبار او فسادا
من السيطه والركب المحتسبين البسيط بالبسيط والركب بالركب متساكان في
المعوم والخصوم اي كونه السيطه الاضافيه اعم مطلقا من السيطه المحتسبه لان كل
ما لا يجوز له صدق عليه انه جزء لما ركب منه ومن غيره وليس كل جزء لغيره
صدق عليه انه لا جزء لما ركب من جزء شي لا يجوز له صدق عليه ان يركب
الاصح والاحتسبه فان المركب الاضافي اخص مطلقا من المركب المحتسب لان كل مركب
اصافي مركب حقيقي وليس كل مركب حقيقي مركبا اضافيا لغيره لان لا يمتزج
الى جزئيه وفيه نظر لان السيطه المحتسبه قد لا يكون سيطا اضافيا لان لا يمتزج
من سواها فالقول بان المركب المحتسب قد لا يكون اضافيا مع ان لجزء ائبته
منه انه لا عدم ان يكون جزءا من شيء فضلا عن اعتبار ذلك بطلان النسبه
من البسطين عموم من وجه لصادقتهما في بسط جميع مروج ومن ذلك كالموجود
وصدق الجميع دون الاضافي في بسط حقيقته لانه مركب منه شيء كالمركب العكس
في ذلك وقع جزء المركب آخر كالجسم الحيوان ومن المركبين مساواة ان لم يمتزج في
الاصح اعتبارا لاضافه لان كل مركب حقيقي لا بد ان يكون لجزء فيكون سورا
اضافيا بالقياس الى ذلك الجزء وبالعكس وعموم مطلقا ان اشترط ذلك لكل
مركب بالقياس الى جزءه فهو مركب حقيقي ولا يعكس لجزء ان لا يمتزج في الحقيقة الا

على جزءه فكون اعم مطلقا من الاضافي **وكا** **عمق** **حاجه** في **الركب** الى **جامل** **فكدا**
في البسيط **عن** **الحاجه** الى **جامل** **احلقوا** في ان التماسات المتكافئه بل هي مجعوله
بجمل الجامل ام لا طي احوال في الاول ما حاره المم وسوانها كلها مجعوله
بجمل الجامل سوا كانت مركبه او بسيطه وذلك لان المخرج الى ما يراد العمل به
الامكان الخارج من المركبات والبساطه كلها محتاج الى جعل الجامل ثم لا بد
في الخارج من جعل الجامل على ما يراد العمل به من ذات الكمال وجوده فذلك حال
ما هي التماسات مجعوله بجمل الجامل دون وجوداتها انما هي مجعوله مطلقا
مركبات او بسيطه اذ لو كانت الانسانيه مثلا بجمل الجامل لم يكن الانسانيه عديم
جمل الجامل انسانيه وسلب الشيء عن نفسه وبكواب ما سبق من ان لا يتم
فان العدم في الخارج مصلوب عن نفسه انما هو الايجاب المعدول وما حصله
عند عدم الجمل برزخ التماسه الانسانيه عن الخارج راسا فلا صدق عليها حكم ايجاب
الصدق سلب جميع الاشياء حتى سلب منها عنها يجب الخارج لانها يبرز
في الخارج مع الانسانيه حتى يلزم صدق قولنا الانسانيه لا انسانيه والموجود
لاني الاول الثالث ان المركبه مجعوله بخلاف البسيطه اذ لو كان البسيط مجعولا
لكان ممكنا لان الجمل يفرغ الاستياج الى المؤثر والاتحاد اليه فرع الامكان كمن
لا مكان سبب معنى الاغنيه فليزم ان يكون في السيطه اغنيه فلا يكون البسيط
سيطاسا وبكواب ان الامكان سبب من التماسه وجودا لا من اجزاء التماسه
بشيء اغنيه فها قال صاحب المواقف ان هذه المسيله من المداخل
من است ادراكك باسار جميعه الى محو عمل النزاع ومنشأ التماسه وهي
ان الكمال والاحوال الوجود لا يمتزج او اعوار من التماسات كذا اقسام قسم
لحم التماسه من حيث هي اي وجوده وحدت كالموجوده للاربعه وقسم لخصتها باعتبار
وجودها الخارج كالماسي الجسم وقسم لخصتها باعتبار وجودها الذي من سواها
سعي معقولا لا ميا كذا في التماسه والزم فيه فهو متقوله ان التماسات غير مجعوله

ان المحولية من عوارض الوجود الخارجي لا من عوارض الماسية وادراكها لا
 بالمحولية الاحتياج الى التامل وقال بعضهم وقد ارادوا بالمحولية الى الغير سواء
 كان فاعلا موصوفا او جزءا مستقلا انها المحل للهيئة المركبة لاحتياجها مع قطع النظر عن
 وجودها فان الاحتياج الى جوا الداخل في قوامها لمثلها نفس منزهة عن
 فانما وجدت الماسية المركبة كانت متصفة بالاحتياج الى التامل كلف البسطة
 او ليس لها الاحتياج اللازم للهيئة وان اسكننا في الاحتياج اللازم للوجود او ادركنا
 مقولها الامكان لا من البسطة او ليس شيئا ان الاحتياج الخارج من الهيئة
 المركبة في حد ذاتها مع قطع النظر عن وجودها لا يتصور عود منه للهيئة البسطة و
 في ايضا كلام حق لا يشبهه في وقال بعضهم الماسيات كلها بسيطة ودرجتها
 بمحولة وقد ارادوا ان الاحتياج خارج لها من ان يكون عود منه للهيئة
 او لوجوده في هذا الكلام صدق لا شك في وقال بعض المحققين في هذا
 البحث عما لمحق الهيئة ان من لوازمها من حيث هي من لوازم وجودها الخارجي
 او الذي لا يورث من لوازمها فليس لخصيص هذه البسطة بالمحولية كغيرها في
 وايضا كما ان الهيئة الممكنة محتاجة الى التامل في وجودها الخارجي كغيرها
 التي في وجودها الذي فالمحولية بمعنى الاحتياج الى التامل من لوازم الهيئة
 الممكنة مطلقا فانها انما وجدت كانت متصفة بهذا الاحتياج سواء كان انشأ
 به جليا او غير من وان فرض المحولية بانها الاحتياج الى التامل في الوجود الخارجي
 كان الكلام صحيحا لا يتعد كلاما وابعده من ذلك ما قاله الامام الرازي من ان
 قد لم الهيئة فمحولة ان المحولية ليست من الهيئة ولا داخلها على ما ليس
 من ان الهيئة لا واحدة ولا كثيرة والصواب ان حال هيئة قد لم الهيئة ليست
 محولة بل هي محولة باعتبار وجودها فانها اذا انحلت باسمية السواد ولم
 منها منها سواء لم تقبل هناك حال لا متغيره من الهيئة ومنها حتى يتصور
 توسط جعل منها فكون احدها محولة للآخر وكذا لا يتصور تأثير التامل

معتبر

في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل ما يشره في الهيئة باعتبار الوجود
 ان جعلها متصفة بالوجود لا بمعنى ان جعلها متصفا بوجودها متحقا في الخارج
 فان الصانع مثلا اذا صبح ثوبا فانه لا يجعل الثوب بزيادة ولا الصبغ صبغا بل
 يجعل الثوب متصفا بالصنع في الخارج وان لم يجعل الصبغ بزيادة بل موجودا ماسيا في
 الخارج فليست الهيئة في انفسها محولة ولا وجودها انشأ في انفسها لانه
 في الهيئة في كونها موجودة محولة وهذا المعنى مما لا ينبغي ان يترفع فيه
 لاساناه من معنى المحولية عن الهيئة بالمعنى الذي ذكرناه اولاً ومن اياها
 ما فيها انما فالقول في المحولية مطلقا وما سياتي مطلقا كلاما صحيحا اذا حملنا
 ما صورناه ومن ذهب الى ان المركبات محولة دون البساطة فان ارادوا
 بالمحولية احد المعنيين المذكورين فالقول بطلان المحولية بمعنى جعل الهيئة
 الهيئة مسقية عنها معاً بمعنى جعل الهيئة موجودة ثابتة بها معاً وان ارادوا كما
 الاذن كلامهم ان الهيئة المركبة في حد ذاتها مع قطع النظر عن وجودها محتاجة الى
 ثم بعض الخواص الى معنى وبهذا الاعتبار لها حاجة الى ما يلحقها في نفسها
 ثم بعض اجزاءها الى بعض هذه الاحتياج الذي لا يصور في البسطة فهو
 المركب متساو كان في موهبة المحولية بحسب الوجود وفي معنى المحولية بحسب الهيئة
 ومساو كان بان المركب محمول في حد ذاته مع قطع النظر عن وجوده دون البسطة
 كان هذا ايضا صوابا للملادة ومولح ان قولهم الامكان لا من البسطة
 لم يدور به امكانه باليكس الى وجوده بظهور بطلان ادالكلام في الهيئة
 الممكنة دون الواجب والتمنع والاضالوح في هذا الامكان عن البسطة بما ذكرناه
 عند الوجوب والاحتياج ايضا لا يماسية كالامكان بل ارادوا به حاجته
 بعد اذ كان في المركب وجه مدفع الكواكب عنه بما ذكر من ان عروق الامكان
 للبسطة لا تشبه انفسية في دالة اسمي كلامه ولا ينبغي على المسائل ان تذكر
 من الموقن من القولين الاولين لانه في المحولية مطلقا واثباتها مطلقا كلام

حق لا شبهة فيه وقد استلزمنا بعينه في بحث حاجة الممكنة الموثقة كن حصة
 العدل الثالث على ما ذكره ذلك البعد الذي كان قد مر به من ادخاله ان كان
 الى العاقل من لوازم ما فيه المركب دون البسيط فانه بالنسبة اليه من لوازم الوجود
 دون التمسك فليس على **وما الى البسيط والمركب قد يتقدمان** **بما بينهما** اي لا
 في متوهم الى عقل متوهم بل لان لما فيهما حسيما **بما بينهما** كما ان لما فيهما
 متوهم **قد يتقدمان** في متوهم الى **الحل** فبما ان اقسام اربعة بسيطة فاما
 كما لو اجب في بسيط فاما بغيره كالشدة والمركب فاما بغيره كالجموع والمركب فاما
 بغيره كالسواد **والمركب مركب** **عامة** **قد يتقدم وجوده** **بما بينهما** **بما بينهما** **بما بينهما**
والخارج **بما بينهما** ان اجزاء التمسك متوهم عليها بحسب الوجود في الذنوي والخارجي فان
 وجود التمسك في الخارج يقتضي وجود الجدار والسقف فيكون وجوده
 في الذنوي مقتضي وجوده فاما بحسب التمسك ايضا فان عدم التمسك في
 الخارج مقتضي عدم الجدار والسقف فاما في الذنوي مقتضي عدم
 احد ما كان من التمسك في الخارج فاما بحسب الوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في
 عليها بحسب التمسك في الذنوي فاما بحسب الوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في
 الى كل جزء من التمسك في الذنوي فاما بحسب الوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في
 البسيط مقتضي وجود كل من الجدار والسقف وعدمه فاما مقتضي عدمه فاما
 ايا كان ذلك ان التمسك بحسب الوجود فاما بحسب الوجود فاما بحسب الوجود فاما
 بالعلية فان وجود كل من الجدار والسقف فاما بحسب الوجود فاما بحسب الوجود فاما
 ايا كان ذلك فاما بحسب الوجود فاما بحسب الوجود فاما بحسب الوجود فاما بحسب الوجود
 هو عدمه في التمسك المميز مثلا على ما ذكره اجزاء عدمه الجدار على ما
 على ما ذكره عدم البسيط كما ان عدم السقف ايضا فاما بحسب الوجود فاما بحسب الوجود
 هو عدمه على ما ذكره عدم البسيط فاما بحسب الوجود فاما بحسب الوجود فاما بحسب الوجود
 بالتمسك لا يمكن ان يكون له على ما ذكره عدمه او يمكنه الاجتماع واما العقل الثالث

سبب اجتهادها فليان على استحالة ان كل واحد من عدم الاجزاء على ما
 لعدم المركب بشرط تقدمه على سائر الاعداد الاخرى وادعاهم بحسب التمسك في
 زمان ولم يقدروا ذلك الزمان ولا قبله فاما في ذلك التمسك مع هذا الشرط
 على ما ذكره المركب وادعاهم حوان منه معاني زمان لم يكن شيء من ذلك
 فاما لعدم المركب فاما في الشرط على ما ذكره على ما ذكره زمان فاما على ما
 الاجزاء الاخر فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما
 فاما من ذلك ان ادعاهم المركب بعدمه فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما
 في التمسك ليس مخصوصا بعدم الاجزاء بل جازي لعدم سائر العلل الا
 لعدم الفاعل وعدم العادة وعدم الشرط فان كل واحد منها ايضا على ما ذكره
 العلل ووجه التمسك ما نهى عليه **وهو** **اي تقدم الاجزاء على التمسك** **بما بينهما** **بما بينهما**
عن السبب **الحديد** لان الجوز لما كان متقدما على الكل فاما بحسب الكل فاما بحسب الكل
 بحسب الجوز وادعاهم بحسب الكل فاما بحسب الكل فاما بحسب الكل فاما بحسب الكل
 الحاصل **بما بينهما** **بما بينهما** **بما بينهما** **بما بينهما** **بما بينهما** **بما بينهما**
 الحديد ان اعتبر في الجوز بحسب الوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في
 بحسب الوجود في الخارج فاما بحسب الوجود في الخارج فاما بحسب الوجود في الخارج فاما بحسب الوجود في
 التمسك بحسب الوجود في الذنوي والخارجي **بما بينهما** **بما بينهما** **بما بينهما** **بما بينهما**
 فان كل جزء من التمسك على اكل وكل ما هو مقدم على اخر فاما بحسب الوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في
 بهذا التمسك التمسك في الوجودين جميعا على ما سطره غار عدمه فاما بحسب الوجود في
 في الذنوي فاما بحسب الوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في
 فاما ان الجوز في الذنوي مقدم بالوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في الذنوي فاما بحسب الوجود في
 الخارج على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره
 في الخارج وان كانت في الذنوي فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره
 على البعد فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره فاما على ما ذكره

معناه ان الجزم مستقيم على الكل في الوجودين جميعا ان كان بينهما معارضة في
الوجودين مان ذلك ان الجزم لا بد وان يكون معارضا للكل بحسب السمع والوجود
الذمسي فان كان مع ذلك معارضا بحسب الوجود الخارجي ايضا وذلك اذا
كان جوازا محمول وجب تقدمه بحسب الوجودين جميعا كما ذكرنا في مثال البيت
ان لم يكن معارضا بحسب الوجود الخارجي وذلك اذا كان من اواخر المحمولات
عن الكل بحسب الخارج لم يصور تقدمه بحسب الخارج وانما يكون تقدمه بحسب الوجود
الذمسي فقط كذا بحسب لو كان له وجود خارجي معارضا لوجود الكل في الخارج و
ان يكون مستقيما عليه في الوجود الخارجي فهذا المعنى ليعني التقدم بحسب الوجودين
على تقدير المعارضة بحسبها خاصة مساوية للجزم لا يوجد في العلم العائلي لان العلم
العائلي ليس ان كانت على في الخارج لا بحسب تقدمها في الوجود الذمسي وان
كاس على في الذمسي لا بحسب تقدمها في الوجود الخارجي فان حصل لها ان تخار ان
مرادهم المعنى الثاني ان الجزم الذمسي مستقيم بالوجود الذمسي والجزم الخارجي مستقيم
بالوجود الخارجي ولا رد العقل بالعلم العائلي لانه لا يصدق عليها انها
مستقيمة عليه بالوجود الذمسي ان كانت على في الوجود الذمسي فان العلم بالوجود
الصوري في الادان هو المبدأ اليقيني ومقدمات الدليل انما هي معدات لبعضها
منه وقد حصل لنا معلومات كثيرة ولا يحظر بالنسبة اليقينية من طفر ان
يعود وتورد العقل المعقدة اذ يصدق عليها ان بحسب تقدمها بالوجود
الخارجي ان كانت على معدة بحسب الوجود الخارجي وتقدمها بالوجود الذمسي
ان كانت معدة بحسب الوجود الذمسي كمعدات الدليل **واما ان** ان حصل
للجزم ما صان احوان معارضا على الخاصة الاولى فان الجزم لما كان مستقيما على
الكل بحسب الوجود الذمسي والخارجي نزم من الاول ان ينفى من تقدمه بحسب الوجود
الذمسي استغناء عن الوسط في التقدمين بمعنى ان حرم العقل من العلم بالوجود
على ملاحظة وسطه اكتساب البرهان بل بحسب اسائه بها وتنتج سلب منها الجزم

تصورها ومن الما في ان ينفى من تقدمه بحسب الوجود الخارجي الاستغناء عن الوسط
في البسوت بمعنى ان حصول الجزم للركب كما كذا بالثبت والحق للسواد لا يستقيم
الى سبب جديد فظهر ان الجزم خواص لثالث الاول الى التقدم بحسب الوجودين
خاصة بحسبه لا يصدق على شيء من العوارض انثاء الاستغناء عن الوسط
في التقدمين بمعنى وجوب البسوت واستيعاب السلب مجرد احاطة الجزم و
التيه بالنسبة الى مجرد صورته وانه خاصة اضافية لاحسنه لصدقها على
اللوامذ اليقينية بالعلم العام ان استرط احضارها والاحضار ان كان ينفى تصور
التيه والثالث الاستغناء عن الوسط في البسوت وهي ايضا ان كانت
لصدقها على لوازم التيه سواء كان الجزم هو انها لها محالها الى وسطها
الزوايا الثالث للعلمين بالنسبة للثالث فانه لازم له انه وسبقه بالعلم
وسايله غير محال كما لا يتسام بمقتضى ومن لا رتبة ثم الركب قد يكون
حساك عدم امور معتدلة العقل او اعداد او ان لم يكن واحدا في الحقيقة واما
بعض باراء اسما كالعشرة من الاعداد المسكون الافراد ولا يلزم فيه احتياج
بعض الاجزاء الى البعض فان حصل ان اريد عدم الاحتياج اصلا فقط
احتياج اليقينية الاجتماعية الى الاجزاء المادية لارم قطعا وان اريد الاحتياج
فيما بين الاجزاء المادية فذلك ليس ملازم في المركب اليقيني اصلا كما بسا
العنصرية للمركبات المعنوية مثلا قلنا الراد الاول والصور الاجتماعية في
المركبات الاجتماعية فمن اعتبار العقل لا يحسن لها في الخارج اذ ليس من انفس
في الخارج الا تلك الافراد فلو احدث جوازا لم يكن كذا التماسات جوازا
خارجية لان اجزاه معدوم فهو معدوم قطعا واكلام فيها بخلاف المركبات
اليقينية فان لها صورها الاجتماعية محتمة في نفس الامر كما في البيت بل قد يحدث
شعاع منفرداتها خارج كما في الجمون بل وصور نوعه حورية في مبداء الآثار الجيدة
كما في الرائق فان حصل كل من المخرج والهيبة الاجتماعية عن من كلف يكون

جزا من الجوز والبيت وما جومر ان قلنا لا احتمال في ان مركب جومر من
 جزا من احد ما جومر والاخر من قائم بذلك الجومر الذي هو جزا اما المسجل ان
 مركب من جزا من قائم بذلك الجومر لا يكون متاخرا عنه ولا يكون جزا التي تكون
 مستقلا عليه وقد يكون جميعا بان حصل من اجتماع عدة موجودات مستقلة
 وحدة حقيقية فخصه باللوازم والآثار **ولا بد في المركب من مائة**
فالبعض الآخر الى البعض اذ لو استعمل كل من الاجزاء عن الآخر لم يحصل منها
 مائة واحدة وحدة حقيقية كالحجر الموضوع بحسب الانسان فالواحدة الحكم
 الكلي يدهي الجمل للموضوع لا يستدل به فانه ما حقي التصديق البديهي لفقارته
 بصورات اطرافه ولكل حاجة قد يكون من جانب واحد كما مركب من اجزاء
 العنصرية وما تقدم بهما من الصور المودعة والنباتية والحيوانية فان الصور تحتاج
 الى تلك المواد غير عكس قد يكون من مائتين مائة لا باعتبار واحد والا
 لزم الدور وهذا معنى **ولا يمكن سواها** اي سوا تلك الحاجة للاجزاء **باعتبار**
 بل يجب ان يكون باعتبارين كما يحتاج البيولي الى الصورة من جهة البناء والحاج
 الصورة الى البيولي من جهة الشئ **وهي** اي اجزاء التسمية **تدبر في الخارج** بان
 يكون لكل واحد منها وجود مستقل في الخارج عرو وجود الاخرية وبالضرورة
 يكون متميزة في الزمن ايضا وهذه الاجزاء لا يمكن حلها على المركب ولا حل بعضها
 على بعض موافقة **وتدبر في الزمن** فقط دون الخارج وهذه الاجزاء هي
 المحولة وقد حكمت اقسام العلم في كيفية تركيب الجية من الاجزاء المحولة وانما
 على هذا صيب اربعة حسب الاحتمالات الممكنة وذلك لان هذه الاجزاء اما
 ان تكون صور الامور متعددة او لا واحد على الاول اما ان تكون تلك الامور
 موجودة بوحدة واحدة او بوجودات متعددة وعلى الثاني اما ان يكون تلك الصور
 مأخوذة من امور متعددة بحسب الخارج او لا فبذلك احتمالات اربعة قد اكد
 كل واحد منها لزما الاحتمال الاول ان يكون تلك الاجزاء صور الامور

موجودة بوجود واحد وهذا هو القول بان الاجزاء المحولة معاير المركب
 مائة لا وجود او مرد عليه ان ذلك الوجود الواحد ان قام بكل واحد منها
 تلك الامور لم يتم طول است واحد معقده في محال متعددة وان قام بمجموعها
 من حيث هو لزم وجود الكل بدون وجود اجزائه وكلاهما في الاحتمال الثاني
 ان يكون تلك الاجزاء صور الامور متعددة موجودة بوجودات متعددة
 وهذا هو القول بان الاجزاء المحولة معاير المركب مائة وجود او مردود
 بان الاجزاء المتغايرة بحسب الوجود الخارجي يمنع حلها على المركب وكذا حل
 بعضها على بعض فان المتغايرين بحسب الوجود الخارجي وان فرض منها اي اجزاء
 امكن منع ان يات احد ما هو الاخر وتعال الجمع منها صورة الواحد اذ
 الواحد شهد بذلك بجهة العمل وهذا سبيل العكس به هذا التامل من انما
 لما التامت وحصل منها دات واحدة وحدة حقيقية مع حلها على تلك المركب
 وحل بعضها على بعض ايضا الاحتمال الثالث ان يكون تلك الاجزاء صور الامور
 واحدة لكن كانت مأخوذة من امور متعددة بحسب الخارج وهذا قول من قال
 انه لا معنى للمركب من الاجزاء المحولة الا ان يشارك شيئا واحدا قد حصل له من
 بينهما معان اخر فحصل من تلك المعاني منهومات صادقة عليه هو هو وصير
 باعتبار حصولها شيئا مخصوصا ذا مائة مخصوصة تتمايز عن سائر الاشياء
 بالجهة وانما من فاما خود من المبتوعات هي الدائيات وهذا ما كانت
 تلك التسمية اذ ليس المراد بهذا النوع من الهيات سوى ان يكون شي قد حصل له
 معان منها صفات لا يوجد فيها والمأخوذ من التوابع هي الوضعية
 اذ ليس لها دخل في من التسمية بل انما حصلت بالوحد كما حصل للانسان
 من المعاني كالايجاد والنمو والحس والحركة والارادة والنطق وهي سميت
 معاني اخرى الايجاد والحس والنمو والحس والانفعال والنطق والسمع
 البصرك والجميع فاعلمه الصناعات فصار بها جومر اجساما مائيا حيا

منها فاذا انضم اليها الفصل صحت وزوالها بها والردود والطلبات
 عام حصته واحد من تلك الاشياء فان فصل علم الصفات انكس في الذهن و
 السبب وزوال الابهام والحصل في الانطباق عام التهيبة يكون الفصل
 على الجنس من حيث هو موصوف بلك الصفات وعلمه له هذا المعنى بديه
 بعد فعل الطبيعة الفصلية على ما ينبغي ووسم كون الفصل على وجود الجنس في
 الذهن على ولا يلزم فصل الجنس الا مع فصل ما وكذا انوسم كون الفصل على كونه في الخارج والا
 لغيره في الوجود واما مع اكل الباطنة **وما ينبغي الفصل** في بيان على اصناف
 مركب التهيبة من امرين متساويين طرركب التهيبة من جنس كان احدهما اعم وهو
 الجنس الآخر اخص وهو الفصل مما لا ينس لكونه مركبا فلا يكون لفصل وفي
 بحث سبب سانه فالشع في الشعارة الكلي الماد في احوالها والاداء انما انما في
 التهيبة او لا فان دل على التهيبة فانما ان دل على التهيبة المنفردة افرادا وهو النوع او
 المحلولة افرادا والجنس وان لم يدل فلا يكون اعم الدائيات والاولى في المناق
 المسكر كل يكون اخص منه غير التهيبة عن مشاركتها في ذلك الا ان يكون فصلا ثم رسم
 الفصل في البشارة بان القول على النوع في جواب اي شيء هو في دار حسيه
 وذكر ايضا انه ليس من الفصول المتقدمة بالاشتمال في الاشارات اشار
 الى الفصل واما الدائيات التي ليس يصلح ان يقال على الكثرة التي كليتة باليس
 اليها قولنا في جواب ما هو فلا شك في انه يصلح تمييز الدائيات لها عما شاركتها في
 الوجود وادنى جنس رسم الفصل في الاشارات بما هو اعم فاني الشارح
 قال رسم بار كل كل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوابه وقال بعض المحققين
 كلام الشعار بديهي على اصناف تركيب التهيبة من امرين متساويين والافلام ان
 لو لم يكن اعم من الدائيات كان اخص منه اما اولها فلا يكون ان لا يكون عمدا
 اعم كما اذا مركب من امرين متساويين فخط واما ثانيا فلا يجوز ان يكون مساو
 للاعم وايضا فيكون كل من الامر المتساويين فصلا فلا يصح في ترتيب الفصل

قوله من جنسه وكلام الاشارات بديهي على جواز تركب ما حيد من امرين متساويين
 فاد اكان الكون مساويا لاعم الدائيات او لم يكن مساو داني اعم كان غيرا عن
 مساو كان في الوجود لاني الجنس وكان فصلا بمقتضى معرفته المذكور في الاساس
 حيث عزم ولم يتقدم قوله من جنسه واد اكان اخص منه كان غيرا عن مساو كان
 في الجنس وقال المصنف في سره للاشارات الفصل فيكون عاما بالجنس
 كما كان في السابق فانه لا يوجد لغيره واد لا يكون كائنا ما كان في الحيوان عند من
 محله معد لا على غير الحيوانية كسحق الملاك فيلاد على المعدن فان الجنس
 انما يحصل وتقوم به نوعا فذلك النوع انما يشارك الفصل في اعم الدائيات
 فكل ما عداه عما سار في الوجود واما على المعدن الساكن في كل ما سار في
 الجنس فكل فان الانسان لا يشارك في اعم الدائيات عن جميع ما سار في الوجود واد اكان
 به من الملائكة عما سار في الحيوانه فقط وهو المراد بقوله عما سار في الوجود
 او في جنس او قد ذهب العاقل السابح وغيره ممن سبقه الى ان الدائيات كانه
 لا يصلح لجواب ما هو لا يجوز ان يكون اعم الدائيات فهو اما مساو له او اخص
 وللساوي له هو ما يصلح تمييزه عما سار في الوجود والاحص منه هو ما يصلح تمييزه
 بالحقن عما سار في الجنس الذي معها ولزعم على ذلك يجوز تركب اعم الدائيات
 الذي هو الجنس العالي من امرين متساويين لا ليس ولا واحد منهما بجنس بل كونهما فصلين
 وذلك غير مطابق للوجود والاصولم على سوا عليها وفيما ذهبنا اليه عن
 مثال هذه التخللات الى ذلك الكلام وافول الموجهية كلام الاشارات فقد
 اعترض عليه ان مناط الفصل ليس هو التمييز عن جميع المشاركات والافلام كل الفصل
 البعيد فصلا بل التمييز عن بعض المشاركات ومثل ما طي غير عن بعض المشاركات
 في الوجود ووافق ولقد الاقران ووجه دفع سدهم واما قوله عن مطابق للاصول
 معنى ان الفصل يحصل للطبيعة الحسية وان الجنس العالي لا يجوز ان يكون لفصل
 متقوم وان الفصل القريب لا يمكن ان يكون متقددا وان ما لا جنس لفصل

الى غير ذلك فخواه ان السطيس قالوا باسناع ركب التيه من امر متساوين و
 بنوا عليه ملك النزوع والشيخ معهم في السناء والمساخرون لما راوا ضعف لهم
 على ما سطر رجوعوا عن هذا الاصل والنزوع ايضا لا يسخ لم دليل غير مبني
 على هذا الاصل والما قول غير مطابق للوجود بمعنى ليام الادلة على ان ليس في الوجود
 مثل ملك التيه مقول كلها مدحور فان منها لو ركب ما حسيه من امر
 متساوين فلام ان يحق منها ما لا يسر احد ما اولي بالاحتياج من الاخر لانها
 ذاتيان متساويان فيحتاج كل منهما الى الاخر ولم يتم الدور ورد بان لا يتم وجوب
 الاحتياج في الاجزاء المحركة لانها اجزاء ومثليتها في الوجود الخارجي اما
 مح ذلك في الاجزاء الخارجية المتمايزة بحسب الوجود الخارجي ولو سلم طلوع كل منها
 الى الآخر من جهة اخرى فلام يتم الدور وانما حار ان يحتاج احدهما الى الآخر من
 غير كس لا محذور او لا يلزم من التساوي في الصدق التساوي في الحقيقة فلام
 من الاحتياج من احد الطرفين دون الاخر مع ملاحج ومنها ان كل ما فيه الما جو
 او عرض فان كان حرم كان الجوهر متساويا وان كان عرضا كان احد السواء
 السواء على اختلاف المنسبين متساويا فلا يكون ركبها من امرين متساوين
 وان فرض ملك التيه جنسا من الاخر العالي فاجوز مثلا لو ركب من امرين
 كان كل منهما الما جوهر او عرضا لا سئل لانا والا كان الجوهر عرضا لصدوق
 الجوهر بالمواد او الكلام في الاجزاء المحركة ولا الى الاول لانه لو كان جوهر
 فاما ان يكون جوهر مطلقا فلزم ركب الجوهر من امرين او جوهر مخصوصا والجوهر
 المطلق يسهل من ان يكون الشيء جوهر متساوي وانه قد استدل في
 ساير الاجناس العالي كما كل مثلا كل من خويه الما او لا كما وسر الكلام لا
 ورد بان لا يتم انحصار الكلمات في المتولات العشرة او الاربع اذ لم يتم عليه ان
 بل ولا فالوايه وانما الذي مدعوه انحصار الاجناس العالي في احدها والآخر
 في الجواز انحصار الاجناس العالي في احدها مع وجود كلمات كثيرة غير متساوية

في ملك الاجناس كيف وقد مر خوا بان السطه والوجه من هذا القبيل فلام
 كن لان منسبتها لما يحتاجه لا دليل لم على ذلك سناء لكن قد جرد الجوهر اما ان
 يكون جوهر او عرضا اما ان رديه ان الجوز الما جوهر او الجوهر من العرض والما ان
 ان الجوز الما ان صدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد الاول فلام ان الجوز
 ان يكون منه من غير المتمايز الجوهر والعرض فان جميع الكلمات لا تنحصر في
 المنهيين وان كان المراد الثاني فلام ان الجوز لو كان جوهر او عرضا لزم ان يكون
 الشيء جوهر متساوي واما لزم لو كان وايضا لم يسمع فان الصدق اعم من ان يكون
 صدق الواني او العرضي ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص لا قال الكلام على
 تدرك ان الجوهر جنسا لما محتمل فلو صدق على جوهر كان ايضا جنسا لالا عرضا لانا
 متساوي ليس من كون الجوهر جنسا لما محتمل ان جنس لجمع ما صدق عليه فان ذلك مستحيل
 في اي جنس كان مرذولة ان اجناس التيهات النوعية صادقة على فصولها صدق
 العرض العام او لا وايضا لو لم يزل هذا الدليل لعل اسناع ركب التيه من الجوهر
 المحرك مطلقا سواء كان متساوي او لا فاما متساوي في الانسان مثلا انه لا يمكن
 ركب من الحيوان والناطق لان كلامها اما انسان او لا انسان وسم الدليل
 في هذا قد عام الدليل على ان الطلب من غير استعانة باسناع ركب التيه من
 من متساويين فعال التيه التي لا جنس لها لا فضل لها لانه لو لم يكن لها جنس لم
 سار كغيرها في ذاتي فلام يحتاج الى ان ينفصل عن بقية جنس من جنسها في انما هي غير
 ان كانت متساوية في الوجود وسواء كان عدم احتياجا في انفسها
 من غير الى فضل لا يوجب ان لا يكون لها جوهر مساو لها لانه لو احتياجا في انفسها
 منسبتها الى الجوز المتساوي لا ينفصل بل يمتنع منسبتها والجوز المتساوي فضل
 انحصار احوال التيهات في الجنس والصل او حال الفصل متباعدة او متساوية
 الاول بمنزلة الثاني السطيس وانما الالهام والناات التحصيل على السطيس
 على عام التيه قال الشيخ في السناء ان الفصل لم يميز اول وثان فان السطيس

كما لو استعملوا فيما يميز به عن غيره لازما او متعارفا دايما او عرضيا لم يخلو
 ما يميز به الشيء ذاته وهو الذي تشتهر بطبيعته الجهن من غير ان يوصفها
 نوعا بل هو جزء مركب ما يميز من امرين ساويا بها لا يكون شي منها فصلا لها
 لا مستورا شي من هذه الامور الثلاثة في واحد من الاخرين اما التميز بطلان ملك
 التميز لا يشارك لها في ذاتي فلا مستور فيها يميز عن المشاركات في الذاتيات
 لم لها مشاركات في امور عرضية كالوجود وفيه كنهها ذاتها تمايز عنها كانه
 حذا ما يميز ذاته كالتمايز في عرضية فليس كون احدهما يميز الآخر عن المشاركات
 في العرضيات باولي من كنهه واما التحصيل والعين فلانها فرعان على امرين
 يردون من قبيات لا مطلق على تمام قبيته منها وذلك مفقود فمشارك من امور
 متساوية ولما فقدت هذه المعاني التامة يشارك في ملك الامور المتساوية لم كنه
 منها فصلا بالتميز المذكور بل كان اطلاق الفصل على ملك الامور بالاشتراك
 الصلح ومن لهما ادعنا ان لا جبر لا فصل له ذلك التميز لا معنى اخر يوضع
 الفصل تارة اخرى واكواب ان التميز في مفهوم الفصل هو التميز الذي دون
 والتحصيل فانها خارجا عن مفهوم مشترك لان له كونه متفهما الى امور غير متحدة
 وكلام في السغار قد ذكرنا ان معنى على امتناع مثل هذه التميز ثم ذلك التميز
 حاصل في كل واحد من ملك الامور المتساوية فانه يميز التميز عما عداه سواء عطف
 ان ملك التميز بنفسها متساوية امتناعا عدالة لا يلزم منه حصول الكمال لان
 بعضها غير احتيازي لا يميز الجزاء بها كما ان امسارها باحد الجزئين غير احتيازي بالجزء
 الآخر او طلب انها لا يميز بينهما اصلا بل مشابهة باخرها وادراكا كل
 واحد من الامور المتساوية يميز ادايا التميز كان فصلا لها ذلك التميز حيث
 كيف لا قد يطل التحصار الذاتي في التميز والفصل بل التحصار الكليات
 التميز وفسادا لغيره ان كنه او تال التميز ادا ركبت من غير ان يميز
 ان يكون جركية من جنس فصل اما اذا كان احد الجزئين اعم من الآخر قط

اذا تباينا فلان ملك التميز المركبة مشاركا لاحدهما في طبيعته لانه صاد
 على التميز المركبة وعلى نفسه وموتمام المشترك منها ضرورة انها لا يشارك
 في ذاتي اخر ولا خفاء في انها محليتين كقبيته فكون جنس التميز المركبة محالة
 له في طبيعته الجزاء الآخر لانه ذاتي التميز عرضي لا يميز ذاتي لها باليكس الى ذلك
 الجزاء كيف وهو صادق على ذلك الجزاء ايضا وان كان صدقا عرضيا فان احد
 مع وصف كونه ذاتيا حتى يخص التميز وردان وصف الدالة امر اعشاري فلما
 يكون الماخوذ منه فصلا للتميز الموجودة وانما مشاركا التميز المركبة احد جزئها
 في طبيعته لا وحيث ان يكون متساويا كما يكون كذلك لو كان كنهه زمان و
 التي لا يكون نوعا لنفسه **وكل فصل تام** اي قريب تمام اما العصور الفصل
 بالنسبة الى ما ان الفصل السعيد وان يميز التميز التي هو بالنسبة اليها فصل
 عن بعض مشاركاتهما كنه لا يميزا عن تمام مشاركاتهما ولا يحصلها نوعا محلا
 الفصل العرسي طان الساطع مملوءا يميز الانسان عن تمام مشاركاتهما ويحصلها
 والحاصل لا يميز الانسان كونه ولا يحصلها اما يميزه عن جميع المشاركات
 ويحصلها لكونه وهو فصل قريب بالنسبة اليه **فوق** واد لو بعد دفال واحد منهما
 ان يحصل بمراده الجنس قد متساوية نوعا وليس للآخر في حصول هذه النوع
 مدخل فكونه موصلا دون الاخر وان يحصل بها معا كانا فصلا واحدا
 وفي الدليل مع ابتيانه على امتناع مركب التميز من امرين متساويين مردية
 بخلاف ان الجنس يحصل بها معا لا يميزا منها منفردا قولنا كانا فصلا واحدا
 لا قد واطناع اذ لم يوجد في مفهوم الفصل الترتيب ان يحصل الجنس
 بمراده لا يشارك في الفصل الترتيب تمام الجزاء المميز وتذا امسا فصلا
 بالانتماء في كونه محلا لحدوي اذ لا مستور الترتيب من احد في
 تام الجزاء التميز لا يكون مستورا لظهوره لو كان مستورا لم يكن ما فرقتا اما
 وانما مستور الترتيب لوفر الفصل الترتيب بالجزء المميز لانه من جميع ما عداه

ما هو المشهور واما بكل لا فقال الحساس للمحرك بالارادة فصلان قربان
 للجيران لانا متولد كل منهما لمصلحة فان حسنة الفعل اذا جملت عبر
 عنها باقرب اثارها كالسلي لفصل الانسان ولما استتدعت كل من الحسن
 والكره الارادية على الاخر فترها معا من فصل الجيران في اوقاد معبر عن هذه
 معارة اخرى وهي ان لا يمكن وجود فصلين في مرتبة واحدة لمصلحة واحدة
 بمعنى كونها في مرتبة واحدة ان يكون كل منهما متميزة التميز عن جمع سائر كائنها
 لا يكون تميزا حاديا صرا من تميز الاخر وهذه الصار انب تقول **ولا يمكن**
وجود خسين في مرتبة واحدة لمصلحة واحدة ومعنى كونها في مرتبة واحدة ان لا
 يكون احدهما جنسا للاخر فاما ان يكون منهما عموم من وجه او عموم مطلق فليزيم
 ان يكون الاعم عرضا للنوع الذي يكون الاخص للمصلحة الكيس الى وال
 لم يكن الاخص عام الاداتي المشتركة فلم يكن جنسا او مساواة ولم يتم ان يكون
 كل منهما عرضا لما الاخر ذاتي له والامكن كلاما واحدا عاما الداء المشتركة
 حاله الواكمن وجود خسين في مرتبة واحدة لم يحصل كل منهما بالفصل وحده وال
 النوع ممقعا بدون الجنس الاخر فلا يكون الاخر جنسا له والتقدير بخلاف ذلك
 بل كان كل منهما متفصل بالفصل والجنس الاخر فله يحصل كل منهما من مجموع الجنس
 الجنس الاخر والفصل فكون كل منهما مافقه لحصل الاخر فكون يحصل كل منهما
 هو قوما على الاخر فليزيم الدور واعرض بانهم ان ارادوا بالتفصيل ارباع الا
 اكامل للجنس فلام لا يحصل بالفصل وحده قوله والا كان النوع ممقعا بدون
 الجنس الاخر فلفظ الجوارق تنوع الابهام بالفصل مع توقف النوع على اجزائه
 السامية وان ارادوا بالحصول حقيقة النوع كان اللازم ما ذكره ارباع
 كل الجنس في تفصيله على الفصل وذات الجنس الاخر لا على تفصيله فلام دور اذا
 رقت عن التميز المركب من الجنس والفصل على كل واحد من الخسين ولا بعد
 ولو صح ما ذكره لم يلزم ما يرد من تلكه اجزاء اصلا او باحدا مع الاخر لا يحصل

بدون الثالث وبالعكس لا يحصل الحقيقة ايضا الثالث مع الثاني بدون
 الاول بل يتولد الفصل لا يحصل بدون الجنس والا حصل النوع بدون الجنس فليزيم
 معرف كل منهما على الاخر في محله قبل من مقرر الدليل بهذا الا حصل كل من
 الخسين بالفصل وحده والا كان النوع ممقعا بدون الجنس الاخر وذلك لان
 الجنس لا يتفصل صرا من حيث انه متفصل ما حصله نوعا مطلقا وليس لما صح
 عن المتفصل الذي هو ذلك الجنس والحاصل الذي هو الفصل فترها دخل في ما يميز
 ذلك النوع فكون الجنس الاخر خارجا عنها فلا يكون جنسا لها والتقدير بخلاف
 وجه لم يتم ان يحصل كل من الخسين بالفصل والجنس الاخر اذ لا ثالث شاك يسارهما
 في محله ولما كان كل واحد منهما مبهما لم يمكن ان يكون له دخل في تفصيل الاخر الا
 باعتبار تفصيله في نفسه فليزيم ان يكون حصل منهما مافقه لحصل الاخر فليزيم الدور
 وهذا التمرين يرفع هذا الاعتراض لكنه يجازي ذلك التمرين انما يتم اذا كان
 الختان مستاء من اما اذا كان احدهما اشدا بهما كان يكون اعم مطلقا وصدق
 جواز ما يجوز ان يكون ذات الاخر مع الفصل محصلا فلا يلزم دور فالا ولى
 ان يتصور ان التميز الواحدة لو كان بها جنسان في مرتبة واحدة كان لهما فصل
 يحصل متفصل بكل منهما مافقه على حده سواء كان الفصل واحد او متعدد فلام يكون
 لك التميز نوعا واحدا او مافقه واحد صف انتهى كلامه اقول ان الاعراض
 المذكورة باق محالة لان حاصل هذا التمرين ان كلاما خسين لم يحصل في محله
 ما يجوز ان يكون مبهما فلام يحصل لم يزل ابهاما لم يكن له اثر في تفصيل الاخر وحاصل
 غرضنا ان التفصيل ان اراد به ذوال الابهام فلام ان كل من الخسين مخطا في
 تفصيل الاخر بهذا المعنى وان اراد به بحق حقيقة النوع فلام انما لم يحصل لم يكن له
 مدخل في تفصيل الاخر فان تقوم النوع بخص لا موصف على حصول الجنس الاخر لا بمعنى
 تقوم ذلك النوع به ولا معنى ذوال الابهام مع انه يرد عليه اعتراض اخر وسواء
 كونه ان يكون مشهورا في كل منهما ابهام من وجبه فقولنا جازما ابهاما

النهاية فليعلم ترتيب امور موجودة معا اذ الكلام في الهيات المحيطة واخرها
 لاننا نقول هذا ما تم ان لو كانت الاجناس متمايزة بحسب الوجود الخارجى ليس
 كذلك لما عرفت وطريق اخر احصته وسوان مثال الجزر المحول ان كان عام
 الذاتى المشترك من التسمية ونوع آخر ما من لها جنس والاملاكون اعم الدنيا
 والا كان عام الذاتى المشترك وسو خلافت العدد بل يكون اخص منه ولو من جهة
 بناء على امتناع مركب التسمية من امر من متساو وبين فخر التسمية عن سائر كمالها في ذلك
 الا ان فكون فصلا لكونه من التسمية عن سائر كمالها في جنس ويرد عليها انه لا فرق
 من كون جزء التسمية اعم منها ان يكون جنسا لها لجزا ان يكون عمومها بوجه النوع
 اخر ما من لها علم كمن مودلا عليها في جواب ما هو بحسب السر المكنى علم كمن جنسا
 لها **وحسب ما سبها لمام انا وقد يكون منها على طبيعة منطق كجنسها** من
 ان كلام الحسب والفصل قد يكون طبيعيا وقد يكون منطقيا وقد يكون عقليا فان
 مفهوم الجنس جنس منطقي ومعرفة كالحيد ان مثلا جنس طبيعي والركب منها جنس
 عقلي ومفهوم الفصل فصل منطقي ومعرفة كانه طر ملاء فصل طبيعي والركب منها
 فصل عقلي كما ان جنسها اى جنس الجنس الفصل من مفهوم الكل كى منطقي ومعرفة
 كل طبيعي والركب منها كل على مثال ما هو عدو حال معناه ان مفهوم الكل جنس
 لغوي كجنس الفصل بل هو جنس لغويات الكل كجنس فخر من الكلية بالقياس
 اليها فما ك معروف من مفهوم الكل مطلقا ومسمى كليا طبيعيا وعار من مفهوم
 ذلك العار من ذلك المطلق النسبة لا لغويات ككليات ومسمى كليا منطقيا
 فركب من المود من العار من ومسمى كليا عقليا مفهوم الكل من حيث هو
 في الاعتبار من الطبيعة من البايغ كالحيد ان مثلا وتصنف بالكلية التسمية
 الى مفهوم الجنس والفصل وسائر لغويات ككليات كمن على هذا التفسير وكجز
 المطابقة من المثال والمثل **ومنها عوال وسوافل ومتوسطات** قد يكون
 لها سمة واحدة اجناس متعددة فاعلمها بسى جنسا عاليا واضها بسى جنسا

واسوام من بعض واخص من بعض بسى جنسا متوسطا وفصل كل جنس كونه في
 رتبة معنى فصل الجنس العالي منى فصلا عاليا وفصل الجنس البلى منى فصلا عاليا
 وفصل الجنس المتوسط بسى فصلا متوسطا والما الفصل على راي المم فلا يكون
 للتسمية الواحدة الا واحد او بسى بيان ذلك عن قرب فالانقسام الى المتعددة
 والمفرد لا يكون بالجنس دون الفصل ولذا قال المم **والجنس ما هو مفرد**
منى لا جنس فرد وما يمتد ومنه ما هو مفرد وما ذكرنا من معنى العالي والسافل
 مدق ما قيل من ان المستبر في العلل والسفل سوان كونه الا على جزء من اسميه
 اذ لا كفى مجرد العموم لما كفى اجناس عالى لان المفهومات العامة كالوجود مثلا
 اعم منها وليس الا على من النصول المذكورة جزء الا سفل منها كما لا كفى فالاقرب الى
 الصواب ان مثال محور مركب فصل النوع الاخير من جنس وفصل مركب في
 الفصل من جنس وفصل آخر وكذا الى ان منتهى الى فصل لا فصل فيكون هذا الفصل
 الذى اسمى سلسل النصول هو العالي وفصل النوع الاخير هو السافل وما بينهما
 هو المتوسط والما الفصل المفرد فهو فصل بسيط ليس هو الفصل اجمع انه فرد
 باق مر حارة من جنس الفصل لا منتهى له وحقوقه في موضع وسبيل **ومما**
منا فبان وقد يمتنعان مع التعادل من ان كلاما من الجنس والفصل لا بد وان
 سبيل القياس الى شى فان الجنس انما هو جنس القياس لا نوعه وكذا الفصل
 فهو اما متعاب لان الجنس لا يكون مقولا في جواب ما هو الفصل لا يكون
 مقولا في جواب ما هو كمن مع تعابلهما قد يمتنعان في شى واحد كمن لا بالاضافة
 شى واحد فان الجنس بسى لا يكون فصلا بل بالاضافة الى شئ بسى وذلك
 سبيل الذى هو فصل بالنسبة الى الحيوان جنس بالنسبة الى السبع والتسمية **ولا يمكن**
مد الجنس بالنسبة الى الفصل بان كونه جنسا بالنسبة الى الفصل كما هو جنس
 فانوع والا كان مقوما للفصل فلا يكون الفصل محصلا له بل متولا كوكان
 جنس او شى من اجزاء داخلات في الفصل لم كمن المجموع فصلا في الحقيقة على الجزر الاخر

وايضا لم اعتبار جزء واحد في التسمية من وان لم قطعاً من قول في الفصل
 مما لا يصلح ان لو كان له جنس كان مشتركاً من التسمية ونوعاً ما حكيت لا شراً في
 فان كان عام المشترك بين التسمية وذلك النوع كان جنساً للتسمية وان كان بعضاً
 من التسمية كان قطعاً لجنسها كما يتقرر ولا يمتنع من الجنس واجزاء داخلية
 الفصل على ما ليس **واذا نسباً** من الجنس والفصل **لا** **ايضا** **قال** **الشيء** **معنى**
كان **الجنس** **مطلقاً** **من** **النوع** **والفصل** **مساوياً** **للتنوع** **اعترض** **من** **عليه** **بان** **في** **الحكم**
 عام فتناول الجنس كلها قربة كانت او بعيدة اذ لا بد من كونها مشتركة بين
 ما صيغت اليه بالجنس وبين غيره واما الحكم كونه الفصل مساوياً لما هو
 للجنس بالفصل الترتيب فان الفصل الترتيب بالياسين لا هو فصل قريب
 لان ان يكون مساوياً لانه ذاتي لا عمره عن جمع ما عداه فلا يمكن ان اعم منه مطلقاً
 ولا من موجد ولا لم يميزه عن جمع ما عداه ولا احص منه مطلقاً ولا من وجب والالم
 مكن ذاتياً له واما الفصول البعيدة فانها يمكن ان اعم مطلقاً مما هو فصول بعيدة له
 ولا محدود في ذلك لانها مميزة عن بعض ما عداه وعموماً لا ياتي ذلك اولاً
 يمكن الجواب بان المصاعير في الفصل البعيد عن جميع المساركات فان الفصل البعيد
 للماضي هو بالتميزه فصل لما هو فصل قريب من اجناسها لكونه مميزة عن جميع
 المساركات واما ما قال الفصل التسمية باعتبار انه فصل لجنسها وهذا الجواب
 منقح الاعراض المذكور على ما قلناه من شرح الاشارات فمما سبق **الجنس**
من الامور الاعتبارية التسمية التسمية من حيث هي من تصور غير مانع من الشر
 على مكن العقل فمن اشتركتها كلها على كثيرين والجنس منها من تصور مانع من الشر
 فاذن لا بد في الجنس من اعزاً يميزه على التسمية وهو اعتبار لا وجود
 الخارج بوجوهين الاول ان لو كان موجوداً في الخارج كان له شخص ومقتل
 الكلام الله وسمي والجواب انما لا يتم ان لو كان موجوداً كان له شخص واما
 لحرم ذلك لو كان له ما يميزه كلياً شراً في ما شئ اخر وسواء على متميزة عما عداها

لا يفرز على ذاته وشاركه بشار الشخصيات انما هو في مفهوم الشخص وهو
 عرضي بالجنس البها وما عداه من ان كل موجود له ما يميزه في العقل وان اشغ
 تعدد افراد ما يحجب الخارج فم فان الواجب ان موجوداً خارجي ليس له ما يميزه
 نوعيه لخصها شخص بل شخصه عن ذاته كما هو المشهور عند الماتاني اذ لو وجد
 في الخارج لوقف عند نفسه لخصه به الشخص من النوع ودون الخصه الاخرى منه في
 وجوده وبغيره ما كان كان غير ما بهذا الشخص واراد ان كان شخص آخر يتسلل و
 الجواب ان عودته لا توقف على غير ما في الحكم الحال وما صدر ان ذلك دور
 معية فان التسمية لا وجدت في حد مميزات ما عرض لها من الشخص وذلك كخصائص النوع
 من الجنس ما هو الفصول ولا سوف اختصاص كل فصل بخصه على غير ما سابق
 وجود المرد من مقدم على وجود العارض بالضرورة فكذلك يميزه كونه معياراً للوجود
 السابق وهذه اختلاف الفصول وخصائص الانواع من الجنس فان الماتاني ساكت
 لا خارجي لا ما يتولد من عدم المرد من على العارض انما هو بالذات دون الريان
 وهو لا مستلزم مقدم ما به بالزمان وهو لا بالذات لواز ان يكون الشيء حاجاً
 اليه ولا يكون معياراً كذلك واجتبه الخاتمة اي العامل كونه الشخص موجوداً
 في الخارج موجوده الاول انه جزء الشخص الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج
 موجود في الضرورة والجواب انه ان ارد بالجنس معروف من الشخص فكل ان الشخص
 عارض لا يفرز منه وان اريد المجموع المركب منها فانه موجود فان من شئ
 كون الشخص موجوداً كيف سلم انه مع موجوده موجود ان على الموجود عنده هو
 المرد من عدمه ودفعة صاحب المواقف بان المراد بالشخص الذي ادعى وجوده
 هو مثل زيد ولا رتبة لما قلناه في وجوده ليس منصور مفهوم الانسان وجوده
 والا لصدق في عروا زيدا كصدق في علمه ان الانسان ما دون هو الانسان مع شئ
 افرسمة الشخص ذلك الذي لا يفرز منه فكون موجوداً اتم قال ان نسبة التسمية
 الى الشخصيات كنسبة الجنس للفصل كما ان الجنس افرسمة في العقل كمال ما يميز

مستعدة ولا يتبين في منها الا باقسام فصل الى وما متحدان وانما وجعلنا وجودا
 في الخارج ولا يتبين ان الثاني الذي كوكب الهيئة النوعية ككل حركات مستعدة
 ولا يمكن في منها الا بتحقق قسم اليها وما متحدان في الخارج وانما وجعلنا وجودا
 وما نرا في الزمن فقط فيليس في الخارج موجود هو الهيئة الانسانية مسلما بوجود
 اخر هو الشخص في مركب منها فزدها والالم مع كل الهيئة على ايراد ابل ليس
 هناك الا موجودا احد اعني الهوية الشخصية الا ان العمل متصلا الى ما في نوعيته
 تحقق كعمل الهيئة النوعية الى الجنس والفصل وفيه نظر كما بين من ان الخوا
 العقلية لموجود الخارج لا يمكن ان يكون موجودا في الخارج ولو سلم فذلك الشيء
 هو ما يخصه من الكم والكيف والامن ويؤكد ذلك ما علم وجوده بالضرورة من غير
 نزاع كون اكثر من المحسوسات وم لا سمونها الشخص في باب الشخص الثاني ان
 الطبيعة النوعية كالانسان مثلا لاكثر في نفسها كسب من ان الهيئة من حيث هي
 لا يتصف بالوحدة ولا الكثرة وانما كثر ما صفات الهما من الشخص وهو موجود
 والالم كمن الكثرة بحسب الخارج بل بحسب اعتبار العقل الثالث ان الشخص لو كان
 عدما كان معصا في نفسه اذ لا مويه للعدم فلم يكن معصا لغيره ضرورة ان
 لا يثبت له لا معصا لغيره الى ما عدا بحسب الخارج وبجواب منها ان
 الى الطبيعة وبعضها وكثر من السوار من الشخص ولا نزاع في وجودها كسب
 لا الشخص ولو سلم فان الموجودات الخارجية كخزائنها بالامور البدنية و
 كثر ابل الصفات واميازا بها فاليست متصفة بها كالاعني الذي يميز
 بالاعني ليس في الرابع ان الشخص لو كان عدما ليس هو مطلقا كان
 عدما لا شخص او الشخص اذ لا يخرج عن اليقين وذلك الشخص المسمى اذ هو
 وعلى السواء لم يكن كونه وجودا اما على الاول ليس فلان يقين العدمي وجودي
 على الثالث ملاكم الامثال واحد وبجواب لما لا يمكن ان العدمي يلزم ان يكون
 عدما لاحتمال كون معدوما في الخارج على ادعينا من انه اعتباري وكوسلم فلا

ان متعين العدمي وجودي كالمشاع والاطلا مشاع ولو سلم فان اريد بالمشخص وانما
 فهو ما لا يخالصه لحوار ان يكون الشخص عدما لمفهوم اخر وان اريد ما صدق عليه
 ان كل ما صدق عليه الا الشخص فهو عدمي ليكون عينه سوا كيف والاطلا مشخص
 على جميع الخلق وكوسلم فلازم ما في الشخصيات لم لا يجوز ان يكون متما لغيره
 في عار من مفهوم الشخص الخامس ان الشخص لو كان عدما كان عدما لما يتبين
 ضرورة كالاتلاق والكلية والعموم وبالجري تجري ذلك فان كان عدما لاطلاق
 ولما ساد كالكلمة والعموم وبالجري لما لا تنك عدم من عدم الاطلاق كان الشخص
 مشركا من افراد الهيئة كعدم الاطلاق ان التعديرا عدم تام لا تنك عدم من
 الاطلاق وعدم الاطلاق محسوس في جميع افراد الهيئة كذا لا الشخص فلا يكون كسب
 كون مشخصا وان لم يكن الشخص عدما الاطلاق ولا عدما لما لا تنك عدم من عدم
 لزم جواز الاسكان بين عدم الاطلاق وبين ذلك العدم الذي هو الشخص وذلك
 بان يحس عدم الاطلاق بدون الشخص فليزم كون الشيء مطلقا ولا معصا و قد رفع
 للشخص ولما ان يحس الشخص بدون عدم الاطلاق فليزم كون الشيء مطلقا ومينا
 و قد رفع لليقين وبجواب سابق من ان لا يمكن ان العدمي يلزم ان يكون عدما لاهم ولو
 سلم مول ان اريد بالمشخص الذي يحل عدم الاطلاق مطلق الشخص فلازم ان
 مشركا من افراد الهيئة كعدم الاطلاق وانما يمنع لو لم يكن ما ز افراد الهيئة
 فامر المعروفه لاطلاق الشخص ولما اريد الشخص انما من فجار ليس عدما الاطلاق
 لانما لا تنك عدم من عدم الاطلاق بل امر وجود عدم الاطلاق بدون وجوده
 هو ذلك الشخص وهو لا يلزم الاكون الى لا مطلقا ولا معصا ذلك الشخص لا
 متما في ذلك لحوار ان يكون مشخصا مشخص اخر ولما كان بينهما ملزمة سوا
 وبان حال لو كان الهيئة شخص لا كغيره من الشخصيات في مفهوم الشخص
 بان عار من مفهوم الشخص هو متما الكلام اليه متما لاجل متما لادعينا
 ما و قد شارك في من الشخصيات في ادعينا على متما لادعينا

ونحن قد استوفينا الكلام في اسال ذلك على وجه لا مزيد عليه فلا فية وقد
 بما سبق من ان الشخص متشخص بذاته لا متشخص زائدا على ذاته حتى يلزم التسمي
 استراك مع سائر الشخصيات في مفهوم الشخص استراك في امر عارض **والما يخص**
فقد يكون نسبة النسبة نالما سائر وهو مستند الى المادة المتشخصة بالخواص الخاصة
حاله فيها قال الحكماء واليه قد يكون متشخصا بنفسها متمم في منها من فروع
 الاشتراك فيها كالواجب فلا تصور هناك تعددا أصلا وقد لا يكون متشخصا
 بنفسها بل متشخصا بنسبها ووجه مستند شخصها الى التخصيص بها او بغيرها
 فنخصر في شخص والارم خلف السلوك عن طلبة لمحقق التخصيص في كل فرد مع عدم
 التردد الآخر وقد يستند الى غير ذلك ولا يجوز ان يكون امرا مفصلا عن الشخص لان
 سببه الى كل الافراد والتشخيصات على السواء ولا خلاف في ان الحال في الشخص
 لا فاعلا بالية كون ما خاذه وكونه على تشخصه المتقدم عليه كونه موعودا على امر
 ان سببه الى الشخص نسبة الفصل الى النوع كونه مستقدا عليه وسواء فيصير ان يكون
 محلا له وهو المادة وقد مر تفسيرنا في بحث ان كل حادث مسبوق بمادة وانما
 الى المادة اعم من ان يكون بنفسها او بواسطة ما فيها فلا بد ان كل من ان الفصل
 لا يخصص كما كونه حالا في الشخص او محلا له لحوار ان كونه حالا في محله قيل لو كان كونه
 استغناء من التخصيص سبب كونه موادا لكان كونه المواد المسكرة المماثلة سبب مواد
 اخر ولزم التسمي او كان نوع كل مادة محصرا في شخصها فلم يستند او اذ اختلف
 افرادها بجل فيها واجب بان كونه المادة مطلقا عراضا لخصها لا يستند او
 متعاقبة الى غيرها بما يحسب كونه كل مستند او سبب مستند الاخر وهذه الامور
 ليست مجتمعة معا بل متعاقبة ومسلية التسمي حار عدمه ومال صاحب المواقف
 انما استلجدي منها لانهم لما جردوا الشخص المادة بما حل فيها لان مرجع ما ذكره
 هو ان كل شخص للمادة امور حاله فيها سابقة على ذلك الشخص ومعارضة لشخصه
 مطلقا امر اخر مستند على الشخص الاخر وبهذا الى النهاية لا اتم لنا ان يقول

فلم لا يجوز تشخص الماشيات صفاتها العارضة بها على سبيل الساقط الى التخصيص
 فلما جرد في تعدد افراد التخصيص النوعية الى المادة اوجب ان كلام الحكماء في
 في اللعام مبني على دعوا من ان عاقبة الاستعدادات المتسللة الى غير النهاية
 انما تكون في المادة على سبيل سبب في سبب ان كل حادث مسبوق بمادة فلو لم يتم
 ذلك بكماله ولا رد عليه الا ان اعتراضات الواردة هناك مثل ان تلك الامور
 ان الامور المتشخصات نسبة الى كل الافراد والتشخيصات على السواء فان فاعلا
 التخصيصات ليست محالها ولا حاسه فيها مع ان كل فاعل نسبة خاصة الى متعلقة
 ولو سلم فلان ان المحل هو المادة ولم لا يجوز ان يكون حصر عر حاصلي ولا كونه تقيم
 المادة كونه ساد للمجردات امنا لانهم فزعوا على هذه القاعدة ان افراد
 لعقول انواع متخرفة في انحاءها قالوا لان كل شخصها لية المادة لانها
 فهي اما لية منها او ما لمزها فليزم الاختصار وقالوا ان التوسل اليها
 فاعلها وان لم يكن ما يدعي لعلها بالمادة تعلق الدبر والتعرف فهي في
 حكم الماديات فيستعد بحسب تعدد المادة التي تعلق بها **ولا يحصل الشخص انما**
على مثل فان التمسك من المفهومات الكلية في اي مرتبة كان لا تشخص ان
 يمكن للشخص فروع الاشتراك من كبر من ثم محور ان عند التقدير الا صدق في
 خارج الاعلى شخص واحد ومختصر في شخص عامي لكن كونه لافراد ومبني
 عرض بانه اذا جاز في العاين ان يمنع عمومها مستندا بما بالآخر وتخصيص
 اعدادا في الخاصة المركبة فلم لا يكون تقيده الكلية الكلية في بعض الصور والمراتب
 رد الى امتناع فروع الاشتراك فان حصل هذا ما ذكرتم لزم ان يكون ما سقم
 على وينبغي ان يجزى جزئيا ولا لا لا لا مفهوم كل منضم الى ما سقم اليه ويجوز
 زيادة كذا فليزم عدم عقل شخص ان عقل مفهومات غير متساوية متفطنا لان
 ما كذا في مفهوم كل منضم الى ما سقم اليه ويحل في حاله كونه متساوي في
 فروع الاشتراك والشخص من هذا البطلان ان الشخص كونه متساوية العقل

ما عليه وشخص اخر فان الشخص متميز عما عداه مادة ولا يشترك بها سواء الاتي
 منهومات عزيمه والاشراك في الرضايات مع الاشياء بالذات لا يجوز
 لشخص آخر هذا لم يفرق له مدافعة قيد الكل بالفضل **والتميز هنا الشخص لان**
 الشخص ليس انما هو في نفسه والتميز انما يكون بالسياس الى المساركة ولا يجوز
 ان يتشخص كل من الشئين بذات الآخر لما عرف من ان يتبدل الكل بالكل لا يبعد
 الشخص **وبجوز امساك كل من الشئين بالآخر** كما في الظاهر الوجود وقد وجد في
 الشئ قوله **والشخص قد لا يشترك** وان كان قد يكون **اشافيا متميزا** **والشخص**
خفيف متميز ان من التميز الشخص عموما من وجه فان الشخص محقق بدون
 التميز في الشخص اذ لم يشترك مع غيره في مفهوم من المنهومات والتميز
 الشخص في الكل الذي يكون جريا اشافيا بقوله **والكل قد يكون اشافيا**
 ان الكل قد يكون جريا اشافيا على ما رجع في معنى الشئ وبجتماع في الشخص اذ
 شارك مع غيره في مفهوم من المنهومات ولا يفتى على السالم ان عدم اعتبار
 الشخص مع غيره في مفهوم من المنهومات لا سلم ان لا يكون متميزا في نفسه
 في المنهومات العامة كالوجود بل سلم عدم اعتبار بجزء فلا يثبت بذلك
 بل بتميزه فالصواب ان يقال التميز اعم مطلقا من الشخص لان كل شخص متميز
والشخص بغير الوحدة فان مفهوم الانسان مثلا اذا اعتبر من حيث هو غير متميز
 شي من العوارض ولا مداه اعني اذا اعتبر من حيث هو كل طبيعي صدق عليه اذ
 لم صدق عليه انه متميز فلا يكون الشخص من الوحدة بل كل متميز صدق
 انه واحد وكل كلي **وهي اي الوحدة بغير الوجود لصدق** اي صدق الوجود
على الكثير من حيث هو كثير بخلاف الوحدة فان الموصوف بالكثرة اذ الوحد
 بها صدق عليه انه موجود ولا صدق عليه بذلك الملاحظة انه واحد ثم اذ الوحد
 واعتبر من حيث هو صدق عليه انه واحد وانما لو كان الوحدة بنفس الوجود كما
 الوحدة الشخصية من الوجود الشخصي ولزم ان يكون الشئ الواحد في الجسم

الواحد اعدا لكونه الجسم الشخصي بالكلية واجبا وخصيصا من كم الوجود
 بطل الوحدة المخصوصة فبطل الوجود المخصوص واما معنى كون الشئ الواحد بالكلية
 باطل والجوز مكارر معتق على ولا طالب ولا شاطر وصدق على ذلك بان الشئ
 لو كان اعدا للجسم بالكلية واجبا وخصيصا من كم الوجود كان له المساء التي
 من الجزء في الكثران الى المآثر الذي كان في الجزء كنسبة سائر الاشياء من مياه لم يكن في
 الجزء وليس كذلك بالضرورة فان البدل الصبيان من لم يمارس الكتب والبر
 او اقل لم يعلم بالمآثر الذي كان في الجزء مولود حنطاه وجلاء في الكثران
 غلات اذ اصبر المآثر الجزء واخذوا في الكثران من مآثر البركة فانهم لا يتولون
 في التقدير ان مآثر الجزء محذوف في الكثران والكل لما ذهبوا الى ان الصورة
 خدم بالشئ الواحد اجمالا ليس لئلا يكون الشئ اعدا بالكلية وفيه الدليل
 حيث يدل على ان الوحدة ليست من الشخص فان الحكم البسيط الواحد اذ هو
 زالت وحدته دون موصفة الشخصية والا كان الشئ اعدا **وسا** **وهي** **سأ**
 الوحدة الوجود فان كل واحد باعتبار يكون موجودا باعتبار وكل موجود
 باعتبار يكون واحد باعتبار **ولا يمكن** **بغيرها** اي تعريف الوحدة **بما** **بغير** **المفرد**
 بغيرها بدعي التصور **وهي اي الوحدة والكثرة عند العقل** **اي** **الاستعداد** **بكون**
بغيرها اعرف بالانقسام من ان الوحدة اعرف عند العقل من الكثرة والكثرة
 من عند الخيال من الوحدة قيل ان الوحدة والكثرة من حيث هما او ان كليهما
 كليتا لانهما لا العقل وليس من شأن الخيال اذ كما وان اخذ الكثرة
 شي حاصل في مسمى الوحدة اينما اخذت كذلك لانهما العقل
 بغير حيث خيالا او واما تخصيص احد هما بالاعرفية عند العقل والاخرى بالاعرف
 في الخيال لا وجوب واجب ان المدرك لكليتا والجزئيات في الانسان
 العقل في النفس الناطقة كما هو المشهور كنهها مدرك الكليتا بغيرها اي كم
 صور الكليتا في ذاتها ومدرك الجزئيات بغيرها اي رسم صور في آلاتها

فالدرك لجميع الالام ان الصورة الكلية المرتسم في الآلات فان لم يكن
اولا بالآلات جزيات مكررة برسم صور في تلك الآلات ثم صرح منها بمبدأ
المتخصصات صورة واحدة بكلية ترسم في وانها لكل واحد من الكليات المرتسم في
دات النفس معروضة لكثرة ولا شك ان المرتسم في دات النفس يكون اقرب منها
اعرف عند انظر الى داتها واحد من المرتسم في آلاتها وان المرتسم في الآلات
اقرب منها اعرف عند انظر الى داتها واحدة مع تلك الآلات فظهر ان معروض
الوحدة اعرف عند العقل في نفسه من معروض الكثرة وان معروض الكثرة اعرف
عند العقل اعصار الالام من معروض الوحدة فكذلك الحال عارضا في الوحدة
الكثرة اكثرت لانها عارضا في المعروض منها ساكنة في العمل والآلة فاعمل اذا
اخذ وحدة كان ادراكا سو عارضا في المرتسم واقرب من ادراكا سو عارضا في المرتسم
في الآلة واد اعصر مع الالام كان الالام العكس وان كان في الالام كان العقل
بمنه اولك ونظرا انه قد رتسم في النفس صور كلية كثره فصرح كلا منها من جزيات
كبيرة كما ان الجزيات المرتسم في الآلة معروضة لكثرة كذلك الكليات المرتسم
في النفس معروضة لكثرة ايضا وكان كل واحد من تلك الكليات المرتسم في النفس
معروض للوحدة كذلك كل واحد من تلك الجزيات المرتسم في الحال معروض
للوحة ايضا فلما وجه لتخصيص الوحدة بالعود من لما ارتسم في النفس والكثرة بالعود
لما ارتسم في الخيال **ولست الرعدة اذ اعينها لما سبق من لزوم التسلسل بل**
من قواني المعقولات وكذا الكثرة يعني انها ايضا من الامور الاضافية بل
من المعقولات الثانية لانها تلي من الوحدات وليس استيعابها الا بالوحدة
المجمعة اذ في كونها من المعقولات الانية نظرها عبارة عن حواجز
الوجود الذي منى على ما سبق وما نرى من الموجودات في الخارج **وما بها**
عليه والمعاولية فان الوحدة طه معروضة لكثرة والكثرة معلولة متوقفة
والكليات الكيسلية فان الوحدة كليات كثره والكثرة لان الوحدة فيها

مدف منها بعد اخرى وموسنى الكليل والكثرة كليله بها والعلية المعلولة
متنانيا بالذات وكذا الكليات الكليلية فمرونا ساهل على الوحدة والكثرة
متنانيا بالعرض **للتقابل جوهرى** فيها فالواحد ليس من الوحدة والكثرة متقابل
بالذات لوجهن احدهما ان موضوع المتقابلين كما ان يكون واحد بالمتخصص وهو
موضوع الوحدة والكثرة ليس كذلك لان طرمان الوحدة على موضوع الكثرة انما
توسم اذا جمعت اسيا متعددة بحيث يحصل منها سى واحد في قول ان كانت
الاشياء المتعددة باقية باعيانها وقد سر ك منها سى واحد فالكثرة باقية في
موضوعها الذي هو تلك الاسيا التي صارت اخرا للترك والوحدة عارضا
لجميع محت محت فلو كان في الموضوع وان زالت تلك الاسيا التي كانت
معروضة لكثرة وحصلت في اخر معروض من الوحدة فلو كان في الموضوع
ايضا لان موضوع الكثرة هو ذلك الابل ومعروض الوحدة معروض الحادث
وقد علم ذلك طرمان الكثرة على موضوع الوحدة اول الجواب النفسانية
لزم هذا الدليل لعل ان حال من الوحدة واللا وحدة وكذا ابن الكثرة واللا
وقد علم ذلك واكل ان موضوع المتقابلين لا يلزم ان يكون واحد بالمتخصص بل قد
بارتكون واحد بالمتخصص كاعدل والوجود لزيد او بالنوع كالوجودية والربوبية
لان ان اربا الجنس كالزوجية والزيادة للعدد او باعرا كالجبرية والشرية
التي في لزم ان يكون مثل الانسانية والكرسية والحيوانية والجسمية وغير
ذلك مما رزول رد انها الشخص عر ما يلزم بها اذ لا يمكن ان يكون شخص واحد
موسوعا لما قيل من قديم ان موضوع المتقابلين يجب ان يكون واحدا
بالنفس اربح ان يكون بالحيث اذ اخطأ العقل وقاسها الى موضوع واحد
من جزئها فلاحظنا سور كل واحد منها في على سبيل البدل دون الاعمال
في جهة واحدة لكن ربما امتنع سوت احد ما نسب بين الاخر في الامر من
كاه وفي محساة اخر من سوت الكثرة للواحد الشخص في حال المفرد من وليس في

في كل واحد من
الاشياء الكثرية
ان كانت
الاشياء
المتعددة
في
الاشياء
المتعددة
في
الاشياء
المتعددة
في

الاسل فرض كون احدى كليا وهم سره الما به فرض محال بالوصية اول هذا
 دليل اخر براسه لا يتعلق له عا ذكره من الدليل ومع ذلك يتول كل موجود واحد
 ما ولو باعتبار شخص لانها مساو فان الوجود كل موجود واحد بالشخص يمكن
 لتعلق ان نوصيه كبر الكن لامن اجهه التي تسمى بها واحد حتى يكون العرض بالفرق
 محالا ويمكن ايضا ان فرض رد ال ملك الكثرة غير فليس هناك الفرض محالا ولا
 وكس لم ان موضوع المتقابل يحس ان يكون واحدا بالشخص في متول فذلك ان
 كانت الاشياء المتعددة باقية باحيائها فالكثرة باقية ان اردت به ان ملك
 الاشياء باقية متعددة باقية على باحيائها حتى رانها غير باقية متعددة
 لم نزل ايضا فان زوال الكثرة عن سى لا يصح زوال وجوده والا كان جميع الماء
 التي في كثر ان متعددة في كثر واحد اما بالكلية واحاد الماء احر من كثر
 عدم الضرورة بمعنى سطلانه وان اردت انها باقية بمشخصها فمفع الما
 وتول ملك الاشياء باقية بمشخصها وزالت عنها الكثرة وعرضت لها وحدة
 واحاصل ان الوحدة والكثرة ليسا من الشخصات فلا زول زوال احدهما
 وطرا ان الاخر وجود موضوعهما والا كان فرق الماء الواحد في اوان متعدد
 احاد الماء واحاد الماء وكذا كان جميع المياه المتعددة في الآر والحد
 الماء واحاد الماء والفردية مفع سطلانهما على امره ارا حاصل الما
 كانت في اوان فذلك صور حسيه معروضة للكثرة كل واحدة منها متصل
 حد ذاته فاد اجتمعت في انا واهد رالت ملك الصور باسرها وحصلت صورة
 واحدة متصل في حد ذاته لا انفصل فيها اصلا كما تقرر عندهم فكل الكثرة ملك
 وفذ رالت محل الوحدة هي الصورة احاد فلا اتحاد في المحل طعا كيف
 الوحدة موجودة في المحال معدوم في الماضي ومحل الكثرة معدوم في المحال
 في الماضي وتسمى على ذلك اذا كان اوان واحد ثم فرق في اوان
 فان معدوم الكثرة الطارة الامور المتصلة الى حدثت الفرق ومعدوم

هو ذلك للتفصيل الذي قد زال اول هذا مع احاد على اثبات الهيولى والصور
 وعدم قيامه على ما بها ومنهم للمع على ما سيجي انما ان الصورة الحسية الواحدة
 بالشخص لا تكون موضوعا للوحدة والكثرة فلا تقوم بها كليا على ان احادها
 بالشخص لا يمكن ان يكون موضوعا لهما لم لا يكون ان يكون موضوعا لمساوية الما رانها
 بعضها في الحالين وقد اختلفت احدهما بالكثرة وفي الاخرى بالوحدة وذلك
 كاف في اتحادها محلا فان فصل الهيولى ليست واحدة في حد ذاتها ولا كثرية
 ان التصف في حد ذاته باحد ما لا يمكن اتصافه في حد ذاته بالاخرى بل بالتصف
 بها بالعرض على سبيل التبع للصورة الاحاد فيها على طرفي صفت التي باحد صفت
 كما وصف الساكن في السينة بالحركة على سبيل السبع للصفة فالموصوف الحسنة
 الذي مل فيه الوحدة والكثرة هو الصورة لا الهيولى اول سى شبهة مشا
 مشترك القطع فان اتصاف شي بامر في حد ذاته مطلق على معين احدهما في
 متاخر الاتصاف بالعرض ومساو ان يكون ذلك التي منه موصوفا بهذا الامر
 لان كون الموصوف الحسنة شا اخر لعل ذلك الشئ موصوف ذلك الشئ
 بالوصف لمصلحة كما حال السينة في حد ذاتها موصوف بالحركة وسما
 موصوف بها بالعرض وما بينهما ان كون الاتصاف متتبع ذات الموصوف
 كما حال الاربعة في حد ذاتها زوج فقول الهيولى ليست في حد ذاتها واحدة
 شره ان اراد به المعنى الاول هو ذلك لمنوع قوله ان التصف في حد ذاته
 احدهما لا يمكن اتصافه بالاخرى فليس انما فان السينة هو كون موصوف في
 انها بالحركة وقد كون موصوف في حد ذاتها بالسكون وان اراد المعنى
 ان نسلم كمن لا يتصف ذلك ان لا يكون الموصوف الحسنة هو وحدة والكثرة هو
 هيولى فان ذات السينة لا يصح الاتصاف بالحركة ولا الاتصاف بالسكون
 ح ذلك كون موصوفا حقيقيا كل مشا وما بينهما ان الكثرة طيبة من الوحدة
 حصة الاسن مثلا حدان فليس هناك شي يفرق بين الوحدة من واما

الاقسام فلازم لكل محقق عارض عنها وموت الكثرة كون الشيء بحيث
 يعمد ركني لها لا يتجدد وتصور كثر الكثرة اما متصور وحدها فالوحد
 متصوره لكثرة ومتصور الشيء بجمعه وجودا ومفعلا والمعاين لا يمكن احدا
 وما قررنا ان يقع ما قيل من انه ان اردنا ان ذات الكثرة متصوره بذات الوحد
 فبحسب الخارج فلا يتصور اعتبارا ان علمنا ان الحسب الذي من طائفة اسفل كثر
 وتكون الشيء بحيث يتصور دون مفعل الوحدة وسكونه بحيث لا يتصور وان ارد
 ان مورد من الكثرة متصور بمورد من الوحدة بمعنى ان الكثرة موصولة بصدق على كل
 منه انه واحد في معنى اجتماع الكثرة مع الوحدات فليس كذا في التعادل
 الذي بين الوحدة والكثرة العارضة بل من مورد فيها ولا نزاع في ذلك
 يرى انهم استقوا على ان المتعالمين بالذات اذا اخذوا مع الموضوع كالكثرة
 اللائقة وكالبصير والاعنى وكالاب والابن وكالاسود والابيض لم يكن معا
 بالذات فكيف اذا اخذوا مع الموضوعين واقول ان المعنى باسباع الاجماع للشا
 ان لا تصف شي واحد بها استغناء في زمان واحد من جهة واحدة على ما نص عليه
 السمع في المعاد السابعة من الزمان من مطلق السواء لان لا يكونا موجودا
 والاجماع الذي للشيء مع متصوره ان يكونا موجودين معا لان صفته شي واحد
 استغناء تام لقول المحي ان الوحدة والكثرة معا لسان بالذات متاخر السواء
 اما معا لسان بالذات طائفا اذا نظرنا الى منهوبها وقلنا السطر من كون احد
 للاخر او كيانا لا حرمنا بان الشيء الواحد لا يكون في زمان واحد من جهة واحدة
 واحدا وكثيرا مكافئين لا قدم لاحد على الاخر وجودا ولا مفعلا والوحدة كذا
 متصوره لكثرة بحكم تعدد وجودا ومفعلا وايضا يمكن مفعل الوحدة بدو
 كثره واما السبلان الاخران لطف بتاخر الاكابر والسلب وتاخر احد
 والملكه فلان احد المتعالمين منها يكون عدما للآخر والوحدة كونهما مرتبة
 لكثرة لا يكون من عدما لكثرة لا يصح متصور الشيء لعددها وما يقال من ان السند

لا يتصور السند مجرد وعوى لا دليل عليه سوى ان السند لا يجمع السند والمتصور جامع
 ما فوقه وقد عرفت فساد مع ان الواقع حلافة الارى ان السند ضد لكل
 من السواد والبياض مع انها متوفاها **ثم** **مورد** منها اي مورد من الوحدة **الكثرة**
تكون واحد الله اي لمورد من الوحدة **والكثرة** **جثمان بالضرورة** لا يصح
 ان يكون الشيء الواحد من جهة واحدة واحدا وكثيرا معا كما فراد الانسان مثلا
 فانها كثر من حيث ذواتها واحدة من حيث انها انسان **فجسم الوحدة**
م **مورد** **الكثرة** اي لم يكن دالة بمعنى ليس كارج عنها **لم** **مورد** **لها** اي لم يكن
 خارجا عن حمولها ذلك بان يكون خارجا عن حمولها كافي وحد النفس
 الى البدن ونسب الملك الى المدينة من حيث التدبير فان التدبير هو الوحدة
 ليس يستبين ليس متوفا ولا عارضا لانه غير محمول عليها او التدبير هو الملك
 لا يستبان **فالوحدة عينية** لان اتصاف جهة الكثرة بالوحدة في هذا القسم
 لا يكون **بالسببية** وبالبر من بالذات فان اتصاف السبب في المثال
 المذكور بالوحدة من حيث التدبير انما هو بالبر من وتبعية اتصاف النفس
 الملك بالوحدة من حيث التدبير على طريقة وصف الشيء بصفة ما يتصل
بـ **وان عرفت** جهة الوحدة لجهة الكثرة كافي وحدما لتعلق السبب جهة اياها
 بان العطن والسبب كثر ذواتها واحد من حيث انها اسبق بالابيض جهة الوحدة
 وسواء من لداني العطن والسبب اللذين هما جهة الكثرة وكافي وجده الكتاب
 وضايف من حيث انها انسان فان الانسان وسوجه الوحدة بينهما عا
 المعنى المذكور اعني الخارج المحمول **كانت** جهة الكثرة **موضوعات** **او محمولات**
ما **مورد** **للموضوع** واحد وسوجه وحدة ملك المحولات **او بالانكسار** **مورد** **للموضوع**
 بل واحد وسوجه الوحدة لملك الموضوعات فقول عارضه لموضوع
 المحولات وقول **الانكسار** عطف على انه صفة لقوله موضوعات على
 حرق اللفظ والشر من غير ترتيب ويكون حامل الكلام ان جهة الكثرة في هذا

القسم على ما يكون جهة الوحدة عارضة لجهة الكثرة وبشيء الواحد بالعرض يكون
 بعض الصور موضوعات لجهة وحدتها وفي بعض الصور يكون محولات للجهة
 وحدتها وبشيء يكون الاول واحد بالمولد والآخر واحد بالموضوع وانما
 بعضها بالموضوعية وبعضها بالمحولية مع ان العارض بالشيء المذكور معروض
 كونه مستعادتين بخلاف ان يكون كل منهما موضوعا للآخر والآخر محولا للآخر
 بالطبع موضوع كالنطق والبلغ في المثال الاول وبعضها بالطبع محول كالكتابة
 والضاكن في المثال الثاني اذ اوجبه الكلام موافقا لما استهرق من قسم الوحدة
 بالعرض الواحد بالموضوع والواحد بالمحول وقيل مناه كما في ساكن
 محولات عارضة لموضوع واحد بالعكس في موضوعات معروضه لمحول واحد
 والاول كما كانت والضاكن العارض للانسان الموضوع لهما فانها
 في ان كلاهما محول على الانسان والمولية المتحدة بينهما عارضة لهما خارجية
 عن حيثية والى كالتنطق والبلغ الموضوعين للاسفل فانه قد عرض لكل
 ايم موضوع للاسفل والموضوعية المتحدة بينهما عارضة لهما خارجية عن حيثية
 والتقدير على هذا الوجه حسن من ان يحل جهة الاتحاد في المثال الاول هو الاول
 وفي الثاني الاسفل فان الانسان لا مال لانه عارض للكتابة والضاكن
 الا على سبيل التجوز اقول لعمري ما تقول في المثال لمثل المالك كاشا
 سواد او ابيض او كانت هناك حمراء صفراء غير ذلك كما لا يستلزم ما يكون
 الوحدة فيه عارضة وبشيء من منها هذا ان العارض ان يكون هناك وبشيء
 عارضا في الكون هناك حتى قال المالك ان هناك موضوعات ومحولات لجهة
 او ما توهم من ان الانسان لا مال لانه عارض للكتابة والضاكن
 سبيل التجوز ليس لانه العارض مطلق في الاصطلاح حقيقة على ما هو محمول
 التي خارج عنه والانسان بالنسبة الى الكتابة والضاكن كذلك فلا محذور
 المطلق العارض على الانسان بهذا المعنى المراد منها هذا وايضا فان القسم

الاتحاد بالموضوع قسما والاتحاد بالمحول قسما آخر وهذا التوجيه محل الاتحاد بالموضوع
 راجعا في الحقيقة الى الاتحاد بالمحول **وان قسما** اي كانت جهة الوحدة ذات
 لجهة الكثرة **وقد حسيب** ان كانت جهة الوحدة جنباً لجهة الكثرة كوحدة الانسان
 والخمس من حيث انها حيوان **او عينية** ان كانت نوعا لها كوحدة زيد
 وعمر من حيث انها انسان **او فعلية** ان كانت فصلا لها كوحدة زيد وعمر
 من حيث انها ناطق **وقد تباير** معروضات ما كمن معروضات الكثرة لا تصور ان لا يكون
 معروضات الوحدة لان كل كسوف واحد من حيثية ما على ما سبق فالقسم معروض
 الوحدة الذي لا يكون معروضات الكثرة فهو موضوع مجرد **عدم الانقسام** اي
 لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام واراها بالموضوع الذات بمعنى ان الذات
 الذي مفهوم مجرد عدم الانقسام **وقد تباير** اي وحدة هي كمن من انقسام مفهوم
 الوحدة فان مفهوم الوحدة واحد من حيث الذات كمن من حيث الافراد فهو غير
 داخل في القسم بل الواحد بالخص الذي لا يقبل التسمية بالاجزاء المتعددة
 اما ان لا يكون له مفهوم سوى مفهوم عدم الانقسام فهو الوحدة الشخصية فليس
 موضوع مجرد عدم الانقسام اضافة ما في موضوع مجرد مفهوم عدم الانقسام
 وفي نظر اول لان مفهوم عدم الانقسام لا يكون هو الوحدة الشخصية بل
 ايضا قول اما ان لا يكون له مفهوم سوى مفهوم عدم الانقسام فهو الوحدة
 شخصية معناه ان الوحدة الشخصية وان مفهوم عدم الانقسام وقد فرغ
 ان اضافة الموضوع مائة وسبعة ان يكون الوحدة نفس مفهوم عدم الانقسام
قول مطلق له وحدة مع غيرها متول مطلق مرغران مال وحدة النقط
 العارضة لو غير ذلك **والانطه** شخصية ان كان له مفهوم زائد **وضع المول**
 هذا وقت العبارة في النسخ والصواب ان مال والانطه ان كان ذا وضع
 من ان لم يكن موضوع مجرد عدم الانقسام وذلك بان يكون له مفهوم سوى عدم
 الانقسام فهو نقطه ان كان ذا وضع او مصادق شخصي **ان لم يكن ذا وضع** هذا

لم يتقبل موضوع الوحدة **القسمة والاي** وان قبل القسمة فهو **متدا** وحتى ان
قبل القسمة بالذات **او جسم** حتى ان لم يتقبل بالذات وهذا ابتداء على نفسه في
نفي الهمولي فلما رد البعض بما كثر رد القسمة بما كثر في احد ما حلول سران
بسيط ان لم نعلم سلا اجسام مختلفة الخواص **او مركب** انتم الهاء في جعل الجسم
المركب من هذا البطل لان الكلام في مورد من الوحدة الذي لا يكون معدوما
مكتسبة والجم المركب واحد من جيب الذات كغير من حيث الاجزاء **وبين**
الاقسام **اولى من بعض بالوحدة** معنى ان الوحدة بمقتل **بالسبك** على
فان الوحدة بالسخص اولى بالوحدة من الواحد بالزوج ومومن الواحد
في الواحد بالسخص ما دلت بحسب رتبته وكذا الواحد بالنصل تتاكد
في الواحد بالسخص لا تقسم اولى بالوحدة منقسم وكل ذلك اولى من الواحد
ثم الواحد بالعرضي الخاص اولى من الواحد بالعرضي العام وكل ذلك اولى من
بالوحدة العرضية وكذا الكثرة متوالة بالسكك كذا في كل عدد اشد منها
فيما دون **والمراد** لفظ مركب جعل اسما فرف باللام والمراد به اكل الاجاب
بالملاحظة **على هذا النحو** اي على نحو الوحدة فكما ان بعض افراد الوحدة اولى
بالوحدة من البعض كذلك بعض افراد اكل اولى من البعض بالكلية على كسبو
هل معناه ان موجودا وان يكون للشئ وحدة من وجه على نحو الوحدة
الانقسام الى الاقسام المذكورة كلما تعلق جبه الوحدة اما معدومة او عاكسة
فكذلك جهة موجودات اقسام الوحدة بمقتضى اقسام موجودات معنى ان
موجودا كثر فانه لا يتصور دون انيقية فلا يتصور في السخص الواحد حيث
موجود واحد بخلاف الوحدة فاهما يتصور في السخص الواحد من حيث
واحد اقول ان الوجود اريد به المعنى الذي ذكره كونه انقسام
الاقسام المذكورة باعتبار انقسام ما فيه من الوحدة فهو بالحيثية انقسام للوحدة
كل مفهوم اخر اعرفه الوحدة كل مفهوم اخر غير مفهوم اخر مفهوم

انقسام في المفهوم الاخر فالتميز من خصوصية موجود يكون قليل الحدود وايضا
في الكلام بعد ذكر الوحدة الشخصية واقسامها مع انها لا تدرج في موجود
طائفة **والوحدة في الوصف العربي والاداء** **اخبار** **اسماء** **اخبار** **المضاف** **ال**
فان الوحدة في النوع سمي مما لا وفي الجنس محاشيه وفي الكيف مشابهة وفي
اكم مساواة وفي الوضع موارد وفي الاضافات مناسبة وفي الاطراف مطابقة
والاخذ **محال** اتحاد الالاميين بان يكون شياك شيان فمصر شيئا واحدا بطريق
الوحدة الاصلية كما اوضح الماآن في اثار واحد او الاجماعية كما اذا اجمع
الماء والتراب فصار اطنيا او اكون النساء والكلاب والهور صار الطمان
سوادا واحدا والاستحالة كلون الجسم كان سوادا او اياها فصار اسوادا واحدا
على واقع والاما اتحاد الالاميين بان يصير شي من قسمان نزول عن شي او
منهم الى شي شيئا اخر كان حاك زيدا وعمر وسلا فصار بان يصير زيد بعينه وعمر
او العكس فكذلك يمنع لهما بعد الاتحاد ان كانا موجودين كما ما امين لا وجود
وان كان احدهما فقط موجودا كان هذا خارا لاحدهما وتارة لا وجود وان لم
كن شيئا منهما موجودا كان هذا خارا لهما وحدوث ثالث واكمل خلافا للمفهوم
واعرض بالالام انها لو كانتا موجودين كما ما امين لا وجودا اما يلزم لو
مكونا موجودين بوجود واحد ووقع بان في الوجود الواحد اما احد الوجود
اولين فكون لاحدهما وبما لا آخر او غيرهما فكون خارا لهما وحدوث
ثالث واجب عن هذا الدفع بانها موجودان بوجود واحد موجود
اولين صاروا احدا لا محالة يلزم ان يكون واحد منية حاله في مجلس لا
موت اما يلزم ذلك ان لو لم يحدثا تماها وكان شاك دالمان وجودا
بوجود واحد ليس كذلك بل مما قد اتفقا اما وجود القول بوجود
خاتما قبل الاتحاد كان كل منهما متشخصا بمشخص امتاز به عن الآخر فان
ذلك المشخص بعد الاتحاد كما ما امين لا وجودا لهما من ان كل واحد منهما

من

متخص امتاز عن الآخر فيما يخصان مما زان لا واحد وان لم يكن ذلك
 عدد الا كما وقد زال ما زال تسخه فزودة روال الشخص روال شخصه فكون
 هذا غير واحد ما وبار للآخر او فناء لما وحدت ثالث ولا يمكن ان يقال
 على ما سبقت ان في الوجود انها بعد الاتحاد مستحصان بمتخص نفس الشخص
 لان كل واحد من الشخصين الاولين كان قد امتاز به احد الاثنين عن الآخر في الشخص
 لا امتاز به احد ما عن الآخر فلا يكون موثقا فلهذا هو مستدعي حتى يشار اليه
 على ما سبقت من ان لكل الاشياء مستدعي اعاد للفرق من وجه الا كما كان حكما جوده
 الا بين وجهين مما من وجه اخر والا كما كان حكما ليس على من **والوحدة ليست**
عدد لان العدد وتكونه كما قبل الانقسام والوحدة لا قبل من جعلها عدد وال
 بالعدد وما دخل تحت العدد فالتراع لعل **ليس بعد العدد المقوم بها لا غير** من
 ان كل عدد مقوم بوحدة لا يباو منه من الاعداد فالسنة مثلا مقوم بالوحدة
 ست مرات لا بسنة واحدة فان تقوما بها ليس اولى من تقوما باربعة واثنتين
 ولا من تقوما بحسنة وواحدة فان تقومت بعضها زعم الترحيم لما مرج وان تقومت
 باكمل زعم استغفار الله فاموذا ان لا لان كل واحد منها كانت في تقوماها
 فستتبع به عاده فاما قيل بما زان يكون كل واحد منها تقوماها باثني عشر
 العدد المشترك بين جميعها اذ لا دخل في تقوماها لمخصوصياتها قلت العدد
 المشترك منها الذي في خمسة السنة موالوحدات فمما ذكر اعترف بالله
 لا ما بال تقوماها بالوحدات ايضا ليس اولى من تقوماها بالاعداد فبعد
 من الترحيم لما مرج لا فان قلت المقوم بالوحدات راجح باعتبار انها لا
 كل جال وايضا يمكن تصور كنه عدد مع الغلبة عاونه من الاعداد فان
 مثلا اذ تصورت وحدتها عشر سيرة تصور كنه خصوصيات الاعداد المدة
 تحتها فمما تصورت حقيقة العشرة كما سبقت فلا يكون في من تلك الاعداد واما
 في حقيقتها واذ اضعف اليها مثالا حصلت **الاشياء** في نوع من العدد

م حصل انواع لا يمتاز بها **واحد واحد** فان الاثنين اذ اضعف الوجود حصل
 منه نوع او من العدد واذ اضعف اليها واحد اخر حصل اربعا
 نوع اخر وكذا اكل نوع اخر اذ ازيد عليه وحده حصل نوع اخر والرايد لا يمتاز
 الى عدد لا ترا عليه فلا حتى الانواع الى نوع لا يكون فو قد نوع اخر **تختلف الكفاية**
 في انواع العدد لاحلا فيما بالوحدات كالتسم والمنطقية والتركيب والاولية
 واحلاف اللوارجم على اختلاف الملزومات **وكل واحد منها** اي من
 انواع العدد امر **عبارة** يستعمل بالوحدة التي هي امر اعتباري لما من الغنايط
 حكم به اي بذلك النوع من العدد **والعمل على الحكم** ان اذ انقسم بعضها الى
 في العمل منها **سبب** اي بحسب ذلك النوع من العدد مثلا اذ انقسم
 الى واحد بحكم العمل بالاثنيين عليها واذ انقسم اليها واحد اخر حكم العمل بالثنية
 عليها وكذا **الوحدة** قد مر من ذاتها وتماثلها فاه عال وحده واحدة و
 عشرة واحدة فان كل واحد موجود منها او خارجا له وحده ما ولو لا اعتبارها
 من ان الوحدة مساوق الوجود **وما سلسل الوحدات** **لست** **منقطع** **بانتفاع**
عبارة على اوت في امثالها من الاعداد الاعتبارية **وقد مر من لها عشرة**
 فان وحدة ريد سارك وحدة عمر في مطلق الوحدة **فخصص** **لست** **تتم** **كل**
 منها عن الاخرى **المشهور** **لست** **بما** اضعف في اليه فان وحدة ريد عيار
 ريد عن وحده عمر وكذا كل وحدة عمر وعيار عمر عن وحدة ريد وسبب
 زمر من الاضافه يسمى مضافا مشهورا لا مضافا للوحدة مضافا
 مضافا حتى يكون موزنها مضافا مشهورا فاه الامر من لها مضافا
 الى موزنها لا انا تقول تلك الاضافه كما مر من للوحدة مر من لموزنها
 ايضا وهذا الاعتبار يسمى موزنا مضافا مشهورا وذكره ابي الشيخ
 في المحل من المناسبات من العجب **وكذا المعاني** **لست** **بما** ان الكثرة ايضا
 لها سرك وجميع ساركها بموزنها مضافا للوحدة الى موزنها **بما**

والى مقابلتها ثبات اي الوحدة تعرض لها اضافات ثبات انما بالكلية
 الى معروضا واحدا منها باعتبارها وحدة له وانما باعتبارها قية
 الاضافات السالبة بالكلية الى الكثرة ومنها ما يضاف للكثرة اول ان
 الاول والى بالية بالحكمة اضافة واحدة لا تفاوت بينهما الا بالعبارة وان
 هذه الاضافات لا احتصاص له بالوحدة والكثرة في كل منهما مع موصوفا
 بملك احاله **وكذا للمقابل** الكثرة ايضا تعرض لها هذه الاضافات
 فانها كثره لمعروضا وحال فيه ومقابل الوحدة **ويعرض** اي لمقابل الوحدة
لاستيعاب عروضا لها اي للوحدة واراد بها ثباتا معروضا منها من المقابل
 المتبوع الى انواعه الاربعه اعني حابل السلب والاكاب ومراجع العوار
 واعتقد الملكة والعدم ومو اول ما حوزا باعتبار خصوصية ما وثقا
 الضدين وما وجوديان **وتساكس** هو ما قيل في الحقيقة والمشوب
ومقابل الضايف حال التماثل الاثنان ان كانا متساكرين في عام الكمية
 متماثلان والامثالان والمثالان اما متماثلان او غير متماثلين والمتقابلان
 هما المثالان اللذان منسج اجتماعهما في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة
 خرج مقدارهما في المثالان وان امتنع اجتماعهما وتعدد امتناع الاجتماع في محل
 مثل السواد والكلالة ما يمكن اجتماعهما ودخل قيد وحدة الجهة مثل الابوة في
 البؤه ما يمكن اجتماعهما باعتبار جميعات وتعدد وحدة المحل المتماثلان اذا امكن
 في الوجود كبا من الروى وسواد الجبشي والما السعيد بوحدة الزمان فتدرك
 لان الاجتماع لا يكون الا في زمان واحد الا انه قد تفرقت ولو على سبيل التماثل
 فان الوصفان في ذات واحدة وان كانا في وقتين فخرج لوجوده دفعا
 يجوز في الاجتماع للمتماثلان اما ان يكون احدهما في الماضي والاخر في الحاضر
 اغير فيسبها الى قابل لما اضيف اليه العدم لعدم وكيفية فان اعتبر فيكون
 محضه في وقت احصاه بالامر العدمي فهو العدم والملك المشهور ان كان كونه

فانها عدم اللحية عن شانه في ذلك الوقت ان يكون لمحيما فان العدم
 له كونه وان اعتبر قوله اعم من ذلك فان لا يتبدل ذلك الوقت كعدم اللحية
 عن الطفل او عسر قوله لا كسب نوعه كالمسمى للكمه او جنسه القرب كالعنى
 للعقب او العبد كعدم الحركة الارادية لميل فان جنسه السعيد اعني الجسم الذي
 هو فوق الحاد فاعلى للحركة الارادية فهو العدم والملكه المحتميان وان لم يقتر
 في نسبتها الى قابل فليسب وايحاب فطرحا ذلك انما ان المتماثلين قابل العدم
 والملكه اما معارض عن المتماثلين قابل السلب والاكاب باعتبار النسبة
 المحل القابل وذا منته قوله وهو الاول ما حوزا باعتبار خصوصية ما والى
 ان لم يعمل كل منهما الا بالكلية سلك الاخر فهو المتضايفان والا فهو الاول
 المشهور وان قد سترط في الضدين ان يكون منهما عام الخلاف والعدم
 والبيان فانها متماثلان متباينان في النهاية دون الحركة والصفره او في
 منها ذلك الخلاف والتباين قسيمان بالمساويين والعدنان بهذا
 سيمان بالخصائص وقد علم ما ذكرنا ان الخصي من الشا داخل المشهور
 والخصي من قابل العدم والملكه اعم من المشهور منه على عكس ما قيل
 وذا منته قوله وتساكس هو ما قيل في الحقيقة والمشوب والمشهور في مقياس
 المتماثلين انهما اما وجوديان او لا على الاول اما ان يكون يعمل كل منهما في
 في الاخر فيما المتضايفان او لا فالمتضايفان وعلى ان يكون احدهما وجوديا
 لاخره ميبا اما ان يسير في العدمي محل قابل للوجود فيهما العدم والملكه او لا
 بما السلب والاكاب واعلم من علمه او لا يجوز ان يكونا عديمين كالمسمى والاكاب
 واجيب ان العدم المطلق لا تقابل نفسه ولا العدم المتضاد لا اجتماعه
 لعدم المتضاد لا قابل العدم المتضاد لا اجتماعهما في كل موجود متباين
 في العدمان والما العدمي فهو اشغال البصر عما هو قابل فان اريد للمسمى متباين
 بصر فهو البصر عينه ولا اعتبار بحرف السلب والتقابل محال وان ارد

س

بسلب التاليه فالقابل بينهما لا محاب والسلب اقول في نظر الاول
 فانه يجوز ان يكون احد العدمين مضافا الى الآخر وعلى تدبير عدم الاضافة
 يجوز ان يكون من كليتهما عن المفهومين الذين اضيف اليهما العدمان
 واسطة لعدم القيام بالسفس على القيام بالغير وعلى تقدير واسطة خارج
 كليتهما اما مستلزم اجتماعهما ان لو كان قابل كل عدم مع ملكة قابل السلب
 والاجاب اما اذا كان احد الشاغلين قابل العدم والملكه فلا اذ العدم
 الملكه قدر شئان كلاما لعدم الحول عامر سانه ان يكون احوال مع عدم
 قابله البصر فان كليتهما اعني قابليه البصر والحول كليهما متعينان عن الحول
 مع عدم اجتماع العدمين فيه وذلك لان عدم الحول قد اسرط ان يكون
 عامر سانه ان يكون احوال واكوار ليس شانه ان يكون احوال وعلى كل
 من السادير النكته لا يصح قوله لا اجتماعهما في كل موجود غير لما اضيف
 العدمان واما ثانيا فلان قوله ان ارد بالاعني بسلب اشياء البصر فهو البصر
 بعينه غير صحيح لان فعل البصر لا يتوقف على فعل اشياء وعمل سلب اشياء
 متوقف عليه فطعا فلا محذوران فهو ما وان كانا ملازمين فليس الاخلال
 منهما بمجرد جوف السلب فقط حتى لا يمتد به واما ثالثا فلان مفهوم
 الاعني اعم من كل واحد من سلب الاشياء وسلب العالميه وهذا المفهوم الاعم
 قابل لمفهوم العمي في نفسه سواء كان اشياء ومفهوم العمي سلب عدم البصير
 او مفروض قطع النظر عما ذكر من التفصيل كالمثل بالتقابل منها وما عداها
 واما اسناده كذا او كذا فافضل من مطلق اسناده والاحكام الخاصة بالاجام
 لا يترجم لطبيع العام والاربابا فلان قوله وان ارد بسلب العالميه بالتقابل
 بالسلب والاجاب ان اراده ان قابل الاعني بمعنى سلب العالميه مع العمي قابل
 السلب والاجاب قد كلفتم وكلفتم فقطود المعترض حاصل او عرشته ان
 تقابلها من العدمين وان اراد ان قابل سلب العالميه مع العالميه قابل السلب

الاجاب قد كلفتم كلفتم لافلام فيه انما الكلام في قابل سلب قابله البصر مع عدم
 البصر عامر سانه ان يكون بغير او ما يتيان عدم اللازم قابل وجود المفرد ومسا
 داخل في العدم والملكه ولا في السلب والاجاب المحتره فيها ان يكون منها عدما
 للوجودي واجيب بان المتغايرين متعينان في محل واحد ولا شك ان عدم اللازم
 ووجود المفرد متجانسان في المحل فلا قابل منهما ورد بان الكلام في وجود المفرد
 محل واسعار اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركه كالحجم مع اسفار السحره اللازمه
 لها عنه وعلى ما ذكرنا من التقسيم محل العدميان لو كانا احدهما مضافا الى الآخر
 لعدم القيام بالسفس وعدم القيام بالغير في المتضادين وكذا الوجودي والعدمي
 اذ لم يكن العدمي عدما للوجودي كوجود المفرد وعدم اللازم محلان في المتضا
 وعلى هذا لا يصح قول المصنف وما معنى المتضادين ووجوديان ثم ان بعضهم عبروا
 بمرتب للشاغلين الموضوع محل المحل واداد واد المحل المستغنى عن الحال ولذلك
 صرح بان لا متضادين في الجواهر اذ لا موضوع لهما واعتبر اخرون المحل مطلقا وكذا
 بنو المتضادين في الصور النوعه للنعاصره وظهر من ذلك ان المراد بالمتضاد
 اجتماعهما في ذات على ذكرناه بعض مواسم اجتماع بحسب الحلول فيه كسلب
 العدمي والحلول فيه فان الامتناع الاجتماع بحسب الضد قد يسمى ساسا فلا محل
 نحو الانسان والعرض في معرفت المتقابلين بخلاف مفهوم السيامن والابا من
 فانه يمنع اجتماعهما باعتبار الحلول في محل فان فصل من القابل بالحري في التباين
 والنقص والمتضاد فان وسا كل حيوان انسان مصنف لولنا بعض الحيوان ليس
 انسانا ومنه لتولنا لا شئ من الحيوان بانسان على ما قال الشيخ في السفس ليس
 الكلي السالب قابل الكلي الموجب متقابل للنقص بل هو متقابل له حيث هو سالب
 لمحوه متقابل اخرى فليس به المتقابل متضاد اذ كان المتقابلان جبالا لاجتماع
 صدقا البتة ولكن قد يجتمعان كذا با كالا خندا وفي الامور انتهى كلامه مع انه لا يمتنع
 اعتبار ورود المتضاين على محل عطف الموضوع العصبية مورد او محلا للثبوت

العدمي

فان سلب العدمين المتضادين احدهما الى الآخر
 فانه سلبا واحدا لهما فكل واحد منهما
 كان متقدرا ان يمتنع على الآخر
 وذلك ما حصل مع عدم
 عدم الكلاسا وكذا الكلام
 وذل العدميين في التباين سالا
 وجوابا بغيره

وعدم البتة اذ المراد من الحول تمام طول الاعراض في محالها والصورة
حوادثا وما هو باعتبار انصاف المحل بالامور الاعتبارية قال الشيخ في السفار
ان المتعالمين بالاجاب والسلب ان لم يعملا الصدق فيسلكا كرسية و
الافرنسية والافرك كقولنا زيد فريس رديس فريس فان الخلاق في الغنيس
موصوع واحد في زمان واحد وقال ايضا ان من الساعل الاجاب والسلب
معنى الاجاب وجودا في معنى كان سوار كان باعسا وجوده في منتهى وجوده
لغيره ومعنى السلب لا وجودا في معنى كان سوار كان لا وجوده في منتهى وجوده
لغيره اقول وبما قلنا نظرا لدفاع ما قيل اذ اعترض من الكرسى فان اعترض
صدقه على منتهى يكون الاخرى سلبا لك الصدق في ان كان يكون النسبة
بالصدق حرة فيما في الشيء فصيان العمل وتقيده فلا تقابل بينهما الا باعتبار
وقوع تلك النسبة اجابا ولا وقعها سلبا فزحان بالعودة الى قضيتين واذا
اعتبر مفهوم الفرس ولم يلاحظ سلبه بالصدق على منتهى يكون مفهوم الظاهر
في مفهوم كله لا صدق مفهوم الكرسى ولا سلبه في كونه تهما اذ لا تصور وجود
سلب او اجاب الا على نسب لا كذا اذا اعترضت مفهوم واحد ولم يعبه بعبية
الى مفهوم اخر ولا نسبة مفهوم آخر اليه لم يكن كذا اذ كان وقوع اوله وقوع
سلب كذا مفهوم الواحد كاشهد به البديهة فمفهوم الفرس والافرنسية
الماخذ على ان الوجه مساعدان في انفسها غاية الساعد ومساعدان على ان
واحدة فيما مساعدان به الا اعتبارا فان قلت قد مر ان المعبر في المتعالمين
حوال المحل او الموصوع ليس لمفهوم الفرس والافرنسية حوله في محل فلا تقابل
فيها قلت مثل الكلام الى مفهومى البياض والاسياض الماخوذ من على الو
الاخر فيهما تقابل خارج عن الاقسام الاربعة لان في الكلام ان السلب
الاجاب في تقابل السلب والاجاب اما راد بها اذ كل الوقوع والافتقار
فلا تصور وجودها الا على نسبة وطه بنى قول المصنف ومورد ارجع الى القول

والعقد معنى ان الاجاب والسلب امران متعليان وادان على النسبة الى
عملية ايضا فاذا حصل في العمل كان كل واحد منهما عقدا الى اعتمادا واذ
غيرهما عبارة كان كل من العبارتين قول لا تسلم فهو في البياض والاسياض اذ
معتبر منهما نسبة لا تصور فيها سلب ولا اجاب فيكونان متساويين غير متماثل
الاجاب والسلب وظاهر ان ليس من الاقسام الباقية فوجوده متماثل خارج
الاقسام الاربعة وما قلنا من السخ في معنى الاجاب والسلب المراد ههنا
شمول ذلك الاسكال الكلية فان قلت متماثل الوجه الكلية كقولنا كل انسان
جوان مع السالبة الكلية كقولنا لا شيء من الانسان يحوان متماثل الاجاب والسلب
وان الحكم في الاول بوجود الحيوانية للانسان وفي الثاني لباوجود الحيوانية
لانسان فلم يعد السخ من متماثل التضاد قلت يجب ان يكون في متماثل السلب
الاجاب احد المتعالمين هو ما ذكرنا لمتماثل الاخرى ما علم من السخ فاذا رفع
الاجاب الكلى كان ذلك سلبا جزئيا لا سلبا كليا فان السلب الكلى مخرج الاجاب
جزئى ليس ولا يكون رخصا للاجاب الكلى فالسلب الكلى مع الاجاب الكلى متماثلان
في رخصا عدما لا آخر ويمكن جعل احدهما مع قطع النظر عن الاخر فاما متساويان
في رخصا من السخ الذي ذكرناه اوله فظهر فساد ما قيل ان الخلاق الصدق
لا يقابل المتماثل مع الصدق حيث امتناع الاجتماع مع حوار الارشاع لا
المتماثل من الكليتين تقابل التضاد حيث يلزم من متماثل السلب والاجاب
ان سواهم من الساقص ولعل منشأه ما وقع في عبارة السخ على معناه آتيا
في قوله فليس هذه القابلة تضادا اذ كان المتماثلان هما لا محتملان صدقا بالبدية
من عدم احتمال كذا باكما لا صدق في اعيان الامور ومصور السخ ان تضاد الكليتين
ضاد بين الامور العملية لانها من السلب الكلية التي هي امور عملية نسبة التضاد
في الامور العقلية كالسواد والبياض ولما كان هناك سلبا ان حال التضاد
بين المتماثل فانه صدق عليه وعلى غيره من المفردات كالتجاوز والماكس

وغير ما كيف يكون قسامه مندرجا تحت اقسام **مبتدع** اي تحت التباين
الجنس اي التباين **باعتبار عارض** يعني ان مفهوم الضامات قد عرّف من مفهوم
 التباين مفهوم الضامات من حيث هو مواع من مفهوم التباين وحيث هو
 مورد من لخصه من التباين احسن منه على ما ليس كونه مفهوم اكل من حيث هو
 اعم من مفهوم الجنس ومن حيث انه مورد من مفهوم الجنس اخص من
 كونه المورد من اعم والعارض اخص فاد اخذ المورد من حيث انه مورد من
 العارض كان امضا اخص وقد يجب بان مفهوم التباين من حيث هو
 فرد من افراد الضامات وارض من واما من حيث الصدق والكل فانه اعم
 منه ولا سيما في اندراج مفهوم من حيث هو موحد اخر وعدم اندراج
 من حيث الصدق على اواده كالحق ان فاعجب منه مندرج تحت الجنس وان
 لم يدرج تحت من حيث الصدق بل صدق على ما صدق عليه الجنس كزيد مثلا وليس
 من اندراج مفهوم تحت اخر كونه فردا من افراد اندراج افراد ذلك
 تحت الاخر كذا الحاد من مفهوم التباين والمضام فان مفهوم التباين من حيث
 صدق على افراد اعم من المضام ومن حيث هو موحد تحت المضام فرد
 من افراد فان قلت اذكرتم انما نظرا اذا كان المفهوم الاخر يمتدح فيه
 للمبذبح كافي المثال المذكور ولما اذا كان دايما كافي محضا فلا اذن يستعمل ان
 لا صدق داني الشيء على ما صدق عليه ذلك الشيء قلت اذا كان الضامات
 ذاتا لمفهوم التباين الذي هو عارض من لقسام لم يدرج مفهوم الضامات الا على عار
 ذلك الاقسام او عليها من حيث انها مورد منه لذلك العارض والمصدق على
 الاقسام في انفسها ككلا وبذلك تم مقصودنا بهذا قيل اقول وفيه نظر لان
 السائل ان الضامات كونه ذاتا للتباين صدق على ما صدق عليه التباين
 صدق التباين على اقسامها صدق الضامات ايضا بالضرورة عليها
 انفسها ولا اثر في ذلك لكون التباين عارضا لقسامه غاية في الباب ان

يكون صدقهما على الاقسام صدق عارضا وقد تآل اراء بالجنس مفهوم التباين
 والغير في قوله وسيدج تحت راجع الى الضامات يعني ان مفهوم التباين جنس
 الاربعة ومع ذلك مندرج تحت اقسام اي الضامات وذلك باعتبار
 عارض فان مفهوم التباين قد عرّف من مفهوم الضامات مفهوم التباين من حيث هو
 عم من مفهوم الضامات وبنسب له ومن حيث انه مورد من لخصه من الضامات
 من حيث كونه سلك في قوله **ومقتضية عليها بالسلك** مقتضية التباين على
 قسامه الاربعة بالسلك بناء على ما ذكر من ان المسلك لا يكون ذاتا كذا
 فاما ان حال ان ذلك لم يمت خصوصا في التباين الاعتبارية او بالان
 بنسب على اعم الخارجى واستدل على ان التباين ليس جنسا لقسامه بان جعلها
 بكنه ما توقف على معلوم وهذا في الضامات كما ان التوقف على في الضامات
 داني الباقي فسترد وقال الامام اما جعل قربة المضامين وان لم يخط
 بانها امتناع اجماعا وذلك مرفعا عدم تقوم المضامين بالتباين وما
 في الاما دل على ان التباين ليس ذاتا لذات المتعلقات كالسواد و
 ايا من مثلا ولا كلام فيه انما الكلام في انه هل يوزن لاقسامه التي هي
 تلك الذات **واشياء في السلب** ان عابا لايجاب والسلب استدل
 مفهوم التباين ما سواه من اقسام التباين واستدل على ذلك بوجوب الاول
 انساني الى المارفة او ما سلم من رفته لان اعداها محوز اجتماع مع ذلك الشيء
 اعداها لا سلك ان شافاه وقع الشيء مع انما هو له اهما ولا ذلك اذا اطلما
 جعل مع قطع النظر عما عداها معيلا واجبا لا حكم بالمساواة لا توقف وان
 شافاه مسلم من رفته انما هي لا سيما على رفته او لا سيما عليه لم يأت
 لهما ما سلم من رفته الى انما ساذ على سبيل التبع لا لاداء وذلك اذا اطل
 جعل مفهومه ولا حظ مع مفهومه اخر مغاير الرفع المفهوم الاول فاما لم يشر
 بسلزم رفته لم يحكم امتناع التباين منها كمن هو كونه المفهوم الاخر

الاستلزام لرفع المفهوم الاول فمجرد ملاحظة شرط الاستلزام اجالا وسما
 بهذا الشعور الاجالي فخلط وغلط ان الحكم بالثبوت لادان المفهوم وكذلك
 قيل فيها ان اذا اعتقدنا ان هذا سر وقطعا النظر عن جميع المعاني الخارجة عن
 مفهومه منع ذلك لادان من اعتقاد انه خير ونظرا لادان الثبوتية الزاكية
 انما هي من الايجاب والسلب وان السالبة فيها عدا ما منه لثبوتها فلو كان
 التعايل منها اشد واخرى السالبة ان سلب الخيرة مثلا لا سائر اثبات الخيرة
 على ذات واحدة ولا سائر سلب الشراد لصدقتان على ذات واحدة لا يابا
 الا بايجاب الخيرة وادان الخيرة في سلب الخيرة في الجواب وكانت
 السالبة بمنع من الجابيس الخيرة اصلا ما في ايجاب الخيرة في سلبه ولما اخرج منها
 الجاب في سلبه كان التعايل من السلب واليجاب اقوى من التعايل من السلبين
 واعرض عن طه بانه لا يلزم من صدق قولنا لا سلب الخيرة الا ايجابه ان صدق
 قولنا لا سلب في ايجاب الخيرة الا سلبه وكون السالبة بمنع من الجابيس لا يمنع الا
 ان الجاب الخيرة سلبه والما انحصار سلبه في كلا او لا يرى ان الجاب
 الشرطي في ايجاب الخيرة ليس سلم انحصار سلبه في ايجاب الخيرة في سلبه لزم ان يكون
 متعايل السلب واليجاب اقوى اذ التقدير انه ليس هناك شاك في افعى وان
 لا بد من شئ هو اقوى منه السالبة ان الخيرة مثلا اعتقد من عقده انه خير وعقد
 ليس شر والاول داني الخيرة والثاني عرضي لانه خارج عن حقيقة الخيرة وعقد انه
 خيرة رافع لعقد انه خير وعقد انه شر رافع لعقد انه ليس شر والرافع للامر الذي
 اقوى معانده من الرافع للامر العرضي وروى ذلك بان الوهمي اذا كان لا يمان
 رافعه زافعا للعلم لم اعتقاد ان لم يكن لازما لم يكن رافعا من انما لمعتد
 ان الرافع بلا وسط يكون اقوى من الرافع بوسط لا مقارنه في الاية سلبا غيره
 لانا نقول ان الرفع الذي سمي بالواسطة تقيينا افعى من ليعين ان الرفع
 المباشر فم لا يكون اكمال شاك كذلك وفي بعض النسخ واشد افعى الارتفاع

بل قوله واشد افعى السلب وروى بان السالبة شرط بناية الخلاف
 في طه في امتناع الاجماع وروى بانه لا يتصور عناية طلاف فوق السالبة الذي
 ان يكون احد ما صحح سلب الاقوى مع ان ذلك الاشارة الى انما هو السالبة في
 والسالبة انما هو السالبة المشهور على ما سبق ومن لان اجماع السلبين
 سلبا اجتماع السلب والاعجاب مع زيادة فان اراد البراءة عما به
 الخلاف طه ما هو وان اراد اعم من ذلك فالعدم والمكده والضمان كذلك
 وقيل من كلامه ان اشد الاقوى في السلك هو السالبة لان قبول القوة
 والضعف في اشد من اكد كالكبر والحرارة والبرودة والسواد
 وغير ذلك في طه الظهور بخلاف التواء **قال سادس** **قال سادس** في تعاليل الاجاب
 والسلب مطلقا سواء كان من المفردات ومن القضايا يسمى الساقن وما
 دفع في كتب المنطق من ان الساقن اختلاف الضميمة تحت معنى لادان
 عدما وكذب الاخرى فاعرض عن طه بعض المحققين بان الساقن كما سمع من
 تعاليل منع من المفردات فاختصاص الاختلاف في اكد الضميمة
 من الجمع ثم اعذر بان المراد سوا الساقن من القضايا لان الكلام في اكد
 انما خصصوا الجهم بالساقن من غير القضايا وان وجب ان يكون بها جهم
 سلبية على جميع الجزمات لان عموم بها جهم انما يكون بالنسبة الى
 ما جهم ولما لم يسلط لهم بالساقن من المفردات عرض بعذر لعل
 منهم انما سلب الساقن من القضايا حيث صار قياس اكدت الوقوف
 في معرفة عدة في ابيات الخالصة في العلوم كحقيقة لرو في اسات الحكم
 لكونه سادس افعى الجهم فخصوا نظرم الساقن من القضايا وهو
 في جهم افعى على ذلك وكذلك تفرعهم للساقن من المفهوم غير المتماثلين
 بتمامه وانما عاينة على اذكر اكدت وبما ذكرنا طرفا وبما قيل ان مفهوم
 انسان مثلا او المعتبر صدق على شئ ومنه اليه حرف السلب حصل هناك

منهم

والاقول ان العلك لا اصل ولا حيف فلم يرد والسلب الطر من هناك
 اسات حاله متوسط بين الفعل والاكف ولا اصل للمواد **فقدان** لان الاضداد
 وان كبرت لا تصور عاير الخلف الا من اثنين منها **ومعنى عن الاجناس**
مشروط بالانواع **باقا** **جنس** فالو الاضداد بين الاجناس اصلا ولا بين
 انواع **سب** مندرج تحت جنس واحد انما التضاد من الانواع الاخير المبدية
 تحت جنس واحد قرب كالسواد والبياض المندرج تحت اللون الذي
 هو جنسها العرب ولا مستلزم في ذلك سوى الاستقار ولما اعرض
 عليهم ان الضيعة والردية صدان كونها جنسين لانواع كثيرة مجتمعا وكذلك
 ايجز وشرط مطلق السؤل بان لا تضاد بين الاجناس جابرا او لا بالانضباط
 والردية ليس اضدين بل ما عدم ولكنه فان الردية عدم الضيعة وكذلك المثل
 والشرع ان الشرع عدم ايجز وما يابن ملك الامور ليست اجناسا لما كانتا
 فاما مدلول الاشياء التي تطلق عليها ايجز وشرط الضيعة والردية مع
 الدسؤل عن كونها حرات او شذورا وفضائل او ذل علمت بناء على
 الاجناس بل من العوارض التي تكون ان كون كل تضاد بين منها تحت
 واحد وجعل **الجنس** **الفصل** **واحد** جواب دخل مقدر تقريبه ان حال ان كل
 واحد من الصدين يستلزم جنس فضل وكنس لا مع به الصدا لانه واحد
 فبها تضاد انما مع بالتضاد والتضاد لا يجب اندر اجماع تحت جنس واحد
 فلا يجب دخول الضدين تحت جنس واحد وتسرير الجواب ان جعل الجنس و
 الفصل واحد في الخارج فالموجود اليه سويته جنس فضل ولا يكون لكل
 منها وجود متاير لوجود الاخر في الاعان لكون كل منهما موجودا متايرا
 بالوجود وللآخر انما هو عبارة العمل فالتضاد باختياره عار من الانواع المحصلة
 في الخارج للتفصيل الموجودة بالاعتبار لان التضاد انما هو بالامور الموجودة
 في الاعان لاني الامور الاعتبارية هذا فيل في ترجيح هذا المقام

وفيه نظر لان التضاد كبير لما يكون من الامور الالهية كقوله في الجفسيه
 فانها مضادان مع انها من ثنائي العقول لث ل من الامور العدمية اعني كالمكون
 العدم سبب العفوية كما مر من مثال عدم النعام بالنفس وعدم النعام بالضرر ولو
 سلم ان التضاد لا يكون الا بين الامور الموجودة في الاعيان فلا شك ان
 وجود النوع في الاعيان انما هو بمعنى ان في الاعيان امر اطابقة ومخادفة على ما
 مر من معنى وجود الطباع في الاعيان وكل من الجنس والفصل ايضا بهذا
 المعنى وجود في الاعيان واعلم ان هذه الاحكام انما هو للتضاد اخصية لا
 الشهورية ولم يوضع منها اقسام السعيل للتضاد ولم ين احدها لان تحت
 الاضداد في مصادف الاعراض **الفصل الثاني** **اعراض العاقل كالتشبه**
حدود **ام** **ما** **لا** **استطاع** **اد** **بالا** **تمام** **فانه** **على** **ذلك** **الامر** **والامر** **محل** **هذا**
 السوء انما صدق على العلم العاقلية اما وجودها او ما خورده مع غيرها ولا صدق على
 غيرها من العقل لا حدود عن يمين منها فانها غير موشة فلا يصح تسميتها بهذا
 المعنى الى الاقسام **الاول** **بقوله** **دي** **فاحية** **واودية** **وصورية** **ذانية** **فالمصواب**
 ان حال العلم بالحاج اليه امر في وجوده ثم الحاج الى الما جرة الحاج او امر خارج
 والاول لما ان كون الشيء بالفعل كالمبني السر فهو الصورة لا تال صورة
 ليس له محصل في التمثيل مع ان السيف ليس ماصلا بالفعل لان صور الصورة
 سيف المعينة اذا حصلت سمعتها حصل السيف بالفعل قلنا وليست كالحاصل
 في الحب من تلك الصورة بل فردا من نوعها كذا قلنا وقول في طر لا
 لا يمكن تهما فرد من نوع صورة السيف وحسب ان تحقق فرد من نوع السيف و
 عالم تحقق فرد السيف بالفعل علنا ان صورة السيف لم تحقق تهما فالمصواب في
 الجواب ان حال الامر ان صورة السيف محصل في الحب ولما ان يكون الشيء المعينة
 كالحب سرير فهو المادة وليس المراد بالعلمة المادة والصورة بانفسها
 من المادة والصورة الجوهريتين بل ايتهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التي

موجد بها امر بالتعلل او بالبرهنة واما ان علان فلهذا واطل ان في قواها كما انما
 علان للوجود ايضا لتوقف عليها فخصان باسم هذه التسمية التفسير العام من ابي
 المسارين اياها في علم الوجود والثاني لطفه كما يكون خارجا اما ما منه الشيء
 كالحال ليس هو وسو الفاعل والموت وما لا لا طر الشيء كالحال ليس على السر
 وسو العلة العاقل واما ان العلان اعني الفاعل والعاقل فخصان باسم علم الوجود
 لتوقف عليها دون التمهيد والمادة والصورة لا يوجد ان الا للركب والعاقل
 لا يكون للفاعل بالاعتبار فان الموجب لا يكون للعلل عاقل وان حار ان يكون
 للعلل حكمه وقايدة وقد سمي قايده فعل الموجب عاقله شيئا لها بالاعتبار الحقيقية
 التي تسمى عاقله للتعقل وهو من مقصود الفاعل والعاقل انما يكون علمه بحسب وجوه
 الدسني والما يجب وجوده الخارج في مصلو له لعلها لها التمهيد عليه وانما
 عنه في الوجود عليها اعني العاقل علاما العلة والمعلول بالقياس على الشيء
 واحد كمن يجب وجودها الدسني والخارجي وهي جميع ما يحتاج اليه الشيء
 ان لا ياتي مساك لمراد يحتاج اليه لا يعني ان يكون مركبة من عدة امور التمهيد
 اتمه واما فخرنا بالجميع بافترنا لما حرم ان العلة الساتر قد يكون هي الفاعل عليه
 كما في البسيط الصادر من الموجب بل استرنا امر في ما يثيره ولا تصور ما في
 لا سال لا جرم اعتبارا امكان المعلول فالركب لازم لانما هو علمه على الحاج
 الى الفاعل هو الامكان فاشي بالمعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالا كما
 ما حوز في جانب المعلول فاما ما خذ سياكتنا لم يطلب له علة ولا سكت ان مع
 ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرة اخرى بهذا مصل واقول فذلك لان كما
 من الجوز الصدق والمادي مع انه حوز من المعلول حوز من العلة التامة ايضا لو
 كان الامكان حوزا من العلة التامة مع كونه منه للمعلول ومبغرافية لم يزم محذور
 وايضا لما كان الامكان من شرط التاثير طر يوجد موثر بل استرنا امر في
 ما يثيره وانت حير ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه كونها

من عدة اقسام واجبة لا يكون محال الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة
 عليها يخرج العلم ان سالت ذلك اصطلاح اخذ ليس منبها على كونها علة
 بالمعنى المذكور اعني المحتاج اليه فيقول او كانت العلة الساتر جميع ما يحتاج اليه
 الشيء ومن علمه عدم المانع فليزم ان يكون العلة التامة للشيء معدومة ضرورة
 انعدام الكل فانما كسبه وسويط لان امتناع ما من المعدوم الموجود ضرورة
 وانما لم يرد انما ايات ايات الصانع والى اب ان الموت في الوجود هو
 الفاعل فلهذا عدم المانع مما سوت ما يثيره عليه ليس هو رافيه وهو العمل
 وان لم يحوز ان يكون العدم موثرا في الوجود كمن يحوز ان موثرا عليه تايير الوجود
 فاما امتناع في استناد المعلول سلك فاعل يوجد موثر شرط في تايير
 اقران امور عدمية ملازم ما من المعدوم الموجود ولا عند ايات الصانع
 بان وجوده الممكن يحتاج الى موثر موجود وان كان مترونا بشرط عدمية
 فكذلك ان عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو المحتاج اليه كعدم الساتر
 المانع للدخول فانه كاشف عن وجوده فضا كقيام ممكن السواد وكعدم الوجود
 المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجوده فضا كقيام ممكن السقف فضا
 لان الشرط الوجودي ربنا سلم الامتياز عدمي فمبغرافية بذلك فليس الامور
 ان ذلك الامر عدمي هو المحتاج اليه ولا يمكن ان ذلك تكلف بل هو حكا
 الواقع لان علة الشيء في وجوده اذا ما ان يكون يجب وجوده فط كما
 والشرط والمادة والصورة يجب ان يكون موجودا والما يجب وجوده فط
 فالمانع فجب ان يكون معدوما والما يجب وجوده فط وجوده فط وجوده فط
 فاذ من عدمه الطاري على وجوده فجب ان يوجد او لا لم يعدم او غير من سلك
 حصر العلل في الاربع بالشرط مثل الموضوع كالنوب للعباد والآلة كالنقد
 للتجار والمعاون كالعين للشار والوقت كالصيف الذي يصنع الاديم
 والآلة الذي ليس بغاية كالجوع للاكل وعدم المانع مثل زوال الرطوبة

لا حوان وبالعدس الكرك في المسافة للموصل الى المعتمد لان كلامها على
 يكون محتملا باليد و خارجا عن العلول مع ان ليس بامر الله ولا بالعلل الشئ
 واجب بانها بالحيثية من تارة العلل للمادة لان العاقل لا يكون قابلا للعلل
 معها و يجعل من سمة العلل العاقلية لان المراد بالعاقل المستقل بالانسانية
 والناشر ولا يكون كوكب الا بالشمس الشرايط و اذ شاع الوانغ و منهم من جعل
 الادوات من سمة العاقل و ما عداها من سمة المادة و رد بانها كسلما ان المراد
 بالعاقل المستقل بالعاقلية و بالمادة سمة العاقل بالعلل لكن كل ما ذكرناه يحتاج
 اليه العلول ولا يصدق عليه اذ هو العلول و لا مانع ولا مانع ولا معنى بعد
 الاخر في الاقسام الا وجوده في صدق عليه القسم ولا يصدق عليه شئ من اقسام
 ويمكن دفعه بان المراد ان العلول يحتاج الى اسلاف القابل بالعلل و العاقل
 بالاستقلال و احتياج الى ما ذكرناه من ان يارسله احياهما اليها فيكون
 المذكورات من العلل بالواسطة القسم سمة العاقلية بالواسطة اقول
 بمتى شيئا و سوانه كان يجب ان جعل العلل العاقلية من سمة العاقل لانهم قالوا ان العاقل
 مؤثر في مؤثره العاقل فانهم سمو الخارج عن الشئ سمة ما يكون مؤثرا في وجود
 و سمة العاقل و الى ما يكون مؤثرا في مؤثره المؤثر و سمة العاقل و منهم من قسم
 القسم و جعل هذه المذكورات شروطا و لكن ان تقول في منقول اقسام العلل
 ما سوفت عليه وجود الشئ الخارج عن سمة العاقل اما سمة الوجود اما
 لا بل او لا فلا ذلك و قد ان يكون وجوده مؤثرا عليه و سمة العاقل او
 عدمه و سمة المانع او كلاهما و هو المحدث و منهم من قال ان المراد ان يكون خروجا عليها
 و كثر من الفصل او خارجا و سمة المادة و الصورة و لا حاجة الى ذلك لان
 الكلام ما سوفت عليه الوجود الخارجي و حيث ذكر لفظ العلل مطلعا يراد به العاقل
 و ذكر العاقل و ما فيها له باسار اخرى كماله العاقلية حرة و لكن و سمة
 للمادة و طه و قال للعاقلية طه و عمن **فان العاقل مبدأ النشأ و عند**

وجوده بجميع جهات النشأ كالمعلول سمة عند وجود العاقل المسبب لجميع
 يوقف عليه ما يشاء و سمة على سمة و اما ايضا يجب وجود العلول و الا
 فلو لم يكن وجوده في زمان و عدمه في زمان اخر فوجوده في ذلك الزمان
 ان كان لا ولم يوجد في الزمان الاخر لم يكن مستحيما و مستحيما و ان لم يكن
 لا من سمة احد المتساويين على الاخر بل خارج لان الرجوع الحاصل من العاقل
 مشترك من الزمان و بهذا يدفع ما سأل من انه لم لا يكون هذا ترجيحيا بل خارج
 من الخارج و انه خارج عن سمة العلل اما المستحيل آخرا ما هو الرجوع الخارج للناشر
 ان ارادنا و سمة العلل كوكب من شرايط النشأ و وجوده في الزمان سمة العلل
 من ترجيح مخصوص باحد الزمان فيكون و خرج الوجود في احد زمان دون الاخر
 بل خارج و ان كان به به و انما كما ذكره **واجب متعارف النشأ** اي لا يجب ان
 يكون وجود العلل مستحيلا مع ان العلل العلول لما عرفت من جواز استناد العلل
 الى المؤثر اقول ان المتبادر من هذه العبارة ان وجود العلل مستحيل و ان
 فان عدم العلل لكن ذلك بطل ما ليس من اربك وجود العلل عند وجود
 العلل للعلل لا مقال وجود العلل عند وجود العلل اعلم من ان يكون وجود
 متعارفا لوجود العلل او كوكب مستحيلا لان سمة العلل او احد العاقل بجميع
 ما سوفت عليه ما يشاء اما ان يوجد العلل متعارفا لوجوده فاعلم او بعد بان
 فان كان الاول سمة ما ادعينا و ان كان الثاني سمة ان هذا الزمان
 منقسم و لكن وجود العلل في بعض احواله او لا بسبيل الى امتناعه بعد تمام
 و وجوده بعد هذا الزمان مع امكانه فله ترجيح بل خارج على قول وجوده معا
 لوجوده فاعلم يمكن فوجوده بعد وجوده فاعلم بل خارج لا مقال وجوده
 متعارفا لوجود العاقل ايضا فخرج بل خارج لا مقال وجوده بعد لاننا كما
 ان وجوده بعد وجود العاقل المسبب لجميع ما سوفت عليه كما يشاء بزمان
 لا يجب متعارفها و كس هذا معنى ان يكون وجوده متعارفا محال لا يجب

ما هو غير معقول فاقبل لوصف هذا لما جاز استناد الحوادث الى القديم
 عند البرهان فلو ان طعننا من قبل ما توقعنا عليه ما يثير التوهم في الحوادث شرط
 ما حدث عارضا للاحداث كحلق الارادة عند ماوات الحركات والاشياء
 عند الفلاسفة فكون القدم بالبرهان لذات الفاعل ولا نزاع فيه لا
 لفاعل المستمع لجميع جهات التأثير فان حصل الضرورة فاصد بان الحوادث
 للمعلول لا تكون الا بعد وجوده ووجود المعلول المتعارف لا يتبادر او متعارف
 فكون ما خرافا عن وجود العلة فلو ان كون الاحاد بعد وجود العلة المستمع
 لجميع ما سوقت عليه التأثير بعد زمانية ثم **ولا يجوز بقاء المعلول بعد** اعيان
 الفاعل بل بعد اعدام الفاعل بحسب اعدام المعلول وهذا الحكم مشترك بين السائل
 وسائر العلل الباقية من المعدن المادة والصورة والشرط وعدم المانع
 والى هذا لا يتوهم **وان جاز في المعدن** المادة والصورة فلو كانت
 المعلول لا يمتنع بعد ما لا تتعاين الكل ما يتبادر به وبه والفاعل والشرط
 وعدم المانع فلا يمتنع ايضا المعلول بعد الان لا يمكن ان يمتنع في جميع الازمنة
 فحينئذ تحقق معلول الذي هو الحاجة الى المؤثر في جميع الازمنة ايضا يكون
 المعلول في جميع الاوقات محتاجا الى ذات المؤثر وما سوقت عليه ما يثيره من
 وجود الشرط وعدم المانع فاذا زال شيء منها في وقت فقد زال ما يحتاج اليه
 وجود المعلول في ذلك الوقت غير زول وجوده ايضا فلا يتبادر كمن يحتاج
 الى الماء لم يكن محتاجا الى الماء اما المعدن فلو كان احصاج المعلول اليه من حيث
 الطاري على وجوده فعدمه الطاري يمتنع تام العلة فلا يكون رد الى المعدن
 لزم الى المعلول بل يمتنع الى وجوده فان طعننا في اذكر بحسب اعدام المعلول
 وجود المعلول وبعبارة المسموع على عدم الوجوب طعننا في اذكر
 الامكان العام ولا ضارة فيه ومن الوجوب وانما اضرار ذكر اضرار
 المتبادر الا جاز اوله كذا قيل وقد نظر لان هذا الكلام اما مع ان لو قال

يجوز اعدام المعدن حال وجود المعلول وليس كذلك بل انما يستبعد هذا الجواز
 بقاء المعلول بعد اعدامه لوقال عدل قوله وان عارض في المعدن وان وجب في
 المعدن معنى وان وجب بقاء المعلول بعد المعدن لا يستبعد ذلك المعنى بعينه نعم
 لو قيل بحسب وجود المعلول بعد المعدن لان العلة يتم باعدامه فكان حق العبارة
 ان يتوهم وان وجب في المعدن وان جاز كان اجواب اذكر في نعم
 بعضهم ان المعدن بعد اعدامه لا يحصل المعدن الوتر فلا يجوز ان يمتنع وجود
 المعلول بخلاف المعدن الوتر فانه يجوز ان يمتنع والصواب ان المعدن سواء
 كان حرا او مقيدا لا يجوز ان يمتنع المعلول لان المعدن هو المستعد او وجود
 المعلول على عارضا ورايت الاستعدادات وهي من رايها لا يجوز ان يمتنع وجوده
 بالنظر لان الاستعداد هو القوة السامية للفعل فكذلك المردود ايضا لا يجوز ان
 يمتنع واعتبر من بان في الدليل بوجوب احتياج المعلول في جميع اوقات الى علمه لا
 الى العلة الموجودة له او لا حتى يمتنع باعدامها ومن يجاز ان يكون المعلول
 واحد على ان مستعينا على البديل فاذا اوجدت احدهما لم يمتنع الاخرى
 في بان اعدام الاول فيوجد المعلول فيه فلا يلزم اعدامه باعدام علة المستعد
 وبران وانما عام على اصناف اجماع علقين مستعينا معا لا على البديل وكذا لا
 يلزم من عدم شرط عدم المعلول لحوار ان يتوهم معارضة شرطه او وجب
 ان لا يحتمل ان يكون لواحد من مستعينا على سبيل البديل مستعينا
 اجماع ان يكون كل واحد منها بحيث لو وجدت من مستعينا واحد ذلك
 معلول السخنة وانما ان لواحد من مستعينا على سبيل البديل مستعينا
 لعله ووجود الاخرى في سبيل لان المعلول السخنة ان اعدام باعدام الاول
 ووجد باعدام الثاني لزم اعادة المعدن وان لم يمتنع كان اصل الوجود صلا
 باعدام الاول ولما كانت الاخرى على مسطرة وجب ان يكون مستعينا للمعلول
 سبيل الوجود الحاصل بالعلم الاول او لزم ان لا يكون على مسطرة والمعدن حلا

ان هذا الكلام ليس بالكلية
 الوجود

فظهر ان المستعيلين المذكورين محتمل ان يكونا حيث اذا وجدت احدهما احتمال
 وجود الاخرى صداد ان امكن ان يوجد بدل الاول اعتبار ما قلنا ذكرنا
 انما سمع في تعدد العلل الفاعلية اذ لا بد لكل واحد من الفاعلين من ما يتردد
 الشرط مع وحدة الفاعل اذ جاز ان يوقف ما يتردد على احدهما لا يستلزم
 توقف ما يتردد على احدهما لا يبينه لم يكن خصوص شي منها شرطاً فاعلم ان الشرط
 وان يوقف ما يتردد على احدهما بخصوصه زال بزواله ويكون الاثر الشرطي
 بخصوصية الآخر اير الآخر وتم ما ذكرناه بلا شبهة وكذا الحال في عدم المانع
 من السائر فانه لو كان المانع مركباً من امرين مثلاً انقضى باسقاط واحد منهما لا ينافي
 فاعلم ان في عدم المانع اذا كان السائر موقفاً على خصوصية احد العددين
 بزوال ذلك البعد لم يكن السائر الموقوف على خصوصية البعد الآخر ما يتردد
 اذ انقضى كلامه اقول وفي نظر الاول لا فائدة في ان المعلوم لم يعدم
 العلل الاولى بل ان اعدام العلل الاولى وحده ما يتردد واستمر وجود المعلول بهذا
 السبب قوله وان لم يعدم كان اصل الوجود ما صلا هذه ان اراد بطلان
 الوجود الوجودي كاصل المعلول في الزمان السابق بخلاف ان العلل السابقة
 ينفرد واستقلالها لا يصح ذلك وان اراد باصل الوجود ونسب الوجود
 من ان يكون في الزمان السابق او غيرهما فانه لا ينفرد وجود المعلول وكر
 في الزمان الذي هو زمان وجود العلل السابقة قوله لم يعدم كصيرورة كاصل قبل
 ان كان وجود المعلول في زمان وجود العلل السابقة الذي هو اثر العلل السابقة
 غير الوجود في الزمان السابق الذي هو اثر العلل الاولى لا ينافي فليكن
 ما يتردد العلل السابقة وجود المعلول في الزمان التالي استمرار وجوده ولا
 لتقار الا بهذا العلل السابقة من قبالة وجود المعلول كاصل المعلول لا علم
 مستقلة فاعلم ان العلل السابقة ينفرد الوجود من غير اشتراط ان يكون في الزمان
 السابق لا بد ان يكون لما وجدت العلل السابقة في آن اعدام العلل الاولى حيث لم يكن

من زمان وجود العلل السابقة في آن استمرار وجود المعلول وصار ايقيناً
 وذلك لاننا في استتال العلل السابقة ما لم نعلم ان يكون المعلول
 واحد علماً ان متداخلاً اصل الوجود وفي آن اعدامه يوجد على اخرى ينفرد
 الوجود كاصل المعلول الاول قوله لم يعدم ان لا يكون العلل الاخرى مستقلة علماً
 لانها لو كانت مستقلة اذ المطلق ان ثبت حوازم المعلول بعد اعدام علته
 وجر كان ما لا يشك ان هذا الدليل يبين على اشياء اعاد المعلوم وذلك
 لم يستلزم كنه لو قال بل قوله ان اعدام المعلول باعدام الاول ثم قد
 بانما دالنا لم اعاد المعلوم ان اعدام اعدام الاول حيث ما دعي سقط
 من هذا الاخرى وانما بانما طان قوله اذا توقف ما يتردد على احدهما لا ينافي
 لم يكن خصوص شي منها شرطاً فاعلم ان في الشرط وان يوقف ما يتردد على احدهما
 خصوصية زوال بزواله ويكون الاثر الشرطي بخصوصية الآخر اير الآخر
 ولم يعدم كنه استتال ان يكون لواحد تخفى علماً ان مستقلاً مطلقاً وقد
 سبق انما استتال ان يكون لواحد تخفى علماً ان مستقلاً على سبيل البطلان
 لتعنا انما جتماع ان يكون كل واحد منهما كنه لو وجدت على شدة وجود
 المعلول المستتال فاعلم ان وجود المعلول انما ان يوقف على احدهما
 بينهما فلا يكون فلا يكون خصوص شي منها على فاعلم ان في العلل السابقة ان
 يوقف على احدهما بخصوصها فمستلزم ان يوجد المعلول الا بوجدانها لا يكون
 اخرى طرقت والحكم منع المقتضى الثاني اذ لم يكن خصوص شي منها شرطاً
 تعدد في الشرط وما ملن من ان البناء سمي بعد البناء فاعلم ان ينفرد
 من قبل عرفت ان سببه الجمل ما هو على حقيقة وكذا ما قال لا شك ان
 مدخل في وجود الابن فهو ما فاعلم لوجوده او شرط ليع ان الابن
 الاب وكذا النار على ما عليه او شرط لوجود الماء المسمى بها مع ما في النسخة
 بانفصال ما دعي من ان المعلول لا يجوز ان يستتال العلل السابقة الا بالاشتراط

مخصوصه وحركه معينه على ما عليه او شرط يتم به العلة الشاملة لمحركه
 محركه التي على معدة لمحركه في الرحم ثم حصوله فيه زمانا مع امور محدده
 على الاستعداد لقبول الصورة الانسانية فيفيض على تلك الصورة من
 المبدأ النيا من فتصوره انما له على اخرى غير الابل فذلك بانه ببار
 بعده وذلك النار كما وزنها للمادة بعد مادة لقبول الصورة فيفيض الصورة
 عليها من المبدأ **ومع وحدة تعدد العلول** العاقل اذا كان واحدا في ذاته
 لم يكن له حصة ولم يكن متعلقا بشروطا بل لم يجد عند الحكماء ان يصدر عند اكثر
 من واحد طائفا لا كالمسكين وقد تنقسم ان عدم جواز ذلك في الموجد
 وجوازه في العاقل المتأخر كلاما منسقا عليه وانما النزاع بينهم في ان المبدأ
 الاول موجب او محتمل وان كان العاقل المتأخر اذا تعدد ارادته او عليها
 فلا يكون واحدا من كل الوجه فان صور ان لا يكون في تعدد وجوده كان دالا
 فيه ومتاخر عاقله ايضا استحق الحكماء بوجوه الاول لو كان الواحد **المتعدد**
 مصدرا لآخر من كانت مصدرية في اخر مصدرية ذلك فان كان كل منهما
 الواحد المتعدد كان لآخر واحد حسيان فليسا وان دخل فيه واحد منهما لم يكن
 فلم يكن واحدا ما فرمناه واحدا وان خرجا او خرج احدهما وكان الآخر عاقل
 لزم التسليم في الخارج لان المصدرية الخارج لا يمكن ان يستدل الى غير الواحد **المتعدد**
 واللامكن هو واحد مصدر او العلة فلا يكون الواحد المتعدد مصدر الكمال
 المصدرية وشمل الكلام الى مصدرية المصدرية حتى تمت واجيب بارة باليقين
 فترى انه لو تم هذا الدليل لزم منسده فانما يقول لو صدر عن الواحد المتعدد
 شي مصدرية لذلك التي امرت ان لا يكون له نسبة منه وبين غيره فهو اما داخل
 ولزم تركبه او خارج عنه معلول كما مر آتيا وسئل الكلام سلك مصدرتها حتى لم
 التزم او قول كان الصادر منها كشيئين احدهما ذلك التي الصادر عن ارادته
 والآخر مصدرية لذلك التي لا شيئا واحدا وهو مناف لما ادعيت من الخارج

عند اتحاد العلة وتارة باكمل وسوان المصدرية امر اعتباري فستجيب عن المصدر
 قيل لا بد ان يكون للعلل خصوصية مع العلول باعتبار المصدر عنها معلولها حين
 لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لو لا لم يكن اقتضارا لهذا العلول
 باول من اقتضائها للمادة فلا تصور مصدره عنها فاذ فرمنا مثلا ان
 مصدره البرودة فلا بد ان يكون له البرودة خصوصية لا يكون له مع غيره
 ذلك تعيين مصدر البرودة عنه دون الحرارة وغيره وفي الحقيقة تلك الخصوصية
 هي المصدر فكون موجوده قطعا مستندة على العلول حتما فيكون عن تلك
 الخصوصية بالمصدرية تارة وبالصدر اخرى وتكون العلة بحيث يجب عليها العلول
 واما في ذلك لخصيص العبارة عما هو المقصود في هذا المعنى ان الخصوصية
 ايضا تجب عليها الاكسال بانها اجتنابا فيمكن لم يتعد بها منوها الاضافي
 اريد ان يكون له ارتباطا وتعلقا بخصائص العلول المخصوص لا يكون ذلك
 مع غيره وبجميع الخلق في هذا المعنى على ذلك المعنى المراد بطريق الجواز لا يكره
 في رفع المنع وسقط والسبب ايضا فان العلول اذا كان واحدا لم يكن مصدر
 فيكون المذكور عين ذات المصدر بخلاف ما اذا تعدد العلول فانه يحتمل
 مصدرين متباينين فان لم يكن ان يكون كلتا عين ذات المصدر لهما
 ان يكون واحدا منها داخل في ذلك كونه احدهما لا يقل خارجا معلولا
 ثم الكلام في ما اعترض عليه بان لم لا يكون كون ذات واحدة من جميع
 بها بنية خصوصية مع امور متعددة متباينة في جهة او غير متباينة فيها
 كون تلك الخصوصية لها مع غيرها تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور بل
 بعضها دون بعض ولو سلم انه لا بد من خصوصية مع كل صادر من تلك
 انما يوجد في قوله وفي الحقيقة تلك الخصوصية هي المصدر فكون موجوده
 قطعا طلب ان اراد بالمصدر العاقل فقام ان الخصوصية المذكورة يجب ان
 يكون في الحقيقة عاقل في لزم وجوده لما جواز ان يكون عاقل واحد مع امر عاقل

خصوصية مع معلول معين ومع امر عدمي آخر لا خصوصية مع معلول آخر فلا يكون
 الخصوصية هي النا على كل المجموع الا خود منه ومن غيره وان اراد بالمصدر
 مدخل في الصدور سلمنا ان الخصوصية مصدر لكن لا ثم ان المصدر بهذا المعنى يجب
 ان يكون موجودا لا تعالى اسات الط ليس متوقفا على وجود الخصوصية بل
 عد بها على المعلول اذ يلزم في كثر في الواحد اخصيه ولو بالاعتبار لا بالانوار
 اوجب عدد الامور العدمية كمر في الواحد اخصيه لزم ان لا يمكن سلب اشياء كثيرة
 عن شيء واحد من جميع الوجوه لا استلزام كراهية كنه بل لان جميع ما سلبه
 عنه بالضرورة وما حال من ان سلبه عن شيء امر على لا يمكن في العقل ان
 عقل سلبه وسلبه عنه سلبه ولا يمكن سلبه سلبه عنه وعله في لا
 يكون الواحد اخصيه من حيث هو واحد حتى سلبا عنه اشياء كثيرة قد يقع ان
 الواحد اخصيه كالتراجم في نصف في حد ذاته في الخارج بالسلب والاضا
 وان لم يكن هي محتمة في الخارج ولا سوفت ذلك الاتصاف على عقل المستور
 عنه والسلب وانما المتوقف على عقلها سواء العلم بالاتصاف لا نفس الاض
 الا لاجاز عدد الكثرة من الواحد لما كان عدد الامور المتعددة الموزون
 مع الاستدلال منه على كنه مثل في الاستدلال مكرر في العقل فاما لما رآه
 النار لوجب البرودة والنار لوجب السخونة فكما ان طبيعة النار طبيعة
 فطرية كلما عدد المعلول عدد العلم وكس كس اليتن لا قولنا كلما اتعد
 العلم عدد المعلول وهو المط والحواس ان الاستدلال على فاعا طبيعة النار
 المساء انما سلبت لا المتعد فاما النار انما نار ولا يرد منها كما كان مع
 درانيا اولا فومعه كما كان مع النار لما تخلف اكل منها عن الاخر انما سلبا
 فدرانيا آثارا مستعددة لما تخلف لم تكن في الاستدلال بها على عدد الموزون
 في امر المسامع في الثالث لو كان الواحد اخصيه مصدر الامر من كاهية
 كان مصدر الاول لا ليس الا ان ليس آخذ من اجماع التبيين والحواس

يتبع صدور آمو لا صدور آ لا صدور لا آ اعني صدور آ و آ الوجود كنه
 اسبقا الى بينا لما طلب منه البرهان على في المطا مال الامم العجب عن شئ
 عمر في التعلق ليعبر عن العلط لم يله في مثل في المطالب الا على حتى تقع في
 سلك من الصبيان ثم **من الكثرة باعتبار كثره** **الاضافات** اشارة الى جوا
 استدلال المتكلمين وهو ان لو لم يصدر عن الواحد الا الواحد لما صدر عن المعلول
 الاول الا واحد هو الكا وعنه واحد هو الثالث ولم جوا يكون الوجود اسلب
 واحدة ويلزم في كل موجود من فرضا ان يكون اعدا على لا خود والاخر معلولا
 بد سلب او غير وسط وهذا ايضا ضرورة وتدر احوال ان ذلك ما لم يزم لم
 كنه في المعلول الاول مع وحده كثره بحسب الكمات والاعتبارات فان لا خود
 وجوبا بالغير وان كانا لاداة فصدر عنه بحسب كل مجموع من تلك الكمات امر آخر
 واعرض الامم ان هذه كلها اعسارات عقله لا يصلح على الايمان الحارة
 اما كان طامرا انها ليست عللا مستقلة كل شئ وطا وحساب تخلف بها احوال
 على الموجودة اعرض من انه لو كني مثل في الكثرة في ان يكون الواحد مصدر المعلول
 كثيرة فئات الواجب في يصلح ان يحل مبدأ الكمات اعسارا لا من كثره
 سلب الاضافات من غير ان يحل بعض معلولا واسل في ذلك وعلم
 لصادر الاول عنه ليس الا واحد او اوجب ان السلب والاضافات
 بت الابد ثبوت الغير طو كان بها دخل في سوت الغير لزم الدور واستمر
 ان سوتها لا سوفت على سوت الغير بل عقلها سوفت على عقل الغير كما مر فلا دو
 واول ان سلب عن شيء لا سوفت على محقق في من الطرفين واما الاضافات
 من شقين طامرها الا بعد محتمها والمص في شرح الاشارات عد من كثر الكمات
 لتقصيه لا مكان صدور الكثرة عن الواحد بوجه آخر حيث قال اذا فرضنا
 مبدأ اول ولكن آد صدر عنه شيء واحد ولكن في فوقي اولى براسبلولا
 ثم من الجاز ان صدر عن آ توسطات هي ولكن في وعن ر وحده شيء

ولكن قد يكون في ما بين الراتبين شيان لا يعدم لاحدهما على الآخر وان حوزا ان
صدر عن = بالنظر لشي آخر صار في ما بين الراتبين شيان كثير من الجاهل
صدر عن آية وسط حده شي ووسط حده شيان ووسط حده شيان
وتوسط حده رابع وتوسط حده خامس وتوسط حده سادس وعن
توسط حده سابع وتوسط حده ثامن وتوسط حده تسامع وعن حده عاشر
وعن حده حادي عشر وعن حده ثاني عشر ويكون هذه كلها في ما بين
الراتب ولوجوز ان صدر عن السافل بالنظر الى ما فوق شي واعتبرنا الراتب
في المتوسطات التي تكون فوق واحد صار في هذه الرتبة اضعا فاصفا
ثم اذا جاوز ما هذه الراتب جاز وجود كثر لا يحصى عدد في مرتبة واحدة بل
لا نهاية له فكذلك يمكن ان صدر اشياء كثيرة في مرتبة واحدة عن مبدأ واحد
انتهى كلامه على هذا الوجه يكون ان الجهات الموجبة للسكر امور موجودة لا اعتا
كما في الوجه الاول ومع ذلك لا يكون الصادر عن الواحد الا واحد الاول
فلما رد على هذا الوجه الاخر من المورد على الوجه الاول **وهذا الحكم مفسر**
منه وفي الوحدة النوعية لا مفسر يعني ان الواحد بالحق لا يكون معلولا
لعليتين مستقلتين متعل كل منهما باحدة فلما لم يكن البعض المفسر وذلك لوجوه الاول
انه يلزم احتياج الكل من العليتين لكونها عللا واستغناء عن كل منهما لكون الاول
مستقلا بالعلية الثاني انه لو وقع على كل منهما لم يكن من بينهما مستقلا بل جزا
عللان معنى استقلال العلل ان لا يفسر في التامر شي اخر وان وقع
على احدهما فقط كان في العلل دون الاخرى وان لم يوقع على شي منهما لم
شي منهما عللا وهذا بخلاف النوع الواحد النوع فانه لا يمنع اجتماع المستقلين
عليه يعني ان مع بعض ارادة بهذه ومعها بلك فكون الحجاج الى
نهما ارا حناير الحجاج الى الاخرى و لا يلزم احتياج شي الى شي واستغناء
عنه فبینه واورد الامام ان العلل النوعي ان احتياج لاداة الى العلل المعينة

امنع استغناءه الى غيره وسواء ان لم يحج كان عينها لاداة فلا يلزم
لاداة احتياج اليها فاجاب بما لا يلزم من عدم الاحتياج لاداة الى العلل المعينة
استغناءه عن العلل مطلقا بل يجوز ان يحتاج لاداة الى عللا ويكون الاستغناء
الى العلل المعينة لانه جهة العلل بل من جهة تلك العلل المعينة فاجابة المطلق من
ما بين العلل وتبين العلل من جانب العلل واخر من صياح الواجب ان جاز
ذكر من احتياج العلل الى عللا لا يمكن كون التبيين من جانب العلل الرأيا
لعدم احتياج العلل الى العلل بعينها مع كونه محابا الى عللا لا بعينها فحوز
ان يكون الواحد بالحق معلولا لعليتين مستقلتين عن احتياج الكل منها
معينه لعلهم ان كل منهوم احدهما لا بعينه الذي لا ينافي الاجتماع كما يكون
العلل النوعي والحاصل انه لما جاز ان يكون الاستغناء الى العلل معينه بشي
من الصغار العلل المعينة دون احتياج العلل الى تلك المعينة جاز ان يكون
الواحد السخفي معلولا لعليتين مستقلتين ولا يكون محابا الى شي منها معينه
يلزم من اجتماعهما كونه محابا وسفيا ليس لعل كل واحدة منهما بل محابا
الى عللا واداة الاحتياج لاداة في الاجتماع لانهما اذا احتمل ارم الاستغناء عن
صاحبه كل منهما لانه منهوم احدهما الذي هو اعلم شيئا فلاتم الدليل الاول
غضا طمنا ان محارفة الدليل الثاني سعارا بيا وسوان شوه العلل
عدى العليتين لا بعينها فلاتم شي من المحذورات المذكورة في الدليل الثاني
فلاتم سوا ايضا واول ان العلل السخفي اذا جمع عليه عللان مستقلا
ليس كل واحد منهما احتياج العلل الى نفسها على ما تقدم من ان العلية
من جانبها فلاتم احتياج الكل واحد منهما بعينها وعلزم ما ذكرنا ولهذا اذا
لم يمتثل بواره ما على سبيل البذل لما اشارنا وعلل الشايت لعلهم محذور
اذ المتعين العلية على تقدير وجود كل واحد منهما انما هي الوجودية دون التي
لم يوجد عدد او حدث ثم انتمت هذا وان ان الطبيعة النوعية لا احتياج

لها الى العلل ولا استغناء عنها ايضا لانها لا تكونان للوجود الخارجى فاستغناء
 شئ عن العلم معناه ان يوجد بدونها واجتياز اليها ان لا يوجد دونها فاما لا يكون
 موجودا لا مقصود بشئ منها والطامح لا يوجد لها في الخارج انما الموجود في محال
 منها وقول المصنف ان الواحد بالذات يكون له علة متعددة ليس معناه ان
 النوع الواحد يكون لها علة متعددة بل معناه ان افراد النوع الواحد
 بالذات يكون لها علة متعددة بان مع بعضها بهذه وبعضها بلك **والنسيان**
 اى العلية والمعلوليه **من ثلث المعقولات** اولها لا يكون لهما من الامور
 الاعتبارية والالزام الله واما انما من المعقولات الثانية فغير محتمل معرف
 بالآمل **ومنها ما بد** **سمايف** **وقد كتمان في الشيء الواحد بالشيء الى امرين**
 معنى قد يكون شئ على لاهر ومعلولا لاهر اخر كالعلة الوسطى **اولها** **ثانها** ان اى
 العلة والمعلول **فيهما** اى في العلية والمعلوليه اى لا يكون العلة مقولة للمعلول
 بوسط او بغير وسط ولا المعلول علة لعلتها ككذلك وهذا ان المعين ملازما
 وهذا هو الذى قال في الدور ولم يذكر دليل على بطلانه كما سنذكر على بطلان
 التمسك فانه يدعى حاشية كما ذهب اليه الامام الرازي واستدل بان التمسك
 على المعلول ولو كان الشيء علة لعلته كان مستلزما على علة التقديم عليه فلزم
 تقديمه على نفسه بمقتضى واقع من علم الامام ان العلة لا يجب تقديمها بازان
 بل بالذات **ثمة** نقول معنى التقديم **الثاني** ان كان نفس العلية كان ذلك
 لزم تقديم الشيء على غيره بما جرى فذلك لزم عليه الشئ لعلته ومنه المنزاع
 فيجب **المعنى** وان كان مما انفاد في العلة وان كان معنى التقديم ارادوا
 المذكور فلا بد من تحريره او لا ثم موزعة باقائه الدليل على ثانيا فانما هو
 المنع في التامين اذ لا تصور منسك للتقدم معنى سوى العلية وليس لعلتها ان
 متصورا سواء اظام ان ذلك المتهوم بابت للعلل قال فالاول ان ما سلك
 واحد منهما على تقدير الدور منقضية الاخر المنقضية اليه اى الى ذلك الدور

فلزم في افكار كل واحد الى منه وانما في افكاره لا يصح ان لا يكون
 م قال والاقوى ان حال سببه المنقضية اليه الى المقترنا لوجوب ان العلة المبيضة
 مستلزم معلولا معينا وسببه المنقضية الى المقترنا لا يمكن لان المعلول المعين
 مستلزم عدمه لعلته لعلته من الوجوب والامكان متضادان وانما كان
 في الاقوى من ذلك الاول لان محقق السبب كونه العلة لا اعتبارى واقل في
 بحث لانه ما كان يكون كل من الشئين متضادان متضادان فبيان محققا للوجود
 والامكان والحواس عنه بانه لا يحصل كونه لا يكون ما نحن بصدده ابطالا لاذ
 الكلام في ابطال الدور ولا دور الاعم اتقاد الجهم ليس شئ لان الدور هو ان
 كون الشئ مقترنا او مقترنا اليه كلاما من جهة واحدة وممكن الدور يكون
 شئ مقترنا او مقترنا اليه من جهة واحدة ولا مدح في ذلك ان مرتبة كونه مقترنا
 مستلزما لك الشئ وعلى كونه مقترنا اليه من جهة اخرى له مغايرة لكلاهما كما يمكن
 ببدوه فان منشأ احدى السببين هو كونه مقترنا ومنشأ الاخرى هو كونه مقترنا
 به واخر من غير التامنى الارضى بانه ان اراد بالافعال في الدليل المرئى
 هذه امساع الامكان مطلقا فقد تناقض الافعال بهذا المعنى من الجاهلين **لما**
 ن منع السكك كل من الشئين عن الاخر ولا امساع في ذلك بل هو واقع بين **المسلك**
 ليس لمعنى من تناقض هذا المعنى من العلة والمعلول الا امساع السكك كل منهما عن
 نفسه ولا كونه رقيب وان اراد بالافعال امساع الامكان مع نية التاخرى
 في المقترن عن المقترن اليه في الساخر ما جاز من الشبهة في التقديم معناه انقول
 ان اردت ساخر المعلول معنى المعلوليه كان ذلك كل واحد منهما على تقدير
 ختم الى الاخر غير ذلك كل واحد منهما معلول للاخر وهذا هو معنى المسامحة فيه
 وان اردت به معنى اخر فلا بد من تحريره وتحريره فالشبهة مشتركة بين الدليلين
 ردود والمرضى اول الجواب عن تلك الببهة ان من المعلول والعلة رتبة
 مع ان حال كانت العلة كان المعلول عكسها فانه احد الامكان في انه

مع ان حال محرك اليد فحرك الخاتم ولا يصح ان حال محرك الخاتم فحرك اليد
 فبالضرورة هناك من يمتنع بوجوب العلول على الله بالقاء وفتح من يمتنع
 الممتنع مع ان لا بالنسبة الى العلل كونه على استعداد تاما الى مقتضى ان يكون
 فاحصل الاستدلال ان لو كان في علم الله لم يكن كونه على مقتضى عبارة اخرى لم
 انتماره الى نفسه وذلك بضرورة فان قيل للزوم في وسن المنع وجب
 احدهما ان الحاج الى الحاج الى الله فيلزم ان يكون هناك الى ذلك الشيء فان
 العلل العرفية للشيء كما في كنهه وان لم يوجد احد من الالام مختلف الشيء على
 الترتيب واما انها ان يكون شيان ما سيب كل واحد منهما على وجود الآخر
 او تهيبة احدهما على وجود الآخر وجودا لا وجودا فلو وجد الاول قلت اللزوم
 للزوم ضروري الاستدلال لان العلل الترتيب لا يوجد بدون العلل البعيدة
 لان البعيدة على دور للعلل الترتيب فلو وجدت به واما لزوم وجود العلول
 مع عدم علل العرفية وظلاله وان كون تهيبة الشيء على ما هو عليه لوجوده مع
 ظلاله لاننا علم بالضرورة ان العلل الموحدة لا بد وان يكون موجودا
 وجود معلولها ليس على ما نحن فيه اعني الدور المفترس سوف الشيء على ما يتوقف عليه
 ولا تنافي مع كونها في سلسلة واحدة الى غير انهاء لان كل واحد منها اي
 من تلك السلسلة يمنع حصول بدون علم واجبه وذلك لكونه ممكنا فلا يجب
 لا يوجد منه بل يحتاج الى علم يجب اولا فلو حده وذلك لوجوب مقدم العلل الخوار
 والوجوب على العلول كن الواجب بالغير منع انما اي مع حصول ايضا
 كونه ممكنا بدون علم واجبه لا تقدم فلو انكم الموجدات في الممكن لم يوجد شيء
 في وجود علم واجبه لنهاية طرف سلسلة اول من كونه في سلسلة
 الكائنات الى غير النهاية مول كل منها يجب لغيره ووجوده بغيره ولا ينبغي ان
 واجب بذاته دعوى انه لا بد من وجود علم واجبه لنهاية مصادرة **والطبيعي**
 من جهة قد سبقت منها آحاد مناسبة وحمل اخرى لم فصل منها **بذات**

الطبيعي وعلى التحويل في كل ما دعى مناسبة بغيره انه لو سلسلت العلل العلول
 الى غير النهاية لمصلحت هناك جليان احدهما من معلول معين او على تهيبة والآخر
 من العلول التي بعده او العلل التي قبلها بعد مساواة فطس من الجمل الى فصل
 منها آحاد مناسبة والجمل الاخرى الى لم فصل منها تلك الآحاد اي بطريق الجز
 الاول من احدهما على الجز الاول من الاخرى وكذا نطق الجز الثاني على
 الجز الثاني ويلمحوا فان وقع بازا كل جزء من الساتر جزء من الساتر لزم مساواة
 الكل والجزء وسواء وان لم يقع لا يصور ذلك الا ان يوجد جزء من الساتر لا
 يكون بازا جزء من الساتر لزم منى الساتر بالضرورة والساتر لا يرد عليها
 الا بقدر ان شاء فيلزم ثابتهما ايضا ضرورة ان الرايد على المناسي مناسيها
 ولتوفر بانها رانه مع بار كل جزء من الساتر جزء من الساتر ولا يلزم لزوم
 فان ذلك كما يكون للتساوي عند كون لعدم المناسي وانما الى انما لزم من
 تخرج اي من المناسي العلل والمعلولات ومن فصل بعد مناه منها حتى يحصل
 في اخرى ومن قوم اسحاق احدهما على الاخرى على الوجه المخصوص فكون المجموع
 لا يادلا لزم من ذلك استحالة شيء من اجزائه فان مجموع عام زيد وعده محال
 بل واحد من حويه ممكن في نفسه وانما فالدليل فتعود من الاعداد والكمات
 لا اول لها والسو كس الناحية فانها غير مناسبة عند العالمين بالطبيعي
 بالكم باريه فيها واجب من الاول دعوى الضرورة في ان كل حلقين اما
 تساويان او متساويان بالزيادة والنقصان وان الساتر لزمها الا
 من اثباته اذا كان المجموع محالا لا بد ان يكون شيء من اجزائه او اجتماعها محالا
 من علم بالضرورة ان ما سوى عدم المناسي ليس محالا عن النقص بالاعداد
 ما من الاغبيات العقلية ولا دخل في الوجود من المحدودات الا كما
 مناسبة وعن البعض بالباقي في هذه الامور المشابة الوجود كما لو كانت
 عقلية والتي توجد معا لكن لا رمت منها كالتسوية الساطعة بان الممكنين

وهنا

مستطاع

محمد بن علي استخار لاتباعها واخر ابرار ان السبيل فيها مخرج المعصية
 بحيث حدث العالم والحكام المسرطون في استخارها لا يفتيها اجتماعها في الوجود
 والرتب فيها فهم يقولون بانه اذا كانت الاحاد موجودة معا بالفعل و
 كان بينها ترتيب ايضا فاذا جعل الاول من احدى الجملتين بازا الاول من الجملة
 الاخرى كانت ازا ازا وكذا اقيم السبيل كما بهر واذ لم يكن موجودا في
 الخارج ما لم يتم لان وقوع احادها بازا ازا لا يوجب الوجود الواسع ايضا كما
 ادليت بمجموعه كالحج في زمان اصله ليس الوجود الواسع ايضا كما
 وجه واما مفصلة في الزمن دفعه ومن العلوم انه لا تصور وقوع احاد احدى
 بازا ازا الاخرى الا اذا كانت الاحاد موجودة معا لما في الخارج اذ في الدنيا
 وكذا انتم السبيل اذا كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن منها رتب بوجها اذ
 لا يلزم من كون الاول بازا الاول كون الثاني بازا الثاني والاشياء
 كذا الجواز ان يقع احاد كثيرة من احدها بازا واحد من الاخرى اللهم الا اذا
 العمل كل واحد من الاول واعبره بازا واحد من الاخرى لكن العقل لا يدر على
 الا انها لا مفصلة لا دفعه ولا في زمان سواء حتى تصور شيئا كسبيل في نظره الخلف
 بل مطلق السبيل بانقطاع الوهم والعمل واستتوحي ما تصورنا كسبيل السبيل
 حيل من غير ان الاستوار وبين اعداد كسبيل فالكسب في الاول اذا طبقت طرف
 احد الحيلين على طرف الاخر كان ذلك كافيا في وقوع كل واحد من احدهما بازا
 جاز من الثاني وليس كمال في اعداد كسبيل كسبيل بل لا بد كسبيل السبيل من اعداد
 اقول وقوع كل واحد من احاد الجملة انما يقتضي بازا واحد من احاد الجملة
 انما اذا كانت الجملة موجودة مع ما من الامور الممكنة وان لم يكن من احاد
 ترتيب العمل من ذلك لكن واتحاضى نظره الخلف ولا يحتاج في ذلك الزم
 الى ملاحظة احادها مفصلة بل كسبيل في وقوع ذلك لكن لا ملاحظة الاحاد في
 السبيل بل على ان الامور التي المناسبة الوجود معا ملاحظة سوار كمال

منها رتب اوله لان التعليل باعتبار التبعين بحيث متعدد وكل واحد منها
 باعتبارها موجبها لوجوب ازيد اعداد التبعين في الاخرى من
 سبق هذا وان اقر على استخار التبعين مرتبه اما نزل المعلول المحض من السبيل
 واذا كانت التبعين في جانب العلل او العلة المحضة اذ كاس التبعين في جانب السبيل
 كمثل كلام من الاحاد التي فوقه على التبعين الاول او تحتها على التبعين الثاني متعدد
 باعتبار وصفه العلوية والمعلولية لان التبعين من حيث انه علة متاخر من حيث انه
 معلول فحصل ثلثان متاخران بالاعتبار احدهما العلل والاخرى المعلولا
 ولزم عند السبيل منها زيادة وصف العلة على التبعين الاول وزيادة وصف
 المعلولية على التبعين الثاني ضرورة سبق العلة على المعلول فان كل علة على التبعين
 الاول لا سبيل في معلولها وذلك لخروج المعلول المحض عن السبيل بل في
 معلول عليها المتقدمة عليها ثمرة وذلك المعلول من شئ كسبيل العلة المنطوق
 به وانما متاخران كسبيل وصفه العلوية والمعلولية وهذا الاعتبار لا يطابق
 لما كمال علة معلول منطوق لا بد ان يكون قبلها علة فاذا انطقت افراد
 معلومات بازا بحيث لم يكن منها واحد غير منطبق كان هناك علة متقدمة
 في جميع المتعلقات لم يبق عليها شئ من اعداد المعلولات والا لزم ان
 معلول من تلك المعلولات على علة فلا يكون علة متقدمة عليه بل واحدة
 به ودر عن طلائع فريد سلسلة العلل في سلسلة المعلولات بواحدة
 في انقطاع السلسلتين وكذا كل معلول على التبعين الثاني لا سبيل على علة
 بل طر معلولها المتاخر عنها وعن ذلك المعلول ايضا كل معلول معلول
 بيان كون بعد ما معلول ويلزم على ما ليس بمتعدم زيادة سلسلة المعلولات
 في سلسلة العلل بواحد وسقط السلسلتان معا لان المؤثر في المجموع ان كان
 عن اجزاء كان التبعين مؤثرا في نفسه وعلله لان المجموع له علة تامة وكل جزء ليس
 بمتعدم اذا كمل له كسبيل به وكيف يجب الجملة بشئ مؤثر في المجموع الى ما ضاع من كمال

هذا بان اخر تقرر ان جميع مركبات المتسلسلة او المتكسبة لا يخل
 فيها غير ما لا يخرج عنها حتى منها فلا شك انه موجود يمكن اما الوجود فلان
 اجزاء في الوجود معلوم ان المركب لا يعدم الابد من اجزاء واما
 الامكان فلا يخفى انه لا يمكن ان لا يكون له وجودا كذا فوجد بالمال
 اما منه وسوطا من الاحوال والمازونة وسواها ايضا لا سيما كون ذلك
 الجزء لنفسه ولعله سار على ان العلم المستقل للمركب من الاجزاء والمركب
 يكون على كل جزء من اذ لو كان الوجود لبعض اجزائه شيئا اخر لم يفت حصول
 المركب عليه ايضا فلم يكن احدا مستقلا وانما هو مد الجميع بالاعتقال لا يجوز
 ان يكون جزءه لان كل جزء يحتاج الى الامتياز من كل السلسلة فلا مستقل بذاته
 والما خارج عنه وقد مر ان العلم المستقل للمركب من الاجزاء والمركب ان
 يكون على كل جزء من اذ لم يكن من ان يوجد ذلك الخارج جوا من اجزاء السلسلة
 لا يكون ذلك الجزء مستقلا الى علمه بوجده داخل في السلسلة والاولا على ان
 على العلول واحد تخفى ومختلف الفروقات لما قد فرضنا ان كل واحد من
 السلسلة مستند الى آخرها الى غير النهاية مع ما ايضا اذا لم يستند ذلك
 الى علمه داخل كان ذلك السلسلة مكونا من اجزاء مع فرضها غير متساوية
 وما ذكرناه من التفرقة اندفع ما قبل ان اريد بالعلم التي لا بد منها لجميع السلسلة
 العلم التامة فلام استحال كونها نفس السلسلة فان العلم التامة يعني جميع اجزاء
 اليه التي قد يكون نفس ذلك التي كافي المركب من الواجب لا يمكن ان يفتقد
 فيلزم ان يكون واجبا لكون وجودها من ذاتها وكني بهذا استحالة فساد وان
 لم يزل لم يفتقر الى اجزائها الذي ليس نفس ذاتها وان اريد العلم التامة على
 استحالة كونها بعض اجزاء السلسلة وانما يستعمل لزم كونها على كل جزء من اجزاء
 السلسلة حتى نفس علمه وسواء لجواز ان يكون بعض اجزاء العلول المركب مستند
 الى غير ما لا يخفى من السر لاننا قد مرنا بان المراد بالعلم التام على المتسلسلة

بالاجزاء واما السر فاعلم المستقل ليس هو التجار وعله بل مع عامل الخبثات
 نعم يرد على المبدء العاطف بان كل جزء يحتاج الى علمه فلا مستقل بدونها ان احتاج
 العلول الى ما هو علمها بوجدها لا سيما استقلالها على ما سافر احتياجا الى ما علمه
 العلولها ما دونها في اجزائه وعلى المبدء العاطف بان العلم المستقل للمركب من الاجزاء
 الملكة على كل جزء من اذ ان راد انها بنفسها علم مستقل لكل جزء حتى يكون
 في الاجزاء هي بنفسها علم ذلك الجزء وانه لا يمكن ان المركب قد يكون بحيث
 اجزائه شيئا فشيئا كخبات السير والهيبة الاجاميه فمقدودات اجزاء
 الاول ان لم يوجد العلم المستقل التي فرضنا على كل جزء لزم عدم العلول على
 علمه وموتى البطالان وان وجدت لزم خلف العلول لاعتبارها بالاجزاء
 من علمه المستقل بالاجزاء وقد مر بطلانه واما ان يراد انها علم كل جزء من المركب
 ان بنفسها او بجزء منها بحيث يكون كل جزء معلولا لها او بجزء منها من غير اعتقاد
 الامر خارج عنها اذ اكان العلول للمركب حوت الاجزاء وكانت السلسلة
 ايضا مرتبة الاجزاء بحيث كل جزء من اجزائها متاخره بحسب الزمان ولا يلزم
 عدم ولا الخلف وهذا ايضا فاسد من جهة انه لا يفتقد الخط اعنى امتناع
 ان العلم المستقل للسلسلة جزئيا منها اذ من اجزائها ما يجوز ان يكون علمه بحد ذاته
 ان غير ان لزم علمه التي نفس او لعله وذلك مجموع الاجزاء التي كل منها حوت
 سببه والعلوليه بحيث لا يخرج عنها الا العلول المحض المتأخر عن الكل بحسب
 عليه المتقدم عليه بحسب الرتبة حيث يمتنع من الكاينات المناسي ولهذا الجبر
 ذلك المجموع مادة ما قبل العلول الاخر وتارة ما بعد العلول الاول فانه
 لزم من السلسلة بحسب السلسلة عند حقيقة ومع كل جزء من اجزائها فان لزم
 من السلسلة يكون علمه المجموع الذي قبل ما من العلول الاخر وبكذا في كل
 مجموع علمه لا الى نهايه فان قبل ما بعد العلول المحض لا يصلح علمه مستقلا بالاجزاء
 يمكن فتح الى علمه وسواء من السلسلة فمحتاج باختيار السلسلة ايضا

كتب العلم وكم كل مجموع من قلا يوجد السلسلة الاعاونه من تلك العطل ونا
 لسر كانت في كحق السلسلة بل لا بد من العلول المحض ايضا قلنا في الاصح
 الاستقلال لان معناه عدم الافتقار في الاتحاد الى مساوون خارج على ما كفتت
 وقد خصنا ان على كل مجموع اورد احده لا خارج عنه وطاره انه لا دخل للعلول في الاتحاد
 في اتحاد فان قيل كحق متول من الاستدلال على ان يكون ان يكون جزء منها لعل
 اولية بعض الاجزاء اول لان كل جزء فرض فعلته اولية منه ان يكون له لعل كونهما
 اكثر ما يبرأ قلنا على كبر الذي هو ما قبل العلول الاخر متعين للعلية لان
 من الاجزاء على معية لعل لا يستعمل اتحادا لعل كل كمال في اتحادا الى مساوون
 خارج هو على الترتيب وعلى اصل الدليل منع اخر وسواء ان افقار كماله المخرجه
 الى على علل الاتحاد وانما لم نذكر ان لها وجودا متغيرا لوجودات الاتحاد المقتضى
 كل واحد منها علته وهو كمال انها كمال بحسب وعبارة لى تمكنات كحق كل منها
 فمن ان لم نذكر الافتقار الى على اخرى وهذا كمال لعل من الرجال لا منقوله لعل
 الاتحاد وما قبل جميع تلك العلل الموجودة التي على موجد السلسلة
 لما ان يكون بين السلسلة او داخل فيها او خارج عنها فبني على ان السلسلة
 موجودا اخر كحق كمال الى على اخرى على جميع تلك العلل وليس كذلك بل يشاك
 الامكانات قد احتاج كل منها الى على ما عاين ان وجودات الاتحاد
 وجود كل منها كلام حال من التحصيل هذا وان قوله ولان المجموع له على ما ان
 اراد بالعلل انما جميع ما يحتاج اليه الشيء متعريف فساد وان اراد به
 المورث بالاستقلال فبعد ان يكون معقدا على قوله ولان المورث في المجموع كمال
 وجد اخر لو ثبتت سلسلة العلل لافترها لى لزم زيادة عدم العلوليه
 عدد العلل وهو لا لان العلل العلوليه متساويان متساويا حقيقيا ومن
 لوازمها التكاثر في الوجود اي اذا وجد احد من المتساويين الحقيقيين وجد
 قلنا فلما ان يوجد اكل واحد من احدهما واحد من الاخر فكذلك متساوي

في العدد ضرورة وجب الزوم ان كل علم من السلسلة فهو معلول على ما هو المفروض
 وليس كل ما هو معلول فيها كمال العلول الاخر وكذا انقول لو تسلسلت العلول
 الى غير النهاية لزم عدد العلل على عدد العلوليه لان كل ما هو معلول في هذه
 السلسلة فهو علم عن غير كمال كمال العلوليه وجه اخر انه لو وجدت سلسلة غير متساوية
 سرار كان من العلل او العلولات في لا على استعمل على الوصف فبعد الاتحاد
 الموجودة فيها اما ان يكون مساوية لعدد اتحادا لو اكثر وحواله الاستحالة
 ان عدد الاتحاد يجب ان يكون الترتيب على عدة الالوف لان معناه ان كل
 كمال من الاتحاد واحد حتى يكون هو ثانيا لعل لى واما ان يكون اقل
 هو ايضا بل لان الاتحاد يشتمل على حلقين احدهما بقدر عدة الالوف والاخر
 بقدر الرايد عليها والاول سلسله اكمل الى عدد عدة الالوف اما ان يكون من كمال
 المتساوي او من الجانب الغير المتساوي وعلى التقديرين لزم تباين السلسلة
 وان كانت السلسلة غير متساوية من الجانبين لزم من مطلقا فصل جانب
 متساوي مساوي الزوم المتساوي على التقدير الاول فلان عدة الالوف
 متساوية لكونها محصورة بين حاصر من طراف السلسلة والمقطع الذي هو مبدأ
 بناء الترتيب اعني الرايد على عدة الالوف على ما هو المفروض وادوات
 عدة الالوف شامت السلسلة لكونها عبارة عن مجموع الاتحاد والمتساوية من
 تلك العدد من الالوف والمتاين من كمال المتساوية الاعداد والاتحاد متساوية
 الضرورة واما على التقدير الثاني فلان اكمل الترتيب متدرج الرايد على عدة الالوف
 في كمال المتساوي ويكون متساوية ضرورة انحصار اثنى طرف السلسلة
 بمبدأ عدة الالوف وهي اجتماع عدة الالوف متساوية وتسمى
 فنترن متساوي عدة الالوف بالضرورة ولزم تباين السلسلة لئلا يتباين
 باحاد اعلى امر ورد مع التسلسل العالي بان هذا مساو لك او اكثر او اقل
 بان التساوي والمساوية من خواص المتساوي ولكن دفعه بدعي الضرورة في

وبالعكس

ان كل حليتين سواء كانتا سببتين او غير سببتين فهما اما متساويتان او متباينتان
ويشك في النسبة ان اى العلة العلوية وليس المراد بها متنها العلوية
مطلبا بل العاقلية المنفصلة على ما يستلزم في طريقه **المتيقن** في الوجود
العدم على متضاهاة اذا كانت العلية في مورد من وجودى كحتمت العلوية في مورد
وجودى وبالعكس يمتنع اذا كانت العلوية في مورد من وجودى كحتمت العلوية في مورد
مورد من وجودى وهذا يمتنع كقائما في الوجود وايضا اذا كانت العلية في مورد
عدمى كحتمت العلوية في مورد من عدمى يمتنع اذا كانت العلوية في مورد من
عدمى كحتمت العلوية في مورد من عدمى وهذا يمتنع كقائما في العدم وذلك لانه
لا يمكن تأثير العدم في الوجودى ولزم من ذلك انه اذا كانت العلة العلوية
عدمية كان المعلول ايضا عدميا وان كان المعلول وجوديا كانت العلة العلوية
وجودية ايضا فان ثبت ان تأثير الوجودى في العدمى لا يكون متساويا
لانهم متباينان اذا كانت العلة العلوية وجودية كان المعلول ايضا وجوديا
وان كان المعلول عدميا كانت العلة ايضا عدمية كقائما في الوجود
من ان صح ان عدم العدم عين الوجود وان عدم العلة العلوية على فاعلية عدم
المعلول لم يجر ان يكون الوجودى على فاعلية كقائما والامكان عدم الوجودى على فاعلية
لعدم العدم الذى هو وجودى متساوى اقول مردود بان يكون الوجود
الذى هو على فاعلية للعدمى هو العاقلية ولا تشوبه عدم حتى يلزم ان يكون
للوجودى وكذا ما قيل لو لم يكن معلول الوجودى وجوديا لكان عدميا وكذا
ذلك العدمى لا بد لها من غير وجوده او الموجد لا مصدر الا من وجوده عدم
كذلك العلة على ذلك العدمى لان عدم العلة على عدم المعلول وقد فرض ان
الوجودى على لاي له ذلك العدمى فتوارد علان على معلول واحد مردود بان
يجوز ان لا يكون كلكه على ليس من الواجب ان يكون ككل يمكن على
اذ من الكائنات لا دخل في الوجود ولا وابد او كقولهم يجوز ان يكون على

واجب الوجود لا مالم يلزم ان يكون معلول ايضا موجود الوجود على
يجوز ان يكون وجوده متوقفا على شرط لم يمتنع **القول** **والقول** **والقول**
مع اتحاد النسبة لتساويها حال الحكم البسيط كحتمت الذى لا تقدر فيه
اصلا كالواجب ان لا يكون مصدر الاثر متساويا على ذلك امتناع امتناع
الواجب في صفات حقيقته رايه على انه على اصول الاشياء وكسبها
على ذلك بان القول والفعل متساويان عند اتحاد النسبة اى عند اتحاد النسبة
نسبة القول بان يكون نسبة الفعل واقعة عن المنسبين الذين وقع نسبة القول
فيها وذلك لتساويها لانيها اعني الوجوب اللازم للفعل والامكان اللازم
بان العاقلية على حتمت عند وجوده وجود الفعل والعامل لا يجب عند وجوده
وجود المقتول بل يمكن حصوله في مورد عليه ان اراد ان العاقلية اذا اجمع
شرائطها اثره وارفع موانعه وصار بالفعل موصوفا بالعاقلية وجب وجوده
منه فكذا يقول ان العاقلية اذا اجمع فيه ما سوفت عليه كونه قابلا بالفعل
وجود المقتول في فلا فرق بينهما وان اراد ان العاقلية وحده لا يجب مع وجود
المقتول ولا عده فكذا يقول ان العاقلية وحده لا يجب مع وجود المقتول ولا
فلا فرق ايضا واكواب عن ذلك بان العاقلية يمكن ان يكون متعللا في بعض
صور موجبا للمقتول من حيث انه فاعل دون القابل اذ لا تصور استتماله
الجابة من حيث انه قابل في شي من الصور فالفعل وحده موجب في الجملة
لقبول الواجب صلا فلو اجتمع في شئين من جهة واحدة لزم امكان الوجوب
امتناعه من تلك الجهة وسواء اقول مدفع بان امكان الوجوب اما هو
من جهة العاقلية كما مرجه به الجيب وامتناع الوجوب اما هو من جهة العاقلية
كما مرجه به ايضا فامكان الوجوب وامتناعه ليسا من جهة واحدة بل من جهتين
فليس مما العاقلية والعاقلية ولا محذور في ذلك **وبك التماثل بين العلة**
مطلوب ان كان المعلول محملا لانه الى كلك العلة والافلا معنى ان المعلول ان

لا تصور الاسود واقعا في هذا المحل في هذا الوقت على هذا الشرط المتعدي بهذا
 العيود وان كانت الوقت لا يكون الاكلية والما تصور في الاسود من حيثية
 المانع من حرمن الا سراك فلا يحصل الا بعد موده ظهور وقت وجوده على مثل
 هذا التصور كان دورا واجاب المصم بان ادراك الجزئي قبل وجوده سوف
 على حصوله في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي سوف
 على حصوله في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي سوف
 مبدأ حصوله في الخيال فمكون حصوله في الخيال ايضا مبدأ حصوله في الخارج
 ولا يلزم الدور **والحركة الى مكان مع ارادة بحسبها اي بحسب مكان الحركة وجوباً**
لك الحركة تقع تخيلات وارادات جزئية اشارة الى جواب سوال وما يورد
 فقال الحركة على مساذ كمن فيها ارادة متعلقة بتقطع جميعها بمشيئة من تصور الحركة
 عليها مع انها مستقلة على حدود قطعها المتحرك من غير ان تصور ان يتصورها
 متعلق ارادة بالحركة ايها والحركة عنها لملك الارادة الكلية المتعلقة بقطع المساذ
 باسرها كما في حدود الحركات الجزئية المتعلقة بملك الحدود وقطرها انما
 الجزئية الصادرة عنها لا تحتاج الى تصورات وارادات جزئية وتثير الجواب ان
 صدور الحركة عن الارادة الكلية متوقف على وجود الارادة الجزئية بيان
 ذلك ان المتحرك على مساذ يحملها اولاً وينبعث منه ارادة كلية متعلقة بقطع
 جميعها ثم ان كل حد اجزئياً من حدوده وينبعث من كل ارادة جزئية متعلقة
 بقطع جزء من المساذ واقع منه ومن ذلك الحد بعد قطعه اياه بحمل حد الآفة
 فكذا انقلا قطع بعد وصوله الى حد معين من حدوده لا يحل طردا فربما
 حركة ولم يحاذ ذلك الحد الذي وصل اليه وسبق واقعا فكل جزء من اجزاء
 المساذ متعلق به وينبعث منه ارادة جزئية مرتبة عليها الحركة على ذلك الجزئية
 فمذه التخييلات والارادات مستمرة استمرار الحركات وكان استمرار
 الحركات لا يمنع تخلفها ولا يمنع كونها كلية كذلك استمرار التخييلات والارادات

كما مستمرة لا يمنع حرمتها ولا يمنع كلياتها ولما اعترفت بان الحركات
 والارادات الجزئية امور عادية حرة فلا بد لها من طلق عادية جزئية والكلام
 فيها كاللحام في الاول فتسلسل في السلسل ان كان دفعه فهو في وان كان
 السابق فلا حق كان ايضا محال لان السابق مستخدم حال حصول اللاحق و
 المعدوم لا يكون على ما هو جود احاط بقوله **كون السابق من هذه التخييلات على**
السابق من تلك الارادات المعدة لحصول تخيلات وارادات اخرى من
 ان السابق على معدة للاحق فلا يحدور في انذاره حال حصول اللاحق لان
 المعدمة كمان لا كالمع العلول مستمرا مستمرا اعترفت بان الانسان كمن
 منه في كثير من حركات الاحياء على مساذ كمن في مساذ نهائيتها وسواء
 الى تلك النهايه مع وصوله عن الحدود الواقعة في اسائها اما لقطع عنها او لا
 منه سائل من خوف او من رغبة وايضا فالذي سوف عليه الحركة اما ان يكون
 محمل كل واحد من الحدود الى من في المساذ او محمل بعضها دون بعض
 الاول معنى صدور اجزئياً من حركات فير مناسيه لان المساذ مستقلة
 في النهايه وكل نصف من تلك الاصناف التي لا غنى شانه ذلك كمن
 على ما قل محد من عند الحركة ان الامر ليس كذلك والآن وجب جواز كمن
 حركة على كل المساذ من غير قصد لشي من اجزاها لانه اذا جاز ذلك في بعض
 المساذ طهر في كلها والالزم الرجوع لما مرر وانما لا يكون في التخييلات و
 الارادات متعلقة كازعم وجب انصافها سببا لاستمرار الحركة واحاط عن اصل
 السؤال معنى المحقق بان الموجود في الخارج هو الحركة بمعنى المتوسط دون
 اذ واحد معنى من مبدأ المساذ الى منها انكشف فيها يحمل المساذ باسرها اجالا
 وارادة متعلقة بالحركة عليها ولا حاجة الى حمل الحدود المعزومة منها عليها وجوب
 التقيد اليها بخصوصها اذ ليس هناك حركات متعددة بل حركة واحدة
 في تظاير الحركة على مساذ بعضها على القاعدة الثانية ان كل حمل جزئية

يحتاج الى تصور و ارادة حيين و ما ذكره في السابل من على وجود الحركة
 بمعنى الطبع و كذا اما احب به عن سواله و اعترض به على الجواب ايضا فكل
 و ملك العادة شديدة **و شدة في صدق التأثيرات** **مقارن** و منع قال
 الحكماء شرط في ان صدق على المقارن للمادة اعني الصور و الاعراض المتأثرة
 بها انه موثر و منع خاص منه و بين ما هو موثر لان الصور و الاعراض
 بواد الاجسام فكذلك ما يصدر عنها بعد و انما يصدر بواسطه تلك المواد
 فكون بمشارك من الوضع و ذلك فان اثاره لا تسجن على شئ اثنى على كان
 ملاقي لمحاوئس لا ينفى كل شئ اثنى على كان متالجا لمحاوئس من
 بانه ان اراد مساطه المادة ان يمتنع الفعل بوقف على كمن المادة فكذلك
 مسلم لان ذات الناعل اعني الصور و الاعراض متوقفة عليها فتوقف فعله
 انما عليها بالضرورة لكن لا يلزم من ذلك اثره في الوضع في ان اثره ان اراد
 بجان بوضعهما مثلا في اثره فكذلك ثم فان المادى ساير عن المجرود كونه
 خصوصية ذات المجرود مقتضية للتأثيره فلم لا يجوز ان يكون المادى بمقتضى
 بالمادة موثرا بخصوصية ذاته في المجرود فلو كان للوضع مدخل في تأثيره ان
 كان حاله في المادة معاذة للوضع و اى فوق من الاثر و التاثير في ذلك
 ايضا فان السبب انما هو سائر عما هو في قوام المبدأ و التوهم فانها تحصل لها
 بواسطتها اعراض منساية كالغضب و النوح و غيرهما مع السبب اعراضها
 لا و منع بها و ملك الامور المرتبة في مواد مادية و ذات اوضاع و احوال
 ان هذه معدلات نفس و كلامنا في الموتر مدفع بان اقل مراتب الاعداد و
 باثره ايضا و **الناسي** اى شرط في صدق التأثير على المقارن ساسي اثاره فلو
 قرر الناسي معطوفا على موله الوضع و التاثير من هذا الصنف بوقف باثر القوة
 الجسمية على الناسي كوقفه على الوضع لكن الظاهر كما هو المفهوم من كلامهم ان
 التاثير بوقف على الوضع يستلزم للناسي و لعل المراد في الصنف

الاستلزام اللازم لاثرائه بحسب **المدة و الشدة التي باعتبارها**
صدق الناسي و عدمه **فان من حيث الموتر** بالنظر الى آثاره اساره الى ان صدق
 الناسي و عدمه الخاص اعني عدم الناسي مما من شأنه ان يكون مناسيا و عموم
 الملكة على الموتر بطر الى آثاره اما ان يكون بحسب المدة او العدة او السبب
 بثبات مناسية بحسب كمال الامور المتقدمة على اساس ان القوى اكمالية لا يصف
 لها تاسي آثارا مطلقا و ذلك اعني ان الموتر ما يوصف بحاسي و لانه تاسي آثارا
 لا بحسب اعمد كمال الامور المتقدمة لان الناسي و الناسي بحسب عدم الملكة من
 الاعراض الذاتية الاولى للكيه فاذا و صفت الموتر الناسي و الناسي بطر الى
 لآثاره فلا بد ان تعتبر اعمد و آثاره و هو الناسي و الناسي بحسب العدة و اما
 زانها و اما ان تعتبر مناسية الزيادة و الكثرة و هو بحسب المدة او في الصنف
 و التاثير و هو الناسي بحسب السبب ثم ان الناسي بحسب السبب طاهر البطلان و لو
 لم يستل الاستحاج على و اقام الحجة على اشباع الناسي بحسب المدة و العدة و لو
 عنى طلان الناسي في السبب لان القوى اذا اختلفت في السبب كرم
 يلحق سببهم مساو واحد محدود في ارضه فلو طلاسك ان التي زانها
 على اشد قوة من ملكه رماغا كرم فلو يكون غير مناسية في السبب و حسب ان
 مع الحركة الصادرة عنها في زمان لم يوجد مثل تلك الحركة في زمان اقل من ذلك
 في زمان قابل للتقسيم فالحركة الواحدة في نصف ذلك الزمان مع اتحاد المسافة
 تكون اسرع فنصدر بالاشد و اقوى فلو كان معددا الى فرسناه في الشدة
 المتعددة فلو و اعترض عليه بان لا يلزم ان قطع ملك المسافة في نصف ذلك الزمان
 لان في نفس الامر و امكان و من قطعها لا يجدى نفعها لحوار ان يكون المفروض
 في الاستلزام لالحال ان **العتري** يختلف باختلاف التباين مع اتحاد المبدأ
 مساو و متباين و بالطبع يختلف باختلاف الناعل لتساوي الصغير والكبير في
 منزل و اذا انكروا مع اتحاد المبدأ عن الناسي قالوا لا يمكن ان الناسي

التسري تختلف باختلاف العاقل المقصور عني ان كلما كان اكبر كان حركته
 الثابتة لا تضعف كقوة معاودة وما عده اكثر واكثر في لانه اما معاودة بحسب
 في الجسم اكبر اقوى منها في الجسم الصغير لاستمراره على مثل طبيعة الصفر مع الزيادة
 فادافرضا حركته الجسم قوته جسمان من مبدعين ثم حركتهما معا فثابتا بحسب
 الطبيعة واكثر بحسب المقدار ملك القوة بعضها ومن ذلك المبدأ بعينه
 ان مساواته متى حركته الجسمين ان يكون حركه الاكبر اكثر من حركه الاكبر ككون
 في اقل فبالضرورة هي حركه الاكبر ومن ثم انها حركه الاكبر لانها انما ياتي
 على حركه الاكبر مقدار ازدياد على مقدار اذ المفروض انه لا تفاوت الا يك
 والناظر الطبيعي يختلف باختلاف العاقل عني ان كلما كان الجسم اعظم مقدار
 كانت الطبيعة اقوى واكثر اثارا لان القوى الجسمانية انما تختلف باختلاف
 محالها بالصغر والكبر كقوتها مجرية تحت ثقلها والماضي قول الكوكب فالصغير والكبير
 متساويان لان ذلك الجسمية هي فيها على السوية فادافرضا حركه الصغير والكبير
 بالبيع من مبدعين لزم المساوات في الجاذب الاخر ضرورة ان يكونا متساويين
 على ما تقوى على الكل فسطح حركه الصغير ومن ثم انها حركه الاكبر ككونها
 نسبة جسمها ونوقض الدليل اجالا بالحركات العكسية فانها مع عدم شأها
 عند مستند الى قوى جسمانية لما ادر كانت حركه او السقط الكلي لا كفي في
 جرياتها الحركه على ما سبق واجب ان يبادى الحركات العكسية في الجواز المتساوي
 بوساطة قوتها الجسمانية المتطابقة في اجزائها والبرهان انما قام على ان
 القوة الجسمية لا يكون مؤثره اثارا غير متساوية على انها لا يكون واسطة في
 صدور ذلك الاثار ورد بان لما جازت حركه الجسمانية مدة غير متساوية
 كونهما واسطة في صدور اثارا متساوية جازا ايضا كونهما يبادى لذلك اثار
 لانها المبشرة لذلك الحركات عند عدم ادا كانت واسطة فليحذر ان يبادى
 استقلالها ايضا ونفيلها بان ليس للحركات التي تقوى عليها تلك القوة

مجموع موجود في وقت ما لم يست كما لا عدد الذي لم يوجد فلا يصح الحكم عليها بالبرهان
 والشعاعين وهذا هو الذي عولوا عليه في جواب دليل السكينة على تساوي
 الحوادث فانهم لما استدلوا على وجوب تساويها بازدياد اكل يوم اجابوا
 بان ليس للحوادث مجموع موجود في وقت من الاوقات فلا يصح الحكم عليها
 بازدياد فضلا عن انضائها تساويها واستند لهم بان الحكم على تساوي
 ون القوة قوتها على تلك الافعال وهذا المنه حاصل في الحال ولا شك ان
 القوة الطبيعية قوتها على حركه الكل اريد من كونهما قوتها على حركه الكل وان يكون
 القوة التسري قوتها على حركه الكل اريد من كونهما قوتها على حركه الكل فلو استدلوا
 في حال موجود للقوة بخلاف الحوادث او ليس مجموعها وجود في وقت فاشنع الحكم
 عليها بازدياد وورد هذا الاعتذار ان الحال اللازم من مساوات الحركات
 تساوي ما قر من غير متساوية وليس يلزم هذا الحال من المساوات في حال القوة ولو
 سلم انها وصفت بالزيادة والشعاعين فلم لا يجوز ان يكون القوى الجسمانية
 زيدا لا يكون للحركات مبداء كون المساوات من الحركات بازدياد والشعاعين
 من الحركات المتساوية من جانب المتساوية وكما سلم ان لما مبداء فلم لا يجوز ان
 كون المساوات التي لا بد منها مساوات بالسرعة والبطء ان يكون حركه
 صغرا سريع في التسري وابطوا في الطبيعة من غير اطلاع واجب ان التساوي
 سرقة والبطء استند على التساوي بحسب المدة او المدة وذلك لانه اذا واصل
 مساوات بين الحركتين بالسرعة والبطء فاما ان يكون زمانها واحدا ولا خلاف الا
 مع المساوات في المدة لان التساوي يكون عدد حركاته اكر قلما وعلى الثاني
 مع المساوات في المدة اقول ادا كانت قوتها جسمانية غير متساوية بحسب المدة
 يجوز ان يكون المساوات جركتي الجسمين الصغير والكبير بحسب المدة لا بحسب القوة
 ان كون الحركه التسري حركه حركات الجسم الصغير اكثر من حركه حركات الجسم الكبير
 كون في الحركه الطبيعية حركه حركات الجسم الكبير اكثر من حركه حركات الجسم الصغير

الجسيم لا مساوق فيه مشتركة بانتظام ذلك الجسم على السطح كالجسم في الاجسام
 المنفردة كما للموسس المنطبعة في الاحوام العقلية لكن التحريك الطبيعي المتقابل
 لمحرك الثمري متنازل لمحرك الصادر عن الموسس البائية واتحد انما
 مع ان اكثر تلك الموسس لا ينقسم بانتظام كالها و ايضا البناءات الجوهري
 و كبر من سابل لا يح عن مادة ذات مئينها لها يوافق الساعات في التحريك
 الطبيعي الصادر عن تلك الموسس بسبب نسبة الجسيمين و كذلك بر ان ناسي
 السورة الثمريه انما يجري في قوة قاصرة للجسم مالا ذكرنا اعني الجسم طلق فيه
 قوة لا مساوق لها فيه مشتركة بانتظام ذلك الجسم وذلك لان متنا على ما سبق
 على ان الساعات من حركتي الجسيمين المقسورين انما يتوجب الساعات من مساو
 لطبيعتها و الساعات من العا و قيل انما يتوجب الساعات من الطبيعيين
 نسبة الطبيعيين على نسبة مقدار الجسيمين واعلم ان في الدعوى والذي ذكرت
 قبلها من العلاقه ما على اقليم حيث جيون للقوى الجسمية ما شر او انما يكون
 بانتظام الكمالات الى الساعات انما ملا مشيون موثر اسواء فهم موعول عن ذلك
فصل المرسوم بالمال قائل في مادة المركب وقوله ذاتي وقد حصل الترتيب والعدد
استعدادات كتبتها باعتبار الخال في وجه الخال موددة للمركب وجر فاعل
عدد وهو واحد فالانكا والماحت لمازده الهيولي والصورة ومثان كل المال
 ك فلابد وان يكون احد ساط الاخر ما لان يكون الهيولي على الصورة او
 عكس الاول بك لان المادة قابله للصورة فلا يكون على لوجوده لا يستحال
 انما لو احد قابلا و فاعلا معا فمعي كون الصورة على فلاح اما ان يكون على
 وذلك بك لان الصورة والسكل بوجان معا و الهيولي مقدمه على السكل لانه
 من اوابح المادة والمقدم على ما ع السى مقدم على ذلك الشى فستعمل كون الصورة
 لا يستعمل لها فم بى الا ان الصورة سر كى اخر كلا ساط الهيولي وفيه اشئ
 قوله وجر فاعل لمجد و اتم من على ما لا و انما لا فم ان كل متلازم من لابد ان

يكون احد ما على الآخر فان المتساويين متساويان مع انه ليس احدهما على الآخر
 سلفا وكذا ظاهرا ان الشيء الواحد لا يكون قابلا وفاقلا لان ذلك لم يثبت
 لو سلم ظاهرا ان الصورة مع الشكل فان الشكل عبارة عن الهياكل الحاصلة بسبب
 احاطة عدد واحد بالعدد وكذا الهياكل متماثلة من وجود ذلك العدد
 وهو متماثل عن وجود العدد الذي هو المحدود وهو متماثل عن الجسم المتماثل عن
 لوجوب تماثل الكل عن الجزء ولو سلمنا ذلك فان المتقدم على ما مع الشيء متقدم على
 ذلك الشيء اما نظريه في التقدم البعيت الزمان ليس دون غيرنا لا مثال
 لعلم ارادوا ان الصورة مع الشكل زمانا لان تقدم الهيولى على الشكل ليس
 الزمان واصارتم ذلك لدل على ان الصورة ليست جزءا ايضا من فاعل
 الهيولى لان جو الفاعل اضافي متقدم على المفعول وايضا فاحتاج الشيء في وجوده
 الى ما على فاعله قطعانا ان الشيء لم يتحقق بوجوده في الخارج لا يمكن طول الشيء
 فيه لان وجود الذات في نفسها متقدم على احوالها التي من عليها طول الشيء
 اخر فيها لا سالب ان المحتاج الى المثل هو مطلق الحال وبطبيعة والمادة
 عن المثل هو الحال المتحقق او ان في المثل فلا محذور لا نقول ان الطبيعة
 لا وجود لها الا عن وجود الحال المتحقق فسل وجود المتحقق لا وجود للطبيعة
 فظاهره كونهما جزءا للعلل الفاعلية لوجود خارجي كادعوا ولو سلمنا ان احيا
 الشيء في وجوده الى ما على فاعله يمكن فلا شبهة ان ذلك لا يتصور فمما زل عن
 المثل مع ما به فان الصورة انجسيت قد زول عن الهيولى مع تماثلها وعلو
 بالضرورة ان الشيء لا يبقى بعد زوال ما هو محتاج في وجوده اليه واجب
 ذلك بان الحال اذا لم يكن محميا الى محله في وجوده بل فمما زل عن عوارض
 كالصورة انجسيت فانها جوهرية بذاته مستقلة بوجوده عن الهيولى ومحام
 الهياكل في قول الاتصال والافتصال اللازم له فلا بد لمن ان كل فيها فصل
 انحال يجوز ان يكون على لوجود المثل وشبهه كما على قول ان الشيء لم يتحقق

في الخارج لا يمكن طول شيء فيه قلنا سلم لكن لا محذور منه الا ان سوقف طول
 الحال على وجود المثل الموقوف على وجود الحال وليس ذلك ملازم واما ان
 لا يبقى بعد زوال ما هو محتاج في وجوده اليه فذلك اذا لم يخلو بدل الصورة
 او ان الشيء عن الهيولى كلفها صورة اخرى على فيها وعلو وجود الهيولى على احد
 الصور الشخصية المتماثلة لا يعينها وشبه الهيولى في توهبها بها تسقط ظاهرا
 بدعائم متعاقبة زول واحد منها وتمام متماثلها اخرى فان قلت انهم قد ادعوا
 ان الصورة مما ج في عوارضها الشخصية الى الهيولى فظاهره خروج كون الصورة
 الشخصية على تماثلها سواء كانت معينة او غير معينة قلت انهم ارادوا بالعوارض
 الشخصية تماثلها العوارض اللازمة لشخصها التي اذا زالت لم يبق ذلك الشخص
 عينه لا العوارض من السناد منها بشخصها كما توهم العبارة وذلك عدد
 العوارض الشخصية امور كلية لا صور استناده الشخص منها كالناسي والشكل
 المطلقين وغيره عارض العوارض اللازمة للاشخاص والمثل المتقدم بالحال من
 بالنسبة الى الحال فاعلم ان النسبة الى المركب منها مادة له وهذا الحال المتقدم للمثل
 من النسبة الى المركب منها صورة له وظاهر هذه العبارة ان توهم ان المادة
 والصورة بمنزلة العلة المادية والصورة اما مطلقا على الهيولى والصورة
 في المثل المتقدم بالحال ليس الا الهيولى والحال المتقدم للمثل ليس الا الصورة
 كذا قد عرفت فيما سبق انما هي عوارضها من الجواهر والاعراض التي
 جدها بالاعتقاد بالعدد وسواء في الحال المتقدم للمثل لا يكون الا واحد الا
 واحدا ان استل سقيم المثل كسيف المثل في غيره فلا يكون غيره متوفا له وان لم
 يستل كانا مجموع متوفا وكل منهما جزءا للمعوم اقول قد منع ظاهره ان لا يلزم
 من عدم الاستقلال بالتوهم عدم التقدم وقبول المثل للحال بل في استحسان حصول
 الحال في المثل داني والاعلم بالاعتماد والمكان تعينها مظهر ان حال
 كان التبول واما المثل لما جاز انكاره عنه لكن المثل قد لا يحصل شيئا يصير

فاعلم ان النقطه لا تقبل الصورة الانسانية ثم اذا صار حيا قبلها
 بان يقول ان كان حصول الكمال في المهيمن اجد لا محققا اصله في
 في جميع الاحوال لكن القول قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا فان يقول النقطه
 للصورة الانسانية بعيدا يقول ان ليس لها قريبا كما حصل بعد ان لم يكن قريبا
 القول بعد بعد لا اصل القول في السمت حصول قريبا القول بعد حصول
 استعدادات على سبيل ما من الامور الكمال فيه واعلم ان ما ثبت من الكمال
 في هذه المبحث كلها من فروع الهيولى والصورة والمهم لما كان منكر الماك
 سيجي وكان المناسب ان لا يذكر هذه المباحث او يذكرها على سبيل التبيين
 الا كما لا على طرق الاثبات والافراد **والغاية على ما ينبغي** اي صورهها الله
عليه السلام يعني ان صور الغايه على ما عليه يكون الفاعل فاعلم
 او مستعملها يصير مقدا على الفعل فلهذا الاعتبار يكون الغايه على المفعول الذي
 صدر عن الفاعل **مفعول في وجوده** **الغايه** فان وجود الغايه الكمال
 يرتبط وجود المفعول فلهذا تقدم محسب الوجود العقلي والافعال في الوجود
 الخارج فلما ورد في حاشي قديم اول النكر احوال فان الخارج مفعول النكر
 على السرير فوجد ثم وجد الجوكس على **وهي** اي الغايه **بأنه** **كل قاسد** اي
 فاعل فعل بالتقصد والاختيار فان الفاعل انما يتقصد الفعل لغرض **اما** **الغايه**
الحركة فانه **الوصول الى المهيمن** الحركات الاختيارية الصادرة عن
 لها بايدي اربعة مرتبه كما ذكرنا والمبدء الرابع القوة الحركه المستعصه
 العضو والمبدء الذي عليه هو الاجتماع من القوة الشوقه والاعده منته
 تصور الملائم او المناهي فاذا ارتسم بالحمل او النكر صورة في النفس حركه
 السوقيه الى الاجتماع فحدها القوة الحركه في الاعضاء فما انتهى اليه الحركه
 الوصول الى المهيمن هو غايه للقوة الحركه لئلا يفسد لها غايه غير ذلك
 اي الوصول الى المهيمن **قد يكون غايه للقوة الشوقيه** ايضا **وقد يكون**

يكون لها غايه اخرى كمن ناسه صل اليها الا بالوصول الى المهيمن في الاول
 ان الانسان ربما صح عن المقام في موضع ومحل في نفسه صوره موضع اخر
 فاستاق الى المقام فحرك حركه وانتهت حركه الى غايه قوه السوقيه
 خسر المهيمن اليه حركه القوة الحركه ومما لا شك ان الانسان قد يحل في نفسه
 صوره لغايه لصدق له مشاده فحرك الى المكان الذي يصادف فيه فيبقى حركه
 في ذلك المكان ولا يكون من انتهت اليه حركه من غايه القوة الشوقيه
 بل منته اخرى كمن جبهه وحصل بعد وصوله الى المهيمن وعلى قدر المماريه من
 لغرض من الحركه والمهيمنه **فان لم يحصل** قايه القوة السوقيه بعد الوصول الى
 المهيمن **فان لم يحصل** قايه القوة السوقيه اذ لم يحصل بها حركه ما سواها
 بها **والا** اي ان حصل قايه القوة السوقيه **فهي** **خسيران** كان المبدء هو النكر او
دونه ان كان المبدء هو الحمل مع على ذلك غايه كالفعل **فهي**
دونه ان كان المبدء هو الحمل مع طبيعيه كالنفس او مع مزاج كحركات المهيمن
دونه **وخراف** ان كان هو الحمل وحده غير انضمام سي او اليه **اشبه**
مستحيات **في** **ما** **كان** **قد** **مطلقون** **الغايه** على ما هي في الفعل وان لم
 يتصوروا اذ كان بحث لو كان الفاعل على محار الفعل ذلك الفعل **فلهذا**
 المعنى انهم من العله الغايه وهذا الاعتبار رايته القوى الطبيعيه غايات
 لا شعور لها ولا قصد **وكذا** **الغايه** **ما** **كانت** **اي** **للاسماء**
 ما سادى اليه الفعل ان كان ماديه دايما كرا مسمى ذلك الفعل سببا
 مادى هو اليه غايه ذايه وان كان ماديه مساويا او اقلها مسمى الفعل سببا
 دايما وما سادى هو اليه غايه انما قد ومنهم من انكر الاغايهات مستلزاما بان
 انسان كان جميعا لجميع الجهات المعبره في القايه كان القايه دايما وكان
 من سببا دايما وما سادى هو اليه غايه دايه وان لم يكن مسمى لما ذكرنا
 من سبب انما في ولا غايه انما في **والمبدء** ان ليس كان مهيمن في محسوس

الثاني بالنسبة لجزء من المادي فان استغناء المانع واستعداد التاميل مع نفسه
 مع انه ليس شئ منها جزاء منه فالمدى انما انك عن ذاته بعض هذه الامور
 مساويا لافراد به اولها كما راجح عليه فهو المستحق بالانحاف واما شادي سوء
 بالناية لا ساقطة واذا اعتبر ما ذلك السبب مع جميع الجهات المجترة في اذنه
 كان سعادا تيا لسبب الذي هو غايه ذاتيه رسال ذلك ان كثر موصفا مصل
 الى كثر فان الكثر من حيث هو كثر ليس ياديه الى الكثر واما ولا كثر مطلقا
 حسا اساقيا وكان ويدر ان الكثر عام اساقية له واد اعتر مع الكثر كونه في
 موضع فيه الكثر وكونه متبعا الى صفة الكثر مع سلامة الحاسه كان الكثر مع هذه
 الشرايط مبادا شيا لوجده **واحدة مطلقا** سواء كانت فاعليه او مادية او
 صورية او غايه **تكون سببا** فاعليه كطبائع البسائط العنصرية والمادة
 كهيولاتها والصورية كصورها والغايه كوصول كل منها الى مكانها الطبيعي **وكذا**
ركبة فاعليه كجميع العقل والصورة بالنسبة الى الهيولى كالمركبات
 مركبة على الهيولى والمادية كالعناصر الاربع بالنسبة الى صور المركبات
 الصورية كالصورة الانسانية المركبة من صور اعضائها الالهية والعناصر كصور
 سرى المساع والعناصر كجيب النسبة الى القوة السوقية **وايضا** كل واحد من
 العلل **الافترقة** فاعليه كالطبيعية بالنسبة الى الحركة حال حصول الجسم في مكان
 الطبيعي والمادية كالنظفة بالنسبة الى الانسانية والصورية كصورة النار
 كون ميو لا ملاية لصورة الهواء والغايه كالعناصر كجيب قبل حصول **الافترقة**
 فاعليه كالطبيعة حال كون الجسم ممتحا الى مكانها الطبيعي والمادية كجيب
 الى الانسانية والصورية كصورة النار حال كونه مارا بالنقل والعناصر كالعناصر كجيب
 حال حصولها والصا كل واحد منها **اذا فاعليه او جزئية** فاعليه كالعناصر كجيب
 والجزئية كالعناصر والمادية كالعنصرية والجزئية كالعنصرية كذا في
 سائر اوضاعها **وانتبه او عرضية** العلم الدائره مطلقا على موهبة

باليكس الى ما هو معلول حقيقة والعلة العرضية مطلقا بغير اعتبار من احد ما اقران
 شئ بالعرضية فان الشئ اذا اقرن بالعرضية اقرانها مطلقا لاطلاق اسمها
 سمي على عرضية والساق اقران شئ بالعلول كلك فان العلم باليكس سمي
 ذلك الشئ العرضي بالعلول سمي على عرضية فاعليه العرضية كالسوقية كجيب
 في البرودة فان السقونية سهل الصغار الموجهة لسقونة البدن الماتة للاجزاء
 باردة التي في البدن عن تبرده فلما زال المانع عن ردة طبعتها فاعلها
 من التاخر الباردة التي في البدن لم يفسد ببريد نسب العنصر الى ما مقرر بها
 انها موهبة السقونية والمادية العرضية كالجيب للسر اذا اخرج صفة البيان
 مثلا فان ذات الجيب على مادية ذاتية وما مقرر بها اعني الجيب اخذ صفة
 الباعث على مادية عرضية والصورة العرضية كصورة السر اذا اخذت مع
 من عوارضها والغايه العرضية كسر المانع مثلا بالنسبة الى السفر او اكان
 مقصود من العار الجيب في جعل جيب شرا المانع ايضا وايضا كل منها
... من اوضاعه فاعليه التامة هي التي يكون جيبا للعلم كجيبه كالصا
 في جيب البسائط والخاصة هي العلم كجيبه كالبسائط وكلك في سائر العلل
 مشاكل منها **قريبة او بعيدة** فاعليه العرضية كالعرضية بالنسبة الى الحكمي والسوقية
 احسان مع الامتلاء والعنصرية الحكمي وعلى هذا اليكس في سائر العلل وايضا
 منها **مستتر او ظاهرة** فاعليه المستتر كجيبا واحد بثبوت مقدرة وانما
 بناء واحد ليعت واحد وعلى هذا اليكس في سائر العلل **والعدم** **المحوش**
 في ان من البسائط العرضية لانه معارف لما هو على ذاته لوجوده كذا في **الافترقة**
الافترقة معنى الوجود والعدم واحد لان الفاعل المستمع لجميع ما توقعه على الاثر
 كان موجودا ففقد وجود الاثر وان كان معدوما ففقد عدم الاثر فاعلها
 في الوجود موهبة افعال بالنسبة الى طرف العدم كمن وجود الاثر مطلق
 وجوده وعدمه مطلق لعدم افعاله ولا معنى عليك ان هذا الباب ان لو ثبت

ان امر الوجود في العدم لا يجوز لكنه لم يثبت على امر **الموضوع** وهو المحل
 المستثنى عن الكمال **المادة** وهو المحل المستعوم بالكمال في ان كل واحد منها على ما
 بالنسبة الى ما ركب منه ومن الكمال **وقد انزل الى المورث انما هو في احد طرفي**
 اي في وجوده او عدمه قد تقدم ان المورث يجعل اليه موجوده او معدومه لانه
 يجعلها ملك اليه اذ لا يخاربه بين اليه ونسبها حتى تصور توسط جعل فيها حكم
 احدها محمول والاخرى محمول اليها **اسباب اليه غير اسباب الوجود** قد
 سبق ان العلة المادية والصورية سميان بعلته المادية والاخرى بعلته الصورية
 والغاية سميان بعلته الوجود **ولا بد للعدم من سبب** لما عرفت من ان الممكن
 سببه الى طرف الوجود والعدم على السواء فاقصد بكل منهما سبباً على سبب والى
 لزوم الرجوع عن سبب مرجح **وكذا في الحركة** معنى لا بد لعدم الحركة ايها من سبب
 لما توهم بعض الفاعل من ان العدم اولى بالاعراض السالبة كالحركة والزمان بل
 امتناع البناء عليها وكفى في وقوعه كمال الاولوية طارئة الى سبب وجبه
 ما سبق من ان الممكن لا يكون احد طرفي اولية بل لادائه وامتناع البناء على امتناع
 اجتماع اجزائه لا يمتنع ذلك وعلى تقدير الاولوية لا كفى تلك الاولوية في وقوعه
 على سبق بيانه **ومن العلة المادية ما يورث** كالحركة الى نصف المساذ
 المودية الى السكون التي هي محالته للحركة **او من ذلك** كالحركة الى النون المودية الى الحركة
 الى السكون **او بعيد** كاعداد العطف بالنسبة اليها **ومن العلة العرضية ما يجب**
 عنه ان معنى العلة انما عليه العرضية كون علة معدومة واثية بالنسبة الى ما هي عليه
 عرضية لان ثبوت السكونية علة فاعلية عرضية لحصول البرودة مع انه علة معدومة
 واثية لحصول البرودة **المقصد الثاني** في اجزاء **المادة** **وقد فصل**
في اجزاء مقدم مباهتها على مباحث الاعراض لان وجود العرض موقوف على
 اجزاء فاسبب ذلك ان تقدم بيان اجزاء على بيان اجزاء العرض ونظم من
 مباحث الاعراض نظر الى ان يستدل باحوال بعض الاعراض في احوال

كما استدل باحوال الحركة والسكون على حدوث الاجسام وتقطع المساذ المستثنى
 في زمان متناه على عدم ركبها من اجزاء الماداة الغير المناسبة الى غير ذلك
 طلع عليه يستقر ما ساحت اجزائهم وايد هذا بان تعريف الجسم الطبعي لا يمكن
 لا بعد معرفته بالبعد والزاوية والغاية **الممكن ان يكون موجودا في الموضوع**
 وهو المحل المستعوم **والمراد** بالكون في الموضوع هو المحلول في احوال
 انما **وسو العرض** او لا معنى او لا كمال في الموضوع وذلك اما ان لا كمال
 اصلا او كمال لكن لا في الموضوع **وسو الجوهري** هو الواجب عن تعريف
 جوهر حيث جعل المقسم هو الممكن طاهر **وسو المقارن** عن الماداة اعني المحل المستعوم
 بالكمال في ذاته **وقد** اي لا يحتاج في ذاته وقوله في الماداة **والمفعول** او مقارن
 عن الماداة في ذاته **دون** علة **وسو النفس** او مقارن للماداة **فاما ان يكون** محله
خو **وسو الماداة** وفي جعل الماداة من اقسام المقارن للماداة نوع حادثة فلا بد ان
 حال او مقارن بل قوله او مقارن وكذا في استعمال الماداة قبل ان يخرج من
 قسم او يكون **مالا** في جوهر اخر **وسو الصورة** او ما ركب منها اي من الجوهريين
 قال المحل **وسو الجسم** قال الامام لا بد من الدلالة على ان اجزاء المركب من الجوهريين
 ماله والمحل هو الجسم فانه الاستبعاد في وجود جوهر غيرهما في كون مركبا من
 جوهرين كون احدهما مالا في الآخر مستحالة ثم اورد شيئا اخر لا يرد عليه هذا
 كمال وسوان الممكن اما ان يكون مالا في كمال او لا يكون والاول اذا كان
 بيا لوجود محله وسو الصورة او لا يكون وسو العرض والما في اما ان يكون غير
 هو الجسم او جزءه وسو الهيولى او لا يخرج او لا يجرأ منه وسو اما ان يكون مدبرا
 الجسم وسو الجسم او لا يجرأ منه او لا يجرأ منه وسو العلة او جزءه **والموضوع**
المحل **تعاكس** ان وجوده او عدمه في العدم **والموضوع** قد ظهر ما ذكرنا ان الموضوع
 من مطلقا من المحل لما مر من انه المحل المستعنى عن الكمال والمحل هو كون محال
 مالا في الماداة وقد مر من في موضوعه ان تبين الاخص مطلقا اعم مطلقا من

العام مطلقا وكذا الحال والعرض قد مر ان العرض هو الحال في الموضوع **والحال**
 يكون لاني موضوع كالصورة فالحال اعم مطلقا من العرض **وبين الموضوع**
مباينة لان الموضوع هو المحل المسمى والعرض لا يكون مقبولا بنفسه **وبين**
العرض والحال **مباينة** لان العرض لا يكون مقبولا بنفسه **وبين**
 العرض والعرض ليس صدق كل ما هو محل فهو عرض لان من المحل ما هو جوهري وكذا الصدق
 بعض الحال عرض ولا صدق كل حال فهو عرض لكان الصورة ونظير ذلك ان
 الجوهري ايضا صدق على المحل والحال جزئيا لا كلياً **واجوهري** **والعرضية** **من**
المعقولات **لوقت** **نسبة** **احدهما** **على** **وسط** **واختلاف** **الانواع** **في** **الاول**
والمعقول **الشيء** **الذي** **اعني** **احلت** **العلماء** **في** **ان** **الجوهري** **هو** **جس** **لما** **كان** **ام**
 واحتمال المسمى ليس محتمل لما كان الجوهري لان العرض ليس محتمل لما كان
 الاعراض واستخرج على ذلك بوجه الاول ان الجوهري والعرض سوف يستبين
 ما بينهما على وسط اي لا يكونان محتملين على ما بينهما الاوسط فاما محتاج فيلزم
 جوهريه التمسك بالاطاعة والعصورا كماله في الاجسام الى نظر استدلال ذلك
 اختلقت فيه فزع بعضهم انها من قبيل الاعراض وكذا في اثبات عرضية المعاد
 والاضواء والاول ان محتاج الى استدلال فلا يكون معنى من الجوهري والعرض
 لما كان ذاتي الشيء كما مر سابقا يكون من السموت لذلك الشيء ورد بان
 الشيء لا يكون من البشوت لادان كان ذلك الشيء مقبورا بالكنه ولا علم ان
 من الامثلة قد تصور فيها التسمية بكنهها بل المقصور من نفس هو المديدر للبدن
 المقصود فلهذا امر خارج عن ما سبقتها وكذا الحال في سائر
 ولو كانت التسمية مقبولة بالكنه في هذه الامثلة لا يمكن ان لا محتاج فيها الى
 استلزام ان مفهوم الجوهري والعرض كلاهما معتدل على ما بينهما من الانواع
 فان انواع الجوهري بعضها اولي بالجوهري من بعض وكذلك انواع الاعراض
 بعضها اول من بعض بالعرضية والاداء لا يكون مقبولا بالسكك على ما

والى رد وبانها تم اختلاف انواعها في حسنة الجوهري والعرضية بالاولوية
 وعدوها ولو سلم عدم ان ما ذكره في بابه على تقدير صحة انما دل على ان المقول
 بالسكك يكون دايما لمجم ما تحت من الامور التي حال موطنها بالسكك
 اذ لا على انه لا يكون دايما الشيء منها فحان ان يكون الجوهري والعرض جينا لبعض
 تحت من الانواع وان لم يكن جينا لمجم ما تحت اساس ان المقول من الجوهري
 مشترك عرضي بالنسبة الى ما تحت وكذا المقول من العرض مما يقتل من الجوهري
 المستثنى من الموضوع ومقتل من العرض انه المحتاج الى الموضوع ولا يمكن ان
 يبين المفهوم انما جسا لموضوعها ما هو دين بالقياس الى ما عارضا عنها
 الموضوع والذاتي لا يكون كذلك فانه جسد لا هو ذاتي له فان قطع النظر عن
 مع ما عارضا وايضا الاستغناء او سبيل لا ضرورة عن عدم الحاجة الى الموضوع
 لعدم لا يكون جينا لانواع المحصلة في ذلك والمقول منها عرضي اشارة الى ان
 في الوجود انما اقيم وليلا على عرضية من المفهومين اللذين يقتل من الجوهري
 العرضي طاردا على الاعراض ان ذلك انما لم يكن عرضي الجوهري بالاستغناء
 عن الموضوع وكذا اعراس العرض لا محتاج الى تحديد المادة ذلك غير معلوم
 علم ان المسمى لم يكتف عرضية مفهوم الجوهري والعرض بالنسبة الى ما بينهما بل زاد
 بينهما انها من المعقولات الثانية ولم يزد في الاول على الاستدلال به
 مشهور على عرضية من المفهومين ووجه ذلك ما لم يثبت كونها زائدين
 في ما بينهما لزم ان يكونا من المعقولات الثانية وليس في الجسم مثلا او محتمل
 في ذاته من الجوهري ولا في السواد مثلا او محتمل راء على ذاته من العرضية
 قول انما ثبت بذلك كونها اعراس اعراس من غير ما صليين في الوجود
 انها من المعقولات اشارة فانها كما عرفت دارا عارضا عن عوارض الوجود
 فهي عارضا عنها ليس عنها والاستدلال ايضا بان الجوهري لكان جينا للجوهري
 زائلا لا محال مقول على ما هو شأن الانواع المتفرجة تحت جسد تلك المفهوم

اما ان يكون جوازا فاعقل الكلام الى ما ذكرنا وظهر ان السمع اعني ذاك سلسله اجزاء
التي هي الى غير النهاية فلهذا سماع عقل كذا انواع الجواهر واما ان يكون اجزاء
فلهذا افتقار الجواهر الى الموضوع او لم يزل كون العزم محولا على الجواهر وفتحت
الوجود على سبيل ان السمع مع النوع وما عداه من ان لم يزل متوقفا على الجواهر
ففيه ما من ان يكون متوقفا على الجواهر من عام كونه او متوقفا على ذلك الجواهر والحوادث
ان قد مر ان المراد منهم الجواهر جنس لا محله لا محله من اجزاء السمع
النوعية لا جنس كل ما صدق عليه من الصفات فانه لا يمكن ان يكون جنس
الا جنس جنس كل ما صدق عليه فان الجنس ليس الى السمع الذي يحصل له
كون عرضا عاما كما ينبغي في موضعه فكيف يمكن ان يكون جنس الجمع ما صدق
عليه من الانواع والصور حتى يتركب من **السماع والاشياء** واما **الاشياء** فغيرها
والمعقول من **الاشياء والعدم** وقد سلك **الافعال** على **الافعال** فغيرها
بعضهم اعتبروا في السماع السماع في الموضوع ولذلك صرحوا بان
لا تضاد بين الحواس ولا بينها ومن غير ادواتها واعتبروا الحل مطلقا بل الموضوع
ولذلك اجتنبوا تضادا بين الصور النوعية للسماع وما عداه من ان السمع
هو الجواهر فادخلوا السماع في الاجسام اسرها فيه ان المعقول من **الاشياء**
الا لعدم والعدم لا يكون ضد الشيء لان الضد لا يان كون وجوده على ما ذكرنا
المش **ووجه الحل** **ستلزم وحدة الحال** يعني كونه كل اسان في محل واحد
سواء كانا حواسين كما هو في الواحدية كل فيها الصورة الجسمية والوعية او
كما يحكم الواحد الذي كل فيه السواد والكر **الامع** **الاشياء** لا يجوز ان كل شيء
في محل واحد لا يتركب من اشياء الانسية عنها اذ لا يتركب منها بحسب الجسمية ولو
ولا يجوز من صفات بها فان اشياء اثنين دون السمع الاخر عاين
من تلك العوارض متوقف على امتيازها عن السمع الاخر ولو كان امتيازها بغير
ولا ما هو اذ سوى ما ذكرنا لان كل سبب لها نسبة واحدة اذ لا تضاد

الفتيان من تلك الامتيازات اذ ذلك الامر هو بطلان كونه واحدا بالعرض بالاجزاء
المثلين او لجزائرها او بوارض من كل فيها وكل ذلك يتوقف على ما ذكرنا واما
الاشياء ان امتيازها بوارض والاشياء لا تتوقف على امتيازها بل على ما
ان ذلك دور معية كونه في بحث السمع ايضا لو لم يكن ذلك لول السمع
مطلوب المثلين في كل واحد بطريق السماع ايضا **بالحال** **العكس** له وحدة
كالحال ستلزم وحدة الحل فلا يجوز قيام العزم الواحدية فليس لازما لو قام
واحدية لزم ان لا تميز الواحد عن الاثنين وذلك لانا لو فرضنا ان يكون
بالحال عزمين لم يكن حال من العزمين الا كالحال العزم الواحد الذي فرضنا
فاما بالحال فليس معلوم ان لا يمتثل لثان في الانسية عن الواحد في وحدته بل لما
ان يكون الوحدة اشياء واحدا لوماز حصول عزم واحد في محلين لجاز
حصول جسم واحد في مكانين لان البداهة لا تنزق منها قطعا والى ما قبل
فكذلك المتكلم وحده بعض القدماء من العلمانية زعموا منهم ان التوحيب جامع
بالمشاييرين والجواز بالمتجادين والاجرة بالاخون وغير ذلك من الاماكن
متشابهة الاطراف بخلاف مثل الابوة والبنوة من الاماكن المختلفة
طراف فان قيام الابوة بالاب والبنوة بالابن وكان متشابهة التوحيب
تاما لجامع الاتفاق في الاسم وابو اسم ايضا من المعنوية العامة ان
تأليف عزم موجود قائم بجوهر من فردين ولا يجوز قيامه باكثر منهما حتى انه
والالف جسم من اجزاء كثيرة عام عنده بكل حواسين متقاربين منها باللفظ
الاول فانه صفة الاشكال من اجزاء الجسم المتوحد لا بد من
بطية بصعب التكليف وذلك هو التاليف وليس فاما ما عداها فقط
بالام لوجوب صفة الاشكال منها على كل واحد منهما لكونه وحدة الحال
فاما وجه لعمدة الاشكال بينهما واجب عنه بانه معنى على ركب الجسم من اجزاء
اندية وسووع وعلى تقدير سلمه ما زان حال صفة الاشكال في الصفا

العاقل المختار الى غير ذلك من واحد فام كل منهما مسمى بالحد والاما ان في ثلاثة لونا
 باكر من جرم كالتك مثلا لا ندم با ندم احد الاجزاء ضرورة ان ندم الكمال
 با ندم المحل الذي هو جمع الاجزاء واللازم به ضرورة تبارك السالف فلما
 اخرج من الباقيين وردا ما لان ان السالف الثاني من الجرمين هو عينه السالف
 العام بالتي لم لا يجوز ان ندم ذلك وكذا ان ندم كل عام العرف الواحد
 بالكلية كما قال به الفلاس كالمعدة بالعدة الواحد والجميع بالجميع
 التامة المحيط بسلح والجمعة ممدوحة الى اعضاء والعام مجموع اجزاء
 قلت المتابع سواء كان العرف الواحد العام محل هو عينه العام بالمحل
 الاخر لا ان يكون العرف الواحد فاما مجموع شقين مائة بالاجتماع فكل واحد
 لا كاني هذه الصورة وما ذكرنا مظهر حجاب آخر من قول بل في **نقطة**
فقد استند من اجابته اي اسام المحل لا سلم استقام الكمال وكذا استقام
 الكمال اسما لا سلم استقام المحل لا استقام قسما احد ما استقام الى اجزاء
 مساه في الوضع اي اجزاء ان سال كل منها ان هو من مساه وسمى اجزاء
 وبانها الاستقام الى اجزاء غير متساوية في الوضع سواء كانت خارجا كالبشر
 والصورة او عليه كالجنس والفصل وظاهر ان القسم الثاني من الانقسام
 مسلم من الجائين واما القسم الاول فظاهر ايضا ان استقام الكمال بهذا الاسم
 هو استقام المحل ايضا فان اسام السواد مثلا الى الاجزاء العددية حسب
 انقسام الجسم الى اجزاء كذلك وكيف لا وكل جزء منه اما من في اجزاء
 من حله واما استقام المحل به قبل مسلم استقام الكمال فهم من حكم ما استقام
 فزعم ان الكمال في محل يقسم الى اجزاء مساه في الوضع ان كان ماصلا
 في واحد منها فقط كان محله ذلك الواحد دون المجموع وبخلاف المفرد
 وان كان ماصلا بتمامه في كل واحد من تلك الاجزاء كان الواحد بالشمس
 في كمال متعددة وقد ظهر بطلانه وان لم يوجد شيء من ذلك الكمال في شيء من تلك

مسلم كمن ذلك الكمال حاله في ذلك المحل بالضرورة وان وجد في كل واحد من
 تلك الاجزاء مصنع من ذلك الكمال كان منتسبا الى اجزاء متساوية في الوضع
 كالمحل ومنهم من فصل وقال ان الكمال في مستقيم كذا ان حل فيه حصة دائمة
 زعم القسام على حسب استقام المحل كالسواد الكمال في ذات الجسم وسمى طول
 فيه حله لا سريانه وان حل فيه لامن حيث دائمة المستمرة من حيث هو غير مستمر
 لم يرم استقامه وكان محله قد عمر سريانه واستدل على ذلك ان الواحد قاله
 في محله قطعا وكذا النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم وسمى منتسبا
 ليس منتسبا باستقام محله وكذا الاضافات مثل الابوة والسوة حاله في عالم
 وليست منتسبة استقامها اذ لا يمكن ان سال في كل جزء من الاجزاء من الابوة
 فثبت ان الكل في المنتسب لا موجب اسما اذ لم يكن سريانه وان الحكم
 ان الكمال اذ لم يوجد شيء منه في شيء من اجزاء المحل اسما لا طول في ذلك المحل ليس
 به مباحا اذ ان يكون الكمال حاله في المجموع من حيث هو مجموع ولا يكون شيء منه حاله
 في شيء من اجزائه ذلك المجموع كافي في الصور المذكورة لكن الامام في المختار ادعى
 انه ذلك الحكم ومنع كون الواحد والقطعة والاضافات امورا موجودة
 الخارج اقول ان البديهة لا تفرق في ذلك من الامور الموجودة في الخارج
 باعتبار الوجود في نفس الامر فلما جاز في الاعتباري شغل كل المحل لا
 من السران حار في الخارج ايضا ذلك لكن يريد انما اذ اقلنا من جسم محروط
 شديرا مثلا قطعة من جانب قاعدة لزوم ان ندم القطعة التي على رأسه ندم
 كله الذي هو مجموع المحروط وحدث قطعه اخرى وكذا اذا اقلنا جساما كعبا فاما
 في سطحه الاعلى والاسفل لزم ان ندم سطحاه مع طولهما وتساويهما ونحو
 سطحان اخران مع المحروط والتعاطل كمن البديهة تشهد بان تلك الاطراف
 جالها ولا تأثير لذلك النظم في وجودها وعدتها لا خالف الاطراف
 باعتبارها لا مستور فبما وجود وانعدام لا ما قبل لو سلمنا انها

فليت من الاعتباريات المحتملة من الاعتبارات التي في نفس الامر وكل
 هذه الاعتباريات صورها الكون بعد ان لم يكن كالشيء في الشخص بعد
 ان لم يكن اعمى **والموضوع من بعد شخص** اي العوض يحتاج في شخصه الى موضوع
 لوجوده **الاول** انه لو لم يكن محملا اليه كان مستغنا عنه في شخصه ومستغنى
 في الوجود اما لا تكف عنه موحده او لان الشخص منتقل الى الوجود فلو افترض
 الى موضوعه في وجوده لزم افتقاره اليه في شخصه اسما بالواسطة المستثنى عن
 المحل في الوجود والشخص لا يكون منتقلا اليه فلا يكون عتقا منه اذ لا يطرأ
 لان استغناؤه عنه في الوجود قوله لا تكف عنه موحده قلنا ان اردت
 ان العاقل موحده من غير ما يد الى الموضوع فذلك اول المسئلة وان اردت انه
 يستفيد الوجود من العاقل لانه فذلك لا يصح لان الاحتياج اعم من الاستغناء
 واعتنا قوله لان الشخص منتقل الى الوجود فانها مغلالة لان من غير افتقارها
 الى الآخر الساني ان شخص العزم ليس لما يبيد ولا لا يتركها ولا اكرم نوعه
 شخصه ولا لما كل فيه ولا دار لان حلوله في العزم موقوف على شخصه ولا منفصل
 لا يكون حاله ولا يخلو لان يستند الى جميع افراد المايه على السواء كونه
 لشخص في الفرد ووجوبه ترجع طامرج لشخصه لانه قبل كوزان يكون
 لاه حال في محله سئل الكلام طامرج شخص ذلك الامر ورجع اخذ الامر
 المحل دفعا لا دور والتمه اقول لم لا يجوز ان يحل في محل العزم على سبيل
 التساقب امور متناهيه يكون كل سابق على موحده لشخص الامر وسئل
 بانه عند انكاد فالاولى ان سال كون المحل على شخص العزم اعم من ان يكون
 او بواسطة ما حل في اوله ولكن الجواب لا لان ان شخص العزم كونه
 لما حل فيه لزم الدور قوله لان حلوله في العزم موقوف على شخصه قلنا مستقيم
 لكن شخص العزم ليس موقفا على حلوله بل على ذاته كما ان حلول العزم
 في الوجود موقوف على وجوده موقفا على وجوده لا على حلولها

في ذلك ولو سلم قول انه دور موحده كما مر ضرورة وانما لان سبب المنفصل
 في الكل على السواء لانه ان يكون له سببه حاصلة في العزم خاصة بما اذا
 كان محملا او انما في الوجود لا يطرأ في عرض شخصه نوعه في شخصه وادابت ان
 الموضوع من حله شخصات العزم من ان العزم لا يصح عليه الاستدلال لانه اذا كان
 الموضوع مستغنا لا يكون محتاجا الى موضوع شخص لان المهم لا يكون موجودا في
 الخارج وما لا يكون كذلك لا يمتد وجودا مستغنا خارجا لانه من اذن لا يحتمل
 وجوده لا العزم موحده بينه فلا اشغل اسفه هذا الموضوع المميز واسنى باستغناء
 العزم ايضا ضرورة استغناء المحتاج عند استغناء المحتاج الفصل وفيه نظر لانه
 كوزان يكون موضوعات متعددة كل واحد منها بذاته موجب لشخص العزم
 الواحد فاذا زال احد ابرز ال سببه وحصل الآخر كحصول سببه في شخصه بالاسم
 ولم يمتد ولا يكون الشخص تهنأ او ايهما كل واحد من المعينات واجبانه
 مستقيم توارد على مستط على معلول واحد شخصي واول دفعه ان الدليل
 قائم على استغناء توارد على سبيل الاجتماع دون التساقب وانما لو لم يطرأ
 دليل الدليل على ان الجهم لا يصح طامرج الاستدلال من غير من كان فيه الى غير آخر
 بول الجهم محتاج الى الخير والخير المجهول لا وجوده في الخارج فكون محتاجا بالاسم
 وشخص الجهم لا يحتمل وجوده الا في غير عينه فلا اشغل عنه اسنى هذا الخير المميز
 معنى باستغناء الجهم لا محتاج باذا الجهم الى الخير المسمى في حال من احواله
 في الخير لا في الخير كونه وجوده لو في شخصه فلا اسنى الخير المميز لانه كونه
 من لا وجوده او شخصه كافي العزم لانه توارد بالي طريق عزم ان الجهم لا
 يحل في وجوده ولا في شخصه لا يخرج ان لا تصور وجوده الشخص او في غير ما
 في العزم لا تصور وجوده الشخصي الا في موضوع ما ذكرتم من ان الجهم محتاج
 الى الخير فقل هذا الاستدلال قائم في العزم ايضا فانه كوزان يكون استغناء
 العزم من الموضوع لا حياذ اليه في عزمه التي من لوازمه او

في غير من اللوازم لاني وجوده او تحضه وما ذكرته من الدليل على ان النوع
 مستحق للعرض قائم بنفسه في ان الجبر مستحق للجبر وما روي عن مسكن فالنوع المذكور
 حكمه يمكن ان يكون اما عن النفس فانهم رويوا ان الموضوع المعين مستحق للعرض
 لا يمكن ان يدعى ان الجبر المستحق للجبر لانك اذا كان الجبر المستحق قد عارض بمكان
 الى اوضح انه ذلك الموجد المستحق فلكون الجبر المستحق مما جاني وجوده ولا
 يستحقه المكان مع وجوده دليلهم في الجبر فان دليلهم في الجبر مستحق
 باختيار ان بعض الجبر لما رويوا عن المنع فان المراد بالعرض اعراض كسده
 بالعرض او امور متعلقة بها يحصل منها في الذهن صورة جزيه مطابقة للعرض
 نسبتها الى العرض ستة الفصل في النوع سمي تمثالا وقد روي في كنه
 الشخص ولا يمكن ان الصورة الجبرية انما يحصل من امر مستحق جزي ولا يمكن ان
 يحصل تلك الصورة الجبرية من جزي اخر فاذا اسنى ذلك الجبري الذي حصل
 الشخص اسنى الشخص واسنى ما شاء الشخص انما حصل في ان العرض مثل
 يمكن ان يقدم العرض ام لا فالحكم في ان لا يمنع والكماء على انه جائز بل
 دفع واخرا المعبر به في الحكم **وقد سئل ان كان على نفسه كذا**
 والبطون فانها كمالان او لا في الحكم وبسببها كمالان في الجبر وكما كشونه
 فانها عرضان من متولد الكيف حان في السطح الكمال في الجبر وكما كاستناه
 والاستدارة والاعمال فانها اعراض قايمة بالمعادير القايمة بالجبر كاستناه
 فانها عرض من قائم بالجبر وكما كخطاه عرض من قائم بالسطح مع ان ذال السطح
 الخطو ذال الخط هو السطح لا الجبر واجاب السكون بان مثل السطح والخط
 عدمي ولو سلم فن الجواهر والاعراض مثل الخشونة واللباسه والاعتناء
 والاستدارة والاختلاف على تقدير كونه وجوديا انما يتوهم بالجبر والسرعة والبطون
 ليسا عرضين رادين على الحكم قايمين بما روي ان الحكم امر محتمل لكسرات اقل
 اكثر باعتبار السمي سرعيه او بطيئه ولو سلم ان البطون ليس لعل الكسرات

فطبقات الحكمات انواع محتملة والسرعة والبطون عامدان الى ان الدلائل
 دون العرضيات او ما من الاعتبارات اللاحقة للحكم بحسب الاضافه الى جزمه
 جزي قطع المسافه المعينه في زمان اقل او اكثر ولهذا مختلف بصفات الاضافه
 فكون السرعيه بطيئه بالنسبه الى السرعة وبالحكمه فليس هناك عرض من سوا الحكمه كونه
 اخر من السرعة او البطون واستدلوا على امتناعه وجهين الاول ان معنى قيام
 العرض بالمحل انه تابع لفي الجبر فانهم رويوا العرض حكم ان يكون سمي اياها
 ليس كون الشيء يتبادر في الجبر والميزان الذات ليس الا الجبر الثاني انه لو قام
 بغير من فلا بد بالآخره من جزمه سمي اليه سلسلة الاعراض ضرورة امتناع
 عام العرض من غير وجه قيام بعض الاعراض ببعض ليس اولى من قيام الكل
 اجر من هذا اولى لان التام من غير احد ان يكون محلا مقوما للحال ولا لكل
 في ذلك الجبر متبادر فهو معنى اليتام اعترض من على العرض فانما لا يتم ان معنى
 قيام الشيء بالشيء السعيه في الجبر مل متناه اختصار احد الشئيين بالآخر حكمه كونه
 مادل عامدا متناه وان لم يكن بايئه ذلك الاختصاص معلوم لنا كما خصنا
 بامس الجبر لا الجبر بالمكان وكهفه اوان الاول ان الجبر صفة للجبر قائم به
 في الجبر متبادر في الجبر والالام استمر الى الشيء سعيه ان فليس بوجه الجبر العام
 في الجبر اولا لان عدم الجبر اولا بالجبر حتى يتبعه غيره في الجبر فاذا كان ذلك
 بغير من الجبر بعد استمره عيانه بالجبر متبادر بالجبر وسوا استمر الى الشيء سعيه
 الله ان فليس بعد الجبر العام بالجبر فكون عام كل جبر مشروطا بعام
 غير اخر قبله وكذا الى ما لا نهاية ولكن ان اوصاف الباري في عامه من
 غير سابع كونه ذاته وصفا تام انها وقام العرض الجبري فلا نزاع في الا انه
 وجب قيام الكل به لكونه ان يكون الاختصاص انما عت فتابع بعض الاعراض
 بان يكون عرض من العرض لا الجبر الذي اليه الانتهاء كالسرعة للحكمه **والجواب**
 ومن ان سائر الجبر ليس **لا محرم بالاسطوان** اخر له عن السطح فانها موجودة

كان جسمها مكون المركب من جسامها كمالا مفردا او اكلاما في الجسم المفرد بل لم يكن
 اجزاءا اما قابله للاقسام في جهة واحدة فقط كخطوط جوهرية مستقيمة في عدد اجزائها
 واما في جهةين فقط كسطوح جوهرية كذلك واما محسلة منها فقط او منها او من اجسامها
 مع الاخرى اصطلاحا احتمالات سلم مذنب اليها احد واكثر المذنبين
 فكما واد ابطال الجزاء الذي لا يجري واستحالة وجوده مطلقا بطل مذنب محصور
 لم يكن ومذنب السطوح وسوطا من مذنب عند السهرسكي انشالاداة بالافرة
 والجزء الذي لا يجري وجمع تلك الاحتمالات العقلية انشالان ما دل على انشاع
 مركب الجسم مما لا يجري اصطلاحا على انشاع تركه ما قسم في جهة واحدة فقط
 محسلة فقط واما دل على استحالة وجود الجزء الذي لا يجري مطلقا دل على استحالة
 وجود الخط والسطح الجوهريين فالجدة في اثبات المذنب الذي اثار المذنب
 الجزاء الذي لا يجري فذلك اسداء وعلم ان اهم في السطوح من احد سماء
 على استحالة وجوده مطلقا وسوان المتغير بالذات لانه ان يكون ما عادي من جهة
 منقبة غير ما عادي من جهة التحت وكذا ما عادي من جهة اليمين غير ما عادي
 من اليسار وكذا ما عادي من جهة قد غمر ما عادي من جهة فكل متغير بالذات
 لان يكون مقسما في الكميات التي لا تسال ما عادي من جهة ابها والذات
 بل انما اثاره من فخرم السعد في امر اذا استحالة في ذاتها فلا يلزم ان
 يكون في هذه الاطراف ان كانت داخل في ذاتها كان الانقسام طامرا والذات
 في كل طرف التذات في غير ما مل في طرف التذات والاككان الاشارة الى احد
 من عين الاشارة الى الاخر وسوى بالضرورة فلا بد ان متضمن في ذاتها غير
 يكون مقسما ولو ما هذا الدليل كما مرى على استحالة الجزء الذي لا يجري
 في استحالة الخط والسطح الجوهريين واذا استحالة وجودها امتنع ان مركب
 اجسام الاجسام الموجودة في الخارج ولا دل على استحالة السطوح والخط والسطح
 ليس ما غير متغير بالذات وعرف انه لمكان والبدية حكم باحلاف الكميات

والاخرات فيما سويها بالذات والى المكان والى المكان من الطرفين اعدل
استعمال مركب الجرم من اجزاء لا يجرى ولا وجه كثير منها مذكور المعقول
نحو المتوسط معنى اذا وقع جرمين جرمين بحيث سلكا في السلك فلان ان نجعل
الطرفين من الكاس والارم ان يكون مداخلا لا حد طرفه قطعاً والتداعل
في العالم من السليبت زيادة في الجرم واذا اجب المتوسط الطرفين في غيرهما
من الطرفين الاخر فسمي في المتوسط شيان فسمي وهو خلاف الطرفين **وذكر**
الموضوعات من مركب المركب معنى لو فرضنا مركباً من اجزاء وترتبت
كالت او خمسة او سبعة او عشرة او غير ذلك وهو متساو على كل من طرفه
لا على التبادل وفرضنا مركباً كل منها موجه الى الآخر حرك على السواء في السرعة
والبطء والابتداء فلان سلاقياد لا يمكن ان يكون ذلك السلاقي بان يكون
احد الجرمين باسره على الطرف والاخر باسره على الوسط والعالم متساو والمركب
فلان ان يكون شي من الوسط مشغولاً باحد ما وشي آخر مشغولاً بالآخر فلان
انتماه قطعاً لما كانت تلك الاجزاء غير متساوية في الجرم وجب ان يكون بعض
من كل واحد من الجرمين على الوسط وبعض آخر منه على بعض من الطرفين فلان
استقام الاجزاء وانكم باسرها مع كونها غير متساوية ففرضنا ان السلاقي في العالم
من وجود الجرم الذي لا يجرى وحده بل من مع ما فرض من تركب السلاقي
اجزاء وورد من مركب حزين على السواء فيلزم منه استحالة المجموع **استحال**
الجزء لا يتولد قد ذكرنا في سابق الاشارة الى استحالة مجموع فلان ان يكون بعض
محالاً في نفسه او يكون اجتماع بعضها مع بعض محالاً وليس الاجتماع فيما يمكن بصرف
محالاً قطعاً وليس شيء من اجزائه سوى الجرم محالاً في نفسه فمعنى استحالة
ادبته على السلاقي معنى لو فرضنا مركباً من اجزاء متساوية اربعة كالت او ستة
غير ذلك وهو متساو على كل من طرفه جوا على السلاقي وفرضنا مركباً كل منها موجه
الى الآخر حرك على السواء في السرعة والبطء والابتداء فلان سلاقي

وموضع المحاذات لابد ان يكون بين الجرمين المتوسطين او لا يمكن ان يحاديا
بان يكونا متساويين على احد الوصلين والعالم متساوياً في الحركة فلان سلاقي على سطح
الوصلين بان يكون بعض من كل منها على بعض من احد الوصلين وبعضه الآخر
على بعض من الوسط الاخر فيلزم استقام الجرمين المتحركين مع استقام الوصلين
فيهم **شبه كاذب من سلك** لما افهم الجرم على سطح الجرم الذي لا يجرى اراد
ان يجرى سلاقي ما زلنا احاطت به المذهب على شاهد الحس كذبه وقد التزموا به
سلك اجزاء الرمي فاما اذا فرضنا خطاً خارجاً من ذكر الرمي سلاقي الطريق العظيم
فمنها فذلك الخط يكون مركباً من اجزاء لا يجرى فاذا حرك الجرم البعيد من اجزاء
خطاً وهو الذي على الطريق جوا واحداً من مسافة فاجزاء الذي على البعيد ان يركب
فلان جوا كان الجرم متساوياً وان حرك جواً واحداً من مسافة سلاقي
اي الجرم الثالث والرابع وهكذا الى الجرم الذي على المركز فان مركب شي منها
من جواً زلنا استقام وان مركب كل واحد منها جواً واحداً الزلنا ان يكون مسافة الجرم
على المركز وحرك مسافة الجرم الذي على الطريق العظيم وحركه وهو على
بغيره وان سلك الجرم الذي على البعيد من مركب البعيد جواً زلنا استقام
وهو محال في سائر الاجزاء فيلزم سلك اجزاء الرمي على مسافة سال دوران خطها
منس على ذلك باخراج الخطوط المتساوية من مركز الرمي سلاقي الطريق العظيم
في مساحات الجملات وقد التزموا مع ان الحس كذبه فالوا ان الرمي سلك على
سلاقي دوران كاذب لم يكن العالم على المحاذ لمصق بعضها بعض ولا شئ الحس
مسافة الارض التي تقع فيها **سلك** **سكون** **الحرك** وهما لزم سكون الحرك
فان اذا فرضنا سلاقياً واحداً حركه من اول النهار الى منتصفه حين قرحا ولا
الشمس قد سارت في هذه المدة ربعاً من الدور ففرضنا حرك الشمس وقطعها
مسافة الجرم واحد لا يمان حرك الشمس جواً او اطل او سلك والادب
ان يكون حرك الشمس مسافة حرك الشمس مع ان المسافة التي قطعها

اعني مع الدور زايدي على خمسين فرسخا المائت الوقت والساني بوجوب انقسام الحركة
والساعات بوجوب كون الحرك وقد التزمه مع ان الحس كذب ووعوى عدم
الاحساس بالساعات لعجزها عن مشاهدتها بكونها ممتدة في مكانة متناهية
حركات الشمس على حركاتها فكون حركاتها ممتدة في مكانة متناهية فيكون
فقط ولا اقل من ان يرى مائة ساكن واحد في حركتها كالحس بكونه اصلا
استفاد الدائرة معنى لوجع البرز لا مستقب الدائرة والا فاما ان سلاقي طوايرها
تلافت تراها فلم ان يكون مساح طائر كساعة باطنها فاذ الطائفة بهذا
الدائرة دائرة اخرى كان حكمها مثل حكم الاولى فكون طائر المحيط باطنها واطرافها
كطائر المحيط بها لا طبقة طائر وطائر المحيط باطنها فكون طائر المحيط كبطن
المحيط بهام كذا جعل الدور محطاً بعضها بعض طائفة فيها الى ان يبلغ دائرة
مساحة كسطح السلك الاعظم طائفة اخرى هذه الدائرة القطبية جدا على اخرى
الدائرة المفروضة اولها كذا صفة جدا وان سلاقي طوايرها مع طائفة
بواطنها فلم انقسام لان الحركات المتلافة حركات اخرى لم سلاقي في
الزمن استفاد الدائرة وقالوا ان البصر يحل في امر الدائرة فان الدائرة الجسدية
شكل منسكس وليست بدائرة حقة وادرك بان شرط صدق الاحساس
ان يكون ما طلب الاحساس به على قدره كمن يفتوه الحاسة اذ اكر اوله لم يكن كدك
لم يورثه الحاسة على امدك ولم يكن عدم امدك والاعلى عدمه كافي لاندراك
المسوية في الحركات والاصوات الحسية جدا وان كان البصر يحل على محيط الدائرة
متجاوزا في الصغر الحد الذي هو شرط الاحساس لم يحس به ولم يدرك كذا على
اقول ليس بشيء لان هذا البصر ان كان اصغر من الحرك لم ينقسم انقسام
وان كان مساويا او اكبر كيف يرى البرز ولا يرى ما هو مساو له او اكبر
والقطعة من قائم بالمتنم باعتبار النسي لما اعلم ان الحرك على مطلقان البرز الذي
لا يجري ومن لم يزل في النسي من الحاسة الى الزمن ان اراد ان يشرط الاجز

تقرر ان الحرك الاولى ان النقطة موجودة لتمام الدليل على وجود الاطراف كما
تبي في الكتاب فان كانت جزرا او شي ذات وشع لمزم المطوان كما
وضا فكلها لا تقسم والالزم انقسام النقطة لان الحال في المنقسم لابد ان يكون
منقسما وادالم منقسم عليها لمزم المطوان وتقرر ان جواب ما قد سبق من ان انقسام
حال انقسام الحرك الى اقسام او كان حلولا في مرتبة ذات المستمرة وطول
لنقطتها في الحرك المنقسم ليس من حيث دائرة المنقسم بل من حيث هو **والحرك كذا**
وجودها في الحال ولا يلزم صحتها مطلقا جواب عن الحرك الساتية بغير ان
فكر لها وجود في الحال اوله لم يكن لها وجود في الحال لم يكن لها وجود اصلا لان
الماضي والمستقبل من الحرك معدومان فان الماضي معدوم والمستقبل لم يوجد
وج ناهي اما ان يكون الحرك الوجود في الحال مستمرة او غير مستمرة والاولى
والالزم سبق احد جزئها على الاخر الوجود وكذا عارضا لادراك الحرك
في زمانا موحدة في الحال موحدة بما تحاذي لم يكون الوجود احد جزئها
فقط صف فصن انما فكون المسألة الى وقت الحرك في الحال عليها غير مستمرة
الزم انقسام الحرك لان الحرك في احد الجزئ حرك الحرك في الحرك وادراكها
ساعة التي وقت الحرك في الحال عليها غير مستمرة لزم الجزر الذي لا يجري وهو المط
وتقرر ان جواب ان الحرك لا وجود لها في الحال ولا يلزم من انها في الحال مطلقا
لان الماضي والمستقبل من الحرك معدومان فلو انما طفت لانهما معدومان
لها معدومان في الحال ولا يلزم من ذلك عدمها مطلقا فان الماضي من الحرك
وجود في الماضي من الزمان وان لم يكن موجودا في الحال والمستقبل من الزمان
المستقبل من الحرك موجود في المستقبل من الزمان وان لم يكن موجودا في الحال
ماضي من الزمان **والآن لا تحقق** **فان** جواب عن الحرك الساتية بغير ان
انما هي الحرك في الحال والحاضر من الزمان موجود لان الزمان موجود فلو لم يكن
والم يكن زمان وجود اصلا لان الماضي والمستقبل من الزمان معدومان فان

الماضي صار معدوماً والمستقبل لم يوجد بعد وسوغه مستقيم والارسم احد جويته
 الاخر بالوجود لان اجزاء الزمان لا يستقيم في الوجود فلم يكن تجارة موجودا بالماضي
 موجودا مستمرا وادكان لان موجودا غير متغير فالحركة المستمرة لا يتغير
 المسافة المطابقة لها ايضا مستمرة فيلزم ان يكون كسر الكواكب ان الآن لا يكون
 في الخارج ولا يلزم من انها في الزمان مطلقا قوله لان الماضي والمستقبل معدومان
 فليس لانها معدومان مطلقا بل بما معدومان في الكمال ولا يلزم من انها في الماضي
 منها مطلقا لا محالة ان وعد الزمان الماضي فلا بد ان يوجد الماضي في الماضي
 الكمال وفي المستقبل والاخر ان طاهر البطلان وكذا الاول والارسم ان يكون
 زمان زمان آخر ويكون له طرقة لنفسه فلا يكون الماضي من الزمان موجودا
 وكذا المستقبل لانما هو كذا على ان الكمال ليس بوجود اصلا وحل
 الشبهة ان عمر الزمان ان لم يوجد اصلا لم يكن موجودا قاطعا والماضي ان يكون
 في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الارض كمان المكان موجودا في
 ان لم يكن موجودا في شيء من الارض كمان المكان موجودا في شيء من الارض
 لم يكن موجودا اصلا ونعم من تكرر الجدة الثانية بكذا الوهم يوجد الحركة في الكمال لم
 اصلا لان الماضي كان حالاً والمستقبل سيمير حالاً والقرن ان لا وجود للحركة في
 حال فلا وجود لها في شيء من الارض وكذا الثالث بكذا الوهم كمال موجود
 لم يكن الزمان موجودا اصلا لان الماضي كان حالاً والمستقبل سيمير حالاً والقرن
 ان لا وجود لها حالاً فلا وجود لها ايضا وجب مستطابا كوابان المذكور
 وكاب منها بان الحركة هي التوسط موجودة في الكمال كقائمة منطبقة
 المسافة او لا يوجد لها في امتداد المسافة بل هي موجودة في كل عدد من الحدود
 فيها فليس لها حركتها من اجزاء لا يتجزى فممن من هذه الحركة الموجودة في الاجزاء
 او ممتدة في الخيال غير موجودة في الخارج مطلقا المسافة مستمرة منها الى اجزاء
 الى حد لا يصل اليها امتداد وسوا الحركة هي القطع **ولذلك** الحركة لا يتجزى

ممكن موجود معنى اهم استدلال الوجود بالحركة على ثبوت الجزء الذي لا يتجزى
 الكمال لا يدل على ثبوت الوجود على امتداد المسافة وذلك لان ثبوت الجزء كسب
 الحركة والمسافة لا يتجزى فالحركة من جزء من اجزاء المسافة الى اخرها متصل
 الاول لا يأتينا ان وصفنا الحركة حال كونه في الجزء الاول وحولها لا يخرج لم يخرج
 بعد في الحركة والما ان مقتضى ما حال كونه في الجزء الثاني وسواها ايضا لا يثبت
 الحركة ولا واسطة بين الاول والثاني لوصف الحركة فيها فلا يوجد الحركة ههنا
 واجب بان الحركة لا توصف بالحركة حال كونه في الجزء الاول لكنه لا توصف بها
 في اول زمان حصوله في الجزء الثاني لان حقيقة الحركة عند العالمين بالجزء الذي لا
 يتجزى هي كونه الاول في مكانه الثاني فاحصل ذلك وصف بالحركة في شطآن
 الحركة بالكون الثاني في المكان الثاني فالحركة في المكان الثاني بوصف الحركة
 في الزمان الاول بوصفها متناهية ليكون في الزمان الثاني لم يلزم من كونه
 كونه لا يتجزى ان لا يكون موجودا اصلا **وقال** **مقدم** **تاسي** **الاجزاء** التي
 لا يتجزى في الجسم معنى النظام وهو لم يكن قاطعا بالجزء الذي لا يتجزى وركب الجسم
 من اجزاء ذلك من حيث لا يدرك فلهذا وقت على اول بقاء الجزء ولم يدر
 ان رداسيا اسبق مردم مطلقا حكم الحس كسلما رحي وكجوه اضطر طار
 م بان كل جسم فهو قابل للاستقام لاني نهاره ولما كان من مذهب ان حصول
 استقام من الاستقام قول الاستقام لمن ان جميع الاستقامات التي لا استقامات
 الجسم بالنقل فخرج بان في الجسم اجزاء غير متناهية موجودة بالفعل فلهذا التبدل
 في الزمان الذي لا يتجزى لانه اذا كان كل استقام ممكن في الجسم ما صلا في الفعل فما
 من من الاستقامات ما صلا في الجسم امسح حصوله فيكون اجزائه غير قابلة
 استقامات فموقع فيما كان اربعة اعمدة ما فيا لا غير معروفة زمان ميل المذكور
 في المثل ان الجسم عند النظام من كس من اللون والطعم والرائحة وغير ذلك
 من صفاته لان هذه عند جواهر لا اعراض من ماسك الكرام والاعراض

والآلام والذات وما استبته ذلك اعراض لا دخل لها في حقيقة الجسم وفاتا
واما الانوار والاشوار والطعوم والروائح والاصوات والكيفيات
الملمسة من الحرارة والبرودة وغيرهما فخذ النظام جوا من احكام صريح
بان كل من ذلك جسم لطيف مركب من جواهر محتملة ان تلك الاجسام اللطيفة اذا
اجتمعت وتداخلت صارت الجسم الكيف **لزم مع ما تقدم** من مناسبات
الجزء لبعض وجود المولف **فانما هي** فاما لو فرضنا اجتماع ثمانية اجزاء مثلا
من المركب منها طولا عرضيا فمما استقامت في اجزاء تلك متطابقة استدار
على زوايا قائمة فبالضرورة يكون صاحب ناسي اجزاءه ويتحقق به لكل جسم مولف
من اجزاء لا غشائي بالفعل فان قيل فمذهب النظام ان الجواهر لا يمنع وجوده
على الانفراد وما يكون في ضمن الجسم وكل جسم من جواهر غير متساوية فليس
الكلام في ثمانية اجزاء من الجسم ادرك قدسنا وسمى ايضا ان النظام يكون
اكثر من ثمانية اجزاء من اجزاء المركب من الاجزاء التي فرضتها الطولية
عرضيا فمما اذا حل كل الاجزاء بعضها في بعض فلا يحصل منها جسم فان حصل فليكن
المولف مدخل جميع اجزاء الجسم والامرد جسم الجسم على حجم خور واحد فلابد ان يست
في الجسم اجزاء غير متداخلة فمن الكلام في تلك الاجزاء فلف ان قولك
واحد من تلك الاجزاء الغير المتداخلة مولف من اجزاء لا غشائي متداخلة ويكون
بانه واقع في القول بالاجزاء الغير المتساوية لضرورة القول بقول الجسم لا غشائي
الغير المتساوية كما اننا علمنا ان يكون تلك الاجزاء الغير المتساوية بحيث يكون
الجسم متقسما اليها بالفعل والاجزاء المتداخلة ليست من هذا العليل فلا يفتد
ناسيها **وسقفة التقيم الى التاسع** **لن** اذ اردنا ان ناسي اجزاء الجسم
لفنا في الجسم اجزاء متساوية واجزاء متساوية والجسم الذي فيه البحث ليجم
لشاسي الابداد واجزاء غير متساوية على زعمه ولا شك في انه يجب ان يكون
زوايا الجسم مكونة من اجزاء الجسم كسب الاجزاء الى الاجزاء كمن سب اجزاء

الجسم نسبة متساوية الى متساوية ونسبة الاجزاء الى الاجزاء نسبة متساوية الى غير متساوية
فكون نسبة المتساوية الى المتساوية نسبة المتساوية الى غير المتساوية ففلا يكون
من الاحكام مولف من اجزاء غير متساوية واعتبر من علمه بان ازوايا الجسم يجب
لعلمه انما يجب ان يكون من اجزاء متساوية الى المتساوية كسب الاجزاء
لاساواة من اجزاء ان يكون ازوايا وكسب الاجزاء مع كون النسبة متساوية بل
بوزان يكون نسبة الجسم من النسبة التي توجد في المعادير دون الاعداد فلابد
منها في الاعداد لان نسبتها عددية قطعا واجبة ان تلك الاجزاء لما كان عليها
وباليف بعضها الى بعض موجبا لكون المولف منها وجبا ان يكون لها مقدار في انفسها
والالم تصور حصول حجم بانضمام بعضها الى بعض وانما كان لها مقدار في انفسها كانت
متساوية اذ لو كانت لزم اسماء بعضها وادراكات متساوية وكان انضمامها
من الموجب لازوايا الجسم والمقدار كانت نسبة مولف منها الى مولف آخر منها
كسب اجزاء الاول الى اجزاء الثاني بالضرورة وبافترضا اذ في اصل من ان تلك
اجزاء لا توصف بالتساوي ولا بالتفاوت لانها من خواص المعادير والمقدار
تلك الاجزاء في انفسها في لا متساوية ولا متفاوتة **ولزم عدم الحق السري**
بطلان السري اذ قطع حواطع البطل ايضا اجزاء لا اقل منه ولا ككل للكمات
تأدية المحس ولا يمكن ان في الوجود لا تحقق بطل قول النظام بل هو باطل
الاجزاء متساوية ايضا بل هو باحجية ما ذكره بقوله ولزم سكون الجسم
بم لم يزل ككل الكمات فالاول ان يحل عدم الحق السري بطل قوله
انما قطع المسافة المتساوية زمان متساو **وهما** واحد اكله صاحب الحق
انما اشار الى ذلك حيث لم يصل منها قوله ولزمه كاضل من العنصر
مولف وعدم الحق السري ومثله ان المسافة المتساوية المقدار لو كانت مركبة
من اجزاء غير متساوية موجودة فيها بالفعل لا يمنع قطرها في زمان متساو اذ لا يمكن قطرها
من قطع بعضها ولا قطع بعضها الا بعد قطع نصف بعضها وبذلك الى ما لا نهاية

وحدث هناك جوهران متصلان في ذاتهما فلا بد هناك من شيء آخر مشترك
 المتصل الاول وبينه وبين المتصلين فلا بد ان يكون ذلك الشيء تقيداً لحيث
 الحائض والاكثار ثم توفى الجسم الى صين اعدا الجسم بالكلية واعاد الجسمين
 من كتم العدم والضرورة معنى سلطانا واجاب عن المصنف **والجواب**
 ان اتصال الجسم وقبول الاتصال بثبوت **مادة** **سوى** **الجسم** **بشيء** **المتصل** **بشيء**
ما **يحتاج** **الى** **لواحق** **دك** **ثبوت** **مادة** **سوى** **الجسم** **لزم** **العدم** **او** **وجود** **مواد**
 حاصي لان الجسم المتصل الواحد اذا اتصل بالجميعين فاما ان يكون مادة
 نفس مادة ذاك بينهما وسواء لا يستلزم ان يكون الواحد بالمتصل في ان
 في مكانين والما غير ذلك ان كان مادة كل منهما مادة بعد الاتصال لزم
 كل مادة عند كسب بوق بالمادة ويكون تلك المادة ايضا مادة على ان
 فحتاج الى مادة ثالثه وبكذا يلزم مرتب امور غير مناسبة وهو التمسك
 فاقدمت بمادة الجسم المتصل انعدام جوهر المتصل بمادة وحدثت بمادة
 للجميعين المتصلين حدثت جوهرهما المتصلين فكون ذلك انعدام الجسم بال
 لا بمجرده جوهره المتصل بمادة وحدثت بالجميعين احوين من لاشي وسومع بطا
 مقصودم اعني اثبات وجود امر باق في الحائض وان كانت موجودة
 الاتصال لزم استكمال الجسم على اجزاء موجودة بالفعل على مواد موجودة
 لا تفتي عددا الى حد متفق عليه كما عرف في الاستقام فلا بد ان يكون
 المواد في مناسبة بالفعل اذ كانت مناسبة لوقت بعد ما اذ وصل
 الى مرتبتها واجب ان المادة شخص جوهره الاتصال موعد الاتصال
 ولا متعده الى دارة بالمر من واحد عند الاتصال الواحد متعده عند
 المتعده فلام ان المادتين لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل
 كان مستلزما على اقرار بالفعل وانما لم يزم لو كانتا موجودتين بالفعل مادتين
 كذلك لهما موجودتان في مادة واحدة بالاتصال الواحد فلا يلزم وجود

بالفعل في مادة واحدة كانت المادة شيئا سويع المتصل الواحد متصل واحد ومع
 المتصل المتعدد متصل متعدد وكان المتصل الواحد المتعدد متصفا بها اخصا
 بنوعت بالمتعدد فكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال والمتصلين حال
 الاتصال فكون جوهر اقلما وسمى البيوت الاول وذلك الجوهر المتصل بصورة
 اجسية والجسم المطلق مركب منها والصورة الجسمية قد سمي بها لانها الجسم
 يدعى الراي فان متصل اتصال الجسم عار عن كونه بحيث لا يكون له متصل او
 بخلاف بالفعل والاتصال عدمه عامر سانه ذلك وان اريد بالاتصال معنى
 خوطام اذ ثبت بالاول المذكورة كونه متصلا بمعنى اخر فان الادلة المذكورة
 لا دلالة الا على ان الجسم المفرد ليس له اجزاء بالفعل لا قبل الاتصال
 وانما هي فيهما معنيان عرضيان اي مادان على حيثية الجسم متواردان على
 في لزم ان الجسم عند طرمان الاتصال عليه لعدم دارة وانما ندوم بينه
 كونه متصلا بالمتن المذكور فكن الجسم او المكن متصلا كمن بحيث يرضى
 ان يباد الله فم كمن جسا البتة لان طائفة الابعاد والله ان لم يكن اتصالا
 من هو المشهور طائفة من ان يكون لارده عند طرمان الاتصال عليه لا يلبس
 اتصال ندوم حيثية وحدثت حسيان احوال اول الباطل للامساك بالله
 باستدراج الجسم السطحي اعني الكمية السارية في الكميات التي والجسم السطحي
 انما صفت الناطقة بالمر من وسعد كونه موجودا للجسم السطحي فاذا اطرا عليه
 اتصال اندم عارضة لاداة اعني الجسم السطحي الذي كان قبل الاتصال
 وحدثت عارضان احوال اعني الجسمين السطحيين الحادتين عند الاتصال
 في الابعاد لانه للجسم السطحي لا تنك عز لدم اسكا كجسم قلبي عنه
 مع الجسم السطحي الولد متصل باحد ومع الجسم السطحي المتعدد متصل متعدد
 توازن البيوت مع الصورة الجسمية الواحدة متصلة واحدة والصورة
 متصلة متعددة فانه يتولون ان الصورة الجسمية متصلة في ذاتها

الاتصال على عدم عند الاتصال ويحدث صورتان اولى وان الهوى كونهما
 حدة اتهما لا متصل ولا منفصل باقية في الحالين ولكن سؤل المتصل في ذاته انما
 الجسم الطبيعي وهو الذي نخدم ويحدث والجسم الطبيعي لا متصل في ذاته ولا متصل
 بل هو موجودا في الحالين فلا حاجة الى ابيات الهوى بل متوالا ان الجسم اذا
 طرأ عليه الاتصال لم يكن قابلا للاباء والقسمة فانه في البقاء كان قبل الاتصال
 قابلا واحد للاباء وخارجه الاتصال قسمن كل منها فاعل للاباء والقسمة فالحقيقة
 انعدم من الجسم وحده وطرا على كره والجسم حال الوحدة هو منه حال الكثرة لم يعدم
 فكل كما تقولون ان الماء يمتص من عند الاتصال هو منه عند الاتصال كدرك سؤل
 ان الجسم يمتص من عند الوحدة امتى الاتصال هو منه عند الكثرة امتى الاتصال فانه
 الامر ان سؤل ان الجسم يمتص واحد على يمتص مكثرة فان قيل او كان متناكب
 فصمان في كل منها قدر من الماء فلا شك ان كل من المائتين في شخصهما مائة عن
 فاذا اجبتنا ما في الكثرة من شخصها الاشياء وزول شخصها ما فتعدا ان عدم
 شخصها فلهما مع قولكم ان الجسم عند الكثرة هو منه عند الوحدة لم يعدم فكل ملت
 بالجمع ذلك المائتين يمتص بامتاز عن سائر الماء وهذا الشخص باق لم يزل
 ولو لم يمتص مع قولنا الجسم عند الكثرة هو منه عند الوحدة لم يعدم فكل انما الابل
 شخص اخر مما ركل من المائتين عن الاخر وبرزوا الى الكثرة الجسم لاذية المصدا
 بالكثرة فان قيل زوال هذا الشخص كاف في مقصودنا وهو لزوم انعدام مجموع
 المائتين لان كلامنا المائتين يعدم بانعدام شخصه الذي بامتاز عن الماء اذ
 فعدم المجموع الصا ضرورة انعدام الكل بانعدام الكثرة فلهذا جاز المجموع واد
 كل من المائتين بدون شخصه الذي بامتاز عن الكثرة الاخر فان هذا الشخص ليس
 مقتدا المجموع الذي هو باق في حالتي الوحدة والكثرة انما هو مقوم لشخص كل من المائتين
 لانه الذي هو جزء من المجموع والاصل ان شخص كل من المائتين مركب من معدن
 موجود الماء وخارج من بامتاز عن الماء الاخر والمعتبر في بقوم المجموع هو المعدن

دون غار منه وكل جسم سيطا كان او مركبا كان **طبيعي** منسج طبيعيا حصوله فيه
 ولو اخرج عنه **طبيعي** اي الحصول فيه **عند اذرج على اقرب** **الطريق** بينه
 اقرب الابعاد بينها وذلك لانه لو خلى الجسم وطبيعيه اي من وجوده خاليا
 عن جميع ما كان ملوه عنه من الامور الخارجة عنه كان له مكان ضرورة اذ لا يمكن
 جسم لافي مكان ولا تصور حصوله في جميع الامكنة معا ولا يكون حصوله في ذلك
 مكان مستند الى امر خارج عنه او المفروض ملوه عنه ولا الى الجسم المستند لان
 سببها الى الامكنة كلها على السوي بل لا اذ اخرج داخله من شخص وهو المراد **طبيعي**
 فهو مكان طبيعي له ملو من خروج عن ذلك المكان كان مسافيا لخصه **طبيعي**
 مستند الى غيره فاذا اخل وطبيعيه عاد الى ذلك المكان باقتضا **طبيعي** على امر
 طريق واخر من ملوه بوجوده الاول ان ما ير الناعل وان كان من الامور **الخارجة**
 الى من ملوه عنها فلان ان عند ملوه مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان
 يكون حاصل في مكان ومقتضيا له وان لم يكن منها شيء من تلك الامور الخارجة
 باذ ان يكون حصوله في مكان معين من فاعله اما عاير او باختياره ثم يتغير ذلك
 بغير الاختيار واحص بان كل جسم مع طبعه لا تصور الابعاد وجوده فاذا
 من الجسم موجودا اما كتاب او باختياره ومن في هذه الحال على حال وجوده
 في جميع الماثيرات التي لا يكون من داه سواء كانت من فاعله او من غيره
 يتا راد ابا بما فلا بد ان يكون حاصل في مكان معين باقتضا **ذاته** ما يثير
 فاعله في وجوده من ثم ومن وجوده فلا يكون من الامور التي يفرق فاعله
 في وجوده بخلاف ما شره في حصوله في مكان معين فانه من تلك الامور التي
 في ذاته ولا تتوقف عليه وجوده **ذاته** اوله ومنه نظر لان المائتين من الاعراض
 في لا يمكن ان يسكن الجسم في وجوده عنها كما صرح به المصنف في سره للاشارة
 الى فاعله اذ اوجد الجسم او جده في مكان لا محالة اذ لا تصور وجود جسم لافي مكان
 بالماثير في حصول الجسم في مكان من عدم ما يثير الناعل في وجوده وليس من الامور

التي يمكن ان تفر من حلوها حال وجوده واكنا صلا ان الين من لوازم وجوده
 لا يمكن بحكم التاثير في وجوده دون تحقق التاثير فيما سلازم لوجوده فان
 هذا التاثير من غير وجوده فيكون التاثير في الين من لوازم وجوده وان كانت
 في الزمن نظر الى ذات الجسم كنهها جاز ان يكون صحيحا بحسب منظر الامر على
 بها على ان الجسم مكانا طبيعيا بحسب منظر الامر بل ان كان مكانا طبيعيا على ذلك البعد
 الذي لا يطاق الواقع الماس السقف اجزاء العناصر فانها لا يمتنع من ان يمتنع
 بل يمتنع في امكانها حيث انفتحت فان اجزاء الحاسي سلازم بالاسقف في اجزاء
 حوان الدليل فيها ودفع عن الاجزاء البسيط من العناصر فانها اذا علت لم يمتنع
 اسفلت كلها فلا يمتنع اجزاء موجودة في اوقات اجزاء موجودة لم يمتنع
 كمن السقف بالركبات الواقعة في الكنه في اجزاء من مكان العنصر العاكس
 اجزاء اخر منه لا يدفع له ولا يمتنع بحسب التعوي بان الجسم البسيط يمتنع مكانا
 طبعيا لان الدليل المذكور مع البسيط والركب واستدل ايضا بان الاجزاء
 لو لم يكن لها مخرج السعال منها الى مركز العالم وان كانت الى محيطه ولا يمتنع
 ذلك بحسب انفسار السعال اذ لا تفسر من كل اقول في الدليل لا يمتنع التعوي
 اكلية وقال ثبت من ربه ليس لشي من الامكنة حال كونه في ربه غير جسي متغير
 ان جساما معينا طالب له بطبيعة ذواته اعدادا وادوارا مساوية الى فوق فاما
 عدو الى مركز الارض لان اجزاء عمل سلا كل الذي يحد به سلا الجنبية لان الطبيعة
 الارضية طامه كما لو لم ولو جعل الارض مصغرة وحل كل نصف في جانب اجزاء
 طمس كل منها مساويا لطلبها جسي لطيفتي في وسط المسافة التي بينها وبين
 ان الارض كلها دعت الى تلك الشئ من المطلق من المكان الذي هي فيه لان
 حجر لا يمتنع وكذا بحر اليها طامه الامر العظيم الذي سوسيه ولو فرض انها لم
 وتعرف في حواس العالم ثم اطلعت اجزاء المكان سرح بعضها الى بعض
 حيث منها فاتها ولا كل جزء لطلب جميع الاجزاء طلبا واحدا ومن المحال

على الجزر الواحد كل جزء لا يمتنع طلبا ان يكون ربه من جميع الاجزاء وبها
 وهذا هو طلب الوسط من جميع الاجزاء شانه اعلم من ذلك استدراك
 ما رتب وكرتها وان يكون كل جزء منها طالبا للمركز ولما كان من غير المعبر ان
 البعد لا السطح على جسي كان عنده لكل جسم مكان حتى يحدد جهات فانه كونه
 محيطا مع الاجسام حاصل عنده في مكان واما العالي بان المكان سوس السطح المحوي
 الجسم العلوي ليس المحدد عنده في مكان اسلا وان كان واضع باليكس سلا
 ما كونه من الاجسام او ليس من جسم كونه **فقد عدوا** اني من لا يكون المكان
 للطلب الجسم الواحد الا واحد اذ لو تعد لم يكن طبيعيا فرتاه مكانا طبيعيا
 لان الجسم اذا كان في احد ما محلي مع طبعه فان طلب الاخر في هذا المكان الذي هو
 في الان ليس طبيعيا لانه لم يمتنع طالب لغيره وان لم يطلب الاخر حال كونه
 عدما فالآخر ليس طبيعيا لانه ليس طالبا لاحتيا على وطبعه اقول عدم الطلب مكان
 سبب انه واحد مكانا طبيعيا او لا يمتنع في كون هذا المكان طبيعيا لمان طلبه
 ما يكون اذ لم يكن واحد المكان هو مطلوبه وايضا اذا كان الجسم خارجا فيها لا
 سببا بالقسيم على وطبعه فاما ان سوج اليها مساو سوج اول سوج الى واحد منها
 فيس من منها طبيعيا او سوج الى احد ما فقط فالآخر ليس طبيعيا ولا كل محال
 فاما المكان البسيط واحد اقول وقوع الجسم لا على سمتها مع من التوجه اليها معا
 سببا كونه الجسم على طبعه طمس مساو الاستحالة اجماع هذه من الارض المسكن
 تعدد المكان البسيط **ومكان مركب مكان العايب اما اني وجوده** في قالوا
 بس المركب مكان ورا امكنه البسيط لان المركب لا يمتنع زياده في وجوده الا
 ما احتاج بسببه الى مكان رايد على مكان البسيط ما دون امكنه المركبات في امكنه
 سبب منها المركب لان كون ساطع متساوية في قوة الميل الى المكنة
 من مختلفه ان يكون منها غابا على السطح ان كان الاول فاما المكان البسيط
 فرب هو الذي اني وجوده فوالا فاما مكان العايب فانه غير اعدادا وكذا

مكانه فكون الكل ادا على وطبعه طالبا لذلك المكان واعرض عليه اما اولاً فبأن
 المركب المتساوي البساط لو اخرج عن المكان الذي استقر وجوده فله لم يعد الب
 طبعاً بل يمكن اسما حرج لعدم المرجح فلا يكون ذلك المكان طبيعياً له او ليس به
 لان الحركات الطبيعية تستدعي الترتيب من اكتمالها واستمر بعد عنها فلو
 لو كان في مكان ومساوت في مساطة محبة قوة الميل الى اكتمالها لا يكون ذلك
 المركب في مكان اخر متساوي النسبة الى اكثر مساطة لم يكن اقرب الى مكان بسيط
 من بساطة فعلت ذلك السطح على ما يراى البساط ويحد بها الى مكانه وانما
 فبانه يجوز ان يحصل للمركب صورة بوجبه معنى حصوله في مكان الجوز والخلوب
كذلك **الشيء** **منه** **كان** **كل** **جسم** **مكاناً** **طبيعياً** **كذلك** **كل** **طبيعياً** **ايضاً** **وكذلك**
 الجسم لو خلى وطبعه لا حاط به حداً حدوداً لو حوب شأى الا بقاءه كاشي بيان
 ويكون له من جهة تلك الحاطة مية ولا معنى بالشكل الا تلك الهيئة ان تلك
 الهيئة لا بد لها من طر وفرضاً انه لا مخرجاً عنها طبعها الجسم لا يغير ولا
 عليه ان الشكل يتوقف على شأى ابعاده ولا مكاناً طبيعياً الجسم لا معنى شأى
 ابعاده واعرض لشيء بواسطة ليست مستندة الى ذاته لا يكون عارضاً لذاته
 ثم قيل في الهيئة وادى الى المكان ايضاً لان حصوله في موقف على وجود المكان
 الذي يستند الى ذات الجسم واجب بان وجود الجسم لا يتصور غير مكانه
 العامل به البعد فوجود المكان من لوازم وجوده من حيث هو كحالات شأى
 الابعاد فانه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو والواسطة لئلا يستند الى
 الشيء ولم يكن لازماً كانت اوضاعها فلعلم بخلاف ما يستند الى ذاته ومنه
 علم من حيث هو موافقاً ووجوده باللازم من جهة وجوده في حلقه
 اوضاعاً بغيره لا يمكن ان يكون على القول ان المكان هو السطح فليس لازماً
 لوجود الجسم كافي الحد بل يتوقف على وجود جسم حاد وهو ارضي **قطعا**
هو **الكرة** **على** **ان** **الشكل** **الطبيعي** **للجسم** **البسيط** **هو** **الكرة** **لان** **الطبيعة** **في** **الجسم**

البسيط واحدة والفاعل الواحد في العامل الواحد لا يفعل الا فعلاً واحداً وكل
 شكل سوى الكرة فيه افعال مختلفة فان للقطيع من الاسكال يكون حاسب من حلقه
 وآخر سطحاً وآخر نقطة واعرض عليه بالمنع والمعارضه والستقن اما المنع فهو انما
 انما اثر الفاعل الواحد في العامل الواحد لا يكون الا واحداً لم يجوز ان يكون هناك
 هناك مختلفة والثابت البرهان على تقدير صحة ان الواحد من جميع الجهات
 عنه آثار متعددة واما المعارضه فمقرر ان البساط لا يجوز ان يسكن في الشكل
 سراً كما في الشكل مستلزم اتحاداً في البسيط كما ان احاطة فاني المكان مستلزم
 في الطبيعة واجب ان اختلاف المعلولات مستلزم اختلاف العلل والاما اتحاد
 معلولات فلا مستلزم اتحاد العلل فالحاصل لا سراً في المعلول اذا لم يشترط
 بالاشراك في العلل فطريق الاولى ان لا مستلزم الاختلاف فيها فيمكن انشاء
 شكل سلاً الجسم المشترك كما ان استناده الى الطابع المختلف فلم يتم بالشكل
 معاً اوجب بان عود من الاسكال المهيئة باعسار عود من المعاد وعود من المعاد
 مستند الى الطابع فلا بد من استناد الاسكال اليها مع الشكل المطلق يمكن ان يستند
 في الجسم المطلق حتى يكون الشكل المطلق بازار الجسم المطلق والمعين بازار الجسم
 الجسم في الصورة النوعية والماستقن من وجوده او كما ان الارض بسيطة وسب
 زكاً عليها وفيها من السلال والواد واجب ان شكلها الطبع هو الكرة الا
 وقت هناك اسباب خارج عنها كالرياح والامطار والسيول فاستلزم
 جود الارض ثم ان البسوط التي حاطت بها حصل لها من الاسكال فلاحق
 على الارض على ذلك الاستلزام المستلزم لذلك الحشوات فيكون خروجها عن شكلها
 ليس بذلك السباب وذلك لا يتخرج في اقتضا وطبعها الشكل الكروي القسري
 ابع عن الشكل الطبعي متقني كون الطبيعة الواحدة بمصنعة لشيء ولا يمنع حصول
 الشيء وذلك بما طبعاً اوجب بان الطبيعة اقمست شكلاً محضاً ما هيئت
 ما كينته حاطت للشكل مطلقاً فلهذا لا تضار لا تالف الا قضاة الاول

لم تتركه لو طيت ولجستها كمن لما زال العسر السكل ولم زال الكيسه صارت
 الكيسه حافط للسكل العسري ومانعه العوض عن العود الى السكل الطبيع ولا خلاف
 في ذلك ما نها ان الاطفال الكوكبه فيها متركرا الكواكب فيها مختلفه بالتدرج
 من مساويه لمعاد الكواكب المختلفه الاقترار المائيه لتلك التدرج بالموضع ايضا
 لان تلك العوض موجوده في حايث من تلك دون آخر وكذا الممتزج مختلفا
 باردة والنجمة فقد اختلف فعل الطبيعة الواحدة في مادة واحدة واجب ان
 الاختلاف المذكور ليس مستندا الى طبيعة واحدة بل الى صور متعددة فان
 قد يحصل في صورة نوعيه بمعنى كبري سكله كمن انتقلت به صورة اخرى احدثت
 عنها كرة اخرى مختص بها كوكب او يدور او خارج مركزه من ذلك ان يستأ
 في تلك الاول مرة او يتم مختلف النحن فان حصل حلول الصور المختلفه لا يكون
 الا اختلاف المواد ولا اختلاف استعدادات مادة واحدة ولا تصور
 ذلك في تلك احب بان يجوز ان يكون اختلاف الصور في بعض البسائط
 مستندا الى اسباب يعود الى التدرج اعل كما جاز استناده الى امور يعود الى العود
 لكن ينبغي عليه ان يلزم اجتماع صور من نوعين في الكوكب والتدوير والخاص
 وسوم وان اذا كان في تلك صور ان كان في تركيب قوسي ولباع فلا يكون
 بسيطا وان اذا جاز ان حصل في تلك صور متعددة هي مبادئ احوال مختلفه جاز
 في سائر البسائط فلا يلزم ان يكون سكلها مستديرا وربما دفع الاول منع آخر
 فان صور العناصر مائة في التركيب وقد مل في صورة اخرى نوعيه سارية
 جميع اخرى وهي العناصر فيكون في كل عنصر سكال صورتيان نوعيتان والكتايب
 معنى تركيب القوي ان يكون لجزء من الجسم قوة وجزء اخر منه قوة اخرى حتى اذا
 كان حوان كان له حوان والسر الاخر في تلك كوكب او الصورة الاولى سا
 في الكل والثانيه محضة بعضه والثالث بان كل صورة موزنة في البسائط
 واحدة لوثر في مادة واحدة فلا معنى للاسكال مستديرا لانها ان العود للسير

قوة طبيعية بعد الاعتناء لتاسكال عند فتح في اما ان يكون بسيطه او مركبا ان
 كانت بسيطة فمفهما ان كاسيلا يلزم ان يكون سكل الحيوان كرة واحدة وان
 فان مركبا كان الحيوان كرات بعدد البسائط وان كانت مركبة فاما ان يكون
 كرات القوي في محال مختلفه فيكون الحيوان ايضا مجموع كرات واما ان يكون في
 محل واحد فلم يكن البعض مانعا لبعض عن امتداد الاستدارة كما ان الحيوان
 كرة واحدة وان منع فلم لا يجوز ان يكون مع طباع الاجسام مانعا عن ذلك
 احب بان يلزم ان القوة المصورة ان كانت بسيطة وعلها مركب يلزم ان يكون
 الحيوان كرات واما يلزم ذلك لو كان فعل القوة في التركيب فمفهما في واحد
 وكذلك لانها اذا كانت مركبة في مركب يلزم ان يكون الحيوان كرات
 فامكون كوكب لو كان فعل القوة المركبة في التركيب فعل واحدة واحدة وذلك
المعقول من المكان البعد المكان موجود لا يمتد المحرك ولا يشار اليه بالياء
 محسوس فانه حال الجسم هنا او هناك ولا يمتد الجسم عنه واليه ولا يمتد من
 ثلث ويرجع الى قدر ذلك ولا يمتد مساوت زيايده ومتصانما ولا تصور شي من الامور
 مذكرة لعدم النحن ولكن الجواب بان مقتصد المحرك في الحركات الطبيعية
 سؤال ما لم يكن والما للحن في الخطوط وكلاهما موجودان والما في الحركات الارادية
 يوضع حاصلا بالنسبة الى الاجسام التي في متي حركة والاسارة الحسية لا يمتد
 جود المشار اليه في الخارج فان الكمال وديوه الى ان الخطوط ليست مركبة من
 بسيط ولا السطوح من الخطوط بل هي متصلة في انفسها لا مفصل فيها مع انهم
 زوايا الاشارة الحسية الى الشئ المتوحد في وسط الخط والخط المتوحد في
 سطح السطح ملائم عند كونه المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا في الخارج
 سؤال الجسم انما هو عن حوائج موحوم الى قواع اخرى والتقدير باليمنى واليسرى
 عند ذلك من الاجزاء وكذا المساوت الزيايده والحقان انما هو بحسب التقسيم
 من الجسم بجمعية في مكانه الى ان لم يحزن ان يكون المكان احر غير مقسم لا سحارا ان

يكون المقسم في جميع جهاته متساوية فلا تقسم ولا ان يكون امر استقامة
 جهة واحدة فقط كما خط مثلا لا سيما لكونه محيطا بالحكم مكنية فهو المقسم في
 جميع او في اجهات كلها وعلى الاول كون المكان سطحيا عرضيا لا متناحرا
 الحزوا في حكمه ولا كور ان يكون عاليا في المكان واللا متناحرا في كل جهته
 يجب ان يكون عالما للسطح الطائر من الممكن في جميع جهاته والامكن كمن ما ياب
 السطح الباطن من الجسم الكاوي المتساوي للسطح الطائر من الجوى كما هو متسبب
 ارسكو ومن ما بعد كابر سينا والعار الى وغره من الحكماء وعلى ان يكون المكان
 متساويا في جميع اجهات متساوية البعد الذي في الجسم تحت سطح احداهما على الآخر
 ساريا به مكنية فذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون امر هو ما سطره
 الجسم وملاؤه على سبيل التوسيم كما هو متسبب المتكلم والاما ان يكون امر موجودا
 لا يكون ان يكون متساويا في جميع اجهاته ولا في جميع اجهته متساويا في جميع اجهته
 مجرد وبما ان يكون هو المتساوي في جميع اجهته وبقاها المتساوية في جميع اجهته
 فكانه جوهر متوسط بين العالمين على الجواهر المحددة التي لا تقبل تسمية
 والابسام التي هي جواهر كثيرة وحيث يكون الاقسام الاولية للجواهر لا حصة
 على ما هو المشهور والى هذا الاحتمال ذهب افلاطون ومن ما بعد من الحكماء
 فلا مرد الاحتمالات على التمسك ولما اقتضا الدليل على كونه موجودا بطلان
 المتكلم بين الاحتمالات الاخران فبقي السطر واحد منهما عين الاخر بالضرورة
 المعنى ان المكان هو البعد وقال **فان الامارات ساعد عليه** فان الكس
 يمكن ان الما رفا من اطراف الاما ولا سيما انهم يريدون باطراف الاما
 اطراف الداخل لا الخارجة فاما اطرافه هو البعد المحددة في داخله لا سطح الباطن
 او محيطها وانما فاهم يقولون ان المكان قد يكون فارعا وقد يكون محليا
 لا يقولون ان السطح يكون فارعا ويكون محليا وايضا فيكم الذين بان الجسم
 هناك لا توقف على انه بل محط به جسم ام لا واعلم ان البعد متعلق بالمادة

الكمال في الجسم ومانع مساوية ومنه متعلق بكل هذه الاجسام ولما قبلها بملئها وهذا
 حيث مطلقا لا بعد الممكن ومحددة ولا امتناع فلهذا من الما و جواب عن حجة
 العالمين بان المكان هو السطح متروك ان المكان لو كان هو البعد وهو الموجود
 ومن يمكن الجسم في المكان داخل البعد من اي متروك البعد العالم في البعد الذي هو
 مكانه وتجوز به يردى مثلا كور وحول اجسام العالم في جهته وله وان يتوسطه ويجوز
 بجواب ان المتسبب داخل البعد من المتساوية لانه كور يردى مثلا كور
 وحول العالم في جهته وله والاما البعد المحدد الذي لا مضمون بالمادة فمكن ان كل قسمة
 الاجسام ولما قبلها بملئها واما انها يجب طبقا بعد الممكن ومحددة بحسب
 لا سارية بحسب ولا امتناع في ذلك فلهذا من الما و فجزء الداخل في لا سارية
 في الاسماء المذكورة واعلم من عليه بان متساويا امتناع الداخل هو العظم والاد
 لكل بالم صفت بالعظم والامتدادا متساويا داخل في مطلقا كالسطح والامكن
 صفت بالعظم والامتدادا في جهة او جهتين فقط امتنع الداخل في من تلك الجهة
 والجسمين فقط كالخط امتنع تدخلها في الطول دون العرض وكما سطوح
 امتنع تدخلها في الطول والعرض دون العمق وكل ما اقتضت بالعظم والامتدادا
 اجهات كلها امتنع الداخل في مطلقا فان بدية العقل حاكمه بان ما اجتمعت
 اعظم لا امتدادا في نظيره لاقاء باسرة ولم تصور في احد ما شئ مال عن
 فردا لكونها ما اعلم من احد ما فقط وذلك هو الداخل وان ما حجم وعلم
 تاتي نظيره في الجهة التي اصغافا بالعلم فيها كان مجزعا اعظم من احد ما فامتناع
 داخل ما هو بالذات لا اعطام والاحجام الموجبة لحوار من الامتنام و
 ويرى الابعاد دون البيوت اذ ليست منقسمة الا بتما وكذلك الصورة
 لانه فان امتناعها لما فيها من المقدار كلها مسطرة للمقدار والما حصل ان
 امتناع الداخل اما هو لا مسطرة كونه الكل ليس باعظم من الجوز فلا امتنع فلهذا
 غير ذلك امتنع مما اعلم من جهة دون اخرى ان كان من الجهة التي ليس لها من

من كنه الحجة عظم فظهر ما ذكرنا امتناع البدائل في الابداد مطلقا سواء كانت
مادة او غير مادة قال الامام في الملخص لو امكن ان يتحرك العنصر في ان هذا البعد
بمن طرفي هذا الاما، بعد ان مع ان هذا المتأخر لا يحسن ليس الا الواحد
في ان هذا الشخص الانساني الواحد بل هو واحد في كونه او امتناع من بعد وجوده
فهو كذا في العالمين بان المكان هو البعد ان هو لو انما انما هو ان على المكان
بعد مجرد وجوده مطلق على البعد القائم بالحكم وما موجود ان متعارفان وكما
بان ليس بينهما الامتناع واحد لعارضه مع البرهان ليس مقتولا بل محمول على انه لم
يمر منها في الاشارة الحسية كما ان البرهان لما دل على ان الحكم وكذا من الهوى
والصورة لم يسئل حكم الحس بان موجود واحد بل من ان منها موجود من احد
الهوى والآخر الصورة ولهم وجود اخر منها ان كان المكان هو البعد فلا يخالف
انما ان يكون قابلا للحركة لا يثبت اليه الا سوال من مكان سلة مكان فلو لم يكن
المكان ومقتل الكلام انه ليكن ترتيب الائمة لا الى تها وهو في الما في الما
العلم وان جميع الائمة العر المسماة كونهما حتم البعد على هو المفرد من يكون
قابلا للحركة مقتضى المكان فلو لم يكن ذلك المكان واخل في حله الائمة كونه
واحد منها وان يكون مارجا عنها كونه طرفا لها ذلك كونه واما ان لا يكون قابلا
لحركة فلو لم يكن ان لا يكون الحكم ايضا قابلا للحركة لانه لم يرد للبعد المتناهي ليقول الحركة
لم يرد من ساني الى ساني فلو كان الساني اقرب يمكن الجواب بانما تخار ان البعد
قابل للحركة الا فيه ومنت لزوم العلم قوله علم ان يكون المكان مكان فلو لم يكن
على سبيل الامكان لا على سبيل الوجوب فان يقول الحركة عبارة عن امتكان الاما
بالامتناع من مكان الى مكان وهذا الامكان انما يقتضي امتكان ان يكون للشيء
مكان لا وجوب فلا يلزم العلم واما لم يرد ان لو وجب ان يكون لكل مكان مكان
غير واجب كما يتبين منها ان البعد في كنه ان لا يستقر الى المحل فمنت بخبره على انه
على ما دعوت في البعد الذي هو المكان واما ان سمعت عنه فلا محل في المادة على

سان البعد القائم بالحكم لان معنى حلول العزم في المحل احصاه بحث في غير السيرة
المتوهم فلا مرد ما قبل من انه كذا ان لا يستقر في نفسه الى المحل ومنه ان المحل في
ان لو كان المكان هو البعد لزوم من يمكن الحكم فراجع السمع على البعد الذي
هو المكان والبعد القائم بالحكم فراجع السمع على المكان واجب عن الكل بان كذا ان
البعد القائم بالحكم محالنا بالكمه للسعد المتعارف وان شئت كما في ذاتي او عرضي
هو مطلق البعد فلا يمنع احتصاصه بقبول الحركة واقضاء المحل واحتصاص البعد
المتعارف بالمكان السعد وهو لا يكون اجما عها من اجماع المسلمين ولو كان مكان
سمى **لنفاوت** **الحكام** اسارة الى احتياج العالمين بان المكان هو البعد سيرة
ان المكان ليس هو السطح الباطن لمجم الحادى والاتصاوت احكام جسم واحد في
حاله واحدة بيان الملاءمة ان الطبيعة الواقعة في الريح الهامة ساكن بالضرورة
ولزم من كون المكان هو السطح ان يكون محكما في كل حال لانه سدل على السطح
المحيط به مع ان سدل الائمة انما ينسب الحركة الا فيه او لم يرد لها فلو لم يرد
السعد من اثنى الحركة والسكون في بطر المذكور وانما المستعمل من بل الى بل في
صندوق يكون محكما بكم شبيه ولزم ان يكون ساكنا لان السطح المحيط به لا يتبدل
عدم سدل المكان لم يرد السكون او من لان بده لادم الحركة او منها واما
ان الاول بان استبدال الائمة او كان ما شيا من ممكن فيها كان حركة واذ كان
شيا من غير كافي الطبيعة الواقعة في الريح الهامة لم يكن حركة وعن الثاني بان الحركة
ذات هو الصندوق واما ما فيه فهو محكم بالعرض كساكن السفينة والمحرك
من لا يكون موصوفا بالحركة جميعه انما الموصوف بها حقيقة ما يلزمه سلق
وصف الحركة بالعرض بالحركة وصف له بحال متعلقة اقرب كذا انما يلزم
كون الانسان المحموف كرايس مثلا بحث لم يبق من ظاهره جرة غير محموف
ذاسا من بل الى بل لم يرد ان يكون ساكنا لانه لم يستل من مكانه وهو باطل الكبريا
وكذا الحركة في الماء اجباري اذ الحركة حركة مساوية لحركة المار حيث لم يبق

سطح الماء الملاصق لزمن ان يكون ساكنا وذلك بنسبة فلا يدفع له ولم
 لكن ان اشارت الى دليل آخر للعالمين بان المكان هو البعد ثمرة اما سطح بان
 كل جسم مكانا فلو كان المكان هو السطح لزمن ان يكون الجسم المحيط بكل جسم
 اذ لا يكون جسم لكون سطح الباطن مكانا فليس المكان ثم الجسم كلهما وانما يكون
 بالسطح طرقة مع انه ماص لما تهم فانهم لما اجتمعوا المكان الطبيعي للجسم
 فمن علم بالضرورة ان كل جسم لو دخل وطبقه كان في مكان فقد اعترفوا بان كل جسم
 يجب ان يكون في مكان ويكون ان ذلك هناك وبما عدا اثبات المكان الطبيعي
 فبان لهم شيئا ذلك واكرهه حتى الزموا به فالعالمون بان المحدد لا مكان له
 لانهم فيما بعده شاك في قولك كيف لا يكون للمحدود مكان وان الحركة
 التي لا تتغير في المكان انما هي من مجموع المحدود من حيث هو مجموع واما سائر
 يجب ما عدا من انما من كونها فوق الارض او تحتها فلا شك انها سبب لان المكان
 ولها سبب من مكان الى اخر وكذلك جميع اجزاء المحدود سبب لانها كلها
 حال حركتها بالاستدارة ولو كان اجزاء المتحرك بالكر الدورية ليس لها سبب من مكان
 الى مكان اخر لم يكن للشمس وسائر الكواكب سببا اصلا والضرورة بطل
 الارض انها مارة فوق الارض ومارة تحتها فكيف لا يكون متعلقا من مكان الى آخر
 مع ثبوت هذه الحالة لها اذا كان كل جزء من اجزاء المحدود في مكان وسبب
 سبب حركتها الوصفية مكانا ما هو كان المحدود كله في مكان وكيف من الحركة اجزاء
 فوجب ان يكون المكان هو البعد دون السطح فبما قد قيل ان لم ان يخصه
 فكل جسم لو دخل وطبقه كان في مكان بالاجسام التي لها مكان فخرج عن العالم
 له ان سائر اجزاء المتحرك بالاستدارة ان كانت مفردة طرقة
 حركتها قطعيا وان كانت موجودة بالفعل كالقواكب المنفصلة عن اجرام
 المركزية في نفسها فالعلم من حالها بالضرورة بتدليلها عنها باليسر
 الا ان اشارت بها للحركة الوصفية كالحركة للكل واما سائر اجزاء

مكان فليس ما علم بالضرورة ولم وجود اخر منها انما علم بالضرورة ان المكان
 الذي خرج عن الحركتين في الهواء فله الهواء لم يطل والسطح الذي كان محيطا
 بذلك لم يطل بكيفية قد علم ان المكان هو البعد الذي لم يطل دون السطح
 الذي ومنها ان المكان مقصد للحركة بالحصول فيه ومقصد للحركة بالحصول فيه
 يجب ان يكون موجودا حال الحركة لتصور كونه مقصدا بالحصول فيه فالكما الذي
 مقصد الفعل المطلق وهو الذي يستلزم ان سطح مركزه على مركز الارض كالحركة
 مثلا موجودا حال الحركة كالحركة طالبا للحصول فيه ولا سطح هناك موجودا محيط
 بهذا السطح وكذا ان مقصده الحركي المطلق وهو الذي يستلزم ان سطح محيط
 بقدر تلك الحركة كسطح من انما مثلا يجب ان يكون موجودا حال الحركة من انما
 فيكون حركتها الى طالبا للحصول فيه ولا سطح هناك موجودا محيط بهذا الحركي
 قد علم ان المكان هو البعد الموجود دون السطح المعلوم في حال حركته
 الحركي ومنها ان المكان يجب ان يكون ساكنا لا يمكن ان يكون متحركا
 لان المكان مالم لا يجب ان يكون متساو ومن واد كان المكان هو السطح لا يكون
 متساو ومن فان السمتة المدورة اذا جعلنا اصفه رقيقة كان السطح المحيط
 ما اصفه المحيط المدورة واد جعلنا اصفه مدورة كان السطح المحيط
 بها اقل من المحيط بالصفحة مع ان الجسم في العالمين واحد وايضا اذا خزننا في
 جسم خفيف عينة فقد استقر الجسم الذي هو الممكن وازداد مكانه وهو السطح الكاوي
 به وايضا ان الماء الملوحة اذا اجبت من بعضه كان ذلك الرق ما سائر الماء
 من سطح الداخل كما كان ما سائر ذلك قبل الحب عند نفس الممكن الذي
 في المكان اصفه السطح الباطن بما له ومنها ان الممكن مالم يكن ساكنا متحركا
 لا تصور ذلك الا بان يكون في كل جزء من المكان جزء من الممكن بل و
 في كل جزء من الممكن ايضا في جزء من المكان ولو كان المكان هو السطح
 في اجزاء الجسم الممكن في مكانه مكانا اصلا ومنها ان الجسم انما يكون في مكانا

كبحه لا يسلمه طوف من ان المكان هو السطح كان الجسم من يسلمه دون حجب و دفع
 هذه الوجوه التسه بان منته كونه بالبال اذ لا يوجد من مكانه الا وهو طاق
 الظاهر منسحق كونه تجر في مكانه انما ساه في داخل المكان لا ان كل خوا من حجب
 طاق لجذ من مكانه **فقد المكنه** **الاصح عليه** **ان من شأنه** **العالين** بان المكان
 هو السطح مع بعض العالين البعد المجرى الموجود لم يكون وان كلو المكان عما
 وطيه للمع والناقون منهم مع العالين البعد المجرى على جواره ولم يمسح
والا ساد **حركة المعادق** **حركة** **عند فرض معادق** **اعلى** **فبب** **ز**
 اجمع الماعون بانه لو جاز ذلك لزم ان يكون زمان الحركة مع المعادق مساويا
 زمان الحركة بدون المعادق واللازم طاهر البطلان بيان اللزم انما فرض في
 الجسم في فرض مثلث من الملاء ولا محالة يكون في زمان واحد من فرض حرك
 ذلك الجسم ملكا لونه في فرض من الملاء ولا محالة يكون في زمان اكثر لوجود
 العائق ولتوضه عشر ساعات ثم من حركه ملك القوة في طار ارق والما
 الملاء الاول بحيث يكون سبب معادق الى معادق الملاء العليط كفسه زمان
 انجلاء الى زمان حرك الملاء العليط اي يكون معادق الملاء الرقيق عشر معادق
 العليط فليكن ان يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق ساعة ضرورية انه اذا انجلى
 المساد واليكن القوة المحركة لم يكن السرعة والبطا اضع ط الزمان وكثيرا
 بحسب فله معادق وكثيرا فليكن تساهي زمان حركه في المعادق اضع التساهي
 الملاء الرقيق وزمان حركه عديم المعادق اضع التساهي انجلاء واعتر على
 امكان حوام يكون على نسبة زمان انجلاء الى زمان الملاء وانما لم يكن لو لم يفسد الزمان
 في رايته الرقة الى ما لا قدام ارق منه اذ لو استمر جازان لا يوجد في ملك المراتب
 قزمان على نسبة زمان انجلاء والملاء وعدم التساهي اجم وكس لم فلم لا يكون
 متوقف المعادق على قدر من القوام بحيث لا يوجد جوده في يوم الاحمال المذكور
 ان لا يوجد معادق على النسبة المذكورة ولو سلم عدم التوقف ايضا فلم لا يكون

كون نسبة زمان انجلاء الى زمان الملاء على وجه لا يوجد كلك النسبة من المعادق
 فان الاول من النسب المقدارة والسانية من النسب العددية وقد بينا ان
 على ان يكون ان يكون المقدار الى آخره لا يوجد كلك النسبة من النسب العددية
 اقول لا يخفى انما ان يمكن الحركة بدون معادق من الملاء في زمان او لا يمكن ان
 لكن من مصلحت من زمان الحركة بدون معادق في الملاء العليط كساو مثله في
 المثال المفروض من ملاء منسحق الحركة والساكن في ساعات بازا معادق الملاء
 العليط زمان حرك الملاء الرقيق في المثال المفروض من ان يكون ساعة لاجل
 منسحق الحركة وتسعة عشر ساعة لاجل معادق الزمان ان معادق عشر معادق
 الملاء العليط فالزمان الذي بازا معادق عشر الزمان الذي بازا معادق
 الملاء العليط فليكن ان يكون الحركة مع العائق كس لا مع وان لم يمكن مطلق
 سدا لملك هذا ان حاصلا ان انجلاء او لو كان يمكن لم يزم من فرض وعكسه
 مع الامور المكنة في كنه لزم من فرض وقوع مع فرض الحركات التساوي المذكور
 على الوجه المذكور مع ان كل واحد منها يمكن وكذا اجماع ملك الامور ايضا يمكن
 مساوي زمان في المعادق وعدم المعادق وانما في طعنا فاجل انجلاء في واذا
 غيرهم بان الحركة بدون معادق من الملاء لا يمكن ان يكون في زمان عقدا عظم
 تساهي احدى ملك الحركات التساوي اعني الحركة في انجلاء وعلى الوجه المذكور
 في كونها في زمان ولزكم الاعتراف ببطلان دليلكم وهذا الامر من اورد بعض
 من خزن بوجه اخر وهو ان الحركة بنسبة مستدعي زمانا وسبب المعادق زمانا
 بنسبتها واحدة المعادق وبخمس اجدتها فاقدها فادان زمان نفس الحركة غير
 فثبت في جميع الاحوال انما حلفت زمان المعادق بحسب طلبها وكثيرا بحلفت
 زمان الحركة انصافا بحسب من ذلك اليه ولا يزم على ذلك في المذكور المحم
 محم لم يرد عنه من مسمى ان كل حركه لا بد ان يكون على هذا من السرعة والبطا
 لانها محالة كون على مسافة وفي زمان فادان من حركه اخرى قطع ملك المسافة

نصف ذلك الزمان او ضعف كانت اسرع وابطأ من الاول فان كانت الحركة تسعة
 اى صادرة عن شعور و ارادة خارجة عن النفس جارية بالسرعة والبطء بان يحل
 طاعة حدتها ويثبت عنها الميل نحو ذلك الحد فترتب عليه الحركة السريعة او البطيئة
 وان كانت بطيئة او قربة اجاحت في تحديد حاليها من السرعة والبطء لان
 معاود ذلك لان الطبيعة لا معاودتها ولا شعور لها بالمعاودة وغيرها حتى
 يمكن استناد الحد والمخلقة اليها في كسبها كما يحصل في زمان لو امكن
 او لم يمكن ذلك فاحتاجت الحركة الى الحد وحاليها وكذلك العاشر لا معاودتها في
 المفرد من الحركة مرة واحدة وكذلك العاشر لا معاودتها في
 المفرد من الحركة فلا بد من اعادة معاودتها في الحركة في ما يميزه واللامكن له معاودتها
 حدود الحركة وذلك المعادق الخارج عن الحركة او غير خارج عنها كالحاجز مؤتم
 ما في المسافر من الاجسام محسب اختلافه وعلو كالهواء والماء معاودتها
 الحركة سرعة و بطء وانما في غير الخارج فهو لا يمكن ان معاودتها الحركة الطبيعية لان ذات
 التي لا يمكن ان يمتنع امر او يمتنع ما موعة عن انحصار ذلك بل هو الذي معاودتها
 التسريع وهو الطبيعة او النفس اللتان ما بعد الميل للبيوع ما دون طرم من اربع
 فحين للمعاودتين طبعه الكايجي والداخل اربعة انواع السرعة والبطء من الحركة وطرم
 استواء الحركة ولاجل ذلك اسندت الحكايا باحوال ما بين الحركتين مارة على امتناع
 عدم معاودتها خارجي فينبوا امتناع وجود الكلاء واره على وجود معاودتها وان
 فاجبوا بعد ميل طبيعي في الاجسام التي لو اذن ان تحرك فتر او بعد تمهيد تلك
 المقدمة اخاب عن الامور المذكورة بوجوب احداهما لا يمكن ان سال ان الحركة
 مستدعي شيئا من الزمان وسبب السرعة والبطء شيئا آخر لا ينافي ان الحركة متعينة
 بوجود الاعلى عدمها في مفردة غير موجودة وما لا وجود له لا يستدعي شيئا اسلا
 وانها ان الحركة بنفسها لا يمكن ان يستدعي زمانا لانه لو وجدت لامع حدتها
 والبطء في زمان كانت كسبا اذا عين وقوع اخرى في نصف ذلك الزمان

ضعف كانت لانها اسرع وابطأ من العود من كانت مع حد من السرعة و
 البطء من زمانا لامع حد منها متف والمحصل ان المعكض الدليل باجدي
 الحركتين الطبيعية والتسريع يدعي ان تلك الحركتين لا يكونان على حد من السرعة و
 البطء الا بسبب المعاود فاذ اقر من الحركة معدة عن المعاود كان في اخرها
 الحركة مفردة عن السرعة والبطء ثم انضم الى ذلك ان الحركة بدون احد هما غير موجودة
 وما لا وجود له لا يستدعي شيئا لان الحركة معدة لا يستدعي شيئا من الزمان فزعم
 ان قول المعتز ان الحركة بنفسها مستدعي زمانا بسبب المعاود زمانا اخر مستدعي
 ان الحركة او المكن مع المعاود مستدعي زمانا ليس كذلك بل معناه ان الحركة
 مستقلة بنفسها مستدعي زمانا اي من غير ان يكون للمعاودة دخل في ذلك الاشياء
 ثم بانضمام المعاودة اليها في الاستدعاء مستدعي زمانا اخر وهذا الوجه لا يقتضي
 ان يكون الحركة لامع المعاودة مستدعي زمانا والجب من مع كونه على ان الحقيقة و
 عالما للقدس ان ابطال كل المعز من المعنى الذي فيه معديات كبر ما في محل النسخ
 ولم نفسه ايه مني الدليل والابطال بهندم خيانه على امر مبرر بشرو ما والمالموع
 في ان قوله وكذلك العاشر لا معاودتها في ان اراد ان العاشر في الحركة كانت
 مفردة من الدليل المذكور لا معاودتها فلو كان المحدود هو العاشر لزم ان السات
 او من جهة العاشر سرعة و بطء في تلك الصور التي قد يكون هو مطلوب المعز
 فانه في ان الحركة السرعة مع قطع النظر عن المعاودة مستدعي وقتا من الزمان واحدا
 من السرعة والبطء وهو محذور في الصور التي لا معاودتها ثم يزيد ذلك الزمان
 بسبب المعاودة ومعاودتها بحسب تفاوتها وان اراد ان العاشر لا معاودتها في زمانا
 اربعة اقسام التسريع ايضا فلو كان هو المحدود لزم ان لا يكون في الحركة التسريع
 زادت اسرعا وابطأ فذلك ظاهر البطلان وكذا الكلام في قوله وكذلك
 ان الحركة اعني الجسم المتحرك لا معاودتها في لان المفرد من اعادة ثم قوله فلو
 من اعادة معاودتها الحركة في ما يميزه واللامكن له معاودتها فلو كانت الحركة

ايضا ثم فان ذلك الامر الآخر لا يمكن ان يكون مساويا لما قبله من ذلك الامر
 هو الميل في حال المسير في سرح الاشارات ان الحركة لا تنكح عن حد من السرعة
 والمراد من السرعة والبطء هو شي واحد بالذات وهو كيفية قلة الشدة والضعف
 وانما يختلفان بالاصادة الخارجية فلو سرع الشيء بان يمسك على شيء
 بطيء بالتيار سلا آخرا لما كانت الحركة ممكنة الا انكح عن هذه الكيفية وكانت
 التسعة التي هي مبدأ الحركة شيئا لا قبل السدة والضعف كانت بسبب جمع الحركة
 المختلفة بالشدة والضعف اليها واحدة وكان صدور كعضية منها منسجمة
 الاولوية فاضت اول الامر اشدة وضعف بمختلفا الجسم في الطبيعة انهم
 اعني الصغر والكبر وكيف اعني الكثافة والتخلل او الوضع اعني اندماج الاجزاء
 واسما شحا او عودك وذلك الامر هو الميل وفي الكلام سرح في ان ما ي
 حال الحركة من السرعة والبطء هو الميل وليس سلطان ذلك الامر الاخر يجب ان
 يكون مساويا للحركة في اثيره فطام انه قوام في المسافة من الاجسام لم لا يجوز ان
 يكون امر آخر هو التوام كالقوة الكاذبة للتيار ليس مثلها فالواحد ما سيدا فطعت
 من العنطيس مع قلة من الحديد ثم ارسلنا الحديد فانه يحرك بالتيار الى اسفل
 في الحركة قوة المتناطيس منسجمة في الحركة بحسب تباعده من المتناطيس
 سلم فطام ان غير الخارج لا يمكن ان معاود الحركة الطبيعية قولا لان ذات الشيء
 لا يمكن ان يتبع امره منسجمة ما عود عن اقتضائه ذلك فلا غير لازم وانما
 لمزم لو لم يعدد غير الخارج لكنه متعدد كالطبيعة النفس واحد ما يتبعه
 والاخر عود عنها كالطراز اسقط من مكانه معلوم بطريق اليه فطام ان
 بالحركة الطبيعية استماع الخلل لان حاسله بعد التقيض ان الحركة لا بد فيها من
 محدد لها من الاسراع والباطا والحركة الطبيعية لا تتصور فيها المعاود ان
 الخارج فاذا لم يكن هناك معاود خارج ايضا وذلك بمعنى الخلل اسفل المعاود
 بالكلية ولمزم من اقتضائه استواء الحركة فطام الى المتعدد القاطع الحركة

الطبيعية لا تتصور فيها المعاود في غير الخارج سلطان ذلك كمن مول احد المعاود
 كانت في محدد حال الحركة من الاسراع والباطا فطام الاستدلال بالحركة القسرية
 على استماع عدم المعاود الخارجية على استماع الخلل لان المعاود الداخلية محدد
 حال الحركة من الاسراع والباطا فطام في التقيض منع لعود ذلك العامل اعني
 الجسم المحرك لا معاود فطام المفرد من المادة وقد مر ان ذلك الاسراع الاستدلال
 بالحركة القسرية على وجود المعاود الداخلية على مبدأ الميل الطبيعي لان المعاود الخارجية
 عن قوام في المسافة كاف في محدد حال الحركة فطام ان الاستدلال على ذلك المطلب
 ما يمكن بالحركة الطبيعية فطام ان حوله ولا بل ذلك سددت الحكاية هي من الحركات
 على استماع الخلل وانما على وجود مبدأ الميل الطبيعي في الاجسام التي هي من الحركات القسرية
 ومنهم من زعم ان معناه ان الحركة بما يتبعها منسجمة قدر من الزمان فطام ان الحركات
 يسبح عن كبر اقتضاها الحركة بعينها قدر من الزمان انه لا يجوز ان يتبع الحركة فطام
 ان ما يتبعها والامام باجاء وقوع الحركة في صفت ذلك الزمان وهو يتبع لان ضعف
 تلك الحركة واقع في صفت ذلك الزمان ولا سلك ان صفت الحركة حرك بل الحركة حرك
 هي حرك لا يتبع في الزمانا مطلقا ومساو مطلقا وانما المتعين للزمان فهو الحد المعين من
 ردد البطء ليس كذلك فان كلام العزم انما هو في الحركة المخصوصة المفردة منسجمة
 استدلالا وما سلك من ان هذا الجواب انما يتم لو من ان تلك الحركة جازا وجودا
 في خارج وامكان استقامتها ولو بحسب الوهم لا يمكن في هذا المقصود وان في وقوع
 في جز من ذلك الزمان الذي ومنشأه منسجمة ما فيه الحركة يمكن بحسب نفس الامر
 في الزمان ذلك اي سان اسكان وقوعها لا بحسب التوسم او صرح ان توسم وقوع
 ركن في ذلك الجوز اما بحسب نفس الامر ككلامه ان حال الزمان الذي منسجمة ما يتبعه
 قد لا قبل التسمة بالنسبة الى التوسم فكيف منع الحركة المحققة في حوزة وهي من الزمان
 منع ان العمل على بناء على شئ الجوز الذي لا يحرك في حكا مطابعا للواقع فان كل حرك
 من هذا الزمان الذي فرضنا انه منسجمة تسمة الحركة زمان ومطرف الجوز من اجزاء

الحركه الواقعه في ذلك الجزء ايضا حركه واقع في جز من اجزاء المساذ وسوي
 ايضا مساذ فكم بان محركه من حيث هي صالحه لان منع في جوه كان من الاجزاء
 المعزونه لزمان فليس الحركه لولا انها قدرا حينا من الزمان بل مقتضى مطلق
 الزمان ولما كانت الحركه مناسبه للكان لان كل واحد منها مقصد للحركه الا ان
 ان المكان مقصد للحركه بالحصول فيه كالحركه مقصد للحركه بالوصول اليها او
 الترتب منها ولان كل واحد منها مقصد الاساره الحكيه اساره الفراغ عن
 المكان الى حيث الحركه فعاله **والحركه طرف الامتداد الحاصل في ما قد اشارت**
ليست منقسمه في ما قد اشارت لما ذكر من ان طرف الامتداد الحاصل فيه ما
 لا يكون منقسمه اصلا فكون نقطه او كون منقسمه في امتداد آخر فكون خطا او
 امتدادا من احسن فكون سطحا فطرف الامتداد بالنسبه الى الامتداد مسمى نهايه
 بالنسبه الى الحركه والاشارة بمسمى حركه فان كل ما كنهات على ما ذكرت اما ان
 او الخطوط او السطوح وهي قاعه بالحكم للحركه كحركه فكيف متصور حركه بالحكم بالحركه
 للوصول اليها او الترتب منها كما ذكرت سابقا وانما يلزم ان يكون جسم الحركه
 والشكل ايضا متبدلين اوله فم لا صور حركه بالحكم بالحركه كنهات التي تكون قاعه
 الحركه كنهات واما حركه الى حركات متوهم بالحكم بالحركه كنهات الحركه كنهات
 حركات متوهم به فلا مانع منها والتبدل في جسمي اللون والسفل ما يلزم على متدرج
 تلك الحد ولما وجد عن مكانه وذلك غير ممكن والكم كنهات محددا فان حركه
 من انسان مثلا انما يتبدل بتبدله لانه هو العين والمحد ولما كان العين هو ما
 اقوى ما ينفذ فاذا استدار على نفسه صار الى اقوى جانبه على اضعفها فصار
 العين يسارا وهي من ذوات الاوضاع المقصوده **بالحركه** للحصول فيها **والحركه**
 اساره الى الاسد لال على كون الحركه امر موجود اذا وضع بانها مقصوده
 والاساره الحكيه والحدوم لا يكون مسمى الاساره ومقصد الحركه وكذا الموجد
 لا وضع له وقد عرفت بما مر انما من الترتب من المكان والحركه مقصوده

للحصول فيها وان الصواب ان يقال وصولها اليها او قربها منها **والحركه** مقصوده
فوق **وشان** **وما عداها غير مناسب** بالحركه على قسمين قسم عديل العزم من قبل النسيان
 والقوام والحلف وقسم لا يجدل وهو ما يكون بالطبع وهو فوق وسفل فان الحركه
 الى الشرق مثلا يكون المشرق قد اتم والمغرب حلقه والجنوب ميسره والسمال شمال
 ثم اذا توجه الى الغرب بدلت الحركه وصار قد اتم حلقه والجنوب ميسره شمالا و
 بالعكس واما القوق والحمت فلاما لان القوام اذا صار ميسرا لم يصر الى
 راسه عودا وبالي رجليه محال صار راسه ميسرا ورجله من فوق فهاجهان **ن**
 بالطبع لا سغيران بالزمن والكميات السغيره بالزمن غير مناسبه لان الحركه كنهات
 لا امتداد ويمكن ان نرى من كل جسم امتدادات غير متساويه ويكون كل حركه
 منها حركه والحكم بان الكميات متساويه وليس يحسن بسبب الشراير ان
 ما هي وخاصه اما العالم في فوان الانسان فخطبه جنبان عليها اليدان وظهور
 بلن در اكس وقدم فاكمايت الذي هو الاقوى في العايب مسمى مينا وما تابل
 سارا وما كذا في وجهه واليه حركه بالطبع وساكن حاسه الا ببار مسمى قد اتم
 ما تابل حلقه وبالي راسه بالطبع مسمى قوما وما سا بل حلقه ولما لم يكن عند مسمى
 اذكر وقت او اهم شانه الكميات الست واعتبره في سائر الكميات انما
 في عموما اعتبار في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء ميسره على ذلك الوجه
 انما الخاضع في فوان الحركه يمكن ان يفسر من فاعا وكمه مساطعه على زوايا
 زوايا وكل بعد منها طرفا فكل جسم حركات متساويه الا ان امتيا بعضهما عن
 من سوقت على اعتبار الاجزاء المميزه في الحركه فاما الامتداد الطولي لسيهما
 انسان باعتبار طول فاعه من موام بالقوق والحمت وطرفا الامتداد
 من سيهما باعتبار عرض فاعه باليمين والسمال وطرفا الامتداد انما
 بها باعتبار كنهات فاعه بالقوام والحلف فالاعتبار الخاصي يستعمل على
 في منع زياده في تقاطع الابعاد على قولهم فان القاعه غاطون عنها وان

امكن طيس اعتبارهم عليها ولا شك ان قام بعض الامدادات على بعض ما لا يحسب
 في اعتبار الجاهات واول لم يعتبر كات فرسايه لا مكان ان نرى من في جسمه
 بل اليكس الى تنطه واعدت امدادات عمر سايه **الفصل الثاني في بيان**
دعي قسما نكليه على الاطلاق بافهام من الكواكب **وعنصر** من العناصر ما فيها من
 المواليه الثاني اعني للمعدسات والبيانات والحيوانات **اما السلكه** فالتي
 منها يعني الاطلاق التي ليست باخواء لا فلك اخريه **وامدتها** غير كوكب
 ولذلك سمي بالملك الا طلس سبها بالملك النحلي عن الشمس **فصل**
 ولذلك سمي بملك الاطلاق بالملك الاعظم **وحده** ملك الثوابت ثم الملك
الكواكب **السياره** **السبيه** **الترتيب** المشهور وهذه الاطلاق هي التي لم يجوز ان
 يكون الاطلاق اقل منها لانهم وجدوا في ابدى الراي جميع الكواكب متحركه بالحر
 اليوم السري من الشرق الى الغرب فاجمها فلكا ثم وجدوا ايظا ان
 ان مع السوات متحركه كوكبه واحده فلكيه من الغرب الى الشرق فاجتوا لها
 فلكا آخر كذا وجدوا الكواكب السيره ذوى حركات غريبه فملكه غير
 مشابهه بقياس بعضها الى بعض فاجتوا لكل منها فلكا آخر صارت الاطلاق
 تسعه ولما في جانب اكثره فلاقطع لحوار ان يكون كل من الثوابت على فلك وان
 يكون الاطلاق الفلكيه كوكبه كثره وجوز لهم ان يكون الاطلاق مماثله بان يستند
 الحركه النومي الى محورها الى ملك خاص وذلك بان جعل بها من كراتها قال
 صاحب النجف لما سمعت هذا من المع طلت فجز ان يكون سبعة بان يكون الكواكب
 واداء البروج على عديك فلك زحل وتلق من مجموع السبيه كراتها كرات
 واخرى بالسبيه كراتها كرات الاخرى لكن بشرط ان يرمقوا اير السبيه وخرج
 ما كرات السبيه دون البليه لتقل الثوابت بها من ربح الى ربح كالنور
 فاستحسنوا في **ثاني** ملك الاطلاق **الكليه** على **الفلك** **اخريه** **مفضل** اليه
 الاطلاق **الكليه** على مادهم عليه ما شاهدوا من احوال ملك الكواكب من الر

والبطو والرجوه والاستقامه والافاقه والخشوف والكسوف والسكالات
 البديريه والهلاليه واختلفت او مناعها بالقياسا سكان الاقاليم وغير ذلك
 حافظا كل منها النظام مخصوص بماد اكل حال سلكها وما عال من ان ايات
 الاطلاق على الوجه المخصوص منه على اصول فاسده ماخوذه من الطراف من
 نفي العاد الحمار وعدم تحوير الحركه والاسيايم على الاطلاق وانما لا يستند في
 حركاتها ولا ضعف ولا يكون لها رجوع ولا اعطاف ولا عوق ولا احتلا
 حال غير ان يكون ابداسه حركه بسيطه في الحجه التي تحرك اليها الى غير ذلك من
 المسائل الطبيعيه والآتيه التي معنها محال في شرع وبعضها لم تمت كقولها
 مدخوله او لم تمت على ملك الاصول متول ان العاد الحمار بحسب اراده تحرك
 ملك الاطلاق على النظام المساهد او متول ان الكواكب متحركه في الفلك كالحياه
 في النار سريع ومبطى ورجع ومقت ومتم من غير حاجه الى ملك الاطلاق الكثيره
 دعي قد رست ملك الاصول فادكرها امات للزوم بناء على وجود لانه
 ولا مع الاذا علم المساواه ولست معلومه او لا ضروره ولا يلزم ان على شاع
 ان يكون ملك الاختلافات الشاذه لا سبابا اخر غير ما ذكرنا فليس شيء اذ
 نشأ عدم الاطلاع على مسائل في العلم ولا طمان اكثر امدادات حله
 فزعم القائل حوتها فخذ مساهه الاختلافات المذكوره على النظام الشاذه
 لاستقامه بالمعدسات الهندسيه التي لا طرق اليها شايه استنباه سلكا
 سكلات البديريه والهلاليه على الوجه المصود لوجب اليقين بان نور القمر
 سفاد من الشمس وان الخشوف انما سبب حيلولة الارض من بين الشمس والقمر
 والكسوف انما سبب حيلولة القمر بين الشمس والابصار مع القول بثبوت
 لمار الحمار ونفي ملك الاصول المذكوره فان سوت العاد الحمار واستار ملك
 الاصول لا ضمان ان يكون الحال على ما ذكرناه الام انها يجوز ان الاحتمالات
 الاخر مثلا على تقدير ثبوت العاد الحمار يجوز ان سود العاد بحسب اراده وج

مدار البطون كثر من الكواكب وان يكون الشمس واسطة في النظم والمرتبة غير
سمة القلادة من اسجد عنها الالعباء والاربعية اعني الشمس والربع والستة
والعابد ومن لا اسجد عنها اهل الانبياء والذكر اعني الشمس من بعض معتقدات
ذكرونها على جعل التردد دون الكبريم كما تقولون ان اختلاف حركة الشمس عشرة
البطون المتبادر على سبل الخارج والما بناء على اصل التردد من غير خروج باحد
وكسلم ان اثبات الاطلاق على التوجه الذي ذكره هو على تلك الاصول القائل
فلا شك انه انما يكون ذلك اذا ادعى اصحاب هذه الشمس انه لا يمكن الا على التوجه
الذي ذكرناه اما اذا كان دعواهم انه يمكن ان يكون على ذلك الوجه وان امكن ان
يكون على الوجه الاخر فلا تصور الوصفية وكفى بهم فضلا انهم يحملون الوجه
الملك من ضبط احوال تلك الكواكب مع كره احتكامها على وجه غير علم ان
مع تلك الكواكب واتصالات بعضها مع بعض في كل وقت ارادوا كسب
طوائف الحس والسياس مطابقة محرفها العقول والاذنان ومن اولى احوال
الاطلال على سطوح الرعاش تشهد بان هذه الشمس غايب وانما عليهم ثباتها
داويرة خارجة المراكز والجمع اربعة عشر اول در نظر اما اول افلاكيه
معنى ان الاطلاق الجبرية انما يكون داويرة خارجة المراكز في اختلاف زمان من
افلاك الجبرية للشمس جوزه او اما وما ملكان مواضع المراكز واما ما ينادى
ان فلاك على ما هو المشهور من سبل خمسة وعشرين لان اكل من المجرى مع الشمس
دورا واحدا فانها دورية وكل من السيارة ملكا خارج المراكز سوى عطارد
فان لم يكن خارج المراكز فافلاك الخارج المراكز ثمانية وعشر ملكا اخوان
برافنا المراكز ما رخصد الافلاك الجبرية بصيرته عشرة ومع الافلاك
التي تسعة من سبل خمسة وعشرين ما ذكرنا ان لم يجعلوا الكرة المائلة
من اسفل جعلوا مع المائل ملكا واحدا تعلق في خمس كوكب كوكب الجوز من
تلك الكرة جزا من الكوكب كالتماثل فخره وبيته عداد الافلاك ملكا

مادتها غير قابلية الحرارة عندكم فحوز ان عطفنا كذا والسفل عن الحرارة الباردة
 فان مادة العلك لا يتقبلها وان كانا متمسكين بها حال الامام المعتمد في ابيات ان
 العلك ليس بجاران حال لو كانت الاطلاك حارة فكانت في غاية الحرارة لوجود
 الذي هو بسبب العلك والتأثير الذي هو مادة من غير عائق مساكن كقولنا بسبب
 تلك والالكان الا قارب من العلك اسمن كرو سنجبالا شاذ ولم يظهر من
 التفسير في عالمنا هذا الا سيجل ان سمن الشمس وذن السموات التي هي في غاية
 الحرارة مع انها اعني السموات اشخاص اشخاصها اذ هي فيها كقطرة في بحر
 والحوادث ان دانت السموات مختلفه النوع فربما لا يتقبل مادة العلك الا حارة
 من الحرارة فلا تؤثر حارته في عالمنا وليس سلطان حارتهما قلت ان التفسير
 منها قد لا يصل اليه لان الطبع الزهرريه بانور الشمس لا سمن مبعثها ليسها
 من السمن سيما اذا انعكست من سطوح الاجسام الكثيفة وذلك اذا انعكست
 من اشياء رقيقة وذلك دليل على انها حارة اذ ان الاشياء العكس اليها كانت
 المراد الحارة وليس للاطلاك الحارة بالفرق من اشياء متشعبة ومنها ايضا كذا النار
 عندكم ومحيط بسائر النار فلو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون كذا النار حارة وقد
 عنه بان البقعة الزهرريه عاومها ولا تصور تماوتها لا طلاك المسخنة من الاداد
 لها باليكس اليها كما سمع في مباحث الابداد والاحرام من علم الهند وقالوا ان
 لا رطب ولا يابس لان الرطوبة كينته متشعبة وهو قبول الاستكمال وتركه
 كينته متشعبة مما لا تصور ذلك القول والركن سواء كان مقسرا وتفسير الابداد
 المستقيمة في اجزاء التأثيل فوجود الرطوبة والبوسة في جسم موجب هو الحركة
 المستقيمة عليه وقد عرفت امنا على الاطلاك والحوادث انكم قد عرفت المنوع
 ولوا انما هي غايه عن لوازم تلك الكيفيات كالكثرة والشغل والتخلل والاكسار
 والازم قبولها للمركب المستقيمة والحوادث منع بطلان اسما كذا **منا** لانها لا تجب
 الا بصار ما ورا من الكواكب في العالم في عمر العلك الاطلس **والانكسار**

بسبب مادتها كذا النار والمواد عطف على كذا النار لا على النار وكذا النار
منا والار من اشياء الى ان تلك العناصر الاربعه وان كان معنى طبيا
 كروية كمن غير النار قد خرجت عن معنى طبيا اما الارض والماء فكلها اما الهواء
 طان الاربعه المربعة الخمسة عن الكروية ولا يخرج النار عنها لانها حارة على عالم
 ما حصل اليها بالبدن **واستبعد عدد** **من ادوات** **الكيفيات** **الفعليه** **والانكسار**
 وعدد العناصر لا عن حرارة وبرودة ورطوبة وسوسة ولم يحدوا الا على
 واحدة منها فقط ولم يمكن اجتماع الاربعه او الثلثة لما بين الحرارة والبرودة و
 بين الرطوبة والبوسة من التصادم فيمن اجتمع احسن من الكيفيات الاربع
 لا سيطر اخرى فاجتمع من الحرارة والبوسة هو النار ومن الحرارة والرطوبة
 هو الهواء ومن البرودة والرطوبة هو الماء ومن البرودة والبوسة هو الارض
 وكما هم في هذا المقام مبني على الظاهر الذي هو اعتبار احوال الاجسام التي ليس
 بالحيوان والجمود والشمس عنها لا على السموات القياسية وضبط الاحتمالات
 فان ذلك مما لا يصل اليه حال الامام من مآول صير البسائط العنصرية **مستقيم**
 عند مآول لا يمكن ان يوافق به مع الكس كما هو اظهر من التركيب والتحليل وجدنا
 بسا الكيفيات مبداء من هذه الاربعه وتحليلها فشيئا اليها لم يحدوا
 الاربعه مكونة من تركيب اجسام احوالها فبطلت الاربعه فلا حرم ردها ان الكيفيات
 الاربعه انتهى كلامه طارده عليهم انه محذور ان يكون فيما غاب عنها عنصر ثالث
 ينسب الاربعه او يستل على واحدة منها فقط وما تنال من انكم ان اردتم
 الكيفيات التي تستلون بازدا واجعلت عدد العناصر ماضي في غاية الشدة
 ان الهواء حار رطب لان حارته ليست في الغايه وان اردتم ما هو اعلم من
 الشدة عسره ولا شك ان المتوسط بين غاية الحرارة والمعتدله منها حدود
 شدة اما ان استم كل عنصر اربعة بطبعه زادت العناصر على اربعة والا
 رجع بلا مرجع اقول فساد ذلك لان الرجوع من غير مرجع انما يلزم ان لو

لبعض الكدود عنهم اودون بعض اما اذا استوا كبح الكدود عنهم اوداد اقل من
 ذلك ولا زيادة العنصر من اربعة اسباب فيكون فعل طيبه عنهم واحد من
 ما ذكره من مفعول متساو به وهم قد خرجوا من البسيط كبح ان يكون فعل طيبه في مادة
 مشتبه بها عن مفعول فاما توكيدهم من هو الضمان النفع المتساو ليس متساو ان
 لا يخلط حال الفعل اسبابا من ان يكون من نوع واحد **وكما فيها منقلب**
الملك منقذ الى جبر بوجه او ساجد اي كل واحد من العناصر اربعة قد يعلب
 ما كاد به كما تنقلب النار من اوار وبالعكس والحوار من اوار وبالعكس والار من اوار و
 بالعكس وهي ست صور لا يزيد عليها الا مقلات الملائم من الجوار وروى طيب
 غير ما جاوره اما بوسط واحد كما تنقلب النار الى النار وبالعكس والحوار من اوار
 بواسطه النار وبالعكس وهي اربع صور لا يزيد عليها الا مقلات من الملائم
 واحد اما بوسط واحد كما تنقلب النار من اوار وبالعكس وبما صورتيان لا غير فكل
 عشر ما يعلب من ضرب كل من الاربعة في النفس الواحدة والذي يدل على هذا الاعتقاد
 الحرة والعنان اما انقلاب النار من اوار فان النار السطوكة عن الفعل لو ثبتت
 لروى ولا حوت ما عليها على معنى الجواب فان اعلت مواد واما ان
 الهواء نار احد الحاج النسخ على الكبر كسد الطرق الى مدخل فيها الهواء الكدود
 ومن قال بازان يحصل ذلك الهواء كدود في عمل على النار من الاحراق كما ان
 وهي ربح في طائر السمكة منقذ من الجوان لما نزلت كاد فها كسند العقل بالمشاء
 او قد تحدث مساكن نار من بها الكدود واما انقلاب الهواء من اوار فان الطاس
 على كدود طراب النار كدودها حدث مرة بعد اخرى فكل القطرات
 من اقسام تلك اما ان يكون من داخل الطاس فهو على سبيل الرشح وليس كذلك
 ليس بمعد طيبه ولا يكوكان بالرشح كذا من النار الحار اولى لانه الطيف في
 الطيف وفي تلك الما القصد واما ان يكون من خارج الطاس فهو كدود الما
 الهواء الطيف بالطاس اليها فذلك هو الما واما ان يكون مساكن اجزاء كدود

موجوده في الهواء الطيف بالطاس ونزل من الى الطاس كما ذهب اليه ابو البركات
 فانه زعم ان في الهواء الطيف بالاناء اجزاء لطيفة مائيه لكنها الصغرة وذهب
 اجزاء الما لم يحكم من حرق الهواء والزلزل على النار طاردا الما الذي ليس
 زالت السمكة من الاجزاء المائيه الصغرة فكلت وعلقت فربما اجتمعت على
 ما آروا صابغة لان الهواء الطيف بالاناء لا يمكن ان يسلط على اجزاء كدود
 مائيه كما في الصيف فان حرارة الهواء كدودها وبعدها على قدر ما يرد
 من تلك الاجزاء طرم احد اموادها المعادله واما ساقها واما راجي ارضه
 مدو شهاد الكل خلاف الواقع وذلك لان تلك الاجزاء اما على قرب من النار
 وعلى بعد من فان كانت على قرب من النار ان نزل الكل دفعة فلهذا معادله في
 واحدة ولو نزل شيئا فسيلا على التساوي فلهذا معادله وانما انما اوار
 بزوايا بعد السمكة مرة بعد اخرى مع معادله انما كماله الاولي او على انما طرم
 ساقها وان كانت على بعد من طرم راجي الارضه بعد المساذ واعرض
 على ذلك او لا يجوز ان يعلب تلك الاجزاء مع دمن بخارات الارض فاهلها
 انما فها واما انما واما ملازم من تلك الامور التي واما ما يكوكان
 في الابد الى مكان الاقرب في زمان حركة الى انما مثلا او كدود الى الانا
 فانه على بعد من قذاع من كدود الدود على بعد من قذاع من الى مكان كما
 على بعد من قذاع من كدود الدود لا متناهي ولا تراخي ارضه الزول واما ان
 المتغير لو عين الاول انما او كان رودة الاناء مصفية لا انقلاب الهواء
 انما انما انما ان يصير الهواء المحيط بذلك الماء ايضا ما ليس به واما
 كدود الهواء المحيط بذلك الهواء الى ان يحرق الى جبره فاما ما في النار
 انما انما لو كان رودة الاناء سببا لا انقلاب الهواء واما لو جبر ان يركب
 انما انما انما انما لان جميعه في غاية البرودة والهواء انما متصل
 جميعه فلهذا اتصال الطرافت منها بعض وليس كذلك بل الراس على سطح

الا ان قطرات معاصلة كيات متفرقة واجب عن الاول بان جسم الاما
 لصلابة بعينه كينيه بالكيفيات العرسه وعند كنهه بها وكهها لظا وكه
 رجا يوجد للاه الى الرصاصيه المستند على الحامات الحارة اسمن من تلك الحامات
 قالانا والمذكور لشده تبرده بعد الهوار المحيط به والماء لضعف تبرده
 كينه ما كينه العرسه بحله الهوار المحيط به عن روده سرعيا فلا يفسد الهوار
 على سطح الانا واما اذا محي عترة وتصل الهوار بالسطح عاد الى افساده وعن
 الثاني انه لا يدر من حاله جزا من سطح الانا الهوار الكلا من الى الماء حارة
 كل جز منه ما يتنفس لحوار ان يكون لبرد الجبل شرط لا يوجد في كل جز وان
 لم يعلم وايضا قد يكون محوي قتل الجبال مصعب العرسه واما بعد سما بالفسق
 اليها من موضع آخر ولا اعتد من كاد متعدهم رى ذلك السحاب بحيله لحي
 ثم يحيى ثم يعود الشبح مدكي اذ ساه ذلك بحال بستان وطوس وغير ما وده
 ساه اهل المساكن الحلة احوال ذلك كسر او اعر من الامام على ذلك لا يبر
 الاناء للهوار ليس اعلم من سره الاراضى الحده اياه في صمم الشا وبل
 الموانع التي تحب الشمس عنها شته اشهر ذلك معنى انقلاب اكر الهوار ما وده
 اصا لو كان انقلاب الهوار للبرودة معدن ذل البلج صير الهوار ابر واما
 كان قله ووم السجوار من يوم المطر فادون لزم ان ستر البلج والمطر الى
 سمر البصل الهوار واجب عترة بانه كوران يكون ذلك لعدم شرط او وجر
 لم عليها بالفضيل على احوالها في حواب البعض الثاني واما انقلاب الماء
 فعد كل الانجسده بحس سلف الكليه كاشا عند طمان العدر واما انجس
 الماء رشا عند انصاف المياه الجارية التي تترى بحس صير حارة حله واما
 انقلاب الارض من بارد فعد ما كل الاجساد الصلبة كجر مياه اسيا لرون وكه
 اكل ولما بين اماكن الانقلابات بنز الوسط علم ان امكن الانقلابات
 ادبوسايطه **قال** حارة لان النار التي عند ما مع كمالها ما سكف بالبرودة

حارة ما حسة ظاهره فالنار العرفه بالطريق الاول والمثاقفة فبانه يجوز ان
 يكون النار التي عند العلك فبالنوع النار التي عندنا فلا عزم الاستراك
 في الموازن او كون الحارة المحسوسة في هذه النار ما شيه من حصوله الكرب
 لان الجوز انما رى الذي فيه بعيد عن الا صاقت **باب** لانها مع الرطوبة
 من مادة الجسم المحاور لها واعر من بانه كوز ان يكون اثار الرطوبة لان النار اذا
 رت في جسم ركب صعد اجزاه اللطيفة فبستى اجزاه الكيفه ايايه ولا لها
 وكانت رطبه كانت اسما لاجسام الرطبه كالحلب الرطب مثلا اليها
 سرع من اسما لاجسام ايايه اليها كالحلب ايايه مثلا لان الاستحالة
 الى العنصر الموافق في كينه اسهل منها الى الحالت فيها وليس كذلك بل الامر
 بعكس بهادة الحربة واعر من عليه بانه كوز ان يكون غير استحالة الرطب اليها
 سبب بره الماء اليه في الرطب لا سبب الرطوبة ولهذا اذا كان الرطب طارا
 الهوار سيجعل اليها سرعيا وحيث ان الرطب اذا كان فيه روده يستغنى
 في استحالة اليها في ايايه سرعيا يستغنى في استغنى استحالة اليها فليزم
 بان يكون الحلب ايايه سرع استحالة اليها من الحلب الرطب والهوار
 بانه خلاف ذلك ومن اثار رطبه لانها كحلة القبول للسكر واعر من عليه بان
 النار التي عندنا كذلك ولعله سبب خالط الهوار في الدليل على ان النار عند
 صلب كوك لا تعال بالبرق من الماقتس احد ما كبر كور الحارة
 في النار التي سلسا لاجل الخالط الهوار الذي هو حار وثانها كور كور الرطب
 في رتتها لاجل الخالط مع الهوار الذي هو رطب حيث عد الاول خروجا
 من صاقت دون البان لا تتول النما لان في كينه اذ اخلط السكر
 كين الكسفين وحصل للركب كينه منها في الشده والضعف فادان كراد
 في النار لاجل الخالط الهوار لوجب ان يكون حار ثانيا ضعفت من حارة الهوار
 في النار لكن الامر بعكس ذلك واما الرطوبة الحاصلة في النار بسبب خالط الهوار

فلا يمكن انما استعفت من رطوبة الهواء العرف محوذا ان يكون لا جلا لاجل
واستدل السخ في الاشياء على سوسه انما اذا احدثت وفار فيها
سحوتها تكون منها اجسام صلبة ارضية مدتها السحاب الصاعق وادنى
عليه بانه قال انما ان الصاعقة تنزل من الاوجنة والاخترة المتعددة من
الارض المحيطة في السحاب وهذا الطور لونه وايد ما حكا من ان الصواعق
مشبه الكهيدار والتماس تارة وتارة فذلك ان مادتها الكهنية
والاوجنة البشيرة مواد هذه الاجسام في معادنها **شفا** في السحاب
الشعاع عن المواد فنفذ على ذلك السخ في السحاب ففسره مما لا لون له
فما هو ان الزمان الملون بنفاد اذا لم يمنع من مواد الشعاع في الشعاع
كثيفة بمعنى ظهور كل جسم كثيف اوردية والاول هو شعاع النور والآخر شعاع
البصر يعني ان النار الصرفة التي هي كره ماسية لتعقر تلك الترسخات لانها
لا تسر اذرا من الكواكب والاما النار الخفية التي لها قدر من السخ في السحاب
على انها ليست سفافة لانهما كجبا وراها عن الابصار وما ذلك الا لضعف
مقدور الشعاع البصري فيه ولا يمنع منها ظل كما في الظلال المصباح عن مسان
اخر وما ذلك الا لمنع من مواد الشعاع المصباح ودرعت ان يمنع مواد السخ
في السحاب فان يمتنع ان في اصول الشعاع يوجد ارضية لثوبها ولكنها ان
اخار ما كان لها في السحاب سفافة لانهما لا يمنع لهما ظل ولا يكون لهما ضوء
منع عن رؤيتها واما قال السخ في الاشارات اصول الشعاع وحيث ان
هو في سفافة لا يمنع لهما ظل ومنع لما فوقهما ظل عن مصباح **اخر** **بموج** **بالسحب**
لكم ان الكوكب يدور في دوات الاداب فانه قد ظهر في سنة سبع وثلثمائة
جود الشمس في اوتائل ايزان دوات ترب الاكليل الشمالي كانت تطلع ووجه
منه لا تارة ثم بعد مدة طرأ ان لها حركه خاصة بطيئة فبما بين الشرق والسمال دارة
صغرى نحوها وضعت ضوئها بالتدريج حتى الجب بعد ما نية اشهر تقريبا وقد بعد

من الاكليل في الجهة المذكورة قد رجع وفيما شاهدنا دلا على طرقة على ان كره الشمس
تحرك بالكره الشمسية وما قيل من ان لو كان كوكب كان في دوات الاداب
في موازات المعدل فكما ليست كوكب بل تارة الى السمال من المعدل وتارة
الى الجنوب منه اقول ليس بشيء لانها على ما شاهدنا انما تحرك كوكب كوكبا
ومع الكواكب كوكب يحرك بالكره الشمسية مع ان لها حركات خاصة تارة
السما من المعدل وتارة الى الجنوب منه والاسدلال بان السطح المعقود لكوكب
من مكان للنار فادرك ذلك كوكب تلك العزم كوكب المحرك فيه بالبر من كوكب جالس
سيفه يحرك كوكب كانه باطل والازم ان يحرك ساير العناصر ايضا والشمس
عالم السيفه وم لان ذلك في الكوكب المسقية وكلامنا في المستدير **طبعة**
واحدة او ما كان لها مع الهواء عددا في طبقات الهواء **وقد** **على حاله**
ب **ايبا** **عل** قد صفت صورة بعض المركبات ان لا يستغل ساير النار كارهة
من الهواء الذي سمونه سمونه فقام ما ذكره كليا **والهواء** **حار** لان الماء السمين
يعبر حواء والهواء الحار لا عا سا انما كسر مودته لانه مخرج بالكره جلت
من الماء **وبل** **شفا** **اخر** **بموج** **بالسحب**
ت **الاول** **ما** **مخرج** **مع** **النار** **من** **التي** **تلاشي** **فيها** **الا** **دخنة** **المرصعة** **من** **الشمس**
اعلمون فيها الكواكب دوات الاداب والسايرك وشبهها من الاعددة و
الساير الهواء الغالب وهي التي يكون فيها الشب الباش الهواء البارد
طعن الاخرة الماسه ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس المنعكس من وجه الارض
في طبقة ظهوره ومنشأ السحب والصواعق والرعد والبرق الراضة الهواء
سيف الحار والارض والماء الذي يصل اليه اثر الشعاع المنعكس فليس في
مرا فبرودة التي كتبها من حال الاخرة **والماء** **بارد** **بموج** **بالسحب**
خاف **اذا** **لمنع** **مواد** **السحاب** **فقد** **ما** **تألف** **من** **انه** **من** **لا** **يكون** **سما** **طالع**
سما **چنها** **كما** **في** **الزجاج** **محيط** **سنة** **اربع** **الارض** **من** **تربا** **طبقة** **واحدة** **الارض**

صورة ما احتلته اقوى سبب كسب كسب الحلو سبب الحار و ايضا ان اذا
 احتلقت مما مر من الاجزاء الارضية والمائية فانما سلفي ملاسلي تاراد الحواس
 عن الاول ان الحد كما كان الشمس وغيره اذا صار غالبا على ساير الاجزاء صيرت
 لتبريد النار اقوى وايضا مستوفى بوجود النار عندنا وعن الثاني ان مادة
 تخلصها عن الاطباء **وهي مادة عندنا على بعضها في بعض** من ان المركبات مادة
 لانها انما تحصل باجماع العناصر ومداخلها المتعينة لاسمايتها في كينيتها المتبادلة
 وذلك لانها لا تكون الا كركب فكون وجودها مسبوقا بالركب فكون مسبوقا بالزمان فكون
 حادثة وادركها كذا كذا انما ينبت حدوث المركبات باسماها واما انواعها الخمسة
 ساقبة الاقسام فخوران ككون قد عرفت ان الكليات الانواع المتوالية بحسب ان ككون
 قد عرفت واما المتوالية فمحتملة لاحتمال ان تدخل العناصر بعضها في بعض لا يخرج بحسب
 التيسير المعنى عن تنوع احتمالات لان في كل عنصر مادة وصورة وكيفية وكلها اما
 فاعل او متفاعل ولا يجوز ان يكون المادة هي انما علة لان سائر البتول والاشغال
 الفعل والتأثير ولا ان يكون الصورة هي السطة لان شأنها الفعل والتأثير لا التبريد
 والاشغال فممن من الاحتمالات اللاحقة هي ككون المتفاعل فيها المادة او الكيفية
 والفاعل اما الصورة او الكيفية لكن الصورة ليست فاعلة لان الحار اذا امتزج
 بالبارد اكثرت الحرارة والبرودة وحصل منها كينيتها متوسطة بينهما وليس هناك
 صورة مستحقة معين ان يكون الفاعل هو الكيفية ولا يجوز ان يكون المتفاعل هو الكيفية
 لان اشغال الكيفيين المتضادين لا يمكن ان يكونا معا او على الساقب فان صير
 الانكسار ان معا والعلو واجبة الحصول مع العلول لزم ان يكون الكيفيان الكائنة
 موجودتين على مراتبها عند حصول الانكسار بها وموتج وان كان انكسار واحد بينهما
 على انكسار الاخرى لزم ان يكون الكسور المتعكسة كسرا غالبا وسواها بغيره
الكيفية في المادة فكيف كانت كينيتها وحصل كينيتها متسابقة في الكل متوسطة في الكل
 ومعنى تشابه الكيفية المراجعة في الكل ان الكائنات في كل جزء من اجزاء الممتزج على

في اجزاء الاخرى مساوية في الكيفية النوعية من غير حادث الا بالخلل حتى ان اجزاء النار
 كاجزاء الماء في الحرارة والبرودة والرطوبة والبسوسة وكذا الهوان والارضية
 ومعنى وسطها ان ككون اقرب الى كل من الكيفيين المتضادين مما تقابلها بمعنى ان كسب
 باليساس الى البارد وسببه باليساس الى الحار وكذا في الرطوبة والبسوسة اعني من
 علة الاما لا تقابل بخزان ككون الفاعل هو الصورة فقول المار الحار اذا امتزج بالبارد
 اكثرت برودته وليس هناك صورة مستحقة طبعا تمنع فان صورة للمار حار كسب
 فليس متعاقبا بل اعني السيف في التبريد يتوسط كينيتين متقابلتين اعني البرودة الدالة
 والحرارة العرفية فان صورة كل عنصر متعينة في مادتها بالذات وفي غير ابوابه
 كينيتها سواء كانت تلك الكيفية دائرية او عرضية واما ما ساجان اشغال المادة
 تنها ليس الا استحالتها في كينيتها وادراكات المادة مستقلة في الكيفية كانت الكيفية
 مغلوقة بالبرودة فكان الاسكال الواردة على اشغال الكيفية عن الكيفية ما جاز بالبرودة
 بوجه ابعادة اخرى فعال اشغال مادة احدىها عن كينيتها الاخرى ليس الا كسبها
 من جنس الكيفية الفاعلة وذلك لا يكون الا بعد انعدام الكيفية العرفية التي للمادة
 مستقلة في قول فعل كل كينيتها في مادة الكيفية الاخرى اما حال فعل الكيفية الاخرى في
 اوجه الاول فخلزم ككون المعدوم موشرا حال كونه معدوما اما فعل فعل الاخرى فخلزم
 في الكيفية الاخرى بعد انعدامها موشرة في مادة الاول واما بعد فعل الاخرى فخلزم
 ان يكون الكيفية الاول فعدانها موشرة في مادة الاخرى قد سبب بعضهم سلك ان
 كسبهم ان لم يتم حواز ككون كينيتها واحدة غالبية ومغلوقة في حالة واحدة كسب
 من جهة الصورة الفاعلة ومغلوقة من جهة المادة المستقلة ولا يمكن سلكه في الكيفية
 الصورة انما فعل كينيتها في الفعل بالكم كينيتها غالبية فلو كانت ككون كينيتها
 على ككون الصورة فاعلة لزم الدور وايضا انكسار الكيفية ومغلوقة عليها على انظر
 من العبادات جارة عن انعدام تلك الكيفية وحدث كينيتها في مادة اضعفت منها
 وسور ككون كينيتها واحدة غالبية ومغلوقة من حين وذهب اخرون الى ان الحن

ان سال الاصل ولا اشغال من العنصر المحبذ على ابعائها على كينياتها متصورة
 تمامه معدوم لزال كينيات البرودة وجود كينيه اخرى متوسطة بينها
 من المبدأ على كينياتها من ان الناطق هو الصورة والمنفعل هو المادة
 كينياتها وكينيه العارضة للصورة الناطقة معدومة لتعلقها بالمعدوم وانما عند
 تأثير العلة في متولدها الموقوف على اعداد ذلك المعدوم فمجرد انعدام الكينيات المعبدة
 للمواد عند تأثير الصورة في تلك المواد فانه لا يترام كون الكينيات المتصورة
 كاسر او كون المعدوم متورا واولا ان تلك الاجزاء المتصورة التي تعلق
 كينياتها البرودة على فعل وانفعال كون متعادلة في الاستعداد وكيف ليس كينيه
 متساوية في الكل والاني ان اعداد كينيه للمادة الاخرى لا تتصور الا باجائها
 في كينياتها مسجيلة في كينيه قريب من كينيه المعدوم فكل الكينيات على الاعداد فصوره
 تلك الاحكام والازام وذو جيب معنى المحققين في ان الناطق على الكينيات
 الكينيه والمنفعل المتصورة كينيه لا تستهيا فان الحرارة ملاك كينيه البرودة
 والبرودة كينيه الكبرياء فان انكسار صورة البرودة لا يوقف على كون
 ذلك لسوء الحرارة بل يحصل ذلك من الحرارة فان النار العارضة اذا امتزج بال
 السديد البرد كينيه برودة برودتها وكذلك انكسار صورة الحرارة لا يترام ان يكون
 لسوء البرودة بل يحصل من البرودة كالماء الثقيل البرد اذا افرج بالماء
 الحرارة فانه كينيه برودة حرارتها حال اذا كان كذلك فلا مانع من استناد
 الى الكينيات كاسر وذو جيب الالهام وسدغ عنهم ما ذكر من الخ على كل واحد
 سقى التزويد اما عن الاول وهو ان كون الكينيات ان من طائفة لا يمنع
 انكسار من حال حصول الانكسار لان انكسار صورة الحرارة لما كان نفس البرودة
 بالعكس كان انكسارها حال الانكسار وبعده ضرورة ان هذه الكينيات
 في المخرج بعد حصول المراج والما عن ان في طائفة لا يمكن ان سال سيجل ان
 كاسر الاله قد جت ان كينيه المتصورة الصورة كينيه برودة ضد كينيه

من الاستعداد اقول لا كينيه في الناطق العارضة معنى انكسار صورة الكينيه لشيء فان
 منها ان يستعمل ذلك الشيء كينيه اخرى الى كينيه اضعف وقيته ذلك ان نخدم
 كينيه القوة ومحدث كينيه الضعيفه ان الحال لازم عن مدفع فان الانكسار
 ان كانا معا لزم ان يكون الكينيات انكساراً من موجود من حال وجود الانكسار
 ضرورة وجود الموتر حال وجود الاثر معدومين انكساراً في تلك الحال كينياتها
 انكسار وان كان احد الانكسارين متقدماً على الاخر لزم ان يعود الكينيه
 بالانكسار موجوده بعد انكسارها لغير كاسر من غير سبب معنى وجوده في
 ان انكسار صورة برودة النار ملان كان متقدماً على انكسار صورة حرارة النار
 لزم ان معدوم كينيه البرودة الشديدة من النار ومحدث برودة اخرى اضعف
 منها انكسار صورة حرارة النار معدوم كينيه لا تتصور الا بان يعود كينيه البرودة
 الشديدة الى انكسار من النار بالانكسار فكسر صورة كينيه الحرارة ولا سبب
 منها متعق لعودها ولا يجوز ان يكون الصورة النوعية لئلا يتعق ذلك
 ما نخدم مع وجود الاثر كينيه الحرارة كاسر عنها عن مقتضاها لانا سول
 في الدور لان البرودة الزايله لا تعود الا بعد زوال الحرارة المانعة للزوال
 لانه لا يعود البرودة الزايله الا بعد زوال الحرارة المانعة لو كان الكاسر
 صورة الحرارة من البرودة الشديدة الزايله اما اذا كان الكاسر لها سبب
 السبب الحادث طاقف من السبب ان لا كينيه صورة الحرارة البرودة الشديدة
 كينيه البرودة الضعيفة مع **فصل في بيان اسارة الى ابطالان** غريب اخر
 ان قريب من زمان السخ قال في اخر طبعات السخار كل قوام قد اخرج
 راساً من ارضها غريباً قالوا ان البساط اذا اخرجت وانفل منها من
 ذلك بها الى ان يطلع صوراً طاككون لواحد منها صورة كاسر وليست
 واحدة فيصير لها ميولى واحدة وصورة واحدة فيصير من جيل كينيه
 مؤسطين صوراً ونهم من جيلها صورة اخرى من النوعيات واجمع على

بالنفس والمنطق كيف يمكن ان صدق بوجود جمع ملك النار التي انفصلت عنها
مالا الاستعمال مع هذه الناقية وكذلك النار العاصية في الرجاء الدائم لو كان
مطلوب في الرجاء موجودا كان معركا كان معد البروز بمصر او شوقا
منع الصبر عن التذوق والاحساس ما في بالية واعترض الامام عليه بان حارة
الادوية الحارة كالرفوف انما يكون كثره الاجزاء النارية التي فيها مع انها غير طاهرة
طهر عند السعي والرمس فلم لا يجوز ان يكون هناك فصل بين النيران في اجزاء
نارية كلها مع ان النيران عند استعمالها بالجماعية كان حولا بالاحاسن في الحارة
فان كيف وهذه الحارات ما بالبر واللبا واجاب عنه المصنف بان الاجزاء النارية
في هذه الرفوف انما يظهر ككونها مسكرة فكيف للرجاء ان قالوا بطلانها
منهم والالتزمهم ما هو على بطلان الذنب الثاني كونه امور من المشايخ الاول
ان السجدة تحدث عن الحركة الصفة فما علب عليه احد العناصر النارية من غير
مصول نارية عرسه يمكن معودا في القسطنطين كالحركة وهو الشئ السائل الصلب الذي
ما ريد ما حقيقه كحشيشين باسيتين فان الحلو كونهما معي بل كحشر في عشرين
وهو ما علب عليه الارضية كالحل في وهو الذي يحمل قواها بالفساد ومما احتلها كوا
الرجاء النسخ عليه ومنع الهواء الخارج من الدخول اليه فانه معنى لا محالة ان
الشدية المقتضية لذة التوام وكل هذه صفات السجدة وكما تخفى في الحشم
فب كالماء ونحو الذي كرك كركا شديدا فانه معنى انشا ان ان الماء
انما بين ادا حيا في الما من احد ما تحضف اي حكم الجرم كالحاسن من الماء
مطلوب في النسخ والتمسك كالحركة طولا في النسخ معود النار و
حوالي المانع لوجب ان معنى الذي في المحل في الاخر بهول التذوق فيه دون
في سبب الامر كذلك انما ان الماء المضموم المضموم كحشر في هذا
انما بين ان منع من شئ فانه معنى الماء المتساع ودخل في صدره من الماء
في سبب كرك الرابع الناعم الصاغر اذا طهرت في صدرها سدا الحلو في

ما رقت فاهها من بعد صيرورة اكثر ما راد صبح من غليظه لما رقت عنها
 الاداس في وقت السحرة والبارد اهلها مع اسراع دوران الساعات والشمس
 منها دل على الاستحالة والكون معا وهذا الاستحالة لان جميعها واحد فاحس
 ان الكمية سر ما يوصف حركته والجزء الباردة لا تتعدى الطبع ولا فاسد
 فادن من الاستحالة **مختلف الماد في اعداد بحسب قربها وبعدها من جهة**
 فالوان العنصر المتعددة اذا تقصرت وامرحت وتناقلت كقياسها في
 على كسبه وحادية صارت واحدة من هذه الجهة متساوية للمد الذي هو واحد
 الدات فاستحقت استعدادهما وتساويتها ان يمين من عليها ما حفظها
 ونسبها على الاجتماع هذه ولولا هذه لعداقت سر بها الى الاخرى فمقتضى بلها
 ثم ان عنصر العنصر وانما اجماعا على مراتب متعاقبة وبذلك يساوت حال الاجزى
 بالترتيب والبعدها الى الاقترال مساوات حالها في الاستعداد لوت عدل
 تناسب مساوات الصور العنصر عليها كما لا يتصور ولما كان المركب العنصر بعينه
 المراج هذا الاعتدال ضعيف الوحدة استحق صورة ناقصة فلكه الاثر بعيدة
 المسببه ولما كان الساقى اقرب منه الى الاعتدال والوحدة استحق صورة في
 واكثر اثارا او كموان اقرب الى الاعتدال والوحدة من النبات فاستحق صورة
 واشبه بالبدن القيا من مع **عدم تساويها بحسب السطح** يعني ان اشخاص الامور
 متساوية لان المركب المكنة من العنصر الاربعة غير متساوية ويكون بحسب
 مراح وان كان لكل نوع من المركبات مراح ذواته من **المراح افراط ونقص**
 خرج عنه لم يكن ذلك النوع معنى ان كل نوع من المراح مناسب الماده وخواصه
 لكن ليس لهذا المراح حد معين لا تقاوزه الى جانبية او ليس لمراد نوع واحد كما
 مثلا على اربعة مساوية في الحرارة وسائر الكيفيات كقياس الشخص الواحد
 مراح في الكيفيات المتعاقبة بحسب استثناء المختلفه بل كل نوع من المركبات في
 من طرفي افراط وزياد او ابا واما يلك كمن ذلك المراح الواقع بين الطرفين

بالاعمال من الاخر وبهذا الاعتبار موسم من الطرفين امتدادا وسمى من المراح
 النوعي فمراح الانسان مثلا يحمل ذواته بحسب رارة الى حد معين لا تقاوزه فاذا
 ما واز ذلك الحد من الحرارة لم يكن مراح الانسان بل ربما كان مراح نوع آخر
 مثلا فاذا حصل ذلك المراح للانسان يلك وكذا يحمل نقصان الحرارة الى حد
 لا يقاوزه فاذا ابا واز لم يكن مراح بل ربما كان مراح نوع آخر كالسلب مثلا فاذا
 ذلك المراح للانسان يلك اصا وكذا الحال في سائر الكيفيات **وهي اى الاجزى**
نفسه لان معاد الكيفيات المتعاقبة في المراح ان كانت متساوية فهو المعتدل و
 لا فهو المعتدل وعلم المعتدل الما خرج عن الاعتدال في كينه معروفة وسواربها
 خارج عن الاعتدال في الحرارة وقطع والرطوبة عطف او السوسه عطف او البرودة
 قطع واما ما خرج عن الاعتدال في الكيفيات ولا يلك في التعدادتين بل في الحرارة
 والسوسه او في الحرارة والرطوبة او في البرودة والسوسه او في البرودة والرطوبة
 فيه اربعة اقسام احدها خارج عن الاعتدال بماتة والمعتدل واحد فمكون الجمع
 ثمة والمعتدل لا يلك بعده لان اجزاءه متساوية في الليل الى احياء الطبيعة
 من وقت طلوع بعضها بعضا على الاجتماع لا يساع ان يملك بعض من الامور
 المتعاقبة بعضها اخر منها وطبا يها داعية الى الاقتران بالسود الى احياء الطبيعة
 فمحصلة الاقتران من حصول الفعل والامغال فانه يستدعي مدة لا تخرج عن
 الى اخرى فلا يحصل تمام مراح لوقته على حصول ملك المكون وودعه في اعتدالها
 سببا يمتنع الاجزاء لا سببا خارجا حيث يكون الما الى العنصر كالاراد
 في جبه السفل والمائل الى السفل كالار من والمائل في جبه العنصر فمناخ الاجزاء وسعاده
 مادي قواما في السفل وسقي مجتمعة فيحصل المراح متعاقبات ثم سدد وحدث ذلك
 ل واما الامتداد فلكيفيات وتنازل الاجتماع فمكون السفل كاصل الاجتماع
 فمحصلة من معنى سوي الاجزاء والسبب ليعاد الاجتماع غير مختص في علمه
 فمحصلة ما يولد المعتدل كان لمكان طبيعي لم يكتسب من ان كل جسم له مكان

ومكانه الطبيعي لا يكون مكانا احدهما ساطع للزوم التخرج من غير مرجح وان كان
 اخيرا والا لزم الخلل قبل حدوث المركب واجيب بان يكون ان يحصل له صورة
 متوسطة بين حصوله في مكانين ساطع والآخر اقل من الخلل قبل حدوث المركب
 ثم لجواز ان يكون مكانا مكانا طبيعيا لمركب آخر مطلق المركب عندهم قديم وان
 كان كل واحد من افراد ما كانا قسرا لبعض الساطع فيكون الخلل
 في القوة والخلل وانما كان ان مكانا الطبيعي حيث انش وجوده وقد تضمن
 ذلك القول ويرد على الوجهين انها اما لان على امتناع وجود مركب ساطع
 مولى ساطع لا على امتناع وجود مركب مساوي مساوي كينيات الاولى في
 الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد بالتحليل منها سائر الثاني في
 الاول ولو كان المراد بالتحليل سائر المعنى الاول لم يحضر الخارج عن الاقدال
 في الاقسام الثمانية المذكورة لان الخارج من الاقدال بهذا المعنى يمكن ان يكون
 كينيات الاول مساوية وكون مولى ساطع متعادلة تحت مساوية في الكم او
 الوضع او غير ذلك كقوات ابناء امن اكسها الطبيعي على ما حمله من
 كلام المم وقد مطلق التحليل على ما هو عليه من كسرات العناصر كينياتها المتعددة
 الذي ينبغي له وعلق كماله وكون السبب فيها مستلشان الاسد كراهه والادام
 والادب الخوف واليمن مطلق الاول على الحرارة والسائي على البرودة والبرودة
 بالمعنى الاول سال التحليل كقوة وبالمعنى الثاني سال التحليل العوضي واللي
 الاول مشتق من السادل بمعنى التباين والآخر من السادل في التسمية وهو
 بهذا المعنى ايضا ثمانية اقسام لانه اما ان يكون حرج عن الاقدال كينيات
 من الاربع فكون احدها ساطع او ابرد او اربط او ابيض او اكثي من غير متساوية
 فيكون احدها اربط او ابرد او ابيض او اربط او ابرد او ابيض فلو كان
 تسعة ان عمل على الاول لم يكن الموجد منها الا ثمانية على ما ذكرنا وكان التسعة
 في الاقسام التسعة متساوية بوجه العقل في بادى الراى من غير وجه

بران ولذا قال الشيخ في القانون والراجح انما يجب ما يوجب التسعة العقلية بالنظر
 المطلق غير متضاف الى شي فوعلى وجهين واحد الوجهين ان يكون المراجحة متساوية
 وان عمل على الثاني يكون جميع الاقسام موجودة واهم من الكاتبي في شرح المختص
 بان يخرج عن الاعتدال بالمعنى الثاني بكنيتين متساويتين يمكن ان يرد المراجعة و
 البرودة جميعا على القدر الثاني بالمتخرج او معصا عنه وكذا الرطوبة واليبوسة
 واهم من ذلك كون المتساويتين حائسين ومعلومين معا كافي الخارج عن الاعتدال
 بحسب لان المراجعة رادة على كل من الاخرى وتساوي قدر الثاني لا على الاخر
 في حادثة كفاية خروج اما ان يكون كينيات او كينيات او سلات كينيات او كينيات
 اربع حياء الاول ثمانية اقسام حاصل من ضرب اربعة افعى الكينيات في اثنين
 في اربعة والتساوي والثاني اربعة وعشرون مسا لان اكثي من الخارجين اما
 كراهه مع البرودة او مع الرطوبة او مع السوسة واما البرودة مع الرطوبة او مع
 السوسة واما الرطوبة مع السوسة فبذلك تسعة صر بها في اربع حالات هي زيادة الكينيات
 ونقصانها وزيادة الاول مع نقصان الثانية وبالعكس والثالثة اسان واثون
 من ان الخرج لما بالبرودة مع البرودة والرطوبة او مع البرودة والسوسة او مع
 البرودة والسوسة واما البرودة مع الرطوبة والسوسة بصر اربعة بصر بها في
 ثمان حالات هي زيادة الكينيات السبب ونقصانها وراية كل من السبب مع
 من ان الاخرين وثمان كل مع رادة الاربع والرابع عشرة حياء على عدد
 اربعة الكينيات افعى رادة الكينيات الاربع ونقصانها وراية كل منها مع ثمانية
 وبالعكس فبذلك تسعة وراية كل اصغر مع ثمان الاربعين وبذلك تسعة لان
 من ان الساطع والما المفضلان والما كل من الساطع مع كل من المفضلين
 تسعة الكينيات ثمانية وستون على ما ذكره المخرج من فانه جعل اقسام
 اذ خرج كينيتين معا عشرة لاربعة وعشرين على ما ذكرنا واما المركب الثاني
 من كينيات الاربع تسعة وفي كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون المخرج

لمساواتها بعد ما بينهما الذي هو متساو بالضرورة ثم قيل واصل هذا البرهان
 هو البرهان الذي يسمى بالبرهان وهو ان فرض محيط مستدير محيط من ملامل فهو محيط
 دائرة ومقسمة اقسام متساوية وتصل كل محيطين متساويين من ملامل
 كل اقسام فحصل منها خطوط متساوية على مركز الدائرة هي المقاربات
 تحدث عند المركز متساوية لساوي المستوي التي كل محيط من محيط
 سطح محيط بارتفاع قوام وقد قسمت اقسامها متساوية مكات كل
 على قايمة محيطها فلهذا انما نصفها فطرين من كل المقاربات وان الضلعان
 اللذان ذكرهما المصنف اعني ضلعي زاوية يكون الانحراف بينهما مساويا لامتدادها
 وكل انما اذ افصل من بين الضلعين خطان متساويان وتصل من التقصير بعد
 مستقيم تحدث هناك مثلث متساوي الاضلاع لان مجموع زوايا المثلث مساوية
 لثلاثين فلما كان احدها اعني التي بين الضلعين على قامة وجب ان يكون الزاوية
 الاخرى على القاعدة اعني الخط الواصل من الضلعين متساوية لساوي الساقين
 ان يكون كل واحد منهما على قايمة ايضا فكون زوايا المثلث متساوية فوجب
 كون اضلاعه ايضا متساوية فاذ من كل واحد من الضلعين قد امتد
 الانحراف منهما عثر ايضا وادامت اباية كان الانحراف ح مائة وهكذا
 انما امتد الى غير النهاية كان الانحراف منها موصوفا بالانسانى قطعاً فلهذا
 كون بالانسانى محصورا من مائة وانما في الواجب كون الانحراف متساويا
 وجب ان يكون امتدادها ايضا متساويا فكون الابعاد ايضا متساوية
 امتدادها متساوية الابعاد اول ما لا يكتفى على المسائل ان كلام العالم الاول
 مع لان دعوى المساواة من الضلعين وانحرافها متساوية ان لو قيد
 بانها بمقدار على قامة او الضلعان بانها ضلعاً مثلث متساوي الاضلاع
 وحش لم يقيد بالمساواة ممنوعة وانما البرهان السلي وهو ان حال محيطين
 متساويين مثلث بحيث يكون البعد بينهما مضافاً إليها ذراعاً عادياً وهو

واما من ادعى على هذا فاذا وجد ان غير النهاية كان البعد منها غير متساوية
 اسببه من البرهان الذي هو على العالم الثاني واصل هذا البرهان هو البرهان الذي
 محل بحث وان كلام المصنف لا يمكن ان يحل على احد من البراهين لانه المثلث
 ولم يقيد بالمساواة ولا اساره فيه الى التمسك بالمتساوية فيها واعلم ان
 هذا البرهان مع ما ذكرناه في شرح كلام المصنف لا يهاجم على امتناع كلامه
 الا بقاء من جمع الكميات او من تحصيل الدليل على امتناعه في جملة واحدة ولو
 محو اسطره فترسنا منه لم يتم مع ذلك اول برهان على ميسرها ان الاحتمال انما
 ثابت من طرف من طرف متساويين كطرف وجوده مع عدمه فان وجوده خط واصل
 بين الضلعين يستحيل مع عدمها ميسرها فان الخط الواصل منها انما يصل بين
 منها فاما متساوية مسك السطرين كيف لا ويكون كل منها محصورا بين الاخر
 ذلك الخط الواصل **وانما واحد وانما التسمية على الوجه المثلث** فلهذا
 في ان الاجسام متساوية في جهة الحقيقة وانما الاختلاف في العوارض او مخالفة
 بجهة فوجب التساوية الى انها متساوية في الاصل على عليه كثر من قواعد الام
 ثبات القادر المحذور كثر من احوال البنية والمعاد فان احتساب كل جسم
 لا بد ان يكون له مرجح محاراد نسبة الموجب الى الكل في السواء ولما جاز
 مرجح جسم لا يجوز على الآخر كما لا بد على النار والخرق في السواء متجاوزا
 في سموات واحوال البيئات ومنه في الاصل عند من على ان اجزاء الجسم ليست
 اعياناً فردية وانما متساوية لا تصور فيها اختلاف حقيقة وقد يستدل بوجه
 ان الاجسام بتدريج استوائها في الاواسط يتبين منها بالبين ولولا
 ثباتها لما كان ذلك واجبا في هذه الدلالة انما يصح في حق بعض اجسام
 وبها يتبين كل واحد منها بكل ما عداها وما يصل ذلك طين الارض والاحجار
 بالحق وانها انما باسرها متساوية في قبول جميع الاعوان فيكون متساوية في
 التماسك وبسبب هذا لم يصح عند ما ان اجرام النار ملامل لكثافة الارضية وان

من ان يفرحى للوه عن الاضداد والالوان بان روره الاجسام مشروطة كنهها
 بها واسدلت الاشاعه ما يرى الطول والعرض والطول لا يكونان كون
 لانه فكون الحكم كبا من الاضداد التي لا تجزى طوكان الطول عرضا كان
 الجوز الواحد لا يحال عام العرض بكر من محل واحد فاجزء الموصوف بالطل
 كون اكر مقدار اما ليس هو موصوفه فكون الطول قابلا للقسمة وموج واداك
 الطول غير الجوزم والطول حسي فاجزم حسي ومنه نطق **والاجسام كلها**
لعدم استحالة من جزئيات متساوية مادة فانها تفرق عن الحركة **والسكون**
 لان كل جسم له وضع وموضع فان كان مستقلا عن احد مكان سحركا والاك كان
 وكل منها حادث **وهذا** اما الحركة طو جوه احدا انها تنقسم المسبوقه بالغير
 اسعا لان حاله حال والاتصال من حال الى اخرى لا بيان كون مسبوقا
 الحاله المستقل عنها وهذا سبق وما في حيث لم عام والسائق المسبق والسبق
 بالغير سببا وما يتا سبق بالعدم لان منتهى عدم عامه السابق المسبق ان
 لو السابق ولا يوجد المسبق المسبوقه بالعدم موصى الحدوث منها واد
 عليه باكم ان اقدم كون الحركة مقضية للبقوة الغير انها منتهى ان كون ما يتا
 مسبوقه بالغير فهو متزوج وان اردتم بانها منتهى ان كون كل جزئى وفرد منها
 بالغير فهو مسلم كنه لا منتهى حدوث ما يتا الحركة او كوزان كون لها جزئيات
 غير متساوية وكون كل جزئى حركه حركه اخرى لا الى نهايه وكون ما يتا الحركة
 مخفوطه ساقف كلها لافراد الى كل واحد منها حادث ولا يلزم من سبقه كل
 واحد منها ما هو ان كون مجموع الجزئيات مسبوقا لشي اخر غير الجزئيات على منتهى
 ان لا يوجد مع ذلك الغير من تلك الحركات حتى يلزم استلزامها يكون
 ايضا حادثه مسبوقه بذلك الغير واجيب عنه بانه اثبات المقدمه المنع
 قول الحركة منتهى ان كون ما يتا مسبوقه بالغير وذلك لانه من احد ما
 الحركة حركه من لم معنى ومن ارحصل لان الحركة لا بد ان يكون مستمرا الى اخر

اجامها ولا شك ان الامر المحصل مسبوق بالامر المسبق وما يتا الحركة كنه
 الا بها ففى انشا مسبوق بالامر المسبق ضروره ان مسبوقه الجزئيات مسبوقه
 بكل ووضع ما يتا الحركة حاصله كل واحد من الامر المسبق والامر المحصل
 منها لان الحركة لا تنقسم الا الى اجزاء كل واحد منها حركه وكل واحد من المسبق
 والمحصل جزئى من جزئيات ما يتا الحركة ففى مخفوطه كل منها فلا يلزم من سبقه
 المحصل المسبق المسبوقه فرد من ما يتا الحركة فجزء اخر منها لا يسوقه الكمال
 فخر من المتاحيات وبكذا الكمال اذا قسم ذلك المسبق للجزئى من مقدم احدا
 على الاخر فان كل واحد من جزئى الجزئى ايضا جزئى لما يتا الحركة الموجوده فيه
 وايضا ان كل جزئى من جزئيات الحركة لما كان ماديا كان مسبوقا بعدم ازل
 فجميع حدوثات تلك الحركات في الازل فلا يوجد ما يتا الحركة في الازل والا يوجد
 فمن حسي من جزئياتها فجميع وجود ذلك الجزئى وعدمه معا في الازل وان
 دفع ذلك بان الازل ليس بفا محدودا وزمانا مخفوطا اجمع فيه حدوثات
 ويات كلها فحق ان وجد فجزئى منها جامع عدمه فمجموع التفتين كل منتهى
 منها اذ ليه ان تلك حدوثات لا بد ان لها ولا يرتب منها بخلاف وجودها
 فالحاذا ورتبا طين من منتهى من اجزاء الازل لا ينقطع فجزئى مركب
 حدوثات التي لا بد ان لها بوجود من تلك الوجودات وليس لاجزاء الازل
 اجتماع في جانب الماضي فاذا وجد في كل جزئى منها حركه وانقطع فيه عدمها كن
 حال فخذور الان الوهم فامر عن ادراك الازل فحسانه وقت معين اجمع فيه
 وجود الحركة مع عدمها وماره بانطال السند المسادى لانه عاقب الافراد
 من المتساوية للحركه وذلك يعنى اسند كنه في المن من الولا على ما يتا جزئيات
 كنه الكون واحول ان ما سله العرض من حدوث كل جزئى من جزئيات
 رة كاف للسند لهما ولا حاجة الى الاسدلال على حدوث ما يتا فانه
 من الولا على ان جزئياتها متساوية وبها يتا المقدمه من حيث ادعاء من

حدوث الاجسام على ما سيظهر مع ان ثبت حدوث المسبب ايضا بعد ذلك
 المتعدي من لان الامور المتعدي اذ كان كل واحد منها حادثة ما كان محوها
 حادثة ما واد كان مجموع حيايات قسمة ماد كان المسبب ايضا حادثة ما فيها
 الطبع وقد فرضنا في محت ابطال التسمة وتوثر ما تمنا ان يكون لو كان حركة
 اذ لم يكن كان لنا ان نعرف من جزاء معين من كدورة مسنة مثلا الى ما لا يدور
 واحده ومرض انسان من جزاءها بعد ان شاء كعشر دورات مثلا جلا احوي
 طقس الكليس ولسون الكلام الى على ما قد عرفت ان بران الطبع احوي
 على امتناع لاناسي الامور الموجودة معا لها طرقة الصفا من وتوثر ان
 الحركة يجب ما تمنا من اجزاء بعضها سابتة وبعضها مسبوقة وتنجلبها دورات
 مثلا فلو كانت حركة اذ لم يكن كان تلك الدورات غير متساوية ولكن لما ان ما حذ
 من دورة معينة الى ما لا يدور لاجل حصول تلك الدورة التي هي الجزر الاخر في هذه
 السلسلة التي ما تناسي موصوفة بالمسبوقة وليست موصوفة بالسابقة وكل واحد
 من اجزائها الاخر موصوف بالمسبوقة والسابقة معا اذ لو وجد فيها سابق
 موصوف بالمسبوقة لا سقطت السلسلة فكل سانس سبق من غير عكس كل كجزر الا
 المذكور فكون عدد المسبوقة ازيد من عدد السابقة واحدة في لانها متساوية
 حقيقان يجب كما في الوجود وسادها في العدد وان يكون بارا كل واحد
 من احدتها واحد من الاخر واما السكون فطانه لو كان عددا لا يمنع زواله واللازم
 باطل اما الملازمة طانه وجودي وكل وجودي قد تم منسج زواله على امر لا
 كان واجبا لانه فظا من امتناع عدمه وان كان ممكنا كان مستبعدا الى واجبا
 وحال التسلسل ولا يكون ذلك الواجب مختارا لما من ان عدمه لا يستبعد
 المختار كل يكون موجبا فان لم يوقف ما ترو في ذلك عدمه على شرط اصلا
 فانه كافيا في احاده لزم من عدمه عدم الواجب لانه لزم دارة من حيث
 اللازم سلم استغناء المذموم فكون عدمه محالا وان توقف ما يبره فيه على

ملاكون ذلك الشرط حاد ما والا كان التدم المستوطر اولى ما يحدث في كل
 ذلك الشرط ايضا قد ياد وعود الكلام فيه وفي صدوره عن الواجب على هو شرط
 او غير شرط وقرنم الا انها الى ما يجب صدوره عن الواجب لا بشرط دفنا للتسمة
 الامور المرصدة الموجودة معا فلو عدم في الصادر المستوي اليه عدم الواجب
 واد الامنع عدم هذا الشرط مع امتناع عدم الواجب امتنع عدم سر وط ايضا
 كذا الى التدم الذي كلامنا فيه وهو اللط واما بطلان اللازم فبالاعاق والذلل
 اما الاعاق فلان الاجسام عند الحركات منخرقة في العكيات وحركاتها واجزئها
 وفي العنصرات وحركاتها حادثة طاشي من الاجسام تمنع عليه الحركة واما الدليل
 فنقول الاجسام اما مسبوقة فحذ على كل جزر من السلسلة ما صاع على الجزر المستر
 فتصنع ان ماس مساره ما ماسه بمسبه وبالعكس وما هو الا بالحركة والماركة من السلسلة
 فتصنع على مساهلها الحركة كما ذكرنا وقرنم من هو الحركة على الحركة ولو في الوضع
 من غير عليه بوجه الاول اننا لزم ان السكون امر وجودي بل هو عدم الحركة كما
 سار ان يكون محركا ما اذا كان ما بالبحر اولا حازر زواله لان الامور المستر
 لا يجوز زوالها كما هو ام الحوادث السومة واجيب عن ذلك بان السكون
 ان حصول الجسم في الجوارح محسوس فكون موجودا و هو عام تهيبة الحركة والسكون
 سياتيها بالحوار من الحار حركه فكون السكون موجودا كما للحركة وقد عرفت
 الويل فقال لو وجود جسم قد تم لزم احد الا من لان ان يكون له كون قد تم
 يكون متساك على كل كون كون لا الى انها روالا لزم حسمه بطلان الملازمة
 بالبحر لا بد من كون فان وحده كون غير مسوق باخر لزم الاول الملازمة فلو
 بالبحر عن الكون وللا لزم الكس وموطا واما بطلان التسم الاول فمنا من
 كون واما بطلان التسم الثاني فبطريق التظليل والصفا من اينها ان لا يتم ان
 التسم لا يستند الى المختار وعدم الكلام عليه بالنها لانه ان الشرط الذي
 يوقف عليه السكون التدم يجب ان يكون قد ما حاد الكلام فيه وفي صدوره

عن الواجب لم لا يكون ان يكون عدما اذ لا يكدم حادث مثلا فاذا وجد ذلك الحادث
زال السكون لانه شرط لازم والواجب حتى تكمل ما يتصل به السكون
اللازلي كونه ممكنا لا بد ان يستدل الى عدم واجب اعني عدم المنع اما ابتداء واما
بواسطه اذ لا يمكن الا ان الوجود الممكن الازلي لا بد ان يستدل الى وجود واجب اما ابتداء
او بواسطه اذ لا يمكن التسلسل فكون ذلك مستلزما لزال الواجب اعني عدم
الواجب الذي انتهى الى اسناده فالجواب لا يلزم لم ندفع طلب الدوام الازلي
الممكن بازان يستدل كل واحد منها الى عدم ان لا يكون من غير ان انتهى الى عدم
كل ترتيب الدوامات الممكنة ترتيبا تاليا الى ما لا نهاية وليس ذلك قسلسا في
واما ما في حيزها من احيات الكوكون **طال وجودها لا تسمى بالحيات**
على ما في بحث ابطال التمسك اوله فثبت في ذلك المبحث ان وجود الامناس
مطلبا ليس بحال اما ان يكون مالا مناسي موجودا من احيات الكوكون ممكن ان
يكون غير مناسي وحيات السكون ايضا اذا لم يجمع في الوجود **ونفس**
حادث بالامناس من المتعالمين ويجب زيادة المصنف باجدها من حيث هو كذا
على المتعالمين بالافرى فنقطع **الباقى** والرايد ايضا دليل اخر تفرقه ان كل حادث
موصوف بالامناس من المتعالمين في كونه سا جاعا على ابعده وكونه لاحقا لما قبله
والاعمار ان محتملان وان كانا في ذات واحدة فاد اعبرها كحادث
الماضية المسددة من الآن من احد هما من حيث كل واحد منهما سابق والاخرى
حيث هو عينية لاحق كان السوابق واللاحق المتماثلان مالا عيارا متساويين
في الوجود وحيث زيادة المصنف باجدها من حيث هو موصوف بها على المتعالمين
اي ان يكون السوابق اكثر من اللاحق في الجانب الذي وقع الرافع فيه بزيادة
وذلك لان المتعالمين المحتملين يحسب تساويها في العدد والحادث الثاني
مسبوق محض فلا بد ان يكون في الحوادث الماضية سابق محض والافرا
المسبوقة واحدة فادون اللاحق مناسي في الماضي لوجوب اعتناهما في الشاع

السوابق والسوابق الرايد عليها بمقدار مناسا اعني بواحدة مناسية ايضا يلزم
ان مناسي ما في مناسية تحت وفي الدليل راجع الى السلب في الحقيقة مع
منه في كمال كليتين كانها ما ملان في الخارج بلا عمل منا وقد مرسل ذلك في
بحث ابطال التمسك من ان كل واحد من السلسل على اعداد وحملها باعداد كانها
تساوي متساويان في الخارج احد هما يحسب عليه والاخرى يحسب المعلوم
خبره فثبت بدو **لا ينفك عن حادث مناسية** لان تلك الحوادث
وجد قبل ذلك الاول والا كان ممكنا عنها باسرها وادالم يوجد قبله كان حادثا
شأنه **جسام مادية** **ولا استقام** **قيام** **الاعوان** **ما** **دك** **نار** **على** **الجزء**
لم يثبت عنده فالا عوان القايدها ايضا عرانية عنده فمخر الاعوان عنده
البكائية ولما ثبت ان معروفاتها اعني الاجسام **مادة** **بوت** **حدوثها** **اي** **الاول**
بمراد **لما** **يس** **حدوث** **الاجسام** **واعراضها** **اراد** **ان** **يسر** **اجرة** **دلال** **العالمين**
قد **لما** **تفرقة** **الدليل** **الاول** **منها** **ان** **الاجسام** **لوكات** **مادة** **لوقت** **حدوثها**
على **مادة** **محض** **وقت** **حدوثها** **اذ** **لزم** **سوق** **عليه** **لزم** **الرجح** **بالمخرج** **لان**
فما **من** **حدوثها** **بذلك** **الوقت** **دون** **ما** **عدها** **من** **الادوات** **مع** **تساوي**
سما **الى** **جميع** **لك** **الادوات** **محض** **لما** **خص** **الكلام** **في** **ذلك** **الاول** **الحادث**
و **مما** **هو** **وقت** **مبين** **كان** **في** **الحادث** **الاول** **ولزم** **التمسك** **والجواب** **ان**
ما **لا** **موقف** **على** **مادة** **محض** **وقت** **حدوثها** **بل** **جميع** **ما** **لا** **يد** **منه** **في**
مادة **ما** **ضل** **في** **الازل** **واختار** **الحديث** **بقوله** **اول** **وقته** **بل** **اي** **اختصاص**
حدوث **الاجسام** **بوقت** **الحديث** **دون** **ما** **عدها** **من** **الادوات** **لما** **لا** **يل** **ان** **لا** **وقت**
من **الوقت** **لما** **لزم** **الرجح** **من** **غير** **مخرج** **فان** **الادوات** **التي** **طلب** **فيها** **الرجح**
مادة **اد** **الزمان** **مساك** **موصوم** **لا** **وجود** **الامع** **اول** **وجود** **العالم**
ولا **من** **اجزائه** **الوحيدة** **الاجزاء** **الوهم** **طلب** **الرجح** **في** **لك** **الاجزاء** **بوقع**
الاشهر **الاحكام** **الوحيدة** **في** **الامور** **الترسمية** **العرف** **وانها** **غير** **مقبولة** **اصلا**

اول هذا الكلام على تقدير ما انما دل على ان لا مطلب وجه الترجيح فيما بين
 الاوقات التي فعلت الحوادث او لا زمان مساكن لاني الاوقات التي بعد
 فاحتما من الحوادث بهذا الوقت دون ما عداه من الاوقات التي بعده
 مرجح لما خرج واجاب بعضهم بان اختصاص الحوادث بوقت واحد دون ما عداه
 لا اجل على الارادة القديمة بل كرم احد المحذرين الا ان الوقت على امر آخر مختص
 لا الترجيح لما خرج فان علق الارادة هو المختص والمرجح وادو عليه ان ذلك الشئ
 اما ان يكون قدما او لاحدا فان كان قدما وجب ان يكون المعلق به الذي كلف
 وجوده هذا الشئ ايضا قدما او لاحدا فلو حصل بوقت من اخر لزعم الترجيح لما خرج
 الترجيح كما حصل من ذلك الشئ مع الاوقات باسرها لا على الارادة القديمة
 حصلت في الازل بوجوده في وقت من فاذ احصر ذلك الوقت وحدد ذلك
 القديم من غير احتياج الى امر حادث لا نقول في موقف وجوده على حضوره
 الوقت الذي هو حادث وان كان علق الارادة القديمة حادثا على الكلام السليم
 فان كان حادثا علق آخر حادث وبكذا اسلس السلسلات التي بالاحداث
 فانما ان لم يتو هذا السلسل في مقام المنع مع كونه حلقا من مبهم وانما ان يتو
 ان العلق امر اعتباري فلا يحتاج حدوثه الى ما اثر الا ان البية به يشهد بان كل
 وجوده يمكن ان عديا يحتاج الى اية محسنة بوقت حدوثه قبل وقوعه في العلم
 لزم ان يكون الحوادث النورية عديا لجران الدليل بعينه في لا محال الحوادث
 اليمية مستند الى الحوادث العكسية من الحركات العكسية والاتصالات الكونية
 وكل جهتها سبق ما جاز الى نهاية مثل هذا السلسل ما يربط السلسل
 الامور المترتبة المجتمعة لا نقول لانه اسلم حوار التمس في الحوادث المتعاقبة
 كذا ان يكون حدوث الاجسام شرط مسبوق باخر لا الى نهاية فكل
 حدوث العالم الجسماني من المبدأ القديم بتسلسل الحوادث المتعاقبة كافي
 السوية فان تسلسل الشروط المتعاقبة انما يتصور فيما لمادة نريد استعداده

متوارد تلك الشروط عليها لتتوال الحوادث الشروط بلك الشروط حتى اذا اكمل
 استعدادها فاص عليها من المبدأ القديم ما يمتنع له وما سوى العالم الجسماني ليس
 دة حتى تصور توارد الشروط المعبرة في حدوث العالم عليها فلتا ان
 الشرط والحوادث المتعاقبة انما يتصور في الماديات اذ قد يكون تصور استعداده
 لامر محذور عن المادة وبما بها كل سابق منها شرط لاحق لانه ان منهي له ما هو
 شرط لحدوث العالم الجسماني متواليا ليل ان ما يوجد الاجسام لا يجوز ان يكون
 فصار الان المختار الذي صح من الفعل والرك اما فعل مقتصد وملائم فلا يختار
 في ولا يعمل اليه الا اذا كان هناك ما ترجح به الاجاد على ركة باليعكس الرميكون
 با داولي به من ركة فكان بالاجاد محملا لتلك الاولوية سكالها بها فكان
 دون ذلك الاجاد ما قصا في دابة وفيه اية موجب ان يكون المبدأ المؤثر في
 اجسام موجد اثره الموجب التزم بحسب ان يكون عديا على ان حاله ان
 اثره موجب القديم انما يكون عديا اذا صدق عنه طوا اسطاه او اسطه قد
 ايضا والما اذا صدق عنه بوسط حوادث متتابعة الى غير النهاية فلا كما حوادث
 من على راي انك والالان فيه الترام التمس في الحوادث التي حالت راي السكلم
 وادرب انما لا نتم ان المختار لا يوجد شيئا الا اذا كان هناك ما يرجح الاجاد
 في بل **ما ترجح احد مقتدور به** فان **مقتدور به** فان الاشاعة من الصقيع
 فانه الترجيح التماس على المختار لا مقتدور به **ما يرجح** وهو البية ولذلك اكنهم القول
 في حال الصريح ومعللا بالاعراض من كونه فاعلا بالتعدد الاختيار وممكنه ان
 في ان مقتدور به العطفان ورعي الكانع وطريق الهارب من السبع مع المنا
 في التمس التي تصور الرجح مما وفروا بين الترجح لما خرج ومن الترجح لما
 في احد المقادير من من طر في المكن بلا سبب مرجح من خارج غير دري
 كيف رجحناه لا سوابب اثبات الصانع واما الترجيح من غير مرجح اي من
 واع في فوات مقتصد بالرجح طيس في الموتر ادا كان محاما فهو مرجح

بارادة اي متدور سار واعلم من عليهم اني الحارة وان رجح احد متدور به بارادة
 لكن اذا كان ارادة لاحد مما سوية لا ارادة للآخر بالنظر الى ذاته وجود ان
 مثال كيف استجدى الارادتين دون الاخرى فان استدريج هذه الارادة
 الى ارادة اخرى مثلا الكلام البهاد لزم تسلسل الارادات وان لم يستدلي
 شي فخر رجح احد المتساويين من الاخر فلا سبب وان مثل الارادة واحدة كل متدور
 علمتها بحسب الارادات لزم التسلسل في الساعات والما المتدور ومن عدم عدم
 فادعوا ان العمل الحالى عن العزم عنه واكد سبحانه به منزه عنه ورجوع العزم
 اليه رجح لعارض عن المنافع والمضار فكون راجعا الى المخلوقات ورجعا ايضا الى
 السادة والاسنان اليهم والما اكمل فخر عزمه ان البديهية تتحد بان الساعات
 بكون المعنى الذى ذكرناه لا متدور من فعل الارض فكون مستكلمة بما قصا في
 فذلك هو الاختيار بهذا المعنى عنه به وانما طلب مواعيد الاحرار بهذا
 المعنى لان الاختيار بمعنى كونه تحت ان ساعه فعل وان لم يسلم فعمل بابت
 انما فاما تترادف ليل الالوان الاجسام مركبة من المادة والصورة والمادة
 قديمة والا ففترت الى مادة اخرى لما ثبت من ان كل ما حدث له مادة فليس
 المواد فزمن من عدم المادة عدم الصورة لما ثبت من انها لا تخرج عن الصور فليزمن
 قدم الجسم والجواب ان الجسم بسيط كما هو عند الحكمس **والمادة مستفيدة** وبسبب
 مركبة من المادة والصورة فلان ان المادة قديمة واستدلوا عليه فقد متدور
 ولان ايضا انها لا تخرج عن الصورة ولم يتم دليله تورا الدليل الرابع ان الزمان قديم
 والا كان عدمه قبل وجوده عليه لا يجمع فيها السابق المسبق والسبب ان
 فكون الزمان موجودا من زمانه معدا مستفاد وان كان الزمان قديما
 كانت الحركة التى متدورا انما عدمه كذا الجسم الذى هو محل الحركة والحركة
 انما لزم ان الزمان موجود حتى لزم ان يكون ماديا فاما قد يقال هو امر موصوم
 هو متدور ولو سلم ملك **البتلية** **لاستدعى** زمانا فان اخرا الزمان متدور

على معنى ملك البتلية ليس متدورا بالزمان وقد عرفت في مجت السبق
الفصل الرابع في الجواهر المجرودة اي العارضة عن المادة وقد سبق
 انها قسما من عمل ونسب **العمل علم ثبت دليل على استماعه** وما قال
 من انه لو وجد لسار كالبادى في التجرى ولزم ترك ذات البادى من الامر
 مشترك وما به منازعة وموجع فسادة فلا ان المشتركة في العوارض سيما
 السلوب لا تفتش الركيب في الذات **وادلة وجوده مدخول كقولهم** استدل
 حكما على وجود العقل بوجوده مرية بان الاول منها ان الممكن محقق في الزمان
 والجواهر خمسة اعني الجسم والهيولى والصورة والنفس والعقل والاول بالصدر
 عن البادى لا يمكن ان يكون حاضرا ولا احد الجواهر مسرى العقل فلو لم يكن
 عقل موجودا لم يوجد اول صادر عنه به صفت اما ان الجسم لا يمكن ان يكون
 سوا اول ما صدر عنه لانه مركب من الهيولى والصورة فلو صدر عنه لزم ان
 يصدر ايضا عنه **والواحد لا يغير عنه امر** ان بان ذات البادى تعالى
 واحد من جميع الجهات لا كغيرها صلا في ذاته ولا صنائة فانها غير ذات
 واما ان الصورة والنفس لا يمكن ان يكون احدهما من الصادر الاول فلان
 كل واحد منهما موقوف على الآخر على المادة اما الصورة فلان ما اثر موقوف
 على شئها وهو موقوف على المادة واما النفس فلانها انما يورث بالاثبات حسنة
 فلو كان المعلول الاول سوا احدهما لكانت سائقة في ما اثر على المادة لان
 المادة على ذلك السدركون معلول لها اما ابتداء او بسايط لا متناع
 استدلوا الى البادى به واللازم بعد ذاته ولا يجوز ان يكون سابقا
 ما اثر على المادة او لا سبق لشرطه في ما اثره باقر من لا حقا على ذلك
 فلا بد من ان هذا الشار يتور **ولا سبق لشرطه باللاتى** **يبي** ما اثره اي لا
 متدور هو الصورة او النفس في ما اثره باقر من لا حقا اعني المادة على ذلك
 الا من فزمن لا حقا واما ان العزم لا يجوز ان يكون هو المعلول الاول



فلامشروط على وجوده بالموضوع طوكا ن سوا المعلوم الاول لزم ان يكون سائبا
 عليه لان العرض يكون على موضوعه للمادة ولا يجوز ان يكون الشرط في وجوده
 سائبا على ذلك الامر والى هذا اشار بقوله **او وجوده** اي كسابق لمشروط سوا
 العرض في وجوده بما فرض لاحقا اعني الموضوع عليه واما ان المادة لا يجوز ان
 يكون هي المعلوم الاول فلانها لا تسبق للتأثير فانها هي العالقة فقط طوكا ن سوا
 الاول لما استنتجت عنه صلاحية التأثير والى هذا اشار بقوله **واما ان تسبق**
ان تسبق اي كقولهم والاما استنتجت صلاحية التأثير في اسات ان المعلوم
 الاول لا يجوز ان يكون سوا المادة وذكر في التفسير في غير سادس المادة بالمثل ووجدت
 بعض النسخ بدل قوله لما استنتجت قوله والاما استنتجت وسوج يكون عطفا على قوله
 لمشروط على المادة لو كانت هي المعلوم الاول لزم ان يكون سائبا على ما عداها لان
 ما سواها من المعلومات يجب ان يستند اليها اما ابتداء او بواسطة وكما سبق في
 صلاحية التأثير عنه طوكا ن سوا سائبا عليها اولي ومخصص في الدليل ان اول سائبا
 عنه هو واحد يستعمل الوجود والتأثير وهو العقل لا يكون كذلك لا شعرا بالوجود في
 الجسم والتأثير في الهيولى والاستقلال في الصورة والنفس بالوجود في النفس
لان المؤثر في اسبارة الى رست الدليل المذكور وذلك لان ان الباري قد
 من جميع الجهات بل هو مختار متعدد ارادة او عطفا على ما هو موجب له حيث
 متقدمه كالوجود المطلق العارض لوجوده الخاص وكما سلك في هذه المحل
 ان كانت امور اجبارية لا عينية كحركات كون شرطها تأثيره فيقيد واما ك
 حدود آثار المعلوم الاول بحسب جهة الاعتبارية على امره ولو سلم انه واحد من
 الجهات فلان ان الجسم مركب من الهيولى والصورة وقد راجعنا فلم لا يجوز
 الصادرة الاول هو الجسم ولو سلم فلان ان الصورة في شخصها محتاجة الى الهيولى
 يجوز ان يكون هي المعلوم الاول ولو سلم فلان ان الهيولى في شخصها ووجه
 الى الصورة فلم لا يجوز ان يكون هي المعلوم الاول وما علم في ابطال من انها تسبق

لما شرع في قولهم لا سائبا ان الصادر الاول يجب ان يكون على جميع احواله اما بوجه
 وغيره واسطة معلوم ان يكون الهيولى على ذلك التقدير موزعة في مقبولها ومنع
 ان يكون الشيء الواحد بالنسبة الى واحد قابلا وعاظما لاننا سولنا في الاساس
 لم وقد كلفنا على دليله كالمركب ولو سلم فلانها سواها اكان البتول والتعلل من جهة
 لم لا يجوز ان يكون المادة قابلا لبدانها وعاظما لبراسطة امر اخر ولو سلم فلانها
 فاولا مصدر عن الواجب لم يرد ان يكون احد الامور المذكورة لم لا يجوز ان يكون
 من صفات الواجب ومنع كون الصفة عن الذات ولو سلم ان الصفة
 من الذات فلم لا يجوز ان يكون سائبا حركتها من مركب من جزيين ليسا كجزي
 جسم اعني الهيولى والصورة وفي جاز ان يكون الصادر الاول سوا احد هذين كجسم
 هذا جرم من غير لزوم محذور فان قيل قد لا يكون المركب لا يجوز ان يكون متجزيا
 متجزيا بالادب التالي لكان سوا الجسم المتحد في الجهات اعني الصورة الحسية ومنها
 في ذلك محلها وكلها في محلها فكون مجردا في مكان ولا يجوز ان يكون متجزيا لان
 جازمت لا تستل التأثير والاعتماد على كل من عقلا وموالمط منها وكذا كبريا
 لا يتحد في ذاتها لانها ان جاز النفس لو استقلت في التأثير لزم استقلال النفس فان
 استقلال الجرم لا يستلزم استقلال الكل لجزا ان يحتاج الجرم الاخر في التأثير على
 افرعها ومنهم من احباده احتاج الكل ولو سلم فلان ان المعلوم الاول يجب ان
 يكون سوا الجرم ان يكون واسطة في جزم ان يكون اول مصدره نفسا او صورة
 ثم مصدره واسطة البدن او الهيولى ولو سلم فلان ان النفس لا تؤثر الا بالاجابة
 بل قد تؤثر دونها وبعض حوار في العادات كالجسم والكرامة والسحر من هذا
 القبيل ما مر جوابه فان حصل فكون مستقينة عن المادة في الذات والتعلل
 مستقينة عن المادة في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها
 والمخبر في المادة في بعض افعالها لا يكون عطفا على ما علم لا يجوز ان يكون الصانع
 الاول في نفس وكون اجادا في اول المرتبة دون الآلة **وقولهم استدارة**

الحركة بوجوب الارادة المستندة للشبهة بالكمال دليل اخر على بيات العقل بقرينة
 ان الاجرام السماوية ليس معنى اجرامها التي هي من اول ما يوجب من الوضع من
 بعض حجب طبائرها لان الطباع التي للاجرام المفروضة متحدة طائفة امور
 مختلفة فلا يكون شيء من الاوضاع واجبا لشي من طباع الاجزاء المفروضة فالنظر
 عنه حادثة ولك السعة لا تصور الا بالمثل لما استعرف فجزان كون في طبائرها
 الا بالمثل المستدير ولما امكن ان يكون لها ميل مستدير وجب ان يكون له ميل
 فيها او امكن ان الميل مستقيم امكن التحريك المستقيم وقد ثبت عندنا ان الميل
 تحريكه قريبا فلا بد من ميل ميل طبايعي ومع وجود ميل الميل المستدير في الاجرام
 يمنع ان يكون فيه عائق عن ذلك الميل بحسب الطبع لان الطبيعة السليمة الوجود
 لا تصور كونها معضبة بذاتها لشي ولما عرفت ان هذا انما هو الخارج في الاشياء
 او لا عائق عن الحركة المستديرة من خارج الا وهو ميل مستقيم او حركة مستقيمة
 يمنع وجوده في الاجرام العكسية وذلك لان الميل في اصلها واخرها ميل
 فقط لا تمنع الحركة المستديرة ولا وجود ميل الميل عدم السابق بالميل موجود
 بالفعل فالاجرام السماوية متحركة بالاستدارة ثم ان تلك الحركة لارادية لانها قد ثبت
 ان في تلك طبائرها عيا الحركة فلا يكون حركتها قسرية مستندة الى خارج فليس
 الارادة في الطبيعة ولا يجوز ان يكون طبعية لان تلك الحركة المستديرة
 وضام تركه وطلب وضعه وحركه لا تصور بدون الارادة فان طبعه تركه
 كون الارادة خلاف الاعراض وذلك لانهم لا يتصور واردة والما الطبع
 فلا يكون ان يكون طبايعها وتاركها وان كانا في وقت واحد لا يمكن ان يكون
 كون المطبوعين من الحركة فيكون معنى الحركة واما المطلوب غير متحرك لانها
 الحركة لذاتها بمعنى ابادي الى الغير فيكون المطبوع بذلك الغير فحين ان
 حب ان استدارة حركة الاجرام السماوية بوجوب ارادة المتحرك واردة في عدم
 الشبهة بالكمال في الذات التي كالاتها ماضيا بالنظر لان الارادة بمعنى ان يكون

غير مطلوب فكن الحصول لان طلب الحق اما محسوس او معقول لا يسئل سلك
 الاول لان طلب المحسوس اما ان يكون للحزب او للدفع وحديث اللطائف شهوة وضع
 لنا فزعيب وسما على العكس محال لان لهما محسوسا بحسب الذي جعل ومعه من
 حار فطامته الى حال طامته والعكس والاجرام السماوية لا تحرك ولا يتم ولا يكون
 لا شدة ولا سمو ولا بدل ولا عكس ولا سكون ولا حيل ولا بكمل لا يحرك
 الى اخرى الا في اوضاعها التي لا تصور كون بعضها لها ما ومضها في طامته
 ما في وسوان كون المطمعة لا فالطالب اما ان يريد سلك دائرة سلك صائفة او
 يتركها احدى والاما كان له على البطء وعلى التعديل من الاول الثاني لمزم
 انقطاع الحركة لان الذات او الصفة اما ان سال في الكمال فلهذا انقطاع الحركة
 انما هو طلب الكمال واما ان سال اصلا فلا بد من اليكس من حصول ما اذا
 شانه فلهذا انقطاع لكن انقطاع الحركة في لانها جافطة للزمان الذي يمنع عليه
 عدم مطلقا اي سببا على وجوده او طارعا عليه والى هذا اشار بقوله **اذ طلب**
ما سئل فعلا وقوة بوجوب انقطاعه **وغير الممكن في اي طلب غير الممكن في واردة**
بما سئل بالفعل سال في الكمال وبما حصل بالقوة ما سال اصلا سواء ما حصل
 كونه فكن الحصول فحين الثالث وسوان كون الطلب لنيل شبه بالمطلوب لا
 كون يكون شبهها مستقرا او الا فيزم الا انقطاع او طلب الكمال كل شبهها غير
 ستر اي شبهها بعد شبهة بحث بمعنى شبهة وحصل اخر وجب ان كلف ذلك مع
 فزاد الى نهاية والاعظم الا انقطاع فثبت ان حصول مشاهات فتمت
 بحسب التدريج في اوقات غير متناهية بل اعظم انقطاع الحركة فكون المطلوب وجودا
 معصفا بالفعل بعينها كال غير متناهية بحرك العكس مستخرج بحركة الارادة
 من اشارة الى الفعل وحصل لكل وضع شبه بالمط الذي هو بالفعل من كل الوجود
 لم يرد به الى وضع وحصل اخر فثبت شبهة وحصل اخر ونقط كل منها ساقب الا فلو
 ولا تصور ان كون ذلك هو الواجب واللام عكس الحركات فحين ان يكون

وجبت به كذا وقد العتول وانه انما هو قول السوفيه على دوام ما وجبنا
 اي في الدليل موقوف على دوام الحركة التي اوجبا عنها حيث ما عدوها
 ايضا موقوف على **قسام الطلب** فيما ذكره وسوتم فاما لان ان طلب المحسوس
 الا للطلب او لدفع لم لا يجوز ان يكون لموضع او شبهه او غير ذلك **منه**
في امتناع طلب الخ اي لان ان طلب الخ واما لان ان طلب الخ لا يجوز
 للعك لا معنى امورا مماثلة فان معنى الاجزاء يستلزم ان يكون ترتيب العنصرين
 يستلزم ان يكون ترتيب المنطقه اذ لو لم يستلزم ذلك الى طبا بها كان ذلك ربح
 بل مرجع وانما قال ان ذلك الامر يعود الى الفاعل قد فرغ من سبب الفاعل الى
 سواء وعلى هذا الاصل من غير من قولهم وكوسلم فلان ان لعدم وجوب الوضع
 لطباع الاجزاء المفروضة للعك يستلزم جواز السطوع لحوار ان لم يجرم العك
 صورة منوعة معتقده لوضع معين لا غارده املا فان قلت لا تنجح ذلك في
 ما ادعيناه لان الاجزاء بالنظر الى طبا بها لا يكون معقديه لذلك الوضع فهو طبا
 لا استعمال عند قلت كون تلك الصورة المذكورة احد احوالها خارجا عن طبا
 الاجزاء فبطل بناء على هذا الاحتمال حصرة العائق الخارجي بعد في ذي الميب
 المستقيم والمركب ثم ندفع ما قيل من ان عدم وجوب الوضع لطباع العك
 يستلزم جواز زواله عنها وذلك باستلزام جواز الحركة عليها اذ يجوز زوال الحركة
 غير ما اعتبرت الوضع بالسببه الى ان استلزامه لحوار الحركة عليها بالنظر
 طبا بها طاسر لا ستره في اذ لو لم تترك الحركة عليها بالنظر الى طبا بها كانت
 بالنظر اليها وامناع حركتها بالنظر الى طبا بها عبارة عن امتناع طبا بها لعدم
 اعني سكوتها في معناه وجوب الوضع لطباع الاجزاء طولم تترك الحركة عليها لان
 يجب الوضع بالنظر الى طبا بها بما عطف وايضا فان الصف من العك فرقا
 الا في والصف الآخر منه كونه طوفر مشا ان ما سوى العك من العشاء
 بما لها لا ستره املا فلا شك ان الصف الروماني من العك لا يتبع لطبيعه

ولا مالى عن التحية وكذا الصف الروماني منه لا معنى لطبيعه الحق ولا مالى عن
 الوقت والارتم احلاف معتقده لطبيعه واحدة بسيطة فبالنظر الى طبيعتها
 حوزان بعير الروماني محانيا والحق في وقتا سيا وما ذلك الا لجواز الحركة عليها
 والمفروض ان ما سوى العك لا يتبدل عن حاله وكوسلم فلان ان العكيات لا
 قبل ذكر المسيمه فكل ما هم عليه من اشباع الباع الخارجى ومن اشباع الالباس
 والخرق والمخل والسكاك وعمر ذلك ما ذكرتم في الدليل وكوسلم فلان ان
 قبل الحركة الستره لا بد من بدائل لطباعى وكوسلم فلان ان العاكس عن الحركة
 الستره لا يكون الا دايمل سيقم او ترك لجواز ان يكون العائق واسيل ستره
 مساو لما في العدمه فالتى بها في الجبهه وكوسلم فلان ان لما وجد ستره الجبل يوم
 اعان لزم وجود الميل بالنظر لحوار ان عطف السلك عن وجود المبدل لا ستره
 كذا كمال الملازم وكوسلم فلان ان لزم من عدم بطلان الط او حصول
 اساس ولا من هذا انقطاع الطلب لم لا يجوز ان يعدم الرجاء او كون الط
 انما في مخطط نوع سابق الافراد كما ذكرتم في السبه وكوسلم فلان ان ذلك
 السبه ليس هو الواجب فوكلم والام مختلف الحركة كما في الجاهات فلما يجوز
 ان ذلك الاخلاف لا خلاف الروايل في النوع او لا خلاف الكمال المشبه
 في واجب كسب الاعتبار وكوسلم فلان ان الط المرصوف بعينات كالغير مستا
 من قبل واما لزم ذلك لو كان الاتصاف بها على الاجتماع دون الساقب
منه عليه من المتضامين **والا لا يمكن المنع او على الاقوى بالمتف** دليل اخر على
 ان العكس مقبوره ان الحكم لا بد من موجد وموجد الجسم لا يجوز ان يكون مجادا لا
 كما ما دارا او محويا كما تشره رخصه من ان الا فلاك والنا كمر كوسلم
 بسبب السلك الاول لان الكادى اذا كان على موجدة للمحرى طابا ان عدم
 موجوده على وجود المحرى ووجوبه كما مر فاذا اعتره وجود الكادى في مرتبه لم يكن
 كون في كماله وجوده ووجوبه مخرجه بالذات من وجود ما مر على

الكاوي لا يمكن لانه لم يجب عدم ان عدم الخلاء في داخل الكاوي ووجود المحوى
 داخل متلازمان بحيث لا يمكن ان يكون احدهما من الاخر في نفس الامر ضرورة ان اذا
 استفي الخلاء في داخل كان ملو المحوى واذا وجد المحوى في داخل استفي الخلاء في
 داخل ما متلازمان في التصور ايضا ضرورة انه اذا تصور عدم الخلاء في داخل
 تصور وجود محوى في داخله وبالعكس بل لا يمكن ان عدم الخلاء في داخله من وجود المحوى
 في ذاته معان مغايرة معانها كما لا يخفى ومثل ذلك في المتلازمين لا يمكن ان يكونا
 واحدا لان اختلافهما في ذلك موجب حوازا لا يمكن ان يكونا في ذاتهما فلو كان احدهما
 عروا في مرتبة كان الاخر ايضا مكملا غير واجب فيها فعدم الخلاء يكون مكملا
 في مرتبة وجود الكاوي كما ان وجود المحوى كذلك من ضرورة ان الخلاء يمنع لانه
 يكون عروا واجبا لانه فلا يكون مكملا في مرتبة اصله لان بالذات لا يمكن
 لا تخلف وكذا الخلف المذكور اعني ان الخلاء لازم اذا فرض ان العدم في الصورة
 الجسمي للجسم الكاوي لانه الجسم الممتد في الاطراف لا يمكن ان يكون الجسم المحوى
 او استفي الخلاء في داخل كان ملو المحوى البتة واذا وجد المحوى في داخل استفي الخلاء
 في داخل البتة فاذا اعتبر وجود ذلك الصورة في مرتبة لم يكن للمحوى في تلك المرتبة
 وجوب الخلاء من البرهان وكذا اذا فرض ان العدم في الكاوي لا يتصور
 عن صورة لما نورد عندنا من ان الصورة غير كذا لا يتصور في ذاته لا يتصور
 الجسمي في مرتبة لم يكن للمحوى في تلك المرتبة وجوب تآخره بالذات عنها بمرتين
 مثل ذلك من ان الصورة الجسمي للجسم الكاوي نفسه والا فواضح ان
 لا يمكن ان يكون شي منها على وجهه للمحوى وكذا لا يمكن ان يكون الكاوي
 من المحوى لكونه ابد عايشا ان منعدمه واقعي واعظم منه لاسيما ان
 والعدا على ما هو مستلزم زيادة والوسم لا بد من سبب لعل الاثر في الكاوي يتم
 بما هو خفي واضعف وامر ومثل هذا غير ان لا يمكن ان يكون شي ما يتعلق
 من الصورة الا عارض وغير داخل للكاوي فاستبان ان وجود الجسم لا يكون

جسم ولا جسمانيا فهو امر متناقض وانما وقعنا وسواء الواجب او العقل والاول
 عام معين لكلا وسواء الممتنع او المنع **الامتناع** اساره الى الجواب عن الدليل
 المذكور وتقرره انما لان الخلاء يمنع لذاته لانه لو كان ممسحا لكان ممسحا
 واجبا لذاته كمن وجوب عدمه بالذات الثاني وجوبه بالضرورة بالضرورة وجود
 المحوى فان المتلازمين لو وجب احدهما بالذات والاخر بالضرورة لا يمكن ان يمنع
 الواجب بالضرورة امتنع ارباع الواجب بالذات ومن ليس ان تسعين اذ لم يكن
 ارباع احدهما ولكن ارباع الاخر امكن الاستكراك منها فلا يلزم كما اذا تحقق
 الاستكراك كمن احد المتناقضين وجوب المحوى بالضرورة كونه ممسحا واقعي في نفس الامر
 فاما في الآخرة اعني وجوب عدم الخلاء بالذات ليس واقع في نفس الامر فثبت
 ان الخلاء ليس بمنع بالذات وانما القيد للامتناع حتى صار مباحث في
 مصدره اعني امتناع الخلاء بالذات لانها قد برهن عليها كما سبق على ان اردتم
 برهن وجوب عدم الخلاء لذاته ساقى كونه ممتلازمه اعني وجود المحوى واجبا بغيره
 انما في كونه واجبا بغيره الذي هو الكاوي في نفسه لان وجوب المحوى الكاوي مستلزم
 ان يكون عدم الخلاء واجبا في مرتبة وجود الكاوي ووجوبه كما لو كان قوكم وجوب
 المحوى بالضرورة واقع في نفس الامر فاما قد برهن على ان الكاوي لا يكون على المحوى
 ان اردتم انما في كونه واجبا بغيره مطلقا فلا يلزم المناقاة منها فان وجوب
 الخلاء هو عي غير الكاوي لا مستلزم ان لا يكون عدم الخلاء واجبا في مرتبة
 وجود ذلك العدم ووجوبها بل مستلزم ان يكون وجود المحوى مكملا في تلك المرتبة
 ومنه من الممكن في تلك المرتبة امتناع عدم الخلاء فيها لان ارباع وجود المحوى
 في المرتبة لا مستلزم الخلاء حتى يترجم من الممكن الا ارباع امتناع الخلاء وطرا
 ان يكون عدم الخلاء واجبا بل مكملا او لا في انما اذا فرضنا ارباع المحوى الكاوي
 عدم كمن سالك فلا يمنع اعني وجود مكان مع طوره عما شغل اما اذا فرضنا
 ما سبق داخل محوى كان المكان الذي هو سطح الباطن او البعد الموجود او

المعزولة من غير داخل خاليا عن الشغل وهو الذي دل البرهان على امتناعه وانه
 المتكامل بمعنى عدم المحتمل اذ لم يكن محصورا بشئ يلبس منع كاسلف قطران المتكامل
 المتكامل ليس لازما لوجوب المحوى لمرادى محتمل كونه امتناع المتكامل بالذات
 متناهي لوجوب المحوى لمرادى محتمل كونه المحوى معلولا لاجل اخرى غير المتكامل
 وتوكل المتكاملان لا يتاحان في الوجود بالذات ثم هو كمن في سائر اقسام الممكنات
 احد الشئيين ولكن ارتفاع الاحتمال لا يمكن الا متكامل منها فلو كان ارتفاع
 الآخر تاما لم يتصور له ذاته وهو لا يتصور حوالا لمتكامل كونه ان يكون
 متصفيا لوجود ذلك الآخر كارتفاع المتكامل من ذات الواجب في معلولا
 الا ترى ان امكان ارتفاعه نظر الى ذاته لا يتصور حوالا لمتكامل كونه الواجب
 كان متصفيا ان لو كان ارتفاعه نظر الى ذات الواجب وليس كذلك فمردود
 ان وجوب المعلول من نفسه وجوده بالذات كميته ان اللزوم متناهي امكان
 اللزوم عن اللزوم المتكامل كونه لا يمكن ارتفاع اللزوم في ذاته فان ذلك
 لا يستلزم الامكان الاول لان حصول اللزوم في نفسه مفهوم وحصوله مع اللزوم
 مفهوم آخر فيكون ارتفاع حصول الاول متناهي لارتفاع حصول الثاني في زمان
 كونه احد الاربعين متناهي كونه لا يتصور مستحيلا لان ان المتكامل من وجوده
 عدم المتكامل وسند المنع ما هو في الشئ المذكور اعني من ارتفاع المحوى
 والحادى معا فان احد المتكاملين لم يمتنع عدم المتكامل فيمتنع امتناع المتكامل
 الاخر اعني وجود المحوى هذا وقد كذب عن اصل الاستدلال بما يمنع الوجود
 بين عدم المتكامل في داخل الحادى هذا اعتبار وجوده ووجود المحوى في داخله
 ذلك لا اعتبارا فان الحادى ليس على المطلق المحوى بل المحوى مبين بالمحوى المبين
 استلزم عدم المتكامل الا ان عدم المتكامل لا يستلزم المحوى المبين فلا يتحقق التام
 وليس سلبنا المتكامل منها فلو كان المتكامل زمين يجب ان يتساوى في وجوده
 فانما قد بينا انما ان كونه ان كونه احد المتكاملين متساويا لذات والآخر

بالغير ولا شك ان الواجب بالغير لا يكون واجبا في مرتبة وجوب ذلك الغير ثم
 يجب ان يكون ما يجب اذ وجب وجوده احداهما في زمان وجب وجود الاخرى في زمان
 الزمان المتكامل وان كان متاخرا عنه في الزمان وانما اذا وجب احداهما في مرتبة
 وجب الاخرى في تلك المرتبة فذلك غير واجب قبل هذه المقدمه مستذكر في البرهان
 اذ كفى ان حال لو كان الحادى على المحوى لتقدم عليه بالوجوب فتدوجب الحادى
 ولم يجب وجود المحوى عند كونه المحوى هو الذي على متغير الحادى فاذا لم يجب
 المحوى لم يجب على متغير الحادى وادام يجب على متغير الحادى لم يجب عدم المتكامل
 وتعالى ان يتوكل ان اراد يتوكل فقد وجب الحادى ولم يجب وجود المحوى
 ببداهة لم يجب ذلك الزمان وجود المحوى عند كونه وان اراد ان لم يجب ذلك
 لمرتبة وجود المحوى عند كونه لا يجب لانه لا يتوكل عليه عدم وجوب عدم
 هذا لما عرفت انما من ان المتكاملين لا يجب مساوئهما في مرتبة الوجوب سلبنا
 ذلك كمن لا يتم ان الهوى متاخر عن الصورة فلو كمن سكره فعله الهوى فليس
 لو سلم فتصورهما لا يتصورهما في التي يمكن ان لا يتصور وجودا في مرتبة سلبنا ذلك كمن لا يتم
 ان الحادى اقوى واعلم من المحوى لانه ربما كان المحوى اكثر شأنا بحث رد على
 حادى بسبب المساحة تكون اعلم من حادى ان كان الحادى المحل من قطر اعلى
 ان يستعدا ذات الوهم لاجرة بهاني المعانيات البرانية دليل آخر على اثبات
 العدل بتدبيره ان يوجد الجسم لا يجوز ان يكون معارضا للمادة لان ما اثر المعارض
 يكون الا قهرا ومنع بالنسبة اليه على ما سبق من انه مسترط في صدق المساحة
 على المعارض الوضع والجسم قبل الاتحاد لا وجود له ولا لمحور فضلا عن ان يكون
 ومنع بالنسبة الى وجوده فوجد الجسم لا يكون الا احرارا عارضا في ذاته وفعله هو
 اما ارجب او العمل لا يسبيل الى الاول فمعين الثاني وهو الملتصق فان قيل على
 المركب ما يجب ان يكون على الجزء معا بل يجب ان يكون على الجزء الا في جماعه مع
 الاخره مرجح في الاشارات ووجه كونه ان يكون ماد الجسم موجودة في كل مع

صورة جسمية ويكون لها وضع بالنسبة الى الموجد المعان هو جد سوي كك
 المادة صورة جسمية اخرى يكون حوالها الجسم الذي هو اثر ذلك الموجد ولا
 اذا اذ كان لشيء مادة موحدة كان وضعه بالبيس الى الموتر معي
 لا بمادة وكل الشئ في تلك المادة والارز ان لا يؤثر في وضع في ذي وضع
 اذ لا وضع له قبل وجوده ووسطا فلما طاب الكلام تنسأ في العدا العلية
 المستقلة بالثانية على معنى انها لا سار كما في الناع عليه في ولا سار ان فاعل
 المركب بهذا المعنى محبان يكون فاعلا لكل واحد من حويته والا كان فاعل
 الاخر سار كما اذا الكلام في المركب من الاجزاء المركبة فلا يكون مستقلا بالثاني
 والجواب ان استرط الوتر في تأثير المعان لم تست ودد كلفا عليه وايضا
 افعال النفس لا تعرف على الالات الحسنة فلا تسترط الوتر في تلك الاعمال
 لا كذا ان يكون اتحاد الجسم من هذا القبيل وليست آخر من زير ان على اول الجسم
 يجب ان يكون عطلا لا كان اما واجبا فلهزم صدره واكثر عنه والما غيره فلهزم
 الشئ على نفسه اما اذا كان جسا او عرضا قاعا فلهزم والما اذا كان متسا فلهزم
 مشروط بالجسم هكذا الجسم الاول مقدم على نفسه ثم على الثاني والاش
 مستقدم برات والما اذا كان مادة او صورة فلان كلاهما لا يمكن ان يوجد
 الاخرى فجب ان يوجد الاخرى حتى يكون موحدا للجسم الاول ولولم يوجد الاخرى
 او وجدت الجسم الاخر لم يكن ذلك الجسم الاخر الذي هو اثره اول الاجسام
 الجسم الذي احدهما جزمه وحدثه عند سم انه ليس احدهما على الاخرى والجواب
 الوقوف على ما من الاجابة عن الوجه الاخر في غاية الطهور **والنفس فتد**
الجسم طبيعي الى ذي حيوة بالثوة قد عرف ان الجسم المعان عن المادة في ذاته
 دون معاد يسمى فسادا وقد يطلقون لفظ النفس على ما ليس بجسم بل على كذا النفس
 التي هي مبدأها على من العبدية والنبوة والتوليد والنفس الحيوانية التي هي مبدأ
 الحس والحركة الارادية وكل النفس الارضية اسمها كما والنفس المألوفة اناس

مفسرون بانها كالاول الجسم طبيعي الى ذي حيوة بالثوة والمراد بالكمال بالكل السوي
 في ذاته ومسمى كالاول كمال السيف للحدود او في معناه ومسمى كالامساك بالثوة
 منزع من العوارض مثل القطع للسيف وقولهم اول منزع عن الكلمات الثانية
 مأخوذة من حصول النوع في مسكنه ابع الكمال الاول المحصل للنوع من العلم والقدرة
 فمنها من الصفات المنزعة على كمال الانواع في ذاتها وقولهم الجسم كخرج عنه
 كمال الاول لمجردات وقولهم طبيعي كخرج صور الاجسام الصناعية كمال السيف
 وسرور الكسري وغيره وقولهم الى كخرج صور العناصر المعدنية اذ لا صدر
 عنها افعالها واسلة الالات وقولهم ذي حيوة بالثوة وارادوا به ما يمكن ان
 مصدر عنه ما صدر عن الاحياء ولا يكون ذلك المصدر عنه دائما بل قد يكون بالثوة
 في بادئ من طاهر العارية اعني ان يكون حيوة بالثوة اذ كخرج جة عن العون المتوكل
 كدابة والاشياء كخرج النفس السامية على راي من يقول ان النفس انما هي تلك
 من الاملاك الجبرية عن الالات لا يكون جسا آليا لان ما صدر عنه من
 مختلفات والحركات الارادية التي هي من افعال الجبرية يكون دائما والفعل لا كانا
 البات والحيوان من العبدية والسمية والتوليد والادراك والحركة الارادية
 من طرقت على كلياتها ليست واحدا بل قد يكون بالثوة والما على راي
 من ان كل كرامة فسادا وانما ليست من الاجسام الآلية فلاحاجة الى هذا التفت
 في فكرة الاكرون واعرض عليه بان اريد عما صدر عن الاحياء
 من افعال الجبرية فلا تخرج العبدية والسمية والتوليد ولا تدخل في التوكل
 النفس السامية وان اريد بالافعال الصادرة عن الاحياء سواء برقت
 في ولا فان اريد جميعها جة عن النفس السامية والنفس الحيوانية والارادة
 فسادا فله صور البسائط والمعدنات او يصد عنها بعض ما صدر عن الاجزاء
 فسادا عن بان المراد البعض وصور المعدنات والبسائط خارج عن النفس
 السامية فانها فعل افعالها بدون آلتوسط عنها ومن آثارها فان فصل

ما ذكر ان قد دى جيوه بالسوء لا خراج النفس السامية يكون قولنا كالاول الجسم
 الى منتهى ساطع الارضية والسموية صالحا لغيرها به وقد مر مراراً ان الطلاق
 عليها مجرد اسرار اللفظ الاول اعباء افعال مختلفة والى ان باعتبار كل
 على نوع واحد وان لا ينفك بها دم واحد او اقل من مائة فعل واحد على
 البساط والعصا وان اسطر القصد والارادة خرجت النفس انبساطاً
 وان اجبر اختلاف الافعال خرجت النفس العكسية قلنا بمعنى في التخرج على الكثرة
 السبع وموان كل تلك غناء وليس للنفس السامية اختلاف افعال والآلات
 كمن السبع ذكر في السفار ان النفس اسم ليد اصدور افعالها على وتيرة واحدة
 عادية للارادة ولا خفاء في ان معنى ساطعها صالح لغيرها على الذهن لان
 النفس السامية اصلها ليس على نوع واحد عادم للارادة بل انها مختلفة ومع الارادة
 راي وعلى نوع واحد مع الارادة على السبع وان اريد ان تخرج كل واحد من السبع
 والحيوانية والانسانية العكسية على حد فيل النفس الانسانية كالاول الجسم طبعه
 ومعدن على نفس لا يحرك بالارادة والنفس الحيوانية كالاول الجسم طبعه محسوس
 بالارادة فخطاى لا تفعل الكليات النفس الانسانية كالاول الجسم طبعه محسوس
 وبسبب ابرار النفس العكسية كالاول الجسم طبعه دى اداك وحركه ويمتد
 ان ما ذكر في مخرج النفس عموماً او خصوصاً ليس مخرجها من حيث ما يمتد
 بل من حيث اضافتها الى الجسم الذي هي نفس اول لفظ النفس انما يطلق عليها من جهة
 تلك الاضافة فوجب ان يوحدها الجسم في تفرعها كما لو وجد الباني من حيث ان
 وان لم يخرجه في حده من حيث ان كان ولما كان العوض الامم من حيث
 النفس مود النفس الانسانية اذ هي مرات الى ما ذكرنا من المرات اعني معرفة السبع
 تعالى عال من صفاته الباطنة ولذلك اشرفنا من طلب السبع من عرفه فذكر
 به شرح مخرج النفس مطلقاً في بيان احوال النفس الانسانية من انبساطها
 المراج والبدن واجزاءها وانما جومر متحد بالماضي في الافراد الانسانية

لا معنى متعارف البدن ولا معطى في الابدان ولا عقل بالذات واحساس بالآلات
 وشاكر البات في قوى العبدية والسموية والوليد وسائر الحيوان في قوى الادراك
 لغيره باللمن واستدل على معيار النفس المراج وفعالها بوجه بعض الناس
 من ان النفس من المراج الذي منتهى سلاطه البدن بوجه الاول ان النفس
 شرط في حصول المراج لان المراج واقع من اصداد متعارفة الى الامكان انما
 مر على التجميع والتأليف النفس فكون حصول المراج موقوفاً على الانبساط
 والانسان الموقوف على النفس فلو لم يكن النفس غاية المراج لزم الدور والى في
 ما يقول **دس ضاير** **لما شئت** **له فيه كاستى** **الدور** قل ان المركبات مستندة
 لغيره كالآلة الاول من مباديها بحسب ارجائها المختلفة فلو لم ان يكون الآخر
 شرطاً في حصول كالاتها الاولى لم تكن النفس كالاتها الاول شرطاً في حصول
 المراج فزم الدور واجب ان نفس الابوين بقدرها يجمع اجزاء غذائية ثم يبرأ
 اطلاقاً وتقرر من الاخطا ما دله التي وكلها يستند لغيره فلو لم تكن المادة
 حيزاً لربها انما دبير المادة بملك العدة منها وكون تلك العدة بصورة
 عاقله المراج التي خطها كالصور الهندسية ثم ان المنه لما وقع في الرحم رايه كالات
 مستندات مكتسبها هناك الى ان تستند لتول من صدر عنها مع خطها
 وهذا النسبة محدب غذاء ونسفة الى ملك فتمتد وكامل البدن الى ان تستند
 لغيره من صدر عنها مع ما تقدمه الافعال الحيوانية ثم يكامل الى ان تستند
 لغيره من صدر عنها مع ما تقدمه مع السطح وتدير البدن الى ان يكمل الاعل
 فقد كشفت بما ذكرنا ان المراج الرابع من اجزاء المنى او لا توقف على نفس
 وتوقف عليه الصورة الكمية الكافية الكافية وان المراج الكا حصيل في الرحم
 باستنداد ان مكتسبها هناك موقوف على تلك الصورة وتوقف عليها الصورة
 الدالة لافعال الانسانية وان المراج الكا حصيل بالعددية والسموية موقوف على
 هذه الصورة التي هي نفس سائمة للولود وتوقف عليها الصورة الناطقة لافعالها

الحيوان وان المراج الحاصل كمال السعد وتوقف على هذه الصورة التي
 نفس حيوانية للولود وتوقف عليه معلق النفس الناطقة التي هي مدبرة للولود
 ما يراود الغذاء ونظم المراج على طول الاصل فكون كل فراج موقوفا على نفس
 ليست هي موقوفة على ذلك المراج بل على فراج اخر سابق عليه فلا يلزم دورا
 ان من زعم ان النفس من المراج لا زعم ان كل فراج نفس بل يقول ان من الارواح
 ما يبلغ من الكمال والقدرة من الاعمال الى ان يصير مينا فاعرف منهن اسم
 النفس وبنسبها اذ هو راء المراج وليس هو الا المراج وحصوله توقف
 على فراج اخر سابق عليه سو غير الا اعتدادا بالشارع الى الاعمال على الاجزاء
 والالتفات الى حصول هذه المراج الدني النفس وليس ذلك المراج النفس
 حتى يلزم توقف النفس على النفس ان ذلك اعتبا بجزائه الا ان يلزم
 كل نفس على نفس اخرى سابقة عليها بعد المادة لفسان اللاحقة عليها
 في ذلك ان النفس المراج قد سماها في الاقضية فان كثرة ما يري
 النفس الحركة الى جهة والمراج ما فيها بانه يستغنى السكون كما لا شيء الا
 او معنى الحركة الى جهة اخرى كالصاعد الى موضع عال والنازع في الاقضية
 دل على منارة المقضين اليه اشار بقوله **ولما في الاقضية** واعرف من
 عند بان الجانغ النفس في الحركة او في جهتها سواء اريد ان فاتها لسلطانها
 الى السفل فجانغ النفس في الحركة على وجه الارض وفي صعوده الى موضع عال
 الى المراج فانه من نفس الكبراة والبرودة فلا مانع له في شيء منها الا ان
 النفس في عند سلطان المراج فان زعمنا مثلا فراج عند طبعه ليس لا شيء
 ذلك المراج عند بلوغه الى سن الشباب ولا شك ان الثاني غير الاول الى
 اشار بقوله **ابطلان احد ما مع ثبوت** اي آخره قد يستبدل بوجه اخر وهو ان
 كان مبدأ الابد اك اعني النفس هو المراج لم يحصل اذ انك بالسر لان المراج
 ملوثة فانوار عليا ان كانت كيفية ملوثة سببه لم يستعمل عنها فلا بد

ان كانت كيفية معادة لا اعتداهم بها كيف مدكها ولما بين مغارة النفس
 اذ ان بين مغارة لها للبدن واجزائه وقواه فعال وهي مغارة **لما مع النفس**
 معنى ان الانسان لا يعمل عن ذاته اي لا يخلو عن تصور والصديق يتصور في
 جميع حالاته وعنه على ذلك بان الانسان اذا كان له فطرة صحيحة وراجع نفسه
 هذه الكمال لم يستطع ان يدرك لذاته صفتا الا وكذا اذا اعتدل حواء الطامسة
 والباطنة بالسكرك لا مرساة عن ذاته ولا يلزم من اعتدل انهم والشكر ان اياها
 في حال النوم والشكر ان سقى ذلك العمل على ذكر ما عده زوال العار من العمل
 من دونه واعضاء الطامسة والباطنة والعوى والحواس مطردة كذلك بان
 سقم الانسان ان يخلق اول خلقه صحيح العمل والمراج على حبيبه لا يبعثر شيئا من
 جزاءه ولا يملك اسلعهاء معلقا في سوار طلق لا حرفة ولا ردة فانه في هذا الجا
 حيا من طواسير البدن لانه لا يدرك الا بالحواس وعن بوابه لانه لا يدرك الا
 بالسمع فكون حافلا من البدن ايضا وعن القوى والحواس باسرام مع كونه مدركا
 لخواصها ملاكون ذاتة شيئا منها ورؤ ذلك بان ذات الانسان عندنا
 هي اياه الاصلية الحسية التي هي جزو ليدنه ولا يتم له فعل عنها بل يعمل
 باليد والعقلية وعن الاعراض والعوى الكمال فيها اقول فيه نظر لانه لو كان
 من اجزاء الاصلية كان عالما بانها ماسي لانا مولى يجب ان يملكها شيئا
 بل من اجزاء الاصلية كان عالما بانها ماسي لانا مولى يجب ان يملكها شيئا
 مع علمون انهم بوجه مماز عاقد اما ومغارة **لما مع المراكزة** به يريد ان
 بين مغارة النفس الحسية الممتدة في الكيمات فانها مشتركة فيما من الاجسام
 مشتركة لا تشارك فيها فقه اقول فيه نظر لانه ان اراد بالحكمة طبعها الكلية
 من الكلام ان من كل واحد ليست طبعية حسيكية فذلك ما لا يستب
 على من اراد ان يفسر كيف يعمل منسلا وذن وان اراد ان يحسم المسح فذلك هو
 البدن منسلا ليس على المراكزة ومغارة **لما مع التبدل** فيه يريد ان بين

معارها جميع ما ذكره الرأج والبدن واخراجها وقواه والكيفية بدليل
 اجمع بانها مبتدأ لما المراج فانه قد يصير امرها مكانا وادومتها وانما ارطب
 ايمس ولما البدن واعضاؤه والكيفية فانها تمزج ذل وقواه ايضا يزيد
 معش مع النفس فانه كالماء من اول التمر الى آخره كما حكم به البديهي عليه
 المتبدل غير المتبدل واخر من ان البدل اما هو في الاجزاء العنصرية او غيرها
 دون الاجزاء الاصلية التي هي النفس اقول وانما مقتضى ما يكون ان وانما
 فان ذات النفس المخصوص ليس الا هذا الهيكل المحسوس منه وسودا ما في البدن
 بالكل والاشد ابل بالنسبة والنامع لما علم به ان دارة باقية مادام حيوة
 باقية ولعل التمر في ذلك ان دارة عبارة عن بعض اثاره من يملك مع
 شخصات البحر العقول عن تخليها وذلك البعض مع تلك الشخصات اجزا
 ولا يتغير في مدة حيوة البدن من لا دخل لها في شخصها كاجزاء الاصلية
 التي في بدن الانسان فانها لا تبدل من اول عمره الى آخره الا بغير ارض
 مدخل لها في شخصه **وهي جوهرية** ومعنى النفس الناطقة ليست محمودة لا بالادب
 ولا بالسل لا من ان النفس متغيرة للبدن واخراجها قد بينا ان
 الجسم والاكثانت من البدن او اجزائه موزونة انها ليست جساما مفصلا
 خارجة عنه ولما بين انما ليست المراج ولا القوى ولا الكواكب من الجواهر
 جسامية ايضا فقد علم ما سبق كونها مجردة بالغة الذي ذكره ايجب ان يذكر
 الوهم الى انها جسم كادور للبدن او انها غير من حال في غير الاعراض المذكورة
عارضا مع ان عارض النفس الناطقة هي الصورة العقلية الطبيعية فيها مجردة
 فلم نعلم ان يكون النفس الناطقة التي هي معروفة لها مجردة بيان الاول ان صورة
 العقلية لا يكون شر كمين كثيرين كالكليات التي تصور في كل امر متحرك
 بين كثيرين يكون مجردا لانه لو لم يكن مجردا لكان مخصوصا بامر واحد
 معن وان معين وكيف معين ووضع معن وغير ذلك فلا يكون لما لا ما بين

وكذا يكون مسكنا من كثيرين وبيان الثاني ان اختصاص المحل بالمقدار المعين
 ما من المعين والوضع للمعين موجب اختصاص المحل فانه اعترض عليه بان لا
 اعلم ان تمام صورة العلم في العالم لو كان يكون العلم بكسوف الاشياء
 نفس من دون ان تمام صورة فهمال في مجردة او فلو لم يكن النفس من مكان
 ذلك الاستشعار من الكونيات في الاتهام لو كان ان يكون العلم مجردا كسوف
 فان رسم صورة في سماء سماء لكن عازان لا يكون تلك الصورة مساوية
 لعدم في تمام الهيئة ولا يكون نفس النفس كالجدار وتلك لا يكون هذه الصورة
 مجردة بل مجردة في هذه الصورة وكيس يترجم من اصناف هذه الصورة العوارض
 المتأخرة ان لا يكون ذو الصورة مجردة عنها سماء لكن لان ان اصناف تلك
 بهذه العوارض تتغير اصناف ما حل فيها بها فان اصناف المحل يصنع لا يجب
 اصناف ما حل فيها الا ترى ان الجسم صفت بالبيان مع ان الامر كالكافيه
 انصفت به سماء لكن اصناف الصورة كمال في النفس بهذه العوارض من
 ان عليها لا يتجدد ويجب ذاتها عنها قبل السوال الاول ان من هذا ان
 وجود النفس في الوجه الذي يمكن اول ان الوجود الذي هو على مقتضا
 من تمام الصورة في الزمن وقاها به فطام الاسد لال **وعيد** **استصحابها**
 في خرافة محمودة النفس بمرتب ان النفس الناطقة غير متغيرة ولا شيء من المتأخرات
 من النفس في تلك النفس على الباطن التي لا تتغير فكلها الذي هو عامل
 في تلك الناطقة لا معتمد والاعراض انقسام العقول الكبير المنقسم ضروري
 ان تمام المحل انما هو على السابطة فطامها على السطوة والوحدة وغيرها
 من سابطها ايضا فانها على حقيقة ما كان كانت سبطه ذلك والاكابر
 في السابطة لان كل كبر وان كانت غير متساوية لا بد منها من واحد العقل
 فانها او العقل الكل بعد عمل اخرار على كل ذلك الواحد العقل معتمد للوحدة
 وانما لا يكون ان قسم القوة الى اجزاء محال في الجاهلية والاكثانت الاجزاء

حاصل الفعل بل لا يجوز متساوية في الهيئة فكون الصور العقلية متساوية
 لا جواها في تمام الهيئة ولا شك ان كل واحد من تلك الاجزاء حاصل في
 الحصول الكل لان حصول الهيئة بمقتضى حصول واحد منها اولاً لا معنى لعقل الشيء
 ما سبقت في العمل لا يبرز الواحد كغيره عن الاجزاء الاخرى في المعقولة فكون
 العقلية موزنة للزيادة والتقصان فلا يكون مجردة عن العوارض المادية
 ودان الذي من صور الصورة العقلية يجب ان يكون محرومة عن مواد جزاء
 المحسوسة وعن عوارضها واللامكن مسرعة منها وانما يجب تجردا عن
 العوارض المادية فلا والله الا ان كان الجسم او اكله وكل منهما مستم
 بر عليه انما لان ان العلم بطريق الارشاد ولو سلم فظام مساواة الصور للعدم
 في تمام الهيئة اولاً ولو سلم فظام مساواة في التمام وعدمه لانه من لوازم
 الوجود الخارجي وليس من لوازم الهيئة حتى يفرق من التماثل في الهيئة
 فلو سلم فظام ان اتسام المحل لوح اتسام كماله وقدرة الكلام في
 فزديده وايضا لا يمكن ان كل مادي مقسم فان القطعة مادية ومقسم اولاً
 قل ولهم متكوب عليهم فاما قول النفس الناطقة مستمرة ولا شيء من الحركات
 انما انما نسبت فظانها فعل الماسيات المركبة وهي مستمرة واتسام كمال مستم
 اتسام المحل فظانها اتسام كمالها فاسلم اتسام المحل اذا كان ذلك اتسام
 الى الاجزاء الخارجية ولا يمكن ان التماثل الحركة التي فعلها النفس الناطقة
 الى اجزاء متدارية **وقد تها على بحر الممارات** عنه معنى ان النفس الناطقة
 على معقولات غير متساوية فكذلك ان افعال الماديات متساوية واجيب
 بان العقل عمادة من قبول النفس للصورة العقلية وهو افعال لا فعل
 الغير المتساوية حادثة على الجسمانيات كان العقلية العقلية المنطقية
 الاجسام النفسية اولاً ولو سلم انه فعل فوكلم النفس قدس على معقولات
 متساوية ان اردت انما لا انتهى الى معقول الاوحدى تنوي على عقل آخر بعد

ما تنوي الجسمانية ايضا كذلك فان القوى المتماثلة متساوية في تصور الكمال
 الى حد اولى تنوي على تصور شكل اخر بعد وان غنيم وانها مستمرة معقولات
 متساوية لها دفعة واحدة فقوم الا ان يريد وانها تصور متساوية كلياً وملاحظة
 افراد الغير المتساوية في ضمن ذلك المضمون الكلي حبالاً والقوى الجسمانية لا يحد
 على ذلك فظانها ذلك لانها لا مدبر على عقل الكلي ترجع الى الوجه الاول متساوية
 ايضا فان النفس كذلك ذاتها والاتما وادراكها والمدرج الجسماني ليس كذلك
 باصالة والسامعة والوسم والخيال لانه اما عقل متوسط آثر ولا يمكن توسط
 آثار بين الشيء وذاته وآلة وادراكه واجيب عن ذلك بانه لم لا يجوز ان يذكر
 من الجسمانيات ذاتها وادراكها غير متساوية متوسط آثر وكذا ما هو آثرها في
 سائر الادراكات **ولم يحصل عار منها بالنسبة الى ما عقل محلاً مستقلاً** يعني
 ان النفس غير حارة في جسم بل بلب او دخل في او غير متساوية يحصل العار من النفس
 بالنسبة الى ما عقل محلاً مستقلاً اي لانه يحصل العلم من النفس الناطقة بالنسبة الى
 من عقلها مستقلاً اي في وقت دون وقت لا اياً واما حاصل ان النفس الناطقة
 مستقلة لمدتها وكذا اكله من اعضاء حاصلة في وقت دون وقت طوكا
 وان البدن او في عضو من اعضاء ككائنات وادبر العقل او غير عقل
 وذلك لانه انما ان كمن في عقل محله صور جسمه عند لا بل سوفت على
 صورة اخرى طامه لعلها كافي اذ ان الامور الخارجية فان كان الاول نزم
 لوجب وجود العقل عند تمام العمل وان كان الثاني لم الثاني لان حضور
 صورة اخرى طامه سلم ان اجماع المسلمين في مادة واحدة وهو يمنع احد
 ويراد منه ان كمن في عقل محله صور جسمه عند لا ولا سوفت ايضا
 على حصول صورة اخرى طامه بل سوفت على اخر كقول النفس وغيره من
 وبنا فان العقل ان كان الجسم الذي هو عقل الناطقة كان اللازم ان عقل
 ذلك الجسم صور عقلية طامه لان كل في مادة واحدة صور كان مما لكان

كذا ان كان المتعقل مادة الجسم الذي هو الجسم الذي هو عليها لزم ان يحل في
 المادة صورة مساوية لها في تمام الكمية لان كل فيها صورتان متساويتان
 تمام الكمية فان قبل الكلام في الصورة الجسمية او السوعية احواله في مادة الجسم
 هو محل الناطقة فان الناطقة حاله في تلك المادة قطعاً فادارة في ان الناطقة
 صورة عقلية عاقله لتلك الصورة الجسمية او السوعية كانت ايضاً عاقله في كل
 فتمتع فيها صورتان جسميتان او عقليتان متماثلتان احدهما عينيه والاخرى
 قلت لانه من حلوله في اخر حلوله في محل ذلك الاخر اذ المراد بالكلول
 الاختصاص بالاعتبار فيكون ان محله شيئا آخر ولا يستعمل محله كالاعتبار
 احواله في المحرك فانها ليست حاله في محل المحرك لان المحرك توصف بالبرقة ولا توصف
 الجسم بها وكسليم فاجتمع المثلين انما يمنع لاستلزام ارتفاع الامتياز بينهما
 ومنها الامتياز بان لان احدى الصور من حاله في المادة بلا واسطة وانما
 حاله فيها بواسطة هذه التدركات في الامتياز بينهما اقول على انها شبيهة
 من وجودها اشياء وموران احدى الصور من موجودة بوجود خارجي والاخر
 موجودة بوجود عقلي وانما قال من ان حلول احد المثلين في الاخر في كل
 في محل واحد لا تكثر بينهما ايضاً لا يجب التمييز ولما رخصها ولا يجب التمييز
 لتساوي نسبتها اليها مدقوع ان نسبة العاقل من تلك المحل متعارضة احواله في
 نسبت الى احواله معارضة احد المثلين للاخر وهذه التدركات في التمايز بين
 الوجه استناد على ان العلم بارتسام الصورة وقدر الكلام فيه على انه لو تم هذا
 لادل على ان النفس الناطقة اما عاقله بينها ثباتاً او غير عاقله في شيئا منها
 كلاماً بما لا ينفك فان كثر من صفات النفس معلوم لها ولا يدوم استحضارها
 واجيب بان صفات النفس ولما رخصها فيتم في قمين قسم من خواصها لانهما من خواص
 التي هي مباديها كقولها مدرك لادائها وقسم من خواصها بالغايبين في شيئا منها
 كقولها مجردة عن المادة وغير موجودة في الموضوع النفس مدرك للتقسيم

كما كانت مدرك لادائها واما ولست مدرك للتقسيم الثاني في الاعتدال في الاعتدال
 الشرط عند عدم المعايير فان قيل اذ كان ادراكها لادائها من القسم الاول
 ان يكون مدرك لادراكها لادائها فكذلك اعلم معلوم غير متساوية احواله
 لادراكها لادائها ليس من القسم الاول لانه انا محصل لها بالمعيارية التي غير احواله
 لادائها فانه غير ادائها ظاهراً لمعلول في تتبها شي وموران ادراكها لادائها وان كان
 فرداً لها كونه حاضراً عند كونه وادائها ظاهراً من الصفات بالمعيارية
 ايضا يكون مدرك واما تحقق الصور والعرض في كاف في الادراك وما اجبت
 من ان العلم بالعلم ليس انه ازيد اعلم اذ لو كان العلم بالصورة العقلية بصور اجري
 مساوية اليها لزم اجماع صور من مماثلين في النفس ظاهراً معلوم غير متساوية
 ليس من لان العلم بالعلم وان لم يوفق على حصول صورة اخرى متعدياً من كونه مساوية
 قطعاً فلهذا المحذور ورد بان العلم بالضرورة انه لا يدوم علماً كثيراً من الصفات
 متشابهة اليها بالعلم كالمعرفة او السجادة والعلم بالسجادة وغيره **واستلزام**
استنثار العاقل من استنثار المرد من معنى ان عاقل من النفس الناطقة هي الصورة
 العقلية يكون سعيه عن المادة واستنثار العاقل من سعيه استنثار المرد من
 لان احتياج المرد من شي سعيه احتياج عاقله اليه ولا يمكن ان في استنثار
 الا ان عينه **ولا استنثار البقية** معنى ان النفس الناطقة غير منقطعة في جسم لان
 نسبة في الجسم باقية في الضعف والكمال لانها انما متعل براسطة الجسم فكل
 اجزائها ولا يفرق لئلا كلال الاو بعد من القوة كلال لان احتلال الشرط
 من احتلال المشرود كما رى في قوى الجسم والحركة كما ليس في البدن فانها متعل
 من البدن والنفس الناطقة فرما ببدء الجسم في الضعف والكمال فان الاشياء
 في كمالها متولى عقله ويزداد وان كانت الآلة البدنية في السمان والكمال
 في الانسان في احسن الشجرة قد يصير خزانة تحقق معلول فاحصل
 في كمال الآلة فكون حاله في الجسم طسا احتلال العقل احتلال الآلة لا بد

على ان العاقل حال في الجسم عاقل بالآلة اذ جاز ان يمنعه في آخر العمر عن العمل
 بهذا استعماله تدبير البدن واستنزافه وان لم يكن حاله بخلاف ذلك
 العمل عند كمال البدن فانه يدل على ان العمل لا يترك منه وورد عليه
 انه يجوز ان تضعف القوة العاقلة بضعف البدن وكان ماري من ارباب
 سباجين علوم كثره عنده وسبب الهرن والاعتقاد فان حوده العاقل
 يكون كسب القوة فقد يكون كسب الهرن والادمان ايضا فان المدققة على
 من الشاغل متدرون على ما يتدر على مثل الشبان الاقوياء وفي آخره
 يستولى الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة كسب الهرن والاعتقاد
 اثر يتدبره فخر من اكراد واصحابه ان يكون المراج كما صلب في ران الكهول
 لقوة العاقل من سائر الامور وذلك بتدوير القوة العاقلة **والقول**
 اخذ على ان النفس ليست قوة جسامية تترك ان القوة المنبجعة في الاجسام كل
 بضعف عند بوارد الانفعال وكما هو حقيقة ان القوة المنبجعة في الاجسام كل
 بذلك الترتيب والانسكاس الى الجوارح فلا يترك على يد من القوة جدا
 من فعلها فان الباصرة بعد النظر في ومن الشمس بالاسم لا يدرك
 الضعيف والسامع بعد سماع الرعد الشديد لا يسمع الصوت الضعيف والناظر
 بعد شدة اراجه القوة لا يحس بالراحة الضعيفة وهكذا حال الذائبة والامنة
 قوة الحس قد طلت بالومن والكمال والانسكاس طان افا عمل تلك القوى
 بصدورها الا عند انفعال موهومات تلك القوى كثر على الكواكب من السما
 عند الاحساس والافتعال بما يكون بغير طبيعة المفضل ومنه عن
 فوضه العمل وان كان مقتضى طبيعة القوة كنهه لا يكون مقتضى طبع النفس
 التي تاتى موهومات تلك القوى عنها فيكون تلك الطباع مقنونة
 مقنونة تلك القوى في افعالها والقدوم والساير يقتضي الوهم فيها
 وقد حصل النفس بالاطاعة من ذلك الوهم والكمال فانها لا تكل عند رد

الافكار المودية الى العلوم بل كفى ذلك الازدياد كالاتها وانما قلت قد لا تكل
 انفس لم عمل لاكل اصلا لان العاقل اذ كان معطيا معاونة من القوى الكبرية
 تضعف عن العمل بضعف معاونة والضعف في واهما وكلا الوجهين ضعيف
 بالبحر طالع الامام جاز ان يكون العاقل محال في النوع لسائر القوى مع كون
 تضعف بغيره فلا يستحق اختصاص بعضها بالكمال دون بعض والانسكاس طان
 ثم ان ما قيل من ان القوة لا يصدق عليها الا عند انفعال موهوماتها **والجواب**
بعدمه **والجواب** **بعدمه** **والجواب** **بعدمه** **والجواب** **بعدمه** **والجواب** **بعدمه** **والجواب** **بعدمه**
 القوة موهومة بالنوع وانما تختلف الصفات والملكات باختلاف الاجز
 ودوات واحار الموهومة ذبب بعضهم الى انها مختلفة بالمسبة بمعنى انها
 نوع مختلفة كل نوع او اود موهومة بالهيئة مثل وشبه ان يكون قوله على
 معاون كعادن الذئب والفضة وقوله على الارواح جود مجتذ فاعادتها
 سبب وانما كرها اختلف اسادة الى هذا وقال الامام ان هذا الدبيب هو
 في غذاءه اما معنى ان يكون كل فرد منها غاليا بالهيئة سائر الاقوال حتى
 في ذلك منهم اسان في الحقيقة فالطائرة لم تترك بعد واجتج المم على ما اختار
 في سبب الشدة داخل تحت حد واحد وهذا معنى وحدتها بالنوع فان
 في الحقيقة بالهيئة يمنع ان يكونا حد واحد واعتبر من طر ان وفولها
 حد واحد ومعنى وحدتها بالنوع طر ان يكون مادكون في حد واحد الحقيقة
 بكثرته كنهها فان الحد كما يكون الحقيقة النوعية كذلك يكون الحقيقة
 الباصرة وان ادعى ان هذا مقول في جواب السؤال بما هو عن الاقوال وايضا
 هو نوع على ربحا يحتاج في ذلك الى تمميزه جوري يجوز ان يكون ما عقل من
 في عمل هذا المعنى عاقل لا انواع مما لذه الحقيقة **واختلاف العوارض**
بعدمه **والجواب** **بعدمه** **والجواب** **بعدمه** **والجواب** **بعدمه** **والجواب** **بعدمه** **والجواب** **بعدمه**
 في تلكها اسارة الى جواب اجماعهم على اختلافها بالهيئة بغير ربحا
 حوا من مثل الكا والصلادة والحل والسخاوه واليمن الساجد ويس

ذلك الاختلاف بسبب المراج فان الانسان قد يكون حار المزاج وفي غاية
 البلاء وقد يكون باردا المزاج وفي غاية البرودة وقد يكون بالعكس وايضا قد
 قبل المراج وهذه العوارض من سائر ما بها فان الانسان الواحد قد يمتنع
 حاد ام يبرد بعد ذلك وموافق على حلة النساء في ولادة وذكارة فلو كان
 بالمراج لا حلف باختلاف المراج وايضا قد قبل هذه العوارض متى الرنة
 كالا فان الجبان او الكف استأخذ في المخاوف والشبكات عليها يصير مجابا وجيل
 او الكف نذل المال وودام عليه يصير سخيا والعنوب او الكف وودام عليه
 حليما مع قبح المراج كالا فلو كانت هذه الامور مستندة الى المراج لاستمرت
 باستمرار وايضا ما رزى شخص سقار من في المراج غاية العار ب مع انها
 سائنان غاية البان في الرحمة والعنوة والكرم والجل والعفة والنجوة فلو كانت
 مستندة الى المراج وليس استنادك الاختلاف بسبب الامور الخارجة كما سلم
 المعلم ومسايرة من الايون والاصحاب والاعوان او ربما تنقل لسان اجماع
 هذه الاسباب كالحارجية كلها للعفة مثلا مع كونه ميلا لا محالة الى النجوة وبالعكس
 فلو كان الايون في غاية الكثرة والارادة والولد في غاية الفقر والكرامة
 فلو ان الاختلاف في هذا المراتب والاختلاف ليس مستند الى اختلاف آيات
 البدن واحوالها ولا الى الاسباب الخارجة فهو مستند الى ذوات النفس فلو
 كون محله ومصدر الجواب انه يجوز ان يكون ذلك لاسباب اخرى لا تطلع على سببها
 مثل ان علة الاحكاميون من الازواج العلية او يكون كبريت في كل الاسباب
 من النفس والامور البدنية والكارية على وجود محله وانما يستند في ذلك
 الاستماع فيها وادوات الاعاق على التمدد عند الوفاق في ملك العوارض
 لو كانت العوارض المحلقة مستندة الى ذوات النفس وهذا المضمون
 على نفس واحدة وهي حادثة وموافقا على قولنا وعلى قول الختم لو كانت
 لزوم اجماع الصديق او بطلان ما ثبت او بثبوت ما تمتنع فوجب ان يكون

الى ان النفس حادثة وموافق لما ذهب اليه المليون وذهب اقلطون
 قبل الى انها عديمة واختر المصنوع الاول ولقد اقال وموافقا على قولنا ان
 النفس على قول الختم لان الواجب في ما على اختيار على رايهم وانما المختار
 كون قد يما على كسب واما على قول الختم فلان النفس لو كانت ارضية لم
 الامور النفسية وجماع الصديق او بطلان ما ثبت او بثبوت ما تمتنع فوجب ان يكون
 ان النفس لو كانت عديمة فاما ان تكون في الازل واحدة او متعددة كما جعل في
 اول لانها عند الصديق البدن اما ان سقطة وحدها وجماع ان يكون من زيد
 منها غير عمرو ومن من اصنف بالجن والجل عينه من من اصنف بالاسرار
 واشهر فقدم اجماع الصديق وموافقا الاول ولما ان سقطة ولا يمكن ذلك
 بان سقطة النفس الاولى الواحدة ومحدث نفس اخرى كثيرة فليزيم بطلان ما
 في النفس الاولى وموافقا الثاني وذلك بطريق اخر من ان العدم لا يكون زوا
 مع ان ذلك قول محدث النفس واما على ذلك لا يمكن ان لا سلطان لنفس محدث
 نفس اخرى لان الكثرة لما لا تستقام والجنس او بطلان الواحد وحصول الكثير
 فان يكون الا بالمادة وذلك انما هو اليه على ما سبق وما ذهب اليه من ان
 ان في الازل لان المركبات العنصرية حادثة وقائمة وكسليم فالكلام في النفس
 انما لا بد ان الحادثة الهائلة وما يرا في الازل بالابدان لا تصور الا بالاحوال
 عنها الى هذه الابدان وموافقا في سبب بطلان ذلك كسليم ايضا الى ان لا اله
 من سقطة في الازل لا يكون محدة بالذات لما سبق من ان الاتحاد بالكمية الكثير
 واما ما يمكن من الازاد وسم الكلام مما آتانا والاعراض عليه ارضي على
 من قد مر منها في محل بيانها وايضا انما ما يطال السانخ الموقوف على
 في النفس فليزيم الدور وهي مع البدن على التساوي اي عدد النفس
 من عدد الابدان لا يرتد احد ما على الاخر لانه لا متعلق ببدن واحد الا
 وان ذلك معلوم بالضرورة وكذلك لا متعلق بنفس واحدة الا ببدن واحد

مدونة مستقر فيه لغير الاله في محيل كالاتها الداية هذا الارتباط الذي
 فيها موجبة مع النفس ليدن فن هذه الحجة بان كون مستعد الوجود مسلفة
 به يكون البدن محلا لاستعداد وجوده من حيث انها متعارضة لا من حيث انها
 اياه بل هو محل استعداد معلقها به وصرفها فيه ولما وقف معلقها به على وجوده
 منها كان في الاستعداد منسوب اوله بالذات الى معلقها اعني وجوده في نفسها
 فهذا الاستعداد كاف ليعين الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى
 منسوب اوله بالذات الى وجوده في نفسها ليعين قيامه بالبدن لانها من حيث
 في نفسها مباينة له وقد بين ان التي لا يكون مستعدا لما هو مباين له ومن في
 الحجة ايضا جاز ان يكون البدن محلا لا مكان فساد النفس على من حيث
 لعدم نفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث
 متعارضة لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل استعداد انقطاع تدبيره
 لكن لما لم يوقف انقطاع تدبيره على عدمها في نفسها لم يكن في الاستعداد منسوب
 الى عدمها في نفسها بالذات ولا العوض فلا معنى في الاستعداد عدمها في
 منها اصلا بل لا بد من استعداد اخر وقد بين امتناع قيامه بالبدن لعدم
 الفرق بين المكان وجود النفس امكان عدمها وان البدن لا يكون ان كان
 لا مكان الا مع انه محل لا مكان الاول ويرد عليه جميع ما سبق ايراده في محض
 ان كل حادث مادي ولا يصير مبادىء صورة لاخر والابطل ما اصلا من اس
 ذميت من غير ان النفس الناطقة بعض منها صورة توجبه انشائية على البدن
 الاله فيها في البدن واجزاءه واما هذا الكلام مني عليه ومعناه ان النفس
 معلقة بيدن وتماثلتها صورة توجبه على بعض منها صورة توجبه
 آخر والالكان لنفس واحدة بان فرد عدد الالكان على عدد الصور
 وقد بينا انها متساوية وان العقل بذاتها ويدر كالات معنى النفس
 يدرك الكليات بذاتها لا بواسطة الالات بل برسم صورها في ذات النفس

بجزيات بالانها اي ان رسم صورها في الالات لا يتراع في ان مدرك الكليات
 في الانسان هو النفس اما مدرك الحركات على وجه كونها حركات عند بعضهم
 الشرع اقاربه المعنى عند بعض الكواكب والاولى على ان مدرك الجمع هو النفس
 الحكم من الكليات والجزئية والحكم من الشئ لا بد ان مدركها فالدرك من الانسان
 لجميع الالات هي واحدة والدرك للكليات هو النفس لا بد ان يكون مدرك
 الحركات ايضا اياه واما ان صور الكليات برسم في النفس دون قولها ان
 وصور الجزيات في واما في ذاتها فليس بان الاول في محض كونه النفس و
 بن انما يقول **لا اعتبار من الملتصق من غير اسناد** يعني مدخل مدخلها
 برسم متساوية في جميع الوجود الا في ان احد ما على من المرح الوسطاني و
 لا فرق في ساد على في الشكل من غير اسناد اي من غير ان يستند في الجمل
 الى خارج بان ترى في الشكل في الخارج كل غلبة نفس احرا عيا وممن من جانيه
 المحسوس في الوضع وليس في الاشارة منها بحسب التهمة ولو اذمها وعوارضها
 كاشفها في الشكل والسواد والسامق وغير ذلك لوزن مساو هما من جميع
 ان يخل بان كون محل احد ما غير محل الاخر وليس في اسرار المحل الخارجي لان الغرض من
 في رضاء من الخارج فيصير المحل الادركي لذلك والمجرد لا يصلح ان يكون محلا لذلك
 كانه حسانه واعلم من بان في الالات اسم في الميكلات المسماة بالصور دون المسماة
 في حال حريه فلنكون ادرك النفس بجزيات معاونة الالات لما ادركت
 من صورها لا من صور الالات في ذلك واللازم يتبع بالضرورة واجيب بان
 النفس لا توسط الالات سواء ادرك الذي بطريق ارباب الصور واما ما لا يتوسط
 الى ارباب الصور كادراك النفس ذاتها فلا تستمر الى توسط آله وقد كانت بانهم
 مدرك ادراك الجزيات المادية هو الذي يكون بالالات واما ادراك الحركات
 بالصور هو نفس هو متعلق بالالات الجسمية **والنفس قوى شاركة**
في مادة وانانية والمولدة واخرى خاض بها تحصل الادراك اما بالجزئية

او **نكتة** من ان النفس الناطقة قوى ساركة بها الحيوان الابلع والنبات دون
 اخرى احسن حصل بها الادراك الجوى وهي قوة ساركة بها الحيوانات الابلع والنبات
 وهي القوة الحسنة الظاهرة الحسنة الباطنة وهذه القوى العشرة حصل بها الادراك
 والبقوة اخرى احسن من الاولين لانها كسرت بالانسان وهي قوة يحصل بها
 لكلى اما القوى التي ساركة فيها النباتات والحيوان الابلع فاصولها ثلث
 اثبات لاجل السحق وما العافية والناحية واحدة لاجل النوع وهي المولدة
 وهذه القوى الثلاث هي تامة لا احتصاص نبات بها بل لا تخمسها فيها
 وهي طبعية ايضا اما العافية فهي محل الغذاء الى مساكل المعنى وتم قلب
 بافعال جزئية طبعية احسن يحصل جوهر البدن هو الدم والكلب الذي هو بالهذه
 القوة من الفعل طبعية بالعضود وكل به كما سمع في علمه سمي المدد وما وسع عدم
 والنبات الارزاق وقد كل به كما في الاستغفار الكمي والثالث الشبيه بالعضود
 حتى في قوامه ولونه ودكل به كما في البرص والبهق فان البدن والارزاق
 فيها الشبيهة فموجود هذه الافعال الثلاثة وان يكون القوى ثلث كمن
 القوة العافية هي مجموعها وقوة اخرى تستخدم كل واحدة منها والذات هي مجموع
 كل القوى الثلاث والقوة التي مصدرها الشبيهة بموتها جبهة ثانية وهي
 بالكمية في الانسان وفيه من المركبات التي لها اعضاء واخرى مختلفة بالكمية
 الا اعضاء ومختلف النوع اذ في كل عضو منها قوة غير الغذاء الى شبيهة بحالته
 القوة الاخرى والناحية في داخل الغذاء من اجزاء المعنى في جوار
 القوة بنسبة طبعية ان رند في الاعضاء الاصلية اعني ما تولد من النكتة كما علم
 الرباط وفيه ذلك نظر الفرق من النور والسم فان السم انما هو زيادة في
 المولدة كما في السم والسم في الاعضاء الاصلية وتصل السم لارزاق في طول
 وليس كذلك فانه قد رند في الدول ايضا وتكون نسبة طبعية في الورد
 على النسبة الطبعية مل خارج من القوى الطبيعية واما المولدة فالمراد بها قوتها

جبارية كما في العافية فانها كما ذكرنا آياتها عن قوتها احسن ما يحصل
 فضلها من الرابع منها وهذه القوى عليها في الاحسن لان ذلك الدم يصير منها
 وانها ما هي كل جزء من النكتة كما حصل من الذكر والانثى في الرحم لعضو مخصوص
 بالحصول مستعدا للعضود وعضو مستعدا للعصبية وعضو مستعدا للرباطية
 فيه ذلك وهذه القوة هي القوة الاولى لان النكتة كما تطلق على هذه القوى يطلق
 على القوى الثلاث من قوى العافية ايضا لوجود معنى القوة فيها فخصت هذه
 القوة الاولى وكل القوة العافية العافية لكونها عليها في بدن المولود وفعل هذه
 القوة انما يكون حال كون النكتة في الرحم لصادق ذلك فعل القوة المصورة لانها
 مدبره الا اعضاء والمصورة عليها صورها الخاصة بها وانما لم ذكر المصنوع
 المصورة لانه سطره وانما احتج الى هذه القوى اما الى العافية فلان قوتها والبدن
 دون الغذاء لان البدن انما يمكن كونه من جسم وطبع لكونه قابلا للسكر
 لمدد ولابد من حارة عافية محسنة محسنة للعضود وعرفها لانها ان كل الرطبة
 وعضوها على ذلك الهواء والبخار والحرارة والبرودة والشمس والظلال
 خلف دل ما حصل منه لم يكن مائة مائة تام الكون فعلا كما مدد ذلك وليس قد
 على جسم الانسان من الانسان اسما لطلسمه فلما يدون من ان يكون القوى
 من شأنه ان كل الراد الى مشابهة جزمه اعضاء البدن لمختلف ذلك دل على
 وهي القوة العافية واما الى المولدة فلما جرت من ان الموت ضروري وحدث
 الانسان بالتولد ما سوره جوده فوجب ان يكون النفس قوة منفصل من المادة
 كسواء المادة واحدة مادة النفس اذ لو كانت المادة المنفصلة اقل الغذاء
 لوجب سحر كل حلت النفس ان قوة ضعف من المادة التي يحصلها المادة
 سبب الى المادة المصورة فمدها مقدار في الاقطار على تناسب طبعي
 بالاسم من النوع الى ان تم السحق وعدم **للعافية** قوى اربع هي **العافية** و
الناحية و**الباطنة** و**النافعة** لما كان وجود السحق تم فعل القوى العافية والناحية

كما ناسا مقصود ترفه بذاتها لكن لما لم يكن ذلك الا يحصل الغذاء النافع واسد
 ودفع مضار استيج الى فعل قوى اوى اربع قسمت كك الاربع خواص لسكن العروق
 لما ان فعلها ليس مقصود الغذاء بل لتتم فعل ميك الروتين واما حال عدم الغذاء
 ولم عمل عدم الغذاء والنامية لما ان الغذاء ايضا كعدم النامية معلوم بالفتنة
 بالانزاع اما الاستساج الى الحاد فظاهر لان الغذاء لا يمكن ان يحصل في
 الاعضاء لانه لا يمكن ان يكون ميله فلا يحصل له الاغناء العاليه واما ان
 حقيقا فلا يحصل له الاغناء السافل ووجوده في بعض الاعضاء معلوم
 المكس اذا اشتد حاد الى الغذاء كعدم من في الى المعدة من غذاء
 بل مع ارادة امساك في فسه وايضا ان الكوكس مع التي مدقيره وان ساد
 وما ذلك لاجدب المعدة اللدني الى قوما وايضا الرحم اذا كانت خارجة عن
 بعية الهدى كالجحش الانسان وقد اجماع ان احلله يجدد الى الداخل
 آتى الساكنه فطان الغذاء لا بد فيه من الاستحالة حتى يبرسبها كحجر المعدي وسبها
 حركه وكل حركه في ران فطارد من ران في سلة سيميل الغذاء الى جوف المعدي ولان
 الحظ جرم رطب سيبال كالحال ان تقف منته زاما فطارد من حارة من ران
 وذلك الكس من الساكنه ووجوده في بعض الاعضاء معلوم بان كس فان باب
 التخرج قالوا اذا اثر خايلن كيجوان حال ساو ل الغذاء حذا حدة محسنة
 الغذاء بحيث لا يمكن ان يسيل من ذلك الغذاء شي وايضا قالوا اذا استسفا جن
 الحامل من تحت السرة وحناء حها مستفهما انهما كشد كشد لا سب
 فها طرف الميل وايضا فان المنه اذا اسمر في الرحم لا ينزل منها مع سلة
 الها من فطان اعاد القوة العرة اما ككون لما سوتغارب الاستعداد وسورة
 العنوية واما يمكن ذلك بعد فعل القوة التي تجعل مغارب الاستعداد
 القوة الها من ورايت الهضم اربع اوبها في المعدة فان الغذاء يبرسبها
 اي جوف استبها بما كالكس كالحال المشروب وذلك في انك

واما الحاله المشروب كما في جوارح الصيد وابتداء ذلك الهضم في التمر عند المنع
 واما كانت الحيلة المصنوعة فعل في استساج الدمايل الاضطرط المطبوخه المدققة
 كدور باعاب وانها في الكبد فان الكبد كس اذ لم انهما في المعدة
 جذب الحاله بالهروق المسانية بالما سابت الى الكبد وقد اخلت في العروق
 منقذة النسايل المنشرة في جميع اجزاء الكبد كحت طالي الكبد كطية الكبد
 فتم شاك انهما مامانيا وخلق صورة النوعية الغذاء ويستعمل في الاطباء
 نسي كجوسا وابتداء الهضم في الحاسار مباديها في العروق وابتداء من
 من اسود الحظ في الرق العظيم الطالع من حذب الكبد وراها في الاعضاء
 تده من صرايح الدم من حواب العروق واما الى الدافه فطانه ليس غذاء
 حيرة نارجوا من المعدي بل يحصل من ما يمتص الكان ومنع ما ردم من الغذاء عن
 لوسه ل ملك الاعضاء ورجف من البدن بل يفسد ويتبدل فطارد من قوه دفع
 كك اعطيات ووجوده في بعض الحس في حال السرور التي واداه البول
فان هذه القوى بعين الاعضاء كما للمعدة فان فيها الجاذبه والى
 والها من والدافه بالنسبة الى غذاء جميع البدن وفيها ايضا هذه القوى بالنسبة
 الى حدة خاصة **والنوع غير السن** لما واما وقد وجد احد ما بدون الاخر
 وان بدون السن كما في العبي المزول وانما كس بعض السوخ والدليل
 ما بدون الزوال السن والعسرة عذى **باطل كاستحالة صدور هذه** **فان**
الحركة كسبة عن قوه بسيطة ليس لها شعور اسلا والزوال يبيع في ذلك
 بل حدة مطلقا وادعي ان الاحوال المشوبة الى القوى صادرة عن طاكه موكلا
 هذه حال فعلها بالسود والاحيار وورد عليه انما لان المصورة قوه
 واه . . . بسيط لم لا يجوز ان يكون وحناء بالجنس كما ان الحيرة واحدة
 بالجنس من النوع وكس لم لا يجوز ان يكون صدور هذه الافعال كحباب
 استعداده فان المنه انما يحصل من فعل الهضم الرابع في الاعضاء ففصله

كل عضو انما يستعد بصورة ذلك العضو كذا لا تنافي ان تلك الاعمال المتعددة
 المتكررة على النظام المشابه من الصور العجيبة والاشكال الغريبة والصور المروعة
 والاركان المختلفة وما روي فيها من حكم ومصالح قد عجزت فيها الالوهة عن
 عن ادراكها العقول والافهام قد طلع المدون منها كما علم في علم الشرح وشرح
 حله الا ان حصة الاف مع ان ما لم يعلم منها اكثر مما قد علم كما لا يخفى على ذي
 حدس كامل ما لا يمكنه من العقل لصدوره عن القوة التي سموا مصورة وحيوية
 كونها كبريتية وكون المواد مختلفة على حكم ما ان احال تلك الامور لا يمكن ان حصة
 عن حكم عظيم جبر قدير هذا الكلام في القوى السابعة اولها والآخر
 عليه بعد ما قيل من ان ابيات بعد هذه القوى وانما لها المذكورة في باب
 ما لا يتم الا على اصول الشك من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وان كان
 موجب بالذات وانما على الترتيل باختياره فجاز ان يكون هذه الاعمال كلها صادرة
 عنه ابتداء واذا حوز ان يصدر عن الواحد اكثر من واحد جاز ان يكون
 الاعمال كلها صادرة عن قوة واحدة فهذا السبيل لا يتم على قواين علم الحكم
 وامثال ذلك انما نشأ من طلق الماخون الحكم باصول الدين من وجوه
 لانهم ان العادة قوتى طشت توكل فعلها انما يتم بافعال خفية كمثل طشت
 تحصيل جود البذل وموال الدم والكلط انما هو فعل لا منه الكبد والالتهاب
 جاذبه العضو والاعادة فعلها ليس الا الشبه فليس هناك القوة والاعادة
 مصدر منها العشد الثاني انما لانهم ان العادة غير الهاضمة فان اكثر الالتهاب
 والى سمل المسي وساجب الكمال وغيرهم من الالتهاب الماخون لم يرد
 خاير ما قل في الرق منها ان القوة الهاضمة بقا فعلها عند انتهاء
 واما داخل الماسك فاذا جذبت جاذبه عضوية شيئا من الدم وامسك
 العضو فله دم صوره رقيقة فاذا استحال سببها بالعضو فقد بطلت كبد
 وحدثت صورة اخرى فكون ذلك كونا للصورة العضوية وقشادا

الدموية وهذه الكون والشا داما محصلان بان يحدث شاك من البلع بالاعمال
 استعدادا للمادة للصورة الدموية في الاشخاص واما عند استعداد الصور العضوية
 في الاستعداد ولا يزال الاول حقيقا وانما شكا ان متى المادة الى حيث سلك
 الصورة الاولى وهي الدموية فحدث الاخرى وهي العضوية فبها حالان احدهما
 سائر على الاخرى فاحالة الاولى هي فعل القوة الهاضمة واحالة الثانية هي فعل القوة
 حاديه ورد عليه انه لم لا يكون حصول الكاثير بقوة واحدة فانه لو اعيته عدد مثل
 هذه الاحالات واستعدت كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر
 من المذكورة فان العداوة كاحالات كثيرة بحسب مرات البصوم بعضها الاحالة
 في الصورة النوعية ايضا كما ذكرناه انها ولما عار ان يكون تلك الاحالات الكثيرة
 قوة واحدة هي الهاضمة طمأن كون الاحالة الى الصورة العضوية ايضا بملك
 قوة بينها فكون هي مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت
 بمصلحة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية الثالث انما لانهم ان النسيج
 في العادة لم لا يكون ان يكون مساك قوة واحدة كمثل احوالها بالثقة والضعف
 فحصل من من العداوة ما تزد على قدر المثلل من الاعضاء الاصلية وذلك في كون
 انهم على ما قرب من السليين ثم سلق اليها من من الضعف فيحصل منه ما
 ساء وذلك في سن الوقوف اعني على قرب من الاربعين ثم تراءى صحتها
 على كونه على تحصيل اساسا في المثلل وذلك في سن الانحطاط الكففي الذي لا عيش
 وقرب من السنين وفي سن الانحطاط الظاهر الذي هو ما يبدى الى آخر العمر
 الرابع انما لانهم ان المولدة للغة قوة اخرى غير القوة المعيرة التي لا عيش لها
 فانما فعل ذلك كما فعل غيره الذي اللبن ولا تعال ان في الثدي قوا اخرى
 وليس لبن الا فضل عذرا لا عيش كما ان اللبن فضل عذرا الثديين كما سئل
 لما اوردت القوة المعيرة الاولى قوله في ابيات ان الله متساوية الاجزاء
 فلو قوة بعد بعضه للغيره وبعضه للصبية فكان فعل الصورة في بعضه

صور العصب وفي بعض صور العظم ترجحاً لما خرج طلب العلم ان المنة مشقة
 الاجزاء على موصلة الاجزاء كما وجب اليه تراط وما بعده لان المنة تخرج من
 كل البدن فخرج من العظم حرسه ومن العظم حرسه وعلى هذا من حرسه
 وهذه الاجزاء غير متساوية لاختلاف حركاتها باختلاف الاعضاء المتصلة
 عنها ولو سلم موافق ذلك وارد عليكم في القوة المعبر عنها فان المنة اذا كانت
 متساوية الاجزاء كان اعداد اجزائها للتعطيل دون اخرجها لما خرج وانما
 بان الاختصاص قد يكون كسباً مختلفاً في اخرج الاجزاء بسبب قربها وبعدها
 من حرم الرحم كان ذلك هو المنة انما والاعراض بانهم يملكون المولدة وينتفعون
 وغير ما قوى النفس واللات بها والنفوس ما حدث بعد حدث المراح وتام صور
 الاعضاء والتول بالبناء صور الاعضاء الى المصور قول محدوت الاربعين
 ذي الاله فعلها بنفسها من غير استعانة بالما وموتها قد فوج بان ذلك انما
 لو جعل الصورة من قوى النفس الساطعة للمولود والما لو جعلت من قوى النفس
 للام او من قوى النفس المولود النساء المتغيرة بالاداب لنفس الساطعة فلا حاجة
 الى المنة في سرج الاسارات ان من الالوان جمع بالقوة الكاذبة اجزاء
 لم يملها اطلاقاً وتقرر بها بالقوة المولدة ما والى ويملها ميتا وكل صورة
 تكون صورة عاقلة لمزاج التي كالصورة المعنوية ثم ان المنة سراد كان في
 كس استعدادات كتبها الى ان يصير استعداد قبول من كل مصدر
 مع حفظ المادة الافعال النساء فحسب التعداد وصيغتها الى كل المادة فيها
 وسكان المادة ببرها اياها فيصير كل الصفة مصدر مع ما كان سداً
 مع جمع ما تقدم الافعال الحيوانية ايضا فصدر عنها كل الافعال الصادرة
 وسكان الى ان يصير استعداد قبول من كل جهة مصدرها مع ما صدر
 وسبق مذكرة الى ان كل الاصل والما قوة الادراك **فمنه النفس وقوة**
منبهة في البدن كدس سائها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة

وكذا ذلك بان سقيل عنها العضو اللامس عند المنة حكم الاستعدادات ل
 نسخ اول الحواس التي تصير بالحيوان حيوانا متمسكا فان كانت قوت
 هاذية كوزان هندسار القوى ووهنا كدك حال اللامسة للحيوان لان حرك
 من كينيات المنة وفسادا باحلالها واحسن طليعة النفس فيجب ان يكون
 خلية الاول هو مدل على ما شاع به الفساده وكحفظ به الصلاح وان يكون قبل
 حلال الى مدل على امور سلق بها منقطة حارة عن الثوام او معرة حارة
 من شواء والدوق وان كان دالا على اليه الذي يستقي الحيوة من الطعوم
 فقد يجوز ان سقى الحيوان بدونه لارشاد اكو اسس الاخر على الغذاء الواقعي
 مناب الفساده وليس شي منها عين على ان الهواء المحيط بالبدن محرق او
 محمق ولشدة الاحتياج اليه كان يحوز الاعصاب ساريا في جميع الاعضاء الا
 يكون عدم كس اضع لا كما كبعد والطحال والكبد فلتا سادى عالما قها من كاد
 دافع فان كبعد مولد للصفا والسودا والطحال والكبد مصبان لما فيه
 دافع وكارنه فانما داعي الكركه قتالم باصطكاك بعضها بعض وكالطعام
 من امدن ود عامه كركاات فلما احت لالمات بالصفا والمزاج
 فارة عليها من المصاكاات واحتمل بعضها بعضا كركاات زعمنا منهم انها من لوازم
 كركه وللاطلاق حوه ككون حوكا متساوية فكون بها شعور والنفس
 وانما انها اما ككون كركه اللام ودفع الما فكون وجودها في العكس
 غير دون الفساده مكطارد ومان ذلك انما هو في الارضية والما
 في نبات محوران لوجده من اخرج كركه باللماسة والاصطكاك
 جبره مع كونها من لوازم الحيوة على الاطلاق والما ذيب الى البعض من حود
 اللامسة لبعضها ما سار على ان الارض يهرب من العلو الى السفلى والما كركه
 وكركه على شعور باللام والمنا فرفه عاية الضعف **وفي قدره**
خبر ما وجب المحور الى ان اللامسة حوه واحدة بما عدك جمع الممرات

نما

كسارا لجواس فان اختلاف الدركات لا يوجب اختلاف الادراكات لشدتها
 ذلك على بعد مسادها ووجب كبر من المحققين والتمسح الى انها قوى متحدة
 بنا على ما تحددوه في كبر القوى من ان القوة الواحدة لا تعد عنها اكثر من واحد
 فعلاواتها لموسسات مختلفة الاجناس متضادة فلابد لها من قوى مدركة
 مختلفة حكم البضا ومنها فاجبو لكل صدين منها قوة واحدة هي الحاككة من اكر
 والبرودة والحاكمة من الرطوبة والسوسة والحاكمة من الحسونة والملازمة
 الحاككة من اللين والصلابة ومنهم من راد الحاككة من الفعل والكنة فالواحدة
 ان يكون لهذه القوى باسرها آلة واحدة مشتركة فيها وان يكون مساكن في الآلة
 انقسام غير محسوس فلهذا تسمى اتحاد القوى ورد عليه ان المدرك بالحيث
 المتضاد ان الحرارة والبرودة دون المتضاد فان من السان المدرك بالمتقابل
 والوسم واذا اجاز ادراك قوة واحدة للضدين فقد صدر عنها انسان فلم لا يكون
 ان مصدر عنها ما هو اكثر من ذلك ايضا فان الطعوم وكذا الروائح والذوق
 اجناس متضادة مع اتحاد القوة المدركة لها وكون المتضاد قبا من الكمالات
 اكثر واكثر لا يحدى منها **وهذه الذوق ونفقت في وسط الرطوبة** **الحاسة**
الحالية عن المثل والذوق قوة مدركة في العصب المنزوع من على جرم
 وهو الى السوسة المتضاد يمكن به على جذب اللذيم ودفع المنافر من اللطيف
 كالان للمس يمكن به على مثل ذلك من الكمالات ورواقته في الاصلح الى
 وفارقة في ان من الملاسة لا يودي العلم كما ان من الملاسة الحار يودي
 بل لا بد من توسط الرطوبة اللعابية المسعفة عن الار السامة بالمليحة
 ان يكون هذه الرطوبة خالية عن صل طعم الطعوم ومنه بل عن الطعوم كله
 طعم المذوق كما هو الى الدائسة فان الرعين اذا كيف لعاب طعم احد
 عليه لا يدرك طعوم الاشياء المأكولة المستروية المستوية بذلك
 كطعم العسل واذا اختلفوا في ان توسطها بان محالها اجزاء لطيفة

علم من يعمق هذه الرطوبة معها في جرم اللسان الى الذاتية فالمحسوس بعد
 كنهه في العلم وكون الرطوبة واسطة سهيل وصول الكوبر المحسوس الى كنهه
 الى الكاسية او ان مكنت نفس الرطوبة بالعلم سبب المجاورة فهو من وحدا
 فكون المحسوس كنهها وعلى التقديرين لا واسطة من الذاتية ومحسوسها حقيقة
 كلفان الالبصار المحتاج الى توسط الجسم السفاف وقد مر كبر من العلم وليس
 محاسن لا امتياز كما في الكرافة فان صلح اللسان سفعل عنها اتصالا ليسا بالمتبين
 وهما اثره في فرد على النفس اثر العود من معاكاة واحد لا يمر في الحس
 ثم وهو قوة مودعة في الراعي من الناميتين في ان يفتش السببين على الشدة
ويختبر في ادراكه الى وصول الهواء المكشف كنهه في الراعي الى
الشم وهو على ان ادراك الروائح بوصول الهواء المكشف كنهه في الراعي الى
 الشم وفيل يتجرد اتصال اجزاء من ذي الراحة بحال الاجزاء الهوائية فيصل
 الى شامة وصل شغل ذي الراحة في السامة من غير استحالة في الهواء ولا يجر
 اتصال ورواها ان العليل من المسك سم على طول الارض وكثرة الاكنة من غير
 ستان في درنة وخمسة ولو كان الشم بالشم واتصال الاجزاء لما امكن ذلك
 ماثل بان المسك قد مر به الى مساهمة حدة الحرق ومسا كلبية
 من راحة مدرك في الهواء ارمته مطاوله عكس الرق السان بان الشم
 من كل الاجزاء اللطيفة واتصالها عن ذي الراحة لما كانت الحرارة وما
 بان الدك والبخير على سبل الروائح ولما كان الهواء الشديد بحسها ولما كان
 من كثره الشم واللامر بكلم المشاهدة والحواس منع الملازمة لحواس
 فان ذلك من جهة ان السخرو كلل الاجزاء نعن على كيف الهواء كنهه في
 من كثره الشم والشم على طول النفاذ وكلل رطوباتها قال الامام
 وان ان كلها يمكن نعن يمكن ان يكون وصول الاجزاء اللطيفة المسفلة عن
 فوار الى آله الشم ايضا سببا لادراك الراحة كما ان وصول الهواء المكشف

كيفية في الراجح اليها سبب لا يمكن الاخذون بان النار مع شدة احتراقها
 لما كان ولا يستحق الا على ساذقة قربة منها فكيف يحمل الجسيم والراجح الهواء
 على ساذقة بعيدة على ما حكى في التعليم الاول من ان الرحمة قد اسفلت من مسا
 ياتي فرسخ راكح حفت حلت من حطاط وحث من التماسس ومنع ايضا
 ان يحلل من تلك كيف اجزاء ساذقة ياتي فرسخ ورد بانه مجرد استبعاد ولا يولد
 على الاشياء سلبا لكن وصول الهواء المكيف الى المسافات البعيدة على
 يجوز ان يكون بهبوب رايح قوي على انه كحذا ان يكون اذ اكها للحف بالامر
 حين هي معلقة في الكو العالي **ومنذ اسرع** وهي قوة مودعة في العصب المعروق
 في مقعر الصماخ **وموقف** اذ اكها على **وصول الهواء المنفصل** المكيف كيفية القوة
 سبب مودع الحاصل مرفوع اى **ما** عصف او قطع اى برين عفيف ومما
 موجب ان لموج الهواء اما التفرع طان العارض كوج الهواء الى ان حلت من المسافات
 التي تسلكها العارض الى حطبها واما التلغ طان العارض كوجه الى ان حلت من
 المسافة التي تسلكها المتلوع الى حطبها في الاخر من حطبها من المتلوع
 ان ساذقة السكل والترح الراجح من ساذقة وشترط معاودة المتلوع للتلغ
 والمتلوع للتلغ كافي فرغ الطبل وطلع الكرابس بخلاف الطلغ لعدم كفاية
الى الصماخ فتنسج الصوت لوصول الى السامعة لا لتعلق حاسة السمع مع
 صداع الحاسة كما كثر في مائة روى مع جوده عن الباصرة لا بل يتعلق فيها
 بوصول الهواء الكامل للصوت الى الصماخ ان سوار واحد عينة سموح وكب
 بالصوت ويرسل الى العدة السامعة بل ان ما كان ذلك الهواء المكيف
 سموح وكيف بالصوت ايضا ويكفي الى ان سموح وكيف به الهواء الر
 الصماخ فذكر السامعة واستدل على ان الاحساس بالصوت بوصول
 الكامل الى الصماخ بوجه الاول من ان وضع فمه في طرف اسود لم
 طرذا الاخر على صماخ اسان وكلمه صوت حال بمخندك للانسان

سائر الحام من الراجح اليها سبب لا يمكن الاخذون بان النار مع شدة احتراقها
 رايح العذب قبل سماع الصوت الثالث ان الصوت يميل مع الراجح كالموج
 في صوت المودن على المسار فمن كان منه في جهة سبب الراجح اليها سبب صوت
 كان بعيدا ومن كان في غير تلك الجهة لا تسمعه وان كان قريبا واعرض الراجح
 بان الوجه الثالث راجع الى الدوران او محو لها ان ياتي وجد وصول الهواء
 الكامل للصوت الى الصماخ بعد السماع متى لم يرد لم يوجد طان الساذقة
 جبر ان امثال ذلك سموعة الكدس القوي من الاول ان الباقية عند الشين و
 كذا الحال في كثير من المسائل الطليح لسان فيها يكدر من الصايب طان الساذقة
 على الغير مع كونها معلومة ميتا وعور من بوجه الاول الحروف الصامتة
 لا وجود لها الا في ان حدوثها وكمن سببها فادن قد سببها اصل وصول الهواء
 الكامل لها الى صماخ الثاني حال حدوث الكلمة الواحدة اما سوار واحد
 او سوار متقددة على الاول يجب ان لا سمعها الا سماع واحد ولا سمعها
 وكذا الواحد الا ان لا تارة من الساذقة ان سبب ذلك الهواء المكيف على ذلك السكل
 في اصل كيفية الى صماخ واحد وعلى الثاني ان سمعها السامع الواحد
 كذا الثالث قد سمع السامع كلام غيره وان حال منها الحداد الحيط بالساذقة
 من جميع الجوانب ولا يمكن ان يقال ان الهواء الكامل لكيفية سمعة
 الحداد لان الهواء لا يحمل الكلمة المخصوصة مالم يسكن سكل مخصوص في
 حداد اذ ادى الى الحداد وصدمة كذا فم لم سمع ذلك السكل الذي لا يطرأ
 حاطا لها فصدخ وجه عن المسافة وجبان لا سبب كيفية تلك الحروف
 عن الاول بان الحروف الصامتة امر الحدوث لا امر الوجود فمجرد
 انما حصل الهواء الكامل لها الى الصماخ وعن الثاني بان الكامل لها سوار
 كمن الراصل الى السامع الواحد جاز ان يكون واحدا او لو من حدود
 الواسع جاز ان يكون السامع مشدود طان الوصول اول مرة فكلون شوط

السماع فيما بعد استغناء عن الثالث بان شرط السماع بقاء الهواء على كونه
 التي هي الصوت المنفرد على الموج ولا بعد ان بعد الهواء في المادة الصلبة
 بالكنية التي هي الصوت المخصوص والطلاق السكت على الكيفية كوزن قال ان
 الهواء لا يملأ الكلمة المخصوصة بالمسكن لكل مخصوص اراد به كنهه كنهه المسمى
 سبيل الجوز لم يرد به استكمال الشكل الكيفية حتى لا يصور نفسه في تلك المادة
 مسبقا للشكل على حال **وهو البصر** مودعة في لحن العصبين المحييين
 عسان من عوار الطين القدم في الدماغ عند جوار الزاوية من الشبهتين على
 الذي صان من السات منها سارا و سائر السات منها مينا حتى ينفذ البصر
 نحوتهما وادام سائر السات من السات التي وان سارا الى الكدة التي
 فذلك الصوت الذي هو في الموضع اودع فيه القوة الباصرة وهي تجمع النور وان
 جعلت ايمان العينان لموقفين للاصباح الى كثره الريح الكاملة لقوة الباصرة
 بخلاف سائر الكسائر الطاهرة **وتتعلق البصر بالذات بالصور واللون**
 بوسطها سائر البصرات كالشكل والقدار والحركة وغيره ولم يرد بالبصر
 الا سوهت ابصاره على ابصار غيره وبالبصر بالواسطه ما يوهت ابصار غيره
 برؤية الاعراض بان المدرك بالذات هو الصور للشيء لا واللون فهو ايضا
 حركي بواسطة الصور كسائر الميعيرات بل اراد بالمرى بالذات ما يكون حركي
 روية متعلقة به ابتداء الى بلا واسطه ككون ملون كك الروية بها ولا بالذات
 وعلمتها عينها بذلك المرى ما ينادى بالمرى على فليس ما عرفت في الاعراض
 الاولية والاعراض السات على فليس الحركات الدائرية والحركات الوضعية فان العن
 دى برؤية متعلقة به ابتداء بالبصر المذكور واللون ايضا كذلك الا ان روية العن
 غير شرط روية اخرى ورؤية اللون شرطه بوجود روية الصور المحيط بها
 اللون فاذا ارادنا اننا مضينا فهاك رويتان احدهما متعلقة بالصور والاولى
 والاخرى متعلقة باللون كذلك وهذا الكسف كل واحد منهما عند الكسف

تمام الروية السات شرطه بوجود الروية الاولى لا تحقق بدورها وانما السكت
 او كنهه فلا يتعلق به كنهها روية ابتداء بل الروية المتعلقة بلون الجسم ابتداء
 هي منها ما يتا بكملة ومقداره وحركته وحسنة وقبحه الى غير ذلك ملون الجسم حتى
 اولاد بالذات وكك الاشياء حركية ما ينادى بالمرى ولهذا لم يكتف بهذه
 الاشياء عند الحركات الصور واللون **وموراجع فيما الى آثار الكدة انما**
قد تولى قيا لانه لو ابتد الروية مدح كما هو مذهب الساعرة لا يكون في حصة
 به سائر الكدة او لا خارجة هناك **وكنه حصوله مع شرايطه** سبب الكلة
 ويهم القول الى ان الابصار سوهت على سراط يمنع حصوله بدورها ويجب
 حصولها اما الاول فلانما نجد بالضرورة استغناء الروية عند استغناء احد من
 كك السراط ورومان العدم لادلسا الامساع والاما الثاني فلان لو جاز
 الابصار سواها لجاز ان يكون كحصرها حال شاسعة ورومان راتة ونحن لا نراها
 واللازم بل قطعاً ورومان ان اردنا باللازم امكان ذلك في منتهى الظلم
 وان اردنا الاحتمال والصور المتعاقبات لا يكون استغناء معلوما بعد الفعل
 على سبيل القطع فلو ان ذلك من العلوم العادة ومنهم من قال ان سراط
 هذه الشرايط انما هو عند ملئ النفس بالبدن في السلق المخصوص او كرون البصر
 الى في القدر من القوة لا على حد اخر فوكة كما في الاخرة والما شرايط الروية
 نها ان يكون المرى متقابلا للرأى او في حكم المتقابل كما في روية الاعراض
 فانها في حكم محالها المحركة بالذات الحادثة للرأى وكما في روية الانسان وجهه
 في الرأى ومنها عدم البعد المعروط به الشرط فاسعاوت بحسب قوة البصر
 شدة وحسب علم المرى وصفه وحسب امكان لون المرى وكودته فان قوى
 بصر قدرى شيئا على حد مخصوص ولا راء ضعيف البصر على ذلك البعد وكك
 علم المقدار قدرى من منته ولا رى الصغر المقدار من ذلك البعد والاولى
 ثانيا وصنوبرى من بعد كمر منها عدم القرب المعروط فان البصر اذا قرب من

البصر مد البصر لا يبار ونقصا عدم الصغر المخرط وهذا الشرط ما شاع
 قوة البصر وضعفه ونقص قوت البصر ويعد ومنها عدم الحجاب من الرأس
 والمرى والمراد بالحجاب الجسم الكثيف المانع للشعاع من السقوط فيه وما قيل من
 ان المراد بالحجاب الجسم الملون والمتمنع اوله دل على قساده ان الزجاج
 الملون لا يحجب ما وراءه عن الابصار ومنها ان يكون المرى كغشاء اي ما شعاع
 من السقوط فيه لا يخالط فعلي هذا كما ان لا يكون الجسم اللطيف مثل الماء وان
 ربما يعدم منه الشعاع من السقوط فيه والتحرر شهد بخلافه لا ما قول بعض جسام
 لطيف في الغاية بحيث لا تمنع الشعاع اصلا فهو لا يرى اصلا كما لسوانه
 كرتي الاسود والحوار الصافي وبعضها ليس بملك الشابة من اللطافة بل لظن
 طرفي الكفاة واللطافة والزجاج من هذا البصل ومثل هذا الجسم للطفافة يحجب
 ما وراءه من الابصار وكذا في بعض مرى ما قيل من ان هذا الشرط من
 عما ذكره بعضهم من انه شرط في الروية كون الشيء خايزا الروية ولذلك امتنع
 الطعوم والرواع والكيانات المتناهي ليس به لان الكفاة انما شرط في
 الجسم الذي سلق الروية ما هو الا في منسك الاحوال والاوجب ان يكون
 الضوء واللون والسكل المقدار وسائر المميزات ايضا كشيء وذلك بد
 قطعاً فلهذا اذا كان الجسم كغشاء وجب ان يرى لونه وارجح كما يرى لونه
 وسكله ومقداره ليحس شرط الكفاة هناك وقد قال اسر الكول المرى منسكاً
 معنى عن اسر الكفاة كغشاء لان اللطيف لا يبل الضوء وما قيل من انه قد يصح
 الى هذا السبب طلاء اخرى من سلافة الحاسة والعقد الى الاحساس وتوسط
 السعاف بين الراي والمرى فصارت شرائط الروية كطائفه كالماء في ان
 الا غير من عند شرط عدم الحجاب بين الراي والمرى **مخرج الشعاع** المتكسب
 المستودع للكفاة في الابصار كشيء الاول في سبب الراي منسكاً من ان الابصار
 بمخرج الشعاع من العين على ميلة مخروطية من عند مركز البصر وما عده عند مخرج

البصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخرط معصم وذهب
 جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي على البصر كمنصة
 عند مركزه ثم تمتد منقذة الى البصر فما سطحت عليه من البصر اطراف تلك الخطوط
 وذلك الصمد ما وقع من اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك كمن على البصر
 في غاية الدقة في سطوح البصرات وذهب جماعة الى ان الخارج من العين
 خط واحد مستقيم فاد استوى على البصر كمن على سطحه في تحتي طول وعرضه كمن
 في غاية السعة وتخلل مركزه سيدة مخروطية اسطوانية البصرات وموان الابصار
 بالاطباع وسواها عند اسطره واتباعه كالكريستال وغيره قالوا ان معاملة
 البصر لباصرة بوج استعداداً ببعضه صورة على الكلدية ولا كمن في الابصار
 لا بطباع في الكلدية والارسي شي واحد شمس لا بطباع صورة في طليعي العينين
 ابد من مادي الصورة الى طليعي العينين المحوسين والى الحسن المسكر ولم يرد
 مادي الصورة من الكلدية الى الملتصق ومنه الى الحسن المسكر اسفل العينين
 من الصورة على اراود ان اطباعها في الكلدية محدقتان الصورة على الملتصق
 ومقتانها عليه محدقتانها على الحسن المسكر والثالث ذهب طائفة من
 علماء وموان الهواء المسفل الذي من البصر والمرى كمن كمن الشعاع الذي
 في البصر في كمن كمن الآلة الاسوار حجة الراي منسكاً ان المتوسط بين البصر وما
 لراود كان جساماً لطيفاً اي غير مانع لسقوط الشعاع فيه فهو لا يحجب من روية
 ما لم يواد كان كغشاء اي مانعاً لسقوط الشعاع فيه هو كمن البصر عن الروية
 كمن لان شعاعاً من البصر قد مد في الجسم المتوسط ووصل الى المرى
 من الاول ولم يمتد في الجسم المتوسط ولم يصل الى المرى من الثاني في
 امارات اسر موقد للقيس في هذا المطلب المظهر لمن كتب المناظر والمرايا
 في كمن لا يبال في ذنبهم وجوه منها ان الشعاع ان كان عرضاً امتنع عليه الحركة
 وسعال وان كان جساماً امتنع ان يخرج من عينها بل من عين الجسم يخرج

العضفور

على صفوحها

الاطلاق ونسبته في الحظ على نصف كره العالم ثم اذا طبع الحس عاد اليها او
 انعدم ثم اذا فتح العين خرج منه وكذا ومنها ان حرك الشعاع ليست ارادة
 وذلك طبعه وليست بطبيعته والاكثانت الى جهة واحدة ولا قسرية اذا لا حرك
 طبعه واعتبر من علمه ان يكون حركته الى جهة واحدة بطبيعته والى اعدا
 من اجابات مرسد وان لم يكن اتقاسر معلوما انهما ان لو كان الا بصا كخرج
 الشعاع لوجب سوسه عند ميوب الرياح ووصوله الى ما قابل الوجه
 حتى يرى الانسان ما لا يحاط ولا يرى ما يحاط ومنها ان الا بصا لو كان كخرج
 الشعاع لوجب ان لا يرى المرى الا بعد امتياز زمان يحرك فيه الشعاع الى الابد
 وان يرى المرى قبل الواسات بران مناسب مبادات المسافة منها وان يتطابق
 لانها كما فيها العين ابرنا الواسات ودفع جميع تلك الوجوه مادل كل كلام الباطن
 بخروج الشعاع وموانهم ارادوا ايجاد كره وان المرى اذا قابل شعاع البصر
 لان مسن على سطح من البصر انما من شعاع يكون ذلك الشعاع قاعدة كره
 متوهم راسه عند مركز البصر كنههم سوا حدوث الشعاع على سطح سبب معايل
 للحس خروج الشعاع عنها الى ما على ما ليس به حدوث الشعاع في ما قابل
 الشمس بخروج الضوء عنها الى وجهه الطبيعيين وجه الاول ان الانسان اذا
 نظر الى قرص الشمس مدته طوله ثم غص غلبه فانه كد من كانه منظر البصر
 كوكب اذا بالغ في النظر الى الكهف الشديد ثم غص غلبه فانه كد من كانه
 كاله اذا بالغ في النظر اليها ثم نظر الى لون اخر لم يرد ذلك اللون حاله بان
 تحتلها بالكهف وما ذلك الا لارسام صورة المرى في الباصرة اقول كمن
 بين البصر والمشاورة فوق من والارسام في الكيال هو البصر ومن المشاهدة
 لاسك ان بكما كاله جاله المشاهدة لا ماله البصر فالبصا ان تار في
 الرد صورة المرى في تلك كاله باق في الحس المشترك كاسيا في اثبات
 الحس المشترك ان ارادوا بانطباع صورة المرى في الباصرة رتبة

الذمى فلا ينبغي ان يمانع منهم في ذلك فان تحقق صور المحسوسات انطباعها
 في القوى كما ساء لها امر لازم على تقدير القول بالوجود الذمى بل ينبغي ان
 يطالبوا في تحقيق القول بالانطباع بصور المبعرات فان صورة المسموع ايضا
 منطبعة في القوة السامعة وكذا صورة الملموس في الالامسة والمذوق في
 الذائقة والمشموم في السامسة وان ارادوا بانطباع الصورة احرارا وكذا طبعهم
 لا يباينهم على ذلك وان كان المرى اذا كان قربا من الراى قريبا منه لاسك
 كما هو اذا بعد منه يرى اصغر مما هو عليه وكذا اثر ايد الصغرى او البعد حتى يرى
 عظيما يصح كحس لا يرى وما ذلك الا لان صورة المرى طبع في جوار من الكلد
 بحيث راو به مخفوط متوهم لا وجود له اصلا راسه كره الكلد وقاعدة سطح الكره
 ذلك الراو به يصغر كلما بعد المرى وتصغر بحس صغرا الجوز الذي تقع فيها من
 الكلد ولا سكا ان السخ المرتم في الاصغر اصغر من السخ المرتم في الاكبر فلك
 يرى المرى اصغره طهر ان السواث الواقع في المرى بحس الباصرة من الارباب
 انما تنقبض اذا حصلنا الراو به موصلا لا بصا فكون بالانطباع وانما اذا حصل
 مر منه قاعدة المخروط كما هو على القول بالشعاع فحينئذ ان يرى على مقدار واحد
 في الباصرة كلها سواء كانت الزاوية ضيقة او لا وفي طهر لان القاطن
 يخرج الشعاع ويعدون ان صغرا المرى وعظمه ما كان لصغرا راو به مخروط الشعاع
 وطهر والثالث ان البصر في ادراكه اسو بساير الحواس الطامسة اذ ليس لها
 كانهما ان يخرج منها شئ ومثل بالمحسوس بل ادراكها اياها انما هو بان
 اتسا المحسوس فوجان لا يكون الا بحس البصر كخرج شئ منه الى المبعر
 ما صورة المحسوس ورد به عيلا بل جامع واعلم ان المباحث من قوا من
 قول القوام ان الا بصا لما يكون بانطباع صورة المرى في الكلد وان المرى
 بالحس هو تلك الصورة فزاد عليهم انهم ان لا يحس الانسان ما هو كره من فطه
 ما اذ لا يطبع في ما هو ما هو كره من مقدار فطاه من الحكم على العظم

بالعلم ضروري بوقته على ادراك المحكوم عليه واصلا لو كان المبرر هو الصورة المبررة
 في الفن لما اذنا بعد الشيء ولما انظرنا حيث هو الصواب اهم اراد
 ان صورة المرفي اذا رسمت في الفن وما ثوت الكاسه بها طيب العيون
 المرفي الموجود في الخارج على علمه وفي جملة محبته وفيه فذلك الصورة
 لا بصار لا انها مبررة واما المذهب الثالث صدقوا في انظرنا انما علم
 ضرورة ان السماع الذي في عين العصفور بل السمع يتحمل ان يقرى على احاديث
 العالم الى كونه من العصفور او الانسان او العسل ان كان كل نورا او اذنا
 احال في كونه من البوار عشرة فرائع فصلا عن هذه المسافة العظيمة وان
 يمكن هذا علما عند العقل فلا على عنده وايضا لو وقف الابصار على استجابة
 المشف المتوسط الى حاله من البصر في الادراك كان كلما كانت العيون
 كان الابصار اقوى او لا يحصل الابصار اصلا لان تلك الكيفية ان كانت
 فكل كانت العيون اكر كانت اقوى فكان الادراك اقوى وان لم يصل فنت
 اجتماع العيون لو حصلت تلك الحالة لم يكن حصولها لبعض العيون اولى من
 لان كل واحد منها على مستقلة وعلى تدبير حصولها لبعض العيون لزم ان لا يراه
 ذلك البعض فاما ان حصل تلك الحالة لكل تلك الاسباب وسواء كانت
 الحكم الواحد السعفي العقل الكثرة او لا يحصل شي منها و لزم ان لا يحصل الاسباب
 ولما لم يتول بخار ان تلك الحالة يحصل لجميع تلك العيون ولا يراهم جميع
 المستقل على محلول واحد بالشمس وذلك لانه اذا كان امور يصلح ان يكون
 منها على مستقلة لاح فاما كان ساجعا على ما سواه من تلك الامور سواء كان
 او اكر يكون من العلم المستقلة دون ما عداه فاذا وجد من تلك الامور اثنان
 اكثر فانه كانت تلك المستقلة مجموعها لا واحد منها لا بشرط السبق على
 منقود في ذلك الواحد اما لو وجد في المجمع على امر في صحت اجزاء التهمة من
 كل واحد من العلل الى نفسه فانه لم يعدم المحلول بشرط ان يكون ساجعا على

من الاعداد ولا يلزم عند اجتماع اعدام العلل الناقصة اجتماع العلم المستقلة لان
 العلم المستقلة يكون مجموعها لا واحد او اعدامها لان ذلك الشرط انما يوجد في
 المجمع لاني واحد واحد فانه اجتماع العيون بخار ان تلك الحالة يحصل لجميعها
 علما المستقلة مجموعها لا واحد او اعدامها حتى يلزم اجتماع العلم المستقلة لا ساجعا
 فانظر شخص في حرمي وحصل تلك الحالة المشف المتوسط فاذا انظر بعد شخص آخر
 في ذلك المرفي فاما ان حصل تلك الحالة من عين ذلك الناظر المتأخر و لزم تحصيلها
 وحصل و لزم ان لا يراه الناظر المتأخر وذلك بطريقه لو حوزا ان حصل رؤية
 ناظر المتأخر سكت المشف المتوسط بشعاع عين الناظر المتقدم لزم ان
 رؤية شخص من شخص آخر ولزم ان كان رؤية الاعلى للبيارات لان ذلك انما يلزم
 من شاك ثرايط او فخر المسكت كهيئة السماع **فان العكس لا يدرك افعلا**
 مدته الامتحان والحرية بان الشعاع اذا وقع على مستقر كالمراة مثلا سكت
 في اخر منه من ذلك المستقل كونه منه ما خرج عنه الشعاع مراديه الا سكت كراة
 سماع على ما ذكر في المناظر فاذا وقع مستقل في مقابل الراي العكس شعاع
 بمر منه الى وجهه فمري وجهه ولا سورد بالامكان سكت مستقيم انه يراه سكا
 واستقامه كاسو المعاد ونفس صورة وجهه مستقيمة في المراة واذا كان الوجه
 في جانب المراة والخطوط المنكسرة ففسره بطران صورة حرة من سطح المراة
 واذا كان الوجه بعد امها والخطوط المنكسرة طولية بحسب ان صورة عابرة في
 ثقبها واما اصحاب الطبيعة فيذكر عموما سطح من الوجه صورة في المستقل ثم
 نجعل من تلك الصورة صورة اخرى في اليمن ورد ذلك بوجود اعداد ان صورة
 وردوا بطيقت في المستقل بطيقت في موضع معين ولم يغير من موضعه فبال
 تميز كان الخط اذا احضر لا سكت الصنف من الحفرة اليه فان ذلك اللون
 لزم موضعا و اعداد لا تختلف على المستقل كمن يرى صورة الشجرة في الماء فتقل
 منها عن الماء مع استقامتها فانها لو انطبعت صورة في المراة لا بطيقت

صل

سطح الظاهر فكان لمريم ان رايها في سطحها كاري سائر السوشن النعوث في تارة
 شاك كفا راي الصور المرتبة في الراء منسقة فيها كفا اذا رايها كحل العظم فيها
 صورة فيها كفا وكذا في كسما رايها العظم في الصغير اول كفا ان كان
 الاول ان صورة للوجه انما سطح في موضع معين من الصقيل خاص بالنسبة او
 وهو موضع لو توسم ان محو طافح من مركز الكلدور وصل سلة في الموضع
 بحيث يكون رايه الاضحاك من رايه الوصول لا طبس قاعدة المزدور في
 سطح الوجه ولا شك ان الموضع الذي له في الموضع بالنسبة للوجه متساوي
 الراي وعن آسان المري انما هو الوجه دون صورة الطبيعة في سطح الصقيل
 او لو كان المري هو الصورة الطبيعية في لزم ان لا يرى شي اعظم من مقدار
 الصقيل ناس من آلات الابصار على ما مر انما في الصورة للطبيعة في البعد
 عن آلات بان انطباع صورة العظم في الصغر ليس في انما في انطباع العظم
 الصغر وهو غير لازم لان صورة الشئ لا يكون ساوية في المقدار **وذكر**
تعدد السهمن تعدد المري قد نعلم من الانسان ان راي الشئ الواحد شئ في
 اصحاب الشعاع ان المزدورين الخارجين من العين ان الشئ تحت بصيرتها
 بها خطأ واحد اراي الشئ الواحد واحد وان تعدد السهمن راي متعدد و
 نظر لان انا دسهي المزدورين غير يمكن فالصواب ان يقال ان وقع السهمن
 على المري في موقع واحد راي واحد وان تعدد موقع السهمن راي متعدد
 البتة يكون بان انطباع في سواها الى ان انطباع صورة المري في الكلدية في
 في ابصاره والاراي الشئ الواحد سجين واياها لا بد من كاي الصورة
 الكلدية في سطح الصقيل العريض في رسم في صورة واحدة فري بها كفا الشئ
 فان عزم ان لا ياتي الصور بان من الكلدية في الموضع وفيه واحدة في
 نارتق في احدى العين راي ذلك الشئ متعدد واعلم من على اصحاب الشعاع
 من وجهين الاول اذا كان قد اصابها احد على مسافة عشرة اذ

على مسافة رافع مثلا وكان الثاني لا يجب الاول من صرنا فاذا نظرنا الى اللوحة
 وجمعنا البصر عليه وقصدنا النظر كما لا ينظر الى غيره فاما راي واحد كما هو
 ما بعد في تلك الحالة اسن وعلى عكسه لو نظرنا الى الابد وجمعنا البصر عليه فاما راي
 واحد كما هو ونرى الاقرب في تلك الحالة عينها اسن لو كان السبب في رايه الواحد
 اسن ما ذكره من اعوجاج احدى العينين لما يمكن ان يرى في حالة واحدة احد
 الشئين واحدا والاخر اسن لانه عزم ان يكون مركب العينين باي حال من حال
 مساو وانما في اول هذه الدليل متقلب فيهم ادعاه لم لو كان السبب في رايه
 الواحد اسن ما ذكره من تعدد السهمن او تعدد مدتها لما يمكن ان يرى في حالة
 واحدة احد الشئين واحدا والاخر اسن لانه عزم ان يكون السهمن او صاعدا
 في حالة واحدة متعددا متساو وانما في الثاني ان الروح الدماغي جسم لطيف
 من المنسج تارة في سطح العينين بحث لا تقدم عليه البتة ولا تاج اذا
 كان التقدم والآخر عارضا على لم يرم وقوع الكول في اكثر الاماكن لانه الكاس
 بان الروح السام اذا جاوز الخلق لم تعد الصورة بان ولما فرغ من بيان الحواس
 غامرة شرع في اثبات الحواس بالاطنة فقال **ومن هذه الحواس المدركة للحواس**
كس المشرك وهي اليونانية **بنكاسيا** اي روح النفس والحواس الباطنة ايها
 عدد الحواس الظاهرة بشهادة الاسقفار وما يقال من انها المدركة لاشياء
 على الادراك والمدركة لاما مدركة للصورة اعني ما يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة
 كس المشرك والاما مدركة للمعاني لانه لا يمكن ان يدرك بها وهي الرعم المعيشة
 معيشة بالعرف وهي المتخلدة والما معيشة بالخطا فاما حفظ الصور وهي الخيال واما
 حفظ المعاني وهي الحافظة فوجه ضبط وجعل الحافظة والمعرف مدركا باعبار
 على ما ذكره في الاسقفار على وجه الحس المشرك بوجه واحد انما لكم بعض الحواس
 المدركة على البعض كما نعلم بان هذه الاصغر مدركا للحس المشرك في حواسها
 على ولا يكون حصول هذه الامور في النفس لانها لا رسم فيها الما وياتي

عانه

ما سبق ولا في الحس الظاهر لانه لا يدرك غير فرع واحد من المحسوسات فادون لانه
 من قوة غير الحس الظاهر يمتنع فيها صور المحسوسات الظاهرة بالآدي اليها من طريق
 الحواس فهي كواشين لهذه القوة بكون مدركاتها اليها جميعها المحسوسات
 والمبصرات والسموعات والمذوقات والشمومات باسمه فذلك سمي الحس
 المشترك والى هذا الوجه اشار بقوله **الحاكم بن المحسوسات** واعلم من عليا ان
 النفس ليس الا واسدا الحكم على القوة بمازوا اجتماع الاشياء عند التماس
 حكمها فكون بارئتها كلها فيها كما اذا حكمت بين المعقولات وقد يكون
 بعضها فيها وارتسام بعض اخرى اليها كما اذا حكمت على هذا اللون بانه غير هذا
 اللون فاما ما جاء الى قوة يجمع فيها صور المحسوسات الظاهرة ولو استجيب ايضا الى
 قوة اخرى يجمع فيها الكل والجزئ مما حتى يمكن الحكم منها ثم لو كان الحكم من المحسوسات
 المحسوس كما توهمه جاء ليم تذكروا وليس في الحواس الظاهرة ما يدرك بغيره
 المحسوسات لتصور حكم عليها فلا بد من قوة بالغة مدرك انواع المحسوسات ثم
 منها وما يتبين انما شاهد القوة الازد بسيرة خطا سيقا والسعة الكواله
 خطا مستديرا وما ذاك الا لان ما ذوقه البصر رسم فيها صورة القوس والسموات
 وسمي طيلا على وجه حصول الارتسامات البصرية المسالية بعضها بعضا كمن
 خطا للطلع بانه لا ارتسام في البصر عند زوال العاكس والى هذا الوجه اشار بقوله
روية القطر خطا الشعلة دايرة واعلم من بانه يجوز ان يكون اتصال الارض
 بالبحر بان رسم المعامل قل ان نزول المرقم الاول لقوة ارتسام الاول
 لعقب الثاني فكونان معا واليه ان المرسوم اي من به المرسوم المسبب بذات الحب
 قوى مرضه وتقل حواسه الظاهرة فلبه المرسوم يرى استياد لا تحقق لها في
 على سبيل المشاهدة دون الخيال فانه قد يرى سببا ما واثنى ما حاضرة عنده
 احد فليس سببا حواسه وليس هذه الصورة مرضه في بصره اذ لا رتم فيه الامور
 اليه ولما كان ادراكها كما ذكرنا ما رتم من الخارج بل افوق عند المدرك والى

على ان الابصار انما يكون بالحس المشترك ولما كان الابصار ارتسام الصورة في
 الحس المشترك لم يمتنع انما عند المدرك من ان يرد على الصورة من خارج كما هو الحال
 ومن ان يرد على الصورة من داخل كما في المرسوم فانه لما استعمل منه الطم
 بمراد المرسوم كمن يعقل حواسه الظاهرة اسوالت الخيلة ومشت لوج الحس
 المشترك صور الكائنات محرومة في الحال او صور ادراكها من تلك الصور المحذرة على
 طريق استقائها من الخارج ولما لم يكن لا شعور باستقائها من داخل لم يمتنع
 بينها وبين الصور المشتقة من خارج فحب الاستياد التي به صورها موجودة
 في الخارج حاضرة عند كافي الصحة بل افوق والى هذا الوجه اشار بقوله **والمرسم**
... فحق له اي دلوية المرسوم لا تحقق له ومن القوى الباطنة **الخيال** وهي كمن
 معارة للحس المشترك **لوجوب العاكسة من العاكس** واعلم من ان الصور المحسوسات
 حولا عندنا وحفظا وما فعلان محققان فلا بد ان يكون من مبادئها من مبادئها
 من ان الواحد لا يكون مصدرا لآخرين ومبدأ القبول هو الحس المشترك فبما
 حفظوا كخيال وانما اصح الى الحفظ لما عمل نظام العالم فاما اذا ايقظنا الشيء
 انما لم نعرف انه هو البصر او لا لما حصل البصر من الخارج والصار والصدوق
 والعدو واعتبر من ان الحفظ مسبوق بالقبول ومشرطه ضرورة فقد اجتمعا
 في قوة واحدة سميتم بالخيال وان الحس المشترك مبدأ ادراكات فمصلحة
 انواع الاحساسات وبان السمع يعقل الصور العقلية وتعرف في البدن فقل
 وكلم الواحد لا يكون مدالا لآخرين واجب ان الخيال لا بد وان يكون في عقل
 بنسائي فموزان يكون حوله لاجل المادة وحفظه لعمه الخيال كما لا رمن السمع كل
 بها وحفظه بصورتها وكيفيتها اعني البسوسة وان مبدأ الحس المشترك
 لا ادراكات المحللة اما في لا حلقا في الجهات اعني طرف الابد من الحواس
 مرة وكذا ادراكات السمع وصرفا منها من جهة قواها المحللة اقول في
 حرب يدفع اصل الاستدلال لحوار ان لا يكون القوة لها القبول والحفظ

بحسب اختلاف الجهات وكذا الحواس بان القول والادراك من مسائله تعالى ودون الفعل
 واجتماع القول والخط وانواع الادراكات في شئ واحد لا يتحد في قولنا الواحد
 لا مصدر عنه الا الواحد دليل آخر وهو ان الصورة الكاحرة في الحس المشترك بدو
 بالحدس بحيث يحتاج الى احساس جديد وهو النسيان ودون ذلك لا يمكن بل كحس
 كحس ما في السمات وهو الدورول ملول انما محرومة في قوة اخرى مستخرجة الحس
 المشترك من جهتها لما تفرق من الدورول والنسيان واعترضا فانه كوزان كونه
 مخوفه في الحس المشترك ويكون المحسوس والادراك بالسمات السبعة الدورول بحد
 واجب بانه لو كان كذلك لم يفرق من السادة واليحل ان كلامها محسوسه
 المحسوس في الحس المشترك من جهة الحواس بالسمات السبعة معلوم ان كل محسوس
 ليس اعتبارا ولا محسوسا في وقت واحد وكذا البواني بل المتساوية ارتسام من جهة الحواس
 والتجمل من جهة الخيال ورد بانه كوزان يكون انفرق عايد الى المحسوس عند الحواس
 العبدية عنها ولا يكون الادراك والخط الا في قوة واحدة ومن ملك القوى السبعة
الوسم المذكور فلما في الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كالعداوة الجزئية
التي من الدب مهرب منه والجزء الجزئية التي يدركها السبعة من الحواس محسوسات
 هذه المعاني لا بد لها من قوة بها ادراكها وملك القوة غير الحواس الظاهرة
 المراد بالمعاني لا يدرك بالحواس الظاهرة وعلم الحس المشترك لانه لا يدرك الا
 اليه من الحواس الظاهرة وعلم النفس الناطقة لانه لا يدرك الجزئيات بل
 ان هذا الادراك حاصل للجزئيات التي كادراك السادة من في الذات بل
 في ان القوة الواحدة لما جاز ان يكون ادراك انواع المحسوسات لم
 ان يكون ادراك معانيها امتنا والاثبات ذلك بان مدرك عدو
 مدرك لا بالضرورة فضعيف لان احكام حقيقته السبعة تكون الجميع
 المعاني عاظمة عندنا بواسطة كل منها بالمتساوية بها ولا يلزم كون
 وانما قوة واحدة كمن شكل بانه ان ملق قد يكون من الجوانب التي

علم وهو السبعة الناطقة لها ومن ملك القوى **الحافظة** هي علوم كالتخيل للحس المشترك
 ودون تارة ان القول غير الخط والحافظة المعاني عن الحافظة للصور والكلام قد علم
 تارة ومن ملك القوى **المجيلة المركبة للصور المحسوسة والمعاني** الجزئية المتعلقة
 بما **بعضها مع بعض** والمفصلة لها بعضها عن بعض مركب الصورة بالصورة
 كافي فوك صاحب هذه اللون المحسوس لانه العلم المحسوس وتركيب المعنى
 كافي فوك مال هذه العداوة له بانه القوة وتركيب الصور بالمعنى كافي فوك صاحب
 لعداوة له هذه اللون وتفصيل الصورة من الصورة كافي فوك هذه اللون ليس
 العلم وقس على هذا في حال مركب الصورة بالصورة كافي فوك انسان ذي
 جنان وتفصيل الصور عن الصورة كافي فوك انسان لما ركس وتركيب المعنى
 بالصورة كافي فوك عداوة حوية لزيد وهذه القوة قد مستعملها العقل في عداوة
 سم بعضها الى معنى او فصلة عن ذي معنى متكررة فالو الدماغ ملون لانه اغلظها
 لطن الاول ثم الثالث واما الثاني فهو كمنه فاما منها مرد على شكل الدودة
 وحس المشترك هو معدم البطن الاول وحس الخيال موزع والتجديد في معدم القوة
 الوسيم في موزع والحافظة في معدم البطن الاخر والسبعة في موزع من هذه القوى
 اما ما ليس بها من الحواس فكلها مصادرة الى الاصل **الفصل الخامس**
في اقسام وتخصيص اجناسها العايدة في تسعة اختلفوا في ان الاجناس العايدة
 في تسعة اقسام ومن ما يبعد الى انها تسعة واخاره المردود بسبب طائفة اخرى
 انما طرأ لكم وكيف والنسب وهي شاملة مسببة التي جعل ارسطو اقسامها وكل
 ما جنى وذهب طائفة اخرى سلك انها اربعة الحركات والاشارة والكم وكيف
 جبا الغيرة المستمرة في قوة وتخصيص معدر مضاف موصوف بصفة محسوسة
 لو كان راجعا الى الاعراض على ما هو الظاهر من العبارة كان الحكم بالاختصاص
 نصا بالسطوة والجمدة عند العالي بوجودها في الخارج فان مسل ما على تدبير
 وما في الخارج داخلان في الكيفية فلا استقام بها طفت المشهور في

من

معرفت الكيف كاسيا في احصاء قد كثر جاعته وحي لا اعم من كونهما عن
 حقيقين فلا يكونان من الاجناس فضلا عن ان يكونا من الاجناس العاليه ويا
 انحصار الاجناس العاليه للاعراض في هذه السعة موقوف على كون هذه السعة
 اجناسا وعلى كونها غير مندرجه تحت جنس وعلى كونها شاملة لاجناس غيرها على ان
 لا جنس عاليا غير اعم كونها اجناسا شوقفت على ان المطلقا على انها ليس
 اللغوي اذ لا يكون حكاك في معنى مشترك حتى يصور كونه مضافا لا على سبيل المسك
 لان القول بالسكك لا يكون دايما لما ذكره فلا يكون جنسا لالمطلقا على
 انها باطلاقه ليس مع ذلكا ايضا من قبل المطلق اللوازم القول على انها
 على ان المطلق الواقيات على انها ومع ذلك لا بد ان لا يكون تاما ميات
 كنهها من الحركات لا يكون تاما المشترك بين مياتها التي لا احييته حتى يعم
 اجناسا ولكن في المناقشة في كل واحد من الامور المذكورة وكذا انما يشي كونه
 غير مندرجه تحت جنس كوان يكون اما ان منها او اكثر مندرجه في جنس سالي لها واه
 كونها شاملة لاجناس غيرها فعدم كوان كونها تحت بعضها او اما حقيقة بان
 بان المراد منها من كونها عاليه اذ لا جنس فوقها فبان كون بعضها اجناسا
 مفردة واما ان لا جنس عاليا غير لا فلا يجز عليه على عدم الوجدان قال
 وهذه الاشياء التي تروى عليها انحصار المقولات في هذه العشر فلا يسجل
 بحيثها واما بان في بيان الانحصار من ان العزم ان قبل القسمة لاداة فاعلم
 فان لم يضمن السبب لاداة فكيف وان اضمنا فان السبب اما للاجزاء بعضها
 معن وهو الوضع او المجموع الى امر خارج موهان كان واما فاعلم فخر فارسي
 متعل باقتدار الملك او لا فالان والاسباب بالصفات والاكيف والاسباب
 ان يحصل عبيده فان متعل او يحصل موهن غرة فان متعل وان كان حرة
 باسحق النسبة له واليه الا العار من قولك في السبب العزم وندرج فاعلم
 فوه منبسط بهل الاستقراء وتعلل الاشياء **والاول الكم** مردان مكر للبحث

اشتمل على واحد من المقولات التسع فبما كنه لانها اعم وجودا من الكيفية
 وانفع وجودا من الباني اما انها اعم وجودا من الكيفية فان العدد من الكيفية عارض
 لأمور المعارنة للكيفية اعني الماديات وعار من ايضا لمجردات العارية عن
 كينيات فقد وجد الكيفية مع الكيفية وبذلكما تكون اعم وجودا منها وكون
 لمجردات عالمه مثلا لا معنى كونها معروضة للكيفية لجزان لا يكون عليها محمول
 مورد الاشياء فبما قد تناف ان العدد من جمع المقولات حتى لنفسه و
 الكيفية لا عزم لنفسها واما انها اعم وجودا من الثاني طان اشياء عارض لاس
 ترز لها في ذات موضوعاتها الا مقتضى الى فرائض الكيفية فبما قد
 في ذات موضوعاتها مع قطع النظر عما **فقط التار جسم وسط ونظ وغيره**
ومنفصل العدد قد عرفت ان الكم هو الذي يصل لاداة القسمة اي يمكن ان يوصف
 احوافه فان كان تحت سلاقي كل حرم منه على حد واحد مشترك منها فلو فصل
 هو المنفصل والراد ما كنه المشترك لا يكون سعة الى الحزم سعة واحدة كالسعة
 الى حرمي الخط فانها ان اعجزت بهما لاعد الجرمين يمكن اعتبار اتهما لجزء الا
 وان اعجزت بهما لعد يمكن اعتبار اعادة للاح فليس لها اختصاص احد الجرمين
 كنه الا خصا من النسبة الى الآخر لاسبابها اليها على السوية وانما الى حرمي
 سطح والسطح الى حرمي الحجم والان بالنسبة الى حرمي اربان واحد والمشارك
 كنهها في النوع لاسي عددها لان الجزء المشترك يجب كونه بحيث اذا قسم
 اربان التبيين لم يردوا اصلا واد ا فصل عنه لم يفتق سدا ولولا ذلك كان احد
 مشترك جزا آخر من المقدار المقسوم فكون السبب لا التبيين سببا الى كنهه و
 سببا الى حرمه ويكونا فالتسوية ليست جزا من الخط بل من عزمه وكذا
 الى السبب الى السطح وكذا السطح الى السبب ولا يوجد من اجزاء الكم
 فصل مشترك بالمتى المذكور فان العزم اذا قسمها الى سعة ولولا كان
 اربان كنه جزا من السعة وانما جاعلها من الاربعه فلم يكن ثمة امر مشترك

قسمي العشرة وما الاربعة كالكات السقط مشتركة بين قسمي الخط والكم
اما ان يكون قدر الذات اي مجموع الاجزاء في الوجود او غير حار الذات الثاني
الاول المعدل وسوان قبل العشرة في الكميات التي هي للعدل والعرض
العلم في الكم السطوح وان قبلها في الكميات منها فهو السطح وان لم قبلها انما
بغيره فهو الخط والكم المعقل هو العدد **وسلها بقول المساواة** **وعندكم اي**
كم خواص مثل المتصل والمفصل منها بقول المساواة وقول عدم المساواة
انه اذا استلزمكم اخر فاما ان يكون مساويا او ازيد او اقل وفيه انما
من الاعراض الذاتية الاول للكميات وانما تفر من غيرها سولها فان العقل
لاخط الاعداد والمقادير ولم يلاحظ موشيا آخر انكم منها بالمساواة
والامساواة واذا لاحظت شيئا آخر لم يلاحظ معه عدد او لا مقدار لم يكن
ذلك ومنها بقول العشرة لانه حتى ان يفر من الاجسام والاعراض انما قبل
براسطة والمراد بالتسمية منها الزميمة وسوان تفر من قسمي عرضي وقد يطلق
الفعلي وسوان متصل ونقطع بالفعلي اي يحدث له بغير ان عددان كانت
واحدة والعشرة بهذا المعنى سيجل ومنها المقدار اذ عندنا بطل المقدار ويحدث
مقداران اخران هم المقدار اللاديه ليقول العشرة بهذا المعنى كذا لا تفر من حصول
الاستعداد في نفس المقدار ولا تفر المقدار عند حصول الانقسام كما ذكره
ابن القيم للسكون الطبيعي ولا يفتي منه ومنها **امكان** **وجرد العباد** فيه اي استلزام
لغيره بلا اشتراط غيره وانما بالفعلي كافي لكم المعقل فان الواحد موجود في
الاعداد ووجدنا وقد عد بعض الاعداد ايضا بالثمة كافي لكم المعقل
فانما في الجبر فحين ان يكون فاعلا للعدد لان الضيف في المقدار الضيف
في العدد والعدد ومقدار الواحد فاذن لكم المتصل قائل لان تفر من قدر واحد
ما عد المقدار والعدد لا تصور في كل تفر من العاد واللا يلاحظ احد ما قد بين
ان لكم مطلقا خواص من ساطع جميع اقسامه من الاعداد والمقادير تفر من الاول

بالذات ولما عاده سوطه لانه بالعرض والكم هو عددكم بانها من ان
حيث قالوا هو عدد من قبل العشرة لانه وذكر ان الامام ان الخامسة السابعة
صلح معرفتكم بها الا الاولى لان المساواة لا تعرف الا بالاعاد وفي الكميات يكون
عرفتكم بها وادركت في المباحث العشرة انه يمكن ان يحاط عنه بان المساواة
والامساواة فادرككم بالعرض والكم لا سار الحس مفردا لانما سار مع الكميات
واحد ان العقل يحد في معرفة احد المعلومين عن الاخر فلهذا يمكن معرفتكم ذلك
المعقول بهذا الحسوس من فقه الحسوس مستغنى عن العرف وانما كان
احده في معرفته لا يصح توقع معرفته ولا الخامسة لانه لا خصا بها بالمفصل
وقد قال صاحب المواقف كانه احد العشرة الامكان كما عرفت من عليه بعض
لفظنا بان الامام قد مر في كنهه بان العشرة الامكان سيجل عرضها لكم
المتصل ثم قال واري انه قد نفي ذلك على ان قولك في عبارة عن امكان حصول
من غير حصول بالفعلي ولا شك ان الانقسام في حكم المعقل حاصل بالفعلي واما
اد الرد بالقبول اعم من ذلك اعني امكان تفر من عرضي فلا خلاف في حصول
والمفصل لانه قال الامام ان قول العشرة من عوارض المتصل دون المعقل الا اذا
يقول بالشر اك الاسم اول لا يمكن ان يحصل كلامه في التام لان منها انشاما
سما حصل بالفعلي في حكم المعقل وحاصل البنية لا بالفعلي في حكم المتصل وانما
غيره ان شيئا من الانشائين لا يمكن الامكانية والرضية ليس بهذه الشبهة اما انما
فما في خبره انها لا يمكن حصولها في المتصل واما الرضية فليس في سببها
في المتصل بالمفصل لانها ان اردت بها كون الشيء كذا يمكن ان تفر من عرضي عرضي
فقد بينه حاصلها بالفعلي وان اردت بها نفس العرض لان كون الشيء كذا يمكن
ان تفر من ذلك ان في الشيء حاصل كليها بالثمة لا بالفعلي **ومزداني وعرضي**
اي انكم ستم الى انكم بالذات والكم بالعرض فاكم بالذات هو الذي عدكم بال
اعين العدد والمقادير العشرة وانما ان والكم بالعرض هو الذي رتب اليكم بالذات

صحيح باجرا او ماضه عليه كمال هذه العوة مناسيه او غير مناسيه باعتبار
 انما في الشدة او المدة او العدد وقالوا ان الزمان مع انه كم متصل فان
 متصل الزمان لا يتبادر على انكره المسبب على المساذ الى متى كم متصل به
 ومنكم المتفضل لكم المتصل بالكم المتصل الزمنى لان العدد منكم
 لا شيئا الى انما في السار قوله **ومنكم الى اثنين فيهما** ولما اى منكم
 المتفضل الذى هو فى اثنين منكم الى المتصل والمتفضل لكم المتصل
 الذى هو اول اثنين فيهما اى فى التالى والزمى قد لا فيها من تداولها والغير
 قوله فيها راجع الى الزمان والزمى والغير قد لا فيها راجع الى اثنين الذين
 هما المتصل والمتفضل ومنكم المتفضل الذات لكم المتفضل الذات كانت
 دون خمس عشرات فغير المتفضل بالذات متصلا بالزمى ولا اسما في ذلك
 بين العار من والمزوم من ولو بالخص **وفى حصول وعدم الشرط ولا على**
الضدية لما بين الكوا من المطلق لكم اراد ان يشرطه خواصه الاضافه وسو عدم
 الضداد وانما كان خاصه اضافيه لكم لان غيره ايضا كما هو لا قبل الضداد كما هو
 معنى فى حصول من الضدية لكم ولا على اسرار الضدية اى على انكم لا تكون من
 لكم وكذا فى عدم شرط الضدية لكم ولا على ذلك انما كان حصول من الضدية
 فهو انكم المتصل بعض انواعه عار من بعض فان الخط عار من السطح وما عار من
 للجسم وعرو من السطح ثبات للضدية منها وانكم المتفضل بعض انواعه متعلق بين
 وحصول السو من الاخر من منات الضدية فيها وانما كان عدم شرط الضدية
 فهو ان شرط الضداد من الاخر انما دما فى الموضوع سواء كان الضداد حقيقيا
 مشهورا وان يكون منها غايه الخلف اذا كان الضداد حقيقيا ومنع ان يكون
 من العدد موضوع واحد فان موضوع الضدية بالضرورة غير موضوع الاربعة وكذا
 من المقدار فان الموضوع الترتيب الجسم السطح الجسم السطح الجسم السطح
 السطح ولا يكون بين نوعين من العدد ولا من المقدار من غايه الخلف لان كل

من العدد فرضا متباين من واحد عدد واخر احد من احد ما بالنسبة الى الآخر وكذا
 كل عدد من كمذا ذكر والاول لم يثبت بعد ان احد العددين لا يكون عار من الآخر
 ولا متواليا على ما سبق ولان العدد من يجب ان تواردا على موضوع واحد وايضا
 قد بين ان الاعداد انما ستم بوجوداتها لا بالاعداد التى تحتها وايضا استدلالا
 بين انواعكم المتصل بعضا ما دل على اشتراك الضدية من العوار من الموعود
 ولا دل على اشتراك الضدية من مطلق او سطحي او بين حيمين فان كل واحد من الخط
 والسطح والجسم يخرج تحت انواع لا من بعضها بعض وايضا قوله فان الموضوع
 الترتيب الجسم السطح الجسم السطح الجسم السطح والخط السطح روى عليه ما قل او
 على الاستدلال بالبعد من وسواء انما دل على اشتراك الضداد بين الخط والسطح
 بين الخط والجسم وبين السطح والجسم لا على اشتراك من انواع واحد منها في ان سماء
 سماء الجسمان السطحان المتساويان في الضدية والى الوارد ان على موضوع واحد
 ضدادا مشهورا كما فى التحليل والكمات كمتبين الضداد وان الجسم قد يكون موضوعا
 ربا للخط اى من الخط الجسم لا توسط سطح منها كالحزب للكرة طامع للخط والسطح ان
 ضدادا **وصفكم بالزيادة والكمه** **ومقابلتها اى الضمان والعدا** **والشدة**
ومقابلتها اى الضعف معنى انكم مطلقا وصف الزيادة والضمان او قال هذا
 اخذ من ذلك الخط او الضعف من ذلك السطح والجسم السطح والزمان والعدد
 وانكم المتفضل ماضه وصف بالكمه والعدا فقال في العدد والكمه اقل من ذلك العدد
 والاضعف الزمان بالكمه والعدا فباختار ما هو من لكم المتفضل بكمه
 الساعات وغيرها ولا وصفكم بالكمه والضعف فلا سال في الخط اشد من
 ذلك خطا او ضعف من ذلك سال في السواد من ذلك السواد ذلك اضعف من
 هذا انواعكم المتصل التالى الخط والسطح والجسم قد يكون عليه ذلك بان يوجد
 من بالشرط سى وسوان مقصور المقدار من حيث هو من غير انما تالى من
 المقصور واهلها فاداكما هو اى المقدار المتحد في الجهات التالى من غير انما تالى

وان كان قليلا مدافى الطول في العنق والعنق ايضا فكون المحيل حاصلا
 ما خطه وكذا لا يمكن محيل الخط لانه لا يمكن ان يحل بعد مسد في جهة واحدة فقط بل لا
 ان يحل استدا عر مني بل على ايضا فكون المحيل على هذه السدور ايضا حاصلا خطا
 كما يمكن محيل السطح لانه لا يمكن ان يحل بعد مسد في حسي الطول والعرض مجردا عن
 على المدة بل لا وان يحل على ما وان كان قليلا بعدا فكون المحيل على هذه السدور
 حاصلا لا سطحا فده الامور اعني السقطه والخط والسطح يمكن صورها على وجه
 كذا ولا يمكن تحيلها بخلاف الحكم فانه يمكن ظهوره وتحيلها ايضا شهدها كذا الوجه
 صحيح **اول** قد مر انما انه يمكن محيل السطح مع السطح عن الحكم وعوارضه وكذا
 محيل الخط مع السطح عن الحكم وعوارضه وهذه الامور ايضا فخرج ذلك **وعلم المحقق**
 ان حال في جواب ما هو معنى عرضية والتبدل مع بقا الحقيقة واقترانها
 ان يراد ان يثبت الكثرة الحقيقية والافتقار الى عرض واليقوم على عرضية
 الجسم السطحي والسطح والخط والزمان والعدد اراد ان معنى عرضية انواع الحكم
 تمام والملائمة في الجمع او دلاله خاصه كل واحد منها يختص بنوع منها ما اما الاله
 تمام فمقرره ان معنى المحصور قد حكى عما قال في جواب ما هو عند السؤال
 من هذه الانواع اعني الخط والسطح والجسم والزمان والعدد فيكون هذه الاشياء
 او امثالها لا تملك حواسها كملت معنى المحصور عما قال في جواب ما هو عند
 السؤال عنها اعترض عليه بان طلاق الاله لم يحل يوم عليه ان دام ما ذكر في
 معرفته هذه الامور فالحكمت معنى المحصور عنه فجاز ان يكون من قبل الحواس
 على عليها في جواب ما هو الاله الدليل الخاص بالجسم السطحي فمقرره ان الجسم السطحي
 مدونه له مع بقا الحقيقة الحقيقية السطحية فالسعة السطحية معها تبدل معاد
 على ما يدل اسكانها فانها اودرت كان لها مقدار مخصوص بمسدة في الجهات
 على نفس واحد محسوس يمكن ان يفرض في داخلها نقطه متساوية جميع الخطوط
 منها سلما واذا امكن كان لها مقدار على ذلك النسق واذا طول متساوية

الشي من المواد واحدا لها مكان ذلك الميثل لها عليها حل لم لا تكسنا ان يحمل
الامساك سبيلان الرمان الدال على شاي الابعاد في الكاوج دل على شاي سباني
الدم لان الاستداد المخصوص للميثل لا يرسم الا في ارجماية تحت شايها محب
شاي على فيها مل متوال الاول المذكورة في شاي الابعاد مارة في الامتداد
الميثل او الكائن سبانه لما فرق لا تتال اذا امتنع تصور المقدار الذي لا يست
امتنع الحكم عليه بامتناع وجوده لانا نقول الامتناع تصور امتداد كحفي غير مشاي
تصور امتداد لا شاي على ود كلي فالامتناع هو الميثل لا المستقل كذا قيل اول
نظر لان مساواة الصورة لدى الصورة في المقدار ليس لازما والالم يمكن
الاجسام النطية كاجل والسماوات و لم لا كوزان كون الجسم الميثل غير مشاي
صورة الكا في مشايه واذا كسنا السطح كك اي من غير الشات الى الجسم
اعراضه كان ذلك الميثل سطحيا عليها وكذا الخط اذا كسناه مع الخط عن السطح
وعوارضه كان ذلك الميثل خطا عليها وانما سميت الانواع الماخوذة على ذالك
عليه لان العلوم التعليمية اسم الرماضية تحت عن هذه الانواع الماخوذة
في الوجود وانما سميت العلوم الرماضية اللاحقة عن احوال الكميات المتغيرة
المستقلة اعني الهندسة والحساب تعليمه ورماضية لانهم كانوا اجتدون بها في
التعليم ورماضية النفس اقتسامها بالقياسات وهذا عن الخط فالتام
مستقلة فلما حصل العكس فيها وان كانت **مختلفة نوعا من الاعراب**
هذه الانواع الستة مختلفة نوعا من الاعتبار فان الجسم السطحي كما يمكن ان
لا شرط على ما عرفت يمكن ان يوجد شرط لاشي فيها كلفان السطح والاشي
يمكن ان يوجد الا لشرط شي ولا يمكن ان يوجد لشرط لاشي فانه يمكن ان يحمل
ممتدة في الجهات مجزوا اعتداء ولا يمكن ان يحمل في حتى الطول والعرض مجزوا
عن الامتداد العمقي بالره ولا يمكن ايضا ان يحمل بعد ممتدة في جهة واحدة فقط مجزوا
عن الامتداد العرضي والعمقي فصل لا يمكن ان يحمل الخط على ان يحمل الامتداد

مقدار بحسب مراتب الطول مع ان السطح المسطح اقل منها في هذه الحالة
 كلها لم يطرا عليها اتصال مع تلك المسطحات السميكة ولا قطعاً ولا مطلقاً جو
 السطح كالشكل بل بما فيها جميع وليس هو احد الاكوان حاشا وتبدل تحت
 تبدل ضرورية استواء الكلي استواء الجزء فهو من سائر فيها في جميع جهاتها و
 الجسم السطحي قد ثبت وجوده وعرضه واعترض عليه بان الجسم السطحي هو
 بالسطح واحد لا يتبدل فيه اصلاً في توارده على سطوح واسكال مختلفة واثبت
 المسطح ليس متعلقاً بطول السطح فقط بل متعلقاً بما فيها ايضا فثبت ان
 مستقيم على السطح والاسكال والحاصل ان الابعاد الجسم السطحي اعني
 والعرض والعمق مختلف في تلك الصور زيادة ومقداراً مختلف بحسب اختلاف
 الجسم السطحي اقول يمكن ان يمتد بان الجسم السطحي اما يكون منها سمين
 مسطحاً والمساكن في جميع تلك الصورة واحدة لا تختلف كمن السطح اذا
 بالمثل والكثافة لاسي هذه المساحة واعرض من اصنافها فرع في الجوانب
 لا يخرج من حاله ويركب الجسم من هذه ليس هناك تبدل المتأخرات
 الاجزاء من جهة الى جهة وتبدل ما عدا ذلك مختلف اسكال الجسم وتبدل
 هذا الدليل عام ماسا ولا للسطح والخط ايضا بان حالها انها تبدل مع تبدل
 فان الكعب مثلا اذا جعلنا عرض مائة مثلاً فثابت طوله ان السطح السطحي
 الخطوط الاثني عشر التي كانت في الكعب قد تبدلت الى السطح العرضي
 التيسر والجسم السطحي بان حاله لم يتبدل مع هذا الدليل الخاص بالسطح قد برهن
 انما حصل للجسم برأسه السامي والسمي لا يكون من مقومات الجسم لان الجسم
 مشتق الى برهان ذلك ان صوراً ان سمور واجساماً عرساء وما يكون ان
 مشتق الى البرهان لا يكون مقوماً لسطح الحاصل جميع بسبب السامي لا يكون مقوماً
 لان ما ثبت لشيء سبب اخرج لا يكون مقوماً لان ثبوت الشيء في
 موطنة وعلو الجزء قد يكون خارج عن الكل لان اصول الكلام في ثبوت

برهني منه ولا يمكن ان الجزء ما يثبت لكل ولقطع السطح عن جميع ابعاده فلو كان
 ما لكل سبب اخرج لم يكن كذلك واعترض عليه بان مقوم الشيء اما يكون ثابتاً
 ابراه ان اذا كان ذلك الشيء مقوماً بالكمه والما اذا كان مقوماً بوجوده فموجود
 ثبت له مقوماً بالبرهان ولا يرى انهم استدلوا على جوهرية السطح مع
 ان جوهرية السطح لها واعترضوا عن ذلك بانها مقصورة بوجودها لا بكميتها وقد يقال
 ان السطح لا يكون من مقومات الجسم لانه عبارة عن امتناع الجسم وانها في
 هي لا يكون جزءاً لا موجوداً والما الدليل الخاص بالخط مقصود ان الجسم لا يكون
 خطاً ان الكمية الحقيقية موجودة ولا خط فيها بالمثل لا يكون الخط مقوماً لكل
 ما يابى واستدرك من طهانه ان السطح ليس مقوماً للجسم مطلقاً ولا للجسم الذي
 يوجد وقد استدل اذ على عرض السطح والخط والسطح لهما صفات للجسم
 السطحي الذي سر من فني بالعرضية اول دارة بان هذه الامور على تقدير وجودها
 ممكن كونها جواراً لما تقدم من استحالة الجزء وما هو في حكمه فكون احوالها واما
 ان السطح الجسم الزمان مقصود ان الزمان في مقوره مشتق الى الحركة لا مقدر لها
 لانه مشتق الى السطح المشتق في مقوره الى العرض عن واما الدليل الخاص بالخط
 مقصود ان العدد مقوم بالوحدات التي هي اعراض والمقوم بالجزء او كلها او
 كونه عرضاً فلو كان اذا كان يعين الاجزاء فقط عرضاً ملائم كونه عرضاً كاسر
 وقد خلف الجواب الى قوله على عرضية اسارة الى الدليل العام وقوله يتبدل
 الى قوله على عرضية الجسم السطحي والسطح والخط والزمان والعدد اسارة الى الدليل
 انما هو كلامه ثبت وشرحت فان التبدل مع ثبوت الكمية متعلق بالجسم السطحي
 وانما السامي ملا برهان متعلق بالسطح وسموت الحقيقة متعلق بالخط والافكار
 الى من متعلق بالزمان والمقوم متعلق بالعدد **وليس الاطراف اعداداً وان**
صفتها مع رفع من الامة والسطح طرف للجسم والخط طرف للسطح والسطح
طرف للخط وقد اختلفوا في ان الاطراف اعداداً ام لا واحكامها انها ليست

بعد ان كنهنا متعنه بالاعدام مع نوع من الاجتناف وانه العذر لا يمنع عن
 بكون انصاف الوجودي بالعدم اما انها ليست باعدام ملوحيه منها ان
 فني بها ما لا يلزم ان معنى الجسم والجسم ذو وضع فانه شئ الجسم اعني الاطراف
 دوات او صناع لا متاع ان فني فهو وضع عالا وضع له واد كانت الاطراف
 او صناع لا يكون احد الا متاع الاشارة الى العدم واهم من علم بان الاعداد
 مشار اليها بتجاه محالها كما اشار الى هذه المعنى بواسطة الاشارة الى المعنى فم
 الاطراف كوك ومنها ان الجسم اذا انتهى في احدى جهاته فخط فلاك ان وجه
 هناك شئ متعنه في حين وهو السطح واذا انتهى السطح في احدى جهتيه فخط
 هناك شئ متعنه في جهة واحدة وهو الخط واذا انتهى الخط في امتداده فوجه
 شئ لا متعنه في جهة فلا قسم اجمالا وهو النقط ومنها ان الجسمين الذين
 شئ منهما اعني كون كل منهما متصلا في حدوده اذ علاقتهما بطول او عرضا
 بكل واحد منهما الاخر لا يكون بعدد ولا مستقيما بل في الوجودين بعدد واحد
 مستقيما في الطول والعرض من دون العرض ولا يلزم اما داخل الجسمين
 كون السطحين والسطح السطحين وانما انهما متعنه بالاعدام
 نوع ما من الاضافه فلان السطح ملوحيه بان الجسم فني ويطبق عند
 امره في موضع السطح بالاضافه الى الجسم وكذا الحال في الخط والنقط وكذا
 ان الاطراف ليست بموحدة بان الاطراف نهايتيه والنهايه عديمه وان
 اذ الشئ عند طاق الجسمين فلاق اما ان يكون احدهما طاقيا للآخر بالاسم
 او بالاجزاء لا بالاسم وحيث ان السطحين هما كذا الخطان اذ علاقتهما
 طاق السطحين يلزم ان السطحين هما كذا الخطان اذ علاقتهما
 الملاقيه لا بالاسم وكذا الخطان اذ علاقتهما طاق الخطين هما كذا
 الاقسام واجيب عن الاول بان الاطراف ليست نهايات بل امور متعنه
 لهايات كما ذكرنا وعن الثاني بان الاقسام في داخل السطحين من جهة المعنى لان

متاع التعاطل ما هو من جهة الانصاف بالعلم والعرض والسطح لاصح من العلم
 لعرض من جهة المعنى كمن تمنع ما خلتها من جهة الطول لان السطح صفت بالعلم
 لعرض من جهة الطول والعرض ولا اصناع في داخل الخط من جهة العرض والعرض
 ولا صفة للخط من العلم والعرض ومنع ما خلتها من جهة الطول لان الخط
 صفت بالعلم والعرض من جهة الطول ولا اصناع في داخل السطحين مطلقا او لا
 لخط من العلم والعرض من جهة الطول ولا اصناع في داخل السطحين مطلقا او لا
 بالعلم والعرض حيث لا انصاف بهما لا اصناع في التداخل **والجسمين من جهة**
العلم يعني ان الشئ والاشياء لا يتعنه عدم الملكة من العوارض الا انه لكم الشئ
 الجسمين كالمستقل والمفصل فان الشئ بصفته الملك ولا يوصف بغيره
 فاسبب مقارنته لكم وانما ذكره شاعرا لم يذكر عند ذكر خواص الكم لعل ذلك
 من الاطراف ومن انما يعرف لكم المستقل بسببه وما اعسار ان لا يوصف بها
 امور الى ولا تحقق لها في الاعيان التام من الاعراض الستة كيف ورسوم
 غير محصية كلها بالاجتماع لا طرقت الى تعريف الاجسام العاليه الا بالاسم
 فانه اذا لا تصور لها جنس وموكل ولا حصل لا مقدم من ان الجسمين لا حصل
 ولم ينفرد بالكم كيف كما مر في السورى المركب من العرضيه والمقارنه لكم
 من النسبيه لان العرف بها كان هو المعنى بما ساد في المعرفه والكم
 ما لا يمسس العاليه ليس بعضها اعلى من البعض فدلوا عن ذلك كل من الكم والاعراض
 النسبيه الى ذكرها حيث انتهى اعلى وقالوا هو من لا يمتنع له ان يسميه وكذا
 في الكم والجسم والاعراض النسبيه وحصل السطح والوحدة من الاعراض
 وهو الكم كيف راد قد عدم امتداد الجسمته اخر ازاعنها ولا حاجه الى زياده
 قد يسميه كالفصل منهم حيث قال اقتضاه او ليا لا حال العلم بالسطح
 معنى فسميه كمن ليس له امتداد او ليا لا واسطه المستقل لان قديمنا
 معنى ما ذكره رسم للكم كيف يتوعد عديمه كل منها غير محقق وكما يكون حلقها بالا

تعاليات لاشتهر وزاها شديداً في الشبه بان من فعل فميت بها عيسى الهان عن
الكيفيات الراخنة ونسبها على ملك المشابهة وعد سال في العلم مشاركتهم
في سبب التسمية لا تعاليات كمن حاولوا السودة بين العيين ففهم من العلم
شيء واطلقوا باقي عليه جنبها على تصور فيه وهو عدم بناء وسرعة ذواله **وسي**
معدية في شكل نعم مع من الاول ايل ان هذه الكيفيات من الاسكال قالوا ان
للباشام مني كلبها الى اجزاء اصله قابله لا تشام الوهمي دون الاشام الفطري
فزعوا ان ملك الاجزاء متان في الاسكال قالوا اجزاء التي محيطها اربع مثلثات
تكون محدودة الاطراف مسوقة لاشمال العضو فحس منها بالحرارة والاجزاء التي
محيطها ثمانية تكون محيط الاطراف فمأخذه في العضو فحس منها بالبرودة
وكذا الكمال في العلوم فان الجزء الذي قطع العضو الى اجزاء صغار ويكون شديداً
مسوقاً فير سوا كرم والجزء الذي سلا في القطع سوا كرم وكذا القول الاول
فان الاجزاء التي سفل منه شعاع من البصر سوا الايقن والذي سفل منه شعاع
جامع للبصر سوا الاسود وتصل من احتياط هذين السبعين من الشعاع الالوان الملوثة
بين السوداء والبيضاء قال جماعة من المتكلمين في النار حارة ولكن اصح اخوي
لا تتركها كراوة في العضو عيشة فانه النار وكذا الكلام في العلوم والروائح و
الالوان قال الامام ان سوت هذه الكيفيات من احوال العلوم العنصرية وروبوها
من الغرويات عشت كمن المشايير اطلوا احوال التمازج جبين احد ما ان الكمال
منه اي صمد كالمس في الجلاء والالوان والعلوم والروائح غير مبركة بالقطب
في اسكال متايرة لها وانما فسرنا الملوثة بما ذكرنا لنرفع ما قبل من الامام
في اسكال الملوثة في الملوثة سوا السطوح واما الهيئة كما صلت من احاطتها
في سرة الملوثة فان فصل بين الامام ان الاسكال من هذه الكيفيات بل يقول ان
في الاسكال رجب منسبات ما صلت في الحواس والخمسة من ملك الهيئة
فلا اصابع في ان تكون احلاف الاسكال ضد الآلة البصر اثر ولا المرس

محمدة **واقسام اربعة** اي اقسام الكيف اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات
الاستعدادية والكيفيات النفسانية والكيفيات المحققة باكم والتعريف في كنه
على الاستعداد او منهم من اراد اذ اشارة بالمراد من الشيء والاثبات قد ذكر وجوبا
منها ان الكيف ١٢ ان محقق باكم اول الاول الكيفية المحسوسة بالكيفيات والاثبات
محسوس باحدى الحواس الظاهرة او الاول الكيفية المحسوسة والاثبات الاستعداد
كذلك الحال وهو الكيفية الاستعدادية او كمال وهو الكيفية النفسانية فقال في
ان كمال الخارج من العلة هو الكيفية النفسانية ولم يثبت ذلك اكمال العلة
الانفس فان لا محقق باكم ولا يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة وان
يكون جميعه استعدادا اجاز ان يكون كينه غير محققة بدوات الانفس من
عامة انما لم يحده فالحال هو الاستعداد فلعول عليه اولها ان الكيف المان
معلق بوجود النفس وذلك بان يكون للنفوس او للاقسام من حيث انها
الانفس او لا معلق بوجود النفس الاول الكيفية النفسانية والاثبات ان معلق
اول الاول هو الكيفية المحققة باكم والاثبات استعداد او فعل الاول الكيفية
الاستعدادية والاثبات الكيفية المحسوسة فقال لم قلت ان الاعراض هي الفعلية
المحسوسة لم لا يجوز ان يكون كينه هوها الفعل دون الاستعداد ولا يكون
فالمحسوسات بها الكيفيات المحسوسة لانها اظهر الاقسام **الاربعة** **الاربعة**
او انفعاليات الكيفيات المحسوسة ان كانت راسخة كصفة الذهب وطلا
الفصل سميث انفعاليات لانفعال الحواس عنها وكونها مخصوصا بعلوم
المزاج الحاصل من الفعل انفعاليه فمخصوص كافي المركبات بل ملاوة الصلابة
كافي البسائط مثل حرارة النار فان النار ليس لها طينها لاستمرارها المزاج
ليس ما به المزاج كمن الحرارة من حيث هي قد توجد ما به المزاج كافي الفلز
من قولهم سخنها او نوقها والا فالحرارة ليست نوعا للحرارة النار وبقية
لا حقيقتها ولا انفعالياتها ان كانت غير راسخة كحرارة الخجل وصفة الذهب

اثر اخذ ليس في الخارج كونه محسوسة متعارفة لشيء الشكل وادركتم من الكليات
 بدل سلتا سوتهما اجيب بان تلك الكليات الكاملة في الحواس ليست هي الكليات
 لان الاسكال لموسسة والكليات الكاملة في الباصرة وانما هي الكليات لموسسة
 واذ اجاز وجود كليات متعارفة للاسكال في الحواس تازو وجودها في الاجسام
 وورد هذا الجواب بمنع هذه الملازمة وعلى تقدير تسليمها لمزم جواز كون كليات
 الاجسام الخارجية لا يثبتها لها الوجه الثاني باطل قول القائل ان هذه الكليات
 اعني ان لوان والطعم والروائح والحرارة واخراتها معناه . . . الاسكال
 ليست متناهية واعترض عليه بانه ان اراد بالتناهي التناهي المشهور في علم
 الاسكال في غير معناه . . . هذا المعنى وان اراد بالتناهي كيميائي فهو في الكليات
 يكون من الاطراف قل لم ما ذكره ان لا يكون الاسكال كليات هي الاطراف
 فخارج كون كليات الادسائط والجواب عنه بان جنس الاسكال ليس في
 حصة واجناس تلك الكليات فيها صناديق متعارفة ان قلنا ان ذلك
 لان ذلك لا يدل على متاير جنس الشكل والكيفية وسوغر منه انها لا تدفع
 اتحاد الكليات المتوسطة من الاطراف مع الاسكال كما ادعاه المعترض في الاستدلال
 قوله **فانها لا يمكن** على كل شيء على الاسكال ولا على هذه الكليات وانما
 على كل شيء على هذه الكليات ولا على الاسكال لا على الشيء على الاسكال . . .
 الكليات فهو ان كل شيء على الاسكال لموسسة وهذه الكليات ليست لموسسة
 في الوجه الاول والماعل الشيء على هذه الكليات دون الاسكال فهو ان
 متناهية والاسكال ليست متناهية كما ذكرنا في الوجه الثاني وايضا في الكليات
 المحسوسة متعارفة **للمراجع** اشارة للارد من عدم ان هذه الكليات
 المراجع وذلك لانها اعم من المراجع لان الكيفية المحسوسة لا يحصل بدون
 في البسائط والمراجع لا يحصل بدون الكيفية المحسوسة فيكون اعم من المراجع
 متعارفة لان العام متاير الخاص اما ان المراجع لا يحصل بدون الكيفية المحسوسة

من المراجع الا الكيفية الكاملة من ماعل الحار والبارد مثلا التي هي كليات
 البرودة وسبتمبر والقياس في الحرارة في الحقيقة من جنس الحرارة والبرودة يكون
 كليات لموسسة **فيها اوابل المحسوسات** مسمى اوابل المحسوسات لو جسد احد ما ان
 لكاتبه لم يجمع **المحسوسات** فلو علم حوران عن هذه القوة وقد علم عن سائر
 الحواس الظاهرة كالخارجين العائد للشمع والاربع وكما يحد العائد كحاسة البصر و
 كذا في ذلك ان تبار الخوان باعداد الازد طابا من الحواس عن الكليات
 منسوبة اليه وذلك باور الكليات كجئت هذه القوة مستقرة في اعراض
 فاعلم نفسي ان لا يخلو حيوان عن هذه القوة والما سائر المشاعر فليس في ذلك
 من القوة في خارجها كلياتها ان الاجسام المتغيرة قد يخلو عن الكليات المتغيرة
 والموسوسة والمحدودة والمتغيرة ولا يخلو عن الكليات المتغيرة والكم في ذلك
 انما يبار لما يوقف على بوسط جسم فلا بد ان يكون ذلك الجسم حائلا عن الكليات المتغيرة
 والا لا سمحت الكليات كلياته فلا بد ان كلياته الجسم الاخرى ما منى ذلك كلياته
 موقوف على كيفية الرطوبة اللطيفة لم يذوق الطعم او احقا لها بشي من اجزاء و
 سائر الايام بالسود التي القوة الدائمة طابا من حلو تلك الرطوبة عن الكليات
 منسوبة الى الحاصل الاحساس التام ذلك العلم بل حسن في العلم ركب وكذا التام
 توضع على جسم كلياته في الازد او يخلط باجزاءه طابا من ذلك الجسم في
 من الازد كما ذكرناه . . . وهكذا السمع موقوف على بوسط جسم يخلط به طابا من
 كلياته في نفسه خاليا عن الصور والالم كلياته لم يحصل الاحساس التام والما
 من طابا من الى متوسط حتى يفرغ غلوه عن الكليات المتوسطة **في الحرارة والبرودة**
طوبه وابيوسه كما ان المحسوسات اوابل المحسوسات كما وقف كلياته
 منسوبة الى اوابل المحسوسات لانها مذكورة او لا يذات وما عدا ذلك على الطام
 وما في المشاشه والزوج والقوة والخفاف والحمه والعقل كلياته بتوسلها و
 من قوله **والبراق منسوبة اليها** وما قبل من ان المحسوسة والملازمة لموسسة طابا

قد يجاب عنه باننا من الوضع عند بعضهم **فالحركة جامعة للمساكنات ومنفردة**
للمختلفات ان الحرارة والبرودة من اظهر الحسوسات عيانا عن التعريف
 ذكره من خواصها لم تصدوا بها لغيرها بل قصدوا بها بيان احكامها فانها لو
 ساءت الحرارة افادها الميل المصعد وبواسطة الحركة ثم ان المركبات المتماثلة
 حركة من اجسام مختلفة الطهارة والكثافة وكل ما كان الطيف كان اقبل للحرارة
 فان الهواء اسرع قبولاً لذلك والماء الذي هو اسرع منه من الارض لاحرم
 حلت الحرارة في المركب اذ ادر الى الصعود والالطف من اجزاء ثم الالطف دون
 الكثيف فانه لا يستعمل الا بسطاً ودرجاً في هذه الحرارة فانه يوصى على تسعده فيزوم
 من ذلك منق الا حاسم المختلفة للباع التي منها مركب المركب لم يحصل عنه
 فرق بين المختلفات بهذا السبب اجماع المتساكنات لان كل الاجزاء
 موزعة بالطلع الى ما تحاها لان طباعها تنسج الحركة الى اكثنتها للبيئة
 الاضام الى امورها الكلية فان اجتنابه على العزم كما استمر في الالسنه فالحركة
 معدة للاجتماع الصاعدة عن طباعها بعد زوال المانع الذي هو الاتساق فستجتمع
 ايها كاتيب الافعال سلا مصداقها فلهذا السبب يقال ان الحرارة من شأها
 تفرق المختلفات وجمع المتساكنات وهذا الجمع والفرق اما مسمى في
 الذي يكون بساطة شدة الاضام اما الذي يكون السخا شدة فلهذا السبب
 ان يكون اللطيف والكثيف فليس من الاعداد الاولى والاولى اقوى
 فلهذا حرك دورية كما في الذهب لان النار لا تزداد الا بالزاد من
 شدة هذا كمال مال اللطيف الى التسعة حدة الكثيف الى الاكدار قدس
 على الثاني ان كان العال هو اللطيف مصداقاً للكلية واستتبع الكثيف فان
 غالباً بعد امدت بسبب كل في الرصاص اذ لم يكن كافي الكمية وان كان عابداً
 الطلق حدث مجرد مخزن وحسب في لطيفه الى الاستحالة باعمال سواها
 الاستحالة فانه كاستحالة كالكبريت والزفرع وذلك من كل الطلق استتبع

كما نرى شارة وان كان
 الغالب هو الكثيف

و عدم حصول التسعيد وتفرق المختلفات وجمع المتساكنات بناء على المانع لا يباين
 كون هذه الافعال حاصتها لان هذه انما تكون عند تحقق الشرط والارتجاع الموانع
 وايضا افعال الطبيعة الواحدة تختلف بحسب اختلاف القوايل وما ذكره وان الحرارة
 جمع المتساكنات وحرارة المختلفات انما هو اذ ادرت في المركب اما اذ ادرت في
 بساطة فلهذا حصل من تفرق المتساكنات فان النار اذ ادرت في الكواره اعلى من
 سواها وكذا طبعها وما تنبذ الحرارة الى النوى ومخلط وطرق بذلك الهواء
 اجزاء ما به متعارفة ومكون مجمع ذلك كحاراً فالحركة تكون مفرقة للمساكنات
 الاجزاء المادية **او البرودة بالعكس** كشيء جامعة للمختلفات فانها اذ ادرت في
 المركب المتماثلة الاجزاء اوجب كثافتها والتساق بعضها ببعض ومن تارة
 فالحركة بوج تسبيل الرطوبات المتجمدة بالبرودة وتحليلها وتسيدها او السجود
 اذ ادرت في كاتيبها وانما هي **ما متفادان** اشارة الى رد من زعم ان البرودة قابل
 الحرارة قابل العدم والمكثف فان البرودة ليست عدم الحرارة لانها محسوسة بما يوا
 وما شئ من العدم كذلك بل القابل منها قابل الصدا **وطلق الحرارة على معان اخر**
في لغة الكيفية في الحقيقة الحرارة تطلق على اربعة معان احدها الحرارة المحسوسة في
 جود النار وانما الحرارة المستفاد من الكواك كالحركة الكاسلة من تأثير مساهة
 الشمس في كس اوجوب مساهتها وانما الحرارة التي يوصفها الكوكب ورايتها كحرارة
 الجو في بدن الحيوان التي هي آلة للطبيعة في احدها كالكذب والذبح والسم
 فلهذا ولولا مسببها عداية البدن واغلاطون مسها لها والآلية وهي
 المسبب بالحركة الحرارية وقد اختلفت الدار فليس في شئ من انما الحرارة الباردة
 الباردة المستفاد من المراجع فذلك لان الحركة النارية اذا خالطت سائر اجزاء الشئ
 وحصل منها مركب وكان ذلك الحركة النارية من ذلك المركب طمحا واعداً
 قوا ولم يسلخ في الحركة الحديثة حرة وبطل قوامه ولا في العلة الى حسب يعبر عن
 الطبع لوجب لا عند ال حتى ساء المركب معه ما حصل من ذلك الحركة النارية لذلك

المركب الاعتدال والبرام اللذان من حصولهما بذلك المركب فذلك جزء من
 الذي شانه وحرارة كبرياء هو الحرارة العنصرية وانما كما يدفع الباردة والواردة
 المركب بالمضادة كذلك يدفع ايضا الحرارة العنصرية الواردة على المركب لاجل ان
 المركب اذا حاول يفرق المركب فاحترارة العنصرية من دفع اثره ما يندرك المركب
 الاصل الا حاصل بالطلع والشيخ فعلى هذا السواء من الحرارة العنصرية والحرارة
 العنصرية ليس اليه بل السواءت منها كون العنصرية جزءا من المركب فكون العنصرية
 ليست كذلك من كونها ان الحرارة صارت جزءا من المركب والحرارة العنصرية
 خارجة عنه كانت العنصرية عنه ذلك مع فعل العنصرية والعنصرية مع فعل العنصرية
 ارسلوا الى ان هذه الحرارة منارة بالزعم والحيثه لباقي اسام الحرارة وان
 الحرارة انما مستند المركب بالصلبان على كماله من العنصرية والعنصرية على ما كان
 عنه في حيوان السواء من ان قال الحرارة التي بها يتبل البدن علاه الشمس ليست
 من حشر الكمال الا سطح الذي هو النار بل من حشر الكمال الذي صنف عن الاجرام
 السواء فان المراج الاعتدال يوجد ما مناسب هو الحرارة السواءت مع عنده معنى
 اقرحت العنصر والشمس سورة كينيتها حصل للمركب نوع واحد وطلب
 بها يناسب البساط السواءت هاهنا عليه فراج معتدل به جعل المركب
 غزيرة بها قوام الحيوة وقبول علاه الشمس وحق بين الكمال السواءت ومن الكمال
 تلك الحرارة من حيثها الحيوة التي لا تمنع الحرارة الباردة والسواءت لا رسلوا
 الحرارة الباردة من حيثها بالذات قار والحرارة السواءت بوجوده كماله ان
 الشمس من دوج الشمس ومن الشمس والحرارة النار ليست كذلك
 حرارة النار عند ما يدور على النار كحرارة النار فاذ استولت على
 اصحابها ولولا ذلك صار سريعا اذ الكمال في البلاد الحارة على اذ الكمال في البلاد الباردة
 الثالث ان الاعشى مع في صور الشمس ولا يصير في صور النار فاكما صلا اذ
 هذه حرارته تلك واختلاف اللوانم دليل على اختلاف الملوذات في الارض

السواءت غير الحرارة الباردة والعنصرية وحسن الاول دون الثانية لان الحرارة السواءت
 متى اطلت فحوت او منعت العنصرية واخذت افعال البدن والملك مما است
 كان في الشان اذ اذ الفاعل الطبيعي حوده واصفا العنصرية معارق البدن مع
 منارة البدن مع منارة الشمس الناطقة والحرارة الاسطوية من بعد المنارة بل
 ان السواءت تقدم كالكث لمس وحرك من الحرارة في سره ومعنى بدنه ومنع النفا
 عليها لو كان وسط الكمال والشيخ للاسما ان الحرارة التي عنقه ونحوه اسعادا من
 خارج وكس كك العنصرية في حرك الاجزاء الباردة التي لم تسكن امر احياءا حركت
 من الامور الربط الى الفصل محل المعاد من الهوائية كحرارة الالطية الباردة فردد
 ذلك واستولى معن من بها الرطوبة وعلى علما ما حصل بها لطيفها عن كينيتها فحصل
 المخرج الى ميايله الاول فلا سقى حارج او سقى من مية لا يستولى عليها العنصرية اما
 الشان الرطوبة او الحودة الا سقى حارج فلا سقى حارج او سقى من مية لا يستولى عليها العنصرية اما
 الحرارة الاسطوية موجودة بعد الموت والحرارة العنصرية التي كانت منها في
 حرك الحيوة عن ان يستولى على رطوبات البدن فعضها منقودة وليست في الجوار
 موجودة في الحيوان فطلب في السواءت ايضا لان بها لا معن العنصرية في سحرها معن
 اذ فطنت منها الالطية في السواءت من فعل حرارة ملها الا انها لا تظهر في طية
 طية في الحيوان وعلم ان الملائكة لظ الحرارة على كمالها الباردة كسواءت
 الا سقاء سوسم بل هو لهنوم واحد هو الكيفية الملوثة المحيصة والذات حشر
 راج اذ به والهنوم من عبارة المعان لظ الحرارة مطلق على الكيفية المحيصة
 معان اخرى ولا اعرف لوجها غير ان معان ان الحرارة مطلق على الكيفية الملوثة
 حرارة العنصرية التي لا تدرك في الجسم وعلى كمالها العنصرية ايضا ولما كان
 السواءت الملوثة لان كمالها جود ولا دل على كمالها كمال الجسم وما قال من ان
 ان الحرارة مطلق على معان اخرى فالحال في الكيفية المحيصة من النار في الكيفية
 في الكيفية السواءت بالحرارة العنصرية والكيفية السواءت من الكواكب والحرارة من الكواكب

في عامه المحل لا وانه محسوس للكيفية بالمحسوس من النار والرطوبة كيفية متفتحة
التسليم لا يمكن ان الماء رطب ولا و صنفان احدهما سهولة الشكل والآخر
 الا لتساقق والاتصال في بعضه من الرطوبة باعتبار الوصف الاول وما لو
 كيفية متفتحة سهولة الشكل لكل المحاوي العريضة واورد عليه بانه متفتحة ان يكون
 النار رطب الغامر كونها الظن ولم يعلل به احد واجيب بان سهولة الشكل في النار
 التي تسبب محالط الهواء والنار الصرفة ليست كذلك والطلاقة تطلق في سائر
 اربعة اقسام التوام وقول الانتظام الى اخره صفره جدا وسرعة ان تخرج من
 والساعة وكون النار اللطيفة الصامر بالمتن الرابع سلم كنه لا يتبعه بقوله
 فان الساعات متناهية وليست قابلة للشكل واحد ايضا انه معنى ان يكون الهواء
 رطبا بل رطب من الماء وانه يتركب من كل على ان الرطب او المتخرج
 افادة استسكان عن السبب والهواء بالافراج لا عند اقتراب استسكان
 بان الحكماء متفقون على رطوبة الهواء وما ذكر من الاتساق انما هو من العوام
 من لزوم كون الهواء رطب من الماء واقول ذلك انما لم يرد ان لو كانت
 مفسرة بالسهولة المذكورة فانها في الهواء ازيد مما في الماء لكنها كما ترى ليست
 مفسرة بها بل الكيفية المتفتحة بها وكون الكيفية المتفتحة للسهولة المذكورة في
 اريد مما في الماء ثم فان قيل زيادة الاثر دليل على زيادة القوة فان كنه
 المتفتحة للسهولة لو لم يكن في الهواء ازيد مما في الماء لم يكن السهولة في الهواء
 مما في الماء رطب اذ زيادة الاركان يكون بحسب المعنى كون بحسب العاقل انتظام
 الهواء كونه ارنق واما حجب الماء فللسهولة المذكورة والآخر من
 الوصف الثاني ما لو كنه معناه سهولة التساقق الجسم منه وسهولة انفصاله
 واورد عليه بانه لم يرد ان يكون ما هو اشتد الصاغا رطب فكون السهولة
 من الماء وسهولة انفصاله اجيب بان السهولة اودم الصاغا واشد من الماء
 اسهل انفصاله وعن لم يفسر الرطوبة من الاتساق حتى لم يرد ان يكون

واضح في الاتساق اربط ولا بد واما الاتساق حتى يكون الاودم اكثر رطوبة
 في سهولة الاتساق فلا يلزم منه ان يكون الاسهل الصاغا رطب ليس السهل
 اسهل الصاغا من الماء بل الاثر العكس وانما دعا عنه في الرطوبة الاتساق ليس
 السهل اسهل انفصاله من الماء بل الاثر العكس والامام الرطوبة بذلك المعنى لوسم انها وجودية
 فاما سبب انها ليست محسوسة لان الهواء رطب لا محالة ذلك المعنى فلو كانت الرطوبة
 محسوسة كانت رطوبة الهواء المتبدل الساكن محسوسة فكان الهواء اربط مما هو
 وكان يجب ان لا يمكن ان يكون في وجوده ولا تلتزم ان الصاغا الذي من السهولة
 والار من طامرف واذا فرغنا بالكيفية المتفتحة لسهولة الاتساق فلا يلزم
 انها وجودية محسوسة وان كان الجسم في وجوده حال السهولة في فصل السهولة من
 السهولة الى انها في محسوسة وفي كتاب النفس انها محسوسة ولعله اراد ان الرطوبة
 معناه سهولة قبول الاسكان في محسوسة ومعنى الاتساق محسوسة واعلم ان الرطوبة
 في النفس الثاني حال لها السهولة وما لها الخفاف وهو عدم السهولة عما سبب
 ان يكون سلا على خصوصية الماء لا لا وجود في الماء وما اشهر من طلق الرطب
 هذه استسكانا ما هو في الرطب بهذا المعنى وقد تطلق السهولة والرطوبة ايضا
 على كل على جسم طبع المعنى الثاني على طامر جسم لغو يسمى به الجسم الاخر سلافا
 على انما هو افاده لاسيما سلا على مسعفا **والبيوت** **بالعكس** في
 ان كيفية متفتحة صغوبة الشكل لكل المحاوي العريضة **وما مضى ان للسنة**
سلا فان السهولة معناه قول العرسل الباطن ويكون في سائر اقسام
 من فصل عن وصوه ولا سهل كثر اذ لا متفرق سهولة وانما يكون قول العرسل
 اذ به كما سبب السهولة والصلابة ما عاين فكونان من الكيفيات
 او عداية طال الامام قد طعن في امر من انها من الكيفيات المحسوسة وليست
 الا بالحسنة واللاسه فان الحسنة عبارة عن اختلاف الاجزاء في طامر الجسم
 كون بعضها مائلا وبعضها عاردا والملاسة عبارة عن كسوها فيما من باب الوضع

فما هيئنا مضافا وليس كذلك فان قيل مع ما ذكرت لا يصح في معرفت العقل ان
قولهم كانت اطلع المركز وكذا لا يصح في نفس الحركة الا صانعة قولهم كانت اطلع المحيط لان
العقل المتعارف قد اطلع المركز واكتشف المتعارف قد اطلع المحيط لان المركز
المحيط على ما ذكرت مكانا ما الطبيعة ومقتضاها الا صلي كما انها كذلك باليسر
ليسيل المطلق واكتشف المطلق طفا عدم بلوغ المركز والمحيط باعتبار ان المركز هو
فرضا شغل من ليسيل واكتشف المطلقين ويوضح ذلك ان العناصر الاربعه على
درجتها المشهور في اقسامها الخمسة فاذا فرضنا ان السيل المتعارف منها اعمى الماء
مخرج عن مكانه الطبيعي ورأى حمار الخروخ وكال المراه اما تصور صدر عن كثرة
عناصر اعمى النار والمواد الماء وذلك ان بر من مقرر النار الذي كان على
لحده الارض مما سالت مقرر العلك فاد ارض ان بعد ذلك على وطبعه لرم ان
بالجذب من المحيط الى المركز حرك لا يطلع المركز ولكن قطع اكر المسافة التي فيها حصل
ان كانه الطبع الذي كان فيه وكذا اكتشف للقياس اذ اقر من انه قد خرج عن
معار الطبيعة خارج الخرج وبعد كمال البعد ولا تصور ذلك الا ان عرض مركز العالم
على محله فاد اعمى لطبعه لرم ان يحرك الى ان يمس محله مفعولة النار فليزمن ان
تد من المركز الى المحيط حرك لا يطلع المحيط ولكن قطع اكر المسافة التي من المركز و
الحاصل حصل الى مكانه الطبيعي الذي كان فيه **والسيل بطبيعه وقسري ونسائي**
لان العقل واكتشف من اقسام السيل عتبتها بمباحث السيل مطلقا وهو الذي يسميه
اسكنون اعمادا وكيفية بما يكون الجسم مدافعا لما فيه ويقسم الى ذاتي وعرضي
لان ان قام حيثه بما وصف به فود ذاتي وان لم يتم حيثه بل بما يماز به فهو عرضي
بما سلكه الحركة الذاتية والوصفية السيل الذاتي قسم الى طبيعي وقسري ونسائي
لانه قد ورد في محله احيى ان كان من اضراره خارج عن ذلك التحليل بيان في الوضع
فوق قسري كافي السهم المرمي وان كان حدوده من باثر مالا ساهبه ومما قال كان
مع قصد وشود ففان والا فليطبع سواء اقصته العوة على وقته واحدة ابد

الملك ثم مرض انها غلت و طبعها فاسراج تحرك الى ان تاسقتر اعد كره
الارض فحرك عند ركن النار والهواء والماء وسقى من الساذ المند من ارض
والحيط مقدار نصف قطر الارض فحرك كره في اكر الساذ المند من المركز
والحيط وان تقول مرض كره الهواء تحرك يكون مركز العالم على محده بام
قد طلب و طبعها فانها تحرك الى ان تاسقتر كرهية النار فحرك عند
ركن كره الهواء و ركن كره الماء وصفت قطر الارض وسقى من الساذ المند
من المركز والحيط مقدار ركن كره النار فحرك كره في اكر الساذ المذكورة وبعد
التدفع تدفع الساذ فيظهر كره في اكر الساذ التي من المركز والحيط والارض
الى ما اركه من ان في كل من عنصرى الماء والهواء مع ساطها حصه من الحصة
من التل مع و منح مقلان فان الطبيعة لا يمكن ان تنفع ارض من مقدار
وكذا الى ما اركه من حركة كل واحد من القسطين حركة طبيعية ارض من المركز
الحيط واخرى من المحيط الى المركز اذ يتحرك فان العنصر الثقيل المصاق اذ يوجد ارض
لا تحرك عند بالطبع والارض ان يكون للطح و باعته بالطبع وانما في غاية الارض
الثقل المطلق او اصاحه و طلب طره و باخذ المركز من مركز حركة الثقيل من الارض
لا بالطبع بل بالبقرة وكذا الحيف المضاف واذا اوجد المحيط لا تحرك عند بالطبع و باخذ
المقدور المند كوريل سكره بالكم صاد و الحيف المطلق فاذا صاد اذ اوجد مركز
و كما حصل ان السيل مطلقا طلب المركز و الحيف مطلقا طلب المحيط لكن ذلك السبب
في المطلق من كل منها اقوى و اكل مما سقى في المضاف من كل منها بحيث يطلب
على المضاف و باخذ المركز او المحيط منه و يحصل الحواب عما اورد وما ذكر في السبب
بالاعتبار انما من ان الارض والهواء اذا فرضنا عند محده النار فقلنا انها
تحرك نحو المركز كانت الارض ساقطة قلنا فلزم ان يكون الهواء يتلصقها و
ليس كذلك وكذا عما اورد على ما ذكر في الحجة الاضافه بالاعتبار انما من ان
و الماء اذا فرضنا عند المركز وكما بالطبع نحو المحيط كانت الارض ساقطة فلم يكون

كمال الحركه السكون في اجزاء اقسمته على ما سر محله كمال التبات الى السكون والبر
 فالمراد بالطبيعه تسام ما صدر عنه الحركه السكون اولاً وبالذات دون شعور
 ارادة المراد بالتشابه الارادى ومنهم من يجعل النفس في اعم منه ومن احد
 الطبيع اعني ما يكون على ديرة واحدة لا حصاصه بذوات الكس والمكان
 على حسب اقتضائهم في هذا الاعتبار سمي سلب السباب متساوية في الطبيعه
 ما صدر عنه الحركات على نوع واحد دون شعور وارادة **وسر** **لحد** **الارادة**
 ان سوسب متضمن للحركه اقتضائهم ترتيب عليه وجود الحركه ان لم يكن صاكنات
و **باعتبار** **صدر** **عن** **السباب** **متغير** **بمد** **ان** **سين** **ان** **الميل** **علا** **لا** **في** **الحركه** **و** **ك**
 ان الحركه لها مراتب متفاوتة في الشدة والضعف ونسبة الحركه الذي هو السكون
 او العاقل الى تلك المراتب على السوية فمنع ان صدر عن ذلك الحركه سى من كمال
 الاوسط احدى مراتب متفاوتة في الشدة والضعف ايضاً لسكون كل واحد
 من هذه المراتب محدود ومرتب بمسئله من الحركه وذلك الامر هو الميل وانما يميز
 بالطبيعه او العاقل ان الحركه بالارادة عار ان يصنع مره معينه من الحركه حسب
 ارادة المرته على اعتقاد طامه تلك المرته من الحركه اما لو تمت من عليه
 احداً يتقبل الشدة والضعف على راس متناوئة ومنه العاقل او العاقل الى حيث
 السوية فلا يجوز ان يستند شئ من مراتبه الى الطبيعه او العاقل لا صاكن من امر
 موطن بينهما فان سلك يجوز ان يستند اصل الميل الى الطبيعه او العاقل وسكن
 اسفاده ومنتفع الى امور مختلفة اما في خارج كمنه بالطبيعه سلكاً او منتفعاً
 كره المعادن الحرون وعلمه اجيب بانه لم يستند اصل الحركه الى الطبيعه او
 وشدتها ومنتفعها الى تلك الامور المختلفة من غير عايد الى الميل اصل الحق وقدر
 امات وجود الميل لانه هي محسوس ولا حرك ان لا خلاف في وجود الحركه
 في الهوا والخس من عداقه وعلم بالضرورة انها صفة برول الحركه بل العقول
 الحكم في توسط الميل من الطبيعه والحركه اقول الكلام في انه لا يصلح ذلك العلم

ان وجود الميل في الحركه الاثنية كما وكذا في الحركه الوضعية والكمية والما في
 كركه الكيفية فلا وان وجود الميل الحركه السكون لا ساكنه الا مقتضيه للحركه كما
 من احسن الميل الى السكون علم بالضرورة كونه متضمناً للحركه **فمنها** **مستند** **مستند**
 في الميلين مختلفين متضادان لا يجوز ان يجتمعا في جسم واحد والمراد بالميلين متساويين
 وسان الى حصين مختلفين فان الميلين او كان احدهما داياً والآخر عرضياً
 ساع الى اجتماعهما سواء كانا الى جهة واحدة او الى حصين السكون السكونية
 الى جهة حركه السكونية والى خلافاً متساوياً لا يمنع اجتماع سلكين ايسر اذا كانا
 الى جهة واحدة كما في بحر الرمي الى جهة السفل اما اذا كانا الى حصين مختلفين فلا يجوز ان
 يجتمعا لان الميلين ليسا بسبب الترتيب فلو اجتمع سلكان مختلفان بان يكون احدهما
 ن جهة والآخر الى خلافاً لزم ان يكون الجسم في حالة واحدة متحركاً الى حصين مختلفين
 وسرته بالضرورة اول السبب الترتيب قد يخلط عنه الاثر لثقل شرط او وجود
 مانع فمجرد ان يكون متساوياً سلكان مختلفان منع كل منهما الاخر عن الحركه فلا يلزم
 كركه الجسم الى حصين مختلفين فكل واحد من الميلان المختلفان في جسم واحد لزم ان
 يكون الجسم الواحد في حالة واحدة مستنداً بالذات للحركه الى حصين مختلفين وانه يلك
 بالضرورة كونه متحركاً اليها معا اول السبب الترتيب لا يميز كركه ان يكونا
 العاقل كركه اسرها الى امرها فلا يلزم اقتضائهم بالذات كركه كركه السكونية ومنتفعاً
 شتبا اسرها الى امرها بالذات من الشئ المذكور تهاد من طمس متساوية بالذات وايضا
 مع حركه الجسم الى حصين مختلفين كما في الحركه الاثنية والوضعية دون الحركه الكمية
 والسفاد المتساوي الشهوري وادراكا الى تحت متساويين كان بينهما متساوية
 كانت الحركات الكمية اسس الحركه الميل الطبيع في جسمين احدهما الميل اليها بل
 سلك والآخر الميل اليها بعدد متساوياً اما السكونية والسكونية في مختلفان بحسب
 ان الحركات السكونية والارادية وان كان ان السكونية من الطبيعيتين السكونية
 واحد متساوياً ان لا يصور اجتماعهما في شئ واحد باعتبار واحد ولا صاوين سواء

من المول لانها قد يحتمل ان كان في الجرح المرسل الى فوق فانه مسل الى جهة الشرق
 وذلك كما وصل الى جهة السهل اصابه الممخلف في السرعة والبطء الجرح المرسل
 الى جهة الشرق متوجه واحدة في مساذ واحدة لان في الاختلاف لا يكون باجتماع
 الناعل لانه متجه في مساذ واحدة لا باعتبار معاود عارضي في المساذ لا في الموضع
 لا باعتبار مساذ واحد اولى او القصد من ان لا يسيل في جهة السهل واعترض عليه
 الامام الرازي بان الطبيعة معاودة للحركة القشرية ولا شك ان طبيعة الكبر اقوى
 لانها قوه سارية في الجسم معتبره بانفسه فذلك كانت حركته ابطاء واستدراج
 آخر وسوان الكلمة التي بعدها حاد وان متساويان في القوة حتى وصلت في الوسط
 فدخل فيها كل واحد منهما فدخل معا فاما في مساذ حاد وليس ذلك المبدأ
 من المبدأ فانهما في مساذ موجودة في تلك الكلمة في هذه الحالة اسلموا ليس في
 الحاد بانه في المفعول في المدد بخلالهم بعد مدد في عام السهل الاخر فادان
 فعل في كل منهما فخلالهم المبدأ ولا شك ان الذي فعل كل واحد منهما
 لو على من الحاد من لا معنى الحاد الكلمة الى جهة وقد اصبها لا معنى اذ
 في تلك الجهة فقلت وجود في مساذ الدفع الى جهة مخصوصة وليس ذلك من
 لانها حركت نحو السهل او السهل وما فعله اكدان ليس كذلك انما هو السهل لا جهة
 الكاذب ولولا **سورة تساو** في **الناق** و **عاده** بعد ان بين ان الجسم الذي
 للحركة القشرية لا بد من مبدأ يسيل في اداة سوار كان طبيعيا او ثانيا لا بد
 اذ لو لا سوار السيل في الجسم الحاد للحركة القشرية لساوى حركه الجسم في العار
 الجسم القديم العار في الكاذب لان الملازمة انما تعرف بها محو كالبشرية
 اي انه لا تعرف من اذ لا يسيل في الطبيعة ولا ثانيا صلح مساذ في زمان
 جسا آخر وصل ومعاودة ما سطها ومن ما سطها في زمان الحول ولكن
 يرسل ضعف من السيل المرد من اولا سببه الى السيل المرد من اولا سبب
 عديم السيل لان في السيل المرد من اولا لا يكون في ميل زمان عدم المرد

حرك بالقرن مثل مساذ متساوي حركتا متساويين في عار وفي عار في وقت
 ذكرنا في بحث امساع الكلمة ما علم من بحث في العام عمال اخره من البعض الامم
 طرأ على البر من اراد الاطلاع عليه **وعنده** **عن** **المسكين** **موسى** **منع**
سب **تعد** **الجهات** فان لكل جسم جهات متعددة ويكون له حسب كل جهة اعتماد
و **ما** **عل** **وتختلف** **باعتبار** **بما** **معنى** **ان** **الاعتمادات** **مما** **اد** **اكتا** **ث** **الجهة** **متعددة** **و**
 مختلفة اذ اكدت مسدده ومنه السيل في جهة طائفة منهم السيل من جهات الاعتماد
 من الاعتماد بالجهة الى جهة السيل **واحد** **من** **منهم** **جبلوه** **معاير** **الاعتماد** **على** **طائفة** **من** **الاعتماد**
 منهم السيل من جهات الاعتماد وهو عبارة عن كره الاجزاء وكل ما زاد الاعتماد حاد
 كان اصل **منه** **لازم** **ومعاير** **في** **مساذ** **الاعتماد** **الى** **اعتماد** **لارم** **وسواء** **الاعتماد** **في** **جهة**
 السيل واعتماد الكيف في جهة العلو والاعتماد معاود وسواء الاعتماد من
 لذكر من مساذ الاعتماد في جهة العلو واعتماد الكيف في جهة السيل **ومنع**
 الاعتماد الى **الاعتماد** **لانه** **لان** **الاعتماد** **عن** **كل** **من** **مساذ** **الى** **عمل** **لا** **يستطيع**
 معلوم عن في علم كان الاعتماد ونفسه الى عمل لا غير **ومنع** **درنا** **معنى** **ان**
 اعتمادا وحادث حسب دواعي معنى يجب هو انما يكون صادرا عن
 انما وتولد من **اشياء** **بعضها** **لذاته** **وغير** **شرط** **وبعضها** **شرط** **وبعضها** **لا** **لا**
 ان الاعتماد وتولد من اشياء بعضها تولد عنه لذاته معنى بلا واسطة
 منها تولد عنه بواسطه وما تولد عنه بلا واسطه قد تولد عنه طائفة على شرط
 تولد شرط فقه كذا قسم الاول ما تولد عنه لذاته عن شرط كالكلام ان
 ما تولد عنه من الاعتماد وبلا واسطه ولا شرط والاك ما تولد عنه لذاته بشرط كالكلام
 ما تولد عنه من الاعتماد وبلا واسطه لكن بشرط الحساك والثالث ما تولد عنه لذاته
 بواسطه كالكلام فانه تولد عن الاعتماد ولكن لا عن ذاته بل عن التوفيق المتولد
منها **او** **من** **المبهمات** **وهي** **اللون** **والصوت** **والكيفية** **الحسوسة** **مما** **يظهر**
 اعتمادا في سوار كانت اولا وبالذات او ثانيا وبالبر من ومنها اذ اهل المصراع

قالوا الامور التي يدرك بالبعيد مطلقا من الضوء واللون والاطراف والبعيد
والوضع والسكن والسرقة والاصال والعدد والحركة والسكون والملك
والحسنة والسيئة والقداد والقل والطلاء والحسن والبيح والساء والاحسان
وقتها امور راجعة الى ما ذكره ترتيب داخل تحت الوضع والسكن كالكتابة
وغيره داخل تحت الرتبة والكل والاستقامة والاعمار والعقد والتمتع
متعلقة بالكل والكثرة والقداسان للعدد والحكم والبقاء داخلان تحت
الكل والحركة والسكون والبشر والطلاء والتمتع والملك داخل تحت
الكل والسكن والبشر مدرك الرتبة والسيلان والبسوة من التماسك
المدرك بالبعيد اولاد بالذات عند الجمهور فهو ان اللون والضوء وهما
المبصرات بالذات عند الجمهور هو الذي يدرى في الكينيات المحسوسة اول
غرضه وقد حكمت فيما سبق معنى المبصر اولاد بالذات وان الاولان في ذلك
ومنهم من ساءد عن ان المستول من المبصر اولاد لانه لا يوقف اعصابه على
غرضه ويوقف ابصاره على ابصاره وذلك هو الضوء لا يقر لان اللون
ابصاره على وجود الضوء وابصاره فلا يكون مبصر اولاد **كل منها المبصرات**
كل من اللون والضوء طرفان اطراف اللون فالبياض والسواد كاسيد
اطراف الضوء فهما الضوء الاصفر والضوء الاحمر **والاول** اي اللون
يبصر على بلطان قول من زعم انه لا حسيته شيء من الالوان اصلا والبياض
يخيل من محال الهواء المضي لا جسم السعاده المتعبر به كافي البليج
الماء فانها مكان من اجزاء ما متعبره عد وليس منها ما على يودي اح
سبب عليه لون بل داخل تلك الاجزاء سواء واسمه فايته من الاجرام
وساكن تلك الاسم من سطوح بعضها الى بعض وتراكم الاسم بعضها
والشعاع المنعكس من البياض فان الشمس اذا اشرقت على حوض من
والعكس ساعا الى حد اخر فيسبب في ذلك الشعاع كانه لون سامن فاذا راها

حس الشعاع المراكم على تلك الاجزاء ملط لعدم الفرق من البصر وشبهه فحكم
انه سامن بالامر المحسوس فيها موجود في الخارج الا ان البصر ساما فكون البصر
فيها مستملا لا مستمعا وله الحال في الرجاء المدقون ما على به اولى من السمع
وردد الماء لعدم تحقق السامع فيه كوار ان يحصل من الاجزاء المارة في السمع و
ما على عامل ومراح مع وجود اللون ولا تنضم ذلك في الرجاء المدقون لان
اجزاء ما على ملصق بعضها بعض فلا يحرك منها فعل والفعل واحد من
ذلك موضع السمع من الزجاج المحن فانه يرى ذلك الموضع اسفل سبب انعكاس
فانتهى مع كونه ابعد من حدوث المراح فانه لا يصور فيه صغر الاجزاء ولا ما
والمراح لا يمكن حصوله به ذهابا والسواد يخيل صدد ذلك اعني سبب عدم عوار
والهواء والضوء في غنى الجسم وباقي الالوان يحمل حسب اختلاف الشيف
ساعات محال الهواء ومنهم من قال الماء يوجب السواد اي يوجب يحل في كبح
ما كبح الهواء يعني ان الماء اذا وصل الى الجسم ويعد في اعماقه فخرج منها الهواء
ومن اسفاد كاسفات الهواء حتى يمد الضوء الى السطوح فسقي السطوح مظلمة
تحمّل ان حساك سواد اذا احسا الساب والاسفلت مال الى السواد فذل ذلك
على ان الماء يوجب يحمل السواد ومنهم من سبب السامع واجب السواد عسكيا
البياض من سلب والسواد كاسلح واحسا السامع يحمل الالوان كلها بكمالات
سواء العامل عليه بجهان كونه عاريا عنه ضرورة ما في السمول والصلو غير
ان سواد الساب سلب السيب وانه يجوز ان يكون الكسبة مغارة والمحل
الزوال سبب الاول ولزوم سبب الثاني وانه ما قبل محل البياض اسو
سامن الذي فيه فلا ظنم الاعوان عنه وان اراد بالمول الا مكان الجامع للفعل
في المحققون على انها كينيات محسوسة وذلك كون محسوسا ايضا وكونها متخيلة في
المدركة بالاسباب المذكورة لا سبب محسوسا بالاسباب اخذت السمع
سنان احلال الهواء بالمشف سبب ظهور السامع وكذا يدعي ان البصر

قد حدث من غيرة الوجود كافي البين المسوق فانه يصير مع ان السار لم
 قد تخلط ومواسم على حث الوايه منه ولهذا صار اقل وكان في الدوا
 السع ليس العدم فانه يكون من كل طبع فيه المراد اسخ في اكل فيه لم يصح
 اكل فانه الاسحاق لم طبع المراد اسخ في ماء طبع في العلى وسالغ في ضيق
 خلط الماء ان فانه بعد ذلك الخلط فمصر عاير الاسما من كاهن الراب
 ثم تحاد الاسما من طين اسفامنه لان سفا غرق ودر كل من الهواء والالم
 تحت بعد الاسما من كذا لاك الابد وكان في الحرف فانه حسن الطبع بالبار
 بيمين السحق والصمد مع ان فرق الاجزاء ومداخل الهواء في المبر واما
 في السفا على حصول السام من غرا خلط الهواء السقى بالمشق اوار
 اختلاف طرث الاما من السام من السواد حث يكون من السام من
 السوء لم العود بم السواد ومارة الى الحزم السوء ومارة الى الحفر لم
 السليم السواد فانه بدل على اختلاف ما كبر عنه الالوان فان لم يكن الالوان
 وبما من ولا حقيقه السام من الالوان لظهور الاجزاء السفا لم يكن في تركيب
 والسام من الالوان طريق واحد ولم تقع الاختلاف في الالوان الشدة والضعف
 ما فيها العكاس الحرة والحفر وكذا ذلك من الالوان فانه لو كان اختلاف
 لاختلاف اختلاف السفا بالمظلم والسواد لا عكس كالمجرة فوجب
 لا عكس غرا الاخر والاحمر لا عكس من الاجزاء السفا فوجب ان لا عكس
 البياض ولا يذن الوهم من ان سبب اختلاف الالوان كذا ان
 مو الكسب من السواد والسام من الحزم ولا ثبها على ان سبب السام لا يجب
 كون هو كمال الهواء للاجزاء السفا مع ان في الملازمة من الجواز ان
 رك السواد والبياض فممكن ان او محاسن الحام فممكن ان يكون السواد
 الاختلاف والاسراج وان لم عكس عند الاسود وطرقا **السواد والبياض** سفا
 سفا طرقا اللون السواد والبياض وبما سفا ان تصاد حقيقا لانه

على موضوع واحد مع استماع اجتماعهما وحصل من اجتماعهما الغرض لا لو جمع
 السواد والبياض فممكن اجتماعهما لا مع ان سفا كل واحد منهما او احد هما على
 حرا او لا سفا واحد منهما على صرافه والاقسام باسرها على الاول فانه لو
 على كل واحد منهما على صرافه لم ان يرى الجسم في غاير السواد وغاير البياض
 مراد بالبقاء على الصرافه يكون حاله عند الحزم في زمان الاجتماع كذا عند سفا
 زمان الافراد والاما كذا طلاء لم ان يرى الجسم في غاير السام ان كان البياض
 على صرافه مو البياض او في غاير السواد وان كان السواد صرافه مو السواد واما
 لم يزم عدم اجتماعهما لان الذي لم سفا صرافه سفا لم يجمع مع الاخر والاما
 طلاء لم يزم ان لا يكون شي منها موجودا البتة في الموجود لو ان آخر سفا بينهما
 اخر من عكس بانه لا يزم من عدم بقاء شي منها على صرافه الى كانت بانه عند
 الحزم حال الافراد استثناء في نفسه بل مازان كذا موجودين معا وكرهتها لغير
 سفا منها فكون المدرك بالحزم في كل اللون المركب دون كل واحد منهما
 او احدهما **وتوقف اللون على الثاني** اي العنود في **الادراك** لاني **الوجود** معنى
 في العنود شرط روية اللون لا شرط وجوده كما رعم الشيخ وابن الهيثم وغيره من
 الحكماء فالاولا ما حدث اللون في الجسم عند حصول الصور في عيونهم موجود
 طلاء لعدم شرط وجوده كمن الجسم في الظلم مستعد لان يحصل فيه عند حث العنود
 من البين واستدل الشيخ بما كرى اللون في الظلم فذلك اما لعدم
 لوجود السام عن روية وهو الظلم او لا عاير سفاك سواء والاما بانه لا طلاء
 ما رعم الابصار وان كان السفا عاير سفاك في جماعة في خارج العاير اذا اوقد
 او ريد بان عدم الروية لا سفا شرطها وهو العنود المحيط بالمرى وقال ابن الهيثم
 انما من سفا ملامه بالمرى فممكن ان البياض سفا وقع عليه من اضعف روى فيه
 من ضيف لم اوقع عليه من روى فيه بياض سفا يد واوقع عليه من روى
 اوقى روى فيه بياض اسود وانه البياض السفا في الشدة والضعف سفا

بالتميز بوجد كل منها مع مرتبة من مراتب الضوء مناسبة لذلك اللون في الترتيب
 الضعيف ولا يوجد مع غير من تلك المراتب فمخس من ذلك ان كل مرتبة من مراتب
 شرط لوجود اللون المحسوس منها فاذا اختلفت مراتب الضوء بمراتبه فالتفاوت
 كلها وانما طنا محسوس من ذلك ولم يعلل من ذلك لاحتمال ان حال ان استبان
 اللون المحسوس مع مرتبة من الضوء عند استبانها ليس لها على الامر اخر فحوال
 واصنافه وان يكون اللون طينة غير مشروطة لشي من مراتب الضوء فوجد تلك الطينة
 في الظلمة فوجد اللون في منتهى الان الحدس كمن يما ذكرنا واحر من عليه ان الشئ
 في الحال المذكور ليس الا في الكلام واللون الواحد بالحق عند المحسوس فيكون محسوس
 مراتب الضوء وان اللون لما كان اكثر في ظهوره عند المحسوس بواسطة الضوء
 كان الضوء ضعيفا كان اكثر في ظهوره ضعيفا واذا ادى الضوء في الاشياء
 والظهور فتوهم تبدل الكائنات بتبدل الكسفات وايضا لو اصل المحسوس
 المشترك تارة هو اللون مع ضوء ضعيف واخرى مع ذلك اللون مع ضوء شديدا
 ولما كان المجموع الواسل الى ان السبب شدة الضوء ووجه اوضح وان من المحسوس
 الواسل اليه في الاول بمرسم ان اللون في الشئ اشد منه في الاول من اذ اوله
 ذلك لما ساد في اللون عن الضوء فيها وسلم ان اللون فيها واحد والمختلف
 الضوء استدل بالامام على ان الضوء ليس شرط لوجود اللون فان قبول الجسم للضوء
 مشروط بوجوه اللون ولو كان وجود اللون مشروطا بوجوه الضوء لزم الدور
 ضعيف لانه ان اراد بالمشروطية التوقف مناه وان اراد المعية او الاعم
 غير محال على انه قد خرج بوجوه الضوء بدون اللون كما في البلور اذ وقع عليه ضوء
 وما اى الضوء واللون **منها بان** اي المتعارفة فيها مستفادة من المحسوس
 لان الجسم لا يبين او الاسود اذ وقع عليه ضوء الشمس بعد المحسوس بوجوه كشمس
 سطحه احد ما كان بغيره المحسوس والآخر كما لم يصب الاول ودعم بعض الكسبان
 ليس امر موجودا اذ ابد على اللون بل هو عين ظهور اللون في الحال المذكور

الجسم باللون يما من اسود قد ظهر المحسوس وقالوا الظهور المطلق هو الضوء والظهور
 المطلق هو الظلمة والمتوسط بينهما هو الظل وسواء مراتب الظل محسوس مراتب
 القرب والبعد من الطرف فاد الف المحسوس مرتبة من مراتب الظهور ثم شاع بعد
 ما هو ان ظهوره بمرسم ان هناك سرعا ولما نادى حسن الادراك ان بل ليس هناك كينونة
 زائدة على اللون الذي ظهر ظهورا اتم واستدلوا عليه بان اللامع بالليل مثل المرآة
 يرى منضيا في الظلمة ولا يرى ضوءا في السراج ثم السراج يرى منضيا ضوءا شديدا
 ولا يرى ضوءا في ضوء القمر ثم القمر يرى منضيا ضوءا اشد ولا يرى ضوءا في ضوء
 الشمس وسواء لان المحسوس ضعف في الظلمة وكان اللامع بالليل قد ظهر من الظهور
 حين ان ذلك الظهور كينونة زائدة على لونه ثم ادعى سراج وتلك الى اللامع
 لم يلحظا لانه في ضعف البصر لانه الكلام في السراج والقمر قد ظهر ان الضوء
 في الاشياء ليست الا لظهور الوانها عند المحسوس كما ان زواياها ليس الا ضياء الوانها
 عنده فلكون الضوء كينونة زائدة على اللون وظهوره قال الامام لا يبعد ان يكون
 لما ذكره تأثير في احداث احد الالوان كالكائنات كما مع ذلك ندعي ان الضوء
 كينونة وجودية يابضة لان البياض والسواد قد متاخر كان في الضوء وتعالى
 ان يمتد بها والاسرار كقراءة الاختلاف واعترض عليه كقراءة اشراك
 في التميز في ظهورهما عند المحسوس فالحق انما شاع المحسوس وانما ان السواد
 ما اذا كان في ظلمة ووقع عليه ضوءا لم يبين المحسوس فلكون الضوء
 حاد اللون **عابلا للشد والضعف المبينان** نوعا اى كل من الضوء واللون قابل
 للشد والضعف والقابل للشد والضعف يكون الاشد منه نوعا سببا للضعف
 منه وسواء المراد من قول المبينان نوعا وكون مقدار الكلام قابلا للشد والضعف
 الضعيف ويكون من كل منهما الاسود والاشد المبينان نوعا واستدلوا على ان
 الشد نوع مبين للضعف بان السواد مثلا الشد يدور في الخلف الضعيف فلا
 يحد اما ان يكون الاختلاف بينهما بكمية او بالحوار من والى بقاء والامام يبين

اتساوت في السواد بل في ارجح كذا فلم قلنا ان السواد في السواد
 قسرين الاول فكون الاسد نوعا عاما لا ضعفت واعتر من عليه ان السواد
 عن ما يتبها لما مر عند من ان القول بالسكك وعوار من ما حال من الارض
 واستدلوا عليه بوجوهين الاول ان نسبة الما فيه وداياتها الى الجرمات
 على السواد فان جميع الجرمات متساوية في ان محتها وداياتها خارجا لا تتوزع
 الا عند محقق التية وداياتها ورمع بارباع الما فيه وداياتها وان التية
 وداياتها مستقيم عليها وداياتها فكون التية وداياتها بالنسبة الى شي منها
 اقدم او اول او اشتد وندم بعض الجرمات على البعض الوجود لا يصنع
 عليه بالتية فان سبب التية الى جرم في المستدم بالوجود لنسبتها الى الجرم الثاني
 فكون التية وداياتها متوزعة على الجرمات بالسكك في القول بالسكك
 العوار من واعتر من عليه ان هذا الدليل عينه حار في الامر الخارج لان جميع الجرمات
 متساوية في ان محتها وداياتها خارجا لا تتوزع ولا رمنع شي منها بارباع
 ولا يستقيم على الجرمات فداياتها فكون الامر الخارج بالنسبة الى شي من الجرمات
 اقدم او اول او اشتد فان شئ استلزام تساوي الجرمات في هذه الاحوال
 السكك في الامر الخارج كان النسخ مسركا والجواب عنه شاك هو الجواب
 الثاني ان الامر الذي محقق السواد حث به جدي في الاشياء دون الهمم
 لم يكن داخل في التية لم محقق السواد منها بل كانت اكل على السواد
 داخل فيها لم محقق اشتراك الا ضعفت فيها لا تتوزع الا جرمات مثلا الخ
 التي يوجد نور الشمس دون القمر ان كانت من واهات السواد لم يكن ان
 ضواها لم يكن غاوت السورين في من التية فاقبل لوجه هذا الدليل
 لكون العار من ايضا متوزعا بالسكك فداياتها في الضعف لان العار
 اما داخل في مفهوم العار من وما فيه فداياتها في الضعف فيه وما فيه
 غاوت لان ما هو مفهوم العار من فيها على السور مثلا لخصوصية التي توجد في

الملح دون الباج ان كانت باخوة في مفهوم السام من لم يكن باقي الباج من معروفنا
 والا كان مفهوم السام من فيها على السواد اجيب انه داخل في مفهوم العار من
 وان لم يدخل في ما فيه العار من ولا في ما فيه العار من الا ضعفت ولا يلزم من
 عدم دخوله في مفهوم العار من ساد في جميع المودعات اقرب فوجه
 سلك على الدليل المذكور على امتناع غاوت التية وذلك انه كما حار السواد في
 العوار من باعتبار امر خارج عنها داخل في تية بعض المودعات فلا يجوز في
 تية باعتبار امر خارج عنها داخل في سوية بعض الافراد فلا يكون النور تام
 ما نوارا وجب لها وكون الكسوفية التي في نور الشمس ارجح خارجا حصة
 لنور داخل في سوية نور الشمس وعلى هذا العكس وهو حية النسخ انما لم ان العار
 رايد اذ كان خارجا عن التية كانت التية اكل على السواد وانما يلزم لو لم
 يكن اذ في جنس التية واذ امكن فاعلم كونه داخل في ما ليس به في
 نور الشمس الكسوفية التي في نور الشمس من عوار من كان السواد كماله انما
 لعمرك من جنس العار من وداياتها فكون ان الكسوفية التي في نور الشمس وبما من
 سلك وحواره السواد ليست الا زيادة نور وسام من وحواره ولا يمنع من ذلك في
 التية وداياتها وانما حصل ان عدم دخول العدة الزايد الذي السواد في التية
 لم يترك الذي غاوت السواد ان كان ما غاوت السواد لم يترك غاوت شي
 من المودعات في افراد سواد كان عارضا لما اودا تتساوي معنى السواد في
 لم يكن خالما ثم الدليل على امتناع غاوت التية وداياتها من بمناو
 بعين الى شئ السكك مطلقا عكسا بالدليل المذكور وجوز عنهم السكك السواد
 في تية وداياتها نظر الى عدم دليل الامتناع لادعاء ان غاوت السواد اكل على
 السواد غاوت في التية اكل على السواد في الاطول اكل وفي الاقصر امتس لان الزايد
 الذي الاطول جنس اكل وان لم يكن داخل في تية وان ادعى السواد من اذا
 اكل السواد اكل على السواد في تية داخل في تية الاشياء وبنوا اذ كان

للمقابل للمعنى وهو **صوتان** وهو الحاصل من مقابلة المعنى لغيره كصوت وجه الارض
 حال الاسفار وعكس العروب والفتوح ان كان حاصلا من مقابلة الهواء
 المعنى من طلاء **والظلمة عدم** فكذلك فاما عدم الصوت عما يشانه ان يكون مضافا
 كونه وجوده على ما ذهب اليه البعض والاكثارية ما عداها من في الخارج ايضا
 من صوتي سواء من خارج العار كما انها من ابصار من صوتي العار وذلك
 للقطع لعدم الفرق في الحال المانع من الابصار من ان يكون محيطا بالاراضي او
 او محيطا بينهما ودرجاته كذا باليسر مانع من احاطة الصوت بالمرى شرط
 لردية وموصف في العار او حال العار من الردية هو الظلمة المحيط بالمرى
 المحيط بالاراضي ولا الظلمة مطلقا ليس كذلك بالبعد مما حال شرط الردية هو
 المحيط بالمرى لا الصوت المحيط بالاراضي ولا الصوت مطلقا وقوله لا فرق في الحاصل من
 ان يكون محيطا بالاراضي او بالمرى مسلم فاما اذا كان ذات الشيء مانعا عن الابصار
 لانها تكون مانعا شرطه وحده مستدل باذا قد راعا حله الجسم عن التور من غير ان
 صفة اخرى التي لم يكن حالها اية الظلمة التي يحلها امر محسوس في الهواء
 ساك امر محسوس الا ترى اذا انغمض العين كان حالها اذا انغمضت في الظلمة
 الشديدة ولا ساك الا ترى في حال النعيم ساك في حواسه في ذاتها
 ان لا ترى سببا في حصول الارضية كنيته كالسواد وكذا الحال في محيطا الظلمة امر محسوس
 مسك العالمون كونهما وجوده بمرور وجعل الطلقات والنزولان المحسوس
 الامور وادوا حجب المانع فان الحاصل كما يحصل الوجود وحصل لعدم عدم الحجاب
 كالشمي الكائن واما الكائن في عدم العرف **ومنها المسوعات** وهي
الحاصل من الصوت المعطوف بالمتنوع والتمتع **بش** **ط** **المقاومة** **لغنى** **من** **الكيفيات**
 الاصوات ومركبة محدث في الهواء بسبب تموج المعلول للقرع الذي هو
 عفيف والطلع الذي هو قوي عفيف بشرط مساو للمعتدوع للعارع المتورع
 للعارع كافي في فرع المار وطلع الكرم ليس بخلات التعل لعدم المعاودة والمراد

فاما شبهة مجموع الما لا تحدث لعدم عدم مع كون معدكون واما جعل
 لتتوخ سببا قريبا للصوت لانه متى حصل حصل واداسني اسني فاما بعد الصوت
 بسمه او مجموع الهواء الخارج من الحلق والآلات الصناعية ومقطعا بانقطاع
 وكذا الحال في طهر الطست فانه اذا سكن انقطع لا استطاع تموج الهواء في حال
 لانهم الدوران لا عند الا لطن والسلك ما طلب فيها التفرقة ان الدوران
 منها ليس تاما وجودا فلا تارة لا يوجد مجموع الهواء بالبدول لا صوت ساك واما بعد
 فنانا ذكرتم اما دل على عدم الصوت في بعض صور عدم منه التتوخ لا في جميعها
 فيند طما انشاء اجيب بان استقرار بعض الجزيئات مع الكدس القوي من
 اوان الساقطة بعيدا كرم كون الصوت معلولا بمجموع الهواء وعلى وجه مخصوص
 وكذا الحال في كثير من المسائل العلمية سيما في ما كدس الصا طالعوم
 على الغير مع كونها معلومة منها واما كان القرع والكلع سمين للصوت اذ بها
 متلب الهواء من المسافة التي يسلكها الجسم العارع او المعطوف الى الحكيين وساد
 ذلك الهواء المتقلب بما دونه من الهواء فضع ساك لتتوخ المذكور وبكذا
 ساد الامور ومجموع الى ان غشي على الهواء استقال للتتوخ فسطع ساك
 صوت ولا سداد كالجسم في وسط الماء في وسط الماء في وسط الماء
 هذا حتى يكون التتوخ والوصول الى الساحة سببا لا عكس لا يوجد
 في سائر على ان القرع وصول والقطع لا وصول وما اسان فلا يجوز كونها سببا
 صوت لانه راني ورد ذلك بان الصوت ان كان اساق قد حصل سببا للصوت
 راني وان كان زما ساق قد حصل القرع والطلع الاس سببا لخل الا سببا
 انم على كل تقدير ولا محذور فيه اذ لم يكن السبب علما تارة او خيرا انها
 عزم ان يكون الرأى موجودا في الآن في الخارج معلول الحاصل معنى من
 بينات الحسنة الاصوات الحاصلة في خارج الصالح لغير ان الصوت كذا
 في الخارج ايضا لانه انما يحصل في الهواء الداخل في الصالح قطع على ما عزم من

ان الصوت اذا من الرقع او الطلع اذا وصل الى الهواء المجاور للصوت
 في الهواء بسبب عوج الصوت ولا حوله في الهواء المتخوض الخارج من الصاخ
 والاهل على ذلك انه لو لم يوجد الا في الصاخ لما اذرك عند سماعه حدة
 القرب والبعد لان التقدير انه لا يوجد له في مكان وجه خارج الصاخ واللام
 يكتمل لاننا اذا سمعنا الصوت عرف انه وصل اليه من جهة اليمن او اليسر
 ومن كان قريب او بعيد لا يزال يحرك ان يكون اذراك الكلمة لا بل ان الهواء
 المتخوض يحرك منها وغير القرب والبعد لان اثر الخارج القرب القوي من
 وان لم يكن الصوت موجودا في الجهة والساذ لاننا نعرف لوجع الاول والآخر
 الكلمة التي على خلاف الادب السامع وليس كذلك لان السامع قد يسمع
 في الصوت من يمينه يسمعه اذ اليسرى وعرى انه جاز من يمينه مع الشغل في
 الصوت لا يصل الى اليسرى الا بعد الاعطاف عن اليمين ولوجع الثاني ان
 القوة والضعف بالقرب والبعد فلم يميز من البعيد القوي والقرب الضعيف
 طر في الصوتين المتساويين في القرب والبعد المحل في القوة والضعف
 في القرب والبعد ليس كذلك فان قيل اذكرتم ذلك ان سماع الصوت
 سرق على وصول حركته الى الصاخ لان الجير يركب الحركات والقرب والبعد
 الاصوات اما يمكن اذا اذكرتم الاصوات في اكتمال البعد في مكان السامع
 القرب في مكانه القرب كمن وصول الهواء الكسف بالصوت الى الارتفاع
 شرط لا حاسة على ما مر مستعنى في صوت السمع طسا فالصاحب المعبر انما طر
 سماع الصوت انما يحصل ولا يسمع الهواء المتخوض للصوت الصاخ ولذلك
 الا بعد في زمان الطول كمن يحرك اذراكنا الصوت العالي بالهواء الخارج للصاخ
 لنا الشعور بالكلمة والقرب والبعد على ذلك انما يحصل مع الاثر الوارد من
 ورد ومع ما يسمي في الهواء الذي هو في المسافة التي منها ورد والى
 ان عند طسا سوار خارج فذلك الصوت الذي فيه عند الصاخ وفيه

اذراك الكلمة انما بعد ذلك مع طسا صادف اذراكنا من الذي وصل اليه الى
 فاعلم من جهة ومبدأ ورود فان كان من منتهى موجودا اذراكنا الى حيث
 تنقطع ومن وجع ذلك الوارد ومورده وان من منتهى موجودا وحده وبعد
 وقرب وان من منتهى موجودا وضعفها وان لم يكن في المسافة اثر مهاد الى
 لم يلم من قدر البعد لا بعد ما يسمي ذلك لا فرق في البعد من الرعد الواسع
 السامع اعلى الكو وسوى الرمي الى ما قرب السامع من كلام عطن
 لارنا وبعد احد ما ذراع وبعد الاخر ذراعان فاما اذا سمعنا كلاما عا
 مدما وبعد الاخر وقال اللام في اسمها اصل في هذا المقام ومدى في حيث
 قريب ان السامع مع من الذي وصل اليه الى ما قبله وكمن بعدك السمع
 منه دون الكلمة فاهما غير مدركة بالسمع اصلا واذا لم يكن الكلمة مدركة لم يكن
 الصوت حاصلا لك الكلمة مدركة فليس ان يكون مدركة الصوت الذي في ذلك
 الكلمة لا حركته في صوت خط وذا القدر المدركة بالسمع لا يختلف باختلاف
 فلا يكون موجبا لادراك الكلمة اصلا واجيب ان الصوت اذا اذراك في حيث
 ان في لك الكلمة وان لم يكن الكلمة ما بعدك بالسمع كما علم بدق الكلمة او سمعها
 من جسم انها منه وان لم يكن الجسم من الخدقات او السموات **وسيجعل بناء**
 في بناء الصوت **لوحب ادراك البيت المنزلية** يعني ان الصوت غير جار
 في وجوده لا يمكن تيار الخرد الاول منه في زمان وهو اكره ان من بل يوجد اجزاء
 على سبيل الحد والسمع كالحركة والزمان وذلك لان الصوت لو كان موجودا فاعلم
 ان اذا كانت حروف الكلمة التي تكلم بها باقية حال الكلام بها موجودة معا
 فخر في الوجود مستقيم ساعها المادفة او على مع البسائط الكلمة بالترتيب منها
 ان قالان طسا او على ترتيب معين وموتج لما خرج واعلم من عليه بان حدوث
 حركاته في زمانا اعل في البيت المنصوص دون ما ليسا الكلمة رجع
 في بناء على هذه البيت فطارج لما خرج على ان الحروف ليست اجزاء للصوت

بل من عوارضها العادة او قد يوجد صوت ولا حرف منكم من عدم
 ثانياً الحروف عدم تباين اجزاء الصوت ودر هذه العلة بان حال كل الحروف
 كحال الحروف مع بعضها فحوى الدليل منها ما سوسم من تباين الصوت تباين على ان
 كان حركات الصوت يصل الى صماد الهواء كالحال للصوت فيصير عدم تباينه
 من كان بعيداً عن فسخ ذلك الصوت بعينه فرفع بان سموع البعيد من الصوت
 الترتيب لا يغيره فكل من تلك الامور مولد من قوت واحد صوت مثل
والمحصل منه اخذ هو العناء فالهواء المتوحد كالحال للصوت اذا صادف
 المس كجبل او جدار بحيث ينعكس في الهواء المتوحد الى الخلف فخطا في
 التوحد الاول حدث من ذلك صوت هو العناء **والعناء كهيئة منية** في
حرفا قد تعرض للصوت كهيئة بها سخر من صوت اخر ما في الحدة والقتل غير
 المسموع والحرف في كل الكيفية العارضة عند الشخ وذك الصوت المردود
 عند بعض ومجموع العارفين والمردود من عند اخرين وبعبارة المنجملها وفي الحدة
 بالحده والسيل في الزيادة والجمه اخرا من عنها فان كلامها عند شخ
 من اخر ميرة في المسموع كمن الصوتين كونهما ان تحتمل الحدة والسيل من زود
 البهيم في المسموع كمن ان يكون بالتميز مسموعا على ان يحصل التميز في نفس السمع
 بان تحتمل باحلا فو قدما كحده كالحرف عكاف مثل العدة والحدود وغيرها
 قد تحتمل مع اتحاد المسموع وبالعكس الا ان في الزيادة من الحدة والسيل في
 والحدود حيث بعد الا ان يميز في المسموع دون الاخرين نظرا واما
او خامس الحروف اما مسموعة وهي التي من حروف المد واللين وهي الاء
 الواو والياء او اكات ساكنة متولدة من استبعاد ما قبلها من الحركات
 لها فان العلم بجائز للواء والفتح للالف والهمزة للياء والواو والياء
 الحروف المدكورة والعامة فكون سحر كونه قد يكون ساكنة بخلاف المسموعة
 فانها لا يكون الا ساكنة مع كون حركتها قبلها حركتها ساكنة فالاخر

ما مسموعا لا مشاع كونه سحر كاسح وجوب كون الحرف الساكنة عليه محبة والخطا
 اسم الالف على الهمزة بالاسر اك اللفظ وله الواو والياء وكل واحد منهما يكون
 مسموعا كما عرف وقد يكون ماسا بان يكون سحر كاسا او ساكن ليس سحر كاسا
خمس ثمانية ومختلف بالذات او بالعرض مني الحروف اما مسموعة او غير
 منها بذواتها واما مسموعة المسماة بالحرف والاسكون كالساكن الساكنة او الحرف
 منع واحد من الحرف او مخالفة اما بالذات والحمية كالساكن والميم فانها مسموعة
 مختلفان سواء كانت ساكنة او متحركة كقوتين مما لم يمتد او مختلفين او بالعرض
 كالساكن او كان احدهما ساكنا والاخر متحركا او كان احدهما متحركا والآخر
 حركته غير ثابتة فاما متشابهان في الحمية ومختلفان بحسب العارفين **وسمى منها**
عدم باق فان الحروف اذا كانت تاما فمتممة ما سمي المتان كلاما
 مملوء موضوع والموضوع مفرد ومولت والمولت تام خبر او انشأ اما
 او غير تام مسدود وغيره لجمع اقسام الكلام مولت من هذه الحروف **والاكتفاء**
 قال الشاعر الكلام لفظ وهو المولت من هذه الحروف وهي وهو
 من التام بالسنن الذي هو مولد الكلام اللفظ كما قال الشاعر ان الكلام لفظ
 مراد وانما جعل الالف على التواو والياء والكلام اللفظ متناهي
 ارادة واكرامة وسائر الصفات المشهورة والمفرد مواد كد وواهم
 ثم وقالوا اذا صدر من الحكم حركتها كانه اشياء او احدها السارة الصادرة
 ساكنة بثبوت النسبة او انما بها من طرفي الحيز والمال ثبوت تلك النسبة
 وانما في الرابع والاف جزان ليسا كلاما حقيقيا انما فقيس الاول واداء
 من غير ان ارادني فما ك شيان احدهما لفظ صادق والآخر ارادة او كرا
 في حيز مملوء بالمحمورية او بالمتنهي عنه وليس الالف ايضا كلاما حقيقيا
 فحين اللفظ فحين على ذلك سائر اقسام الكلام وانما حصل ان مولد الكلام اللفظ
 الا ان سمي الشاعر كلاما تنسب اليه او اراد العلم في الحيز والارادة في الآخر

والكرامة في الشيء والمايت الساع فلا اعتقاد بثبوت كلام مني صلا والما
لان المقصود الاصل من الكلام هو الدار على ما في الضمائر وهذا الاعتبار مني كما
فاطلق اسم الدال على الدلول وحصره من حيثها على انه لا يتوصل بها اليه كما
المستحق فكذلك الالاء والاشاعة يدعون ان سبب احد طرفي الكرملة الاخر كما
الكلمة ومثارة العلم لان الكلام قد يخرج عما لا يعلم على خلافه او سك فيه وان الشيء
الشيء الذي هو الالاء والاشاعة لانه قد ما من الرجل بالارادة كما لم يخرج به بل بالعبادة
ام لا ولا مقتدر من غير عبده بمصاهرة فاذ قد ما من وهو يريد ان لا يفعل الما
لمخرج عنه عند من لم يورده واخر من عليه بان الموجود في ما من الصورتين صيغة الالاء
لا حصته او لا طلب فيها املا كما لارادة فطحا بسل ذلك مكن ان ما في الشيء
واخر اما فحقا في الشيء الذي في الشيء هو غير الكرامة لانه قد انتهى الرجل على
كرمه بل يورده في صورة الاحسان والاعتدال ومن يورده بان ليس هناك حصة الشيء
بل صيغة فطحا في الشيء الذي يدعون انه عام في الشيء ومثارة العلم
في صورة الاحسان فطحا على مواد كمدلول الخبر اعني حصول في الذم من مطلق
ومنها المعلومات التسعة الحاصلة من ماعل التسعة منها معنى من الكيفية
المحسوسة علوم المعلومات واصولها اعني العلوم البسيطة تسعة لان العلم لا
من فاعل هو الكرامة والبرودة او الكيفية المتوسطة فيها ومن فاعل هو الكيفية
اللطيفة او المعتدل فيها واد اضر اقسام الماعل في اقسام الماعل ص
تسعة من العلوم بحسبها فالكرامة ان حصلت في اللطيف حدث الكرامة وفي الكيفية
حدث الحرارة وفي المعتدل حدث الملوحة والبرودة ان حصلت في اللطيف
الحكمه وفي الكيفية حدث العدمه وفي المعتدل حدث العدم الكيفية الكيفية
من الكرامة والبرودة ان حصلت في اللطيف حدث السامه ودمى على غير
ان لا يكون له علم حقيقه والسد بهذا الشيء يسمى سحيا والكل ان لا يكون له علم في
ويكون له علم في الكيفية لكن تسعة الانتم من اجزاءه لا تحلل منه شي كماله اسبابا

فما من علم اذ احصل في تحليل اجزاءه وتلخيصها استحق منه العلم كالحكمه كالحكمه
وهي المعدودة في العلوم دون الالاء واخر من عليه بان انحصار الماعل في
الكرامة والبرودة والكيفية المتوسطة فيها م و ايضا المراتب المتوسطة من
الكرامة والبرودة وكذا من عاين اللطافة والكسافة محصورة في ان يكون
على واحدة من تلك المراتب فاعل او فاعل علم بسيط على هذه فطحا عند
البسيطة في هذه محصورة فضلا عن التسعة والعشرة وايضا الكرامات التسعة والكسافة
ايده بحسب كل منها علم لا مركب فيه وليس من التسعة المذكورة وايضا
بالسدة والضعف ان اقصى الاختلاف النوعي فاقواع العلوم غنير مختصة
وان لم يتفق كان الضعف والعوضه نوعا اذ لا اختلاف فيها الا بالسدة والضعف
فان العاين كاسياني بعض طاهر لسان وحده والعرض يتفق طاهر وباطن
مسا وايضا الا فيكون راء ورويل طوار والرتب دسم ما وايضا عدوب
لعلوم التسعة على تلك الوجوه المحسوسة لم يتم عليها بران والامارة منه عليه
طن ولهذا اقل ما حدث العلوم دعاوى ما له عن الدليل ان معنى المحققين ذكر
الكيفية احدث ما سيات ربما احدث ليعين السوسر طابك الوجوه
فالكرامة تفعل كيفية غير طامه في الاجسام التي ذكرها او من شأنها التفرق كما
ان الكرامة تحدث برما ولا سبب ان التفرق ماله طامه للاجسام كذا
ت كيفية الكاذبة من قشر الحرارة غير طامه متفعل في الماعل الكيفية كيفية
غير طامه في الماعل وحي الحرارة فانها اصل العلوم وايضا عن الملام تسعة
اعتادة وكون التفرق طامه فان الماعل اذا كان كيفا فاقوم الكرامة مساوية
شديدة ومنها عن التفرق فجميع اجزاء الكرامة وبقوى طامه طامه لان
الكرامة الجملة اشدها اثر احكون اراد اقوى فطاحم كون الكيفية الكاذبة في
غير البعد عن الملامه وتعمل الكرامة في الماعل اللطيف كيفية غير طامه ايضا
انها تكون في عدم الملامه دون ما ذكره او لا وهي الكرامة او لا وهي برما صغيرا

لكنها تكون عاملة فان العالم اذا كان لطيفا لم يعدم الحرارة ولم يمتنعها من البرودة
 فمعرض في اجزاء مضعفة البنية لعدم اجتماع اجزاء الحرارة ويكون التوزيع متغيرا
 فلا بد ان يكون الكيفية الحادة فيه غير ملائمة وان يكون دون الحرارة في عدم الكيفية
 ومعدل الحرارة في العالم المعتدل لم يعدم من الحرارة والبرودة في عدم الملازمة
 معاومة المعتدل للحرارة اقل من معاومة الكيفيات اكثر من معاومة اللطيف فكانت
 التوزيع من متوسطا من العظم والصغر فلا يكون الكيفية الحادة في المعتدل
 من البرودة في عدم الملازمة والتوزيع من الحرارة والبرودة في المعتدل
 كينسي الحرارة والبرودة في المعتدل الى البرودة مرة والى الحرارة اخرى اعني يكون
 طعم المالح باردا قربا من الحرارة بحيث يوشم ان يذوقه وقريبا من البرودة بحيث
 ان يذوقه ويحس ان اذا اخذ اللطيف الراد المرطوب بالماء وطبع حصل الملوحة في
 ما قل من ان سبب وث الملوحة بحالها رطوبتها بانه قليل الطم او عتبت اجزاء
 حر وباردة المزج حدة الطم بحالها باعذال فان الاجزاء القليلة اذا كثرت اوش
 ومن هذا السبب تولد الاطلاح وبعير الماء لمحاوود صلب الملح من الراد والعلل والنزول
 وفردك ان يلج في الماء وصفي وعلى ذلك الماء حتى يتعد على او ترك حتى يمتد
 بنفسه والبرودة في معتدل الحرارة كينسي غير ملائمة اذ من شأنها الكيفيات التي لا يعدم
 الا حاسا ايضا لكن عدم ملازمة اقل من عدم ملازمة البرودة ولذلك كانت الكيفيات
 الحادة بترسط الكيفيات ان هذه الكيفيات مملئة في عدم الملازمة على
 الكيفيات في البرودة والضعف في فعل البرودة في العالم الكيفيات عمومته
 سبب ضعف الكيفيات اعني ان الكيفيات تمنع البرودة عن التمدد ومعاومة
 فيجمع اجزاء البرودة ويؤثر في مائرا عليها ويكسها كسفا متناوبا
 يحدث في العموم الى عيب من الحرارة في السافرة وفعل البارد في
 اللطيف عمومته لان اللطيف لا يعدم البرودة في معتدل في اعتداله وكيفية
 اقل كثر في العالم الكيفيات محدودة كينسي يكون عدم ملازمة اقل من

كثر في الكيفية ولان الكيفية محدودة من فعل البارد في اللطيف فان العنصر
 سعة برودة وكثافتها كلما ازداد دماسه والطاوة واعمل فلما باحس الشمس المشع
 اذوا دماسه وفعل البرودة في العالم المعتدل معاومة في عدم الملازمة دون
 العمومته وكون الكيفية لان كسب البرودة في المعتدل اقل من كينسيها في الكيفيات
 واكثر من كينسيها في اللطيف على ما يبين من كون كينسيها عدم ملائمتها من بين
 هو البين وكونه في عدم الملازمة كون الكيفية طامه والماكون في ذلك دون
 العمومته فلان العنصر من طين الانسان وطامه معاومة في اللطيف
 قوية شديدة والناس من صبيح طامه فخط ملاكون التفرقة عنه في تلك الحالة
 والمعتدل الذي هو من الحرارة والبرودة في فعل فلما بالما وذلك لانه لا يعدم
 خرقا سعة ولا كسب ايضا كسفا حوالا في فعل فلما من من محدودة في طعم
 طامه وهو في العالم الكيفيات الحادة وذلك شدة المعتد من العالم الكيفيات
 واما في المعتدل فيجمع اجزاء الناعل ويؤثر في الما طامه حواس من السور
 كينسي اللطيف محدودة شاك كينسي في عالم الملازمة اعني الحلاوة التي
 في العموم طامه لادارة المعتدل والداء واشبهات عند التوى الذاتية
 في اللطيف الدسومة لهذا الماء بين العالم اللطيف وفاعل المعتدل
 في اجزاء الناعل فيه وفعل فلما متغيرا طامه فحس من كينسيه متغيرة
 في الدسومة وفي العالم المعتدل السامة وذلك لان القوة المعتدلة في
 دون ماثر في العالم المعتدل اقل من ماثر في الكيفيات واكثر من ماثر
 في اللطيف يجب ان يحصل شاك كينسي طامه في ضعف من الحلاوة واقوى
 الدسومة الا ان هذه الكيفية لا تؤثر في المدان لضعفها واكثرها كمالا لها
 لا يعدم لتوسط بين اللطافة والكثافة فلا كينسي هذه الكيفية لعدم الملازمة
 المعتدل في القوة الواحدة لا يعدم ولا كينسيه فلا يحصل في ذلك الطم احاسا
 في الدسومة فانها وان كانت ضئيلة الا ان عالمها اللطيف يمتد في

المذاق صور مجادة وان لم يورفد كيمية فحس بالذم مود دون النفاذ وقد ذكرنا
 ان احسن العلوم الحرفه المراتم الملوحة لان الحرفه احوى على التحليل من المرم
 الماخ كانه مرسود وطوبه بارده لما عرفت من سبب حدوث الملوحة ودراسة
 على احو الملوحة عن المراتم في السحرة ان السورق والمخ المراسم من الملح المأكول ودراسة
 العلوم الصغرى من النقص من الحرفه فان الحرفه التي تكون اولاً عصفه شديدة
 البرودة والاعتدال فليلاً طيلة ما كان الشمس بالثلاث العصفه ثم الى الحرفه ثم
 حليلها الملوحة والحامض وان كان اقل برودة من العصفه لكنه في الاعلى الكبر
 منه شدة عوم سبب الحافه ومنه اسلم ان كون الحرفه احوى على التحليل لانه
 على انه اسمن من المربوز ان يكون ذلك بسبب شدة مود لاجل الحافه ودراسة العصفه
 المذكورة هي الطعام البسيط ودراسة منها علوم لانه ياربها وذلك الما الحركه
 من اجسام ودراسة علوم بسيطة محلله المراتم التي لا تخفى عن دراستها اذا
 احسن من الحرفه بل علم واحد مركب من تلك البسيطه اما سبب مركب الاسباب
 المتضمنه للعلوم المتعدده فانه اذا اسباب كثيره على جسم واحد واقفه كل فنيها
 طلقاً من تلك البسيطه حصل في علم مركب منه ولا شك ان كل واحد من المركبات
 المذكوره ليس كثره غير متضمنه فيعدد العلوم المركبه ايضا عكس كثره العلوم
 المركبه بالاسم على هذه الساعه المركبه من دراهة فمن كافي الحفظ وهو المود
 المركبه من مود ودراسة كافي الشدة والسخة من العلوم المركبه باليسر اسم مختص
 كالعلم المركب من الملوحة والحرفه في العسل المطبوخ وكما مركب من المراتم
 والنقص في ابدان ونبات ومنها **الشموات** ولا سيما **انواعها ان هي**
والخالفه ان مقال ذلك طبعه ودراسة منه مختلف ذلك بحسب الاشخاص فان الله
 لم يخلق من يكون علم طام الحرفه وقد يطلق علمه اسم باعتبار ما يدرسه من علم كما حال
 طبعه او اركه حافه وقد يطلق عليه اسم باعتبار الاضافه الى عمله كما حال
 الود والنفاح **والاستعدادات** المتوسطة بين **القيس** النوع الثاني

من الكيفيات هي الكيفيات الاستعدادية اي التي من جنس الاستعداد لا هي
 استعداد شديده نحو الاعمال التي هو قبول ارباب السهول او سرعة وجود
 صعب كالمرحله واللين وسمي الاستعدادة واستعداد سديده نحو الاستعداد اي
 هو لما ودراسة وطواله حال كالمصاحف والصلوات والتهنات ان لها نوعاً بالاسم
 هو الاستعداد الشديده نحو العمل كالمصاحف والصلوات والتهنات على تلك الاعمال
 فلما من الكيفيات الشبيهة ودراسة كون الاعمال تحت مسمى عظمها ونقصها
 فبقي الكيفيات من باب الاستعداد نحو الاعمال فلم يثبت قسم ثالث فحصل
 لما عرفت في كل واحد من استعداد في العامل لا مجال ولا الاعمال الشدة خرج
 عنها اصل القول الذي سببه اليها على السواء فكون قسماً ثالثاً فليس معنى كون الشيء
 قابلاً لاجزاء بحيث يمكن وضع ان كل واحد من الاعمال في الاعمال اعتباراً في نصفه
 شيء ثم انه قد توجد في امور مساوية بها حال ذلك القول النسبة الى القابل
 ودراسة تلك الامور هي المسماة بالاستعدادات فاصل القول من باب الامكان الذي
 ادرجه المحدث لرتب القول وبعد من باب الاستعداد فكون الشدة المستلزمة
 من جنس معتبره في الاستعداد واما كان معنى الاستعدادات من جنس الاعمال
 وحال الاعمال وما يتبعان متباعدان في الغاية كانت الاستعدادات متوسطة
 ما توسطاً معنواً ترتب بعضها من احد ما وبعضها من الآخر فقل ان العلم من
 توسطتها ليس حقيقه ولا عازاً فكون الملوحة خطاً من حسب **العلم** **والعلم**
وكذلك النوع الثالث من الكيفيات هي الكيفيات الشبيهة التي هي
 في الاشياء كواحدة من انها تكون من بين الاجسام ليجوز ان يكون انبثاق
 ودراسة فلا يمنع سوت بعضها بعض المودات من الواجب وعمره ثم الكيفيات
 الشبيهة ان كانت راسخه سميت كذا وان كانت غير راسخه سميت حالاً و
 انما بينهما قد لا يكون الامار من ان يكون الصفة حالاً لم يصرف عنها حكمه كما ان
 بعض من الانسان يكون مريضاً ثم **شيئاً منها العلم** اي من الكيفيات الشبيهة

العلم وهو ما تصور وانما يتحقق جازم مطابق **باب** العلم مطلق بآية ورواد
 الصورة الحاصلة في الزمن وهي ان كان ادعانا وقبول النسبة بين تصديها و
 الصورة والتقدير ان كان مع كونه لنفسه سمي طنا والاجرام واعضاء والجسم
 لم يكن مطابقا للواقع سمي مجلدا وكما وان كان مطابقا لان كان ماسا سمي مسحا
 بالسبك سمي مينا والاعليد فان قيل لما في آيات اصناع الزوال وجب
 ان لا يحصل العلم السمين الا في الضروريات فان الطرقات قد تغفل الزمن عن مباد
 فسك فيها بالسبك على ذلك كما فيها بخلاف وانما آيات عبر الزوال لم
 تكن محروجا للتقدير مطلقا لانه قد يكون غير الزوال حسب ان الطرقات آيات
 عن مبادها كما في الضروريات في اصناع السبك فيها وان عمل عن مباد
 كافي السبيل السبك والحسابية فانها اذا سخن بها عن مبادها التي لا شبهة
 فيها لم يخلو السبك وان عمل عن خصوصيات تلك المبادي ومطلق بآية ورواد
 السمين فقط ومطلق احوى وسراده ما شاء في العنق والتصور مطلقا و
 المراد بها وهو العلم بهذا المعنى بآية منه وجب لمجملها تميزه لا محمل متعلق ذلك التمييز
 معن ذلك التمييز فلو لم معن في ما تقوم فغير متناول العلم وغيره وقولهم
 لمجملها تميزه اي وجب لمجملها الذي هو نفس التمييز لشي تخرج الصفات الى وجب
 لمجملها التمييز عن غيره فقط وهي ما سوى الاله اكانت فان القدرة مثلا وجب امتياز
 لمجملها عن العاجز لا تميزه لشي بخلاف العلم فانه وجب تمييزه لمجملها تميزه معا وقولهم
 لا محمل متعلق التمييز معن ذلك التمييز شرح الصفات الالهية التي وجب لمجملها
 تمييزه لا محمل متعلقه معن كالمحمل المركب والتقدير فاما اذا اختلفت فقام
 حصل لنا تمييز متعلق شبه التيام الى زيادة معنى اجابها وتلك التمييز معن متعلق
 تلك النسبة بينهما وهو سلب تلك النسبة في صورة الطن شبه التيام
 زيد محمل السلب في انما لو اخطأ في السلب نحو زاء في الحال وفي صورة
 المحمل المركب والتقدير وان لم يحرز في الحال لكن كمن ان يوح امر وجب ان سلب

التي هي عن ريد قلم من في احد من الصدقات الا الصدق ان كانهم المطابق للثابت
النسب وما ولد الصورات باسرا جيا على اذرع بعضهم ان الصورات لا يمكن لها
وقدم وكنت في بحث السائل واستمر من على في الاخذ بانه لو كان ان لا يكون
اعني النسب والاثبات علما اعني ما وجهها وان لا يكون التصور ايضا علما بل ما وجبه
في الصواب ان سال كما هو المتقول عن بعضهم انه يميز لا يعمل متعلمه مسبق ذلك الميزة
لا هادي لا عند العلم لانه بدوي للتصور والتجديد كما يكون للكسبي واذا كره في
مع من يومن فيجب القسط والاشياء البدئية قد عرفت بحسب اللفظ كما اثرنا
اليه في صدر الكتاب وقيل لا يمكن تحديد العلم لاسم الا بالعلم فلو علم العلم غير
الدور يوقف معلومية كل منهما على معلومية الاخر واستمر من عليه ان معلومية
العلم كما يكون حصول علم جزئي متعلق بذلك الغير لا بمعلومية ولا بمعلومية جميعه العلم
والموقوف على معلومية الغير هو معلومية جميعه العلم لا حصول العلم الجزئي فلا دور
نفسا ان الضرورة والاكتساب اى قسم كل من التصور والتجديد الى الضرورة
والكتيب والمراد بالكسبي هو الذي توقف حصوله على نظره كسب والضروري ما عاين
اى ما لا توقف حصوله على نظره كسب ولا يضمن الاطباع في المحل المجرد والتأويل
وطول السال منار معنى لا بد في العلم من اطباع شئ وسال من المعلوم في النسب
فما حكم على المعدومات في المعاص باحكام وحدود صادقة في نفس الامر
كل ما حكم على باحكام كذلك على وحدود لما من ان سوت انشئ في فرع سوت
الثبت له واديس في الايمان فهو النسب في النسب انفس حشته اوال
والاول بانه لا حشته للمعدوم بل الممنوع حتى يحصل في السهل فحين انكسار المعص
الماكون بالوجود الذاتي للشيء انفسها لا الاشياء جواهرهم ان كسوا عن ذلك
الموجود في النسب اسية المعدوم لاحشته ولا مثاله صل هذا الدليل على صحته
فما دل على ان العلم بالمعدومات لا يفيده من الانطباع لاعلى ان العلم مطلقا بحسب
الانطباع كما هو المدعى واجب بان الوجود ان حكم عدم الفرق من انفسها بوجود

وعلمنا بعد ذلك فاد كان احد ما بانطباع كان الاخر ايضا كذلك فان حصل علم
 تعالى بالعدد والماهات والموجودات ليس بالانطباع مع جريان الدليل من حيث
 واجب ان العلم بالاشياء يكون على وجه واحد كما سمى حصولا وهو حصول
 الاشياء في القوى المدركة والاخر يسمى حصولا وهو حصول الاشياء في
 العالم كعلمنا بدوا ساء الامور العامة بها وليس فيها رتاسم وانطباع بل
 حصول المعلوم كميته لا عماله عند العالم وسواء من العلم الحصول ضروري ان
 الحقائق التي على احوال حصوله عند اقوى من الكسافة لا محل حصوله
 ماله عند قوله لا بد من العلم من الانطباع معناه ان المعلوم او المكنون
 عند العالم لا بد ان يكون ماله حاصله عنده ولم داد سم قائم ابر ان عن العول
 حصول صور الاشياء في داره تعالى حكم بعضهم ان علمه تعالى بالاشياء انما هو
 حصول الاشياء عنده تعالى كقوله في العلم بالعدد والماهات واحدا والما وخصه
 العول حصولها انفسها سكل اذا لا تقابل لها ما هي حتى تصور حصولها وقال
 علمه تعالى بالاشياء انما هو حصول صورها في مجرد افرود وطلو لالمال
 جواب في غل مقدر وجهه ان مال لو كان العلم بالانطباع المعلوم وطلو لالمال
 ان كون النفس ماله لا بد استتيا بموجبا الى فردك من الصفات المتناهية
 المتحد الحصول للنفس عنده معلها لهاد الكتاب بطلعا وبقوله ان جواب
 بانطباع مال من العلوم وطلو في النفس والمال ماله لذي المال محال
 في كبر من الصفات والصفات النفس تلك الصفات اما ان لمزم ان
 كذا الصفات انفسها ماله فيها لا كشيء جاد مثالاتها وقدره البعث في
 صدر الكتاب **ولا يمكن الا كما** ذهب طائفة الى ان العالم كذا بالمعلوم عند العلم
 الى ان النفس الباطنة اذا علم كذا العمل الفاعل فتولد ولا يمكن الا كما
 نطمان بين المدعين في انكاد التي التي غير ممكن لما ساء ان الامور التي
تختلف باختلاف العقول التي الناطقون بالعلم التام من ساء انه واحد متبنا

متعددة اختلفوا في انكاد فذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري وكثير من المعتزلة
 الى ان الواحد منه يمنع ان سعلق معلوم من على التفصيل لانه لو سعلق معلوم من
 طارعة بالاشد وراجع الى بالاشياء ليس مربية من العدد اولى من مربية
 اخرى فجار ان يكون واحدا من ساء عالم المعلومات لاشياء وانه محال
 ارد عليه منع عدم الاوليه في نفس الامر وان كانت غير معلومة لنا وبما لم
 نورد لك في حقا كما جاز في حقه وان لم يكن إمتا في حقا واختاره المعتزلة
 على ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة من المعلوم في العالم وصور الاشياء
 المتنايرة متنايرة وقال القاضي واما المكرمين منع ان كان المعلوم كميته
 يجوز ان سلك العلم باجتماع العلم والاخر والاولم حوارا سلكا سلبية عن نفسه ضرورة
 ان العلم بهذا نفس العلم ذاك والتشديد جوارا سلكا كما واجب ان كميته في جوار
 سلكا كونهما معلوم من سلبية في الكلمة في الاساس في معلومتها علم واحد في
 جيان وجه لا سلكا كان حصل الامكان لكنك دام محوز الامكان واما ما
 مدققت عند سعلق العلم الواحد بها جاز الامكان كمال ان سعلق بها طمان ود
 ان عين السالك الى ان العلم الواحد النظمي لا يسلمه جماع الطرين ضرورة
 ان سلكا الودي سلكا وجود الصانع غير النظر الودي للوجود وانه في بالضرورة
 او ساءه واجب منع الودم كوا ان يكون المعلومات علم واحد حاصل من
 وانه او لا منع في ان يحصل نظره واحد امور متعددة كاستجواب المعارض ويكون
 د سلكا في ان يحصل نظره واحد امور متعددة لا يجلاء حصل الامام الزاري كمال
 من على الخلاف في تفسير العلم انه اما ان يكون سعلق بهذا غير سعلق بذلك
 من ذلك ساء فجز ان يكون للواحد معلومات بامر متعددة كالعالم الودم
 كذا من سعلق بالمعقود على التفصيل ومن حيث انه كثير فلا يمكن سعلق بالجمع
 الساء على الاجزاء من في التفصيل لم لما خط الاجزاء على التفصيل فادفع ما ذكره
 الله من الحاصل من اذ ان العلم بالعلم استا كونه تعدد المعلوم في وحده العلم

قد حصل في الذهن ما فيه موجب لما من المعلول وحي كان كوك كان العلم
 حاصل والمقدار ان طار فان بار على القول بان العقل يستدعي حصول ما يش
 مساو للمعقول في العاقل اول في نظر لان صور العلم انما يوجب حصول المعلول
 اذ كانت العلم بوجوده الذي على لوجود المعلول في الذهن وحي كوك المعلول
 لاننا ما للعلم وقد استبيناه قول من علمنا العلم كنهها فقد حصل في الذهن ما
 موجب لما فيه المعلول قبل قد حصل في الذهن ما من اذ المحقق في الخارج
 تحقق المعلول في الخارج فيكون ما فيه العلم موجب لما من المعلول ان العلم
 بوجوده الخارج مستلزم وجود المعلول في الخارج لانها وجوده الذي يستلزم
 المعلول في الذهن وفيه امور المطا واما بما يشترطت انها مستلزم للمعلول
 او طه وفيه اعلم ما قل العلم مستلزم على العلم بالمعلول كمن لا مطلقا بل حيث
 لازم للعلم او معلول لما ضرورية ان المردودية واللا رتبة او العلية والمعلول
 من المتعاقبات التي لا تصور ولا صدق صحتها الا معاد وهو علم ما قل المعلول
 ابا بما يشترطه لوارها عوارضها وطرقاتها وصورها وانها في منها
 العاكس على غيره وفيه اعلم تام بالعلم مستلزم على العلم بالمعلول كوك اي في
 الوجه العام ولا عكس اي ان العلم العام بالمعلول لا يستلزم العلم العام بالعلم
 هو المشهور وقد نقاب العلم بالمعلول من جميع الوجوه المذكورة مستلزم العلم
 كوك لان العلم وطرقاتها من طرقات المعلول فان مثل صور منات
 ليست لطرقات المعلول بل كوك عوارض من المعلول ليست من لوانم العلم على
 الناحية النادرة ان العلم بالعلم مستلزم العلم بالمعلول مستلزم في صورته
 كاساس على مصادره الموجودات ككونه عالما بذاته وامات علم غيره من الموجودات
 معلول كوك الى غيره كمن الواضع التي يستدل فيها بالعلم بالعلم على العلم
 فان لم يمنع كون المبدأ الاول مع عالما بذاته من جميع تلك الوجوه فقد منع
 غيره فالتام مقصود من فالحوايب ان مثال العلم بوجوده العلم انما مستلزم

بوجود المعلول الميعن ولا عكس لان العلم بوجود المعلول الميعن لا يستلزم العلم
 علما والسبب في ذلك ان العلم انما يكون بخصوصها معية للمعلول بخصوص
 للمعلول الخاص يستدعي لا كنهه علما فاعلية سمعة الى حصوله اثرات العلم لا حصول
 اعتمادا الا على الشيء بخصوص والمعلول مستند الى المكان ذات مخصوصه ولا سلك
 ان الامكان لا يستدعي على مخصوصه بل العلم بالعلم مستلزم العلم بما فيه المعلول
 من العلم بالمعلول مستلزم العلم بالعلم بالعلم دون ما يشترطه من حكم ان الاستدلال بالعلم
 مستلزم علما واما الاستدلال بالمعلول بوجوب علما فاصا اول وهو نظر المذكور
 فاننا ان افكار العلم للمعلول انما يوجب تحقق الخارج في ذلك لا عند استلزام
 العلم بالعلم للمعلول انما المستلزم هو الاضفاء بحسب التحقق الذي يتم
 علم ان اسلا على ما لم وعلم في ذلك ان اموجود علم ان ب ايضا موجودا علم
 ان خصوصيات اعتصية بخصوصيات ب دون العكس فاذ اعلم ان وجود
 مستلزم ان اموجود ولا مكان ان يوجد بعدا اخرى غير العلم بوجود العلم المستلزم
 مستلزم بوجود المعلول الميعن دون العكس اما العلم بما فيه المعلول فكل جعل له
 من العلم انما العلم ان يكون المعلول لازما ايضا للعلم كما ذكرنا **ورأيت** اي
 في العلم في الاول كونه بالعمدة المحضة وسوعدم العلم فامشانه العلم وفيه القوة
 من قرينة من الفعل كافي العقل بالفعل وقد يكون جيدة منه كافي العقل البهولي
 قد يكون متوسطه كافي العقل بالكلية واما جعل الاستدلال والترتيب او البعد او المتوسط
 مع عدم العلم من رتبة العلم كذا ونظر الى ان استدلال الشيء كذا منه وكذا
 بعد الترتيب من تلك المراتب الى الشايد العلم الاحالي وهو حال متوسطه من القوة
 منه الى حال الجهل ومن العقل المحض الذي هو حال انفصل العلم بالعلم
 وان علم الاشياء متعارفة في العقل منفصل بعضها عن بعض لمحا كل واحد منها
 ففصل العلم الاحالي كمن علم سلم غفل عنها فاحصر الجواب في ذمته وليس بالعمدة
 المنفصلة فان عنده حال بسيط من مبداتنا سبيل تلك المسئلة لم يكن عالما بالقوة من كل

وجه من يستعمل من وجه بالعدد من وجه اخر فانه علم بالفعل نظر الى الجملة من حيث
جله وعلم بالعدد نظر الى الساميل الى في صحتها وقال الامام ان هذه المرة المسماة
بالعلم الاجمالي ملاحظة لوجوه الاول ان تلك الساميل ان كانت معلومة حيث
يتم كل واحد منها عن غير ما يكون التفصيل حاصل وان لم يكن معلوم لم يكن العلم
بها حاصل كما كان حال من احوالها معلوم تفصيلا فاما معلوم تفصيلا فليس
ليس بمعلوم والجواب ان صور تلك الساميل حاصل في الذهن من جهة معاكم العمل
لم يحدث نظره الى كل واحد منها على حدة ولم يفتقد الا الى اكله فاذا اشبع
في المسئلة وقررا شيئا واحدا في النظر الى كل واحد من المعلومات التي في ذلك
المسئلة حصل في العلم ارتباط في مفصلة متممة بالبدئية عن الاولى الى التي هي علم
الساميل ايضا وملاحظة لها اجالا ونظرا من المرحش من الحساسات ان
رى جماعه دفعة واحدة في السطرها فانما كذا في الابداء حارة اجالية وبعد الحدوث
حالة اخرى حصل الاول ولا شك ان اصار تلك الكا حاصلة في الكا تسمى
فان كان الاول يشبه بالعلم الاجمالي والثانية بالعلم التفصيلي والثاني انما يمتنع
صورة واحدة مطابقة لا حور مختلفة لان الصورة الواحدة لو كانت امور مختلفة
لكانت مساوية في الهيئة لتلك الامور المختلفة فكون تلك الصورة حارة مختلفة
فلا تكون صورة واحدة بل يجب ان يكون لكل واحد من الامور المتكثرة صورة على
حدة ولا معنى للعلم التفصيلي الا ذلك اعني ان يكون للمعلومات المتكثرة صور
بجسها فتكشف كل معلوم منها صورة ومشارعا عداه ثم انه قد حصل الصورة
لامور متكثرة كاجزاء المركب مارة دفعة واحدة تصور جهة المركب من حيث
مرتبة في الران كما اذا تصور اجزائه واحد بعد واحد فان ارادوا ما ذكره من
العلم الاجمالي والتفصيلي ذلك الذي ذكرناه من حصول الصورة مارة دفعة واحدة
مرتبة ظاهرة في العلم ان الاجمالي بهذا المعنى لا يكون حارة متوسطة من القوة المحسنة
التي هي حال الاجمالي ومن الفعل الحسن الذي هو حال التفصيل لان حاصله راجع الى الحان

العلوم تتحقق في زمان واحد وقد لا يجمع على سعاته وبذلك لا يختلف حال العلم
بالبسائط العلوم ككلها الخاليتين علم تفصيلي بحسب الخسبة والاختلاف في التسمية
باعتبار الاحتياج الخارج من العلوم لا باعتبار اختلافها في حقيقة الى المعلومات وانما
ما قاله من ان علم السؤال عالم الجواب اجالا لا تفصيلا لانه على السبيل في قوله
بان ذلك السؤال والعلوم عتبت السؤال ملا حرك ذلك اللازم وهو معلوم تفصيلي
وانما اختلفت في جهول في تلك الحالة ونظير ذلك انما اذا عرفنا النفس من حيث
انها شي بمحرك البدن فان لا زبها اعني كونها محرك معلوم تفصيلا وحسها مجهول الى ان
معرفة بطريق اخر فبطل ما قاله وظهر ايضا ان العلم الواحد لا يكون علما محسوسا
كثيرا والجواب ان اذا علم المركب بحقيقته حصل في الذهن صورة واحدة مركبة
وهو متحدة بحسب تلك الاجزاء والعلة لا تتعدد فتفقد الى ذلك المركب اول
اجزاء فانها مع حصول صورها في العمل كالحرق الموقد من عند الذي طاشت
اليد فادوات العمل اليها وقصبتها صارت محطه بالبال لمحوه فقد اكتسفت
بعضها من بعض اكشافا ما لم يكن ذلك الاكتشاف حاصل في الحالة الاولى
مع حصول صور الاجزاء في الخاليتين معا فلهذا قد سنارت حال العلم بالبسائط
العلوم وانما كان المركب معلوما بحقيقته قد كان اجزائه معلومة لا تفقد
واظهاره وانما تفصل الاجزاء كان العلم بها على وجه اقوى واكمل من الوجه الاول
فللعلم بالبسائط الى معلوم من بيان احد ما اجال والاخرى تفصيل كما ذكره
وقوله المعلوم عتبت السؤال عار من من عوار من الجواب قلنا الكلام فاما اذا
كان المركب حاصل في الذهن بحقيقته لا باعتبار عار من من عوار فانه فان ذلك
علما بجزائه لا تفصيلا ولا اجالا وانما قوله العلم الواحد لا يكون علما معلومات
فجوابه انما اذا عتبت كل شيء فهو ممكن بالامكان العام فلا شك انما عتبت على جميع
اراد الشيء فلا بد ان يكون معلوم لنا ولا علم به في هذه الحالة لا باعتبار مفهوم الشيء
الشامل لها بل بان العقل جعل في المفهوم انه لما حطه تلك الاجزاء حتى امكن الحكم

عليها وتبين ان المفهوم الكلي قد لا يخط في نفسه وبهذه الملاحظة يمكن الحكم عليها
على افراده وقد جعل آثر هذه الملاحظة افراده فجمع في ان الحكم على تلك الافراد دون
وذا السبب انما يعلم كذا اسارة الى مقتضيتين مشهورتين فاما بينهما الا ان العلم
الذي **السبب** لا يحصل الا من العلم مسببه انما انما يعلم مسببه كذا واستدلوا على
الاول ان ذلك السبب يمكن وكل يمكن اذا نظر الى مرتبة من حيث مطلق النظر عن سببه
استمع الحكم برهان احد طرفه على الاخر والنتيجة الى وجوده بسببه علم وجوده يمكن
تقليدا اخر من علمه لانه لم يجوز ان علم وجوده باس كس او الحام او كس او كس او كس
او اختبار من علم صدق برهان مع عدم العلم بالسبب فان العلم مجرد امكنه لا يتحقق
العلم بوجوده فاما به لا يتحقق العلم بوجوده كذا لا يتحقق ايضا البرهان الا ان استدل
بالمعقول بالعلم واحب ان المراد ان ذلك السبب لا يعلم على نظر متعلقا بذاته
الا بالسبب حاصل ان الممكن ان الممكن الحكم باحد طرفيه ضروريا لا يعلم بغيره الا من
الاستدلال بسببه فخرج ما يتبع الاول في الشيء في الضرورة المحسوسة والعلم بها م
او كس وبالنسبة الثاني لم يتبين البرهان الا في ذاته لا من علمه كذا كذا
وعلى الثانية فان من علم ان الالف معلوم واجب لبقاء واستدل بالالف على ابقاء
حاصل عند الاستدلال العلم بالالف وهو كذا لان تصور مناه لا يمنع من السر
والعلم بحدوثه عن الالف وهو ايضا كذا لان صدور شيء من شيء لا يمنع من شيء
السر كذا وكذا للبيد بالكلية كذا ايضا واستدل من علمه بان في الامام كذا استدل
على البقاء اما اذا استدل بهذه الالف على في البقاء كان السبب معلوما جديا
قال الامام الصحيح جواز الاستدلال لان الامام من حيث انها استحال من علمه
اخر العلم بالعلم واجب العلم بالمعقول وكذا اشارت قوله واليها كذا استدل فاما بينهم
على الشخص من حيث هو شخص كذا انه لا حد له من حيث هو كذا كذا اعلم ان اصحاب
والمثل استدلوا على ان نشاط الكاين في الشرع هو العقل في لا توجد على ما قد
الصبيان والمجانين البهائم واخلطوا في تفسيره فقال بعضهم هو العلم ببعض البهائم

للمسئلة بالملكة وسو حرس عامل من ان العلم بوجوب الواجبات واستحالة
في جاري العادات والعالمون ان كس في التبع واما ان العقل فمردود بان
المسئلة وقع المسئلة وقال جماعة واخاره الملم العقل **عزله لم يهتد**
بغيره راي عند سلامة **الآلات** والعورة هي الطبيعة الى حل عليها لان
والآلات هي الحواس الظاهرة والباطنة وانما اعتبره قد سلامة **الآلات** لان العلم
لم يزل العلم مطلقا عند سلامتها الا ترى ان العلم عاقل ولا علم له ليعطل حواسه **وذا**
العقل **في غيره** اي غير ما هو مناط الكاين **بالاستدلال** فانه مطلق على الجواهر المحررة
العاقل النفس مطلق على النفس باعتبار مراتبها في استكمالها علما وعلماء وطلوع على
لك المراتب وعلى قولنا في تلك المراتب ايضا بيان ذلك ان السن باعتبار رتبة
فما هو قوامها من المبادئ واستغنا عنها ما كمل حوزها من السمات قوة على
نظر الاربعة رايته ولما باعتبار رتبة البدن لتكامل جبره ما من اختياره
كان وكذا ايضا عاد الى كمال النفس من جهة ان البدن كذا لما في كمال العلم والعمل
قوة اخرى مسمى عقلا علما باعتبار رتبة ليعبر المراتب الطرية في الكمال والكمال
في الكمال قريب او بعيد فالبعيد وهو كمال النفس كذا كذا مسمى عقلا
شبهها بالهيولى الاول كماله في منها عن جميع الصور المستعدة ليقولها وهي النفس
في النفس في هذه المراتب ايضا بهذا الاسم وكذا الحال في سائر المراتب مطلقا
في المراتب منها وعلى النفس السالفة في تلك المراتب على قولنا فيها وانما قدنا
يولى بالاولى لان الهيولى الثانية كذا كذا المطلق بساطة وكذا لعنهم لولا البسطة
من عن الصور كلها في الصور باحدة فيها خلاف الهيولى الاول فانها في حد
نفسا حاله عنها او كس منها ما خذها فيها وان لم يكن امكانها من الصور كلها
بما هو التوسط وهو استعداده لتحصيل الطرية بعد حصول الفرد رايته
تعالى بالملكة والمراد بالملكة ما عاقل كمال لان الاستعداد الاستعداد الى المعقول
ينح في هذه المراتب وما عاقل البعد كذا قد حصل النفس فيها وجود الاستعداد لبيانها

فربما كاسى العقل بالعقل علما بالفعل مع كونه بالقوة لان حيز مرتبة من الفعل جدا
 وهو الاقدار على استحضار النظريات متى ساد عن سدا افتدالى كسب يد كونه
 مكتسبة محرومة بطر بحد الاضافات بمبرر القاد على الكسابة من لا يكون ولا ان كسبت
 سادس علما بالفعل شده حيز من الفعل والاكمال وسوان يحصل النظريات
 حيزي علما مستفادا الى من خارج من الفعل المعال الذي يخرج من سادس من القوة
 الفعل ما من الكالات واعلم ان العقل هو لاسي العقل بالملكة استعدادا ان
 الكمال استعداد العقل بالفعل استعداد لا سر خاد واستعدادا فهو متاخر في الحدوث
 عن العقل المستعداد لان الدرك مالم يشاهد مرات كثيرة لا يصير ملكة مستخدم عليه
 ابتداء لان السابعة تولد بمرحلة وسبق ملكة الاستعداد مستمرة فتوصل بها الى
 فهم من نظري المتاخر في الحدوث فحله مره اربعة ومنهم من طر الى التقدم في
 ابتداء فحله مره ثمانية وايضا العقل السداد بالاكس للكل يدرك وقد كسبه
 بالاكس مله جمع الدركات معاد سوان يصير جميعها عامر اساهه الحيل
 شي منها اصلا وهو بهذا المعنى انما يكون في دار القرار ومنهم من حوزة في دار
 لمعكس قوه لا شعلها سان عن سان ككانهم وهم في حلاص من اداهم قد
 واخرطوا في سلك المجدرات التي تشاهد معدلاتها واما ما رايه العقل
 فاولها هديب الطاهر يستمال الشرايع النبوة والوحيات الحكيمه وبعدها
 تهديب الباطن من الملكات الردية ومعنى انما رسوا على عالم النفس واما
 ما حصل بعد الاتصال بعالم الغيب وهو كلى النفس بالصورة الهندسية ورايها
 لا عتبت الكتاب ملكة الاتصال والافتعال عن النفس بالكلية وهو ما لا
 حلال له في حيزه وقصر النظر على كمال حيزي كل قدره في حيز قدره
 وكل علم مسروق في علمه ان على كل وجود انما هو ما عن من حيزه **والاعتقاد**
لامدعية افتشاك ان في العموم والخصوص الاعتقاد يطلق على الصديق
 من ان يكون حازما او غير حازم مطابق او غير مطابق اما او غير باس

متداول مشهور وقد قال لا حد في العلم بل في النقيض الذي قد من ان العلم
 له ذاتي التصور فمما كس العلم والاعتقاد في العموم والخصوص **اصطلاح**
 ان الاعتقاد بالمعنى الثاني احسن من العلم وذلك في والمعنى الاول اعم من العلم اذ
 يصدق على الطرفين الجمل المركب والاعتقاد بخلاف العلم وفي هذا الكلام محل لان
 سبادر من ان يكون سببه الاعتقاد بحسب الاصطلاحين في العموم والخصوص
 في العلم بمعنى واحد وليس كذلك لان الاعتقاد بالمعنى الاول انما يكون اعم من العلم
 في العلم بالمعنى الثاني والمعنى الثاني انما يكون اخص منه اذ اريد به ما هو شتم على
 لتصور النقيض العلم الا ان كس في العموم من وجه وشع في الاعتقاد بخلاف العلم
 اي الاعتقاد بالمعنى الاول مع قه الاعتقاد من يكون اعتقاد معتادا و
 ذلك لان معلق احد ما عاب سته وعلق الاخر بلبك كك النسب بينهما فان
 من الاعتقادين اذ ان وجودا ين منع اجماعها في محل واحد المستعد وان
 فيهما عليه معاقتين بخلاف العلم والاعتقاد بالمعنى الثاني انما كان الادراك المستقل
 سلب والاعقاب اذ الم مطابق الواقع لا يكون علما ولا اعتقادا بالمعنى الثاني
 والمطابق الواقع لا يكون الا احد ما فلا تصور علما ان معلق احدهما بالكتابية
 الاخر سلب كك السبب والاعتقاد ان كذلك بالمعنى الثاني طامح فيهما الضم
السو عدم ملكة العلم و فوق منه ومن النسيان للنفس الناطقة بالبيان
 في دركاتها احوال لث الادراك وهو حصول الصور عند ادخول الشيء
 بالسو وسوزوال الصورة عنها بحث يمكن من ملاحظتها من غير تحريك ادراك حيز
 كونه محفوظ في حواشيها والنسيان وسوزوال الصورة عنها بحث لا يمكن من ملاحظتها
 بالشم اذ ان حيزه لزوالها عن حواشيها الضم فالسوسو حاله متوسط بين الادراك
 والنسيان منها زوال الصورة من وجه وبقاءها من وجه فاقبل النسيان قد
 كون في المعتقدات ولا تصور زوالها عن حواشيها المعنى هو سر الزواحي حيث
 انسيان فيها انما يكون نزوال الهيئه التي بها يمكن النفس من الاتصال بد

المحدودة لا سبي الجرد حوازي العقولات الشس قد زالت الصورة عن الكرامة
حيث انها حواء وقد طهرنا ذكرنا ان لو لم يمت السوء عدم كمال العلم هو **المست**
الذي من بين التفسير اي من طرائق الابواب والسلب من غير مرجح احد ما
الاخر وقد صرح بعض كثر من الاعتقاد والتمسك وبالمافز منقاية الاقارب
السوء الاعتقاد والعلم صرح على كل منها كمالا شيئا وضع على كل منها فب
بالاخر ولا يكون من العلم والعلوم ضار الا بالاعتبار اذا لا حاجة الى صورة
حاصل من العلوم في العالم كما عند علم النفس بذاتها وصفا فانها القارة بها
اقول ذلك في علم الصورى بالعلم تصورا او صديقا وكذا في صلت
بالاعتقاد فان اذا حصل التصور والتقدير وادراك ان تصور ذلك التصور
الصدق كفى لنا في ذلك تصور هذا التصور والصدق عند ما لا حاجة الى
حصول صورة ذهنية اخرى سرده منها كما في علم النفس صفاتها العامة
وذلك سبي علما حضوريا اما اذا صلت الاعتقاد كمال العلم الصدق بالعلم او
كان حكم على تصور الانسان مثلا وعلى الصدق محال من احوال اليه كمال العلم
بالحكم من قبيل تعلق التصور بالتصور والصدق غير محاج الى صورة اخرى
منه وكان العلم محذرا من المعلوم بالذات بخلاف الاعتقاد كفى في
الصدق كقولهم بـ صورته والحكم لا يكون الا حصول صورة من كمال
عند المدرك وكون العلم في ضار العلوم بالذات **واجمل مع**
فتم لا اجمل مطلق على معين عدما سبي جبالا سيطا وسوء عدم العلم وان
غايته ان يكون عالما او مصدا وبهذا المعنى عالما بالعلم والاعتقاد متا
للكمال والاعتماد على خلاف ما عليه اعتقاد
سواء كان مستندا الى شبهة او عقيدة ومسمى كمالا لا يجل ما في الواقع مع سبل
بانه جامل به وسوء هذا المعنى من الاعتقاد بالمعنى الاعم **والنظر** **رجح احد**
اي النظر اعتقاد احد الطريق الى الابواب والسلب اعتقادا رجح احد

صفحة ٢٣٠

منس من الطرف الاخر وسوء اعتقاد الرمان فان اعتقاد الرمان قد
كون حواء بخلاف الطرفين فانه اعتقاد راجح لما جزم وهو المراد من قوله سرح
احد الطرفين ومثل السوء والضعف وطرفا علم وجعل فان بعض الطنون اقوى
من بعض **كسبي العلم** **الحاصل** **النظر** **مع** **سلطة** **جذرية** **مقدرة** **مع** **فساد** **احد** **ما** **ي** **ي**
سري الى كنية القباب النظرى من الضرورى ولا حاجة الى ان كل ما لا يحصل
من اي مبداء متعلق بل من مبادى ماسية لا والى لادى لا وصل الركبت اقتت
لا بد من يرتبها على مبدء مخصوص وهذا الترتيب هو الطرود عن قوة مبدء ترتب
عالمه لم يحصل من غير ما صل فلك المبادى من لاجز المادى للنظر ولكل المبدء
من لاجز الصورى لاما اذا كانا صحيحين على الشروط المبينة في الاسان اجاد
طرافه من غير كلف والاما اذا قدمت احدهما او كلهما على طرافه ان على
منى يستلزم العلم بل يحصل بالعلم اذا حصل كل ان حرة كل حرة حوان
في كل ان حوان ويحصل بها من العلم اي اجمل كما حال كل انسان حرة
اي حرة جاد مع كل انسان عاد وذلك اذا كان الفساد مقتورا على الماد
كفى في زمن الساليس والاما اذا كانت الصورة او كلتا ماسية لا فبذات شيئا
صلا لا علما ولا جملا كما اذا حصل بعض الانسان كات وبعض الكات ساع
التي سببا صلا لا اجما لبعض الانسان شاعر ولا سببا لبعض الانسان ليس
سول العلم **عن** **الصحيح** **واجب** **لما** **ذكرنا** **ان** **النظر** **الصحيح** **مادة** **وصور** **ي** **ي**
العلم من غير كلف اراد ان يشير الى ما حاره من القول في كينته هذا الحصول
المستورة في هذه المسئلة في الاول مذهب الاشئري وموان حصول العلم غيب
ان العلم باحوال العادة بناء على مبدء وموان المكلفات باسرها مستند الى
ان الله تعالى ليس في مبدء مطلق في وجوده في الا ان اسدع به وجودها
غيب بعض اخر لا وعرب عنه لانه فاعل محار ولا وجوب عليه بطلان فاعده بين
واسمى العلم من كرمه الحاد وعلمه سبي ذلك عادة وان لم يكررى خارجا

نفس قد كر النظر لا يفيد العلم ولا ذكره للردوم بحصيل الحاصل وان كان معلوما
 غير مساهل لها فهو صد ذكره وان ساد سببا متفيا فهو سلم العلم واحار الحسنة
 ان حصول العلم عتب النظر واجب ولم يترو من ان ذلك الوجه بطريق الامانة
 كما هو مذنب الحكماء او بطريق التوليد كما هو مذنب المعزلة ومنها يجب اخ
 حارة الامام الرازي يحمل ان يكون هو محارر العلم وهو ان حصول العلم عن الطريق
 واجب اي لازم له لو ما عاليا غير متولد منه واستدل الامام الماعلي وجوبه بان
 علم ضروري ان من علم ان العالم سفر وكل سفر حادث واجمع في دسره ان
 مقدس ان شاذ واليه استع ان لا يعلم ان العالم حادث والماعلي ابريه
 متولد فان جميع الكمات مستند الى احدية فكيف يكون العلم عتب النظر كونه مكنا
 والاعادة لا تعدد العبد والعلم ان في المذهب لا يصح مع القول باستناد
 مع الكمات الى احدية ابتداء وانما يصح اذا حدث قد ابتداء في اسنادا
 الى احدية وهو ان يكون لبعض آثاره مدخل في بعض حيث تمنع محنة عنه غلبا
 يكون بينهما متولدا عن بعض وان كان اكمل واعا بدرة كما يتولد المتر في
 فدا الباء الصادة عنهم معدتهم ووجوب بعض الافعال عن بعض الاما
 قد الحار على ذلك العقل الواجب او كنه ان معلما باجاءا وحس وان
 بان وجود ذلك الموجب كان لا يكون باثيرة العدة في ابتداء كما هو مذنب
 وفي حال النظر مساو باجاءا احدية وموجب العلم بالطور فيه انما باعتمدا
 يحمل ان منك عنه ولا حاجة الى العلم من ان النظر الصحيح كاف في مورد
 لا حاجة الى العلم خلافا للملاحظة الواحدة الاولى انه يجب وجوب العلم
 بعد نظر الصحيح على الاطلاق سواء كان في المعارف الاكبرية او غيره او سواء كان
 من علم او لا انما ان نظر المعلم لكونه نظرا في مورد احدية يحتاج الى علم آخر
 وتسل واجب عنه بانه مدكني فعله كونه مودا من عتداه كامة متبع كال
 عتدا استدل في موردية او حسي سلسلة الاستاج الى الية النوى علم الاشياء

فعاده ولا شك ان العلم الحاصل عن طريق النظر امر ممكن مكره فكلون مستند اليه
 العاده انما ذهب الحكماء ومواليا بينه على اصلهم وسوان البعد انما بينه
 الحوادث موجب بالغاثة وان خصا بها من موقوف على الاستعداد التام
 لا شك ان العلم الحاصل عن طريق النظر امر حادب فمخرج في تلك القاعده
 مذهب المعتزله ومواليا بينه على اصلهم وسوان افعالنا الاحياء تصادق
 اما مباشرة ان لم يكن صدور الامر بتوسط فعل احدها اما سويدي ان كان توسط
 لغيره ان العلم الحاصل عن طريق النظر فضل صادر عما توسط النظر الذي فضل
 احيارى لما يكون صدوره بطريق التوليد واراؤه بالفضل هنا الاثر الحاصل
 بالفاعل لا نفس الشاثر ليرد الاعم من بان العلم ليس سببا في كذا النظر على بعض
 الاثرى ان الحكمه اصاليه كذا وقد استعملنا ان حركه اليد حركه
 فعلان لفاعل واحد ومع بعض اصحابنا مذهب ابطال التوليد مطلقا على بطلان
 تسهانا في ذكر النظر لا يولد العلم اصلا فكلما النظر ابتداء لا يستمر كما في النظر
 واجابت المعتزله بان هذا لا يبعد اليقين لكونه فاشا فقهيا ومع ذلك
 انما طفت عدم توليد الذكر لعله فارده لا يوجد في ابتداء النظر حتى يمتد
 الذكر فانه منع بطريق الضرورة فلا اختيارنا فيكون من افعالهم ملوكه
 للعلم بالمتصور في كان ذلك العلم ايضا من افعالهم مع التكليف باذنه
 ففعل الغرضان مع ما ذكرناه من عدم صدوره الذكر مطلقا ليس لان العلم
 مسرور ولا مستفاد الحكم الذي هو عدم التوليد واقرضا التوليد في الذكر
 صرح بان الذكر السامع للذكر لما قصد من العمل لا يولد العلم السامع لان
 يكون من فعله لا من فعله الذي فعله العبد مقصده واجتباره فهو تولده لان
 العلم حاصل للعبد بسبب ما هو من فعله وايضا الذكر اما يكون من حصول العلم
 النظر قبله فلا علم من عدم توليد الذكر لئلا يعلم حاصل العلم عدم توليد
 الذي لا علمه في العلم اوله الحق ان المتصور فان كان معلوما

بالوجي الثالث ان صدق العلم ولا بد منه ان علم باخباره صدق في احوالهم
 الدور لان اقباه به انما صدقنا العلم صدق فيها صدقنا الصدق في احوالهم
 حتى يمتنع عندهما صدق في هذا الاخبار وان علم صدق فيما ذكر عن احوال العلم فيه
 كباير في معرفة الامور الالهية فلا حاجة الى العلم واحسانه قد شارك العلم
 قوله في العلم الصدق وان مع العلم صدق العلم بالعلم فيها صدق فكون العلم
 المعلم مستغنا عنها معا فلا دور ولا كفاية اقرب لهم ان يحسوا ان صدق
 العلم ليس من المعارف الالهية التي تدعى عدم استقلال العمل فيها لان راد
 بالمعارف الالهية الامور الغاية عن الحواس وصدق العلم ما يندى اليها
 تزامن الاحوال وبهذا خرج الجواب عن الوجه الاول الذي هو مبدأ الاشياء
 في الرد عليهم بان حال دالة على كونه مجردا غايبا عن الحواس بعد صدق
 شائب العلم بانه واما حال دارة حتى يسمع منها بالنظر فان طريق حصول العلم
 الضرورية كما ذكرنا آتيا هو الحواس الحركات والاشياء السادكا مشرو
 البيانات حتى يفيض من مبدأ العلوم اكمل من الصورات والتقدّمات
 ان تلك العلوم العائدة لا تتعلق بالاحاطة لاسيما في تلك العلوم من علم حوى
 احد من تلك العلوم المتعلقة بالاحاطة لاسيما في تلك العلوم من الصورات والتقدّمات
 حتى يحصل لنا ما دة من العلوم الضرورية والصدقية المسببة للظلال في الرد
 ان حال ذلك العلم هو التي عليه ولا يمكن الاحتياج اليه بهذا المخرج الجواب
 قبل ان وادع بالاحتياج الى العلم هو الاحتياج في حصول النجاة مع ان معرفة
 الصانع بالنظر لا يندى النجاة بالم تقبل تعليم ولم يكن ما عودا من علم وانشاء
 لانه على ما قال النبي عليه ارب ان افعال الناس من اول الازل الى الان
 كثر منهم كما لو اعدون بالوحد كنههم لما لم اجدوا ذلك من امكن ان يحصل لهم
 ان حال ذلك العلم هو التي عليه وكنتي به انما هو مرشد الى قيام الساعة
 احتياج في كل عصر لا يعلم كدور من الارشاد والتعليم وسوف الخ على

والاعراف بالامة ولهم وجان الاول اكر اختلاف من الصلوة في المعرفة
 كبره لا يحصى ولو كان العمل يستعمل الطرقا فيها لما كان الامر كذلك بل كان
 الصلوة المتأخرة من فيها متعقبات على عقيدته واحدة واحسان ذلك اختلاف
 ما وقع لكون بعض تلك الاطوار السائدة عنهم ماسدة والمصدق العلم انما هو
 يصحح ثم عدول الاختلاف المذكور على صورة التمسك من صحيح النظر فاصدق
 سلم الناس الى ما روى انكس مما حصل من العلم في العلوم الضعيفة التي كانت فيها
 باو في كل كالتحذير والرواق لا يسمون فيها عن العلم كلف لا يخافون
 اير في العلوم العولمة الى من اعد العلوم الحس والطبع مع ان الماد فيها
 البين واجب بان الاحتياج الى العلم يمتنع عن حصول المعرفة وصدق ما ذكر
 دل عليه الممتنع الاشياء دون ذلك فليس ولا يمتنع وليكن **نعم لا بد من**
الاصح من لا بد ان رتب العلوم كما حصل على مية مخصوصة حتى يتبين
 انها علوم اخرى ولو كان العلم بالمدامات سواء كانت حرة او غير حرة كما يشاء
 العلم بالمتد الهام من الكليات كان كل من علم ضروريات خصوصية وحيث ان
 كون عالمي جميع الطرقات المستند الى تلك الضروريات واسطة اوسع
 واسطة وليس كذلك فان كبر من الصلوة معلون متدات كثيرة ولا شعور لهم
 ما يستخرج منها ذلك لعدم الرتبة فيما بينها على مية متينة لانهم اذا رتبوا
 على مية علموا انها بما **وشره عدم** **بغيره** **ومنه لا بد** **وحتو** **لا يستلزم**
 صحيح كان او فاصدق **شره** ايد العلم من الحيوة والعقل وعدم النوم والعقل
 وادرك لمن احد ما عدم غاية النظر اعني عدم العلم بالخط فانه غاية النظر او لا
 خط مع الحصول اقرب ان الطرقات شره وطلب مطلوب ممكن ان
 تعدل متدات حاصله عند تحصيل مطلوب غاية الامر ان الخط كونه حاصل
 حاصل ما دة ايتا علم تحصيل حاصل واورد عليه ان من حصل العلم المطلوب من
 وادرك من ذلك اخر على ذلك الخط ولا يمكن ذلك تحصيل العلم حاصل العلم

الحاصل بعد الدليلين عالت الحاصل بالآخر اما متصفا او متصفا واحدا
 اجتماع الدليلين وتعد الدليل لا يحدى معاكتة والفاعل ووجوب البادى
 لعدم سبب العلم بالبدل وللغرض من النظر ان معرفة كنهية الدلالة في الدليل الثاني
 والمراد بعدم العلم عدم السمع اذ لو كان اذراك الخدون درسه السمع ظاهر في
 جوار النظر فما يردى سبب النفس والشرط حاصل ليس ملبدا على مبيها
 الحال فما اذا عرفت التهمة بكنهها فانه لا يتصور من انك نظر في معرفها واما اذا
 عرفت بعض اعتبارها فانه يجوز ان نظر لمعرف كنهها انما عدم عند العاقل
 عدم الجهل المركب بل ان الجهل المركب الملتزم من العلم به وذلك لان الجهل المركب
 بالملح صارف عن النظر مع وجود العارف لا يتصور فعل اختيارى من العاقل
 فلا يتصور ان يمنع ذلك الحاصل معتد به وسوء منه الى طلب مباديه الموديت
 العلم به كنهية وهو عازم كونه عالما به ويرد عليه ان الجاهل بما يعرف في مبداه
 حاصله عنده او لمقاته اليه ورتبها فاعلم ان خصوصية ما يردى اليه فاديب
 ايتش عقلت اعتقاد ميسر ولعنه جيل المركب واما معضات البادى مرتبة
 دفعه والاتصال منها الى الطالب فذلك عند سبب النظر وزاد المفسر
 بالاداء وحصول الفاعل اعني السبب بالبدل الاول لا لمزم طلب الجهول مطلقا
 مرد عليه ان العاقل عن النظر بما يعرف في مبداه حاصلة عنده او لمقاته
 ورتبها فاداة الى الطالب كذا ذكرنا اننا **الوجوب ما توقف عليه العليان**
منذ المطلوب على مبدء رتبة كان الكليفت عتقيا اخلقوا في ان وجوب
 في سورة الله تعالى بحسب العمل بحسب الشرع فذهب المعركة الى الاول
 الى انما واحدا للعلم الاول وحسب عليه بوجين الاول ان سكر الله تعالى
 دفع الخوف عن النفس واحال عملا واما توقفان على سورة الله تعالى
 على النظر لانها ليست ضرورية وكل مقدور متوقف على الواجب المطلق فانه
 كوجوبه ان عملا فعلا وان سكر فاعلم ان النظر في معرفة الله تعالى كونه مبدء

توقف عليه الواجب المطلق العقل كونه واجبا عقليا والى هذا اشار قوله
 لوجوب ما توقف عليه العقلان اى سكر الله تعالى ودفع الخوف كان الكليفت
 الى النظر واجبا واما ان سكر الله تعالى واجب عقلا فلان سكر الله تعالى واجب عقلا
 تعالى على الصد كونه فان كل فاعل اذ اراد رفع نفسه يرى ان عليه لها طاعة وباطنة
 عليه وفردية وقلة وعلمه وعابته وعدائه مما لا يحسن كونه ولا يمكن انما
 ليست منه ومن المعلوم ان من اعم عليه عمل هذه النعم لم يفتل مسد ولم يفتل
 انعام ولم يدع كونه مسما في حقه ولم تعرف الى رضاء اصلا واد العطار طاعة
 واستحواسه لك النعم عنه ولا معنى لوجوب العقل الاول فكذلك سكر الله
 واجبا واما ان دفع الخوف من النفس واجب عقلا فلان العاقل يرى من سكر
 نعم حاسم وكوران كونه النعم بها عليه فادارة السكر عليها وانه ان لم يسكر
 عليها عنه فحصل الخوف العقوب سبب السمع وموقاد على دفع هذا الخوف الذي
 سره ما يجره له فان لم يدفعه كان سببا لان عدمه العقلاء قهسا واحسانا
 سكر الله تعالى ودفع الخوف عن النفس ولا سم شي منها الا بمعرفة فانه اذا
 لم عرف لم يتصور ان سكر الله تعالى عرف مصفاة اكالمه علم انه بل اراد البكرام
 وعلم انما ان كنهية سكر الله تعالى دفع الخوف والسم كونه مبدءا واصا
 عملا ومي لاسم الا بالنظر فهو ايضا واجب على ان النظر واجب بالاشاق فوجوب
 على الشرع والكتاب مستغنى عن سورة فيس الاول والاساس قوله وانما
 عند المطلوب على مقدور سورة كان الكليفت عتقيا اي ولا متعار الوجه الشرع
 الذي هو عند المطلوب اعني الوجوب العقلي على مقدور سورة كان الكليفت عتقيا
 وانما ظن ان الوجوب الشرعي مستغنى عن مقدور سورة لان الوجوب لو كان شرعا
 لم يكن على العلم صدق الرسول بل لو كان وجوب النظر مطلقا او وجوب النظر في
 سورة تعالى بابا بالشرع متوقف وجوبه على العلم بوجوبه على العلم صدق الرسول اذ
 بوجوب الشرع والعلم صدق الرسول متوقف على النظر في سورة بانها فعل مبدء

اذ يتج صدق ما له وجوب هذا الطر اعني الطر في مجرى ما ت السبع ايضا
 لا تدر اجه في مطلق النظر واما لانه طر في معرفة امره من حيث انه مرسل فليس
 قال الرسول لكلف النظر في مجرى نكته تعرف صدق طر ان يقول انما انظر
 في مجرى ك حتى تعرف وجوب الطر فيها على فان انا لا اعرف وجوبه لا يسير
 الاقدام على طر الامتناع عنه واما لا اعرف وجوب النظر الا صوت سرعك
 الموقوف على صدقك الذي لا سلم الا بالنظر في سرعك واما لا انظر فيها كذا
 في الكلام منه حال لا صدق كذا في ملزم انما الاشارة عليهم السلام اي عظم من ايات
 بوجه في مقام الماطرة ووك بجمعا فكذا اما استلزامه اعني كون وجوب النظر
 سرعا فظهر اما اذ افرضا وجوب الطر السريع فثبتنا عن حال ادى الى بطلانه
 استلزامه واما ملزم استلزامه على قدر ثبوته كان مستلزاما قول استلزامه مسلم كاستلزام
 الخ على انما الاجابة اما استلزامه على قدر ثبوته هو كغير لازم والعرف في مقام
 الاستلزام لا ما كان كل مسلم الحال في مسلم استلزامه لان بوجه مسلم
 لكونه مستلزاما استلزامه استلزامه وانه ما مسلم استلزامه استلزامه استلزامه
 لا ما كان كل مسلم الخ سوية تعني بوجه الخ وسموت الخ لا تعني استلزامه
 ذاته تعني استلزامه استلزامه وانه اذا افترضنا استلزامه فذلك لا يقتضيه استلزامه
 على جميع الساعات و من حملها متدبر بوجه فعلي تقدير بوجه ايضا افترضنا استلزامه
 افترضنا وانه لا سائر على جميع الساعات الواقعة في نفس الامر وسموت الخ لا
 الساعات الواقعة في نفس الامر والاشارة اخره استلزامه استلزامه الاول ان
 جسي على ابيكم الناس داعي قاعد التحسين والبيوع العظمى وسلم عليه ولو سلم
 فلان ان العرفان يقع عرف العباد ان احوال الحكماء قائم في خوف العباد
 راد فان لم لا شك ان من حصل المعرفة احسن حال امن لم يحصل الاضاد
 وحصيل الاحسن واجب في نظر العمل قلنا انما اذا حصلت المعرفة على وجه
 طر في كل ما يقع في اودته الصلال فهلك وانه افضل السلامه اذ في كل ما

من طرانه مراد واستلزامه مسلم ليس واجب عقلا بالعمل والتعل اما العمل فليقل
 حاله واما استلزامه مسلم جسي رسول الله صلى الله عليه وسلم اي من السعد الذي
 والاخرى قبل منه الرسول قد لعل انه لا وجوب عليها والا كان ما سألها
 ولزمه السعد لوجود الاحلال الواجب عليه مع امتناع العمل عندهم والاعمال
 علان سكر المسكر لوجوب عملها فان كان لا فانه لم يرم العيب وسو غير حار عقلا
 ان كان فانه ما لم يسكر وهو باطل لانه عنها واما في الدنيا وانه
 مستلزاما في الاخرة والاستقلال بالعمل فيها وايضا السكر قد يستلزم خوف من
 العقاب لا حال ان لا تقع ولا لانه كان استلزامه لعمارة الدنيا بالنسبة لاخرها
 رحمه الله وانه ما لم يسكر الا كسر الاكل قهر حصر ما به السلطان عليك المارق
 لغارب وكوي من السعد والواجب يتناول منها لعدم طمع بذكر ابي ربه
 ما سأل وانه ما لم يسكر على كرك اعلمه سكر اعلمها ولا شك ان ذلك بعد استلزامه
 سكر العبد اذ لم يسكر استلزامه لان الدنيا وما فيها اقل عبادته من ملك التوبة
 مد الملك واما في العبد ما بعد سكر اخره من كرك لانه ما يسكر
 ملك ولا يعرف في ملك الفرة ولو سلم فلان لم يصبها على المعرفة المستفادة
 عن النظر لكان فيهما المعرفة الساتمة على الطر الذي هو شرط النظر وعلى
 من يوقها على معرفة المعرفة الساتمة فلان ان المعرفة موقفة على النظر لوجوبها
 عظيم على ما سأل الملاحة او بالاهام على ما سأل امره او مصعبه ايا طر
 ايات والجاهدات على ما سأل الصوفية ولو سلم فلان ان المعرفة واجب
 سلم فان سائر الوجوب على كل متدبر ووجوب المعرفة بعد حال السكر قد
 من في السنة او حال عدم المعرفة للقطع بانه لا وجوب حال حصول المعرفة بالتعل
 امتناع بحصيل الحاصل ولو سلم فلان ان ما موقوف على الواجب فهو واجب
 ولم في يات اذ اوقفت واجب مطلق شي ولم يكن ذلك السق واجبا بل جائز
 ارك وفعنا ركة في بيان ركة وعدمه لا يجوز ان لا سق ذلك الواجب في اجا

والالم كن واجبا مطلقا وقد فرضناه كذلك ان يكون ما فيا على وجوبه
احاطت اسماع الموقوف حال عدم الوقوف عليه وذلك بتكليف بالمال
لا ان اسماع الموقوف في حال عدم الوقوف عليه في انما في اسماع بشرط عدم
لا في زمان عدمه والسرقة منها ظاهر كاستمره في اول كل تيميم هذه العدة
ان حال الوقوف الواجب المطلق على شي كان ذلك الى دثار التكرار لم يكن
محقق الوقوف بدون الوقوف عليه به اختلف واضحا التكليف بالمال جارية
واحاطت المعرفة بالاسم على اصلا ومثبتة والرقان مرفوع الحوت لا على
او مصيب واحتمال الخطأ في نفس الامر لا يمتنع في ذلك والمراد بالاسم هو
الدوسى او المراد بالرسول هو العقل لا يستمر الكمال في الهداية ونفس السكر مع كونه
مستطاعا على مستند ما يدع بل لا بد من شرط في حقه النعم ووجوب اليه واستعمال
واجب له انه لا يستغنى عنه اذ في عدم استعمال العقل امر اخر ممنوع لان
المواهب والاعوان واجبة عند ما عكلا كما سبقت ولا يستقر ذلك الا باستقلا
في امر الآخرة اجمالا والمعرفة السابقة الاجالية ليست كافية بل لابد من معرفة
النعم بعض صفاته الكمالية وادكر من الالهام والعظيم والصفية الجاهل في حاج
النظر لستمره جميعها عن فاسد وايضا المراد انه لا يتقدم له من طريق المعرفة
الا النظر فان العلم والالهام من عمل النفس من حيثها متقدرا وانما التفتيد
كما هو محتاج الى مجاهدات سابقة وفخا طرات كشره فلما في لها الزاج في
في حكم ما لا يكون متقدرا والمراد بالواجب المطلق هو ما لا يكون وجوبه متقدرا
ما سوفت عليه كوجوب الركوة الميتة بوجه العصاب لا يكون واجبا على كل احد
والا لما كان شي من الواجبات واجبا مطلقا او لا يك على سوا الناس بل
التكليف في فنيج عملا واعترضا على الوجود انما هو لا فانه مشترك
اي ما ذكرتم من لزوم اتمام الاسماء مسرعة من الوجوب الشرعي الذي هو موجب
والوجوب العملي الذي هو متقدمكم فما هو حكمه فهو اينا اذ لو وجب التكرار

في النظر لان وجوبه مسرعا بالضرورة بل بالطرف والاسد لال عليه بمعد
منقورة الى اطار دقة من ان المعرفة واجبة وانها لا اسم الا بالنظر وان لا اسم الواجب
لانها قد وجب فعل التكليف في النظر الم كح على ولا يك على الم النظر
انما لا تكون وجوب النظر من انما التي فيا ساتها بها فضع الشي التكليف
معدلات فساد ومنه انها لا تكلف ومعه العلم بوجوب النظر يكون العلم
وجوب النظر هو رايها جال على طرفة مع كل المعدلات لا انقول كونه
طري العكس مع بوقه على ما ذكرتموه من العدم الدقة الاطار باطل قطعاً
وعلى قدر صحة ان يكون ساك دليلا في التكليف ان لا سمع الى البنية وكلامه
ارادته عسبه ولا يات في ذلك الطراد الاسماع اولم مت سد وجب شي اصلا
فلا يمكن الدعوة وابشأ البنوة هو المراد بالا تمام وانما سا حاكل وسوان مأل
يس التكليف الاسماع النظر الم سلم وجوبه الى الاسماع منه الم كح على كونه وجوب
السرعة مات في من الامر سوار نظر اولم سلم وسوار سلم وجوبه اولم سلم فليس ان
يقول السر ك الاسماع عن النظر انه واجب عليك سرعا فليس عليك الا بيان
به الاسماع ك اسما لا سالك في عدم تكليف العاقل لعدم علمه بالوجوب لا
عول العاقل الذي لا يجوز تكليفه اسما فان لم ينهم الخطاب اولم سلم لا التكليف
لداه هذا اسم قد خربط بالتكليف فليس من كلف العاقل في شي الا يرى ان
لكنه لا يكلفون الا لايان اجاعا مع غفلتهم عن وجوبه وبهذا الحكم انما سادع كالك
من المعرفة فقال فوكك لا كح النظر على الم النظر باطل لان الوجوب في العقل
في من الامر لا يتوقف على علم التكليف بالوجوب والنظر في واما الاسماع في علم
فانما في الطلب مسكان الاول الاستدلال بالنظر من الالهام والاسماء
لر على وجوب النظر في المعرفة كقولك في كل انظر واما في السموات والارض
وقول فانظر والي تار حرام كمن يبي الارض من بعد موتها فهدام بالنظر في دليل
لصانع وصنائه والامر للوجوب كما هو الظاهر السادس منه ولما نزل ان في خلق

علم من الاجمالية التي لا تصدر عنها على المحرر والشرير ودفع الشبه والسكوك والتمصيل
 التي تصدر عنها على ذلك او مدعى ان العرفان التام والحق كنه من كفاية فان
 الوجوب الذي ادعيه اعم من فرض الصن وفرض الكفاية ولما حصل ان المحرر
 ومعين احدهما من غير وسو حاصل للعدم الذي قد روا على انهم والآخر من كفاية
 وسو حاصل للعلم الا عصاره كانت انما لا لم ان لا لا الواجب المطلق الا في
 واجب شرعا ان الواجب الشرعي هو الله سبحانه وتعالى وحده وان سئل حقا في شيء ولا
 ما توقف عليه ذلك الشيء واجب ان الموقر غير مقدورة بالذات اي لا يمكن ان
 سئل بما القدرة استدل به من مقدورة اتحاد السبل السلم انما فاجابها بانها
 السبل المقدور الذي هو النظر وذلك كمن يور بالسل الذي هو اوراق الروح وهو
 غير مقدور له بذاته فانه احرل بمقدوره الذي هو السبب الموجب للارفاق وهو
 سيف لذل لا يكتفي فيه المقدور شرعا الرابع المعارضه لما ذكر من الدليل الدال
 على وجوب النظر بوجه فلهذا على انه ليس بواجب شرعا بل مسمى شرعا او لما ان
 نظره معرفة الله تعالى وحقه واهله والعباد الدنيه والمائل الكلام في
 الى الدين اذ لم تسئل عن الله والعبادة ورضوان الله عليهم الاستعانة بالنظر
 ذكره لو كان فواحد استعملوا لسل السبل والاداعي على الله لا يمكن استغناء
 عنهم على اختلاف اصنافها وكل مدعى لانه قال عليه من احد في دعواه
 ليس فيه فهو دواعي ان ما ذكرتم من عدم السبل ممنوع بل واراهم كانوا يحسنون
 دلائل الوحيد والنبوة وما سئل بها وعندها مع المكرب والبر ان ملكه
 اذكر في كتب الكلام الاطهر من كثر ما طعن به الكتاب الكريم نعم اهم لم يدونه
 مستطاع المحرر الاصطلاحات وتوثر المذاهب وسوء المسائل والتمصيل
 لجميع السوال والجواب ولم سالوا في ملوك الدول والادب لاختصاصهم
 سفار النكس وجوه الادمان ووجه الخراج وسائر الوجوه المتضمنة
 اوار على طوبىهم الزكوة واليمن من راحة من مدعى ويدفع عنهم لمعنى موضع لهم

كسك او شبهه كل من مع قلة المعادين المسكين لم وايضا لم كسر الشهاد
 زمانهم كثر بها في زماننا ما حدث في كل من فاجع لما لا يدرج كل ما حدث في الاعصار
 الماضية فاحسب في زماننا الى مدون الكلام لحفظ العباد ودفع البشة دون ما هم
 ذلك كالم عددوا النعمة ولم يعمروا الله اذ اعادوا ابوابا وصولا ولم يكلوا فيها
 بالا صلاحيات المتعارفين في زماننا من السقم والعتق والنجح والرق وسبح الماسط
 وحكي الى غير ذلك من اصطلاحات الشهادت كما لم يدرج ما ذكرناه قدح في النعمة
 لم يدرج منه الصافي في الكلام وان ادعى ان الاستغفار بها على هذه الاصطلاح
 والعاصم مدعو لم يدرج منه كذا كاستغفار بالنية وسائر العلوم عشرة
 وثانها اربعة السهم نبي عن الحد لكان سلة العود روى انه عليه جرح على السجدة
 فرآهم يكلون في العود فقصص حتى حمرت وحساء وقال انما يكل من كان يكل
 كد ضمير في هذا امت علمكم ان لا يكونوا اعداء وقال عليه السلام اذ اذكر العود
 فامسكوا ولا تسك ان النظر حدل فيكون تنها عنه لا واجبا واجب ان لا
 التي الواردة عن الحد لا ما وجب كان الحدل معاد لاجابا سلموا السببات
 الفاسدة لم يدرج الآراء الباطلة ودفع العباد اكله وادوا باطل في صور الحق
 بالبيان واليد ليس كمال في وجادوا الباطل لمدحنا به الحق وقال بل هم
 خصمون وقال ومن انكس من كمال في انه مفرط ومسل هذا الحدل لانه
 في كونه تنها عنه ولما اكد الالحق لا طياره واسطال الباطل فامره قال
 وجادوا بهم بالني احيى حسن وقال تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا التي بها حسنة
 الرسول لاني الزبوني وعلى القدرى مشهورة روى انه لما نزل قوله انكم
 بعدون من دون الله حسب جهنم قال عبد الله الربوي قد ضرب الملائكة
 افراسهم بعدون فقال عليه السلام ان ذلك ما علمت ان الملائكة لا يعملون
 انسانا محصا قال سلمه اكل حكا في دسكاني وطلان زوجتي وعون امي غايب
 على ربيع اكلها دون الله او مع الله فان قلت اكلها دون الله قد ابيت

انك وان قلت اكلها مع الله قد ابيت سر كما وايضا النظر غير الحدل فان الحدل
 هو الباطل لا الارام القهر والمطر من الفكر ملازم من كون الحدل تنها عنه كقول النظر
 كرك كفت وقد مدحه الله به قوله وسكروا في طين السموات والارض وبنينا
 ما علمت هذا بالاطلاق فيكون مريضا لا تنها عنه والثبات قوله علمكم بدين اللجاء
 ولا تسك ان وشين بطر من التلويح او لا تعدد لمن على النظر محض على الكف
 واجب ان هذا الحدل لم يست صحه اذ لم يوجد في الكتب الصالح لم يصل الى كلام
 سنان السوي فانه روى ان عمر بن عبد العترى قال ان من الكفر والايان ولا
 من المرسى فالت عجز قال الله به هو الذي علمكم فكيف كافر ومنكم من علم
 كعل الله من عباده الا انكافوا من فطر ذلك مع سنيان كذا بها فعال علمكم
 من العباد وان سلمنا محبة فالمراد به السقم من الله سبحانه ما قضاه او مضاه
 والامسار له فها امره وبها لا تكلف عن النظر والاقتصار على محرم العقيدة
 من آحاد لا عار من العواطف وما استند للام من فصل العواطف **ولهذا هو العلم دليل**
فقرانه اراد ان يشير الى ما يتعلق بالنظر ويوشم الى ما يحصل به العلم
 ارجل الى ما يحصل به الفهم وهو **الادارة** **والعلم** اي ما سالت منه لم يدرج العلم او
 من **الاعلم** صرنا كثرنا العالم يمكن وكل يمكن **الامر** كسر من العباد
 على كوننا الوضو على وكل على لا يصح الا بالنسبة لمدله علموا اما الا على انيات
 على العرف محال **كاستحالة الدور** فان السلة العرف لا بعد الا بعد العلم
 من الرسول والعلم صدق الرسول لا سفا من العقل على ذلك العذر والاعلم
 ان علمه ما لم لا بد وان سفا من النقل ملزم الدور من ذلك العذر اراد به
 رب ما يكون جميع مداهة العزم عليه كقولنا اركب الماحورة عاص لعله ما
 مست اوى وكل عاص سخي العاص لعله في ومن عاص العود رسول قال
 بم واما هذا المقدار من العزم لان السلة العرف ايضا بعض مداهة السعيدة
 لا مظهرنا على المركب بل يندرج فيه **وقد عرفت اللفظ النظم** لا خفاء في افاده

البطلان والافعال الكلام في اعادة العلم فالمعزلة وجمهور الساعرة على انه لا ينبغي
 القطع اي المسن لانها سوت على العلم بوضع الالفاظ الواردة في كلام المجرب الصادق
 للمعاني المقنونة واما راد المجرب كالكلام لزم سوت الدلول والعلم بالوضع سوت
 على العلم بمعناه واه الحرة لغة وصرفا ونحو اعين العلة والكذب والعلم بالارادة
 سوت على عدم التمثل في معنى اخر وعلى عدم اشتراك من في اللغة ومن معنى آخر
 على عدم كونه مستقلا بطريق التخذ في معنى غير المعنى الموضوع له وعلى عدم اخباره
 معر للعلماني وعلى عدم تحصيل طامره عموم الافراد والادوات لبعض من
 بان راد من اول الامر ذلك المعنى او راد ان يفسد ما انتهى به الحكم وسياسي
 وعلى عدم عدم وما خسر المعنى عن طامره وكل واحد من هذه الامور لحواره في الكلام
 لا يحرم بان شاء بل غاية الظن ثم بعد ذلك من الامر من المعنى بالوضع والعلم بالارادة
 من العلم بعدم المعارض للعلم الدال على بعض ادل على الدليل البطلان او وجوده
 لم يعد الدليل البطلان بل ان بول مناه الى معنى آخر والى هذا اشار مولد **وب**
فأوليه عند التعارض من ماله قوله الرحمن على العرش استوى فانه يدل على الكثرة
 وقد عارضه الدليل البطلان الدال على استحالة الجلوس في حديق فادل الاستوى
 بالاسيلا او بجعل الجلوس على العرش كسواء عن الملك واما قلت لم يعد الدليل البطلان
 لان صدقته مسلم كذب العقل الذي هو اصل التمثل لا حجاب الله وانتهى به الى
 الله كما سبق من انه لا بد من معرفة صدق التمثل على وفي كذب البطلان
 النزاع كذب لاصل والنزاع جميعا ما يقع وجوده الى عدمه بالمثل فلما كثر
 البطلان فربما اد العار عدم الوجدان مع الباطل الكاظم في جميع الادلة البطلان
 وعدم الوجدان لا بعد البطلان لعدم الوجود او ان الدليل البطلان ضد البطلان
 من الادعاء انه موقوف على السواء كلفظ الارض والسماء وكاثر قواعد
 والنحو في وضع ميسات الفردات وميسات الرايك والعلم بالارادة ج
 في ان يشاهد من المنقول هذه او متواترة دل على استثناء الاحتمالات المذكورة

العلم استعمال اللفظ الارض والسماء ونحوهما من الالفاظ المشهورة المتداولة فيما
 جمع اهل اللغة في من الرسول عليه في مساها التي يراد منها الآن والعكس فيه
 منسطة لا يشبهه بطلانها وكذا الحال في صنع الماشي والفضايح والاحرام
 الخ على وغيره فاما معلومه الاستعمال في ذلك الزمان فاما راد منها في زماننا
 وكذا راد المعامل ونسب المنقول وجر المساق اليه ما علم معانيها قطعاً فاذا انضم
 الى سلة الالفاظ قد استبان ان ادسوله بوارا كحق العلم بالوضع والارادة
 من تلك الاحتمالات المذكورة فان حصل احتمال المعارض قائم له لا محذور
 كونه الدليل البطلان او معور الرار لظن ان في السرعات ظاهراً اذ لا حال
 فعمل ظاهراً من من ملة واما في العلقات طان العلم في المعارض العقل
 حاصل بعد العلم بالوضع والارادة وصدق المجرب على سوله من وذلك لان
 علم محقق ان المعنى من بعد العلم بانسار الآخر فان قيل فادتها اليقين بوجه
 العلم في المعارض فاما به يكون دورا تحت افاده اليقين اما سوتت على
 سواء المعارض وعدم اعتقاد بشور لا على العلم بان شاء او كسر اما يحصل التميز من
 الدليل ولا فطر المعارض بالبال اسما او يحيا فضلاً عن العلم حكم وهو ممكن
وقد يعني ان لم يرد العلم او الظن على اقسام قياسية استواء وقيل وتجب
 من انه لا بد ان يكون من الموصل وبين الموصل اليه ما يميزه خصوصية وذلك لان
 اسأل الموصل على الموصل اليه واما بالملك والما يستمال اليه عليها واما بالاسم
 بها اما يحيا كافي الاستغناءات المشعلة واما غير صريح كافي الاستغناءات
 منسطة واما الاستغناءات السطحية واما الى الاستسلام واما الى الاستمال كالكلام
 اسأل الموصل او يستلزام منهما هو السادس وعرف بانه قول بولت من صياها
 من سوت ترم عنه لانه قول الخوة الذي يستمال الموصل اليه هو الاستسلام والاد
 بالاسم الى التمثل واه من عليه بانه قد يستدل باحد المتبادر من على الآخر
 كما ان كل انسان مطلق وكل مطلق ضامك بالتموه واجيب ان الاستسلام لاجال

والمركب جامعاً والجزمى الاول اصلاً والجزمى الثانى فرعاً وسواء كان
محتمل ان لا يكون الجامع على اذ يكون خصوصية الاصل شرطاً او خصوصية الفرع
فان ثبت ان الوصف الجامع على مطلقاً من غير ان يكون خصوصية الاصل شرطاً
او خصوصية الفرع ما بعد كل كون على الحكم حسب كان عادة التسم الى الياسين
الاسدلال بالكلية على خواتمه ويكون ذكر الصورة يكون الحكم بما فيها لغو
لما ثبت اصلاً واعلم ان ما قيل هذه الطرق واستقصاء العجب هما مدكورة
غيره العنصر في من المطلق فلو وجب لاراد ما هو اريد على ما ذكرناهما **والقيد**
التيه متساويان لا تسليم انتظام الجلى انتظام افعال فانما شابت عن
الجزء ولا مركب بالامتناع ولا تسليم الجزء هو المعقول المستلزم لامكان
معنى ان كل باطل محذور وكل محذور باطل بالعمل عار عن ادراكه لم يرد
الجزء الى المحل سبب المادة في الوجود الخارجى من الحكم والكيف والآن والفرع
الى عمر ذلك والجزء عار عن كون الشيء كونه ماداً ولا ماضياً بلاداً
الصورة والاعراض اما ان كل باطل محذور طلاق العمل اما كونه بارتباط
المعقول في العاقل وكل ما هو على الصورة المعقول فهو محذور لانه لو كان ادياً
مستقماً ولم يكن من انتظام اجسام افعال فله لان الصورة المعقولة محلة في
من حيث ذاته لا من حيث لحن طبيعي اخرى وانتظام المحل مستلزم انتظام
ادكان ملو من حيث ذاته لا من حيث لحن طبيعي اخرى فالصورة المعقولة
ذلك المعدر كون مستقر فانتظامها الى اجزاء متشابهة في احسن وجه
كون الصورة المعقولة الى عرضها مجرد عن الواحش المادي من القدر وال
قد عرض البضع والمقدار والاما ان منقسم الى اجزاء متجانسة فلو لم يكن
المعقول من اجزاء غير متشابهة بالعمل لان المحل لكونه مادياً بقبل العنصر
فاما كما ينبغي قبلها الى غير النهاية والزم من ان الاجزاء متجانسة في
ان يكون حاصل العمل في المركب مركباً من اجزاء غير متشابهة حال

عند علم ما ذكر في تحت تجرد النفس واما ان كل مجرد عاقل فلان كل مجرد ومع ان يكون
 مستقولا لانه يكون راعيا عن الشوايب المادية وكل ما هو كوكب فان ما فيه ان يكون
 مستقولا لانه لا يحتاج الى عمل بها حتى يصير مستقولا فان لم يعمل كان ذلك مرجح
 لعاقلة وكل ما مع ان يعمل فعمله يمنع ان يسكن عن محبة الحكم عليه بالوجود والوجود
 وما يحري مجرا من الامور العامة للمعقولة والحكم على شيء على شيء معنى متصور
 فاذن كل ما مع ان يعمل مع ان يعمل مع غيره وكل ما مع ان يكون مستقولا مع
 مع ان يكون معار للمعقول اخر وكل ما مع ان يكون معار لغيره من المعقولات مع
 ان يكون عاقل اذ كان مجردا فاما ياداه اما الصنوي فطاهرة واما الكبرى فلان
 ما مع ان يكون معار لغيره فاذا وجد في الخارج مع معارته كذلك الغير ان صحته
 المعارضة المطلقة لم تنصف على المعارضة في العمل فان صحته المعارضة في الفعل فان
 صحته المعارضة المطلقة هي استعداد المعارضة المطلقة واستعداد المعارضة المطلقة
 هي اعم من المعارضة في العمل مستند على المعارضة المطلقة المستندة على المعارضة في العمل
 مستند على التي مستند على ذلك الشيء فهي المعارضة المطلقة مستندة على المعارضة
 الفعلية لا وصف عليها والامر بالوجود فاذن صحته المعارضة المطلقة غير متوقفة على العاقل
 في العمل فاذا وجد في الخارج مجردا لم يذاه يكون صحته معارضة التي لا سوفت على المعارضة
 الفعلية ان يحصل منه حصول الحال في المحل وذلك لانه اذ كان ما ياداه
 مستند ان يكون معارضا لغيره فله او حلو لما في الشئ وللعارضة المطلقة
 فاذن الشئ فاذن المستند ان يكون العاقل بالنسبة الى العالم ومحبة
 مستندة لمعقول معارضا للمحل محال فثبت ان كل ما مع ان يعمل فاذا وجد في الخارج
 ان مجردا فاما ياداه مع ان معارضا لمعقول الى اخره معارضة الحال لمعقولة ولا معنى بالفعل
 معارضا لمعقول للوجود والوجود والعالم فاذن معارضة الحال لمعقولة مطلق مجرد مع ان يكون
 معارضا لغيره وكل ما مع ان يكون عاقل لغيره مع ان يكون عاقل لاداه لان فعله لذلك
 الغير مسلم ان كان فعله ذلك الغير صحته الامكان مستند على الامكان فممكن

بنفس اثر هذه الكيفيات الاربع فالقدرة معار المراج في قوله ومعار
 الطسعة والمراج معار الشهور والمعار في السابع لغة ونشر **وت** **وت**
 معنى ان القدرة بمعنى صحة العمل **بالنسبة** الى العاقل لان العاقل هو الذي يصح منه
 العمل والركب وانما قدما ثوبا **بالنسبة** الى العاقل لان العمل في نفسه ممكن
 لم يجعله القدرة فكما يصح والامر بالمعنى **بالنسبة** الى العاقل **بالنسبة**
بالطرفين احسنوا في ان القدرة على متعلقه بالفرق بين المتأخر ام لا
 المعنى الى انها متعلقة بالطرفين في السواء واخاره المعنى لان العاقل هو الذي
 يصح منه العمل والركب فيستدعي سببا اليها ووجه الاشاعة الى انها متعلقة
 بطرف واحد لان القدرة عند عدم العمل لا يمكن كاسيانه فلا تعلق بالقدرة وانما
 اجتماعها لوجوب معارتهما تلك القدرة المتعلقة بهما وقال الامام الرازي القدرة
 تطلق على القوة التي هي مبدأ الافعال المختلفة بحيث انهم اليها ارادة احد القدرتين
 حصل ذلك القدرتين في اسم اليها ارادة القدر الاخر حصل ذلك الآخر ولا يمكن
 نسبة هذه القوة الى القدرة على السواء وتطلق ايضا على القوة المسببة لشرائط
 رمتها ولا يمكن انهما لا تعلق بالقدرة والاجتماع في الوجود بل في النسبة
 مع عدم غرض **بالنسبة** الى القدرة الاخر سوار كانا متضادين وذلك لاحتمال اثر
 المستتر في وجود القدرتين المختلفتين فان خصوصية كل متغير لها شرط مخصوص من
 وجودها من من المتغيرات المستتر الا ترى ان القدرة المتعلق بها شرط لوجودها
 غير اوصل الشئ الا شئ اراد بالقدرة القوة المسببة لشرائط التام فلهذا قسم
 بانها لا تعلق بالقدرة ولعل المستتر ارادوا بالقدرة القوة التي هي مبدأ الافعال
 المختلفة فلهذا قالوا بامتناعها بالقدرة واقرض عليه صاحب اللغات ان القدرة
 المادية ليست موزعة عند الشئ الا شئ فكيف يصح ان يقال انه اراد بالقدرة
 القوة المسببة لشرائط التام **وتقدم العمل** **الكاف** **واللساني** **والزاد**
الحال **لولا** احسنوا في ان القدرة على مع العمل او مع القدرة على العمل

والاشاعة الى الاول واخار المعنى مذهب المعتزلة وحسب عليه قوله وجوه اول
 انه لو لم يكن قبل الفعل لما كان الكا مكلنا بالايان حال الكثرة السال كما بالاجماع
 فالعدم سلب بيان الملازمة انية لا يكون الايان حال الكثرة متصور الكا في التكليف
 غير المتصور عند واقع لعل لا يكلف احد منها الا وسعها وانما ان القدرة ذكرها
 مع الفعل مسان لان القدرة غرضها كونهما بما اليها لا بل ان مدخل الفعل من عدم
 الى الوجود وكونهما مع العمل فمزمع ان سببها لان حال وجود الفعل صادر الفعل
 مما حاد اليها لان مدخل من عدم الى الوجود وسببها في المتغيرات لانهم للشيء في الوجود
 فالقدرة لا يكون مع الفعل والسبب انه لو لم يكن القدرة قبل الفعل لم يصادف له غير متناه
 عن علم احد الحاصلين اما قدم العالم او حدث قدره احدث ضرورة عدم انكسار احد
 عن الآخر والى تفسيره كما واجب عن الاول بان تكليف الكا في الحال بالاجماع
 في اني الحال فان قيل ان استمر الكثرة في اني الحال فلا قدره فعل الايمان وان
 ايمان لم يكن مكلنا به ولا سببا لا التكليف بتحصيل الكا في الحال في الكيفية والقدرة
 في شرط واجب ان التكليف الايمان متصور واللازم منه ان يكون التكليف
 متصورا في ان وجوده وانما يكون القدرة على التكليف فلا على ان التكليف بتحصيل
 حاصل التكليف او كان محصيل آخر لا بذلك التحصيل ووجه جاز ان سبب التكليف حال
 القدرة ما دفع منفع للمعنى على الاشاعة فمزمع عدم العسان او لا تكليف قبل العمل
 القدرة فلا عسان ومع الفعل عسان ايضا لانهم لا يكون عدم التكليف قبل القدرة
 دون عدم العسان لانهم لا قبل الفعل لعدم القدرة وانما حال الفعل فلا مثال
 من الكا ان العمل حال وجوده يحتاج الى القدرة وما تومر من انه لمزمع في احد الكا
 وبما والموجود في ان الحال احدثا حادثا احدثا لا وبما والموجود في ان
 كما ذكرنا وعن الثالث ان كذا منافي مدية البعد ولم يدع ان القدرة على العمل
 متناه الفعل له وعلى حادث قدره احدث او قدم العالم على قدره احدث قدره
 لما تعلقات حادثه معار لافعال الصادرة عنها واجبت الاشاعة على ان القدرة

مع الفعل لا قبله بوجهين احدهما انما عرض والعرض لا سقي وما بين فلو كانت الفعل
لا بعدت حال الفعل فلم وجود المقدور بدون القدرة والمعلول بدون الفعل وهو
واجب عنه اما الاول فالحق في هذه السيرة واما الثاني فمن ان العرض لا يخلو
صنائه وان مناه يستتبعه لانه في الجدي من ان الكلام في المعاني
الطلاق الا لفظا واما ما يضاكل وهو ان لا يسمي العرض لا سقي وما بين فلو كانت
سودود المعلول بدون ان يكون له على املا والنازم هو وجوده بدون مباداة الفعل
لكن سببها واستحالة ذلك اذ الم عمل منها زمان محض ولو سلم محوران في عدم القدرة
وكانت سببها فكون لها بناء بعد الاسال على الاستمرار الى حال الفعل وروى ذلك
بان وجود المقدور في اما بالعدة الاولى فتعود المحذور او الكاسل وهو المطلوب
لاكن ان في الدليل من الاشاعة الرامي والاقام لا يكون بآثار القدرة الكادشة
اشا في لو كانت القدرة قبل الفعل كان الفعل قبل وقوعه فكيف كان لا يلزم
فمن وقوع اجماع السبب ومن كون الفعل موجودا بعد ما حال الفعل
قبل وقوعه بعد قطعها وان لا يكون الكمال التي فرضنا ما سانه على الفعل
عليه بل مقارنه لا واجب له لا بالتعلق القدرة التبعه فان قبل لا يلزم من وجود
العدم قبل الفعل وجود فعلها قبله بالقدرة العدم عليها مع العمل ومقدور العمل
بحسب زمان على القدرة به او لم يجرى مثل ذلك في القدرة الكادشة وسوان
كون منها موجودا قبل الفعل وفعلها متاخر بالفعل واما ما يضاكل فيكون معنى
حصول الفعل قبل وقوعه حال فانه قد تبادر في معنيان الاول ان حصول الفعل في
قبل زمان وقوع الفعل مشروط بشرط كونه حقيقيا ان حصول الفعل في زمان
الفعل لكن غير مشروط بشرط كونه حقيقيا ولا استبعاد في استحالة الشيء الاول
لا ساني المقدور وان كان حصول الفعل من العادة لان هذه الحال لم يلزم من
الفعل في ذلك الزمان ووجه حتى يلزم امتناعه على من منع من كون ذلك
قبل الفعل مما رايه فكون في الخارج محال لا دون الفعل ووجه بل هو ممكن

مطلعا فلا تصف بالامتناع الداعي الى الامتناع العري وذلك لاسا في سلق القدرة
به والشيء الثاني غير محال فانه يمكن ان يتول عن ذلك الزمان وصفت كونه قبل زمان
وقوع الفعل وحصل بدل وصفت كونه زمان وقوع الفعل فلا يلزم اجتماع التقييد في
امثال موردية كال بشرط فانه او من كونه فاما بعد امتناعه في زمان فاما
او يمكن ان يعدم العام ويوجد بدل القصور **ولا بعد وقوع المقدور مع تعدد التاخر**
في المحوران منع مقدور واحد بالبحث مما درس كل واحد منها يستل التاخر في الدليل
عليه ما روي في امتناع اجماع عليين مستطعن على معلول واحد بالبحث واما ما تم منها
واكانت كل واحدة من القدرة من موزة والامتناع ان القدرة يكون كاسية
بموزة فتدجر اجماع قدر من موزة وكاسية على مقدور واحد فتقع بها مساكات
فان العباد والاحتياطية ولم يحرر اجماع موز من لما ذكرنا ولا كاسية لان
ان كل واحد من قدرتي القدرة الكادشة واما لا تعلق فعل خارج عن فعلها فلا
يعد على عمل غيره ولا تصور انان ساهل الفعل واحد بل يكون كل واحد من الاثنين
سبل متاخره ولو بالبحث الفعل الاخر فلا يمكن اجماع قدر من كاسية على فعل واحد
واما حال الامتناع وقوع المقدور ولم يعل ولا بعد المقدور لما استمر عند من ان يكون
في المعلول فيكون على سبيل المثال اذا وقع للمعلول باجتماع امتناعه ان منع بالآخر
من وقوع المقدور الواحد السبب الامتناع فانه واحد واما طلب لما استمر عند من
سبب امتناع السبب على القدرة العالي اذ اوج باجتماع امتناعه ان منع بالآخر ووجه
ان امتناع المعلول مقدم باقتران على **لا استبعاد في ما بينها** اي في ماثل افراد
القدرة ونسب طائفة الى ان افراد القدرة يستبعد ان يكون ساهل لانه يمنع ان يمنع
فان التاخر واحد على مقدور واحد من دليل امتناع اجماع عليين
و راجع في الامتناع امتناع ان يكون قدر السبب على مقدور ساهل القدرة
وهو واخره الا لكان واحد من القدرة ساهل طائفة قدره على كل واحد من
المقدورين فيلزم وجود المقدور مع تعدد القدرة عليه من شخص واحد وهو

هذا المذهب وقال لا يستبعد في حال العدم من حال العدم كحال العدم من العدم
 معلق العدم من معدود واحد محض وان لم يحرر وقوعها على ما سبقت من
 العاديين لا سال اذا حار معلق من معلق من قارة واحد او من قارة
 بمعدود واحد فاذا جاز وقوع ذلك للعقد واحد من العدم من في الزمان
 مثلا حاز وقوعه بالآخرى لان لوازم الاسال محله علم حاز وقوعه بها
 زمان واحد وقد حكم بمسألة لا سال اذا حار وقوعه باحد ما وعد له
 زمان جاز وقوعه بالآخرى وحده لا عن الاول فان لا تقع بالاولى وسبق
 بدلا عن الاول فان وقع واحد ذلك اما بالاولى او بالثانية فادفع باحد
 امسح ان يقع بالآخرى **سألت الجبر مقابل العدم والملكة** اختلفوا في ان الجبر من
 متضاده للقدرة ام هو عدم القدرة عما يشانه ان يكون قادرا فذهب الاساع
 وجهود المثل الى الاول وذهب ايراسم من المعركة الى الثاني واحاروا للمسلم في اثبات
 كونه عرضا للقدرة الضرورية من الزمن والمنوع من القيام فان كل عاقل محض
 القدرة من كونه ذميا ومن كونه محمدا من السام وما هي الا ان في الزمن منه واد
 هي الجبرية هي هذه السعة في المنوع ولا ياتي ما ثم ان يجعلها عادة الى عدم القدرة في
 الزمن ووجه دية المنوع انما سأل منه الفعل على قدر ارتفاع المنوع والزمن
 كذلك فالحكم بان احدهما قادرون الاخر كقولهم قلت المنوع ما في منه الفعل
 في ذاته وشانه وانما السعة احر من خارج بملات الزمن فانه من صفته الى صفته
 المعنى في قد الحاصل ان القدرة ان قدرت بسلامة الاعضاء فاجتزعت عبارة عن
 لغز من الاعضاء وكون القدرة بغيره لان السلام عدم الافة وان قدرت القدرة
 بغيره من عند سلامة الاعضاء وليس بالمكن اذ بانحوط له حمل الجبرية من
 كمال الهيئة كانت القدرة وجودية والجبرية واد ان اراد الجبرية من
 وعتاده حرك الارض عن حرك الاحياء فالجبر وجودي ولعل الاشاعة وجود
 هذا المذهب فكلوا بكونه وجوديا **وفساد الكل والقدرة لفساد احكامها** اي لفساد

احكام القدرة والكل فان القدرة صالحة لان تقع بها العدمان او الكل لا يكون
 صالحا لان تقع العدمان لم يكونا كاحد ما قطع ادا الكل ملكة للعدم
 بها عنها فعل لا روية وكرو لفساد الاحكام صفتي متضادتها والكل ايضا متضاد
للفساد احكامها فان الفعل قد يكون كلنا كملات الكل واعلم انما ذكر
 فاصد متباينة. الكل للقدرة والفعل ولا ضد متضادها وذلك لان كون الشيء
 صالحا لان تقع به العدمان وكونه غرضيا لك صالحا متضادها لان لا ضد فان
 هي ذات واحدة من جهة واحدة فوجب ان متباينة القدرة والكل اما ما
 قيارا اما متضادها وامتناع اجتماعها في محل ملاكف والكل اجتماعها في محل
 واحد باليكس في فعل واحد وما متهم من ان حكم الصنفين السابقين لا يمتنع
 ما وافي الارض من مسلم امتناع اجتماع هذه المتزوي من الوجود وبين
 متضادها وذلك مني المتضاد فجاره ان ما في الارض من الكلين مسلم
 ملزوم من الامتناع اجتماعها في محل واحد ولا صدق احدهما على الاخر
 امتنع لامتناع الاجتماع متسا في اللوازم **الاتصالية ومنها اللذة والالام** اي
 كينيات المتضاد اللذة والالام وتصورهما بوجهي كسائر الوجوديات
 من ان صدق الى صيغ المسمى والنجاسة فقال اللذة اذراك اللذات من حيث
 لالام والالام اذراك الما فوحش هو مسافر والالام هو كمال الاله الخاص به
 كلف بالكلية والادسوم لذي اليد واستماع السمات الطيبة للساورة والكر
 سلة للصدفة وادراك حقائق الاكسبار واحوالها على ما عيى للعو القليلة
 فاما من حيث هو لالام لان الشيء قد لالام من وجه دون وجه كادراك الكره اذا
 من فيه كاه من العيب والهلاك فانه لالام من حيث استماله على الحياء ونسب لالام
 من حيث استماله على يسه الطسعة فادراك من حيث انه لالام يكون لذ
 من اذراك من حيث انه متا و بهذا ايضا فائدة قيدا للحد في تعريف
 الاله فادراكنا لالام ان كلاما من اللذة والالام اذراك مخصوص من حيث اصفت الى مدرك مخصوص

هو الملام في اللغة والمسا في العالم والى هذا المعنى اشار بقوله **وسا** **ناش**
من انا **كل قصصا** **بنا** **فهم** **المعبر** **هو** **الملا** **والمنا** **فهم** **باليكس** **لما** **الذ**
 لا في نفس الامر لانه قد يعتقد احد الملا في شئ طبعه وان لم يكن طايلا او قد
 المسافر في شئ مسلم به وان لم يكن شاذرا والى هذا المعنى اشار بقوله **وتختلف**
بالتقسيم **اي** **تختلف** **اللغة** **والالم** **باليكس** **لما** **المذكر** **فان** **امر** **مستند**
 احد وسالم به **اشهر** **وذكر** **الامام** **الرازي** **بعد** **الاعتراف** **بانها** **حتم** **بما** **ان**
 عن التعريف **انما** **يجد** **من** **انفسا** **حاه** **بها** **بالذ** **ويعرف** **ان** **شاك** **ادراكه**
 كلامه **لم** **يكن** **ان** **الذ** **من** **ان** **كل** **الملا** **ام** **غيره** **وتستد** **المعارة** **سل** **على**
 ام لا وسعدر العلوية بل يمكن حصولها بطريق آخر **قال** **والا** **قرب** **ان** **الالم** **يكن**
 من ادراك المنا فردا او كائنة حصول لان الحارث الطرس قد شهد بان
 المراج الربط هو لم مع ان مساك ادراك ام غير طبعه فان **مسك** **كف** **ياني**
 هذه التناقضات وقد اخبر ان صورها بدني واطلى من صور الملام والمسا
 بانه لو ادركها على قدر احاسنها الى السوء **وهي** **استغنا** **بها** **عنه** **وايض**
 انكست **من** **الاسباس** **وبدائه** **صورها** **على** **والمج** **فان** **ذكر** **في** **موت**
 فتصور كنهها وزعم محمد بن زكريا الطبيب الرازي ان اللغة ليست الا العودار
 الطبعه بعد الخروج عنها وموسى الكلام عن العالم كالاكل للجمع والجماع للذ
 التي او عيشته **ومن** **لا** **منع** **حوار** **ان** **يكون** **ذلك** **احد** **اسباب** **اللغة** **او** **العود**
 الحالة الملا **يصل** **ادراكها** **فان** **الامد** **السيرة** **لا** **اشهر** **بها** **فان** **الالم** **اللسنة**
 السيرة **تم** **عادت** **نزل** **الى** **ليست** **طبعه** **يصل** **ادراكها** **الذي** **هو** **اللغة** **انما** **تد**
 متما من احدها ان اللغة **دفع** **الالم** **وامنها** **انها** **لا** **يمكن** **ان** **يصل** **بطريق** **آخر**
 دفع الالم فانه يحصل اللغة من غير سائر الم **وحاله** **طبعه** **كافي** **مساد** **ذ**
 طالع حال من طبعه **سوق** **على** **التفصيل** **ولا** **على** **الاحمال** **بان** **لم** **تخلط** **بها**
 فكل واحد لا كلاما وكذا في ادراك الداية الخلاوة اول مرة **وهو** **يصل** **ان** **يصل** **من**

الم من غرضه كافي حصول السوء على التعرج وفي وره والمستندات من العلوم
 لرواج والاصوات **غير** **لا** **على** **من** **لغاية** **السوق** **لك** **ذلك** **وتدور** **على** **ساع** **على** **الشعور**
 ذلك **والصفت** **اسرار** **الى** **المع** **الاول** **مولد** **وليست** **اللغة** **جزوا** **بها** **فان**
في **الطبيعية** **الى** **الحال** **الطبيعية** **والى** **المع** **انما** **تولد** **بها** **من** **لو** **سئلنا** **ان** **الالم**
 من الالم فانه قلنا **انها** **متخرفة** **فرضي** **مع** **قوله** **انها** **الالم** **من** **الالم** **لا** **فهم** **الموجود**
 مع الكتاب بهذه السبابة **ولست** **اللغة** **وجا** **عن** **الحال** **الطبيعية** **ولست** **بمسل**
 طعان العلم **ثم** **قال** **الحكماء** **الالم** **من** **الحسي** **بمسيرة** **الذاتي** **فمن** **الاتصال** **لشهاد**
 فاعارنا **فالم** **لان** **موت** **اتصال** **العضو** **وكذا** **النار** **وحرره** **موت** **الاتصال** **لا** **يكون**
 ومعه **وجب** **اختلاف** **الاجزاء** **الى** **الساكنات** **الذ** **من** **ذلك** **موتها** **عما** **عند**
 والاسود **الحالك** **المظلم** **للم** **شده** **جمعه** **الا** **يمن** **اليتق** **لشده** **فمنه** **والمراد** **الحا**
 من المذوقات **بوحان** **لمزط** **المعرق** **والعص** **والعاصق** **لمزط** **النفس** **للمعرق**
 وكذا **الحال** **في** **المشروبات** **فبعضها** **مفرق** **ومعها** **كشفت** **والاصوات** **الغوية**
 ولم **المعرق** **للمع** **ليست** **الحركة** **الحواس** **عند** **طافه** **الصالح** **واكره** **الامام** **الرازي**
 وحده **منها** **ان** **من** **عمره** **ممكن** **شده** **الحده** **في** **العالم** **لم** **يصل** **الالم** **الابدي** **زمان**
 وكان **موت** **الاتصال** **سببا** **ايلا** **الم** **لما** **كلت** **الالم** **عند** **لم** **موت** **الاتصال** **بعد**
 المته **لسا** **المزاج** **الذي** **هو** **المولم** **وحصوله** **مستدعي** **زمانا** **وان** **كان** **بطلا** **فريسا**
 من **العضو** **المقطع** **لما** **سما** **الى** **المزاج** **سعى** **يصل** **الالم** **الذي** **يسببه** **ومعها** **ان**
 الم **انما** **يخبر** **من** **الغدي** **بالعمل** **ان** **موت** **الاتصال** **احوار** **الغدي** **وسهل**
 منه **شبه** **بما** **يجب** **ان** **يولم** **للمعدى** **والكتاب** **لشهادة** **الحسن** **وكذا** **النوا** **الحامل**
 من **الاتصال** **مع** **ان** **عنه** **مولم** **فان** **قل** **الفرق** **الحاصل** **من** **الغدي** **والنوا** **موت** **اجزا**
 من **هو** **العضو** **في** **الغدي** **لم** **يصل** **الالم** **اجيب** **ان** **كل** **واحد** **من** **لك** **النوا** **كانت**
 وان **ان** **صغير** **اجد** **الان** **لك** **الفرق** **كثيرة** **جد** **لان** **هذه** **الامور** **الوجبة**
 للفرق **لا** **يكتس** **محر** **من** **البدن** **وحسب** **تبل** **حاصل** **في** **جميع** **الاجزاء** **والا**

عنها بان المراد بالسبب الذاتي لا الحاج الى سبب متوسط عنه ومن السبب في ان
 يكون مشروطا بغيره بغير السبب لحد ذاته على ان السبب كما حصل في الاجزاء
 والاعذار وان كان مكررا لكنه متصفا بغيره بغيره واستمراره ومنها
 ان يرق الاتصال في احوال العظمة اكر منه في لسو العقب فوجب ان يكون اذ
 الحوادث اقوى من العالم السبب وليس الامر كذلك واجب ان لا يلزم لو كان السبب
 العقب اتصالا اتصالا وليس كذلك بل هو لا يحصل واسطة السبب من سوار
 فراج مختلف اقوى من امر من احوال العظمة ومنها ان الفرق برادق الاتصال
 سوي على فلا يصلح على العالم الوجودي واجب ان الفرق ليس عدم الاتصال
 حرك بعض الاجزاء عن البعض فلا يكون عدما اقوى ولا يعلم ما لعدى كذا ان
 امر في الخارج ويكون ذلك الامر بسبب في الاتفاق موحدا لوجودي
 المسح او على سبب الذاتي لا لم امر ان احد ما يرق الاتصال على امر وكان
 اسارا الى في المنة متولد وقد سبب العالم في النزق وانها سوار المراج مختلف
 فان سوار المراج قسما من متولد مختلف فالمتن فراج غير طبيعي رد على العضو وزنا
 فراج الطبيعي ويمكن في بحث مصر كانه الرراج الطبيعي والمختلف واج غير طبيعي
 عليه ولا سطر فراج الطبيعي على كرج من الاعتدال والمولم من بين سوار المراج
 وذلك ولم لسو العقب لا لولم الاراء كل سوار احد ما في سبب الاخر بخلاف
 المراج المتفق فانه لا يلزم عليه بران في ولي اما الاتي فوان حوارة المدور
 من حوارة صاحب الب ولها مدور اعماق المدور مع ان حوارة العظمة
 حوارة الدق فان صاحب العيب كذا انها ما شديدا ونظيرها خط المادون
 واما التي فوان لا يحسن مرطه فانه ما كسبه الحاسن وكيفية المحسوس
 الانسان من كسبهها لا يحصل بار الحاسن من المحسوس فلا يكون سواك احد
 مشروطا بالاشارة فاد امكن كسبه الماوه في العضو وال كسبه العضو لا عليه
 سوار المراج المتفق طبيعي كسب ان شيئا ان لم يكن فعل واصال فلا يكون

فانه فلا يكون سواك الم والم في سوار المراج المختلف فالكيفية الاصلية باقية مع
 الكيفية الواردة فيحقق الماوه واحاسن الماوه الذي هو العالم وذلك كان
 الحواسات او الاستمرات بغيره بغيره بغيره عا او حاسن اسرار اصل الماوه
 من كسبه المحسوس ومن كسبه الحاسن ما خفف الباطن والاحاسن حتى عالم شعر
 تلك الحواسات المستمرة لحصول الواقعة كسبه الحاسن والمحسوس وذلك بان الحاسن
 في العالم سوي حواره او لا حتى سوي فسادى ودك الحاسن كسبه كسبه سوار
 تمام حتى في البث فاقب سوار حواره سوار الحاسن وسوي وصار كسبه بدو حواره
 كسبه سوار حواره حواره لا يدرك سوار الحاسن **وكل من** اي من اللذة والالم
من وعقل وسواي العلة اقوى لما كان اتصالا كل من اللذة والالم اذ كانا
 حاسن او على كل من اللذة والالم الحاسن او على الحاسن اما طارة سوار الحاسن
 الحاسن واما باطلة سوار الحاسن الحاسن واللة الحاسن الحاسن اقوى من الطارة
 انما ارعده العلة فان الممكن من علة ما لول في امر حاسن على سطح واللة
 من امر الحاسن في مطعوم شئ من حواره لما تناقض من لذة العلة الومعة ومرة
 اللذة العملية اقوى منها حاسن فان اللذة سوار حاسب معاداة الادراك والمدرك
 المدرك فان القوة المدركه كانت في نفسها اثر في اقوى يكون لذةها الم
 واذي كان لذة العلة الصحيحة من حال الحاسن اقوى من لذة العلة الرضية وكذلك
 ان كان اقوى يكون اللذة اكر كان الحاسن اذ ارادى مشوة من سوار حواره
 كسبه لذة اكر وكذلك المدرك كان اسرف كان اللذة في سبب اعظم فان المشوق
 لذة كان حاسن يكون لذة روضة اكر وكان القوة العملية اسرف من
 الحاسن لذة حواره ومشيئة في السوابب المادية واد اكرها اقوى لانها علة حواره
 واد اكر الحاسن سبب باللات ومدركات الفعل اثر في لذةها حواره
 عن سوابب لاجرم يكون اللذة العملية اقوى من سوار الذات وعلى في الدنيا
 العالم ومنها اي من الكيفيات الشانية الارادة والكراة وما نواعي

س

اعلم بالحق الاع ونبسب كثر من المبرر وما هم المم الى ان الارادة على اعتقاد التسع
 سواء كان مينا او غيره فالواحدة قدرة العاقل الى طرقة المعدور اعني على تركه
 بالسوء فاذا اعتقدت في احد طرفي ترجح ذلك الطرف عنده وسار به الاعتقاد
 مع العدة مخصصا لوقوعه منه ووجب جماعه منهم على ان الاعتقاد هو المسمى
 بالاداعي الى الفعل او الترك واما الارادة فهي مثل معتقد الاعتقاد السمع كما ان
 الكرامة السامس معتقد الاعتقاد والفرق ذلك لان كرامة ما يعتقد متغايرة في س ولا
 الا اذا حدثت فبما سبب العدة الاعتقاد وردا ما لا يجعله معتقدا واعتقاد التسع او
 طلبة بل منع له او لغيره فمن هو حرسه بحيث يمكن وصول ذلك التسع اليه او الى غيره
 اذ لم يكن مانع من صفة او معارضة وما ذكر من السبل انما يحصل لمن لا معتد على تحصيل ذلك
 الشئ قدرة مائة كالشوق الى الجرب لمن لا يصل اليه الا في القادة العام العدة في
 الاعتقاد التسع اذ مثل فبما يكون سببها لا زاما فضلا ان يكون نفسها فان الهاء
 من السبع اذ اعني لظهوره ان يتساوى في الاعتقاد الى الحاء بخلاف ما اراد في
 سوقه على ترجح احد ما سمع معتقده فله على مثل السبع بل ترجح احد ما على
 بمحو الارادة فاما علم بالضرورة انه من مشي لا يخطر بالطلب ترجح خيارا لغيره
 بل لا يخطر بالسرور النجاء وان لم يجد المرح لم سوقه متكررا فله حتى يترتب التسع
 العلشان اذ كان عنده حدان من الحاء متساويان من جميع الوجوه فانه كما
 احد ما يلزم اذ لا رجة في اعتقاده على الاخر وكذلك الخارج اذ كان عنده عينا
 متساويان من جميع الوجوه فانه كما راجد ما من غير داع دعوه اليه والمعتد اذ هو
 بان من استوى عنده الطرفان لارج باختياره احد ما على الاخر الا مخرج محقق في ذلك
 فنادام الاستواء لا تصور فارجح اصلا فالوا ان التساوي من جميع الوجوه في الاشياء
 المذكورة ممتنع ولا يلزم من بعض التساوي وقوعه ولا بد في هذه الصور المذكورة من
 مخرج محققا اعتقادا دلالة لم يعمد سائلا من مساو و ليس يلزم من الشعور المخرج
 ذلك الشعور على كونه المذكورة صارت شيئا لعدم استيفاء الشعور في الحاء

طاعل ذلك لا يعرف البارب الا ان كان له شعور المخرج في ملك الحاء وايضا
 قالوا اذ افرقت سادى الطرفين في الحاء فان طلبة تعقبت سلوك الطريق الذي
 على ساره لان العدة في اليك كره القوي دفع الضعيف كما هو المشاهدة فمن
 دور على عقبه ولما في العدين والرفيعين ففما راها الا قرب اليك اليك والبعيد
 منع الضرورة المعارضة لا بالضرورة بل بالاشترى واساءه ذهبوا الى ان
 ارادة السمع كرامة عنده اذ لو كانت غير تلك كانت اما طلبة لها او معارضة
 وتخالفة والكل يكاد اما الحاء من طلمه من ان السبعين كل منهم من منحصر في هذه
 القصة اما بطلان الادام طلمه لو كانت صادقة او مبدل لا منع اجتماعا ووجه
 نزولها فسادا اذ لو كانتا متجانسين لما راجع كل منهما مع صفة الاخر لان في شأن
 المتجانسين كل سواء الخالف للكل ولا يجمع مع صفة الذي هو الموصوفه فلو راجع
 ارادة السمع ارادة عنده لان من كرامة الصدا ارادة الصديق ان اراد بين
 الصديقين معارضة وان وايضا لم يزل اجتماع ارادة الشئ مع كرامة ان صفة ارادة
 الشئ ارادة صفة واجبة باللام ان اجتماع كل عاقل مع صفة الآخر حازر او مجزأ
 متلازمين وتساوي اجتماع الملة زم مع متلازم طلمه او صديق لاه واحد كالقول
 المسلم والعدة فاجتماع كل مع صفة الاخر مستلزم اجتماع الصديقين اولا ولكن
 بانه يجوز ان يكون كل من الصديقين ولدا من وجه ارادة على السور اذ مع ترجح احد ما
 يستفيد من مخرج راجح وايضا يجوز ان يكون سبب ارادته من وجه حيث يعتقد
 كروا من وجه حيث يعتقد مرة ولكن دعوا ايضا بان الارادة عند الشئ ومن
 اوجه مفسره بالصفة المخصصة لا بطرقة المعدور بالوقوع وانك ايها المفسر
 لا يجوز تعليقها بالصديقين لاجتماعها مع كرامة من وجه غير مفسر لا بغيرها
 او مثل صفة طلمه فكل من الاخرين وعنده من كرامة ارادة الشئ وكرامة الشعور
 ضرورة وقد راد الشئ او كرهه من غير شعور عنده فارادة الشئ لا مستلزم كرامة صفة
 فضلا ان يكون منها الا ان قال المراد انها نفسها على قدر الشعور بالبعد

انما من كرامة الصد المشعوبه والا فلا منته لا شرط كون الشيء نفس الشيء
 اقول لا منته للدعوى الاعاد منها هذا المنة اصلا لان ارادة التي قد وجد
 يوجد كرامة الصد المشعوبه وذلك لعدم الشعور بالصد لا مال بل لا بد على ان
 ارادة التي مطلقا من كرامة هذه المشعوبه على معنى ان ارادة الشيء الذي يكون منه
 مشعوبه ان كرامة الصد المشعوبه لا تؤول حصه الارادة لا محلف بالشعوبه
 المراد عدم الشعور به وذلك لا وانما يكون بالفارغ منها اذ هو ان الاستلزام
 فذهب العاصي او كره الامام الغزالي الى ان ارادة التي مستلزم كرامة منته
 المشعوبه اوله لم يكن كذا بل مراد الرم ارادة الصد في حال لان الارادة
 المتعلقة بالصد من مصادمان واجب منع المندفع لحوار ان لا يتعلق بالصد
 كرامة ولا ارادة فكيف من الامر المشعوب بها ولو اراد ان يكون كل من الصد
 من وجه على امر ورد به الا حرام من نفس الارادة على راي الشيخ ومعه والى
 المدعى اسرارهم بقره **واحد ما لازم مع استبعاد** منته ان كلام من الارادة
 الكرامة لازم لاخر مع تعادل المتعلقين في ارادة احد المتعلقين لازم كرامة المتعلق
 الاخر لا تنهاه بالعكس اي كرامة احد المتعلقين لازم لارادة الاخر لا تنهاه
 شرط الشعور بالمقابل على ما اقول لعل للمدعى حجت عند الصد الى المقابل ار
 تصحيح هذا المذهب اذ لا يمكن ان ارادة الايمان بعمل مستلزم كرامة تركه اذ
 الترك بالبال وكذا ارادة الترك مستلزم كرامة الايمان اذ احظر الامان بال
 وبالعكس في كلها وذلك واضح عند العمل ويندفع عنه المنع الاول لمعنى قوله
 لا يتعلق بالصد كرامة ولا ارادة فان ذهنت الصد جاز دون المقابل متنا
 النسب والاعقاب واما المنع الثاني مدح ودهفه لكنه انما يدفع عن الاش
 دون المم حسب ارادة باعتقاد النفع وكرامة باعتقاد الضرر على ما
 ان انما ان الحكماء واولي الملل اقتصوا على ان لارادة المدعى او اقلعت منظر
 افعال منته فاما لا يجب ذلك المراد عدم الاساعرة وان كانت متعاقبة

واعلم في ذلك الحال وادع جماعه من مسأله المعتره وجوز النظام والعقاب
 وخبر من حرب وطاية من قد اراد منه الصبر ايجابها للارادة اكانت ملك
 الارادة صدق الى العمل وسواي الصد الى العمل بالصد من انفسا حال انما
 العمل لا على ان الارادة اذ كانت عرما على الفعل لم يوجب المراد فانه قد
 لزم على العمل فلا تصور انما و استدلوا على ذلك بان الزم بوجوب العمل
 احد الامر من بعد سايه الرد فيها والزم الذي هو هذا السوطين يصل السد ون
 وتوى شيئا فشيئا حتى يبلغ الى درجته الحزم فزول الرد بالكلية ومع ذلك فقد لا يكون
 لزم الاصل سلا حرم معارضا للفعل ولا صد العمل بل يكون جرمه بالصد
 يكون مستلزما للفعل غير موجب ودرجته من ذلك الحزم والزم لرد ال شرط
 من شرط العمل او حدوث مانع من موافقه فلا يوجد العمل بعد احداثه او المكن
 لوطيل النافع حرمه موجه الفاعل الذي لم يسله كان اولي عدم الاعقاب فيقول
 يتوالى ارادة مستند على الفعل بمرتبة من الزم ولم يجوزوا كونها موحدة واردة متعاقبة
 هي الصد وحده واما ايجابها اياه واما الاشاعة فلم يحلوا الزم من قبل الارادة
 ايم اسماير الما وعلى هذا العكس حال الكرامة بالنسبة الى ترك العمل الى ما ذكرنا
 شار بموله **وبتأثير اختيارها بالنسبة الى الفعل** ونرى معنى ان الارادة والكرامة
 حارما بالنسبة الى الفاعل وعمره فان ارادة الفاعل موجه للارادة اذ كانا
 بغيره فبالا حاق واما اذ كانت حاديه فاطلاقا والتمتد المذكورين و ارادة
 فاعل غير موجه للارادة اذ كانت حاديه فبالا حاق واما اذ كانت قد بغيره فبالا حاق
 المذكور وعلى هذا العكس حال الكرامة بالنسبة الى ترك العمل **وقد تعلمنا ان**
مطلب الشهية **لعمري** معنى ان الارادة متناصرة للشهوة التي هي مفعول العمل
 لا لغيره المستلزم لان الارادة متعلقة بنفسها دون الشهوة فانها لا تتعلق بنفسها
 بالبلدات واذ اذ كانت متعلقة بنفسها كانت متناصرة عن الارادة كما قيل
 لم من يستحي حال استحي اى ارعان استحي وكذا الكرامة معارضة للشهوة

لانها قد سئل عنها دون التفرع وقال صاحب المواقف اذا خسر الارادة بمقتضى
 الشئ او الميل الساج لا جاز تعليقها بمقتضى الحوار ان مقتضى الشخص ان في اعتقاد الطبيعة
 فعل او في سلبه الرضا على ذلك الاعتقاد وما يتبعه وانما اذا خسرت الطبيعة
 المختصة لا مدخل في المقتدر بالوقوع فلا يجوز تعليقها بمقتضى الارادة لان مقتضى
 مقتدره لنا والا اصاب حصه لها في الارادة اخرى وكذلك الى ما يتناهي اليهم
 الا ان ذكرنا في الفرق على تقدير اعادة الاما على الامادة فان العلم اربنا
 على هذا التقدير احلوا في ان ملك الارادة المقتدر به بل يكون مراده للعبد بار
 اخرى او لا وحسب الاساعه او لا بعد فعل من فاعل فادرك عالم به واكرر الا بارادة
 وقال كما في سيجل كون الفاعل للارادة مرادها ارادة اخرى لما من لردم
 واعترض عليه بان كون الامادة مختصة لا مدخل في المقتدر بالوقوع لا يقتضي كون
 مستلحقها بعدد البتة لحوار ان يكون منه سئل بالمقتدر وغيره من سائلها
 والتخصيص لا مدخل في المقتدر وانما حاز ارادة الحيوة والحرث وجه اخر وهو
 الانسان مدبره شرب دوا اكرهه غايه الكرامة نفسه ولا يشترط بل مقرر
 وقد سئل الطعام الزند ولا يرد اذ اعلم ان من يملكه محدود بكل واحد من
 والشهوة بدون الاخرى وقد يكتفي في كسبه واحد فبينما عموم من وجوب
 وكذا الحال من الكرامة والفرقة او في الدوام المذكور وحدت الفرقة دون الكرامة
 المتعلق للارادة وفي اللوح الحرام بعد الكرامة من الولد دون الفرقة الطبيعية
 وقد يكتفي انضام في ارام موعود عن **هذه الكيفيات النفسانية التي ذكرت**
الى الحيوة وهي من مقتضى الحس والحرارة مشروطة باعتماد المراج اعتقادا نوعيا
 والقيود لا يبرر تحقيق على ما هو في العقل لا لاختار وقيل قوة هو مبدأ الروح
 الحس والحرارة وكان هذا المراد بالاول لسمه من قوة الحس والحرارة وقيل قوة
 اعتماد النوع ونقص عنها سائر القوى الحيوانية اي المدركة والحرارة ومعنى اعتماد
 النوع على امره وان كل نوع من المركبات المتضمنه حراجا خاصا من اصل الارادة

بالنسبة الى الحس اذا خرج عن ذلك المراج لم يكن ذلك النوع فاد اصيل في المركب
 اعتمادا لمقتضى شئ من انواع الحركات فاصطبه قوة الحيوة فاصطبه عبادا
 اصرح الحركات الطائفة والباطنة والنفوس المحركة نحو سلب المانع ودفع المصا
 تكون الحيوة مشروطة باعتماد المراج ومبدأ الحس والحرارة فصار مما لا ينفرد
 وكذا سائر القوى العاورة لوجودها في السات بخلاف الحيوة كمن في انما سئل
 ان الحيوة مبدأ الحس والحرارة لا سنها وان العاورة في السات والحيوان
 حقيقة واحدة للحر من سائر تلك للحيوة معارفة هذه لما فاصطبه لواعلى سائر
 الحيوة الحس والحرارة ولعنه السند الحيوانية بان الحيوة موجودة في العضو
 المتلوح وفي العضو الدليل والالساوع اليها البعض كافي السب من غير حرج
 في المتلوح ومن غير اعتماد في الدليل واعترض بان عدم الاحساس والحرارة
 عدم الاعتماد والاعلان على عدم قوة الحس والحرارة وعدم قوة السند لحوار ان
 القوة ولا مصدر عنها الاثر لما من جهة السائل واجيب بان ما صدر عنه
 بالفعل اما الحيوة كقوة العضو عن السند متلوا بق وما صدر عنه بالفعل الحس والحرارة
 والسند عريان والاعتماد الرائي في ديدان كحوار ان يمنع قوة عن بعض الاما دون
 بعض لخصوصية المانع بالنسبة الى ذلك البعض **فلا بد من النسبة** على ما كان للحيوة
 عند ما مشروطا باعتماد المراج لرم اشترطها بالبد والاراد بالبد البدن الحيواني
 من العاورة لان المراج لا تصور الا بالالف من العاورة على ما هو **من الحيوة**
الى الروح الحيواني وجسم لطيف كادى يكون من لطافة الاعلاط طمعت
 من الحروف للامر من القلب وسرى ملك البدن في عروق ما من القلب
 سى السرا من فاعله عند المنع مشروطة باعتماد المراج النوعي والبدن النوعي
 الحيوان والى هذا الاستراط بسبب الطائفة وكسر من المقتدر بناء على ما يتبع
 من زوال الحيوة باستقامت النسبة ونوع الاحوا وما كرات المراج على الاعتماد
 النوعي وعدم كسر ان الروح في العنق لشدته او سده ربط مع نفوسه ووسيب

جمهور المتكلمين ان الحق المسمى بالحيوة مشروط بالسيما
 ان يخلعها الله في السابط في الكثرة الذي لا ينفك في اسد لوانه امتناع
 الحيوة مشروط بالسيما انها لو اسقطت فاما ان يكون من البهية حيوة واحدة
 فمعلوم انهم من الواحد ما كثر من محل واحد واما ان يكون لكل حيوة وجه اما ان
 يكون السام لكل حيوة مشروطا بالسام بالآخر فمعلوم ان لا يكون رجحان لان
 تماثل الاجزاء والاكاد كحيوة الواحد لا تماثل لم لا يكون من عدم البعض فمطلوب
 وجه من الخارج لانا لو لم يكون لكي هو ذلك البعض لا البهية المولدة واجب انها
 تقوم بالجميع الذي هو البهية المولدة وليس في من تمام الوصف ما كثر من محل واحد او
 تقوم لكل حيوة وهو ويكون اسر الكل بالآخر بطريق المعية دون التقدم فلا تقوم
 الحال ان يكون قايما بعضها بعض الاخر مشروطا بالسام هو بالآخر من غير كس واما
 للآخر ان يمنع كس واهو السيد في السام المولدة للمعاني لا تماثل فيكون الحيوة
 غير مشروط بالبهيبة بحيث في الكثرة الا من غير شرط لانا لو لم يعلم امر الاول
 الحيوة في تمام حيوة بالجزء الاول لا يستلزم عدم اسر الاول بوجه الكثرة الذي يحتمل
وقال في الموت تنازل الدم والملك لان الموت ذوال الحيوة فاما نصيبها كالموت
 الطاري على الدم لا كالموت الذي فلا يكون عدم الحيوة عن الكس هو ما فعل في الكون
 الموت عدما صاعدا لا يخلو فاما الدم والملك فمسل كسفة وجوده بقا والحيوة
 وعلى هذا ينبغي ان كل ما ذكره المتكلم من ان الموت فعل من اسد ومن الملك
 ذوال الحيوة اجماع من غير شروخ واحتراما للحد الاخر عن العمل وعمل العمل في الكسفة
 المتناهية من ان المراد بالارصاد من التماثل او لو ارد السيد على الطاء
 كان ذلك اسر الامار للموت واسد على كون الموت وجودا لا يولد في خلق
 الموت والحيوة فان الدم لا يوصف كونه مخلوقا فواجب ان المراد بالكلية
 الاله السعدي وهو سعلق بالوجود في الوجود في جميع الاحداث والمراد احد
 اسباب الموت على حد المصنف اول الامور العديدة ككذب عدان

كمن من صف الاشياء بعد ما كانت غير متصفة بها كالشي فان احد الصيغ
 عدوان كان بعد اطلاقه لو ارد احد ادب من الموت **ومن كيفيات النفسانية**
سنة وامن العن على ما ذكر الشيخ في الفصل الاول من العاشر ملكه او حاله بعد
 عنها اي لا يخلو الا فعال من الموضوع لبا سلبية وليس كذا او لثمة في السات في التحدث
 بل للعد على ان السات هو الكيفية النفسانية سواء كانت راسخا او غير راسخة
 ولا تختص بالراسخة كما دعم البعض في ما قال في السناد انها ملكة في اجماع الحيواني
 بعد غير لا يخلو الا فعال الطبيعية وغير راسخة الجري الطبيعي غير راسخة فادور
 اسو صوابا فان ما قدم الملكة في الحال في الذكر مع انها متاخزة عن في الوجود
 حيث يكون الكيفية او لا حاله صير ملكة لان الملكة لو سخرها اسر من الحال
 انها اختلفت في السناد وقال الامام لا يخلو من مع اختلاف في كونها صير بخلان الحال و
 في التسميت سادل صو الانسان وعمره من الحيوانات وما ذكره الامام في
 ينادل صو اثبات اسناد واما ما كان افعال من الكسفة والهمم والعد
 السبية وغير ذلك سلبية ليس صحيح لان الحال والملكه انما يكون من الكيفية النفسانية
 في المتصف بذوات الانس الجوانية على ما هو جوابه وعلى هذا يكون في كون النفس
 كذا لاله لان مراد بالملكه والحال الرابع وعمر الرابع من مطلق الكيفية والما ذكر
 في موضع اخر من العاشر من ان العتمة مية كونها بدن الانسان في راجه ورسبه
 حيث بعد عنه الا فعال كلها صحيح سلبية فبني على ان صو للبحوث عنها في الطب
 في صو الانسان واما ما حار لوف صو البدن صو الا فعال لان صو الا فعال كسوة
 صو البدن ليست محسوسة وتكون غير المحسوس بالمحسوس ليس من ماضية
 سنة واما المر من فخر الشيخ باذنية مصادره للعد اي ملكه او حاله بعد عنها
 افعال من الموضوع لبا سلبية وذكر في مواضع من السناد ان المر من حيث
 هو من با كسفة هو عدم السات من حيث هو خارج او الم واما مشربان منها بل
 لعدم والملكه ووجه التوقف عن كفاية على اشارة اليه الامام هو انه عند العتمة

كدب مبدئي بعد ان يسلمه الافعال وعند المرحى برول ملك المبدئي ويحدث مبدئي
 مبدئي الا انه في الافعال فان حل المرحى عبارة عن عدم مبدئي الاول ورواها فيها
 ما بل الدم والملك وان حل عبارة عن نفس المبدئي الثاني فمال الصاد وكا
 في انه اي بدن واهر من الامام بانهم استواسوا ان اجابوا الامام من المفرد
 سوا المراج وسوا التركيب وشرق الاصال ولاشي منها داخل تحت الكيفية النسبية
 السماء باكمال او الملك اما سوا المراج فظاهر من الكيفية العرو التي بها خرج المراج
 الاعتدال في ما صرح به حيث قال اني حار كذا وهي من الكيفيات المحسوسة
 والاصناف البدن ما وهي من موقلة ان سئل واما سوا التركيب فظاهر عبارة عن
 مقدار او عن عدد او وضع او شكل او انفساد يجري بكل الافعال وليس في
 اخلاصت اكمال والملك وكذا اصناف البدن وذلك لان المقدار والعدد من
 الكيفيات والوضع مقدور راسها والكل من الكيفيات المحسوسة بالكيفيات
 من ان شغل لم سر من الانفساد وكما يجعل من الوضع اذن شغل واما في
 فظاهر قد لا بد من مقتدر اسلاف اذ لم في حل المرحى تحت اكمال والملك لم يدخل
 كنهها لكونه متداخلا وارجو ان بعد تسليم كون الصناديق متداخلة ان يتبين المرحى الى
 المراج وسوا التركيب وشرق الاصال ما في المقصود انه كيفية منها لا يحصل
 هذه الامور ومسم باعتبارها وهذا ما حل انها موعاب الملل عليها اسم الافعال
 وذلك كما طلق المرحى اعتدال المراج او المراج المعدل مع انه من المحسوسات
 والفرج والكرن والغيب والكوف والتم والخلق والكفد مدبر من النفس ككيفية
 ما بعد ما رم فيها من تصور النافع والضرار كالمخرج وسو كيفية متبها حرك الروح
 الى خارج البدن قللا قليلا طلبا للوصول الى المسلك والكرن وسو كيفية متبها حرك
 الروح الى الداخل طلبا طلبا به من المودى والغيب وما متبها حرك الروح
 الخارج وهو طلبا للاسقام والكوف وسو ما متبها حرك الروح الى الداخل وهو
 مراب من المودى والهيم وسو ما متبها حرك الروح الى الداخل والكانع لحدوث

موقوع وكسر مسطر فهو مركب من دجارد خوف فانها عبط على الكفر حرك الروح
 الى جهة طلوع الموقوع الى الخارج وطلوع المسطر الى الداخل فذلك حل ازجها و
 كرى والكل وسو ما متبها حرك الروح الى الداخل والكانع لان كرك من فرغ
 وخرج حيث سمع الروح اولى الى الداخل لم يخطر بباله ان كسر مسطر
 اما وكافته وعرضه تحت اعران احد ما عصب ما س والالم سرر صور الكود
 في اكمال طلبا لسان النفس الى الاسقام واما انها ان يكون الاسقام لاني غاية السهو
 والا كان كالحاصل طلبا لسان السور الى كفسه وذلك لا يوجد كالتفصيل
 والاني غاية الصعوبة والا كان كالمستدر فلا لسان له وذلك لا يوجد كالتفصيل
 الملوك والمحقة بالكيفيات المتصلة كاستقامة والاعاء والمقبر **والنفس**
الكل والكلية والمفصلة كالزوجة والفرج القسم الرابع من الكيفيات الكيفية
 المحسوسة بالكيفيات وهي التي لا يكون عرو منها باذات الا انكم المتصل كاستقامة
 لخط والاختلاف والخط والسطح والسطح والسطح والسطح والسطح والسطح
 والكم المتفصل كالزوجة والفرج لعدد حتى ان انتاف الجسم بهذه العوارض
 يكون الا باعبار ما من هذه الكيفيات وقدم من الكيفيات المحسوسة بالكيفيات
 كلفة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وشكل من وجوه الاول ان احد
 هذه احدى الشكل وان كان من الكيفيات المحسوسة بالكم لكن لا خفاء في ان حرك
 لا حرك اللون من الكيفيات المحسوسة المتصلة للكيفيات المحسوسة بالكيفيات
 راجب بان معنى ذلك على ما حل من ان اللون من خواص السطح ومعنى كون الجسم ملوما
 في سطحه ولان في من كون الكيفية محسوسة وكذا انها محسوسة بالكم والكراد
 الكيفيات المحسوسة في السطح حرك متصلة للكيفيات المحسوسة بالكم والكراد
 بها معنى بالكون محسوسا بالكم هذا وكن الاظهر ان اللون مدبر في عن الجسم
 لتان الكلام في الكيفية المفردة اذ لو اعترض تركيب الكيفيات المحسوسة بالكيفيات
 منها مع البعض كان مساك اقسام لا تسمى بحسب الارادة واحاب اكامل منها

بناؤنا و راجع و غيرنا الى ما لا فاسي مع انهم لم يعدوا بها ولم يعدوا من انما
 واجب بانهم لما وجدوا لاجتماع اللون والشكل خصوصية اعتبارا سمعت
 الحكم بالحسن والبيح عند المركب منها فوجدوا اختلاف مثل اللون او الصورت
 الاستعداد والاختلاف او الوجود او الزيادة الى غير ذلك السال ان عود كل كلمة
 لا موصولة لا حسب حكاك جسم طبع مختلف الكيفيات المتحدية بل كما انها موصولة
 المادة في الوجود دون التصور على ما مر في مبحث الحكمه في الطبع والرباطي و
 واجب بان الامور العارضة لتلك منها هي عارضة لها بسبب انها كية كالاستعداد
 والاختلاف والرجعية والفردية وهي المبحث فيها في قسم الرياضيات ومنها هي
 عارضة لها بسبب انها كية هي مخصوص كالكلمة واما الثاني في الاحتصاص بانك تعلم
 ان كلامهم مراد في ان الكلمة مجموع الشكل واللون او الشكل المنقسم الى اللون او
 كونه عاملا من اجزاءها واما العرب الى جعلها نونا على حدة **فالمستقيم**
الخط الواصل بين نقطتين عرف ارسطو الخط المستقيم انه اقصر الخطوط التي
 من نقطتين وقال الامام في ذلك لان الخط المستقيم يمنع ان يغير شيئا او لا يغير
 للخط المستقيم الا تلك النهاية المضمرة فاذا وجد المستقيم علم من تلك النهاية
 بل ذات وحدت في احدى فليس المستقيم المستدير انواع محالته فان الاستعداد
 والاستعداد والاختلاف اما حصول منوعه واما لو ارم للفصول النوع مستحيل زواله
 بتناؤات الخط واذا كان كذلك استحال اطلاق احد هذه الانواع على نوع
 منها فامنع ان يوصف المستقيم مثلا بان اريدوا انهم من النسخ او مساو له
 في ان ما حال ان كل فرد من قبي اعلم من ذلك كلام محاذي على سبيل العمل الكاذب
 فواجب عن ذلك لو جئنا احد ما لا يراه اذا وجد المستقيم لم من تلك النهاية
 التي المستدرة بل ذات الخط باقي بجا كمن والزم منه الاستعداد الى حدة
 فاما حضان عارضا كونه والكل منها الى الآخر والكل اطلاق المستقيم على المستدرة
 حاضرا بيا على حالها كما في الحركة الدو حة على سطح مستو مودالي ومثلها

محيط دائرة على سطح الكرة تنطبق على خط مستقيم في ذلك السطح غاية ما في الباب ان
 التباين بينهما قد يفي في المستقيمين فيقع على ان لا يتم الاعبار بالاطلاق في
 لتساوي الحكم ولكن الكلام من الحائس محال ومثله في الرسالة المسمولة لبعض
 في حركة الدو حة وقد رسم بارة الدو حة البتة بلسانهم ومن لا يفهمه ومنه ورد
 مدروس كادب ولوح لفرز منه مرزور ورسوم لاصناف الدو حة او قد في امتداد
 شعاع البصر طرد وسط واما العرب الى فهم الماء فان السالي اذا اراد ان يعرف
 ستارة النزع او قد في امتداد الشعاع وقد رسم بارة الدو حة على جميع السطح المود
وكان ان موجوده في الدائرة معنى لا شك في وجود الخط المستقيم وكما ان موجود
 فالدائرة ايضا موجودة وهي سطح مستو محيطه خط واحد فمنه في داخل نقطة
 متساوي جميع الخطوط المستقيمة الخارج منها اليه ومثوره وجود انما ان تسمى ما
 مدروس في خط مستقيم متساوي الطرفين وحركته والآخره الى ان عاد الى وضعه الاول
 واعمر على بارة ان اراد ان يباين السطح المستوي هو لا يعد الشئ وان اراد ان يوصف
 الدائرة على ان الخط المستقيم فهو ممنوع لان العكس المنطوق على سطح مسدود واجب
 من فيها وحركه الاخره صحت للدائرة اقول اراد ان الحركة الدو حة موجودة بيا
 فالدائرة موجودة بلا شبهة **والنفاذ مستغنى عن المستقيم المستدير وكذا عارضا**
 في ان الخط المستقيم لا يكون هذا للخط المستدير لان المتساوي لا بد وان توارد
 في موضوع واحد فحينئذ المستقيم المستدير لا توارد ان على موضوع لان موضوع
 مستدير سطح مستدير وموضوع الخط المستقيم سطح واما لم يكن الخط المستقيم المستدير
 خادرا لم يكن عارضا اعني الاستعداد والاستعداد معا من حل الحكم السال
 مع ومن الاول لان الدائرة سطح مستوي وموضوع محيطها الدو حة مستدرة
 ذلك الحكم السالي ايضا غير صحيح لان الخط المستقيم مدروس في السطح المستوي فان محيط
 سطحه انه وكذا محيط الخو حة مستدرة مستدرة مستدرة مستدرة مستدرة مستدرة
 باللم لا يجوز ان يكون استعداد السطح واستواره سرطن لحدول الخط في الموضوع

على احتصاص كل واحد من المتسايف المشهورين ما عرفت من الصفات الخمسة اولها
 في الاحتصاص كان الحاصل في الموضوعين صفة واحدة بالخصف فلا يكون متناك
 متناك صلا عن الا حلات والاعاق تم احتصاص الصفات المشهورى بالحقبة
اما بالنسبة الى الزايد في الطرفين اى باعتبار ارجح موجد في هيه منها مسائل
 الشئ فان احتصاص العاسى بالعباية من جهة اذ كان حال المشوق واحتصاص
 المشوق بالمشوق من جهة جمال مسائل الكا العلم فان احصا من العالم بالعالم
 جهة العلم الذى سر منه حيثية واحتصاص المعلوم بالمعلومية لا يمتد الى حصول صفة
 حيثية في المعلوم والازم ان الصفات المعلومات بل المتصفات بالصفات الخمسة
 مسائل الالب التمن والسائل فان الاتفاق التماس واقية لا يكون
 صفة حيثية في هيه منها **الرابع** من اجاب كس الرض **المابين** **والنسبة الى الكبار**
 ليس كون الشئ في ايجز والتككون بغيره عن الاين يكون ويعتبرون بوجود
 وان اكر واد وجوده سار الاعراض النسبية وقد حصره في اربعة انواع والى
 اشار بقوله **وانواعه اربعة عند قوم** **مى** **احركة** **السكون** **والاجتماع** **والافراق**
 لان حصول الجوز في ايجز لما ان **مصر** **النسبة** **لجوز** **مصر** **اولا** **وعلى** **الاول** **لما** **ان** **مصر**
 بحث يمكن سرسلها بالث فهو الافراق والاتحاد واستيعاب واعتبار إمكان كل
 دو حيثية لثقل افراق الجوز من تحلل اكلان لا مال منها بالتحلل بل بالاك
 وعلى ان كان سبوقا حصول في ذلك اكر فهو السكون وان كان سبوقا
 في جرافه اكر فكل السكون حصولا لما في جراف اول واکر حصولا اول
 جيران واوله اكر في السكون فلا يكون كتحليل مدركا في الراكرا
 لا يحرر قلعها فلا يحصل في جيران وكذا اوله الحصول في اكر كالجوان مندم
 اكر في ان استطاع اكر فلا يحس حصول ان فان حصل اكر في اكر
 المسوق بالحصول في جرافه لم يكن الخروج من اكر الاول جرك مع اكر حركة
 قلنا اما لزم ذلك لو لم يكن الخروج من اكر الاول منس الحصول الاول

اكر انما سطر ما صرح به الامدى وحيثية ان الحصول الاول في اكر الثاني حيث
 الاضاد البر وحول وحرك اليه وحسب الا صا الى اكر الاول خروج وحرك
 ولما كان قديم حصول الجوز في اكر اوله مصر النسبة لجوز مصر اما ان يكون
 سبوقا حصول في ذلك اكر او يكون سبوقا حصول في جرافه حاصله وان
 يكون سبوقا حصول اصلا ونسب من السككين الى ان الاكون لا يحس في
 جرافه كما اذا فرضنا ان اكر مع خلق جرافه اوله لم يكن معه جرافه اكر فكل
 دل ان حد دريس كرك ولا يكون ولا اجتماع ولا افراق وذهب النامى
 وابو اشم الى اكر يكون كونه ماعلا للحصول الثاني في ذلك اكر وسكون
 بالاساق واللبث اكر على السكون غير مشروط فيه غيره وادج اكر باريان
 فان حصولا اول في جيران كرك والانسكون مدمل في السكون الكون في
 اول زمان كحدث واعرف من الامدى بانالانم ماعلا الحصول واسر اكر في
 كون كل منها موجد لا احتصاص في ذلك اكر لا وجب الامل لا لالام اكر اخص صفا
 لسنه ولو علم فالحصول الاول في اكر انما حركه وفا فلو كان ماعلا للحصول انما
 فدرم ان يكون موجد اكر ولا فاعل به واعلم ان المطلق الانواع على الاكون
 اكر من فخر لان حيثية الكون ليع الحصول في اكر واحدة والامور البينة
 منسب وعوار من كلف باحلاف الامانات والاعتبارات لافضل نحو
 وبما لا وجب فلهذا الاسخا من فان الكون المتخص مدكون اجماعا بالنسبة
والاكر كمال اول لما هو بالهوية من حيثية **بالهوية** **فقد** **ما** **والفلك** **مصر** **فوا**
 اكر بانها خروج من التوه الى الفصل على الدريج او سر اسر اوله دفعه ونظر
 فان منسب الدريج ان لا يكون دفعه ومنسب الحصول دفعه ان يكون في آن ومو
 فون وسو مقدار اكر فكون مونا دورا فخر واما ذكره المم وقال بعض الفضلاء
 ان تصور الدفعه والادفعه والتدريج وسر اسر اصورات اوله لا عا اكر
 عليها واما الآن والزمان فلما سبجان لهذه الامور في الوجود لاق الصور فجا

ان يعرف حقيقته انكر هذه الامور الاوليه الصور ثم يحل الحركة مع ذلك لان والراي
 الدين كما سببا هذه الامور الوجودية واستحسنه الامام الرازي والراي والراي
 منها ان حاصل الفعل وانما هي الحاصل بالفعل كاللان في القوة نقضاً للفعل
 تمام باليكس اليها وهذه القوة لا ينفق بين التوابع كنهها تصور في فرضها
 قد يترتب منها ان كان كونه لا يتأخر حاصله في كل شيء محتملها او لا يمكن ان يكون
 الحركة لا لانه ساجها ولا خاف في ان الحركة لو يمكن الحصول للجسم فيكون حصولها
 كاللانه واخره فيكون الاوليه عن الوصول فان الجسم اذا كان في مكان سلا وسو يمكن الحركة
 في مكان آخر كان لا يمكن ان كان الحصول في ذلك المكان وان كان التوجه اليه وما
 كالان والوجه مقدم على الوصول فهو كالاول والوصول كالان ثم ان الحركة حادثة
 سائر الكمالات من حيث انها لا حادثة لها الا التوجه الى الفرض والسلوك الى تلك
 مطلوب لكل الحصول لكون التوجه هو جهته ومن ان لا يكون ذلك المطلوب حاصله
 بالفعل اذا لاجل حصول المطلوب ما الحركة انما يكون حاصله بالفعل اذا كان المطلوب
 بالوجه في كمال لما هو بالوجه لكن من حيث هو بالقوة لا من حيث هو بالفعل ولا من حيث
 اولى سائر الكمالات فان الحركة لا تكون كالا الجسم في حقيقته اولى سائر الكمالات
 بل من الوجه التي هو باعتبارها كان بالقوة اعني الحصول في المكان الاخر واحد
 من الكمالات التي ليست كذلك كالصورة النوعية فانها كمال اول للجسم الذي لم
 الى المقصود لكن لا من حيث هو بالقوة بل من حيث هو بالفعل واعرض عن ان يتصور
 الحركة اسهل مما ذكر في هذا الترتيب فان كل قاطل يدرك البزق من كون الجسم
 وبين كونه مساكنا واما الامور المذكورة في مرتبتها فما لا يتصور الا الاكوار من
 الكس والحب من كواكب اعد ما ان ما اورد في الترتيب بل في تصور
 ما او يتقيد من حصولها لا جسم لا على صور حقيقته واما ان في الله تعالى
 فحركة معصية غير ما عدا ما او يحصل صورها عند العقل بل هو لمحيض وتبين
 ليس بالحركة ان كانت او غير ان كانت فلا يضر كون صورها احدى من تصور ما جاز

قول كلاً الحواس لا يسهل العسل او لا ينفذ المحذور الذي هو الغرض بالاجل فيمكن
 ان حاله مستور شي بوجه بعضها اعلى وبعضها احدى وقد يورد فيما يحصل في تصور
 الوجه الحكي امور هي احدى من المعرفة بالوجود الحكي لكنها احدى من المعرفة بهذا الوجه
 واعرض عن انما بان هذا الحس لا يطبق على الحركة المستندة الى الوجود الابدية على غيرهم
 ولا يسهل لها الا بالوهم ليس مساك كاللان اول وان ثم اذا اعرض عن انما بان
 واعرض عما قبله دون ما بعده كانت الحركة السابغة كالا باليكس الى ذلك الوضع
 ان في الترتيب بحسب الوهم دون الواقع ويكون بمنزلة ما اذا اعرض عن من الحدود
 الواقعة في اشياء مسافة الحركة وعمل ذلك متبني للحركة السابغة عليه وكما سبب ان
 متبادر من الترتيب ان يكون الحركة كالا اول بحسب نفس الامر لا مجرد الترتيب **فصل اول**
في بيان ما بعد هذا الترتيب على راي السكيتين وحقه الحصول بالمكان من حيث
 نعم لا يثبتون الحركة في سائر المقالات والراد على ما ذكرنا انما هو الحصول الاول
 في المكان السال فادفع الاعراض بان الحركة متعلق عند الحصول في المكان السال لا بها
 فاستلحق في الآن الثاني لان الآن الاول **ووجه ما هو في** لفظ الحركة يطل على
 من حيث الاول منه بما يكون الجسم ابدأ متوسطا من المبدأ والمسمى ولا يكون في غير اثن
 يكون في كل آن في غير آخره وسمى الحركة بينة المتوسط وقد يبرهن بانها كون الجسم
 احد من حدود المسافة فترى ان لا يكون هو حاصل ان الوصول له ولا بعده حاصله
 انما كون الجسم مما بين المبدأ والمسمى بحيث اي آن من كون حاله في ذلك المكان مما
 في آية من محيطان وهو الحركة بهذا المسمى او موجود في الخارج فاما علم بما يحسن
 حركة حاله فيكون ليست بابتداء في المبدأ ولا في المنتهى بل في ما بينهما من اول
 مسافة الى آخرها لكن يختلف حسب الحركة الى حدود المسافة فهي باعتبارها كونه
 باعتبار نسبتها الى كمال الحدود وسواء هو اسطة استمرارية وسيلانها فعمل في
 مبالاها عند اعراضه فلو طلق على الحركة بحسب التعلق وسمى الحركة بالمسمى الثاني فانه لما اريد
 نسبة الحركة الى الحركة في احوال قبل ان يراد نسبة الى الحركة الاول عنه مجمل

واثباتي باطل لانها لو لم تكن شي منها موجودا في الكمال لم يكن موجودا في الماضي ولا في
 المستقبل ايضا لان الموجود في الماضي هو الذي وجد في كمال والموجود في المستقبل
 الذي يوجد في كمال وكذا الاول لان الموجود في الكمال ان كان متصفا كان احد حركات
 سابقا على الآخر لان الاخر المعترضه للحركة غير موجودة معا لها عرقا والاول
 فلا يكون الحركة الموجودة في الكمال موجودة معها على احد غيرها وان لم يستقيم زمام
 الذي لا يجري لانها مسطحة على المساحة لان المنطق على المساحة انما هي الحركة بالمعنى
 التي فيها راحة لا وجود لها في الاعمال اقول يمكن المنع عن هذه الشبهة بوجه آخر
 وهو ان يقال ان الكمال يطلق بالاشتراك على مضمين احدهما انما الذي هو الفصل
 المشترك من الزمان الماضي والمستقبل والآن القطع من الزمان المركب من اواخر
 واوائل المستقبل ومختلف مقدارها بحسب اختلاف الاعمال فكذلك صفات الهياكل
 الشبهة انما هي احد المضمينين لاخر فان قوله الموجود في الماضي هو الذي وجد في
 الكمال والموجود في المستقبل هو الذي وجد في الكمال انما يستقيم في الكمال بالشيء
 وقوله فلا يكون الحركة الموجودة في الكمال موجودة فيها على احد غيرها انما يستقيم في الكمال
 بالشيء الاول فاحدى المتقدمين في محل المنع على ما حال **وتوقف** اي الحركة على كونه
 امورا احدا ما هي الحركة وسواء لها ما بينهما ما اليه الحركة وسواء انتهى واليهما اشارت
على المتأخرين لان المبدأ والنهي معا لما كان حيث لا يمكن ان في شيء واحد من جهة
 واليهما المتحرك ورايهما المتحرك واليهما اشار بقوله **والفلسفي** لان الحركة هو الفصل
 والحركة هو الفصل التام عليه وحاصرها القول الذي منع فيها الحركة والنسبة اسرار بقوله
المفسوب اليه لان الحركة نسبت الى القول الذي ومنع فيها الحركة وسواء هما الزمان
 فان الحركة لا بد لها من زمان مع فخر الحركة والنسبة اسرار بقوله **والمتأخر** واراها
 الحركة على تلك الامور ان لا بد في بعض الحركة منها على مسدودا ولا فارقا لان لها
 مقدار الحركة على انهما كان متوقفا على وجود الحركة فكيف يتوقف شي عليه وايضا متوقفا
 الحركة البتة فلا يتصور توقف الحركة عليه وانما ان الحركة لا بد لها في بعضها من جهة

الامور فظان الحركة من حيث انها من لا بد لها من موضوع حوطة فالحركة
 ومن حيث انها ممكنة لا بد لها من علة فاعليه ومن حيث انها امر متعدي فالحركة
 لهذه الامور المتعد لا بد لها من زمان ولا بد لها ايضا لذلك من مسافة او ما يجري مجراها
 وانما استلزام الحركة للبدا والنهي فاما نظر للحركة كالحركة المقطعة الفعل والاعمال
 والاعمال مستمرة اذ لا بد لها من كرات الاطلاق على راي الحكماء فلا يتصور لها بوجوب
 ولا انتهى الفعل نعم اذ من فيها قطع دورات مخصوصه امراض لها بوجوب ونهي
 لا شك ان الحركة الموجودة بالفعل لا توقف على ما لا وجود له بالفعل ولا مستمرة ايضا
 فالحركة لا تستلزم المبدأ والنهي الا ان رادها مستمرة لا مكان ومنها امر من اعطاهما
 في حيز متقاد كما ذكرناه ما قيل من ان الحركة لما كانت كمالا كان لها خروج
 من حال كون الحركة عندا بالقوة ملك شي المبدأ وما منه مردود بان الكمال لا يجب
 كونه موقفا بالقوة وكذا انما قيل من انها لما كان لها كمال بان تادى اليه فذلك هو
 المنهي مردود بل اراد ان لا ترتب عليها ذلك الكمال لان ادا فلا يكون لها منتهي
 بالفعل **وما منه وما اليه قد تمدان** فلما سبغ ان محل مبدأ الحركة قد يكون عين محل
 منتهى الحركة وكذا في الحركة المستديرة فان كل منقطع معروف في الجرم المستدير كالنقطة
 يكون مبدأ الحركة ومنتهى لها فان الحركة منها هي بعضها حركتها **وقد تصادف** وان
وعنا معنى قد يكون مبدأ الحركة ومنتهى لها متصادفان بالذات كالحركة كالحركة
 الى البياض من الحركة الى الردة وقد يكون متصادفان بالعرض كالحركة من المركز
 الى المحيط بالترك فان ذات كل واحد من المبدأ والنهي نقطه فليس بينهما تضاد
 بالذات بل بالعرض بواسطة عرض من خارجين متصادفين احدهما الترتيب بالترك
 والاخر البعد عنه ولا شك ان مبدأ الحركة ومنتهى لها لكل منهما ذات ومنتهى
 في الذي ذكره حكم واهما وانما حكم منتهى فيها فهو الذي اشار اليه بقوله **ولما اعجاب** وان
متاخران احدهما بالنظر الى ما فيها لان المبدأ والنهي اما ان يكونا متعديين
 الى الذي البدا وفي المنهي وانما ان متحركا منها بالتركيب الى الآخر فالاول مستلزم

سئل المتأخر و الثاني على سبيل القضاء اما ان الاول على سبيل التعاقب
 فلان المبدأ على سبيل التعاقب الى المبدأ و ذو المبدأ انما جعل ليبدأ
 المبدأ و اما ان الثاني على سبيل القضاء فلانها معالمان للمادة و كذا
 عند الآخر فلانها معالمان و اما معناه ان كل سبيل على سبيل المبدأ على سبيل
 منها على سبيل ان منها على سبيل القضاء و اشار الى اعتبار الاول معناه على سبيل
 الى ما معالمان لان المبدأ و المسمى اما معالمان للمبدأ و في المسمى **ولو اريد**
البيان في العلل و هم لا شك ان المعروف من الحقيقة للمركب الالهي و المسمى
 الجوهري العالي للكان المصنف بالوضع اعني الصورة الحسية الى جوهري حتمية
 الحيات التي فطنت الجسم بمعنى الصورة هو القابل في ذاته للمركب المصنف حتمية
 بالمركب و اما الهيولي و الصور العنصرية و الاعراض من كمالها في مركبها
 المركب تبعا و العنصر و المكون من الحقيقة للمركب و الكيفية هو الهيولي الى
 محل التعادير و الكيفيات فاما اما في متصف بها من المركب اصالة و اما
 و اما في متصف بها على سبيل السبع و بالعرف و اذا تم هذا العمل لا يجوز
 ان يكون المركب هو عين المركب اي لا يجوز ان يكون الى الذي عرضت للمركب
 حتمية هو الشيء الذي عرضت للمركب حتمية و استدل على ذلك بوجوب
 الاول ان الامر المستمر لا يجوز ان يكون على مركب اي فاعله للمركب و الا لكان على غيره
 الاول منها في عدم ذلك الجزاء و ام ذلك المستمر فلا يوجد كذا في منها لان اجزا
 المركب لا تحتمل في الوجود فلا يمكن ان يكون المركب منها و هو المراد من المبدأ الى
 المركب و لا شك ان المركب المستمر فلا يكون على مركب و انت تعلم ان هذا انما يدل
 على ان الامر المستمر لا يكون و قد علمت ان وجود المركب معلوم منه ان لا يكون المركب
 الذي هو مستمر هو كانه في ذاته في هذا المركب لكن لا يجوز ان يكون متصفا
 لوجود المركب بشرط ذوال حال طائفة و يكون كذا في اجزا المركب بسبب الترتيب البعد
 من تلك الاجزاء المتعاقبة كما علمت في الطبيعة الى مركب عندكم فكم جسم مع كنهها

مستمرة و اما قد تبين ان المركب الموجود في الخارج على حال المساء بالوسط و اما
 مستمرة الوجود باحد شخصها الى مستهل المساء و اما لاجزائها بحسب امتداد
 المساء و ان السبب العارضة لها بالانعكاس الى الحدود و المكون في السبب
 عوارض من مصادره اياها لا بعدا بعدا و انصافا لم لا يجوز ان يكون المركب المستمر متصفا
 لوجود هذه المستمرة حال كونه عرضا مستدلا تبين ان المركب للجسم المركب
 ليس هو الجسم لذاته و اذا اعتبر في انصاف الجسم فمركبه و ال حال طائفة او بشرط
 اخر لم يكن المركب و ان الجسم لم يزل في ذلك حال طائفة في ذلك العرض لكن لا يتم
 به الا ان على ان في الاجسام هي مساوية سرعاتها و اما ان الجسم المركب كذا
 هو المركب منه لم لا يكون جميع الاجسام في جميع الاوقات و هو المراد من ذلك و اما
 بل لا يشاهد معنى الاجسام كذا و اما و بعضها ساكن في بعض الاوقات **بيان**
 ان ذات الجسم لو كان متصفا للمركب المستمر كذا و ذات الجسم فلا يوجد جسم لم لا يكون
 و اما ولا يمكن ان هذا الدليل يستلزم على سبيل الاجسام في حتمية واحدة هي الحقيقة
 المتعاقبة للمركب منها و هو ممنوع لانه ان يكون ساكن حاضرا متساوية في
 كونها حاضرة متممة في الحيات متتبع بعضها و كنهه دون بعض آخر و على هذا
 في الحقيقة حاضرة ان يكون انصافا للمركب بشرط لا يتم و لا يتم فلا يتم من كون
 الجسم المركب هو المركب يعني ان لم لا يكون جميع الاجسام في جميع الاوقات و اما
 منها ملزمة سوال و هو ان حال الطبيعة المستمرة الوجود كذا للمركب و عام للاجسام لم
 منهم من انصافها للمركب استواء المركب و لا يتم المركب بالنسبة الى جميع الاجسام
 و في جميع الاوقات فلم لا يجوز ان يكون الجسم المركب ايضا مركبا متصفا للمركب و لا
 فكم من ما ذكرتم في الاولين فاستمع الذين ان كلاما ما عاب **تلافت**
طبيعة المختلفة المستمرة في حال من ان الطبيعة مختلفة في الاجسام مستمرة في
 لا مطلقا في حال من الاحوال و هو المكون عن المكان الطبع مثلا فخصه بال
 حتمية فلا يكون لثابتها متصفا للمركب الاول هي سبيل الاول تبينها ان متتبع الجزاء

الاول يحصل لها اجزاء اساني ملاسقي اجزاء الاول متساوية الذات ولا يلزم عموم الحركة في جميع
 الاجسام لا اختلاف الطبيعة المتصية فيها ولا في جميع الادوات لجوار استار الكمال
 التي يكون الطبيعة مسقية للحركة فيها ولا يخفى ان هذا الجواب كما يكون جوابا عن
 السمع يكون جوابا عن اصل الدليل كما اسلفنا في الجواب عنها **والمنفرد السب**
الابح اي القول التي تقع فيها الحركة اربع الاسان والوضع والكم والكيف وبما يتبع
 المقولات لا تقع فيها الحركة وشار الى بيان ذلك بقوله **فان سايح** **بوجه واحد**
وكم كياتما **مقدم** **بعدم** **اجزائا** **والمضاف** **تابع** **وكذا** **اسي** **واحدة** **دفعة** **والمتمثل** **في**
في متوالي الفعل والامثال **لما** **ان** **مقوله** **الجوهر** **لا** **يقع** **فيها** **حركة** **لان** **الجوهر** **اما**
بسيط **او** **مركب** **وبسيط** **الجوهر** **اما** **بوجه** **دفع** **لانه** **بما** **سان** **ذلك** **ان** **المراد**
الحركة **في** **سوقه** **ان** **ذلك** **الشي** **يعني** **مقتل** **من** **نوع** **من** **لك** **المقوله** **الى** **نوع** **اخر** **فيها**
او **من** **صفت** **من** **نوع** **الى** **صنيف** **اخر** **او** **من** **فرد** **من** **صفت** **الى** **فرد** **اخر** **من** **نوع**
ان **لم** **كن** **حالا** **في** **جوهر** **اخر** **لم** **تصور** **وقوع** **الحركة** **في** **بالمعنى** **المراد** **من** **وقوع** **الحركة** **في**
المقوله **ان** **كان** **حالا** **في** **جوهر** **اخر** **فاكون** **الى** **مثل** **فيها** **الحركة** **من** **نوع** **الى** **نوع**
او **صفت** **الى** **صفت** **او** **فرد** **الى** **فرد** **او** **حدث** **منها** **في** **زمان** **والاما** **وقت** **الحركة**
حال **الحركة** **لان** **الاستقرار** **في** **الزمان** **ساقي** **الحركة** **ولو** **كان** **كل** **منها** **في** **آن** **لما**
من **ان** **يكون** **من** **جوهر** **من** **متعاقبين** **كل** **منها** **في** **آن** **زمان** **لا** **يكون** **من** **منها** **موجودا**
او **لا** **يكون** **والساقي** **لم** **يتم** **سالي** **الامات** **وسو** **محال** **وللا** **ل** **لم** **منه** **ان** **لا** **يكون**
ذات **الحركة** **موجودا** **حال** **الحركة** **وسو** **محال** **بالضرورة** **اما** **الملازمة** **فان** **الحركة** **الاجسام**
او **ماديه** **ولا** **وجود** **لها** **مع** **ذوال** **الصورة** **الحكويه** **فان** **يسيل** **هذا** **الدليل** **منقول** **من**
بالحركة **في** **الكيف** **وقر** **من** **المقولات** **احب** **ان** **يبار** **الموضوع** **بدون** **الكيف**
وساير **الاغراض** **ما** **يزيد** **لم** **من** **حد** **عن** **الكيفيات** **المسابقة** **لسنا** **انما** **الحركة**
مال **كونه** **محر** **كما** **لزم** **من** **حد** **الحركة** **من** **الجواهر** **المسابقة** **اسا** **له** **على** **امر** **وغير**
عليه **بانه** **وان** **لم** **لزم** **منها** **ذلك** **الحال** **لكنه** **لزم** **محال** **اخر** **وسواء** **اذا** **اعلى** **النوع**

في زمان من الكيفيات مثلام كمن لقي ذلك الزمان حركة في الكيف لان الحركة كما
 خلق باسفار الحركة متساوية باسفار الحركة من الكيفيات وبقابل لمزم ان لا يكون
 متساوي الكيفيات هي موجودات ايها لا يوجد في منها في الارض الواقعة من تلك
 الامات فان سميت مثل هذه الوجودات المسماة حركة فليس مثل مسير ورتبه الا
 دفعا لم سواء كركم ثم نرا كركم اضاح كركم انما لم كركم مسطرة على الارض
 ولا متسيرة باسفار وندم حركه الزمان المسافر مسطرة تحت شمس
 كل منها باسفار الاخر وكون قطعه من اجزاء قطعه من الاخر مثل هذه لا يكون حركة
 لا سائر لارزم الحركة عنها ولا تخلص الا ان مال كام للحركة الاسي مل من المبدأ المستقي
 ان واحد شمس كركم مستقر يمكن ان نر من للجسم سبب استقراره وعدم استقراره
 ان من منها سبب كل واحد منها معرض في آن فقط وكذا الحركة الكيفية فباين مبدأ
 ومتساوي كركم واحدة سايه يمكن ان نر من فيها كيفيات غير متساوية سبب كل منها
 في آن فقط وكذا الحال في الحركة الوضعية والكيفية فعدد افراد الالون والكيفيات
 والالومناع والكيفيات في الحركة انما هو بالضرورة دون الفعل كالنقطه التي يمكن
 فرضها في خط واحد متناه وكا اذا فرض على سطحان وجب ان يكون بينهما خط
 يمكن ان نر من فيها ايضا نقطه لا تقف على حد كركم او افر من في الحركة اما ان
 او كيفيات وجب ان يكون ما بينهما بحيث يمكن ان نر من فيه او ان او كيفيات
 على حد فالواو مثل هذا الحال البيان الذي تبدل افراد على محله مع تباين شخصه
 لا بد ان يكون عرضا مستقوما محله بدونه فلا تصور حركة في الجواهر واعرض على بيان
 المادة السخية العنصرية انما سوفت على مطلق الصورة لا على صورة سخية فجاز ان
 تبدل عليها الصورة احواله فيها على كركم الكيفيات مع تباينها بسببها فكون
 محركة في الجوه كركمها في الكيف والرق فيها سوان موضوع الكيف يجوز ان يكون
 عن تلك الكيفيات باسفار مع تباين موجودا بسبب اختلاف المادة اذ لا يجوز
 فلو ان تلك الصور باسفار مع تباينها موجوده وهذا القول كاف في كون كركم

الى البرودة لا يكون سخونة باحدة والافترق اجزاء العندين واذ لم يكن السخونة قديمة
 فالبرودة لا يكون الا بعد وقت الحركة في السخونة فبينما رايك يكون كما من الحركة
 الا حسن السخونة بين فلا يكون ساك حركه من السخونة الى البرودة على الاستمرار في العمل
 ان الشمس في زمان البرد في زمان آخر ليس بينهما ان يكون بل متصلا ان هو
 الفصل المشترك بينهما وان الحركة فيها مع الحركة في غيرها لانها ايضا حالان
 فلا مستطاع في اثبات والتغير فالحركة فيها باقية للحركة اما في القوة ارادة
 او طبيعة او في الآلة واما في العالم وذلك لان العزيم قد منع من امره او الطبيعة
 قد يجوز ذلك والآلة قد كل بكيفية في جميع هذه الصور تبدل كمال اولها في
 الارادة او في الطبيعة او في الآلة على سبيل التدرج ثم قبله السد في الطبيعة
 كذلك واما العامل فربما يتغير فيكون اسعداده لتمام العمل شيئا فشيئا مع الحركة
 فلهذا لا يتغير الحركة في الطبيعة ولا يمكن ان السد في الآلة يستمر التبدل
 السار فتقع الحركة في المتولين متباينة **في الحكم اعتبارين الاول في ما العارضة المتغيرة**
والثاني في عند العلمان وحركة اجزاء المعنوية في جميع الاقسام على السالك
 اشار الى تفصيل وقوع الحركة في المقولات الاربعة فبما الحكم والحركة في الحكم تقع باعتبار
 احد ما التحليل والكثافة والآخر التوزع والذبول الى التحليل فهو ان تردد مقدار الحكم
 من غير ان يتغير الزعزعة والكثافة فهو ان يتغير مقدار الحكم من غير ان يتغير
 وقد يطلق التحليل على الانشاش وسوان متباينة اجزاء جسم بعضها من بعض فلهذا
 جسم اخر عرب كافي القطن المسدوس والكثافة على الامواج وسوان متباينة اجزاء
 جسم بحيث يخرج عنها ما منها من الجسم العرب كافي القطن للنفوذ قد نشبه به ان
 من مقدار الحركة في الوضع وطلق ايضا التحليل على ردة التوام والكثافة على غلظ
 سائر باب الكيف واستعمل بعضهم اباء امكان التحليل والكثافة بان الجسم
 من الهولي والصورة والهولي لا مقدار لها في نفسها فانما هي طارة المعادير المختلفة
 بحسب ما سبق من الاسباب فخور ان مختلف من المقدار الصغير الى المقدار الكبير وهو

وبالعكس وهو الكثافة قال بعض العلماء واما يتوا ذلك على الهولي لا على جسم
 قابل لحسن سوار طيرة الصور والمقادير المختلفة من غير ان يتغير معنا من ذلك
 اذ اجعل الجسم بسيطا واحدا متصلا في نفسه كما هو عند الحسن فانه ربما يحسن كل جسم
 بمقدار معين لا يتغير عنه ويهدا تدفع ما ذكره من انه لا حاجة في ذلك الى اباء
 الهولي بل سائق على من يحمل المقدار زايده على الجسم واما طارة سوار كان بسيطا
 او مركبا من الهولي والصورة لان سببه الى جميع المعادير على السوية كالهولي ولا
 امكن سيطر كان الحركة والكل متساويين في الطبيعة والكيفية في اقسام كل
 منها بمقدار الآخر لم يمنع مانع واسأل الحركة الى مقدار الكل وكل كاشف ثم
 لابد في ذلك من ان يصير اجزاء متصلا اذ مع كونه حوالا يمنع ان يكون على مقدار الكل
 ضرورة على ان اسرطه الاضغاط في امكان اسأل الحركة الى مقدار الكل على
 نظر واما الاخر من انه لو جاز ذلك لجاز ان يصير العظم على مقدار الحركة وبالعكس فلو
 بتسليم استحالة ذلك ان اسأل الجسم عن مقداره يكون لا محالة بما سرفار ان يكون
 فليس حديس لا يمكن محاوره كما حار على الهولي ان يكون لكل مادة خط من الخط
 لا تحاوره وبذلك فالحقود بيان امكان التحليل والكثافة وسواء في المساع
 في بعض الصور لما في اول احصاء كل جسم بمقدار معين لا سائر في امكان عدم
 بمقدار معين والمقصود بيان الامكان فلا حاجة في ذلك الى اسات الهولي كما
 ذكره الامام بل يقول ابائنا لا ينبغي ان المصنف للمقدار المخصوص اعني الصورة
 كحكمة كوني جوا من الجسم سائر في التقدير فلا يتبدل الجسم مقدار آخر غير ما اقتضا جوده
 اما ان يمكن اسأل الهولي من هذا المقدار الى مقدار آخر بان يتبدل عليها المقدار
 مع الصورة الى متغير الى مقدار وصورة اخرى لا ما تقول الهولي عند سيم لا يكون
 عقدا بالعمل الا باقسام صورة اليها فالحال من غير الصورة ولم يحصل بالعمل
 مقدار لاسأل من مقدار الى آخر كما سبق انما لم نقول لا حاجة الى اباء امكان
 التحليل والكثافة لان اولها لعل على وقوعها والوقوع بعد الامكان والمصنف

[illegible]

ذكر من اوله وقتها والسن الاول ان العارورة الصبية الراسية على المار ظلا
 من عليها اصلا فادامت مصاحبا وسد راسها بالاصبع بحيث لا تنقل راسها
 من خارج كم كب عليها وهذا الطريق مملون الرشاش الطويلة الاغصان
 الصبية السافدا باها الورود وما ذك الدخول للماء حدث فيها ما يخرج للمم
 بعض الهواء ويبقى مكان ذلك البعض الخارج فاليا لا مناعه على راسهم لان المخرج
 بعض الهواء وحدث في الهواء الباقي كخلها فكم حجة تحت شغل مكان الخارج
 ثم اوجد في ذلك الهواء المتخلل الهواء الذي في الخارج فكانا فصر حمة او عاوة
 مقدار الذي كان قبل المم فدخل فيها النار ضرورة امتناع الخل والساقي انما
 اذ اطلت نار وسد راسها وعلقت فسد العسلان فصدع الآنية وما ذك الا
 بعد خلها في النار وازداد في حمة تحت لاسد الآنية فصدع وقد استدلت ان
 اذا انجمت صغر حمة واذا ذاب عاد الى حمة الاول فظاهرة لم يكن اتصال حمة
 صغر حمة ثم عاد ذلك الحمة او ايساويه اليه من سواد الى حمة الاول بل صغر حمة بلا
 اتصال ثم ازداد بلا اتصال واما التوفيق واداء حمة الاجزاء الاصلية فبحسب ما يميم
 وما خل في جميع الاقطار نسبة بخلاف السن والورود والذبول عكس التوفيق هو اصل
 حمة الاجزاء الاصلية فبحسب ما تنقل عنه في جميع الاقطار على سبب طبيعة قال الامام
 التوفيق والذبول من الحركات الكمية وهو بعيد عندي فان الاجزاء الاصلية والراتية
 المتعدية بان كل واحد منها على مقداره الذي كان عليه ثم ربا حرك كل واحد منفرد
 في انشاده وضعه او كسبه كمن ذلك ليس حرك في الكمية وقد اوجب عنه بان الاجزاء الاصلية
 زاد مقدار عند التوفيق كانت عليه كل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في
 وتبها بها وتقس مقدار عند الذبول فكانت عليه قبلها كما في الحكة في الحكة
 قال بعض الفضلاء ان كان اتصال الزيادة عند الداخل بالاصلية عاوة بصير الحمة
 متصلا فاحد في نفس الصواب بانما الحية والافا للذبول فاعاد الامام واعلم
 اذا عند التوفيق والذبول من الحركات الكمية فالوجه ان بعد السمي والتمثال منها ايضا

ذلك الغير الذي لا دفعي ولم سر من احد منهم لبيان الامر الثاني بل صوابه ان
 من اسأل المباد من البرودة الى السخونة وبالعكس سبيل التدرج ومن اسأل
 من الحلو الى الحلاوة ومن الحمر الى الكرم كذلك قال الامام لا اعتقاد على ذلك لوجوه
 ان يكون هناك كينيات محددة في اناس منها اربعة صفة ملائمة سبيل
 ملك الكينيات بل درهما على انها متواصلة فلا يكون هناك غير درج في درجات
 ودرجات متتابعة فلا يكون حركة ابا بيان الامر الاول فيحتاج الى ابطال مذهب الكون
 والبرود والشد والنعوذ وقد ذكرنا وجوه ابطالها في مباحث الخارج والمنفذ
 اشار الى بطلان مذهب الكون والبرود واستشهد على ذلك بكتب الحسن فان الما
 صلا لو كان فيه اجزاء كما كان كس كرامطة من ادخله فداه ورك
 الساعات من طاهر وباطنه وكلاما باطل الجس **وفي الاين والوضع** ان
 وقوع الحركة في متوالت الاين والوضع طاهر الا في الاين فلو كان بالضرورة
 بالجس والما في الوضع فلان للعكس حركة لا يحج بها عن مكانه وانما تبدل بالتدرج
 اجزاء الى امور خارجة اما محو فقط كافي للعكس الا عظم والحاد وحواله
 في غرضه فبطل المذهب كما سبب كل النسبة وهو الوضع ولا معنى بالحركة في
 الوضع الا السمرن وضع الى وضع على التدرج من غير تبدل المكان فان كل جزء
 خرج عن مكانه فكذلك الكل لا يمس الا مجموع الاجزاء فلو سلم ان هناك اجزاء بالنسبة
 فبطل الحكم كل جزء لا يستند في مجموع الاجزاء على ان ما ذكره في الحكم الا
 عند من لا يستلزم المكان بناء على ان المكان ليس سطح الباطن من الكادى ولا حادى
 وكونه لحداده باعتبار دونه المقتدر والحل والابل **واختلاف المشا بالنسبة**
اليه من المشا لاختلاف وتناوب الاولين للنسبة ولا مدخل للمشاكل والنسبة
في الانقسام اختلاف الحركات قد يكون بالنسبة وقد يكون بالبرود من الحاد
 قد يكون بالسكن وقد يكون بالنوع لم قد وصف بالنسبة وقد وصف بالانقسام
 في البحث الى بيان ذلك وقد سبق ان الحركة سبيل ما يوجد فانه غير انما ان

منها وهي ما قد واما السمرن الاول فبطلت باختلاف ما فيه الحركة وعلتها
 بالنسبة اليه فبطلت العزى لا بطلت باختلاف ما فيه الحركة بل باختلاف المحرك كلف
 موما ايضا صوابه ان ذلك اذا اريد للبدا والمنتى واما الحركة نوعا لان نوع
 المعروضات او لا سبب لا يوجب تنوع العوارض والمسابح بوقوع نوع
 كالكارة نحو عين فخلق الماسية كالان والكركس وحصوله بغير من فليس
 الشئ وهذا نظيران لا اير للاختلاف بالسر والطبع والارادة فالحركة البساعة
 للسا وطبعا ولا محذور او لغير ارادة لا بطلت نوعا واما اللدنة فلا تصور فيها ان
 الهية ولو فرض طاحنا في جوارها طابها كهيئة واحدة والتسك بانها غائبة
 للحركة واختلاف العوارض لا يوجب اختلاف المعروضات من حيث لان التعليل
 بالزمان غير متعلق بالحركة التي قبل الزمان عارضا لها فانما هي حركة العكس الا عظم
 اذا اختلفت للبدا والمنتى نوعا اختلفت الحركة نوعا وان كان ما في واحد النوع
 بل بالنسبة لاني الاين فالحركة المساعدة مع الهياكل والما في الكيف فالحركة من
 السامر الى السواد على طريق التصغير ثم التهمم المشد مع الحركة من السواد الى
 البياض على طريق التهمم المتصغر ثم البسطة وكذا اذا اختلفت ما في النوع وان
 الحد المبدأ والمنتى نوعا على شخصها كالحركة من مطة الى مطة على الاستمرار معها على
 الاتحاد وكالحركة من البياض الى السواد على طريق الاتحاد في المتصغر ثم الحركة ثم
 السواد معها على طريق الاتحاد في المتصغر ثم السواد وهذا من قور و
 واختلاف المشاطين والمنسوب اليه بعض الاختلاف واراها بالمشاكل
 والبدا والمنتى والمنسوب اليه المقتدر التي وهت الحركة فيباسب اتحاد الحركة
 بالنوع بسبب اتحاد هذه الامور الثلاثة فيها نوعا واختلافها بالنوع بسبب اختلاف
 هذه الامور الثلاثة فيها نوعا اعني عدم اتحاد هذه الثلاثة فيها نوعا واما وحد
 بالسكن فلا بد فيها من وحدة الامور السمرن للحركة للقطع بان حركة زيد غير
 حركة عمرو وحركة زيد اليوم غير حركة عمرو وحركة من هذا الموضع غير حركة من موضع آخر

وحركة من مظهره الى مظهره غير حركته منها الى مظهر اخرى وحركة من مظهر الى مظهر
 بطريق الاستعانة غير بطريق التناحر وكذا في الكم والكيف والوضع لكن لا يخفى في
 ان وحده ما قد اعني وحده السحب يستلزم وحده ما منه وما الركن غير عكس هذا
 بوحده الموضوع والزمان وما قد اعني في ذلك وتعرض لها وحده المعداد والحمل
 العامل واراد بالمتدار الزمان وبالحمل المتولد الي وحده المتحرك فيها والعامل الموضوع
 ان الوحدة السحب للحركة بحسب الوحدة السحب لهذه الامور التي لا تتألف من ان
 كمن بوحده الموضوع والزمان لا يستلزمها وحده السابفة ضرورة ان حركة زمنية
 زمان معن لا يكون الا في ساد معن لا يتناول هذا انما يكون عند الحاد وحسب الحركة
 الا في حوز ان متعلق في زمان معن من ان الى ان ومن وضع الى وضع ومن مقدار الى
 ومن كونه الى كونه مع الحاد بحسب السابفة على الاطلاق كوار التولد والحمل والتشخيص
 التسوية في زمان واحد ولا وحده المتحرك فلا جرة بها في كون الحركة واحدة شخصية فان
 المتحرك للحركة ما قد حركه حركه اخرى قبل انقطاع حركته والحركة الصادقة عنها واحدة
 شخصية متصلة اتصال السابفة ولا يميز في تلك الحركة بحسب الامنية فيها غير ما هو سم
 استثناء بعضها الى حركه والبعض الى حركه اخرى ولا يحوى فيها بالمتعلق ولا فصل
 اختلاف الاستثناء الا ترى ان الحركة العكسية مع اتصالها في منها من زمان استثناء
 وسم بحسب الشرط والفرق والمساوات وذلك لا سطل وحدتها الشخصية فان
 قيل الحركة انما ان لم يكن لا يمكن حركتها وان كان لا اثر فان كان اثره عين الحركة
 الاول لزم بحسب الحاصل واجتماع مود من على اثر واحد شخصي وان كان غير واحد
 الا ان اعني الحركة كسطل الحار ان الامر من حار ان وذلك لا سطل الوحدة الشخصية
 الاتصالية فاصل ان اريد بها الحركة بحسب التطلع اعني الاستعداد الموهوم فلا وجود
 لها في الخارج وان اريد بها الحركة بحسب الكون في الوسط فهي امر كلي وبهذه الحركة جوا
 من متاخر للواقع بذلك فلا متصور حركه واحدة بالشخص واحدة كمن الحول قد مر ان
 ان الحركة بحسب الكون في الوسط ليس امر اكلي بل هو واحد بالشخص مع انه لم يتم الدليل

على عدم وجود الحركة بحسب التطلع في الخارج ما اوردنا عليه من الاعراض من عدم رد اعراضها
 اخرى وسواهم ان ارادوا بالحركة الواحدة بالشخص مجموع الحركة التي بعضها مستند الى
 حركه والبعض الاخر مستند الى حركه اخرى كما هو الظاهر من كلامهم فلا شك في انه لا احد في
 حركتها لان حركتها مجموع الحركتين لكل واحد منها يكون الحركة مستند او مجموع الحركتين
 واحد بالشخص وكل واحد من الحركتين حركه في الحركة التي هو واحد بالشخص فلا اشتباه
 فالسواب ان سطل في المظهر ان حركه واحدة بالشخص سلا ادا الحركة بالسر في ساد
 من مبدأ الى شئ محسن في زمان معن لا يختلف حركته في زمان واحد وما اوردنا
 وذلك معلوم بالضرورة والشرط في ان الاستثناء الى المؤثر لا دخل في شخص
 ولو كان استثناء على جوار توارد على سطل مستعليس على سطل واحد بالشخص ابتداء على
 سطل البيل ومن بيان في حركه من حركه توارد على سطل الساق انما يتلوا ج
 من اراد الاطلاع عليه والامتناع بالحركات وليس لمتناه المتحرك لانه جسم ولا متناه
 فيه بالذات ولوا غير المتناه بالعرض قد يكون متناه مع عامل الحركتين كحركه الحاد
 والبارد مثل النار والماء الى العلوة قد يكون واحد مع متناه الحركتين كحركه جسم من
 العلوة الى السفل والعكس او من ابياء من سلك السواد والعكس او من التماسك الى التماسك
 والعكس او من وضع الى وضع اخر متناه في العكس ولا متناه في الحركه كما يشاهد
 متناه الحركتين كافي الحركة الساعده للحركة النار والقوة القسرية والطسمية المتناهية من
 متناه الحركتين كافي الحركة كافي حركه الجسم صعودا وهبوطا لا ارادة او بالقسوة
 متناه الزمان لانه لا متصور متناه ولا متصور في السواد على موضوع واحد لا انا
 على سطل التعاقب او على سطل الاجتماع وكل منهما معن الزمان ولا متصور للزمان زمان
 لا متناه في زمان السواد والسواد متناه في زمان مع الحاد ما فيه وكذا السواد
 البسطن عند الحاد والظن الاول بهذا اقل وهو نظر لانه يجوز ان يكون للعلول
 واحد على متقدمه تحقق في العلول تحقق كل واحد من هذه العلل تحقق للعلول في
 صورة بدون ما قد اعني عدم طليقة لا يدل على علة لجوار حركته في تلك الصورة بعلة

اخرى وبما ذكرنا طرفا ما قبل تضاد الحركات ليس لتضاد المحرك لان حركته لا تتحرك
 الى فوق وطبقا الى تحت متساويان مع ان المحرك واحد وكذا اذا ما قبل تضاد
 الحركات ليس لتضاد المحرك لتضاد الحركتين الترتيبين كالصاعده والهابطة ايضا
 عن فاسر واحد فيعين ان يكون تضاد الحركتين تضادا تاما الى الابد والى اليمين
 متولد ومتولد والى اليسار تضادا تاما والى الشمال تضادا تاما وتضاد
 قد يكون بالذات كافي الحركتين المتساويتين الى اليمين والتساوي الى الشمال
 بالعكس قد يكون بالبر من كافي الحركتين الصاعدين مع الهابط بحسب ما بين مبداهما من
 التضاد بغير من كون احداهما في غاية القرب من المركز والبعد من المحيط والآخر بالعكس
 وكذا المنهني فان قيل قد صرح بان تضاد العار من لا وجب تضاد المرد من فكيف
 اوجب تضاد عار من بعض ما يتعلق بالحركة تضاد الحركتين مع ان هذا الوجه طلبا
 مرادهم ان ذلك محذور وعلى اطلاق لا وجب تضاد المرد من والما اذا كان محسوسا
 بحيث يوجب صدق حد الصدق على المرد من او على ما سأل به فلا استبعادا
 قد صدق تضاد الطرفين حد الصدق على الحركتين لانها اعني الصاعده والهابطة
 اوان وجودها في منسج اجتماعهما في زمان واحد من جهة واحدة واعلم ان الامام قد استظهر
 في تضاد الحركتين تضادا تاما والمبدأ والمنتهى من حيث وصف المبدأ والمنتهى وذكر
 ان السطح الذي ان تحرك لا كان نفس الوصفين دون الزاوية اذ لو لم يوصف بالسطحين
 مبداهما فغير محرك لم يكن للحركتين علق بهما اوجب تضاد الاطراف تضادا تاما
 اعرض عن طر من ان سوت بين العار من بعض معنى المبدأ والمنتهى لزاوية تضاد
 عن وجود الحركتين فلا يكون تضاد من العار من بعض تضاد الحركتين بخلاف الوصف
 البعد من المحيط فانها متساويان على وجود الحركتين متضايفين كون الحركتين متضايفين
 اول كما ان سوت بين العار من بعض لزاوية تضاد من وجود الحركتين فكذا
 تضادها ايضا ما عر عن وجودها ولا استبعادا في ان يكون احد الوصفين المتساويين
 على لاخر فان قيل فليعلم التضاد من كل حركتين متسايفين من جهة الى اخرى مع الترتيب

عنها الى الاول وهم قد صرحوا بان لا تضاد في الحركات المستقيمة الا بين الصاعده
 والهابطة وانما لم يرم التضاد من الحركتين المستقيمة مع المستقيمة اذ كان مبداهما
 احدهما منتهى الاخرى والتساوي من الحركتين المستقيمة من تضادها بالشرط الذي
 اعني اذ كان مبداهما منتهى الاخرى وبالعكس مع انهم قد صرحوا بان لا تضاد
 بين الحركتين المستقيمة مع الحركتين المستقيمة وكذا بين المستقيمة من اول ما ذكرنا
 اشرطه على الخلاف بين الصدق فالو لا تصور غاية الخلاف بين المستقيمة والمستقيمة
 وكذا بين المستقيمة وقد ذكرنا في بحث الكيفيات المحتملة لكم وقد قولهم مع ما
 رد عليه فراجع فان فصل على هذا لا يحق التضاد في الحركات الا بين
 الصدق من المركز الى المحيط واليهبوط من المحيط الى المركز اذ فيها سوى ذلك
 ما اعتبره في التضاد من غاية الخلاف والتباين وهم قد صرحوا بان حركتي
 علو او سفلا بالسر والبطيخ متساويان طلبا تضاد الحركات تضادا تاما
 الى اليسار من حيث الحصول فهما اذ لا حركه في حيث السوج فمعتبر حال الجبهه
 وجهتا العلو والسفل هما المركز والمحيط فهما من حيث السوج الهما في غاية الخلاف
 نهائيه الساعده والما انقسام الحركات فليس بحسب انقسام المبدأ والمنتهى ولا بحسب
 انقسام التفاعل لان الحركتين كالبالذات وكذلك بل بغير من لما امكنه بغير من
 سب الجباقيهما الزمان والساده التماس تام بالذات فحسب انقسامها بغير من
 لها الانقسام والما المبدأ والمنتهى وكذا التفاعل على ان الحركتين فلا تصور انهما
 على شي منها وعلى فر من الانطلاق ليس في منها كالبالذات حتى يكون المنطلق
 كالبالذات من هذا الامر من الحركتين انقسام بحسب انقسام احداهما الامور الله والى
 في التفاعل اشر بقره ولا دخل للتفاعلين والتفاعل في الانقسام والما الحركتين
 حيث انه كل الحركتين وانقسام الكل موجب لانقسام الحركتين ان كان في كون انقسامها
 بانقسام لان الحركتين حال في الحركتين حلول السريان كالبالذات في الجسم اذ كان
 عبارة عن البعد على ما هو في اطلاقه وتفسيره لكن التفسير الذي في الحركتين

على حاله وعلى امتداد ما نسمى سطر هو امتداد الحركة بانقسام الحركة فلامتداد
اما انقسام الحركة الذي هو كسر امتدادها الوهم الى اقسام الحركة العريضة
بحصل اسم السمت والثلث والرابع وكذا ذلك فلا تصور الا بانقسام المسافة
او الزمان **ومرض لها كينيتة سبعة فكون اخر كسر سبعة ونصف فكون بقية**
تختلف بها اربعة لاجل الحركة من زمان ومن امتداد في الايون او المعادير او الكيفيات
او الاوضاع ولا ما من سمة مسافة وان كان الاسم باطلا لما في الايون فمض
للكركة كينيتة سبعة في سرعة ونصف ويسمى في بطو ومبر عن السرعة بانها كينيتة
تقطع بها الحركة المسافة السادة في الزمان الاصل او المسافة الاطول في الزمان
المساوي او الاقصى وعن البطو بانها كينيتة قطع بها الحركة المسافة السادة في
الزمان الاطول ولا تختلف ما فيه الحركة سبعة اختلاف السرعة والبطو لان السرعة
والبطو سلطان الاستعداد والنعف ولا شيء من الفصول مقابل لما في كل من السرعة
والبطو بل شتى على حد قس حتى تكون سرعة لا قطعها من البطو وطية لا قطعها
من السرعة ام لا لئلا كل حركة خط من السرعة بالنسبة الى ما هو بطو او بالبطو بالنسبة
الى ما هو سرعة حد يرد ولا شبهة باصولهم سواء لان الحركة يكون بدون زمان
ومسافة اي امتداد في احدى المقولات الاربعة وكل منها فمقسمة الى اربعة كل
حركة فمقسمة الى اربعة النسبة الى ما تقطعها المسافة في نصف ذلك الزمان بطية والنسبة
الى ما تقطع في ذلك الزمان نصف تلك المسافة وسرعة وقد سمك ان انقسام الزمان
والمسافة قد غشي على ما لا يمكن الحركة في اقل منه وان كان قابلا للتقسيم
الزمن ووجه تحقق كسب ذلك الزمان سرعة بل بطو ويجب لك المسافة بطو بل
وسم ضعيف لان تلك السرعة بطية بالنسبة الى ما قطع في ذلك الزمان ضعيف
لك المسافة وتلك البطية سرعة بالنسبة الى ما قطعها المسافة في نصف ذلك
الزمان **وسبب البطو المانعة الخارجية او الداخلية لا تحلل الكسرات و**
لما حسن بها نصف بالمقابل فبب السكون الى ان سبب البطو تحلل الكسرات

والفلاسفة معادلك واحترار المص من مذهب الفلاسفة وقال لو كان سبب
البطو تحلل الكسرات لما احسن ما كرك المصافة بالسرعة المعادلة للبطو والمقابل
بلك ما حسن بان الملازمة ان نسبة الكسرات المتحركة من حركات الكسرات التي
تتحرك من اول اليوم الى نصف النهار حسيين فرسخا اي حركه في ذلك الوقت
كتب فصل حركة تلك الاعظم الى حركات الكسرات التي كسرت تلك الاعظم قطع
في ذلك الوقت وربما من ربع مداره ولا شك انه اراد من المسافة التي قطعها
في ذلك الوقت بان تلك الحركة فوجب ان يكون الكسرات المتحركة من حركات
الكسرات ازيد من حركات بان تلك الحركة فليزم ان لا يكون حركات الكسرات
كلها فليد من حركات الكسرات رند عليها بان تلك الحركة وليس الامر كذلك لانها
حركة سريعة في النهار ولا شيء من تلك الكسرات وقالت الحكماء سبب البطو
المانعة الخارجية او الداخلية اما الداخلية كمثل الجسم فانه يصلح سببا لبطو الحركة
السرعة كافي انحرار الحركة الى فوق والارادة كافي صعود الانسان الجبل ولا
يصلح سببا لبطو الحركة الطبيعية لا مسمع ان يكون الشيء مقنيا لامر وماذا
عنه ولما كان حسيه كسرة فكم ما تحرك فانه يصلح سببا لبطو الحركة الطبيعية ايضا
كقول الجرح في المارة كما يصلح لبطو الحركة القسرية والارادة كحركة السهم والاركان
فقد يكون السبب في بطو سائر الارادة كافي في الحركة وتحرك اليد برفعها
اتصال الذات الزمانية والاعطاف لوجود زمان من الى المليس سبب بعض
الحكماء كما رسطو وابتاعه واهمائي من الغزالي ان كل حركة يكون لها رجوع عن
الصوب الذي كانت ايرسوا كان ذلك الرجوع الى الصوب الاول عينه
عبر عنها بالحركة ذات الاعطاف او الى صوب اخر غير غير عنها ذات الروا
اذ لا بد لها من حدود الروا عند الرجوع لا يكون متصل على عملها سكون قبل
الرجوع ومحمول اذ كروه ان كل حركة تستقيم منى اليه الى سكون وذلك لانها
لا توجب الاستقامة الى غير انهاء فان الابدان مناسية فاما ان سطر

في ذلك الوقت

حوطة او يرجع على سبها او سقطت على شئ آخر وعلى القدر من لا بد من سكون من
 ما من المستحقين من غيرهم كما فاعطون من الحكماء وكره المسكين من المستحقين
 اما المبعوثون فكل من الزم من ابيانه طريق فقال الحكماء الوصول الى السمت
 آتى لان الحكم الذي هو متنى المسافة المتقدمة لا يكون مستمرا في ذلك الا متنا
 والا لم يكن تمام هذا الوصول الى آتى اذ لو كان زمانا كان ذلك الحكم مستمرا
 الوصول بشئ فسيأتم ان الوصول على السمت فوجب ان يكون في السمت
 في ان الوصول الى السمت الوحدة بحسب وجوده في حال وجود المعلول ثم لا يكون
 ايضا آتى ضرورة انه زوال الوصول الذي لا يتم فلا يكون زوال زمانا والا
 كان الوصول مستمرا زمانا فالحيل الذي هو صلة اللا وصول يكون ايضا آتيا وان
 ميل اللا وصول غير ان ميل الوصول لا يمنع اجتماع الميل الى حد مع الميل غير
 الآتين زمان لا يمنع سالي الامات وذلك الزمان لا هو كونه والا فالى السمت
 وكلما خلاص المفرد من فوران سكون والجواب ان الميل الذي هو صلة الحركة
 كما انه صلة الوصول الى حد كذا هو صلة الزوال عن ذلك الحكم فليس سبها ميلان
 متغيران ولو سلم فلان ان الميل الذي هو صلة الوصول الى السمت هو وجوده في
 ان الوصول لم لا يجوز ان يكون على صفة لا كحركة فلا يجب تناوب مع المعلول
 ولو سلم فلان ان الميل الذي هو صلة اللا وصول آتى لم لا يجوز ان يكون زمانا
 كما كره اقول يمكن تورايج على وجه من دفع عنه الاجابة المذكورة وسوان
 مقال الوصول الى ذلك اللا وصول لما يتنا اتنا من الآتين زمان سكون
 لما ذكرنا آتيا والجواب السمت بان على هذا المزمحل السكتات في كل حركة
 مستمرة سيما اذا كانت على احكام مستمرة بل لم يزل السكتات في الحركة
 المستمرة العكسية باعتبار الوصول الى السمت الذي في المسافة والزوال عنها
 مع انه لا يكون في السكتات والحل الامام ان اللا وصول آتى ولا ضرورة
 ان زوال الوصول الذي لا يتم فلا يكون زوال زمانا والا كان الوصول مستمرا

زمانا فالحيل الذي هو صلة اللا وصول يكون ايضا آتيا وان ميل اللا وصول غير آتى
 مثل الوصول لا يمنع اجتماع الميل الى حد مع الميل غير آتى زمان لا يمنع
 سالي الامات وذلك الزمان لا هو كونه والا فالى السمت
 المفرد من فوران سكون والجواب ان الميل الذي هو صلة الحركة كما انه صلة الوصول
 الى حد كذا هو صلة الزوال عن ذلك الحكم فليس سبها ميلان متغيران ولو سلم
 فلان ان الميل الذي هو صلة الوصول الى السمت هو وجوده في ان الوصول لم لا يجوز
 ان يكون على صفة لا كحركة فلا يجب تناوب مع المعلول ولو سلم فلان
 الحيل الذي هو صلة اللا وصول آتى لم لا يجوز ان يكون زمانا كما كره اقول يمكن
 تورايج على وجه من دفع عنه الاجابة المذكورة وسوان مقال الوصول الى ذلك
 اللا وصول لما يتنا اتنا من الآتين زمان سكون لما ذكرنا آتيا والجواب السمت
 على هذا المزمحل السكتات في كل حركة مستمرة سيما اذا كانت على احكام مستمرة
 بل لم يزل السكتات في الحركة العكسية باعتبار الوصول الى السمت الذي في المسافة
 والزوال عنها مع انه لا يكون في السكتات والحل الامام ان اللا وصول آتى ولا ضرورة
 ان زوال الوصول الذي لا يتم فلا يكون زوال زمانا والا كان الوصول مستمرا
 والا كان الوصول مستمرا زمانا فالحيل الذي هو صلة اللا وصول يكون ايضا آتيا وان
 ميل اللا وصول غير ان ميل الوصول لا يمنع اجتماع الميل الى حد مع الميل غير
 الآتين زمان لا يمنع سالي الامات وذلك الزمان لا هو كونه والا فالى السمت
 وكلما خلاص المفرد من فوران سكون والجواب ان الميل الذي هو صلة الحركة
 كما انه صلة الوصول الى حد كذا هو صلة الزوال عن ذلك الحكم فليس سبها ميلان
 متغيران ولو سلم فلان ان الميل الذي هو صلة الوصول الى السمت هو وجوده في
 ان الوصول لم لا يجوز ان يكون على صفة لا كحركة فلا يجب تناوب مع المعلول
 ولو سلم فلان ان الميل الذي هو صلة اللا وصول آتى لم لا يجوز ان يكون زمانا
 كما كره اقول يمكن تورايج على وجه من دفع عنه الاجابة المذكورة وسوان
 مقال الوصول الى ذلك اللا وصول لما يتنا اتنا من الآتين زمان سكون
 لما ذكرنا آتيا والجواب السمت بان على هذا المزمحل السكتات في كل حركة
 مستمرة سيما اذا كانت على احكام مستمرة بل لم يزل السكتات في الحركة
 المستمرة العكسية باعتبار الوصول الى السمت الذي في المسافة والزوال عنها
 مع انه لا يكون في السكتات والحل الامام ان اللا وصول آتى ولا ضرورة
 ان زوال الوصول الذي لا يتم فلا يكون زوال زمانا والا كان الوصول مستمرا

في سبها او سقطت على شئ آخر وعلى القدر من لا بد من سكون من
 ما من المستحقين من غيرهم كما فاعطون من الحكماء وكره المسكين من المستحقين
 اما المبعوثون فكل من الزم من ابيانه طريق فقال الحكماء الوصول الى السمت
 آتى لان الحكم الذي هو متنى المسافة المتقدمة لا يكون مستمرا في ذلك الا متنا
 والا لم يكن تمام هذا الوصول الى آتى اذ لو كان زمانا كان ذلك الحكم مستمرا
 الوصول بشئ فسيأتم ان الوصول على السمت فوجب ان يكون في السمت
 في ان الوصول الى السمت الوحدة بحسب وجوده في حال وجود المعلول ثم لا يكون
 ايضا آتى ضرورة انه زوال الوصول الذي لا يتم فلا يكون زوال زمانا والا
 كان الوصول مستمرا زمانا فالحيل الذي هو صلة اللا وصول يكون ايضا آتيا وان
 ميل اللا وصول غير ان ميل الوصول لا يمنع اجتماع الميل الى حد مع الميل غير
 الآتين زمان لا يمنع سالي الامات وذلك الزمان لا هو كونه والا فالى السمت
 وكلما خلاص المفرد من فوران سكون والجواب ان الميل الذي هو صلة الحركة
 كما انه صلة الوصول الى حد كذا هو صلة الزوال عن ذلك الحكم فليس سبها ميلان
 متغيران ولو سلم فلان ان الميل الذي هو صلة الوصول الى السمت هو وجوده في
 ان الوصول لم لا يجوز ان يكون على صفة لا كحركة فلا يجب تناوب مع المعلول
 ولو سلم فلان ان الميل الذي هو صلة اللا وصول آتى لم لا يجوز ان يكون زمانا
 كما كره اقول يمكن تورايج على وجه من دفع عنه الاجابة المذكورة وسوان
 مقال الوصول الى ذلك اللا وصول لما يتنا اتنا من الآتين زمان سكون
 لما ذكرنا آتيا والجواب السمت بان على هذا المزمحل السكتات في كل حركة
 مستمرة سيما اذا كانت على احكام مستمرة بل لم يزل السكتات في الحركة
 المستمرة العكسية باعتبار الوصول الى السمت الذي في المسافة والزوال عنها
 مع انه لا يكون في السكتات والحل الامام ان اللا وصول آتى ولا ضرورة
 ان زوال الوصول الذي لا يتم فلا يكون زوال زمانا والا كان الوصول مستمرا

في موضع من قوتها لئلا يمنعها من فعلها
 فان الحركة في المولات التي يكون من صفها
 النوع منها كحفظها لا يكون فالعقاب ان حال السكون هو كاستقرار زمانا
 فاما مع الحركة وهدوؤها بغير عدم الحركة عما يشترك في كونها مابل العدم والملكة
 وتبينها من شأنه جرح عدم الحركة الاعراض والمخالفات وظاهر ان السكون في
 مكان لا جامع الحركة والهدوؤها كعزف فوينا دما معا معا مشهورا والى
 في المنة اشار بقوله **وهدوؤها** فانه في السكون قد يكون له معا وكما هو من
 الحركة لكن مضاد السكون انما هو **لهدوؤها** فانه السكون اعني المتولد اليه مع فساد
 فان السكون الجسم في الحركة مضاد سكونه في البرودة وذلك لان المضاد لا يكون
 في محل واحد فصلا ان سكونا في زمانا هو في زمانا مع او لا في السكون
 المنة الاول اما اذا اريد به الحسني انما فلا تصور فيه مضاد او لا امتناع في الحركة
 جسم في شي من الضدين فان الماد مثلا كوزان لا يتحرك في الحركة ولا في البرودة
ومن ان كان طبيعيا قسريا وارادى لان الحركة ارفع من الذات والطبيعة
 ما تارة الذات وعبر الثابت لا يكون منتهى الثابت بالذات بل لا بد من معارضة
 او اقله الطبيعة ويكون ذلك غير طبيعي **لرد الجسم الى طبيعته** اي ليرد الطبيعة
 الجسم الى الامر الطبيعي بالامتناع عن ذلك الامر الغير الطبيعي كحصول الماء في
 مكان الهواء فانه ارفع من طبيعة الماء فالطبيعة منتهى الرد الى الامر الطبيعي
 وموصول الماد في مكانه بالكون فانه لو كان في مكانه الطبيعي لم ينتفع بالحركة ففقد
 الجسم عن الحركة عند رده الى حاله الطبيعية فباب الحركة الطبيعية رد الجسم الى الامر
 الطبيعي بعد عدم **فلا يكون** الحركة الطبيعية **دورية** لان نفس الحركة ليست
 مطلوبة بالجميع بل المطلوب الرد الى الامر الطبيعي عند حصول الامر الغير الطبيعي
 بالحركة كالحركة الطبيعية في سكونها عن حاله الطبيعية وطلبها لحالة طبيعتها ولا
 من الحركات الدورية كدوران كل نقطة من ان يكون مطلوبة بالحركة لا يكون

وقد من غير كل معا ولعند المعا دلح السكون واللازم الرجوع بلا مرجع اذ لو لم يكن
 لكان متحركا اما لا عتقا واللازم لو لا استقامة الجسم مع معا لهما وسببها ككون
 كالحفاظ والجواب انه لو سلم لزوم السكون فيمكن في ان الوصول الى زمانا من
 ان الوصول والرجوع يكون الجسم وسكن على ما هو المدعى على ان عرشا على
 للحركات الارادية الصادرة عن الحركات اما المتكردون لحل السكون من
 المستثنين فكل من الرئيس ايضا في الكار. طريقا فقال الحكماء ان مع وجوب
 السكون فيها فاذ افر من انه صمد الحركة وبسط الجبل ولاحا في الحركة فباس
 سلمها مستطفا ساكنة لا تنزل الحركة راجعة وحجب خوف الحركة ليسوسط
 السكون من حركتها الصاعدة والهابطة وذلك وجوب حجب الجبل معا ومها
 لا مناع النوازل من الاجسام واللازم ضروري السطان اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا
 يعف في الحركة الصاعدة الحركة واجبا ان الحركة لا تصادم الجبل ولا تامة في الحركة
 المفز ومنه بل يرجع ركة فاد وصل الهاريك دفعت ثم رجعت الى الوصول الى
 الجبل ذلك حرم من حال وكوزا استلزام للحال الذي هو وقت الجبل في حاله
 لا يكون من الحركة اذ لا توجه الاعمال واللازم فانه معنى الحركة ان لا يكون
 ولا توجه الاعمال والمتكرد فانه معنى الحركة الصاعدة لا السكون ولا مولد للحركة
 والسكون انما هو الكساد والحركات ان معا ولا اعتماد من بوجبه السكون **والسكون**
النسب فهو عند معا بل افر كين وفيه الاين حفظ النوع السكون معا بل الحركة مع
 في المولات الاربع اما في الاين مع في حفظ النسبة الحاصلة للجسم الى اشياء واما
 الاوضاع بان يكون مستقر في المكان الواحد اما في المنة الباقية فمع في حفظ
 النوع الحاصل بالعمل من غير مفر وذلك بان يمتنع الجسم من مفرود بول وكل
 كاتف وفي كيف من غير استداد وضعف انما في الاية في البرادة او في الطبيعة
 او في الامر على سبيل التبع لم مع التبدل في الباعية كدك واما العامل في ما يقتض
 فتولد واستعداده تمام العمل شيئا فشيئا فمع الحركة فدا ولا وجهها الحركة في

مهروا عنها بملك الحركة ومن المحال ان يكون المط بالطبع مهروا عنه بالطبع فان
 قتل المتحرك بالحركة المستقيمة طلب بها مطر وعند الوصول اليها مارتقا بالطبع
 المط بالطبع مهروا عنه بالطبع حسب ان كل مطر فرصته في الحركة المستقيمة فانها
 وان كانت مطلوبة بالطبع ومهروا عنها بالطبع لكن لا يكون بركة واحدة لان الحركة
 عنها حركة غير الحركة التي ما طلب الوصول اليها بالطبع **ومرنا مستند الى قوة**
مستفاد فاما لا تضعف معنى ان الحركة التشرية مستند الى قوة في المتحرك مستند
 من مصاد خارجي وذلك القوة فاما لا تضعف فلان كل تضعف بمصاد واما ان الحركة
 المتحركة الى ان يصير معلوم مستوي الطبيعة ومعد الجسم بالحركة الطبيعية المستند
 الطبيعة **وطبيع السكون مستند الى الطبيعة** فكلما خلاف الحركة الطبيعية فانها
 مستند الى الطبيعة شرط معارضة لغير طبيعة **وبعض البساط** ومعالجتها اي التربة
بتركها مستند اي لا يتصور في السكون رك **وانما** من البساط والركب
 فان قيل سكون الانسان على الارض مركب من الطبيعة والارادة قلت لا بل هو
 واحد وانما تتوهم السكون في طرفة العين والحق انها الطبيعة فقط والارادة ترك
 الى الحركة فان كلامنا من الطبيعة والارادة والاعمال انما يصير تمام على السكون عظيم
 وحيث ان على الحركة وهذا خلافا للحركة فانها لما كانت بميل الشدة والضعف فان
 اجماع عليين على حركة واحدة كافي في الحركة المستند الى كس وطاير انها ليست من
 الحركة هي وانما الموجد منها هو استداد الحركة ويكون بالذات وهي الحركة
 التي يحصل في الجسم على الحقيقة ويكون بالعرض وهي الحركة التي لا يحصل في الجسم
 حيث لا فاعلا له لكن غرض من حركة ذلك المعارن عدم ما ساستشع مع الامور
 والحركة بالعرض قد يكون بالذات لان من الحركة الذات كس السنية وقدر لا يكون
 قابلا له كالعرض المحال في الجسم والحركة قد يكون بسيطة كحركة الجوز الازل بطبيعة
 حركة كحركة ساكن السفينة اذا تحركت بالذات وبالعرض ايضا ميل الحركة المركبة
 لان الحركة بالعرض لا يمنع حركة الجسم الواحد المتحرك بالذات الى جهتين مختلفتين

اول الدعوى وديها كلاما بيده اما الدعوى طان الحركة المركبة قد يتصور في المتحرك
 بالمتحرك كافي في الحركة المستند الى كس وطاير انها الطبيعة وقدر لا يكون
 والحركة الطبيعية فبمبيل مستند الى كس وطاير انها الطبيعة وقدر لا يكون
 المتحرك بالارادة كما علم اذ ارى الى كس وطاير انها الطبيعة وقدر لا يكون
 وكبر بين التبيين في كس وطاير انها الطبيعة وقدر لا يكون
 جسم الواحد الى جهتين مختلفتين حركة واحدة ممنوع والسند الاستدلال المذكورة **مسائل**
سنة ولا نواع ما تضعف احلف المستكون في ان الحصول في الحركة
 موجب الى انواع **الاول** على ما هو معلوم في غير الاعمال ام لا فذهب اليها اسم وانها
 فانه يوجد معنى اخر معلوم بالحركة والسكون وذهب الى ان السكون في الحركة
 مستند الى كس وطاير انها الطبيعة وقدر لا يكون
 تتوهم متولد ولا يحصل نفس الحصول في الحركة ولا انواع اي الحركة والسكون بمبيل
 لغيره وهو الكاينة وذلك لان الكاينة عند عدم معلوم بالكون الذي هو حصول الجوز
 في الحركة فلو علم الحصول في الحركة وانواعها لزم **الدور الخامس** متى **وتنبيه**
ان وفرد اي الخامس من المقولات التسع هي وسوسية كمال الرمان وسوسية
 ان طرفه فان كسر من الاشياء في طرف الرمان ولا تقع في الرمان وسال عن
 في كس وطاير انها الطبيعة وقدر لا يكون
 وهو حقيقة وهو بخلافه يكون الكسوف في يوم كذا او شهر كذا الا ان الجسم من جهة
 في كس وطاير انها الطبيعة وقدر لا يكون
 طر واما كان من سبب الشيء لا الرمان اسرار الى ما يراه الرمان فبال **الزمن**
حركة في كس وطاير انها الطبيعة وقدر لا يكون
 الحركة لمحتال مستند مستند وما قد يستند منها ما يكون في السند
 والمتاخر منها ما يكون في المتاخر من السند كس السند من الحركة لا يوجد للمتاخر
 كما وجد للسند والمتاخر من السند ما يكون مستند والمتاخر في الحركة كما

وتمت لان الله قد كون اسدا صبايا او انما من عزة والوضع
 طلق على منتهى اخره سوكون الله بحيث يمكن ان يشار اليه اشار جسيمة فالسقطه بهذا
 المعنى ذات وضع دون الوحدة **السابع** الملك **وسبب التحكم** الملك وبسبب
 البجدة ايضا بسبب شي اى منه يحصل بسبب سببه الى ملاحظه محيطه اعطاه ما يتوكل
 فلم يرد بالنسبة مناه المصطفى على مرتبة علمه من الهبة ويكون دائما كسببه
 الى اهباء عزمه كسببه الانسان الى قبيضة **الثامن** **والسابع** ان **فعل** وان **فعل**
التي **تدبرها** **مينا** **والا** **يرم** **السم** معنى ان السام من المولات السح ان **فعل** **ان** **فعل**
 تاسر السح في غره على اسال عر فار كما كمال الذي للسح ادا مسمى **والسابع** **ان** **فعل**
 سواثر السح عن غيره كدك كمال الذي للسح ادا مسمى **والسابع** **ان** **فعل**
 من المجهتين منهم المسم الى ان سوت ابن للقولين انما سوت في الدرس اذ لو وجد ان انا
 لا فسر كل منها الى موثر ويحقق هناك ما سوت ما رآه ان و لمزم الله وبكواب ان دك
 انما لمزم ان لو كان كل ما سوت انا حتى الابد على الذي للسح الى ران من قبل ان
 فعل كل اثره حصول حتى الذي من قبل ان **فعل** ليس كك مل اذ كان **الفاعل**
 للسفعل من حاله حال على الاتصال والاسرار فحال الفاعل هو ان **فعل** **المتصل**
 هو ان **فعل** قال الشيخ انما اورد لفظ ان **فعل** **ان** **فعل** على الاتصال **المتصل**
 حالان الحاصل عند استطاع الكركه وانما القول ما كان ترجها الى فاعله من وضع او كسب
 او غير ذلك غير مستقر من حيث هو كدك ولظ ان **فعل** **ان** **فعل** **المتصل** **المتصل**
الاثني في ابواب الصانع وصفاته واثاره **وقد** **فصل** **الاول** في وجود
 الوجود وان كان واجبا فهو المطلق ولا يستقر له كسبته **الاول** **السم** **المتصل** **المتصل**
 الواجب على ما لا يمكن في وجوده وجود فان كان واجبا بطل المطلق وان كان يمكن
 موثره موجود بالضرورة **فصل** **السم** **المتصل** **المتصل** **المتصل** **المتصل**
وسو **المطل** **المتصل** **المتصل** **المتصل** **المتصل** **المتصل** **المتصل** **المتصل**
 فاعلم ان ما اثر الواجب في العالم بالضرورة والاعتبار على معنى انه مع **فصل**

وركه وذهب الظاهر الى ان ساره تعالى بالاجاب واجب على ان تعالى فاعلم
 وجود العالم بعد عدمه سق كون ماثره تعالى به بالاجاب والاول ما سق
 ان العالم حادث فاسنى انساني مان المنا فاه ان ماثره في وجود العالم ان كان
 بالاجاب لمزم عدمه او لو كان حادثا لوقف على شرط حادث كسلا لمزم التحلف
 لموجب التام ووك السوط الحادث سوقت على شرط حادث اخر ولمزم التام في
 السوط الحادث معا فذا ومجمعة وكلاما في سق اعز عم المسم وسار الكليين على امر
 سمح ابطال التام **والا** **وسطه** **فمعتقوله** اساره الى جواب اعراضه في الدليل المذكور
 بوجهه ان حال ما ذكرتم من الدليل لا يمتنع الا ان يكون المور في العالم هو القادر ولا
 يمتنع ان يكون واجب الوجود تعالى هو القادر فلم لا يجوز ان يكون الواجب له ان يمتنع
 على سبيل الاجاب بمرحله اذ ما فاعله ووك القادر هو الذي وجد العالم
 وترى اجواب ان حال هذا القادر يكون واسطه من الواجب تعالى والعالم و
 الواسطه **فمعتقوله** لان المراد من العالم جميع ما سوى الواجب **الاول** **المتصل**
 فمستحق ان جميع ما سوى الله حادث على ما ثبت حدوث الاجسام وعوارضها
 ولما ثبت عدم المزم وجود المجردات اطلق القول بحدوث العالم كمن كالمسبب
 عنه وجود المجردات لم يثبت عنه عدها ايضا قال في صدر الفصل الرابع
 كواثر المجردة اما الفعل فلم يثبت له امتناع وادله وجوده مدخوله فظهر من
 ان سوت لم لا يجوز ان لا يعد الواجب بطلان الاجاب جواسر امجد اليكسبم
 اجسامي فدا فاعلم ان يكون هو الذي لو عد العالم اجسامي بالعدده والاعتبار ولما
 ثبت بالدليل قدره الكسب على اراد ان يسير الى الاجرة من ادله الخا ليس بغير الدليل
 لاول ان العدة على الشيء معنى هو الفعل والركب لانها بمعنى المكان صدور الامر
 عن المور كمن صدور الامر عن المور اما واجب او ممتنع لا يمتنع عن احد ملاحظ لان
 لوثر ان اسبج سراط التام وجب صدور الامر لا ممتنع خلف الامر عن المور
 التام وان لم يسبج اسبج وحرر الجواب **بالا** **المتصل** **المتصل** **المتصل** **المتصل**

والامكان للامر باعتبارين اي امکان صدور الامر باعتبار القوة وصدور الامر مع قطع
 النظر عن انضمام الارادة اليها ووجوب انضمام الارادة اليها وانه لا محال ان القوة
 بالاحراز لا مافي الاعتبار بل بحقه فان العاقل هو الذي يصح منه ان يعمل بان يرد
 وجه كبح الفعل وان مركب ان يرد المركب او لا يرد الفعل وجه كبح المركب فتكون ان
 اجتماع شرائط التاثير وصدور الامر ان اراد وجه صدور الامر بالنظر الى
 اجتماع الشرائط اخصي انضمام الارادة الى القدرة فلتا مسلم كمن لا يصرنا ما نذكر في
 صدور الامر بالنظر الى ذات العاقل مع قطع النظر عن اذنه وان اراد وجه صدور
 الامر بالنظر الى ذات العاقل فلتا مسلم ومقرر الدليل بان القدرة على الامر ممكن
 على فعله وتركه لا محال ووجه الامر وجه كبحه فلا يمكن من المركب والما محال بعد
 فوجب عنه فلا يمكن من العمل وترى الجواب بالشارح قوله **ويمكن اجتماع**
المستقبل مع العدم في المحال من محاربتها حال عدم الامر لكنها عبادته عن الممكن
 الفعل في ما في المحال فلتا غيب العدم في المحال بل كمنعه ومقرر الدليل بان ان
 لو كان قادرا على وجود الشيء كان قادرا على عدمه لان سببه القدرة الى الطرفين
 السواء لكن اللازم باطل لان العدم لا يصلح ان يلقى ولا شيء من الاولي بالضرورة
 العدم في محض لا يصلح متعلقا للقدرة والارادة لان مناه التاثير وجه لا يرد
 وترى الجواب بالشارح قوله **وانما انشاؤه في العدم** يعني ان العاقل
 مع منه ان يفعل وان لا يفعل وعدم الفعل ليس فلتا للعدم وعمومية **العدم**
عمومية العدم يعني ان عدمه على القدرة فيشترط عدم صفته القدرة اي قدرته
 ساله جميع الكميات لان على المقدور عامه في جميع الكميات فالقدرة عامة في جميع
 اما ان على المقدور عامه في جميع الكميات فتكون جميع الكميات مقدور العاقل
 لانه ان الاحكام على المقدور بل انما هو على الحاجز الى المؤثر والمؤثر اما وجه
 سلم فلتا ان كل ما هو مقدور وهو مقدور له محال لم لا يكون ان يكون لبعض المقدور
 خصوصية بالنسبة لبعض العاقل فان المؤثر العاقل بان افعال العباد مقدورة

ص

مخصصون على الاجسام بقدره اعدا لبادي نفع والمشهور في الاستدلال على عموم
 القدرة ان المشتبه للقدرة هو الذات لوجوب اسناد صفاته الى ذاته والمصالح للقدرة
 هو الامكان فان الوجوب والامتناع محققان للقدرة ونسبة الذات الى جميع
 الكميات على السواء فاذا ثبت قدره على بعضها ثبت على كلها وهذا الاستدلال بنا
 على اذنب اليه اهل الحق من ان المقدور ليس بذي واما سوني فخص لا اعتبار فيه
 ولا يخص قاطعا لما هو متصور اختلاف في نسبة الذات الى المقدورات بوجه الوجوه
 طافا فتعقد ومن ان المقدور لا مادة له ولا صور له طافا فتكلموا والالم تمنع احصاء
 السمع بمقدوره في دون بعض كما هو له الجسم ففعل ما عدة الاعمال بما ان يكون
 خصوصية بعض المقدورات الساتر المتضمن ما هو من مكن القدرة وعلى قانون
 تكمل جاز ان سببه المادة لحدوث كمن دون اخر وعلى التقديرين لا يكون بسببه الذات
 الى جميع الكميات على سواد والمحالون في هذا الاصل وسوا علم الاصول الاساسية
 من اعلمها السوية فاهم فالواحد في العالم حر اكبر او سر اكبر او ان الواحد لا يكون
 حر اسرار لكل منها فاعل على هذه فالما نور والوصاية منهم فالواحد اعل الخبير
 السور فاعل الشر هو الظلم وفساده فلتا لانها عنوان فلو لم قدم الجسم وكون الآلة
 لها حاد وكانهم ارادوا حسني اخر سوى المتعارف فاهم فالواحد نور حي عالم
 سمح بصيرته الجوسس منهم وجوب الى ان فاعل الخبير هو بندان واطل السور هو اسر من
 وصدور السطان والكواس منع قولهم الواحد لا يكون جيرا سير الهم الا ان اراد
 بالخبر من طلب خيره على سره وبشيرة من طلب سره على خيره كما ينبغي طالعته
 طالعهم ان في واحد كنه غير المزمع مادرك **والامام والجود والسناد كل شيء**
والا بل السند والخبر عام من جهو الاستقلال على انه نفع عالم والمشهور من استدلال
 المسكين وجبان اورد المم احد ما ومن استدلال الحكماء ايضا وجبان اورد المم
 عليها اما استدلال المسكين فالذي اورد المم سواه نفع فاعل فعلها حكما مستقلا
 من كان كذلك فهو عالم اما اكبرى بالضرورة وسببه ان من راي حلو في شئ او

سمع العاقل فصح في معانيه وامتداده من صهيح علم قطعا ان فاعله عالم ^{الصغير}
 طاعت من انه عالم للظلال والعناصر ما فيها من الاعراض والكواكب وانواع المعاد
 والنبات واصناف الكائنات على اتقان واسطام واتقان واحكام عارضة العلم
 والافهام ولا يسمي سبيلها الا فائز والافهام على التهديد كعلم الهية وعلوم
 وعلم الامار العلوية والتعليق وعلم الكيمياء والسات مع ان الانسان لم يوت من العلم
 الاطلا ولم يكد الى انكسر سبيلها فان قيل ان اريد الاسطام والاحكام من كل وجه فليفت
 ان هذه الامار حرة رتبة لا محل في اصلا وعلامة للسابع والمصالح المطلوبة منها
 لا يسمي اسودا في من واصبح فطائر انها ليست كذلك بل الاساطير بالشرور
 الاثبات وان اريد في الكلمة من معنى الوجوه محل الامار الموراث من غير العقل
 على كذا فكذلك فان يريد المار وسمحت النار معان بها طلب المراد استعمال
 الافعال والآثار على طاعت الصنع واداب الرب حسن الملاحة للنافع والمعاد
 للمصالح من وجه الكمال وان اسكن بالوهم على نوع من الحلال وجاز ان يكون
 ما هو اكمل والعلم بان سئل ذلك لم يصدر الا عن العالم ضروري سيما اذا كثر
 وحسن الضرورى على معنى العقل اذ لا يفسد في نفسه عن حيوانات العلم
 معه فليكن رتبة مساكنها وتدرجها شيئا كالحل وكسر من الوجوه
 الطيور على من لولى العلم فليس لو سلم ان موجود هذه الآمار موجود الكائنات
 فلم لا يكون ان يكون فيها من العلم قدر ما يهدي الى ذلك بان يجعلها اسيرة عالمه يدرك
 اذ لم يكن حين ذلك العقل والآلة لم يورده المصنف فوارى قاورى فاعلى
 والاعتبار لما هو ولا يصور ذلك الامع العلم بالمعقود وقد تمسك في كونه عالم
 بالادلة التسمية من الكتاب والسنة والاجماع ورد عليه ان الصدق بارا
 الرسل وانزال الكتب يوفق على الصدق بالعلم والهدى قد ورد بالكتاب
 بمنع الوقف فانه اذا ثبت صدق الرسل بالمعجزات حصل العلم كل ما جردوا
 وان لم يحط بما لا يكون الرسل عالما والظاهر ان هذه الكايرة مع محمد ذلك

الكلام على اصح به الامام والادب الحكما فالاول منها ان السارى في محمدا وكل محمدا
 قائل وقدر الكلام قد مستحق وانما انه في عالم بآية واذا علم دار علم ما عداه حيسا اما
 الاول فلان العلم عار عن حضور المعلوم عند العالم وهو حاصل في سائر لان داره غير
 عاب عن داره فكون عالما بداره والاكثا طاعة بعد الجميع اسواء الامور اسطة او نذو
 والعلم بالعدو وجب العلم بالمعلوم ورد على الامام ان العلم عار عن داره كرم وكو سلم
 علم لا يجوز ان يسترط في السائر من الكايرة وما خسر مو عتده فلا يكون الشيء عالما كذا
 اسطرط ذلك في الحواس فانها لا تدرك اعضها مع كونها حاضرة عندا غير عاب عنها والما
 ان العلم بالعدو وجب العلم بالمعلوم وقدر الكلام قد مستحق والوجه الاخر اعني ما في
 وجهي الحكماء عام اي دل على انه في عالم بجميع الموجودات بخلاف الوجه الاول
 فانها لان على آية في عالم ولا يدل على علوم علمه بالنسبة الى جميع الموجودات ولما
 اجماعه في عالم اسار الى الجواب عن ادلة الخاليس وهم فرق منهم قال انه في عالم
 من لان العلم بالنسبة لا يكون الا بسعي من سائر من ساطر فاما بالضرورة
 نسبة الشيء الى نفسه محال ولا سائر محال والحوادث منع كون العلم بسببه محتمل بل محتمل
 حبيباته من الى المعلوم ونسبة الصفة الى الذات ممكنة فان كل الصفة تنسب
 بسببه من العالم والمعلوم طاكورا ان يكونا متحد في طباسي ينسب بسببه منها ومن
 المعلوم ونسبة اخرى منها ومن العالم والمعلوم فهي منها النسبة الاولى من ما تم
 المذكور على عبرت بالبر من فاما منها سئلنا كون العلم بسببه محتمل من العالم والمعلوم
 من السائر الاعتباري كاف لتحقق هذه النسبة والى هذه الاشارة **قوله** **وانما** **اعتبارا**
 معنى ان ذات السارى في باعتبار صلاحيتها للمعرفة في الجملة معارة لها باعتبار
 صلاحيتها للعالمية في الكلمة وهذه القدرة من السائر كفى لتحقق النسبة ومنهم من قال ان
 العلم غرضه كونه عالما بداره وذلك لان العلم صدور مساوية للمعلوم وكسره في العالم
 والاحياء في ان صدور الاشياء المختلفة فمختلفة فلهذا يجب كثره للعلوم كثره
 الصور في الذات الاحدى من كل وجه والجواب اما ذكرنا فيما سبق ان علم

بالاشياء ليس بارتسام صور الاشياء فكل يحصل الاشياء ومنها عتده وكونك
 علمنا بذواتنا وبالامور العارضة بها وذلك مسمى علمنا حضورها وقد ذكرنا ايضا انه اقوى
 من العلم بارتسام صور الاشياء ضرورة ان انكشاف الشيء على آخر لا يخل بغيره
 نفسه عند اقوى من كشافه على لاجل حضوره معه عتده والى هذا المعنى اشار بقوله
ولا يستدعي العلم صوراً متغيرة للعلوم عتده وقوله **لان نسبة الحصول**
من نسبة الصور المعنوية معناها ما ذكره بعض المحققين ان حصول الاشياء لا يحصل
 الفاعل وذلك بالوجوب وحصول الصور المعنوية لنا حصول للفاعل وذلك بالمكان
 والوجوب اشده من الامكان ومنهم من قال انه لا يعلم الجزيئات الصغيرة والمركبات
 الصغيرة فلهذا اعلم مسلمان بعد اني الدار الآن ثم حسم عنها فاما ان نزل
 العلم بعلم ليس في الدار وسبق ذلك العلم كماله والاول بوجوب التغيير في دار
 عتده الى اخرى والآخر بوجوب الجمل وكلاما ما لم يحسب نزهة في عتده وبكواب
 لزوم التغيير في علم التغيير انما هو في الامتناع لان العلم عتده انما هو محض
 او صفة حقيقة ذات اصادة فلي الاول بغير العلم وعلى الثاني بغير اصادة صفة
 التقديرين لا يتم في صفة موجودة بل في مفهوم عبادي وهو جاري والى هذا
 بقوله **ولغير الامتناع** **مكن** وقال الحكماء على ان ليس علمنا اي واقعا في زمان
 اعدا بالحوادث المحتملة بمرئته متعينة فانه واقع في زمان مخصوص فاحدب منها في
 الزمان كان واقعا في احوال واحد فلهذا وبعده كان واقعا في الماضي او المستقبل
 والماضي في فلا احصا من زمان اصلا فلا يكون محال وما من مستقبل فان
 صلات عارضة فزمان باليكس الى ما يحتمل منه اذا كان محال معناه زمان محلي في
 والماضي زمان قبل زمان محلي في المستقبل زمان موجود زمان محلي في الماضي
 از ليا فخر محتمل بمرئيتين من اجزائه لا متصور في حدة حال ولا من مستقبل فانه
 عالم عتده بجميع الحوادث المحتملة وازمتها الواقعة في زمان لا محتمل ان بعضها
 واقع الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل على علمها على مسابيل

تحت الارضه بابا ابد الدهر ووصفه انه عال في عالم كمن مكانيا كان سببه الى جميع
 الامكنة على سوا طيس منها الياس الى قوس بعيد ومتوسط كذلك لما لم يكن
 وصفا له كحقيقته زمانية لم يصف الزمان متبعا اليه بالمتن والاسقبال والحصول
 كان سببه الى جميع الارضه على سوا ما لم يوجدات من الارض الى الابد معلوم
 في دونه وليس في علمه كان وكان في ذلك من علمه على حدة عتده في او فاهما فقول
 خصوصيات الجزيئات واحكامها كمن لا من حيث دخول الزمان فيها بحسب
 الله او لا محتمل لما بالنسبة اليه وشمل هذا العلم كونه بابا ستم الا ستم اصله كالم
 بالكميات قال بعض الفضلاء في استنباط قوله **ان علم الجزيئات على وجه كلي**
 بعضهم من ان علمه محيط بطباع الجزيئات واحكامها دون صوصها بها واصل
 بها من الاحوال كيف وما ذموا اليه من ان العلم بالعدد بوجوب العلم بالمعقول
 ما تومره والما الجزيئات المسكلة فان ادركها انما يكون باقية جسيمة ذكورا
 ان ادرك المسكلة انما يحتاج الى آية جسيمة اذا كان العلم حصول الصورة والما
 كان اصلا ومحصاة او صفة حقيقة ذات اصادة بدون الصورة فلا حاجة اليها
 من قال انه لا يعلم الحوادث قبل وقوعها والاطم ان يكون تلك الحوادث
 واجبة معناه السال بك لتسا في عن الوجوب والامكان فان اللازم انها ممكنة
 كونها حادثة وواجبة ايتما والامكان ان لا يوجد فمطلب علمه جهلا وهو محال
 الجواب بان من ان العلم تابع للعلوم فلا يكون علمه وميتد الوجوب ولو سلم فمطلب
 انها ممكنة لذواتها واجبة لغير ما هو متعلق علم الباري بوجوبها ولا تاس في
 من الامكان بالذات والوجوب بالغير والى هذا اشار بقوله **ولكن اجماع الوجوب**
الامكان باعبارين وكل ما في عالم حتى بالضرورة ان من جهود العقل على آية
 في واختلفوا في معنى الحكومة حال جهود المسكلة انها صفة بوجوب العلم و
 العتده وقال الحكماء وابرار الحسين البصري من المعركة انها كونه صحيح ان علمه
 باصبع اخر فخر في معنى الكينات العنانية ونخصيص بعض الكميات بالآية

في وقت يدل على ارادته وليست رايه على الداعي والارم الله اوعده العذاب
 يعني ان محسن من الكائنات بالوقوع دون البعض وفي بعض الاوقات دون
 البعض مع استوار نسبة الذات الى الكل لا بد ان يكون لصفة سائر التخصيص
 التخصيص مختص وامناع اصحاب الراجحة فاعلم ان كل من فصل ويملك الصفة
 المسماة بالارادة قد صفت الاساعه الى انها مارة بالعلم والقدرة وسائر الصفات
 ودون البعض وجماه من دونها العذر كالحسين والظاهر والخاص والعلاقات
 الى التسمي البليغ ومحمود الخوارزمي في انهما في العلم بالمتنوع وليس بالداعي واكتشف
 المعنى ان الارادة ليست امر اخوسي الداعي بان هذا الامر ان كان قد يارم
 العدم وان كان حادما اصحاب محسوس وجوده بوقت دون غيره الى آخره ولزم الله
 اقول لزم الله اوعده العدم لانه على اي حال ادك كائنات الارادة رادة
 على الذات سوار كما سمع الداعي اذ امر اخر زادا عليه وذلك **والفصل**
اقتضاه مقال بالادراك والتفصيل استعمال الآلات يعني ان السمع والارادة على كونه تعالى
 سميعا بصيرا وسوا علم بالضرورة من طه مينا محمد عليه السلام والقرآن والحديث
 معلوم بحسب الكبار ولا يابى ايضا الاجماع معمد عليه فلا حاجة الى التذلل
 على كاهن سائر الضرورية رايته الدينية وقد اجمع عليه بعض اصحابنا في حق
 وكل حتى سمع كونه سميعا بصيرا وكل اصح من الكائنات سمع له بالفضل لا بالعدم
 عن صفة الكمال في حق من سمع اقتضاه بها سمع وسو على الله تعالى في هذه الحجة لا يابى
 من بيان ان الكسوة في الغايب اجتنابا من السمع والبصر وغاية من شأنهم ذلك
 على ما ذكره امام الحرمين طرق التبريد فان الكبار لا يفتقد لسمع السمع
 اذا صار حيا تصف ان لم يردم اذ ابرزنا صفات التي لم يحد ما سمع بولكن
 البصر سوى كونه حيا ولزم الغضار عميل ذلك في حق الباري تعالى وايضا لا يابى
 الى بيان استعمال السمع والادراك على انهما في سوي الاجماع المسندة حجة الى الادراك
 والا فخر في سوت الاجماع وقيام الادراك السميعة العظمى على كونه في سميعة بصيرة

تفعل على الاجماع في هذا المسند على الادراك السميعة العظمى في هذا المسند ابتداء
 لان الطوايف الدالة على السمع والبصر اقوى من الطوايف الدالة على حصة الاجماع اذ
 سمع على هذه الاعراض كثره اصحابه الى دفعها وان ابتنا حجة الاجماع
 بالعلم الضروري في المسئلة التي نحن فيها سوار لسواء ونسب السمع او حسن
 لا سوى سلا ان السمع نفس العلم بالمسموع والبصر نفس العلم بالمبصر وسب سائر
 المسككين في انها صفات رادان على العلم ولما دلت الدلائل العملية على اية
 منزه عن الآلات فان كان السمع والبصر علمين بمسلماتها ما ذهب اليه السمع
 اسكال وان كانا صفتين ياد من عليه كاسوراي كجور سول الاحاج لنا الى الادراك
 سبب غيرنا وقصورنا ودات الباري في برآئه عن القصور يحصل لما ذكره بالكلية
 الابهام واستخفافنا في السمع والبصر عندنا في وجهين الاول انها ماري كاحسة عن السمع
 والبصر او مشروطان بكسائر الاحساسات وانه في حقه تعالى والجواب في
 المعنى الاول لا يلزم من حصولها متعارفا للثابت حكاكهما منس ذلك انما هو مشروط
 وان سلبا ان ذلك في السائر فلام انه في الغايب كذلك فان صفاته في محال كونه
 لخاصة ما في ان لا يكون سمعه ولا بصره نفس الباري ولا مشروطا به ان اثبات
 السمع والبصر في الازل ولا سمع ولا بصر في مخرج عن المعقول والجواب ان
 كلاهما صفة قد عيده لعلات عاودة كالعلم والقدرة **وعلمية قدرته على كل شئ**
نظم نوار عن الانوار عليهم السلام انه في سكم وقد ثبت صدقهم بدلالة المعجرات
 من غير وجه على حار اذ في عن صدقهم بطريق التكلم لندم الدور ولا غاف لا يابى
 للكل والحداس في كون الباري في سكل واما الاختلاف في معنى كلامه وفي قدومه
 وذلك لان منها ما كسب معار صين احدهما ان كلامه تعالى منزله وكل ما هو منزله
 فهو قد تم كلامه في عدم واما انهما ان كلامه في مولى من اجزاء مرتبة متعاقبة في
 لوجود وكل ما هو كذلك فهو حادث فكلامه في حادث فاصطد الى التدرج
 واعد الناكسين ومنه بعض اللغات من زورة امناع حصة التخصيص في الجبال والار

يلين

كل لسان كلام تعالى فاعتبار الوحدة النوعية وما عال انه حكمه عن كلام احد
عالم له وانما الكلام المحترج في لسان الملك باعتبار الوحدة السميكية وما عال ان
كلام الله ليس نال بالسان او قلب ولا عالاني سمعت او لوح فزاد الكلام المحترج
الذي هو الصلة الالهية ومنه ان القول بملوك كلام في لسان او قلب او سمعت وانما
المراد من اللفظ رعاية للسادس واخر اربع فلابد ان العلم على الحقيقة الالهية على ان
اطلاق اسم الملوك على الدال وكذا اجزاء صفات الدال على الملوك سابع وابع
سمعت هذا المعنى من طان وقراءه في بعض الكتب وكيفية يدى الثالث ان كلامه
كان اريارم الكذب في احباره لان الاخير بطريق المعنى كرس في كلامه في مثل ان
ارسلنا وقال موسى وعيسى فرعون الى فردك ومصدقته بسق وقوع النسبة
مستور بسبق على الاول معنى الكذب وهو محال على الله فكيف ياتي والجواب ان
كلامه في الازل لا يمتنع بالامنى والكمال المستحيل لعدم الزمان وانما صفت ذلك
لازال بحسب الصلوات وحدوث الاله والادوات وكيفية هذا القول بان
ملوك اللفظ عسر جدا وكذا الدال بان الصمت بالمعنى وعمره انما هو اللفظ الذي
دون للمعنى لعدم الرابع ان كلامه سهل على اعدائهم واحاد كاستخاره وتداوله
ملوك ان اريارم الامم ملا مورد والنهي لما منى والاحبار بلا سامع والذات
الاستخبار بلا مخاطب وكل ذلك سنة وجبت لا كذا ان نسب الحكم على ملا مورد
واجاب عن عداد سجد الطال ان كلامه في الازل ليس بامر ولا نهي ولا امر ولا
وانما صير احد الاقسام فيما لا زال قائم في وجوده كجس من غير ان يكون احد الامور
غير معقول وايضا التغير على القدم في قلت سواراد امر واحد فوض في النوع
المتعلقات الكاديه من غير ان يتغير موافق نفسه وقد عاب ان السنة او العيش
لمزم لوجوب المعلوم واخر في حقه والى على تقدير وجوده بان يكون طلبا للشيء
سكون ملا كافي طلب الرجل لمل ولد الذي احضره صادق بانه سولد وكان في
التي عليه باو امره وتوا ميه كل مكلف تولد الى يوم القيمة اذا احتسب من كلامه

عصره وبهوت الحكم فمن عدا هم بطريق القياس بعدد ما تم لو قل حطاسا كما مر من
والعالم من المحدثين معنى وتبعنا ليس من السعة في شي كان شيئا وفي الجواب
مشهور من الجمهور وكما هم مشهورون في ان معناه ان المحدثين ما مور في الازل ان
وما في بالفضل على تقدير الوجود او المحدثين لم يسم ما مور في الازل كذا في اسرار الامم
الى ان وجوده صار بعد الوجود ما مور الخامس ان الامر لو كان اريا كان اجابا
ماست قدمه امتنع عدمه على التكليف في دار الخلود وهو على اجماع السادس ان
الكلام لو كان اريا لا يسم ازا ولا ما ذكرنا آتاهم كمن تكلمه موسى عليه السلام بالطور
وهو على اجماع وجوابها ان الكلام وان كان اريا كمن معناه بالاشخاص والافعال
ما دثر بارادة من اصح واحبار فعلق الامر صلاوه زيد مثلا بعد بلوغه وسقط عنه
معه وسقط الكلام بموسى عليه في الطول بهذا المخرج الجواب عن وجه اعتراضه وان
التدريج مستوي نسبت الى جميع ما يصح تعلقه به كافي العلم فعلق الامر والنهي كل فعل حي
الامور منها وما انعكس والامر بقطعة وهذا الوجه منهم الرأى على الاشياء حيث
ما تقولون بالحس والعلم العليل لم ينفوا احد فعلق الامر بما سعلق به النهي واليكس
المعنى من حيث المعنى واستدل على رتبة الكلام ان قدرته في عامة سائر طبع الكائنات
على الحروف والاصوات الدالة على المعاني يمكن في جميع اصناف الباري في الكلام
منه على الحروف الدالة على المعاني ولا شك ان عدم الكلام ممنوع اصنافه منسوخ
صاف بافتداد الكلام وهو على امر في وان قوتش في كونه صا سياتا او كان في
مدره على الكلام كافي السكوت ملا خفا في ان الحكم اكل غير سيرة ومنع ان يكون
للقول اكل من الكائن والاشاعة فالوا الحكم من عام به الكلام لامن واحد الكلام
في محل آخر لقطع بان موحدة الحروف في جسم اخر لا تسمى محركا وان امره لا تسمى محلي الاضواء
سواء وانما اذا سمعنا طامنا حول انما سمع الحكم وان لم يعلم ان التوحدة لهذا الكلام
بان علما ان موحدة سواها في كاسور اى على الحق ووجه فالكلام العام بذات السكوت
على لا كذا ان يكون سوا كفى لشيء المنظم من الحروف المسوقة لانه مادة ضرورية

ان رابتها وانتهى فان اكر حرف الثاني من كل كلمة يسبق بالاول مشروط بان
يكون الاول ملكون قد ياء والكوف الاول ايضا لما كان له اصنافا لا يكون قد ياء
لا متناع طر ان العدم على التدم فالجوع المركب منها ايضا لا يكون قد ياء واكاد
يمنع قيام بذات ابدى في ضمن ان يكون هو المنع او لانه يطل على اسم
الكلام وهو الذي يسمى بالكلام النفسي فان من يورد صيغة امر او نهي او نداء او اخبار
استجارا او غرذاك بجدى في نفسه معاني يور عنها بالالفاظ التي يسميها بالكلام
فالمنع الذي يحده في نفسه وهو في حله ولا يختلف باختلاف العبارات
الاو متناع والاصطلاحات وتعد الحكم حصوله في نفس السامع لم يور على حقيقته
الذي يسميه كلام النفس حدثها واكره الميم وقال **والسنان في اي كلام نفسي**
وقد شرفنا في تحت السموات فليراجع اليه من اراد الاطلاع عليه والسماع
المواقف كلام في خمس كلام انه محتمل ان لفظ المنع يطل على دلالة على دلالة اللفظ
ولكن على الاثر الثام ما يفرق بين الاشياء لما قال الكلام هو المنع النفسي فهم
الاصحاب منه ان راد دلالة اللفظ وحده وهو القديم عنده ولما العبارات
فاما في كلامنا جازاله لانها على اسم كلام حقيقته حتى مره وان اللفظ حادث
بذاتها ايضا لكنها ليست كلام حقيقته وهذه الذي فهمه من كلام الشيخ لو انه
ما سدة لعدم الكنا من اكر كلاميه ما بين دفتي الصحف مع انه علم من الذين
مرددة كونه كلام الله في حقيقته وعدم العارضة والحدوي كلام الله الحقيق
كون المعرود والمحمول كلام حقيقته الى غرذك مما لا يخفى على المسطر في الاحكام
فوجب حمل كلام الشيخ على انه اراد به المنع الذي يكون الكلام النفسي عنده امر
اللفظ والمنع حقيقا باذات اسديت وممكن في المعاصف معرودا بالاس
محمول في الصدود وموخر الكنا والقرأة والخط الكاوه وما قال من ان
والالفاظ ترتيبه متعاقبة فخر ان ذلك الزب انما هو في اللفظ بسبب
الآثار فاللفظ حادث والالفاظ الدالة على حدوثه يجب حملها على حدثه

حدث اللفظ جميعا بين الاول وهذا الذي ذكرناه وان كان مخالفا لما عليه
اصحابنا الا انه محال على معرفته وحال بعض النسخة في العمل بكلام الشيخ
افساره محمد السرخستاني في كناه المسمى بنهاية الاقدام ولا شهيرة في انه اورد
الاحكام الظاهرة المنسوبة لواعيد المسيلة اول الفاسد التي ذكرها لم يتم
ما فهم الاصحاب من كلام الشيخ من كناه في الوجهين الاول واسم من وجوه
المعركة واكره انسا ما ذكرناه فليدكر ومن اكر كلامه ما عن دوى المصحف اما
كمزوا اعتداه ليس كلام الصريح بمعنى انه من محرمات البسر اما اذا اعتداه
كلامه في معنى انه ليس منه فانه يذبح في هو اللفظ ما هو منه حقيقته وهو
الصريح ومخرجه ان اوجه في لسان الملك اذ في لسان النبي عليه السلام واه بعد
نوشاد الرعية في لوح المحفوظ فليس من الكفر في شي من هو بسبب اكره الاصا
فلا يخفى ان توهم كونه كونا واذكره من ان رتب الحروف انما هو في اللفظ دون
المحمول فاللفظ حادث دون المحفوظ فذلك امر خارج عن طور العمل في ذلك
الاصول ان حركة يكون اجزا مجتمعة في الوجود لا يكون لبعضها تقدم على بعض
متنا الجمع في اللفظ صدق ان السكون على ان الكذب في كلامه مع اما المترتبة
هو حين اسار الميم الى اولها وهو ان الكذب في الكلام الذي هو عند من قبل
دون الصفات لان الكلام عند من لا ذكرنا آتيا سويا ومن خلق الالفاظ الدالة
على المعاني المقصودة منها فصيح وسو كانه لا يفعل المنع وموينا على اسلم في آيات
حكم العقل بحسن الافعال وجمها وانما انما في مصلحة العالم لانه اذا جاز وقوع
الكذب في كلام احد في منع الوجود عن اخباره بالشراب والعباب فصار ما
حرة من امر الالاوه والاولى وفي ذلك فوات مصالح الحمى والاصحاب
عليه عدم فلا يكون اخطاره والاشاعة فلو حره او لسانه مع والحق
على السمع في اجماعا وايضا فيلزم ان يكون من اكل منه في بعض الاوقات اعني
وقت صدق وكذبه في فصل من الوجه انما يدل على صدق الكلام النفسي الذي هو

صفحة عامه بذاته يتبع والارزم مصان صفته مع كال صفنا ولا دل على حدة
في الكلام اللفظ الذي يخلقه في جسمه والاعلى من مقتود منه لانه على ذلك التقيد
لزم التسليم في حده ولا فرق بين التسليم في الفعل ومن التسليم في اللفظ
مع ان الاسم بيان مدونه في الكلام اللفظي اقول مع الصدق والكذب
الما هو التسليم دون اللفظ ولما كان الكلام المنفي عنه ممدول الكلام اللفظي ومضاه
كان كذب الكلام اللفظي واجبا الى كذب الكلام المنفي في لزوم التسليم في صفته
التي ان لو اتصف بالكذب كان كذبه قدما اذ لا يتصور الحادث بذاته في فلهزم
منع عليه الصدق المتعالي لذلك الكذب وانما حارز وال كذب الكذب وسواء
كان ما ثبت قد مره امسح عدمه والارزم وسوا مناع الصدق عليه بكذا في التسليم
ان من علم كسبا المكنة ان كثر عنه على ما هو عليه اقول لو تم هذا الدليل لكان على التسليم
صدقه ايضا ان ما ثبت ان لا يتصف بالصدق لكان صدقه مديا منسحق عليه
الكذب المتعالي لذلك الصدق كذا علم ضرورة ان من علم كسبا المكنة ان كثر عنه
ما هو عليه فان حصل الا حار عن التسليم لا على ما هو عليه نفس كان رجوعا الى الواجب
فكل هذا الوجه اصنافا ما دل على كون الكلام المنفي صادقا دون الكلام اللفظي
لا يمكن الجواب على ما ذكرنا في الوجه الاول ان ما ثبت كذب الكلام اللفظي راجع
الى كذب الكلام المنفي كما ذكرنا آتينا وكذب الكلام المنفي عدم كذب اللفظ
قديم ويلزم ما ذكرنا من المحذور لانهم لما حوروا حدوث الكلام اللفظي مع عدم
التسليم فلان كذا حدوث منه اللفظ اعني حدوث كذبه لكان اولي قبول
المعقول اذ هو الذات وهو معتد الا صاحب الدلالة على الصدق في الكلام
واللفظ ولبرائة من الناقشات اجماع العلماء والاشياء اعلمهم السلام وقد ثبت
صدقهم بدلالة المعجرات من غير توقف على سوت كلام اصدق فضلا عن صدق
و **وجوب الوجود بدلا من كسبه** لما كان الواجب مانع عدمه كان باق
مستمر او جوده اولا وابتداء واحتقوا في ان البقاء على موصفه رايه على الذات

حتى يكون الصفات بما فيه اوله فذهب الشيخ الاشعري واتباعه الى الاول لان الكوا
بان بالضرورة فلا بد ان يتصور محسني هو البناء كما في العالم والعاور لان البقاء
ليس من السلوب والاضافات وهو ظاهر ليس انما عبارة عن الوجود بل
راية على الوجود بمقتضى كونه كافي ان الحدوث والتسليم كذا في غير الوجود
لحق الوجود بعد الحدوث اقول حله ان البقاء وجود مخصوص فانه وجود مستمر كما
ان الحدوث ايضا كذلك فانه وجود عدم وذهب الاكراد الى ان التسليم
راية وما بهم المم واشار اليه بقوله **وهي الريد** واستدلوا عليه بوجه احدا
ان المعقول مستمرا في الوجود ولا يتغير لذلك سوى الوجود من حيث اشتباها
الزمان الثاني وما بينهما ان الواجب لو كان ماقا بالبقاء الذي ليس نفس ذاته
كان واجب الوجود لذاته لان ما هو موجود لذاته فهو باق لذاته ضرورة ان ما بالذات
لا يزول ابدا واذ افسر البقاء بصفه الوجود في الزمان امكن ان يكون له في الحال
التي هي في ذل لانه ان الواجب موجود في الزمان امكن ان يكون سوى ذاته واعرض عما
المتعين ان اللازم ليس الا افتقار منه الى منه اخرى شات من الذات و
الامتناع فكذا لا راد من توقف على العلم والعلم على المحور ورويان افتقاره في
الامر سوى الذات ثانيا في الوجوب الذات اقول فيعود الى الوجه الاول ولا بد
تأخر من ان البقاء وجود خاص فاقى المقدام مستدركا وما بها ان الذات لو
كان ماقا بالبقاء لاسف فان امتر منه البقاء الى الذات لزم الدور فيكون
سواء كل في الزمان امكن على الآخر وان افسر الذات الى البقاء مع استغناء عنه
كان الواجب هو البقاء والذات متف وان لم يصغر احد سما الى الاخر على التوقف
محتثا معا كما ذكره صاحب المواظف لزم تعدد الواجب لان كلاما من الذات و
البقاء امكن استغناء عما سواه اذ لا فسر البقاء الى البقاء لا فسر الى الذات ضرورة
افتقار الكل اليه واستغنى عن جميع اسواه واجب قطعا فانه مع ان لم يزل من عدم افتقار
البقاء الى الذات قال لان افتقار الصدق الى الذات ضرورة في رايها ان البقاء

لو كانت متناهية زائدة على الذات فأيده كانت باقية بالبقاء وسهّل
سواء كان بالبقاء أو كغيره من غير زيادة على ذاته فأيده كانت باقية بالبقاء وسهّل
بما يتبعها من غير زيادة على ذاته فأيده كانت باقية بالبقاء وسهّل
أي لا يمكن تعدد الواجب **والواجب** لا يمكن التعدد لأن الواجب لا يمكن أن يكون له أكثر من واجب
أو مطلقا بها أو طارعا عليها فلو تعدد وان كان مطلقا بغير متفصل فلو تعدد بالذات لا يتصل
اجتماع الواجب في نفسه لا أمر متفصل لأن الاحتياج في العيّن يقتضي الاحتياج في الذات
أما الشيء فلم يمكن لم يوجد أول **والواجب** لا يمكن أن يكون له أكثر من واجب
الواجب لا يمكن أن يكون له أكثر من واجب **والواجب** لا يمكن أن يكون له أكثر من واجب
الكلّام فان قولنا ان كان سبب التهمة الواجبة فلا تعدد ان اريد بالواجب ما هو
موجب عليه ورد السخ على لزوم فانه يجوز ان يوجد واجبان في عين كل واحد منهما نفس
بلا تعدد وكذا قوله وان كان مطلقا بغير متفصل عن الواجب فلا وجوب بالذات
اريد به التهمة ورد السخ على لزوم فانه يجوز ان يكون سبب كل واجب مطلقا بغير
عن مفهوم الواجب اعني ذات الواجب بلا تعدد لاننا لا نحتاج الى امتثال من ذات
الواجب ومفهومه لا يتعدى لانه قد يكون شتقا فاما متناهية في الواجب وايضا
كان الواجب كركن واحد كان لكل منهما من ضرورة وانما ان يكون من الواجب
والعين لزوم اولاً فان لم يكن له جازا اسكا كما لزم جازا الواجب بدون العيّن
وحوالي لان كل موجود ممكن او جازا العيّن بدون الواجب وهو ما في كون
الواجب ذاتا بل لا يمكن كون الواجب مطلقا حيث عين بلا وجوب وان كان
الواجب والعين لزوم فان كان الواجب بالعين لزم عدم الواجب على
ضرورة فقدم العلم على المعلول بالوجود والوجوب وان كان العيّن بالوجوب
كلما بالذات لزم خلاف المفروض وموقوده الواجب لان العيّن المعلول
غير مختلف فاما تعدد الواجب بدون وان كان العيّن بالوجوب لا يمكن متفصل
الواجب واجبا بالذات كاستحالة احتياج في الواجب والعين بل في احد

لا متفصل وموكل اول **والواجب** لا يمكن عدم الواجب على ضرورة عدم العلم
على المعلول بالوجود والوجوب فاما هو على تقدير كون المعلول موجودا خارجيا للمعلول
تبعها ليس كذلك لما سبق من ان الواجب من الامور الاعتبارية ولو سلم فلو تعدد
متعارف للوقوف عليه لان احدهما وجوب الذات والاخر وجوب الواجب وايضا
انما ان يكون بين الواجب والعين لزم اولاً ان اراد بالعين الواحد المعين من
العيّن فثمة ان لا لزوم من وجوب الواجب قولنا ان جازا اسكا كما لزم جازا الواجب
بدون العيّن فلو تعدد وانما لزم لو لم يكن سبب من آخر وان اراد بالعين احد
العيّن على العيّن فقولنا وان كان العيّن بالوجوب او كلاهما بالذات لزم
خلاف المفروض وموقوده الواجب فلو تعدد لان العيّن المعلول لا يرد
مختلف فلو سلم لزم عدم العيّن على العيّن لانه في التعدد **والواجب** لا يمكن
الوجود بل على **الواجب** لا يمكن ان يكون له أكثر من واجب لان كل من المتكسر
مكرر بينهما ووجودا من لا يتصل بركب الواجب كاسياني كمن الواجب لا يمكن
وجوده عارضا لما تقدم بيانه **والواجب** لا يمكن ان يكون له أكثر من واجب
الاجزاء العقلية كالركب من الجففس والفضل والركب من الاجزاء الخارجية كالركب
من الجدران فاستغنى لما بينا ان الواجب لا يكون مركبا لا ذميا ولا خارجيا وعلى
هذا ايضا لان التعدد في المسار كفي الموضوع مسايق والواجب لا يكون في الموضوع
وعلى **الواجب** لا يمكن ان يكون له أكثر من واجب لان الواجب لا يمكن ان يكون له أكثر من واجب
لكن لا لو كان في مكان كان محتاجا اليه ضرورة والمحتاج الى الغير يمكن فلو كان
الواجب وكان المكان مستغنيا لان المكان قد يوجد بدون الممكن لا المكان الحلق
للمستغنى عن الواجب كونه مستغنيا عما سواه اذ لو احتاج الى الغير فذلك الغير لا
واجبا وممكن محتاج الى الواجب وعلى التعدد لزم الاحتياج الى الواجب وهو
فلان المفروض من قديم وجوب الممكن اول **الواجب** لا يمكن ان يكون له أكثر من واجب
لغير في الممكن لاني الوجود والممكن هو المحتاج الى الغير في الوجود لاني ارا

غيره فلا يلزم إمكان الواجب وايضا استثناء المكان عن الممكن في وجوده متمنع قوله
 لان المكان قد يوجد دون الممكن فلو لم يكن الممكن هو الواجب كما في الدنيا
 هذا وانما لو كان سحرا فاما ان يكون في جميع الارض فلا يلزم داخل الميزان
 الواجب لما لا يمنع من المدورات واما ان يكون في البعض دون البعض فان كان
 لمختص لزم احتياج الواجب الى ذلك المختص والالتم الترخيص بامرج اول مخزان
 يكون المختص هو الارادة على ان الاحتياج المستحيل هو احتياج الواجب في وجوده
 احتياج في صفة الى اخره كما ذكرنا ايضا لو كان في مكان كان المكان قد يناد
 قد يبين ان العالم حادث وايضا لو كان يميز المكان حرم الاستحالة كون الواجب
 عرضا فاما ان لا يتم ذلك كون خواص اخرى وهو الاشياء احرى على ان يكون ذلك
 علوا كبيرا او مستمرا فيكون جسا وكل جسم حادث لما يبين من حدوث الاجسام
 ايضا فلزم حدوث الواجب وتركيبه وعلى **الحلول** ايضا لان الحلول يحصل
 بسبل التبيين وان سئل الواجب الذاتي وايضا ان حل في شئ فاما ان حل في
 لزم استقامه بحسب استقام المحل وتركيبه وان لم يستقم كان الواجب احرى الاشياء
 هذا لا شك كونه حال في محله وبسبب بعض المصروف الى انه في محل في العالم
 الى حلول في محله على السمع فان ارادوا بالكلول في المحل فان ارادوا
 فذلك فلا يمكن منه اذ اثباته الابد تصور معناه **وعدل في** **الحال** ايضا
 من ان الاستقامه لا يمكن ان اول في جلد من فروع وجوب الوجود لانه نظره في
 المسائل وقال بعض المصنفين ان الشئ العارف بهاء مراد مني هو تصور
 هو احدية و هذه المرتبة هي النار في الرحيم فان كان المراد بالاعاد
 فلا شك انه لا بد وان كان المراد به غيره فلا يمكن منه اذ اثباته الابد تصور
وعدل في **الحلول** **الحادث** في ايضا كجمهور على ان الواجب متمنع ان تصف
 الى الوجود بعد العدم حلا ما لا كرامة لا تصاد بالسلوب والامتنان في
 بعد ما لم يكن كونه غير راق لزم المصنف دار العالم والمولود وبالصفات الكيفية

المغيرة بالسلطات كونه عالميا بهذا الحادث وقادرا عليه محاربا واستدلالا
 الاول انه لو جاز ان تصاد بالحادث لجاز السنان عليه وهو باطل بالاجماع ووجه
 القوم ان ذلك الحادث ان كان من صفات الكمال كان الكلو مع حوارا
 به مسايا له مما في وقد عاينه من حدوده وان لم يكن من صفات الكمال استخ
 صفات الواجب لا مما في ان كل ما يقع منه هو موزون ان يكون صفة كمال
 امر من عالم ان الكلو عن صفة الكمال نفس واما كون لو لم يكن حال الكلو متصفا
 كما لو كان بعد الشرط لحادث في الكمال وذلك بان يتصف دائما بتوابع كمال
 سابق اقواده مع عدمه ونهاية وكون حصول كماله في شروطا واما ان السان
 على ذكره الحكماء في حركات الاطلاق فالكلو عن كل فرد كونه شرط حصول كماله
 واستمراره كالات عرنا سيرة فالكلو عن نفسا واجيب بان ذات الواجب لا يح
 عن الحوادث وكل ما في على الحوادث فهو حادث اذ لو كان قد يما لزم وجود
 الحادث في الازل وانما في اول الملائكة مع عدمه كذا وهو المعتمد عند الحكماء لان
 لا صفات بالحادث مع عدمه على الله في حال واقعه من ما ان اراد بالغير غير
 لا سأل من حاله حال فاكبر في نفس التسارع فان اراد في صفات الواجب او
 اراد اتصال عن الغير فاعرف من صفات الحوادث ان يكون الحادث معطو الذات
 بطريق الاحتمال او بطريق الايجاب بان يصف صفة كالية ملاحة الاقارن
 من اكل ما يتصا الاخر كحركات الاطلاق فذلك من صفات الحادث انه لو اصف الحادث
 لزم جوارا ليه الحادث بوجه صفات الحوادث وسو بوجه صفات الحوادث
 الازل ما لا اول له وجه الزوم ان كونه الا صفات كماله في الازل اول
 منع لا سأل الله الى الجواز وحواله الا صفات الشئ في الازل متمنع جواز
 وجود ذلك الشئ في الازل فذلك جواز وجود الحادث في الازل وجوابه ان الازل
 في استحالة الانتقال جواز الا صفات في الازل على ان يكون الازل في الجواز
 وهو المستلزم الاخر جواز الحادث لا جواز الا صفات في الازل على ان يكون

قد لا تصاف يلزم جواز اريد الحادث ولا خلاف في ان المحال جواز اريد
 الحادث بمعنى امكان ان يوجد في الازل لا اريد جوازه بمعنى ان يمكن في الازل
 وجوده في الجملة وهذا كما قال ان عالمه الاكبر لا يحد العالم حقيقة في الازل كمالا
 قايمة لا يحد العالم في الازل اي يمكن في الازل ان يوجد ولا يمكن ان يوجد
 الازل ومعنى الكلام ان معنى الحادث بشرط الحادث والا فلا خلاف في ان الحادث
 وجوده في الازل الرابع انه لو حاز اتفاقا بالحادث لزعم عدم تعلقه عن الحادث
 فيكون حادثا لما سبق من ان كل ما لا يحد عن الحادث فهو حادث اما الملائكة فليكن
 احدهما ان المصنف بالحادث لا يحد عنه وعن غيره وهذا الحادث حادث لا ينقطع
 الى الحادث ولا يمتد الى القدم كذا لك لما مر من ان ما يتقدمه من عدمه
 ما يمتد الى الازل عنه وعن قايمة وهي حادث لما مر من ان اريد العالم ليسلزم جواز اريد
 المتيقن يلزم جواز اريد الحادث وهو محال وكذا الوجه في ضعف اما الاول
 ان اريد بالعدم ما هو المتعارف فلان ان لكل صفة ضد وان الموصوف لا يحد
 الضدين وان اريد مجردا ما شانه وجودا كان او عدميا حتى ان عدم كل شيء ضد
 وحاصل الخلو عنها فلان ان ضد الحادث حادث فان القدم والحادث
 حلالا من صفات الوجود خاصة بعدم الحادث فكل وجود ليس يتقدم ولا يتأخر
 وان اطلقا على القدم ايضا باعتبار كونه غير سبق الوجود او سبقه فلو
 واستمع نوال القدم كما هو في الوجود لظهور نوال القدم الازل لكل حادث
 اما ان يقال ان العالم على معناه امكان الاتصاف ولو سلم فاذلها انما
 يقتضي اريد جواز المتيقن له امكانه لا جواز اريد للعدم الخ وقد عرفت الفرق
 اجمع الحكم بوجوه الاول الاتفاق على انه لا يمكن تسمية بغيره ولا يستلزم
 الوجود الجائي بل هو المسبوق واليه هو حادث فحدث هذه الصفات
 انما هي بداهة واجب بان الحادث يمتد على كل الصفات وانه اذا كانت
 الثاني للشيخ للقيام بما لا يكون منه قسم في المسح الحادث او كونه منه منع وصف

القدم وهو كونه غير سبق بالعدم وانه لا يصلح جواز لظهور في الحقيقة الاولى
 فصيح قيام الصفات بالحادث وبالكما ب منع الحكم لانه ان يكون المصحح حقيقة القدم
 الحادثة لحقيقة الصفات بالحادث فلا يلزم اسر كل الصي ولو سلم كذا ان يكون القدم
 سرطا والحادث ما انما الثالث انه لو صار عالما للعالم بعد ما لم يكن وصار عالما
 لم يزد بعد ان كان عالما بالاسبق بعد حدوثه فمضى الصفات كماله وصفه العلم واما
 ان النية في الصفات فان العلم منه حقيقة لما علق بالعلوم خبر ذلك السلف
 بحسب نية والكالية من الصفات الاضافية او من الحقيقة والمغيرة فليكن
 لا يمتد واما الكرامة العقلية او اخواتها في قيام الصفات بالحادث وانه تعالى
 وان اكرهه بالان فان الحاسة فالوان الارادة والكرامة ما كان لاني محل
 لكن المراد من الكرامة حاسة ما كان في داء وكذا الالف معية والمغيرة بحادث
 المسبوق والمغيرة والحسين بمت علوما متحدة والاشعير يشون النسخ وهو اما
 رفع الحكم العام مائة او انتهاءه وسما عدم الوجود فكم كان حاديين والعلامة
 فالوجود الاضافات مع عرو من المعية والعلامة المتحدتين لاداءه في ذواته
 المغيرة في الاضافات وهو جاز كما ذكرنا آتيا وتحرير كل الرابع ان الصفات طائفة
 فسام حقيقة محضة كالمكون وحقيقة ذات امنا كالعالم والدة واهلها كالمعية
 العلوية وفي عداد الصفات البلية ولا يكون النسبة الى داء في النية في القدم
 اول مطلقا وبجورج العلم الثالث مطلقا اما القسم الثاني لا يكون البعية
 فوز في حقيقة اول الادلة المذكورة لو ثبت لانت على امتناع النية في صفاته في
 مطلقا اي انما قسم كان فيخص الدعوى مع عموم الادلة خطأ وبل ايضا على
ما ذكره ايضا في واجب الوجود لا يكون مما جاني وجوده وفما تروى على وجوده
 ما ذكره داره والام لم يكن واجبا لداره **و** بدل على **الام** مطلقا يعني سواء كان
 اجبا او علقيا فان الواجب في عالم اصلا لان الام اكد كل المساني من حيث هو
 نافي واعدته منزه عن ان يكون شيئا فليلا اذا الشئ لا يكون ما في المدا

يدل على الله المراجعة لانها من تواج المراج وطائفة مستعمل على واحد
 توجض الله بالمراجعة لان الحكماء يستون له تعالى الله العقلية فانهم يقولون
 ادراك للسلام من حيث هو لا يتم من ادراك كالاتي دارة التدبير وذلك من ضرورة
 شهيد الوجود ان كماله اجل الكمالات وادراكه لا يوقى الادراكات
 فوجب ان يكون له اقوى الذات ولذلك فالواحد من مبدء الاول
 بدارته واهم من علمه بان ان اراد ان يحال الى سمها الله في نفس ادراك السلام
 فما يخص ذلك باذنه وان ادرك فانها مملكتان قطعا **والمعاني والاحوال**
الصناعات الزائدة عن الله وجوب الوجود يدل على المعاني خلافا لشيخ
 الحسن الاشعري فانه قال ان مدته معان فاعلم بذاته هي العلم والقدرة والارادة
 والحكمة والكلام والسمع والبصر وعلى في الاحوال خلافا لابي اسم فانه قال ان مدته
 احوالا مثل العالم والعاية والحيثية وغيرها وعلى في الصناعات الزائدة في
 الايمان خلافا لطائفة من المعرلة فانهم قالوا ان مدته معان صناعات زائدة في
 الاعيان واشار المصنف في هذه الاسور كلها لان وجوب الوجود والى علمها لان
 الامور ان كانت واجبة لذواتها لزم تعدد الواجب وقد ابطالناه وان كان
 لذواتها فالجواب بها ان كان سوذات الواجب لزم ان يكون الواحد قابلا
 فاعلا وهو باكل وان كان حرة لزم اعتبار الواجب على حرة واهم من علمه بان
 امتناع كون الواحد قابلا فاعلا كذا وجوب الوجود يدل على **نفي الزيادة**
 الاشاعة الى ان مدته يجوز ان يرى وان المومنين في الحسد برودة مراد عن
 المعابد والكمية والمكان وخالهم في ذلك جميع الرق فان الشبهة والكرامية انما
 تقولون رودة في الكمية والمكان كونه عند سمها تعالى احد عن ذلك ولا تخرج
 في حوار الاكشاف الامم العلمي ولا للمفسر في امتناع ادراك صورته من الرق
 في العين او اتصال الشياخ الخارج من العين بالمرء وانما محل النزاع انما ادعى
 مثلا محذور سم كان نوعا من المعرفة ثم اذا انصرفنا وغمرنا ليس كان نوعا آخر

الاول ثم اذا فتح العن حصل نوع آخر من الادراك فوق كاولين سمها الروية ولا
 في الدنيا الا ما هو في جهة ومكان محمل هذه الاحوال الادراكية بل مع ان تقع بدون
 المعابد والكمية وان معلق بقات مدته من اعم البجته والمكان ام لا ولم يسم على
 الامكان من المستول قوله في حكمه وباب انظر انك قال ان براني وكل
 الى الجبل فان استمر مكانه فوق راني والاحتجاج بين دجيس احدهما ان موسى
 سال الروية ولو امتنع كونه في حرمها لما سال الروية لانه ان علم امتناعه او كونه
 فان علمه فاعلم لا يطلب الجمال لا عيب وان جيله فاكما بل بما لا يجوز على الله و
 منسوخ لا يكون ساكرا يا قدوم منه في ذلك في كسار بل فيمنع ان لا يصلح للنبوة اذ
 المنسوخ من البعث هو الدعوة الى الصايد الكعبة والاعمال الصالحة وايضا اشارة
 على الروية على استدار الجبل وهو امر ممكن في منه والمعلق على الممكن ممكن لان
 المعلق ان المعلق يقع على تقدير المعلق عليه والحق لا يقع على شيء من العباد ورو
 اعم من على الاول بوجوه الاول ان موسى لم سال الروية بل كونه بها على التكميم
 لانه لا زنها والحق اسم المذموم على اللازم سماع سيا استعمال راي من علم و
 ادى من علم كانه قال احصى عالمك علما ضروريا واجيب ان الروية وان
 سملت معنى العلم لكنه تنسج حملها عليه بوجوه الاول انها لو كانت بمعنى العلم
 كان النظر المرتب عليها معناه اما لكن النظر الموصول بالي نفس في الروية
 متناه طرمن ان لا يكون موسى عليه علما ضروريا مع انه كاطبه وذلك لا يحصل
 ان الحاطية حكم الحاضر المشاهد الثالث انه لا يكون الجواب في مطابقا للسر
 لان قول ان براني في رودة في العلم العزوي باجماع للمعرلة الى ان الكلام
 حذف الصان والمفعول اني آت من اناك انظر الى اسك واجب بان ذلك
 سسم الاول فلان الجواب في لاطاق السؤال لان قوله في راني على ادركنا
 من الاجتماع في رودة في الروية آية من آياته واما ما قلنا ان ادراك الجبل
 اعلم آية من آياته فكيف يستقيم مع روية الآية واما ما قلنا ان الله تعالى

انه كمال اكمل الاستقرار فكيف مع ملق ردها بالاستقرار الثالث ان موسى عليه
 السلام قال في سورة قمر لا تسفه لانه كان عالما بما سألها عن قمره افرح عليه
 قالوا انما انه تحسيرة ما لم يمنع فعملهم يوم اسبغوا فيه من حاله الطاهر
 حيث لم يزل ارمهم سطوا اليك فاسد اما اول اظفارهم لما سألوا وقالوا انما الله
 جبره زجرهم الله ورد عليهم عن السؤال باخذ الصاعقة فلم ينج موسى عليه في زجرهم
 الى سوال الرد ليس في اخذ الصاعقة ولا في اسراع السؤل لموازاة ان يكون
 لتقدم اعجاز موسى عن الايمان بما طلبوه من الايمان بما طلبوه والما كذا
 فلان كبر الروي كمال كبر عند اكر العزلة فلا يجوز موسى حصاره وتمرير ان ظل
 الارض انهم لما قالوا اجعل لنا آياتا كما لهم آياتهم رد عليهم من ساعد لولا انكم قوم
 ولما لما فلا تهم ان كانوا موثقين بموسى عليه مصدق بكلامه كنه اسم اخباره
 الروي من غير الطلب كمال ومشايد لما جرت من الاحوال والاحوال والاهل
 عند الطلب والى اب لا تهم وان سموا الكواب فهو الخبر بانه كلام الله
 ورد هذا بانهم كانوا موثقين لكن لم يعلموا مسئلة الروي وطوا حوارا عند سماع
 الكلام واخبر موسى عليه في الرد عليهم طريق السؤال والكواب من الله في يكون
 او من عندهم واهي سلم الحق وامام موسى الروي الى من ردهم لسلاتي لم
 ولا تقولوا لو سألنا الله لآه لعل قدره عند الله في الرابع ايه سال الرد
 مع علمه بما سألها رايه الطائفة معاصد اهل العمل والسمع كافي طلب ايه
 عليه ان ربه كنهه احياء الولي الخامس ان معرفة الله لا توقف على العلم
 بمسئلة الروي فخور ان يكون لا يستغنى بغير العلوم والوظائف الشرعية لم
 بباله هذه المسئلة حتى سألوا منه فطلب العلم اذ حكرت بباله وكان كمال انبا
 طابا الحق فاخره على السؤال ليس لعله كمال واجب ان الرام ان الراسي المصحح
 بالعلم في معرفة الله سبحانه وما يجوز عليه ومنع دون آحاد المعرفة ومن حصل طر
 من علم الكلام في البديهة السبابة والظرفه النجاة التي لا مسلكها احد

وعلى الوجه الثاني ايضا ما لم يسل الروي على استقرار ايجل مطلقا او حاد السكون
 لكن كمالا على عقيب النظر بدار الغاء وسو حاله لرل وانذ كاك والالام الحكان
 الاستقرار جوايب بانها علمت على استقرار ايجل من حيث هو غير قيد بجال السكون
 او كركه والالزم الاضمار في الكلام فان قيل استقرار ايجل واضح في الدنيا
 فترجم وقوع الروي فيها قلت المراء استقرار ايجل من حيث هو غير متناه كمال حركه
 او سكون كمال في المستقبل وعقب النظر ليل الغاء وان طارده السكون الساكن
 والحق فان قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط طفا كنهه الشرط
 ينشأ ما سوف عليه السوي ولا يكون فاختلافه والما الشرط السليط فغناء ما يتم عليه
 بعد واجه ما توقف على السوي باحصل بمنزلة الملتزم لما علق عليه وايضا الاستمرار
 حال كركه يمكن بان يحصل حال كركه السكون ومن السؤل انما يرى الاغراض كمالا
 والاضوار وغرضها من كركه السكون والاجتماع والافراق وذلك نظا وموسى
 ايضا فذلك لا ماري الطول والعرض في الجهم ولهذا يميز الطول من العرض فميزته
 للطول من الطول وليس الطول والعرض فميزت فميزت بالجهم لما تميزت من كركه
 من الجوامع التفرقة بال طول مثلا ان عالم كركه واحد منها ذلك الجوامع فميزته
 انه فصل التفرقة وان تمام بالجهم من جوه واحد من قيام العرض الواحد فميزته
 من حال قوده الطول من كركه الجوامع التي كركه الجهم منها حدث ان صوارده
 كركه من الجوامع والعرض وهذه السؤل طفا على فميزته كمال وجودها وذلك فميزته
 في الوجود واستانها عند عدم فان الامسام والاعراض لو كانت معدومة
 لا مجال كركه فميزته بالضرورة ولا غافق ولولا كركه امر صحيح حال الوجود فميزته
 ما لعدم كركه اختصاص السؤل حال الوجود فميزته بالعرض فميزته السؤل على تقدير
 استنساها عن العلم الى طرف الوجود والعدم على سواد هذه العود المستحقة
 في الاعيان كركه من الجوامع والعرض كركه معلوما مسر كركه فيها والالزم
 الامر الواحد وسو كركه التي حريا بالعلم المحققه وهي الامور المحققه اما

ما يجوز وما لا يعارض وسويع جاز لما في بحث العلة المشتركة المانحة
 او الحدوث اذا لم يترك بين الكواثر والعرض هو انما فان الاجسام لا توافق الا في
 في صفة عامه سويع كونهما متماثلين في كون الحدوث لا يصلح ان يكون على الصفة
 عبارة عن الوجود مع اعتبار عدم سبب والعدم لا يصلح ان يكون حوالا للحدوث
 السام صفة ايات لا تتفق في عدم ولا ما هو مركب من فادون العلة المشتركة
 في الوجود ليس الا في صفة مشترك بينهما وبين الواجب لما تقدم من ان شر اك الوجود
 بين الوجودات كلها فلهذا هو الرد في صحة في حق الواجب في محو زمان في
 مثال وسوالنا ان قول شمول الردية للجواهر ممنوع وما ذكر من دليل مع استناد
 على ايات الجوهري الردية في امتناع عام عرض واحد يخلو وسويع في ان
 عن من يمان في محل لم يتقدم ذلك العرض تمامه في محل اخر لا يمتنع ان يكون
 مجموع يخلو من حيث المجموع فانه ليس يمنع في الازم هو القيام بالمعنى انما الاول
 وبعد سليمة قد اعترض بوجه يندفع مما دل عليه كلام امام الحرمين من ان المراد
 بالحدوثها ما يصلح مفعلا للردية لا المورثة في العلة على ما فهمه اكثر من فاعلم ان
 الاول ان الصفة متناهية الامكان ومراهم اعتباري لا تتغير على ما هو موجود في
 الحدوث الذي هو ايضا اعتباري ووجه انذاره ان ما لا يحسن له في الاعيان
 يصلح مفعلا للردية بالضرورة التي في احوالها مشتركة بينهما في الحدوث والازم
 فان الامكان ايضا مشترك في عدم الحدوث ان يكون هو العلة ووجه انذاره ان
 اعتباري لا يحسن له في الخارج فلهذا على معلق الردية وايضا على الصفة مشترك ان
 مجال الوجود والامكان ليس كذلك فان المحدث مصنف بالامكان فلهذا في
 ردية وسوية بالضرورة الثالث ان الواحد النوعي لا يخلو مطلقا فيكون
 بالشمس والنار فلهذا لم يمان ان يكون للحدوث المشتركة على مشتركة وما ذكر من ان
 الواحد لا يخلو في الحقيقة انما هو في الواحد بالشمس ووجه انذاره ان معلق الردية
 لا يجوز ان يكون من خصوصيات الجوهري او العرضية بل يجب ان يكون عاميا

في قطع ما قد يرى في ان حدرك له هو ما من غير ان حدرك كونه جوهر او عرض
 ضلعا عن ان حدرك ما هو راد وخصوصية لا حد كما يكون انما او فاسا سوادا
 او خفزة بل رباري ردا ان معلق ردية واحدة بهوثة من غير تفصيل ما هو من الكواثر
 والاعراض ثم قد يفتقد الى الامن مما يصل الكواثر والاعراض وقد يفتقد عن
 بحث لا عليها عندنا سئلنا عنها وان استقصينا في السائل فلهذا انما سئلنا
 الردية هو الردية المشتركة لا الخصوصية التي لها الاقتران وهذا معنى كون علة
 هو الردية مشتركة من الكواثر والعرض فلهذا ان الردية المطلقة المشتركة هي خصوصية
 الهويات اذ اعراض كنهوم المادية والكمية فلا يخلو بها الردية اصلا وان
 الحدرك من زمني في تلك الصورة المذكورة هو خصوصية واه الوجودية الا ان
 اذراكها اجمالي لا يمكن به على مصلحتها فان رأت الاجمال متساوية قوة وضعفا
 فليس يجب ان يكون كل احوال وسيله الى تفصيل احوال الحدرك ولا يتعلق به من الاحوال
 الرابع ان حدسوت كون الوجود هو العلة وكذا مشتركة بين الكواثر والعرض بين
 الواجب لا يمان من صفة ووجهها هو ردية لجواز ان يكون خصوصية الجوهري او
 سئلنا ان خصوصية الواحدة ما عدا عنها ووجه انذاره ان صفة الردية غير
 يصلح مفعلا لها فلهذا في الاستدلال على الردية الا ذلك ثم الشرطية او المادية
 ان تصور لمحقق الردية لا يمتنع ما عدا عن انما يوجوه اخونها انما لا يمان انما
 وجود من الواجب وغيره كلف وقد جزمه مشترك اشاعره بان وجود كل
 في عين حقيقة واحاد لا تدعى بالمشترك بهذا الدليل ان كان من متعدد كون
 وجود مشترك كالتأني وجمهور الاشاعرة لم يرد عليه ان كان من لا يصدق
 السخ فهو بطريق الازام ولا يجب كون الملتزم معتد الما تمسك به وقال المحققين
 جزم الوجود مشترك من الموجودات كلها عند السخ انما هو الابدان الذي ادعى
 اذ ان الوجود وهو ليس لما هو بيان مما زمان تقوم احدهما بالآخر
 سواد باحكم فلهذا فان كان كون الوجود من الحقيقة المعنى الذي هو زمان

ما ذكره غيره

من العزب واللعن الصادرين من الملائكة الى اربابها الله تعالى لعنه الكون
يوم جرد ذكر بعض الروايات ان الرواية هكذا ووجه ما طرأت يوم كروان قاله
شاعر من اساع سلة الكذاب والرواية يوم كروان مع جسد لا يمتن
من كروان بل وادار من سلة وعلى ما يوجب ظاهر وفي الثالث ركون
بحاله وكذا النظر المجرى عن العمل للرواية كما اننا انما في ان النظر الموصول بال
موضوع لعلب الحدة لا لزور لا تصادف بالاصح في الرواية مثل الشدة و
السرة والاذور والرضى واليقر والذل والخشوع وهي منها لا يصلح منه
بل هي اموال كمن عليها عن الناطق عند طلب الحدة كذا المولى والمحقق مع استا
الرواية ما لم ينظر في الهلال في رايته ولو كان معنى الرواية كان ناقصا
ولم ار ان ينظر في الهلال حتى تراه ولو حمل على الرواية كان التفسير
انظر كيف ينظر طان الى النظر لا ينظر اليه وانما ينظر على طلب الحدة وقال
عالي راسه مطرون ايك وسم لا يتقرون وتقلب الحدة ليس هو الرواية
ولا لم ومما الرضا عاليا حتى يجب من كنهته كنهته في الرواية عاليا حتى لا يتقو
وجله جار عن الرواية ليس يابى من حله على حذف للمصنف اى ما طرأ ان
نواب ربه ما ذكره على معنى انه غيبه وكثير من المفسرين واجيب بان النظر
مع الى حصة في الرواية بشهادة النقل عن ائمة اللغة والسجع لو اردوا استعمال
حيث في طلب الحدة فذلك ما لم ينظر في الهلال فلم ار طلب المصحح
الرب بل ما لم ينظر الى مطلع الهلال فلم ار الهلال وكذا انما لم ار الهلال
الى مطلع الهلال حتى رامت ولم يسم فحمل على حذف المصنف والبر
من الامثلة كلها ما باب حب اطلق النظر على طلب الحدة اطلاقا فانه
المسبب وعلى تقدير كون النظر مجازا عن الرواية يجب ان يخل عليه لان الاشياء
التي يكل انما في كنهه كنهه وجهه وآثاره ولا يثبت منها بين الم
فان بعض الحكم لا يجوز لغة فوجب التصريح في الجار المتيقن ومنه قوله تعالى

عن ربه يوم يذبحون حشر شان الكفار وخضعت لموتهم محو من مكان الموتون غير
محو من يوم معنى الرواية والكل على كونهم محو من عن يوانه وكرامه خلا في الظاهر
ومنه قوله في الدنيا حسنا الحسن وزياده في ظهور ائمة السيرة الحسنى بالحق والراية
بالرواية على اورد في الكبر كاسمجي وسو لاساني ما ذكره البعض من ان الحسنى
ايضا السنى والراية هي الفعل فان قيل الرواية اصل الكلمات واعظمها كيف
نعم عنها ما راوه قلت للنبية على انها اصل من ان تعد في الحسنى وفي احوية
الاعمال الصالحات وادخل من السيرة قوله عليه اكرم سرون ركن يوم القيمة كما
يرون هذا التمر لا يصامون في رويته ومنها ما يروى عن صبيبه انه قال
رسول الله هذه الآلة لخدم الحسن وزياده قال اذا دخل الى الجنة ابخره والى
النار ان رادى ما ابل الجبه انكم عند الله موعدا استهي ان يخرنكم قالوا
انما الموعد والم سئل موازينا ومفر وجونا ودخلنا الجنة وكنا من اننا قال
فخرج الجباب فنظروا الى وجه الله وجل قال فما اعطوا شيئا اجاب اليهم
النظر ومنها قوله عليه ان اول اهل الجنة لمن سطر الى جنة وازواجه ونفسه
خدمه ومرتبه سره التمسه واكرمهم الله من منظره وجهه عدوه
عشيه ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه يوم يذبحون الى ربه ما طرأ وقد مر
هذه الاماكن من نوبت به من ائمة الحديث الا انها احاد والمكررون اجمعا
بوجه عليه وسعيه بعينها منع صحة الرواية واعتبارها وقومها فالعلة منها ان
الرواية اما بالنسبة لشيء المعنى بالمرئى او بالنسبة لشيء من المرسى في حد والرا
على اختلاف المذهبين وكلاهما في حد الباري في ظاهر الامتناع بمرور اخصها
بالكسائيات فمنع دونه واجيب بمنع الكسر خصوصا في العاص منها ان
الرواية كالم بالمرزوقه من الحرب المعايير او ما في كنهه في سيرة في حاشية
نرمه عن المكان والجهه واجيب بمنع الاشارة في العاص فان الاشارة
عز ورواية ما لا يكون مبالا ولا في كنهه بل حوز واداره اعنى النفس فلهذا

ومنها انه لو جازت لامت كل سبب الحاسة في الدنيا والاخرة فلو لم انزل
 الآن وفي الحس على الدوام والاول منف بالضرورة والثاني بالاجماع والبعيد
 القاطع الدال على استغناء غيره ذلك من اللذات وجه اللزوم ان الردية
 عدو لما يحسن كالدور منها ومنع دونها ولا يعمل من كل الشرط في
 حق ردية احدية الا اما ان سلامة الحاسة وكون الشيء جابر الردية لاحتمال
 بالحسينات فان كنا في ردية ولم شرط شرط اخر فمما لزم ان رايه
 اذ لو جاز عدم الردية مع كسب شرطها لكان كون محسنا حال ساسد
 ترا ما ذكره ذلك مسقط وان لم كنا لزم ان راء الآن ولا نراه في الاخرة
 ذلك لان الشرط الى من قبلنا سوى سلامة الحاسة قد ذكرنا انها لا تعمل
 اية وقد قلنا ان سلامة الحاسة محتملة والى من صدق لا مستور فيها
 والسد لان كل حكم امت لدية طالما لذات اوله لادته لادته لا متناع
 اتفاقا باحوال طو جاز روية في حالات كلها واجب ان
 كونه مسقط ان اردتم بان يجوز حكم العقل بانه من الامور المكتبة الى لا يرد من
 وقوعها كمال وليس مسقط بل هو مجمع مطابق للواقع وان اردتم رد
 وعدم حرمها بها فاللزم ممنوع فان استأبها من العادات الطيبة
 الضرورية كعدم سيرة ذرة او ان البت لاسا قسلا عالمين باكمل العلوم
 كالمسقط والمخدرات وكذلك ما تخلق اية العلم الضرورية باستأبها وان
 كان موتهما من المكنت دون الحالات وليس الحزم اعني عدم العمل
 مناعا العلم بانه يجب الردية عند وجود شرطها لان هذا الحزم حاصل لكل
 باله هذه المسئلة بل لمن يجوز له بعد طاقها ولا يجوز ان يكون ذلك الحزم
 نظرا مع اتفاق الكل على كونه ضروريا بل يتولد من شرط الردية في باجمها
 ولا يدى ذلك الشيء لا يارى الحزم من البعيد منسب او ما ذلك الا ان
 فمن اجزاء دون بعض مع سادى الكل في حصول الشرط فلو لم لا يجب الردية

عند اجتماعها لا محال اما ذلك الاجزاء عن البصر فمختلفة ظاهري ماسوا بعد
 فاما قول هذا السواد لا يرد على مقدار قطر المرى اعني طول الامتداد
 الواحد فله طوكان عدم روية بعض الاجزاء لاجل العدد وروى ان هذا المر
 راو بعده عن البصر بعد قطر وحسب ان لا يارى اصلا لكنه يرى ظاهرا للبعد
 المذكور في عدم الردية قال الحكم لا يرد من روية جميع اجزاء ان راء كبر
 واما طرم ذلك ان لو كان صغر المرى وكبره بحسب روية الاجزاء وبعده
 ليس كذلك بل صغر المرى وكبره بحسب صغر الردية وكبره باسما من
 علم المسطر وقال صاحب المواقف ضغطة بناء على ترك الحزم من اجزاء لا يرد
 او على هذا السديد ان راي الاجزاء كلها وحسب ان يرى الحزم كاسوتى الواقع
 كان قريبا او بعيدا وذلك ان روية كل منها او بعضها اصغر مما هو عليه وحسب
 الاصنام فما لا يردى لسوت ماسوا صغرته وروى كل من الاجزاء كبره
 عليه بمثل او ازيد منه وحسب ان لا يارى الا متعنا ضغطة او كبر من ذلك
 باطل قلنا وروى كبره باقل من مثل موجب الانقسام وروى بعضها على
 بعضها كبره على موجب رجحان خارج فوجب ان يرى الكل على حاليها طلاقا
 في الصغر والكبر فيعين ان يكون السناد بحسب روية بعض دون بعض
 لعله منها قوله لا بد ان البصار والتشك به من وجهين احدهما ان اذ كان
 البصر عياره شيئا في الادراك بالبصر استناد الى الادراك بالبصر
 روية معية اكاد المنه من ادراكها واجمع المعرفة باللام عند عدم روية
 البصر والبصيرة لعدم الاستسراق باحوال البصر والامر والامر بالبصر
 بمشاهدة استعمال الضميمة صمد الاستسناد فاعده سبحانه قد احرى به لاراء
 حذو المستقبل فلو آتاه المومنون في الحزم كبره وسو ج واجزاء ان اللام
 نالحزم لو كان للعموم والاستسراق كما ذكرتم كان قوله بذكر البصار وجوبه
 عليه وقد قل عليها البصر فوجها ورفع الاجاب الكلى سلب جوبى ولو لم يكن

للعلوم كان قوله لا بد من الابعاد سببه محقق في حقه الجبرية وكان المعنى لا بد
 بعض الابعاد ونحن نتول بموجبه لا يراه الكافرون بل يتول بخصيص البعض
 بالمتن بدل على الاسباب للبعث فالآية حج لنا لا علينا سلمنا عموم الابعاد
 وان دلوا على الكلام عموم السلب لا سلب العلوم فظاهر عموم في الاحوال الاول
 ففهم على من الروية في الدنيا جعاسن الا انك سلمنا لكن لا نعلم ان الادراك
 لو الروية او لا نعلم انما بل مورد به محصورة وموان يكون على وجه الاطاعة
 كواجب اخرى اد حقيقته السبل والوصول ما هو دامت اذ كانت فلما اذ كانت
 وابتدع رايته التمر ما اذكره بغيري لا طالع الغيم به ولا يصح اذكره بغيري
 رايته فكون اخير من الروية ملزوما لما عجزه لا طالع من العلم فظاهر من
 فيها او قوله الاول انك بالبعث هو الروية باكاره المحصورة فظاهر من
 الروية ملزوما فممكن ان يرى لاسلك اكاره المحصورة كما هو المدعى فان
 السبب لروية الله تعالى مدعون ان اكمال المحصورة التي يحصل ما بالسر في الدنيا
 وليس دور يحصل ما تلك اكمال بعضها بالنسبة الى الله تعالى من غير توسط ملك
 اكاره بعضها بالنسبة الى الله تعالى من غير توسط ملك اكاره وانما الله تعالى مدح
 كونه لا يرى فانه ذكره في انشاء المذبح وما كان من الصفات عدم مدحا كان
 وجوده مصابك بمر الله تعالى عنه فظهر انه يمنع رويته وانما قلنا من الصفات
 احراز اعني الافعال كالصنعة لا مقام فان الاول متصل والثاني عدل كالم
 كمال والادراك ان ما ذكرتم حج لنا على ان السبب هو الروية بالمتن المشار
 فيه بل هو ادراك البصر باحد الخسوس الذين ذكرناهما اعني الادراك على وجه
 الاطاعة كوامر الرب في الادراك باكاره المحصورة لا سببا مما سمات المحذور
 والتقصان وذلك في الاول طاهر وانما في الثاني طلاق الادراك باكاره
 انما يكون لما سألها كاعلم بالضرورة من الحرث والما رويته على الوجه المذكور
 اعني من غير متباين ولا توسط آلة لمحض غنا من الله تعالى على عباده فظاهر انها

معق ومنها ان احدية حيث ما ذكر في كتابه سوال الروية استعظم استعظا
 شديد الاداسمكة اسكارا ليعني حتى ما طلع وهو اكبر الكون في قوله قال
 الذين لا يرجون لقاءنا لولا انزل علينا الملائكة او نرى ربنا لقد استكبروا
 في انفسهم وهموا بأكبر اوجادية او فلتن ما موسى بن يوسف كج حري
 احد حرة فاعذكم الصاعقة وانتم مطعون واوليه لساك اهل الكتاب ان
 نزل عليهم كما نزلنا على موسى اكرم من ذلك فخالوا انما الله
 جرة فاعذكم الصاعقة مطهرهم فلو عازت رويته لما كان كذلك والحواس
 ان ذلك نفسهم وعنادهم على اسرير مسان الكلام لا طلبهم الروية ولهذا
 اعدتوا على طلب ازال الملك عليهم والكتاب مع انها من الكلمات وقا
 ولو سلم طلبهم الروية في الدنيا وعلى من اجمعه والمعاينة على عواضل حال
 الاجسام والاعراض وقوليه حكاية عن موسى عليه بخت اليك وانما اول
 المؤمنين معناه الموت عن الحرام والافتقار على السؤال بدون الاول
 او عن طلب الروية في الدنيا ومعنى الايمان الصادق ما لا يرى في الدنيا
 وان كانت ممكنة فاما قال بعض السلف من وقوع الروية بالسر للمعراج
 فاعلموا على خلافه وقدرى السبل على بل راسد وبك فخال راسد
 فوادى واما الروية في المنام بعد كل التول ببا عن كبر من السلف ومنها
 قوله تعالى لموسى بن برآني ولن لنا سيد وادالم بره موسى ادالم بره غيره اجماعا
 والحواس منع كون لن لنا مدخل سولسني الكوكب في المستقبل عطا كوكب في
 لن ممنوع اي الموت ولا سلك انهم ممنوع في الاخرة للتخلص عن العقوبة ومنها
 قوله تعالى ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب وارسلنا بالانبياء
 لانهم لعلهم على السبب واذالم بره من تكلية في وقت الكلام لم بره في غيره
 جماعا واذالم بره سوا الكلام بره غيرهم ايضا اذ لا يعل بالقرآن والحواس
 ان التكليم وجها يكون حال الروية فان الوحي كلام سمع بسرعة والهم

الى انه لا يمكن ان يرى وجعل ذلك من فروع وجوب الوجود مجابا ذكرنا
 احتجاج المشركين للردية وقوله **وسوال موسى عليه السلام** اساره الى الارض من
 الاعراضات التي ذكرنا على الوجه الاول من وجوب اجتماع الاسماء بالآثار
 على امكان الروية وقوله **والتميز لا يدل على الروية** اساره الى الاول من الآثار
 الذين ذكرنا ما يستلزم بالاسم على وقوع الروية وسواء ما لم انظر الى
 الاسماء وقوله **مع قوله الاول** اساره الى الاعراض التي وسوان الكلام على
 حذف الصفات اي ما لم يطرأ الى جواب ردها وقوله **وعلق الروية باستقرار**
الموجز ما دل على الامكان اساره الى الاعراض التي الوجوه التي من وجوب اجتماع
 الاسماء على امكان الروية بالآثار وقوله **اشترط المعلق لا يدل على**
اشترط احدا اساره الى الثالث من الاعراضات التي ذكرنا على الدليل
 للاسماء على امكان الروية وقوله **مع منع التعالي** اساره الى الاول منها وهو
 لأم ان السوء مستقر الى علم موجوده وقوله **الحكمة** اي مع منع الحكم اشارته الى الثاني
 منها وسواء ما لم انظر الى المشترك بين الجوه والوهم من محض في الحدوث والوجود
 فان الامكان انما مشترك بينهما **وعلى ثبوت الجود** عطف على قوله ونفي الراية
 وجوب الوجود كما دل على في الامور المذكورة دل على بوضوح هذه الامور
 التي ذكرنا الآن منها المحذور موافقه ما يمنع للعوض فان واجب الوجود
 لو كان مستقيما بافاده ما يمنع لكانات كان مقصدا فيسلكا غيره كما كان با
 الى غيره ومنها **الملك** لان الملك هو البقية الذي لا يستغنى عنه شيء وواجب الوجود
 كذلك لانه لا ينقص الى غيره وكل ما هو غير مستقر اليه لانه منه او مما هو منه ومنها
النام لان النام هو الذي حصل له جميع تام شانه ان يحصل له وواجب الوجود
 لانه يمنع عليه التغير والاستعمال ومنها **فوق** اي فوق النام وهو ان يحصل منه جميع
 تام شانه ان يحصل له وواجب الوجود كذلك لان الوجود كله مستند اليه مستفاد
 ومنها **الحيث** اي وجوب الوجود ودل على انه من اي باب وانما قل

لعدم والنفاد ومنها **الخبرة** اي وجوب الوجود ودل على انه من اي باب وانما قل
 قد سبق ايضا في صدر الكتاب ان الوجود محقق والعدم مشكوك وقد سبق ايضا
 ان وجوب الوجود مستغنى ان يكون ذات الواجب نفس الوجود لذات الاري
 الوجود والوجود سواء كانت الذات الاري سواء كانت **العلم** وهي العلم بالآثار
 على اي علم لانه وجوب الوجود مستغنى الجود وكل محذور عالم بالاسماء كما يستلزم
 ومنها **التميز** لان التميز هو الذي كثر الشيء على ما لا يقتضيه ولا شك ان
 واجب الوجود كذلك لان كل موجود سواء لا يقتضيه الوجود وهو لو وجد
 على الوجود ومنها **التميز** لانه يتردد عدم الكليات باعطاء الوجود وانما يستلزم عليها
 ومنها **القيومية** لانه هو العالم بذاته الذي يتم جميع الكليات **واما اليد**
والعدم والرحم والكرم والبر والحيث **فراجه الى** تقدم معنى ان اليد
 عن القدرة والوجوه عن الوجود والعدم عن البقاء والرحمة والكرم والرضا
 كل واحد ارادة مخصوصه والكثير ليس هو ارادة العدة والارادة ووجب
 السبح ان الحسن الاشترى لانه ان اليد ضد معايرة للقدرة والوجود ضد معايرة
 للوجود ووجب عند ابدن سعيد الى ان التقدم ضد معايرة للثبات وان الكرم
 والكرم والرضا صفات معايرة للارادة ووجب الحكم الى الكون ضد
 اذ له رادة على السبع المشهور اخذ من قوله ان يكون قد حصل قوله كمن
 على كون الحاد باب اعني وجودا والمراد به الكون والابادة والتخلق قالوا
 انه غير القدرة لان القدرة اثر العو والعو لا تسلم ان يكون ملاك كون الكون
 اثر القدرة واما الكون هو الكون والجواب ان السبح الى الامكان وانه للكون
 فلا يصح اثر القدرة لان ما بالذات لا يعلل بالنزول بالامكان مطلقا للقدرة
 نسأل هذا معذور لانه يمكن وذلك غير معذور لانه واجب او مستغنى فاذن اثر
 القدرة هو الكون لمع كون المعذور ووجوده لا محذور وانكار ما يستغنى عن ايات
 ضد معنى كون اثر الكون فان قيل المراد بالعو التي جعلنا اثر القدرة

هو معنى الفعل بمعنى السام والاباد من الناعل لا هو المعتول في نفسه وفيه البعثة
 هي مكانة الدال الذي لا يمكن معمله معروءا والاعمال الاولى في باليس الى
 ومطله بالعدته فان العدة هي الصلة باعتبار ما يصح من الناعل طرعا للفعل و
 الرك فالحاصل لما منه احد ما يصح من لا بد في حصول من صفة اخرى معلقة به اي
 بذلك الطرف ووجه فكل الصلة هي الكون طلبا لكل من ذلك الطرفين
 يصلح ارادة العدة وانما الحاج صده واحد ما يعينه عنه الى محض هو الارادة
 المطلقة ذلك الطرف ووجه لا حاجة الى مد الكون غير العدة والموتيرة فيه
 الارادة المطلقة **الفصل الثاني في افعال تعالى النفس المصنفة بالارادة الفعل**
 اما ان صفت ما زاد على كدوث او لا كما سئل فقال انما هو والاسامي والاول
الحسن او بيع لانه اما ان سئل بتعلق بطلب دم او لا الثاني الحسن والاول البيع وسمى
 هو **الحسن او بيع** اقسام واجب ومندوب ومباح ومكروه وذلك لانه اما ان
 سئل معمله مدح او لا والاول واجب ان استحيى تركه دم والامتنعوب والاسامي
 مكروه ان استحيى تركه مدح والافواج **وما عتلى ان** اخلفوا في حسن الاشياء
 انها عتلى ان يحسن ان الحكم بها هو الفعل لم لا فذهب المنة الى ان الحكم بها هو
 الفعل والفعل حسن او قبح في نفسه اما لاداه او لصدقه لاداه او لاجره واعتبار
 على خلاف ذابهم والشرع كاشف ومن الحسن والبيع الثاني ان على احد الا
 القدر ليس ان يحسن القصة من عتلى ان يحسن ما فيه مدح حسن فم اهل
 حال الفعل في الحسن والبيع باليس لا الا زمان او الاما من الاحوال كان لا از
 كشت تمامه الفعل من حسنة او قبحه في نفسه وقالت الاشاعرة لا حكم للفعل في
 حسن الاشياء ونحوها وليس الحسن او البيع فاعدا الى امر محض حاصل في الفعل كل الشرع
 كاشف عن الشرع كانه عتلى المنة بل الشرع هو المنة لا والحسن والبيع
 قبل بدو الشرع ولو كثر الشرع العتلى فسن ما فيه مدح حسن لم يكن مفسدا ولا
 الامر فصار البيع حسنا والحسن فيما كان في الشرع من الحمد الى الوجوب ومن الوجوب الى

ولا قبل الشروع في الاجتهاد من محرم محل النزاع فصول الحسن والبيع قال المصنف
 في الاول صفة الكمال والشرع الحسن كون الصفة منه كمال والبيع كون الصفة
 نقصا في حال العلم حسن اي لمن اصفه كمال وادعاه شانه والكميل قبح اي لمن
 اصفه به نقصا وانتفاع حال ولا نزاع في ان في البيع ارباب للمنفعة في انها
 وان مدرك الفعل كماله العوض ومساومة في ادنى العوض كان حسنا ما عتلى
 كان جسيما وما ليس كذلك لم يكن حسنا ولا قبيحا وقد عتلى عنها بالمصلحة والمنفعة فيقال
 الحسن ما فيه مصلحة والشرع ما فيه منفعة وما خلا عنها لا يكون سببا فيها وذلك ايضا
 مدرك الفعل كالفصل الاول وتختلف بالاعتبار في فصل في مصلحة لاداه ووجه
 لغيرهم منفعة لاداه ومخالفة لغيرهم الساب معلق بدونه ووجه لاداه وعقابه
 فاعلى من مدح ووجه لاداه وعقابه في معلق بدونه في العاجل ولو اذنه في
 الاجل حسنا وما عتلى به ووجه في العالم مل وعقابه في الاجل حسنا وما
 لا سئل في شي منها فهو خارج عنها في افعال العباد وان اريد ما سئل افعال
 العبد كسئل معلق الموح والدم ورك السواب والعقاب وفي البيع هو محل
 النزاع فهو عند ما شرع وذلك لان الاحال كلها سواء كسئل ليس في نهائي
 يجب مقتضى مدح فاعله ووجه لاداه ولا ذم فاعله وعقابه وانما صارت كذلك سبب
 امر الشارع بانه يهيم عنها وعند المنة عتلى فانهم قالوا الفعل في نفسه طبع
 الظاهر عن الشرع جبه محسنة مقتضية لاسحقاق فاعله ما ووجه لاداه ووجه مقتضية
 لاسحقاق فاعله ما ووجه بانه ان يحسن فعدرك بالضرورة من غير مل وكل من
 لصدق النافع ومع الكذب الصاد فان كل فاعله حكم بها بلا وقت وقد مدرك لظن
 لحسن الصدق الصاد وقبح الكذب النافع مثلا وقد لا مدرك بالفعل بالضرورة ولا
 بطر وكذا اذ بدو الشرع علم ان عتلى جبه محسنة كافي صوم آخر يوم من رمضان
 ش او حاشا في اوجه مبيحة كصوم اول يوم من سوال حاشا في اوجه شرع
 اذ ان الحسن والبيع في في الشرع موقوف على كشت الشرع عنها بانه ووجه

من عدم سمح

اما كسبه عنها في التبيين الاولين فهو مودعكم العمل بها اما الغزوة او نظيره
 انهم اختلفوا فذهب الاول من ان حسن الافعال ونجها لذاتها لا لصفاها
 فيها متضمنها وذهب بعض المتكلمين الى ان اسات صفة حسنة بوجه مطلقا
 الى في الحسن والنجح جميعا فعلا لا ليس حسن الفعل او نجه لذاته كما ذهب اليه بعض
 من مفسري اصحابنا على ما ذكر من صفة موجبة لاحد ما وذهب اهل الحسين من
 مناوهم الى ان اسات صفة في النجح مقتضية للنجح وكون الحسن ادلا على النجح
 محسنة له بل كونه حسنة اختار الصفة المحققة وذهب الجليل الى ان الصفة
 فيها مطلقا فعلا ليس حسن الافعال ونجها لصفاها جميعا فيها بل لوجه
 وصفاها اضافية كلف كسب الاعتبار كافي لظهور السم ما وديا وطلما وذهب
 كثير من الزايع بعدل وبيت المنة الى ان الحكم في حسن الاشياء ونجها هو
 العمل لوجه اولها ان العلم بحسن الاحسان والعدل والصدق ونجح الاشياء
 والظلم والكذب حاصل بالضرورة لكل عاقل من غير تشريع ولهذا تعرف
 بذلك مكر الشرايع الصانع ولو كان كسب الشريع لما علم من غير تشريع والى هذا
 اشار المصنف بقوله **العلم بحسن الاحسان ونجح الاشياء غير تشريع** واجيب بان
 حرم العقائد بالحسن والنجح في الامور المذكورة بمعنى الملازمة والمساورة او
 الكمال والاعتق مسلم ولا نزاع لما في انها بهذين العنيتين عليان وبالنجح المشايخ
 في ممنوع وما بينها لو لم يستحسن والنجح الا بالشرع لم حسا اصلا لان العلم بحسن
 امر الشرايع او احرم عن حسنة ونجح ما هي عنه او احرم من فتحه موقفت على ان الكسب
 قبيح لا يصدق عنه وان الامر بالنجح والهي عن الحسن سمة وغيب لا يطق به ذلك
 اما بالعمل والصدور به معرولا الحكم له واما بالشرع فهو دور والى هذا الوجه اشار
 المصنف بقوله **ولا مشايخا مطلقا لو ثبتنا شرعا** واحب ما لا يجعل الامر والهي
 الحسن والنجح له وما ذكرتم من كمال الحسن عبارة عن كون مطلق الادب والنجح
 عن كونه مطلقا والهي والدم والهي لا يثبت احسن والنجح بالشرع لا بالاعتق

العمل

فتاوى في الحسن والنجح فان السارع نحو ان يحسن بفتح وفتح حسنة كافي النجح
 فليعلم جواز حسن الاساتة ومع الاحسان وذلك بفتح بالضرورة واجوبات ان
 الباطل بالضرورة حسن الاساتة وفتح الاحسان باحد العنيتين الاول والاسات
 لا بالنجح المشايخ **فد وجوز العبادات في العلم بفتاوى** **الفتاوى** جوابا عن
 رباورد فقال لو كان العلم بحسن الاحسان وفتح العلم وان صدر بالما وفتح الشا
 من ومن العلم بان الواحد صفت الاساتة لكن المال بفتح بالوجودان وكرر جوابا
 انه قد صارت العلوم الضرورية بسبب العبادات في صوريات اطرافها ولما
 رجع عن ادلة المعركة اسارا الى كواب عن ادلة الاساتة على ان الحسن والنجح
 ليسا عتقين بقرر الدليل الاول ان الحسن والنجح لو كانا عتقين لما احلما
 لما حسن النجح ولما فتح كسب المال بفتح فان الكذب كسب والصدق فتح
 وذلك اذا ضمن الكذب افتاد من الحلاك والصدق اهلكا وقرر جوابا ان
 كذب في الصورة المذكورة باق على صحة كذا الصدق على حسنة الا ان ترك
 نكار البني افتح من علم امر كساب اهل يستحسن مخلصا عن ارتكاب الفاح على ان يمكن
 التخلص عن ارتكاب الشرع ولهذا قيل ان في المعارض لشد وحم عن الكذب والى
 ما ذكرنا اشار بقوله **واركباب اقل البتة مع امكان التخلص** وقرر الدليل الثاني
 وكان الحسن والنجح بالعمل لما كان من افعال العبادات حسنا ولا مباحا اعتقا و
 لا اعم بفتح امر اكم وجه الزوم ان العبد مجبور في افعاله ولا شيء من افعاله المجبور
 حسن ولا قبيح اعتقا اما الكبرى جبالا تفاق واما الصغرى فبان العبد ان لم يمكن
 ترك فذلك وان عكس فان لم يتوقف فعله على حرج بل صدر عنه مارة ولم صدر
 عني بل انحداد امر لزم المرح لا يجرى وان شذاب اسات الصانع وان رفض
 بذلك المرح ان لم يجب مو الفعل بل صح الصدور والاصدور عاد والترديد
 ان وجب الفعل اضطراري والتبد مجبور واجيب بان المرح هو الاما وده الهي
 انما المرحم والتخصيص بصدور الفعل معه على سبيل الوجوب لانا في الاشياء

بل كنهه فلا يلزم كون العبد مجبوراً والى هذا أشار بقوله **واخبارنا على ما استحسنناه** و
على ما لا ينافي بيننا وبينهم قد اجتمعت الامة اجماعاً على ان
 لا يفعل البيع ولا ترك الواجب فلا شاعة من جهة انه لا يقع منه ولا واجب
 فلا مسموع منه فعل قبيح ولا ترك واجب واما المصنف فمن جهة ان ما موصى به ترك
 وما يجب عليه فعله لان الله لا يفسد عن غيره فيما كان اوجسنا وعالم بحسن الاعمال
 فحما وقد علم بالضرورة ان العالم بالبيع المستثنى عنه لا يصد عنه **قد رتب**
المعروف نسبة وبسبب الجهور الى ارجح ما هو على البيع طلاقاً للنظام فانه لا يرد
 البيع واختار المصنف مذهب الجهور واجع عليه ما حسن من ان كسبه القدرة الى حسن
 الكليات على السواء والصالح منها يكون فادوا عليها واجع النظام بان فعل البيع
 لا يندل على الجهل او الكاخرة وكما سألنا وما يردى الى الخ محال والمحب بالبيع
 البيع يمكن في نفس محال القدرة والاسكال بالضرورة في القدرة والى هذا اشار بقوله
ولا ينافي الامتناع المانع **ومنى العزم مستلزم البيت** **ولا يلزم عدمه** **الاجل**
 في ان افعال الله تعالى هي معللة بالاعراض من ام لا فاشاعة فاقول لا يجوز جعل
 شيء من الاعراض والعقل العاقل والاكال من مقتضيات دائرة مسكلمة
 ذلك العزم لانه لا يصلح عرضاً للفاعل الا ما هو اصلياً من عدمه وذلك لان
 استوى وجوده وعدمه بالنظر الى الفاعل او كان وجوده حرجوا بالسياسة
 لا يكون باعثاً على الفعل وسبباً لا قدامه عليه بالضرورة وكل ما كان عرضاً
 ان يكون وجوده اصلياً للفاعل والمقرب من عدمه وموصى الكمال فادون كونه
 الفاعل مسكلماً بوجوده وناقضاً لغيره من باباً العزم فيكون عايداً
 غير الفاعل فلا يلزم الاسكال واجيب ان يقع غرضه ان كان اولاً بالنسبة
 من عدمه جاء بالالزام والى ما لم يصلح ان يكون غرضاً لما هو من العلم بالضرورة
 بذلك وادارة البيع **نسبة** **وكذا ترك اعادة الحسن** قبيح وكذا الامر بالبيع
 قبيح والى هذا اشار ايضاً قبيحاً خلتها ان ارادة الله تعالى لكليات قد حجب

الى ان ارادة الله تعالى معللة لكل كيان غير معللة بالغير كيان على ما استحسنه
 وروى عن فروعنا الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ما سار الله كان وما لم يكن ذميباً
 الى انه رده من الكافراً الا ان وان لم منع لا الكفر وان وقع وكذا اريد من الكافراً
 الطاعة لا العنق واختار المصنف مذهب الجهور واجع عليه بوجه الاول ان ارادة
 البيع وكذا ترك ارادة الحسن كلاً ما قبح ورد بالبيع فانه يصدق في كل حين
 والى ان الاول لا ارادة والى الثاني عايداً قبيح ورد بالبيع اذ لا يمكن عرض
 الامر الايمان بالماض كاد الامر العبد اصحاباً بل بطعمه ام لا فانه لا يرد شيئاً
 من الطاعة والعصيان او اعتذاراً عن ضربه بانه لا طاعة فانه يريد العصيان
 وكما لمسكه على الامر تهتت امواله وكذا النبي واجع الاساعة على ان ارادة
 الله تعالى معللة لكل كيان بانه على الكليات مبدرة من غير اكرام فيكون ردها
 لما ضرورة ان الاداة من العنق المرحمة لا مدخل في القدرة والمقرر اجابوا
 عنه وقالوا **بعض الافعال مستلزمة** **التي كاسفيس** **وعلى انها غير معللة بالغير**
 به لواراد الايمان من الكافراً والطاعة عن العاصي وقد صدر الكفر من الكافراً
 والمعصية من العاصي لزوم ان لا يحصل مراد الله تعالى وحصل مراد الكافراً والى
 فلو لم ان تكون امرته معلوماً والكافراً العاصي على طاعة بل يلزم ان يكون اكثر
 مانع من الساد حلف وادائه والطاعة لا يصير على ذلك وليس فيه من
 عبادة حتى انه دخل العاصي عبداً لربا ودار الساجد من عباده وقواني الاستعداد
 الى اسمى الاستعداد في حال بجان من مزه عن العباد وقال الاستعداد على التور
 من لا يجرى في ملكه الا ما يشاء والمقرر له قالوا **المعلومية غير لازمة** وذلك لان
 رتب لم رده الايمان والطاعة معلوماً حتى لو لم معاً لزوم المعلومية بل لراد من العباد
 الايمان والطاعة ونفسيهم واختارهم فلا معلومية له في عدم وقوع ذلك
 فملكك اذ اراد دخول التورم داره رغبته واختار الاكرام واصطرا رافلم
 دخلوا هذه ليس بشيء لانه لم منع رادته في وقوع مراد الكافراً والعاصي وفي

بهذا صفة مخلوقة وايضا انه تعالى علم عدم وقوع ما ليس مكان فعله استعمال
 لاستعماله انقلب عليه في جهلا العالم باستعماله الى لا رده الله والمعرفة قالوا
 العلم **بمع** للعلم على امر فلا يكون موجبا لا تشاعه او وجوب **والفردية** **بما**
بسناد **افاناسا** **ابن** اختلفوا في ان الفعل الصادق الاحصاء واقعه بعد فهم
 ارجح واقعه بعد فهمه مع الاتفاق على انها افعالهم لا افعالهم او افعالهم
 والقاعد والاكل والتأرب وفردك سوا الاشارة مثلا وان كان الفعل
 مخلوقا سمي فان الفعل انما يستند الى من قام به لا الى امر او جوده فمبطل
 الاشهرى الى ان ليس له قدرته بل سببها في اجزى فادوية فان يوجد
 في العبد قدرته واختيارا فاذ لم يكن هناك مانع اوجده فله القدرة ومقتضا
 لها تكون فعل العبد مخلوقا سمي اذ اعاد احدانا وكسوا للعبد والمراد كسبه
 متعارضة لقدرة وادوية من غير ان يكون هناك منه امر او دخل في وجوده
 كونه مخلوقا وذميت انكاره المثل الى انها واقعه مدبرتهم على سبيل الاستقلال
 لا باجباب بل اختيارا والمهم في المذهب وادعي فله القدرة فان كل
 محد في نفس العبد من حركات الحمار والرأس والصاعد باختياره الى المارة
 الهادى منها وعلم ان الاول ليس مستندا الى قدرته واختياره وانما لو لا علم
 عنه شي منها كلف الاخير من اوله لا دخل في شي منها لقدرة واختياره والاشارة
 احاد وان التوفيق من الاحوال الاختيارية وهو الاختيارية جزئية كونه عاملا
 وجود القدرة والاختيار في الاولى وعددهما في الثانية لا الى ما شرعنا في الآيات
 وعدمه في الثانية اذ لا علم من دور ان السبب كالفعل الاختيارى مع غيره كالقدرة
 والاختيار وجودا وعذا ما يكون المدار على الدار ولا من العلم ان سبب
 الاستقلال بها لو ان كون المدار جزئية الاختيار من العلم المستند وعكس الاشياء
 بوجوه اشار المص الى الجواب فيها منها ان العبد لو كان موجودا لفعله مدبره اذ
 لم يكن من فعله ذكر اذ التاثير ما يصح من الفعل والبرك ولتوقف ترجيح فعله

رك على مرجعنا على حبيب المثل العايلين بوجوب المرجح في الفعل الاختيارى
 والاعلى بسبب غيرهم فاد لا بد من الارادة اجازته وذلك المرجح لا يكون موجبا
 عنه باختياره والاعلى الله لا ما سئل الكلام الى صدور ذلك المرجح عنه ويكون
 الفعل عند ذلك المرجح واجب الصدور عنه بحيث يمنع كلفه لانه اذا لم يكن الفعل
 في جازان بوجوبه الفعل بانه وعدم اخوى تخصيص احد الوقتين بالوجوب ونحتاج
 الى مرجح احولا متم على خصل مرجح محب صدور الفعل عنه وادراك الفعل
 مع المرجح الذي لا يكون صادرا عنه باختياره واجب الصدور عنه فكون ذلك
 الفعل صلا رايلا رايلا اختياريا اول وبهذا التفسير حيث عمننا المرجح مستط
 الجواب بان مرجح المختار احد المتضادين حارب كافي طريقتي الهارب وقد جى
 العبدان لان الارادة صمد بها المرجح والتحصيل عن سبب احياج الى مرجح
 انما المرجح لا مرجح ولم يجمع الى ما قال صاحب المواقف من ان هذا الدليل الزام
 على المثل العايلين بوجوب المرجح في الفعل الاختيارى لا العايلين بانه يجوز
 ترجيح المتساوي بل المرجح فان الهارب يمكن من سلوك احد الطريقين وان كان
 ساء بالآخر او اصعب منه واجاب المص عنه بقوله **والوجوب هو الذي لا يتناهي**
 القدرة معنى ان القادر هو الذي يمكن من كل من الفعل والبرك فعل محقق الدواعي
 الى اعماد وعلق الارادة اذ كانت بامه فحق الطرف الذي يعلق به الارادة
 وبهذا الوجه لا ينافي الاختيار على كفته وقوله **كالواجب** اشارة الى اليقين
 الاجمالى على ان لو لم يكن هذا الدليل لدل على ان الوجوب في ايضا لا يكون موجبا
 لفعله بالقدرة والاختيار فان ما ذكرتموه جازي في حقه ايضا واجاب بالاعتماد
 بان ارادة العبد محدثة فاقترحت الى ان غلب على ارادة مكلها الله تعالى في
 بالارادة واختياره دفعا للنسبة الارادات التي يوجب صدور عنه
 ارادة احدثه قديم ولا يفتقر الى ارادة اخوى ورده المص بانه لا يدفع التفسير
 ادعائ ان لم يمكن البرك مع الامادة القدرة كان موجبا لا قادرا مختارا و

ان امكن فان لم سوفت فعله على مرجح استسغه الجار عن المرجح وان يوصف عليه كما
 الفعل معه واجبا فكون اسطراديا والحق الذي ذكره في المدلول مع الكبر
 في الدليل والحل على سلطان الدليل وانما يدفع العتص اذ ليس عدم حيايل
 في صور الخلف وقال صاحب الواصف في الرد نظر قال قال ما ذكر من القول
 من اراده العبد و اراده الكسار الى الخسيس المرجح في قولنا مرجح فعله على
 مرجح بالمرجح كما دلت عليه الاستدلال فكذلك ان يكون العبد من الفعل والركب ووصف
 المرجح على مرجح وجب ان لا يكون ذلك المرجح منه والا كان حاديا محتملا الى مرجح
 آخر ولا يتسلسل بل ينهي الى مرجح عدم لا يكون من العبد ويجب الفعل معه لا يكون
 العبد مستغلا في انما فعل الباري في مرجح عدم مطلق في الفعل كما دلت
 في وقت معين وذلك المرجح القديم لا مرجح آخر فكون تعالى مستغلا
 في الفعل وفي لا يرد العتص في الكواب اول فصل الرق ان المرجح في فعل
 العبد ك ان لا يكون صادرا عنه قطعاً للتسلسل بل صادرا عن غيره وانه لا يكون
 العبد مستغلا في عدم استغلا في فعله وعلى المقدور من كون الفعل اسطراديا لا
 لان الفعل مع المرجح سواء كان صادرا عن الفاعل او عن غيره بصير واجبا
 الركب موقفا على التدبير بصير مستغلا كما ذكرنا في هذا القول انما يريد ان
 الصور يتبرر بالاستقلال وعدمه وذلك لا يمتنع ولا يمتنع اذ هما في الخط
 وعدمه وانهما لا ينفصلان انما قصدي لزوم كون الباري في مفضل اني فعله
 محمدا على ان قوله وجب ان لا يكون ذلك المرجح منه والا كان حاديا محتملا
 الى مرجح اخر ممنوع واما طعن الاحتجاج الى المرجح الآخر ان لو كان صادرا
 باختياره اما اذا كان صادرا عنه لا باختياره فاللزوم ممنوع فبطل ما ذكره
 الفرق من الصور يتبرر بالاستقلال وعدمه ايضا ومنها ان العبد لو كان موقفا
 لا فاعله كان عالميا مستغلا في فعله لا بصور دون العلم بالموجد و
 مع الاستدلال فاعله العالم على عالمه الفاعل والباري تعالى لان انما يريد

الازل مر

افعال اختيارية لا شعورية منها ميل كياتها وكينياتها والماضي انما كان
 مطلق ساذ معينه غير شعورية بخايل اللجوار التي من المبدأ والمهني و
 الناطق ما في كدوت مخصوصة على علم مخصوص من غير شعورية بالاعضاء التي
 هي خارج جهاد لا لهيات والا متاع التي يكون تلك الاعضاء عند الانسان
 تلك الحروف والكلمات صور الحروف والكلمات بحريك الانا على
 شعورية بالانسان من الاجزاء والاعضاء اعني العظام والعضاريف و
 الاعصاب والعضلات والرباطات ولا سيما ميل حركاتها وادائها
 بها ما في تلك الصور والشعور وانما الى الجواب عنه قوله **والجواب**
العلم الاعم اقتران العتص فكيف لا يمتنع لا يمتنع لان العلم لا شعوري بدون
 العلم بالموجد والمصور على تعالى لا يستدلون عليه بالاعمال بل بالعلم و
 احكامه من الامجاد والاحياء كونه متارنا للعتص والعتص الى الله لا يكون الا
 بعد العلم يستلزم كنه العلم الا على كات فذو هو ما حصل في الصور المذكورة
 لطلان التالى ومنها ان العبد لو كان موقفا على الفعل منه بالاستقلال فاذ
 ان اراد محرك جسم في وقت و اراد احدثه في ذلك الوقت فاما ان
 مع المراد ان حيا و هو طاهر الاستحالة او لا مع شي منها وهو متاع لا شعاع
 غلو الجسم في غير ان كدوت عن كدوت الكون ولان الخلف عن المتعق
 لا يكون الا مانع ولا مانع كل من المراد من سوى وقوع الا فلو انما حيا
 ان متاعا حيا و هو طاهر الاستحالة واما ان متاع احد مادون الا فلو طرأ مرجح
 بالمرجح لان المرجح استقلال كل من العبد من الباري من غير تماوت واجبا
 عن العلم بقوله **مع الاجتماع مع حراة** معني في العتص الفرد منه مع راف
 في كونه حرة اولى اذا لم يرد من استوائها في الاستقلال بالباري وهو لا
 تساد بالثبوت والشدة ومنها ان الفاعل يجب ان يكون عالما للعتص
 كنه التي بها خلق الفعل وسوا كدوت فجب ان يكون الفاعل للحدث فاعله

لعلة في حدوث والعلة محدث فلا يكون فاعلا للعلة الحادث واجاب
 بقوله **واحد وثان اعتباري** للماثل للفاعل فيه لاننا نرى العلة في الماهية ان يوجد
 ومنها ان العلة لو كان يوجد الفعل نفسه لكان يوجد كجسم ايضا لان العلة
 لعلها لا يحد بعلت من الامكان وهو متحقق في الجسم واجاب المم عنه بقوله
وامتناع الجسم التفسير معنى ان امتناع صدور الجسم عن العلة بسبب الغير وهو
 ان الجسم لا يكون ان يصد عن الجسم كما يمتنع فلا يلزم من تحقق العلة المعنى ان
 جوار صدور الجسم عن العلة لمتحقق المانع ومنها انه لو كان قادر على ان يحد
 كان قادر على ان يحد سلة انما لان حكم الاشياء واحد كما قالوا في العلة
 علما ان الفعل ان سلة ما فعله سلة ما فعله ما فعله وان مدنا الجهد في
 والاحتياط واجاب المم عنه بقوله **ومعذر الماثل في بعض الافعال العبدية**
 معنى ان بعض الافعال لا تصدر في الماثل مثل كسر من الحركات وبعضها صدر
 الماثل لكن لا بسبب عدم وقوعه بالذرة بل بسبب قنعة الاحاطة الكلية بفعل
 في الزمان الاول ومنها انه لو كان موحدا لافعال كان بعض الافعال خيرا من بعض
 لان الامان فعل العبد وخلق الذوات واجاب المم عنه بقوله **ولاسب**
الجزيرة من خلقا دخلته معنى ان النسبة في الجزيرة انما يكون من المحيدين نوعا
 فاذا كرم ليس كذلك ومنها ان الامم يعمون على صوة الشكر بقدرة كل وجوب
 مع الامان طر كان الامان ما يحد العبد لم يحد الشكر عليه اذ لا يمتنع شكر
 الغير على فعل نفسه واجاب المم عنه بقوله **والشكر على مقدمات الايمان** معنى ان
 شكر العبد لله ليس على نفس الايمان بل على اقداره وممكنه ورفيقه
 بحسب اسبابه **والسمع مناول ومعار من فله** معنى ان الدلائل السبع التي
 تمسك الاساقفة بها وحملها انواعا باعتبار خصوصيات كون لبعض
 دون البعض مثل الورد وبلغنا الكل كل سى او لعل العبد خاصة او بلغنا الكل
 او الفعل او غيره ذلك فمن الوارد وبلغنا كل كل شيء مراكبه قوله

الاحوال كل شيء فاعنده وحدثا كسماقا للعبادة فلا يصح العمل على ان
 خالق لبعض الاشياء كما قال نفسه لان كل حيوان عندنا كالجسم كوكب بل كل
 العوم قد فعل نسبة اعمال العباد وكذلك قوله على الله تعالى كل شيء وسواها
 انهم وولده الماثل في خلقه متدرج وبل لا يحد العبد حواءه الخالق
 والحكمه ظاهره انما كان موصفا للسان او ضميرها فيها نفسه الله واما اذا كان
 الماثل منه فوكر الامام انه لما كان الله علما والعلم لا يدل الا على الذات المحسوسة
 منزلة الاسارة لم يكن ان يكون الحكم عايد الراء لا يستلزم لسان ان في المعنى
 ويلزم ان يكون عايد الى الوصف على معنى ان الماثل لا يحد لعل العبد خاصة
 قوله واحد حكمه وما يعمون ومن في التفسير قوله في كسر واوكم اوكم
 بانه علم ذات الصدور لا يعلم من خلق اجمع على علمه في ان العبد من الورد
 والعبادة وانما لم يكن خالفا لما على طرق صوت الكلام اساره الى ان كلامه
 المذموم وبثوث المذموم واضح لا يصح ان يسك فيه ولهذا استدلال الآلة
 على عدم كون العبد خالفا لخالقه على طريق في المذموم لمعنى خلقه في اللام
 اعني علمه سنا صيغها وبلغنا بعمله في حكمه وبناد اجلا سلسل كرسب
 لصلته معتم الصلوة واجله رب رصينا وبلغنا العمل قوله في لما يريد فعل
 ايشاء وادبته يريد الايمان وسائر الطاعات انما فاجب ان يكون موحدا
 حواءه وحمل الكلام على ان يعمل ما يريد فله عدول من الظاهر وغيره ما ذكر قوله
 في كل من عند الله وماكم من فله من الله حسب في فلههم الايمان انما هو الصحيح
 اكي سوا الذي سرهم في البر والحر وما يسكن الا الله الى غير ذلك ومنها ما رواه
 معناه من الاحاديث الدالة على كون كل كايين صدق الله وشيئة فيهما
 وذكر الطائفة ما رواه في المطولات ولها ما رواه في عام وسوان الفعل كذا ان
 استدلال ما على في الجملة ولا يسك ان الله في مبدل الجمع المكثات فهي السب
 الكل فلهذا السبب جار استنادا لافعال العباد اليه واما الحكمه عليه كما يدل

عليه بعض الامارات بحسب الادعاء لان الادعاء لا يمكن ومسر الاسباب
كان منه في مكانه هو العاقل لا غير معار من ملة من النصوص الدالة على ان افعال
العباد بعدتهم واحسانهم وهي ايضا انواع منها الامارات الصريحة في استناد
الافعال الموصوفة للعباد الى العباد وهي العمل كقوله تعالى من عمل مثالا فليست
بجزئ الدين اساءة اياها فلو ان الدين امور واهل الصالحات من عمل كسيرة
تحرى الامثلة والعمل كقوله تعالى وما صلوا حسر فان اسه بعلد وافعلوا الخير
والصبر كقوله تعالى كسبوا كسبا عظيما واعلموا انهم لا يعلمون ولا كسب كقوله تعالى
ووفيت كل نفس ما كسبت والحمل كقوله تعالى يحملون اصابعهم في آذانهم من
الصواعق وجعلوا شركارا بين والحق كقوله تعالى فاركب الله حسنا كقوله تعالى
داخل لكم من الطير وادخل من الطين كية الطير والادوات كقوله تعالى كما عين
الحجر على السهم احدك منه ذكر او الا ستداع كقوله تعالى ورسا اشد عجزا
واما ان ذلك كبر في القرآن واجب لانه لما بالادلة السابعة ان الكل
مقتضا اذبح وقدره وجب جعل هذه الافعال كقوله تعالى عن السبب العادي وجعل
هذه الاستادات محاركون البعد سببا لهذه الافعال في اني غرض الكسب
صحيح على حقيقته وانكلى فانه معنى التقدير والاعلى راي الامام وسوان مجموع
والا اعيد مورد في الفعل وذلك المجموع معلق من غير اختيار للبعد فلا محذور
لا اسكال ولا استتلال للبعد ولا اعتراف ومنها الامارات الدالة على توجع الكفا
والعصاة وانه لا مانع من الامان والطاعة ولا على سلا الكفر والمعصية كقوله تعالى
وامنع الكس ان يورثوا كبريت كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
ببين من الذمارة مومنين لم يلبسوا الحق بالباطل لم يصدون عن سبيل الله
امال ذلك ومنها الامارات الدالة على ان فعل العبد مسدود في فساد
ظهور من دس شارة فليكنز اعلوا ما شئتم لمن شاء منكم ان ستم او تباقر من
ذكره فمن شاء اتوا الى به سبيلا وارجب عما سياتي من ان فعل العبد ياراد

احد في كنهها موافقة لارادة العبد بطريق جري العادة فذلك ومن عليها واما
على راي الامام فاجوب اب تمام وسوان فعل العبد مسدود في فساد
واما شاون الا ان شأنا من الامارات الواردة في الامر والنهي المدح
الذم والوعيد والعيب وقصص الما بين للانذار والاعتبار وجب
بما سأل من ان هذه كلها باقتضار الكتب العباد من العبد ومنها الامارات الدالة
على استناد الافعال الى العباد استناد العمل الى فاعله وسواكر من ان كسبه
من قوله تعالى الذين يرمون بالغيب ويمكن الصلوة الى قوله تعالى الذي يوسوس
في صدور الناس ودر الكس وقدره في كبر على الزراع ان هذا ليس من المنافع
في شيء والنصوص اذا عارضت لم تبطل بهادتها خصوصا في المسائل العينية
وجوب الرجوع الى غير من الدلائل العقلية **والترجيح** **منها** فان الشواهد
العقلية العقلية على وفق مدعا كثيرة منها ان لا استتلال العبد بطل العبد
لنقل المدح والذم والامر والنهي والبراب والعتاب وقوايد الودع و
الوعيد وارسال الرسل وازال الكتب والفرق بين الكفر والايان والامانة
والاحسان وفصل انتهى الشيطان وكلمات السمع والهدمان وكذا بين ما
باعتقاده العبد على وفق ارادة وارادة غيره مع ان التفرقة مذكورة بالوجدان
لان الكل كلى احد مع من غير ماهر للبعد فواجب بانه انما ردت على المحرم **والترجيح**
لقدرة العبد واحسانه لا على من يعمل فله مطلقا للقدرة وارادة واعبائه
عيب عزمه وان كان كلى احد على المدح والذم كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
دون الناعية كالمودع والدم بالحسن والنجس وسائر التوازي وان السواب
كان فعل احد وقدره فاحتمل سوجه سوال ليست كما لا سال لم على الاحوا
قتب من الامور وان عدم افران الفعلي في المخلوقة مدح لا غنى في اثرها
بوجه اخر ومنها ان من افعال العباد ما يخرج من الحكم عليها كالظلم والكره
والمكره ومنها ان ذلك فعل العبد في وجوب الرجوع واعطاء قاتل

ليعده وداعه وجودا وعدا وكل ما سره كك لا يكون ككل الغر والاعاذه الضعوى
 فليقطع مان من اشتد حوجه وعطسه ووجد الطعام والماء لما صار في ككل و
 سرب الله ومن علم ان دخول النار محرف لم يكن لا داع الى دخولها لاد عليها
 الله واما الكبرى طان ماكون باعاده الغر لا يكون في الوجوب والامتناع
 ما عا لاراده العبد لحوار ان لا محدة عند اراده ومحد عند كرامته واجب بان
 ما ذكر في بيان الضعوى لا بعد الوجوب والامتناع بل الوقوع والاداء وقوع و
 رب فعل مع اراده النكر كما للعدم العبيد فمفسد الكبرى ولو سلم الوجوب
 الامتناع فلم لا يكون ان يكون متبعية اراده الله تعالى وقد واعدت ارادة العبد
 بطريق جوى العادة ومنها لو كان امدح حاله لافعال المحلوق فيسبح الصانع
 بها ولا يمتنع لكافرا لا فاعل الكفر فكون كافر اظالمنا فاسا اكلا شارا ما يما
 فاعدا الى الاكسى واجب بان يسل هذه الاسامى ما تطلق على من قام به الفعل
 لا من اوجد الفعل لا يرى ان كسر من الصفات هو اوجد الله في محالها
 وقا ولا يمتنع بها الا المحال ثم زعم هذه السبب سار على صلهم السكيد
 في المطلق المسكلم على الله لا محاده الكلام في بعض الاجسام واعلم ان المعزلة
 لما استندوا اصوال العباد اليهم ورواياتها رسنا ورواها العباد ان الفعل الم
 على آخر مصدر عنهم وان لم يصعد والله اضلا علم محكمهم لهذا اسناد الفعل الى
 الى ما سر درهم فنه استندوا على التقيد فالوا لا توليد وسوان بوجوب فعل
 لتاعله فضلا آخر كحرك اليد حرك المشايح فان الاول منها حركت لما عليها
 سواء مصدر او لم يصعد بالافعال عند قسم قسم الى مباشر ومولود فان فعل
 استند من غير توسط فعل اخر هو المسك كحرك اليد والذى حرك سبب فعل اخر
 هو المتولد كحرك المشايح سبب حرك اليد واخطوا في ان المتولد بل هو من
 فعل العبد كما يمسكرا ولا قد سبب المعزلة الى ان من فعلها كالمشرد وذهب
 الى ان المتولد من فعل الله واخار الله بذهب المعزلة وقال **سبب الموضع**

معنى الافعال المتولدة وكذا حسن الذم على المتولد من الافعال **معنى الذم**
الينا وطالب الاساوية المتولد غير متولد لنا لا لا يمكن من تركه لا يمتنع منه
 الفعل الذي سرب هو عليه كح والواجب غير متولد والمترد فالواحدة الوجوب
 انما يكون باختيار السبب **والوجوب باختيار السبب وجوب لائق** لان في
 الامكان الواقى فلا يكون مافا كونه متولد **والذم في الغاء البصية**
على امر ان جواب اعراض وما ورد على دليل المعزلة فعلا ان حسن الموضع والذم
 لا دل على اسناد المتولد اليها وذلك لان حسن الدم للمولد فاس وان علمنا
 اسناده الى امرنا فانه م على العا اليه في النار اذا احرق ما مع انما علم
 الحق غير المطلق وتقريره كواب ان النوم لا العا ولا الاحراق فان الاحراق
 عند العا حسن لما من راعاه العادة وعدم استعاضها **والقضاء والتقدير**
ان **بجدهما خلق** **افعال** **نرم** **والا** **نرم** **مع** **في** **الواجب** **منه** **او** **لا** **يبدى**
مطلقا **قد** **سهر** **من** **اكر** **المثل** **المثل** **ان** **الحوادث** **بعضا** **الله** **وقدره** **وهذا** **اسناد**
 افعال البعاد فان كان المراد بالقضاء والتقدير هو المخلق قال الله في تفسيره
 سموات اى طهين ومال في وقدر فيها احوالها اى خلقها نرم الم اى كون افعال
 البعاد مخلوقة لله وهو اطل عند التقدير وان كان المراد بها الاعجاب والارام
 كالى قولهم وصنى ركب ان لا تقيدوا الايام وبالو الدين وقوله فيمكن قدرنا
 حكم الموت فكون الواجبات بالقضاء والتقدير دون السواقى وهذا معنى
 قوله في الواجب عامه وان كان المراد بها الاعلام والعيش كقولهم وصينا
 لي في اسم الله في الكتاب لتشدن في الارض والآية وقوله في الا اقرار قدرنا
 من الغايرين اى اعطانا ذلك وكيفية في اللوح فهاذا جميع الافعال بالقضاء
 التقدير واليه اسناد بقوله مع مطلقا **وقد بينا امير المؤمنين في حديثه** **الاسج**
 سارة الى ادوى الاصبغ سار من ان شيئا عام الى على ان طالب وضع
 نفراد من صفت خال اخرنا عن مسرنا الى البسام اكان قضاء الله في

قدره حال والذي على الحسد وبراء الشبهة ما وطسا موطا ولا سبطا
 واواما ولا علوما لعله لا يتفاد احد به وقدره حال الشئ عند الله احتسابا
 ما ادرى من الاخر شيئا حال له ما ايهما السخ عظم احدكم في مسيركم وانتم سارون
 وفي مستقركم وانتم مسرفون ولم تكونوا في سب من حالكم كرميس ولا اليها مضطرب
 حال الشئ كمن والفضاء والدرسا ما حال ذلك تلك طفت قضاا
 وقدر احكامك لطل السواب والعتاب والوعود والوعيد والامر والنهي
 ولم يات لانه من الله لذيذ ولا محذور لحسن ولم يكن الحسن اولى بالمدح من
 السي ولا السي اولى بالدم من الحسن لك ماله عند الايمان وجود الشيطان
 وشهود الزور والى العي عن العواب ومن قدر به هذه الامور ونحوها ان
 اعدا محير او نهي كذيرا وكلف سير الم نفس متادبا ولم يطع كراوكم برسل
 الرسل لما طعة عباده لم تكن السموات والارض وما فيها باطلا ذلك لمن
 الدين كغزو اقول للدين كغزو امن الارض حال السخ وما الفضاء والقدرة الا ان
 ما به الا باطال هو الامر من الله والحكم لم طاولته وقني ديك ان لا تبد
 الا اياه وطامران في الحديث لا اتي شيئا من المعاني المذكورة فايراده لك
 محل قابل والاضلال مساواة الى خلاف الحق وفعل الضلالة والاهلاك والسير
 متقابل والايمان متقابلان عنه فمعنى مطلق الاضلال على معان ذكره الاول
 الى خلاف الحق الثاني على الضلال الثالث الالهلاك والهدى معاملة فطلعت
 معالقات المعاني المذكورة الاشارة الى الحق وفعل الهداية وعدم الالهلاك
 والاضلال بالمعنيين الاولين مستغنى عنه في لانه قبح وادى مرة عن فعل الشئ
 اما الهدى فمجرد ان يسد الله بالمعاني المذكورة في الامات من استند
 الاضلال السوء فهو المعنى الثالث اعني الالهلاك والتدبير كونه في فعل
 فادلك سم الحاسرون ومولاه فضل بكثرة اوعده ذلك والاكشاعة صلات
 عند من غنى كثره والاضلال ما على انه لا يبيع سره شي **وتعذب غير المكلف**

اخلعوا في ان اعدت على مذهب غير المكلف ام لا فذهب الحسنة الى اربعة بعد
 الطحال الكفار ورد المم بان مذهب غير المكلف جميع عطلا صمد من الله تعالى
 واحسنت الحسنة بوجه الاول قوله في حكاية عن روح والحمد والافاجو الكفار
 والافاجو الكفار بعد لها اعدت **والمم احاب عنه بقوله كذا في قوله فاجا**
 سماه فاجو الكفار السيرة حتى باسم ما رول اليه انما ان الطحال الكفار مستخدمهم
 عقوبة **والمم احاب عنه بقوله كذا في قوله كذا في قوله كذا** للطفل بل يكون اصلا حال
 كالنفس والنجاة الساب ان حكم الطفل حكم ابيه لانه منع من الوقف والتمسك
 والزوج والصلوة عليه كايه فعدده الله كايه **والمم احاب عنه بقوله كذا**
في بعض النسخ جارية لا تلزم منه السيرة في سائر الاحكام كالسيرة **والمكلف**
حسن **استمال على حصوله** لا يحصل بدونه اخلعوا في ان المكلف حسن اوله
 خات المم الاول وحسج عليه بان المكلف مستل على حصوله لا يحصل بدونه
 في استحسان العظيم فان الفضل العظيم من غير استحقاق قبح واعر من عليه
 ووجه الاول ان المكلف لا اجل اصالة الشئ مما جرح الاسان لم داو
 كما ان ذلك قبح كذا المكلف واجب بان يخرج مفره مفره والبراد
 يكون الا المكلف من كذا المعرة بخلاف المكلف فان من مباح عظمته
 بين المكلف من شدة كماله مسببه والى ذلك اشار بقوله **بمخلاف** **اخرج ثم**
داوي الثاني ان المكلف لا حل اصالة الشئ مما جرح العادات وهي
 شرطها رضا المعاصرين كذا المكلف يعني ان شرطه في رضا المكلف
 المكلف فالمكلف بدون رضا المكلف جميع واجب بان لا يحتاج
 المعاصيات الى رضا الجاسن بخلاف احوال الكاس في المعاصيات
 بخلاف المكلف فان الواجب انما هو لم مكلف المعاصيات في اختياره فلم
 ح الى رضا المكلف الثالث اما ان المكلف لا حل اصالة الشئ لم
 بزان يكون المكلف مكررا على النعم السابقة واجب عنه بان المكلف لو كان

سكر الخمر سبب وقوع المشقة في معاشها عن كونها نعمة والى دين الكوا
 اشارة بقوله والمعادنات والسكرية ولان النوع فنيج سبب العائنه
 المستند للسنه ان في استعمالها من الرأى صيات وادامة الطريق الامور
 العائنه وذكرنا ان في السنه لاقامة العدل مع زياده الاجور والمواهب
 اراد ان يشير الى حسن التكليف في طريقه كحكايا الاسلام مان ذلك ان الله
 خلق الانسان كسلا مستل حده بامور معاشه لا يحتاج الى عذاو وكسب
 مسكن وسلاح وغير ذلك من الامور الى كلها صناعي لا يمدح عليها صانع
 واحد حده حوره وانما سخر لخدمه شيا صندون وتشاركون في تحصيلها بان
 عمل كل واحد بامره ما عمل له الآخر صلا نزع ذلك لهذا ونجهر به الدالك في
 واحد الآخر وحد الآخر الارء له وعلى هذا قياس ما يرا الامور فسم امر مسكن
 باجماع من مسمى بوجه ولهذا قيل ان الانسان مدي بالبيع فان التمدن بمطلب
 عباره عن هذا الاجماع وهذا الاجماع لا ينظم الا اذا كان منهم صاعده وعدل
 لان كل واحد سبب ما يحتاج اليه ويصعب على من راحه حده وذلك مدعو الى الجور
 على التفرقة من ذلك الهرج فعمل امر الاجماع ونظامه وللصالح والعدل في
 غير محصورة لا تنطبق الا بوضع قوانين السنه والشرع طامد من شارع ليس
 ذلك على الوجه الذي ينبغي انهم لو سار عدواني وضع السنه والسرع لوقع الزور
 فيسنه ان عتار الشارع منهم بكمالات الطاعة لسعاد الماعون لفي قول السنه
 والشرع منه في الاستحسان انما مستند باقتضاه ما يات على انه عند الله
 ذلك من المعجرات ثم ان الجهور من الناس مستخدمون في حلال الشرع او ان
 عليهم الشوق ملك مستهياهم فعدمون على المعصيه واما لئذ الشرع فادراك
 للظلم وارب للعاصي عتات عليهم الخوف والرجاء على الطاعة ودر كالمعصيه
 كان اسلام شريفة اخرى فاذا لم يكن كذلك فوجب عليهم معرفة الساع والحد
 ولا بد من سبب حافظ لملك المورف فذلك سرفت العادات المذكورة

الشرع والمجاري وكررت عليهم حتى سحكم التذكير بالكره فادون معنى ان يكون الساع
 واعمالا الى التصديق بوجوده خالي علم حده الى الايمان بسارع رسل الله عنده
 صادق والى الاعراف بوعده وعيد وواب وعقاب اوج من وال القيام فيها
 ذكر فيها كالحالي صوت طلال والى الامساك لسنه الى عجاج اليها انكس في مسالكها
 حتى سمر ذلك المدعو الى العدل المتمسك بنظام امور النوع وذلك الساع في الطريق
 التي منها الشروع مدعو اليها العباد اسما لها ما في في امور كذا الاول
 العوى التسانية منها عن صاعده السهو والعصب الماعون عن توجبه النفس الطام
 الى خباب التدريس انما اذمار الطريق في الامور العالم المتعدسة عن العوارض
 الماديه والكودرات الحسنة المدويه الى ملاحظه الملكوت الثالث ذكر اذمارا
 الساعه ووجهه للحسن وعيده تسمى المستند لاقامة العدل في الدنيا بامره
 الاخر والراية الاخره فها يان حسن التكليف على راي حكايا الاسلام **قوله**
بجور من التبع اعلموا بان ان التكليف واجب لم لا تسند الاشاعره بناء
 على صحتهم من عدم وجوب شيء على الصديق وادامه المعزلة واختاره المص وارجح
 طريقان التكليف راجح عن اركان البيع لان الانسان يمتنع طبعه عمل لا
 شهوات والمستلزمات فاذا علم انها حرم ارجح عنه والرجح عن البيع وارجح
 في طريق حسن سماع النعمه وتقدم وان كان معلقه وبثوت منه رايه
 منه وطم المكلف لصفاة الفعل ودرجتي عليه او امتناع البقي عليه وقدره
 انما على الفعل وعليه به وامانة وامانة ان الله سمر الى مراط حسن التكليف فيها
 رجع الى حسن التكليف ومنها ما رجع الى الفعل المكلف به ومنها ما رجع الى الكلف
 ما رجع الى حسن التكليف فامر ان الاول استاء النعمه بان لا يكون التكليف
 منه المكلف بان يكون موجبا لاجل كلف اخر وان لا يكون منه كلف
 ان لان عدم التكليف على الفعل وانما يمكن الكلف منه من الاستدلال بغير
 الفعل وان وجوب سماعه منه وانما رجع الى الفعل فامر ان ايضا الاول ان كان

وجوده والاراء متوله وامكان معلقة فان التكليف بالمال حال عن التاثير
اسما الى الفعل على مندر ايد على ستمان كون واجبا او مندوبا ان كان التكليف
مفعلا والما يرجع الى المكلف فهو ان كون عالما بصنات الفعل للمكلف ان كان
الضمان واحساب الواجب المندوب وان كون عالما بتدبيره المستحق على الفعل من
الثواب للاستحقاق الوهاب فكون حورا وان يكون التبع ممنا عليه فلا عمل الا
علا بمت السعي للثواب والما يرجع الى المكلف فهو ان كون قادر على الفعل ان
كون عالما به او يمكن من العلم وان يمكن من آفة الفعل ان كان الفعل في الآلة **ومتقدم**
علم المصنف او مسمى المصنف ما كلف به قد يكون عالما قد يكون لمنا وقد يكون
علما بالعلم قد يكون علميا مختصا بالعلم بوجود الآلة وكونه قادرا عالما الى غير ذلك
من الصنات التي سوف السمع عليها وقد يكون ممنا لا يستل الفعل بحصيله ولا يسهل
اياه الا من طر الشروع وخبر النبي صلى الله عليه وسلم بالعبادة اما العلم فهو كسر من الامر
كفن التبدل وغيره والما العمل كالصلوة والركوة وغيرهما **ومنه منع للاجماع** وان
الثواب المكلف لا بان يتطوع عن المكلف في ذلك للاجماع العقيد على استطاعة
المكلف لو لم يتطوع لم يمكن اسما الى الواجب المكلف وانما طاعة الشايد بالمال
ان التكليف يستدعي السعة والثواب يستدعي الكثرة من الشدة فاجمع بينهما حال قدر
محقق التكليف وايضا اتسنى الثواب وايضا علم يمكن اتصاله الى المستحق **وعلمه**
اي علمه حسن التكليف ومن السمع للثواب عا لثبته الى المؤمن والكافر **ونحو**
سواء اختياره ولما كان لا بد ان تنزل من شرائط حسن المكلف انما العبد
بالنسبة الى المكلف كاحر آغا وتكليف الكافر مفسدة لانه مشقة في الدنيا وعقوبة
الآخرة اجاب بقوله **ومنه مفسدة** لان حيث **التكليف بخلاف ما شرطنا** من
ان هذه المفسدة لكافر لم يحصل من التكليف بل انما حصل من سوا اختياره والمفسدة
شرطنا عدمها في حسن التكليف مع المفسدة انما حصل من التكليف **والنافذة**
اجاب بان مقتدر توجيه ان تكليف الكافر لا فائدة فيه لان فائدة التكليف في

الثواب والالبواب له فلا فائدة في كلفه فكان عباء وتزير احوال الامام
ان تكليف الكافر لا فائدة فيه بل انما فائدة ما به وهي العرض للثواب لا الثواب
كما باللب الى المؤمن والما الثواب فانه فائدة امثال المكلف للمكلف
لا فائدة التكليف **واللطف واجب لمحصل الغرض** اللطف ما قرب العبد
الى الطاعة وسعد عن المعصية **للاودي** الى الاجابة وسوا واجب عند العمل
واحاطه المصداق على ما ان اللطف يحصل من عرض المكلف فكون واجبا ولا
لزم بعض الغرض من الملازمة ان المكلف اذا علم ان المكلف لا يطع الا باللب
فكذلك من دوره كان ما فاضا لمرصه كمن اعانه الى طاعته وسوا علم انه لا يجبه
الا ان يستعمل معه نفع من السادة فاذ لم يفعل الراعي ذلك النوع من السادة
كان ما فاضا لمرصه **فان كان اللطف من مصلته** **واجب عليه** **وان كان من** **التكليف**
واجب على الله **ان يستمر به** **ويوجب عليه** **وان كان من غيرها** **شرط في**
المكلف **ففي العلم بالفعل** **وبوجوده** **البيع** **مستفبه** **والكافر** **لا يوجب لطف** **وانما**
بالعبادة والسماوة ليس **اسارا الى الاحقر** **عن اعتراضات** **الاشاعرة**
واجب اللطف على الله **مع تزير الاول** **منها ان اللطف** **انما يجب** **اذا علم** **عن جهات**
البيع **لان جهة المصلحة** **لاكتفى في الرجوع** **بالم صرف جهات المفسدة** **فلم لا يجوز**
كون اللطف **الذي هو جوده** **مستملا على جهة** **فمح لا علمه فلا يكون** **واجبا** **وتزير**
الاجواب **ان جهات البيع** **معلومة** **لانها** **مكتفون** **بتركها** **وليس** **بمناوذة** **جمع** **و**
تزير **انما في ان الكافر** **انما ان كلفه** **مع وجود اللطف** **او مع عدمه** **بلا وان لم**
ان يكون الكافر **مونا** **لا كافر** **لان معنى اللطف** **سواء حصل** **للمكلف** **غيره**
والان **انما ان يكون** **عدمه** **لعدم القدرة** **عليه** **فلم** **غواص** **او مع وجوده** **فلا**
ما خال **بالواجب** **وتزير احوال** **ان اللطف** **ليس** **منها** **سواء حصل** **للمكلف**
منه **حصوله** **للا لطف** **كاذبا** **انما** **سواء** **تقرب** **حصوله** **للمكلف** **فبه** **و**
وجوده **على عدمه** **وكذا ان تحقق** **مع وجود اللطف** **مناوذة** **من اقوى** **منه** **فصلت**

على كسوا اختيار الكافر ومرتبات ان اللطف لو كان واجبا عليه في المصداق
 عند ما نأخذ اذ اجمع من المتأخرين في حال ما وجدوا في اللطف عنه في طاعة تعالى
 اخبرنا ان بعض الكلبيين من اهل الحق وبعضهم من اهل النار وكلما مضى لافعا
 الاول في الاكفال والاني في اليا من طاعة في الطاعات بل تقدم على العاصي و
 تقرر ان جواب ان هذا الاخبار ليس منسوبة لجزان مقرر بالاخبار ما يحكم من الاخبار
 ما منع عنه من التقدم على العاصي والاحسان عن الطاعات والاخبار ما بان
 انما هو بالنسبة الى جابل كابل الحب والفسدة فيسببه في العلم صدق اجابته
 بمعنى ان اياكس **ويجوز منه والتدبير مع منه دون الزم** المكلف اذا اش
 المكلف من اللطف في من عباد لانه يترك الامر بالمعصية والاعمال الهالكه المند
 في لانه على ذلك استدل ان قوله لم باللفظ في كمال الصريح ولو انما انكنا
 بعد ان من قبل انوارنا لولا ان رسلنا اليها وولا فاه احراما لو منهم في
 في مع الرسول كان لهم هذا السؤال ولا يكون لهم هذا السؤال الا مع فتح الباب
 من دون البسطة ولا يصح وهذا لان الزم حتى يفتح على البيع غير محقق المكلف
 العاصي المستحق للمكلف ولهذا الوقت الانسان غره على فعل البيع فعلمه لم يستد
 من العاصي حتى الزم كان لا يلبس حتى في اهل النار وان كان هو انما
 العاصي **ولا بد من المناجبة** يعني لا بد وان يكون من اللطف واللطف في
 مناسبة والمراد بالمناجبة كون اللطف تحت كون حصوله واما الى حصول اللطف
 في لانه لو لا ذلك لم يكن كونه لطف اولي من كون غره لطف فلم يخرج من غير
 ولم يكن ايضا كونه لطف في هذا السئل اولي من كونه لطف في غيره من الاعمال والاشياء
 مرجع بل مرجع الى هذا ما يتولد **والارجح بل مرجع بالنسبة الى المتكلمين** في
 اللطف والمطلوب فيه **ولا يبلغ الجاه** معنى من ان لا يبلغ اللطف في اس
 المكلف في جدد الاجراء والام لم يكن اللطف لطف ضرورة اعتبار عدم الاجابة
 في منهجه كما ذكرنا **والمكلف اللطف** اجالا او تنصلا معنى بكون اللطف

معلوما لكلف لما لا جبال او بالتفصيل لانه ما لم يعلم ولم يعلم المكلف في
 لم يعلم المناجبة منها لم يكن داعيا الى فعل المكلف في كان كان العلم الاعمال
 كما في في الدعاء الى الفعل لم تحت التفصيل وان لم يكن كافيا وجب التفصيل اول
 في لانه لطف انما يكون داعيا الى الفعل حسب المناجبة التي فيها في نفس الامر
 سوار كانت تلك المناجبة معلومة لكلف **اولا ويريد اللطف على جهة**
 معنى لا من ان يكون اللطف مستمرا على منه رايده على كس من كونه واجبا او
ودونه تجزئة في ان يكون اللطف فعلا معنانيا كونه ان يكون كل واحد
 من التفصيل قد استكمل في هذه الصلح المطلوب من الآخر فتقوم مقامه ويصدق
 كالكتابات الثلث **ومرشد حسن الدين** في شرط في كل واحد من الال
 الدين كون كل منها لطف ومقام الآخر كون كل منها حسنا ليس فيه وجوب
 وبعضه **ويجوز** يصدر عن فاه منه وبعضه حسن صورته في حقيقة ومناجبة
استمارة ويستمر على منع وقوعه في الزمان وكونه ناديا او على
مرجع **ويجوز** مستحب **المنع** من حلف الناس في حجب اللطف وهو ضربان
 معلوم في الدين ومعلوم في الدنيا ومعلوم الدين اما مضرة او منفعة والمضرة اما
 او من او غلا او غير ما والمضرة اما صحتها او سوء في الزمان او غير ما
 وربما حث في هذه الامور غيب اللطف واحلف في حسن الالم وقبحه قد صر
الساعة الى ان الآلام الصادرة عنه في حبه سوار كانت مبشرا بها او بيل
 لجازاة وسوار يعقبا هو من اولاد ذبيح السوء الى فتح جميع الآلام لذاتها و
 وهي صادرة عن اللطف واخار المم ان بعض الآلام فيصبح مصدرنا كما لا
 لصاحبه عن بعض الكلبيين بالنسبة الى من الاجرم له وبعضها حسن مصدره
سواء وحسنه اما الاحسان لو اسما على منع رايده على الالم او على دفع ضرره
 ذكره على مستغنى العادة كما يحل له في الحق اذا العيشة في البارة او كونه
 في وجه الوقوع كما اذا وقع دفعا للصالح فاما اذا علمنا اسما الالم على واحد من

من هذه الامور حكمتنا كسنة قطعها والالم الذي يصعب استداوسه المستعمل على النفع
الحاصل للالم مشروط باللطف للالم او لغيره لان حلوله عن النفع مستلزم العلم
عن اللطف البتة وسما يقتضيان على العبد **وبنوع في المستحق كونه مقابلا** اي يجوز ان
ينفع الالم على المستحق من النفاق والكفار بطريق العقاب ويكون مجديا يستعمل
على مصلحة بعض الكافرين كما في الحدود **ولا كفي اللطف في الالم المكلف في الحسن**
بما ان اللطف مبرك في الالم المكلف يكون حسنا بل لا بد ان يقع في معاملة
عوض من حصوله مع ادفع ضرره لان الطاعة الواقعة لاجل الالم سبب اللطف بها
الرب المسمى فبما الالم محرر من النفع يكون قبيحا **والحسن مع احتمال الله ببل اللطف**
بما ان الالم لا يحسن اذا كان الله سلبه على اللطف الذي في الالم لان الالم لما
يغيره كم المكلف اذا لم يكن طريق المكلف للمكلف الا ذلك الالم ولو امكن الوصول بسبب
المكلف بدون الالم كان الالم ضررا او مشيخ **والاستحقاق في الحسن مقابلا** اي لا بد
اي لا يشرط في حسن الالم الواقع احد من احدى احوال النفع والالم العوض الزايد على الفعل
لان اعتبار الاحصاء لا يكون في النفع الذي ساد فيه اختيار المسالين مما ان
النفع الى حد لا ساد فيه اختيار المسالين كونه راداه فهو حسن وان لم يحصل التماس
بالفعل وهذا هو العوض المسمى عليه **والعوض مع مستحق** قال في تقييد واجبا
ان يبرر الى عموم الالم الواقع ابتداء واحكامه والعوض مع مستحق حال من عظم
فالنفع كونه مع نفع لا غير سبب استحقاق ويجوز ان يقع مع عدم استحقاق فلو
مستحق النفع للمستحق به فانه لا يكون عوضا فله حال عن عظيم واجلا كحسن
الرب **وسمى عليه في ازال الالم ونزوت المصالح المصلحة الغير ازال العوض**
استندت الى علم ضرره او كسبب انظر لا يستعمل لفعل العبد او عبادا له بالمعبد
او ابا حبه ويمكن غير العاقل بخلاف اما حقيق عند العاقل ان النار والعقل عند شهادته
اراد ان يشير الى الوجه التي تسمى بها العوض على احدى منها ازال الالم العبد
وجزءه فانه يجب على احدى عوضه والا كان ظلما والعلم قبيح على احدى منها

المنازع على العبد اذا كان العوض من احدى لمصلحة الغير لانه لا فرق من ازال العوض
ونزوت المنازع ومنها ازال العوض بان يحل احدى اسباب النعم لان النعم بمنزلة العوض
كان النعم مستند الى علم ضرره ليزول مسببه او وصول الالم او مستند الى علم كسبب
لان في سواها عشت على الطر فكون احدى سببا للنعم فكان العوض عليه او كان
الى لمن كان يستتم عند المارة وصول ضرره او فوات منفعة فانه حوالا صاحب المارة
الطن فكون النعم مسبب فجب عليه العوض حوالا ما مستند الى فعل العبد اي النعم مستند
الى العبد من غير سبب من احدى لا عوض من فعله على احدى وذلك مثل ان تحت العبد
مستند جهك بيزول ضرره او فوات منفعة فانه لا عوض فيه ومنها اي من الوجوه
التي تسمى بها العوض على احدى امر ابد عبادا ما ملام الحيوان او ابا حبه سوا
كان الامر لا يجب كالتدريج في الهدى والكفارة والتوبة كالتدريج في
العوض يجب على احدى لان الامر لا يلام سلبه من الحسن والالم لا يحسن او لا يستعمل
على المنازع العظيمة البانته في العلم جدا ومنها يمكن غير العاقل مثل سباع الكوش
لا يلام فان العوض يجب على احدى لانه يكتفه وجعله باطلا الى الالم مع امكان
عدم الميل ولم يحل له عقلا يخرجه الالم الحسن من الالم النفع وكان ذلك بمنزلة العاقل
فبيح منه ان لا يوصل اليه عونا وبذلك يخلو الاحراق او الايقنا مبيحا في
واحرق او شهد احد ما شهادته وورصل سببها فان العوض يجب عليها لا على احدى
واما النار الصبي في النار فلان فعل الالم واجبة بجله من حيث اجوار العادة
واحدة قد تمنعنا من القابة ومنها ما عنه ضار الملقى كانه لو وصل الى الالم فليهدا
وجب على الملقى العوض ودمه ما شهادته الزور فلان الشهود اوجوا بشا
على الالم ايضا الالم من جهة الشرع فصاروا اكا نهم حلوله **والانسان الى اسباب**
العلوم من الظالم واجب عليه اي على احدى عقلا لانه لو لم يصف لادى سبب
منازع حق العلوم لانه يمكن الظالم وخلق ميت ومن العلم مع اذنه مدبر على كسبه
اكن العلوم من مكانا فانه فلو لم يصف من اصناف حق العلوم والناسي بقا لان

مضاعف من المطلوب مباح معلوم واجب **سواء** انما لا يرد في القرآن من ان
 تعالى يفتح من عباده ما يمكن فلا يكون يمكن الظالم من الظالم دون عوف في افعال
 وادخاله فان لم يكن له عوف من فعله غير بالعمى المستحق عليه ودفعه الى المطلوب
 فان كان المطلوب من اهل الجنة فرق بين احواله على الاوقات على وجه لا يبين
 اشتغالها فلا تسالم به او بفضل الله عليه اي على المطلوب بمثلها اي على الاعراض بسلا
 تسالم باستقامتها وان كان المطلوب من اهل عذاب استقامتها بها اي بتركها
 جزاء من عذابها واذن كل الاعراض من حيث لا تظهر التحيف بان تفرق النافعة
 الاوقات فلا يحصل له السرور يحصل التحيف وفي معنى الضيق حيث ظهر التحيف
 حوسه من النافع ولا يجب دوام اي دوام العوف من **المراد** ما في معنى **المراد**
 ان كان مستطاع اي لان العوف انما حسن لانه سهل على زيادة على التام زيادة
 بحاله منها التام الله وصل به الشئ الرايد لا يستدعي ان يكون دائما وكذا ان
 يكون تحت بحاله التام مع كونه مستطاعا فلا يجب دوامه وانه مذهبنا لما سمعنا
 ابو علي الجبالي سلا انه يجب دوام العوف لانه لو انقطع لوجب ان يوصل اليه عابدا
 لان المانع من الاقبال في الدنيا هو الدوام مع انقطاع الجوده المانع من
 وقد اسنى ووجه المسموع **ولا يجب حصوله في الدنيا لاحتمال حصوله في الآخرة**
 لان ان المانع هو الدوام مع انقطاع الجوده المانع من دوامه بل لا يجب حصوله
 في الدنيا لاحتمال ان يكون كآخرة يحصله غرامة فالمانع هو استنادك المصلحة
 اكتمله وقال انما لو انقطع العوف من لزوم دوامه وجه الزوم انه لو انقطع العوف
 لتاتم باقطة فستدعي التام عوفنا فوجب ان يوصله فان لم يستطع لزوم
 وان انقطع عالمه استندنا عوفنا آخرون ولم جرافته انه لو انقطع وجب دوامه
 ما يودي وحده الى عدمه كون في الاقطار في وجه المسموع ذلك ايضا بقوله
على التام مع انه غير محل النزاع سئل فان لم يسم سبب انقطاع العوف ووجب
 ان يستطاع من طهر ان بشر باستطاعه فلا تسالم به مع انه غير محل النزاع فان النزاع

العوف المستحق على الدوام لاني استندنا الم الم حاصل بالاستطاع لعوف من آخره وكذا
 دائما **ولا يجب اشعار صاحب** اي المستحق لعوفنا **بما ياله عوفنا** بخلاف التوابع
 بح ان عارف من التعظيم ولا يحصل السطم الا بالاشعار به قرب له **ولا يتعين**
 ان يكون عوفنا على كونه ان يوصل عوفنا كل حاصل فرفع بخلاف التوابع فلا يبعد
 وان يكون حسن الله التكليف من طاعة كالاكل والشرب واللبس والسخا
 وجب فيه في كل المساق بخلاف العوف من **ولا يتعين** اي لا يورد استقام
 العوف من من وجب على العوف لاني الدنيا ولاني الآخرة سواء كان العوف من
 تيم او عليا به اذ يجب ان اشم ووجب ان الحسين في ارفع استقامه ان كان
 طيبا واسهل الظالم من المطلوب وجب المطلوب في حل بخلاف العوف من علة متسا
 فان استقامه علة غيب لعدم استماع به والعوف من عليه **ولا يتعين** اي لا يورد
لان يتعين مع ان العوف اذ وجب عليه يجب ان يكون راد اعلى العالم
 زيادة غيبه من من يكل عاقل وان كان العوف من **عينا** يجب مساواة العالم
 لان الرايد على المستحق عليه من الثمان كون طلقا **واجب الميو** ان اوقف في
 علم مدونة بعد ان حيوة جبه واستولى بوجه في انما وان لم ياله اي لولا العول يكون
 مؤثر في ذلك الوقت وحيوة اصا وقال ابو الهذيل هو البه في ذلك الوقت
 وقال كثير من المهر لعل يمشي البه الى ابد مواجله ويزان **انما** لا يبعد
عنا لا يبعد **الملك** اي كونه ان يكون اجل لان ان لطفا لغز من المكلفين ولا يبعد
 ان يكون لطفا لمكلف منسبة لان ما اجل مستطاع التكليف من المكلف وعند
 استطاع التكليف لا يكون اللطف محتادا **ولا يتعين** اي لا يورد **ولا يبعد** اي لا يبعد
لان من قطع البهيمه فسل ان يسلكه بالمضغ والبيع لا يكون راد لما لا يبعد
 منها من واكمرام انما لا يكون راد لان ابد من من الاستماع به وما كان
 ملا لايضا حافيا الى العبد من نصيب وتجب عليه بعد مو الرارق لعمد البهيمه
 ليس راد لادك الرق وما ياله من يفر حمله فهو من اهد والراق لادك

هو اصدق **والسنة في حصيد** قد يجب عند الحاجة **وسبب** اذا طلب التوسعة على
وعمله **وقد باع** عند حصيد كبير المال من قرار كتاب **نفي** **وقد فرم** عند اركان
المنهات كالعصب والسرقة والربا والرق عند الاشعة **عرة** هو ما ساقه الله
الى الكون فاستمع به من كل ركن الانسان والدواب وعمرها من المأكول وغيره
مباحا او حراما ملكا او غير ملك **وخبر** الم صنع **دار** كان السوق لا يتناع
لان حاله من كل شيء يمكن من الاتناع **والم** صنع ان ذلك لم يضر وقال
وعلى هذا يصح ان كل احد يستولي دونه **ولا** ياكل احد رزق غيره **ولا** يغير رزق
بعضهم الى ان الرزق هو ما يثرل **الكون** من الاعذية والاشربة **لا** يغير **والشدة**
تقدير العوض الذي باع به الشيء طعاما كان او غيره **وحو** **نفي** **غنا** **والا** **نفي**
اشتبه بالعادة والوقت **وكان** في الرض والعتار فان انحطاط العوض انما كان
رخسا اذا كان الانحطاط عاجز **العادة** كونه عومنا في ذلك الوقت **والكل**
وكذا ارتفاع العوض انما يكون عارا اذا كان الارشاع على ما جوت العادة **وكم**
في ذلك الوقت **وكل** المكان **ويستد** الى الله **في** فان حصل للمبايع المبيع **وكم**
البكس **فمحصل** العتار او كبر حبس **وكل** المباع **وعلى** رغبة البكس **فمحصل**
الرض **وقد** استدان **اليها** **ايضا** كان كل السلطان البكس على مع كل السلعة
قال **طعاما** او كبر البكس الى قدر ذلك من الكسباب **السنة** **اليها** **محصل** العتار
والرض **كل** ذلك **والاصح** **قد** يجب على اصدق **لوجود** **الداعي** **واقتدار**
وجب العمل الى ان يجب على اصدق **ما** اصبح لعباده **واستد** **لك** **ذلك** **بالحسن**
عند **وجود** **الداعي** **والندرة** **واستد** **العادات** **واعلم** **من** **ان** **ذلك** **وجب**
العمل **عنه** **بمعنى** **الزوم** **عند** **تمام** **العمل** **والمدعى** **هو** **الوجه** **عليه** **بمعنى** **استحقاق** **الداعي**
على **المرء** **فاين** **يذا** **من** **ذلك** **واعلم** **ان** **منا** **سدة** **الباب** **اكثر** **من** **ان** **يعد** **بعض**
لذكر **بذا** **من** **ذلك** **منها** **ان** **الاصح** **بالحال** **الكاف** **والنيل** **الانعام** **والآفات**
لا **تكن** **او** **يوت** **طعاما** **او** **سلب** **عمله** **لم** **يصل** **الى** **ذلك** **بالحسن** **اليها**

وابتداء حتى يفعل الواجب **علوه** في النار ومنها انه لم يتم ان يكون امانة الا بقاء
الا **ويأمر** **المرشدين** **وسبب** **المعسر** **فدراية** **المضليل** **للمؤمن** **اصح** **للباطل**
كني بهذا **اخطا** **ومنها** **انه** **لم** **تم** **ان** **لا** **سقى** **المعسر** **لحال** **ولا** **يكون** **له** **في** **غيره** **من**
الانعام **والافصال** **على** **كون** **ما** **يقتل** **مادته** **للواجب** **كرد** **ودونه** **او** **دين** **للمرء** **فلا**
يستوجب **على** **فعل** **سكرو** **كون** **الوقار** **لوضع** **البلاء** **وكشف** **الباس** **او** **الضرر** **او**
من **اصدق** **ان** **غير** **ما** **هو** **الواجب** **عليه** **ومنها** **ان** **معد** **ورات** **اصدق** **غير** **منا** **بمعنى**
قد **مسطور** **في** **الاصح** **فالمرء** **عليه** **مكن** **فقد** **تم** **ان** **لا** **مكن** **مادته** **او** **ما** **هو** **الواجب**
عليه **وفساد** **العلم** **من** **ان** **كنى** **المقتصد** **الرابع** **في** **البينة** **وسكون** **الانسان** **معد**
من **الحق** **سلك** **الحق** **فان** **كان** **البنى** **او** **خود** **من** **البناء** **وسو** **الارض** **للسنة** **وسلط**
رأته **او** **من** **البينة** **بمعنى** **الطريق** **كونه** **وسيل** **سلك** **الحق** **في** **البينة** **على** **الاصح** **كأن**
وان **كان** **من** **البناء** **وسو** **الحكمة** **لا** **يأمر** **عن** **اصدق** **على** **طلب** **البينة** **واو** **الم** **الاذ** **عام**
والرسول **بجنا** **وعد** **كس** **عن** **الكتاب** **او** **شريعة** **البينة** **حسنه** **لا** **شما** **الحق** **فأما**
لما **عنده** **العقل** **فما** **دل** **عليه** **العقلاء** **سئل** **معرفة** **مثل** **وجود** **الباطل** **وعلمه** **وقد**
واستناد **الحكم** **من** **البينة** **فما** **لا** **دل** **الى** **لا** **يستقل** **بالتعليل** **من** **الكلام** **وارو** **المعاد**
بجها **في** **لما** **كون** **في** **الحسن** **على** **اصدق** **بعد** **الرسول** **واذا** **افترق** **الحق** **سئل**
الا **بان** **بالحسنات** **كونه** **معرفا** **في** **الحسنات** **غير** **ادته** **وعند** **تركها** **كونه** **ترك** **طاعة**
واستناد **الحسن** **والبيع** **في** **الافعال** **الى** **الحسن** **مادة** **ومنع** **اخرى** **من** **غير** **استدلال**
للعقل **الى** **مواقفها** **واستناد** **الداعي** **والضار** **الى** **معرفة** **منا** **الاعذية** **والا**
ومضار **الى** **لاني** **بها** **البحر** **الاعداد** **وارو** **الطوار** **مع** **ما** **فيها** **من** **الافطار** **وخط**
لنوع **الانسان** **في** **كان** **الانسان** **مدني** **بالطبع** **يحتاج** **الى** **العادات** **ولا** **مدني** **فمن**
سارع **كون** **مطاعا** **كا** **دكرنا** **في** **ما** **حسن** **الكيف** **على** **طرفة** **مكاف** **والسلام**
يكمل **اشياء** **مدني** **يكمل** **النفس** **البشرية** **بمعنى** **استعداد** **انهم** **المختلفة** **في** **السلات**
والسلطات **في** **تعليمهم** **الانسان** **الحسين** **من** **الحاجات** **والغزوات** **والافعال**

العا صلا الراجد الى الامناس والسياسات الكاطبة العائدة الى الكجاعات من
 المنازل والحدن والاختيار بالعباد **والثواب** ترغبا في المحسات وكثيرا
 عن السياس الى مردك **فيمسك اللطف** اي قبضة الالها لطفا من ابد
 النسبة الى عباده **وشبهه البراسم** وحي ان العنة الما لعل يوافق العمل فلا حاد
 اليهم اولامل كماله وما كانت العقل غير مقبول فلا فائدة في بعثهم **ملا لما تود**
 من ان يوافق العمل فشان احدهما يستعمل العقل اذ كان والسا في الاستعمل
 يادركه والحاج اليهم في العلم الساني في لفي العلم الاول ايضا لسعاصد العقل بالفضل
 وحي واجبه **لكنما لهما اللطف** استكافيت **لكنما** فان الانسان اذا كان
 واقفا على الكافيت بحسب السمع كان اذ من حصل الراحات العملية ونزك
 الهيات العقلية اول لا يفي ما فر من البعد فلا قرب ان كمال سلا ما من انما
 اشياء لها فوايد **وبحسب** **ابن العبد** **لحمس الويق** باقواله وافعاله **بجمل**
المر من من العنة وحوما به المحدث اليهم في اوارده ونواحيه **لوجوب**
متا بته ومنذ اي لو صدر عنه الدين لم وجوب الصدين وما ساقبته
 في لفته اما اول فلا جماع المستند على وجوب ما بعد النبي عليه ولولا في ظل
 كسهم يكون احد فاقوني حكم احد واما الثاني فلان متا بته الدين حرام ولو جاز
الانكار **رغيب** يعني لو صدر عنه الدين لوجب منه وجوه والاكار عليه لكون
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كونه حرام كسواء ايداه الحرم بالجماع وال
 في والدين يردون احد ورسول الله من الدنيا والاخرة ولزم ايضا امور اف
 كلها مشيئة منها ان يكون شهادة مردودة او لا شهادة للعاسق بالاجماع والفر
 في ان حاكم كاسق بنا يقبضوا واللازم به بالاجماع ولان من لا يقبل شهادة
 العقل اذ ايل سرعة من ماع الدنيا كيف يسمع شهادة في الدين اليم ومها استخفاف
 الباطل والعن واللام لوجوه كثر ولولا في ومن يبين الله ورسوله فان لا ناز
 وقوله الالفة الله على الظالمين وقوله لم تولون بالامنعون وقوله انا ورسول الله

بالبر ونسوق انفسكم كن ذلك مسع بالاجماع وكونه من اعظم المنزلات ومهم
 ينه عهد النبوة لولا في لاسال عهدي الظالمين فان المراد به النبوة او الامانة الى
 دونها ومنها كونه غير محقق لان الدين قد اغواء الشيطان والخلفين ككذلك لولا
 في حكاية لاغويهم اجمعين اذ عبادك منهم الخلفين لكن اللازم مسع بالاجماع ولولا في
 في ابراهيم ويصوب اما حطنا من كماله ذكر الدار وفي راسف على السم ارضنا
 الخلفين ومنها كونه من حزب الشيطان ومنهجه واللام فطلي البطلان ومنها
 كونه سارعا في الخيرات معدودا عدا الله من المصطفين الاخيار ولا في الله
 لكن اللازم مسع لولا في في حق بعثهم انهم كانوا سارعون في الخيرات وانهم
 عندا لمن المصطفين الاخيار في الكلام في ان العنة من اي مصيئة يجب فان سقم
 صدور من الانبياء من العاصي اما ان يكون ساقيا لا متصفية البجوة كالكذب
 سلق بالبلوغ او لا ان امان كونه كرا او مصيبة وحي اما ان يكون كبرية
 كالقتل والرا او صغيرة كسر ذلته والطعيف كجود عمر منزه كذبة وشتم
 وتم بحصية كل ذلك الما عدا او سوا بعد البعثة او قبلها والحكم على وجوب عصم
 ساق متصفية البجوة ودد حوزة العاصي سوا رعا منه ار لا يدخل في الصدين المقصود
 بالبجوة وعن الكفر ودد حوزة الارادة من الكواج بنا على يجوزيم الدين مع قتلهم
 كل دبت كزود حوز الشبه الجاهل بته واحرازه عن الفاترك في الهلكة ورد
 ان لولي الاوقات بالثقة اي اذ الادة لضعف الدين وشوك الخالف وكذا
 من بعد الكبار بعد البعثة وجزء الحشوة وكذا عن الصغار المنزه لاطلاها بعد
 ل الاباع وهذا ذنب كثير من المعزلة الى في الكبار قبل البعثة ايضا وليس
 لفي الصغار ولو سوا والذنب عند محقق الاشاعة منع الكبار والصغار
 خشية بعد البعثة مطلقا والصغار غير خشية عدا لا سوا وذنب الما كبر
 ن الاشاعة وابوا من المعزلة الى كبر الصغار عدا فالعلم ان اراد وجوه
 لعدم عن جميع العاصي كما حوالا من كلامه المسترح في الشرح فلا يمكن ان يذكر

من الاول لا يفي ذلك فان صدور النبى عنه سيما الصغيرة هو الايجل بالوقت
 بتولد وقيل والمآ بعد قتل النبى غير واجبه وبعد النبى انما يجب مما يتعلق بالنبى
 وبتسليم الاحكام وبالكلمة فما ليس بزم ولا يلزم ولا يكاد على ما صدر عنهم هو اخر حايث
 ورد الشهادة انما يكون بكسرة او اصرار على معيضة عن غير انما ارجع بزم
 الزجر والمنع وكسختان العداية والعن والهم انما هو على مقتضى التمسك وعدم
 ومع ذلك مطالبه بالنبى بل منتهى ونحو ذلك كسرة هو الا صغيرة عند الايدي المزم
 الطائفة على الاطلاق ولا من الدين اعوانهم الشيطان ولا من حزب الشيطان سيما
 مع الاثابة وعلى تقدير كون الخراسان كعدم كل فعل وترك فساد بعد البعث الهاد
 كونه من زعمه الا بخلافه انما في صدور نبى عن احكامها هو اوج التوبة وبالكلمة
 فدلالة الوجه المذكورة على في الكسرة هو الا الصغيرة في النبى الصغيرة عند العمل
 وحكى ايضا في النبى **كالقتل والذكا والنفقة وقوة الراى** لان من لم تصف بها
 لم يفت في ثابته والاشياء لا اواره وتواضعه وبما اينما عدم **السود للساو**
 فيما امر عليه ولعل مراده ان لا يكون السهو في الامور ويذنا له وعادة وعم
 كما في قوله من رادة **الآباء وعمه الامهات والنظاظة والعلطة والاشياء**
 وشبهها من الامراض التي تستقر عنها الطباع كالبرص والجذام وسلس الركود
على الطريق وشبهه من الامور الخبيثة **طريق** معرفة صدقة اى صدق النبى على
 في دعوى النبوة ظهور المعجزة على يده وموثوق بالبرهان **او على ما هو معا**
مع فوق العادة ومما يفتى به النبى قد يدرك احرازه عن الكرامات فاما لا يكون
 مطابقة للدعوى ضرورة عدم الدعوى لكن كبح الاراض والمعه المكذبة ليدش
 النبوة ايضا والمهم سيما معجزة كاسياتي واما قول مع من العادة فهو كونه
 ولعله من طيات العلم كمن يفتى ان ذكره منها قد اخذ من عدم المعارضة لسه
 السم والشبهة والمشهور في ثبوت المعجزة انه امر ما من العادة متروك التي
 مع عدم المعارضة وحل مستحسن ما اذا دل على خلاف دعواه كمن ادعى النبوة

شع

دعوى محرقى ان انطق به البحر فطلى كنهه قال انه كاذب فالاول في ثبوتها ان زاد
 على المشهور وثبات مطابقة الدعوى او لم يطل المعجزة على شبه كاسياتي في كلام
 المهم وانما كان ظهور المعجزة طرعا لمعروف صدقة لان اصدح على عيبها العلم الضرورى
 المصدق كما اذا قام رجل في مجلس كبح خور جاعه وادعى انه رسول الله الملك الهيم
 فطالبوه بالبحر فقال ليس ان كالف هذا الملك عاده وتقوم عن سره قد رآه
 ويصدق ففعل فانه يكون صدق ما له من العلم الضرورى لصدقة من عرار تباب فان
 بل هذا عيشل وليس فبابا الساه وسوى صدر ظهور الجاه انما يبرهن في اليك
 لا فاده العلم وقد اعتبره بما جامع لا فاده اليك في الهيات التي هي اساس
 بشوا شرع على ان حصول العلم فيما ذكرتم من المثال انما هو لما سواه من دلائل الا
 هفت السيل انما هو للتوسيع والتوسيع دون الاستدلال ولا دخل لثابته اليك
 في اقامة العلم الضرورى لحصول الغايب من في المجلس عند نواز العصبه اليهم وهم
 فاما ان هذا الملك في حث ليس فيه غرر ودونه حث لا يقد على كركها احد سواء
 جعل على ارساله محمد ان الملك يحرك كرك كبح من ساعته ففعل **وقته دم**
بزمه جواز ظهوره على **احكام** اخلطوا في جواز ظهوره سوا حق فصادق على
 من غرضه من الصالحين انما هو الجلس على الطاعات المحبوس على المصاحبي سب
 لمراد الى منه مسكبا ما ساقه والاساعه الى سوتة واختار المهم واسج عليه
 يرم على ادل طرعه ولتج كاذب على طهها وكرار الخراب وجد عند بارقا وغيره
 بل قد اصفت ان ارجع كاذب على ولدي اما ايكه فحل ان رتد ايكه طرعه
 يرم اشار الى اكواف عن اول المعجزة وهي وجوه منها انه لو صدر عن غير النبى
 كره وقته لصدوره عن طلبة بالطريق الاولى وعن غيره ايضا خرج عن ان يكون معجزة
 كرهه عن ان يكون امر اخارها لعادة كرهه وقته ويترى اكواف الامام خروج
 من عدل اعجاز فان صدوره من الاثبات والادب لا يبار ولا يحد عاده معناه وسلا
 في السار مقول ولا يلزم **خروج** عن **الاعجاز** ومنها انه لو جاز ظهوره فارق على اليك

القدرة عليها فاعلموا ولم يصل النافع كعدم المبالاة وطه الانثى والاشفا
 بالمهمات والى هذا المعنى اشار بقوله **والنحدي مع الامناع** ويومر الروايع
على الانجاء وايضا اني احد اخر فارق العادة طعت جيلها هذا الوارد وان كان
 مما يصيلها من الاحاد والى هذا اشار بقوله **والمنقول منها متواتر من غير ان**
يعصده واختار **لقرآن** فكل نصيحة وقيل لا سلبه ونصائحه معا وقيل
لعهده **والاعل** فكلما اجهل ان اعجاز القرآن كونه في الطبقة العليا من النصائح
 القصوى من البلاغة بل ما عرفه شعراء العرب بسليقتهم وعلما الفرق بما رتبهم في فن
 البيان واحاطتهم بابايب الكلام وقال بعض المترجمي الانجاء لا سلبه الويت وطه
 اليجب الخالف لما طه كلام العرب في الكلب والاسباع وقال الكافي
 البابا طاني وامام الحرمين ان دجا الانجاء سوا جماع النصائح مع الاستلزام الخالف
 لا سلب كلام العرب من غير استلزام لا عديا اذ يادى ان بعض الكتب لا شأنا
 من كلام اعلم السلف لا يخلو عن جزالة القرآن اكلها شيئا قاطعا لا دام
 قد علم ذلك مناسي نظم القرآن على اروي من ترانته مسلمة الكتاب الفصل في التفسير
 وما ادرى كماله في كل ذنب وشيل وعطوم طويل وفيه من النظام وكبير من المصنوع
 المرتقى في الشيعه الى ان ابعانه بالعرفه وهي ان الله صرف جميع الحديد عن
 مع قد تم عليها وذلك اما بسبب قدس اسلوب واعيم واستجوا بوجوه من
 اما قطع بان شعراء العرب كانوا قادمين على الكلام قبل منقذات السورة
 التفسيره مثل الحمد ومثل رب العالمين وبهذا الى اخره فيكون قدس على
 بمثل السورة والكتاب ان العجابه عند جمع القرآن كما لو اتوهون في بعض السور
 الايات الى شهادة الثبات وابن مسعود قدس مريدوا في انها كنه والمعدون
 ولو كان نظم القرآن مجزا بنصاحه كان كافي في السجاده واكواب من الاول
 حكم الجمله على كلف حكم الاجزاء وبه بعينها شبهه من بني طه الانجاء وكبر الشرا
 ولو جمع ما ذكره كل من احاد العرب قادم على بيان عمل قصائد شعائهم

والمراد بالنصائح من هان
 الحسن ما جردا من هان
 السلاعه واخذها على يد
 المعنى شائع م

القيس واخره واللازم طه البطلان وعن الان في معنى الرواية وكون الجمع بعد
 البين عليه لا في راءه وكون كل سورة مستقلة بالاعجاز ان ذلك كان لا حاشا ولا
 عن ادنى معر لا على الاعجاز وان اعجاز كل سورة ليس مما ظهر لكل احد بل قد
 اصلا واستدل بطلان العرفه بوجه الاول ان شعراء العرب امكنوا بجمع
 حسن طه وبلغته وسلاسته في حوائله ودرهون رويهم عند سماع قوله تعالى
 وويل للذين الذين يمارك وياسهار طه الله ذلك لا لعدم ما في المعانيه مع هوانها
 في منها اني انه لو قصد الاعجاز بالعرفه كان الاستسرك الاعجاز بطلان
 طه طه لانه كل كان انزل في البلاغه وادخل في اركا كان عدم سحر المعانيه
 المعنى في عرفت العاده الثالث قوله في من اجتمعت الامم واكن على ان ياويل
 في القرآن لا يكون ببله ولو كان منهم لبعض طه امان ذكر الانجاء والاستطفا
 بالعرفه مقام الحمد في ما حسن مما لا يكون معدرا لكل فمقتضى ذلك **والنسخ**
للعصا اساره الى رد اقال اليهود في ابطال نبوه نبيها عليهم ان سيد موسى عليه
 موبده لان النسخ باطل لان المنسوخ ان كان منسفا لمفسده كان اعجاز فيجاد ان لم
 من منسفا لمفسده كان رفته فيجاد واذا اجل النسخ فزعم ان يكون سيد موسى عليه
 موبده طه بطلان شريده محمد عليه السلام كونهما تاسم لسه ليه موسى عليه السلام
 بار على قول المهرل ان الحكماء ما نه النسخ وحيث كتب الاوقات والاس
 واكد جوار النسخ بيان وقوفه فقال **وقد وقع حرم على نوح بين ما اهل كنه**
 نانه جاز لتوريه ان الله تعالى لا دم وهو اقل لكل ادب على وجه الارض
 قد حرم على نوح بعض الجوامات **واوجب** **الاجتناب** على النور على الانبياء والمساكين
 من نوح عليه **وبعد** **خبر** يعني مع ابا حه فاخره على نوح عليه **وحرم** **الاجتناب**
 في سره موسى وشريده نبيها السلام مع ابا حه في سره آدم ونوح عليه السلام
وغير ذلك من الامام التي سمعت في بعض الايام **وخبر** **موسى** **ابن** **يحيى**
 عن جبر اليهود عن ما يد شريده موسى عليه اي ماري عن موسى عليه انه قال

للبحر فتوهم كونه
 مقدورا

يا ليت ابد اود ودام السبت بل سعة دوام سرعه عليه مغترى لم جيت هذه الروا
 عن اليهود قيل احلفه ان الراوي **سليمان** اي سلم ثبوت هذه الرواية عنهم
ما استلزمه لانه غير موافق فان محضر استماعهم وانما كتمت لم من منهم عدد
 المواثر والسمع **اي** عموم **نحوه** اي الدلائل السبعه دللت على انه عليه مبعوث
 على النبيين الى الرب خاصة على اذعم بعض اليهود والتصارى وانما منهم ان الاحصاء
 الى النبي اما كان للعرب خاصة دون اهل الكتاب مثل قوله وما ارسلنا الا كما
 لكس على ما اياها الناس اني رسول الله اليكم جميعا قل ادعي الى الله استمع مني اني
 ابلغكم على الذين كذبوا مثل قوله فقلوا لا اله الا الله والاسود والاحمر **وما فعل من**
وكذا جنة من الانبياء لوجود الميثاق والقوة العقلية وقته على الانبياء
 فببهمور الامم لانه ان الامم افضل من الملكة فانما كتمت في المقام
 العاقل بل بكونه الى عبد الله الحكيم منهم وصرح بعضهم ان عوام البشر من المؤمنين افضل
 من عوام الملكة وخواص الملكة افضل من عوام البشر واخبر الله في سائر
 انسابهم امور متضادة للقوة العقلية وشواغل عن الطاعات العلمية والطلب
 كالشهوة والنعيب وسائر الكافات الساعلة والموانع الخارجية والباطنة فالمراد
 على العبادات وتتميم الكمالات النورية والعلمية على ما صاد الله عليه كون
 اسن والمخ في استحقاق الثواب ولا منتهى لا عقلية سوى زيادة استحقاق الثواب
 واكرامه وقد يمسك بوجه عليه منها ان اسن امر الملكة بالسجود لآدم واليكبر
 في سجود افضل لآدم والابرار ليس محلا بدخرا من آدم كونه من ادم وادم من
 طين بل سعة ان المأمورة كان سجود بكمه ونظيم لاسجود بكمه وزيادة ومنها
 آدم عليهم السلام والمعلم افضل من المعلم وسوق الامم سعة ان الرض الطين
 ما من منهم من الفيليه آدم ونحوه الى ان اعلم غيب السموات والارض وهدى
 ما حال ان لهم انما علوا بجمه اشخاص العلم بالاسماء لما شهدوا من الصبح المفضول
 حصلوا في الارض من الخطا ولا الحار والاطار الموالية ومنها قوله ان

اسلم آدم ونحوه آل ابراهيم وآل عمران على العالمين وقد حض من آل ابراهيم وآل
 عمران من الانبياء به ليل الاجماع فكون آدم ونوح وجميع الانبياء مصطفين على
 العالمين الذين منهم الملكة او لا تختص للملكة من العالمين ولا جهة لغيره بالكرام
 اللغات واجمع العالمون انما يوجد فيهم وعليه انما السليبات فها قول
 في وجه مسجد في السموات وما في الارض والملكه ولهم سكر من مخافون ربهم
 من عظم وعقلون لا يرون حصصهم بالواضع ورك الاسكبار في السجود وقية
 اسادة الى ان عزهم ليس كذلك وان اسباب ومن حلتها اجتناب التليات ومنها
 ولدت ومن عنده لا سكر من عن مجادة ولا يستحرون بسجون الليل والنهار
 لا يفرقون ومنهم الرب والشفقة عنده بالواضع والمواظبة على الطاعة والشفقة
 منها ولدت على عبادكم من لا يستقروا بالقول وهم يبره يملكون لانه ان قال آدم
 من حشيه مسفقون ومنهم بالكرام المصلحة والاسمال والحشية وهذه الامور
 اساس كفاة الخيرات والكرام ان جمع ذلك انما دللت فضيلتهم لا على رتبهم
 سما على الانبياء ومنها دللت على انهم عدل في سائر اناس ولا اعلم انهم
 لا اقول لكم اني حكمت في سائر الكلام انما كتمت انما كان الملك افضل كما قال
 لا بعت لستى صفا ولا خرا من فوق الشجرة كالملك والكرام انما دللت على
 والذين كذبوا بالانبياء هم العذاب بما كانوا يفسقون والمراد من شمس استحقاق
 بالعذاب به كما به وكذا باله فرب ما باله ليس انزال العذاب من خواص الله
 ولا علم ايضا من بل هم العذاب منها ولا هو ملك فتدبر على انزال العذاب كما
 على ان جبر على قلت باجد حاضرة المومنان فعدت الآية على ان الملك اقدروا
 على انما افضل من البشر ومنها دللت على انها كرام كما عن هذه السورة الا ان كونها ملكين
 ذكر الله ان كونها ملكين من ان الملكة بالمرسة الاعلى وفي الاكل من سجدة ابراهيم
 بها والكرام انما بالملكه احسن صورة واعلم خلقا واكمل فوه فيها سما
 من ذلك وحلها انما كمال الحشية والنفية المطلوبة وتوسم خاتمة النفي

انما العلم حاصل من
 انما العلم حاصل من
 انما العلم حاصل من

آدم من النبوة ومنها دولته غلبته في العتق من جبريل عليه السلام والعلو
 المستقيم والنجاب ان ذلك طريق البليغ وانا السليم من اعدائه ومنها قوله ان
 مسكت المسيح ان يكون عبدا ولا الملاك المقرين اي لا مرجح عليه
 عن العبودية ولا من سوارف منه درج كوكب لا مسكت من هذا الامر الوزير ولا
 السلطان ولو عكست لا حلت والكتاب ان الكلام سبب رد محال النصارى وعلوم
 في المسيح وادعاهم مع النبوة النبوة من الانبياء والروح عن العبودية لكونه روح
 الله ولذا لم يزل يري الامم والابرص والمعتة لا ترجع عليه عن العبودية
 لان موقوفة في هذا المسئلة ومن الملاك الذين لا يبلم ولا ام وتقدم على ما
 بعد عليه عيسى ولا ولا على الاصلية بمعنى كثر الثواب وسائر الكمالات ومنها ان
 مريم ذكر الملاك بها ذكر الانبياء والكرسى ولا فعل وجه سوى الاصلية والكتاب
 انه كوزان كونه لجهنم من الوجود في قوله الامان بهم فان وجود الملاك
 احق بالامان من احوى فكيف تقدم ذكرهم في اولي واما المسئلة فمنا ان الملاك
 ذو حانية مجردة في دوائها مسئلة بالبيان كل العلوية مبراة عن السوء والعبث
 ساجدة الشهور والنباح متصفة بالكمالات العلمية والعلوية بالنقل عن سبب
 الحمل والتمتع الكونج من القوة الى الفعل على التدريج ومن احتمال العلوية
 الافعال البهيمية واحداث السج والزلزال وامثال ذلك مطلقة على امر الغيب
 ساجدة الى انواع كثيرة ولا كوكب حال البشر والكتاب ان من ذلك على قواعد
 دون الله ومنها ان العالم المستوجب للوالبات كمال لظول زمانهم وادوم
 محمل السواعل وادوم سلاستها من عالمه العاصي المعصية للوالبات والكتاب
 في الامتناع من اعمال الانبياء افضل واكثر عابا بحجاب الحق كثر المعناد والنا
 وكل المعاصي والمساقي ونحو ذلك على امر **المعتقد الخامس** في الالهية وهي
 عامه في امر الدين والدنيا خلاص من البنية عليه وبهذا العتق خرجت النبوة
 المحمدي من الغفلة والرباسه في بعض النواحي وكذا رايته من جلال الامام

على الاطلاق فانها لام الامام **الامام** غلبت فجب فجب على اعدائه تحميلا للعلم
 احلقتوا في ان نصب الامام بعد انقراض زمن النبوة بل يجب ام لا وعلى قدر
 على اعدام غلبا على الامام معاذ ذنب اهل السنة الى انه واجب علينا سيما في
 المعركة والرياء بل فعلا وذنب الامام الى انه واجب على اعدائه فعلا واحراز
 المم وذنب الكوارح الى انه عروا واجب مطلقا وذنب ابو بكر الاصل الى انه
 مع الامن لعدم اجماع الله واما يجب عند الكوف وظهر الفس وذنب النواحي
 وابناء الى عكس ذلك اي ك مع الامن لا طهار سائر الشيع ولا ك عند ظهور
 الفس لان الظلمة عالم بطيعة ومسايرة لراية العين بمسك اهل السنة بوجه
 الاول وهو العمد اجماع العلماء حتى جعلوا ذلك اسم الزاجات واستعملوا عن
 دفن الرسول صلعم وكذا عتق موت كل امام دوى انه لا وني لم ينج عليه حطب ابو بكر
 رضى خال ابا الحسن مكان بعد محمد فان محمد اقدات ومن كان مصدق محمد فانه
 حي لا موت لانه الامم من يقوم به فطروا واما قوله انكم رحكم الله فبادروا
 من كل جانب وقالوا حدثت كذا فطروا في هذا الامر ولم يزل عدائهم لاحاد الى الامام
 السان ان الشايع امر فاما كدود وسد الثور وكثير الخوشت للجهاد وكثير
 المتعلمة تحفظ النظام وحمايه من الاسلام مما لا اسم الا بالامام والاسم الواجب
 المطلق الله وكان مقدورا فواجب على امر الناس ان في نصب الامام استخلاف
 شافع لا محض واستدفاع منافع لا محض وكل ما سركه ك فواجب اما الصوري فكاد
 ان يكون من الضرورات بل المشاهات ويمد من البيان الذي لا محاج الى البيان
 ولهذا استبران ما نزع السلطان كرم فروع القرآن وما غنم بالسان ما غنم بغير
 وذلك لان الاجماع المودى لا صلاح المعاش والعاد لا يتم دون سلطان فانه
 من الفساد ويحفظ المصالح ومنع ما يضر اليه المصالح وتنافع عليه الاطاع
 وكما ك شانه اماما من سيطرة الفس والابصار باليمن لمجد ملك من عموم بحارة
 النجوة ورعاية اليقظة وان لم يكن سلا مفسد من صلاح السواد ولم يزل عن سيرة

شرفه ولهذا لا ينظم امره في اجماع كونه طريق مدون برس صدره عن
 ربه ومتفق امره وتبديل ربه بغيره من الامارات العظمى كالحل في العلم
 من الركن من علم امره وادام فيها وادامك اشترت الافراد امسار الجرك وادام
 فيما بينهم الامكان والساد لا حال في اية الامارات في كل اجماع من ركن
 النظام والامام من ان من انهم علمهم ركنها جمع الناس وشركها امر الركن
 ما هو البتة في الامام لان الامام هو العلم على وجهه يودي صلاح الدين
 والدينا صغر الى رياسه عامه فيها ادلوسد الرواس في الاصناع والساع لادى
 مشاركات وفما كانت موجه لا حلال امر النظام ولوا فتمت رياسه على امر الله
 لغات امر الدين الذي هو المعصود الاسم والعمد العظمى والاكبرى في اجماع
 العلم بان الامام لطف من الله في حق عباده لانه اذا كان لهم ركن من
 المحاورات في علمهم على الواجبات كانت امة اقرب الى الطاعات وابتعد عن المعاصي
 بدو في اللطف واحب عليه في سائر على صلهم وامن من بان نصب الامام ان يكون لطف
 خلا عن المنا سلكها وسوتمت فان اداء الواجب في ركن الامام مع عدم الامام
 ثوابا لكونها اقرب الى خلاص لا سائر احوال كونها من خوف الامام ولو سلم فانما
 يجب لانهم لطف اخو معاد كالعصمة مثلا لا يجوز ان يكون ركن ان يكون الكسب
 معصومين مستغنيين عن الامام وايضا ان يكون للامام الامام طامرا فان
 زاجوا عن البتاع فادرا على سبيل الاحكام واعلا لوار الاسلام وانه ليس لما
 عبدكم فالامام الذي اديتم ووجه ليس لطف والذي هو لطف ليس واجب لله
 اشار الى الجواب عن الاول بقوله **والنفس معلومة الاسماء** وعن الثاني بقوله
واختصار اللطف في معلوم العقل وطامرا لهما مجرود عوى واثار الى الجواب
 عن الثالث بقوله **وجوده اللطف** وبقوله **اللفظ** امره قد مر ما في ان وجود
 الامام لطف سواء عرف او لم يعرف على ما علم عن علمكم الله وجهه انه قال
 الارض من علمه مدحه الماطر مشهور او حاسا معصورا لئلا يبطل جمع اعداء

وصرفه الظاهر للفتل لغز وانا عدم من جهة العباد وسورا اختيارهم حيث اخافوه
 ركنوا نعمة فنورا اللطف على انهم درو بالامام ان وجوده بدون التعرف للفت
 فان قيل لان الكلف له الاستد وجوده كان فاما كفاف ظهوره وبقوله فتستغ
 من البتاع هل سائر محله محله والجاوه في وقت كفاف في في اللطف فان كان
 الرمد او الرمد عن البتاع حوا من حاكم من قبل السلطان محله في الرمد لا ركن
 سر حوا من حاكم علم ان السلطان رسله الهامى سار وليس في حوا من عدم
 بل من موجود ركن كان حوت الاول من ظهور مرتبة ثم اخلفوا في ان الامام
 بل يجب ان يكون معصوما لا قدس الامامه والاسما عليه الى وجوده واخاير العلم
 والباقون كذا في جميع العلم بوجوده الاول ان لم يكن بحكمه الامام لزم التسليم
 لعدم ان المجموع الى الامام حوا في الخطا على الامر في العلم والعمل فلو جاز الخطا
 على الامام انما لوجب الامام او دلسل والى في الواجب كذا في قوله **واستناع**
التسلل بوجبه ولا ساعه ان يكون الامام ان كان جاز الى الامام لما ذكرتم
 بل لما ذكرنا في وجوب نصب الامام ولا لزم منه ان يكون معصوما لان ان الامام
 حافظ للشرع فلو جاز الخطا عليه لم يكن حافظا واليه اشار بقوله **ولا نه حافظ الشرع**
 واجيب بانه ليس حافظا لما ذكرنا في الكتاب والسنة واجماع الامة واحتماله
 الصحيح وان اخطا في اجتهاد فالحمد دون ردون والاخرون بالمعروف وينهون
 وان لم يفعلوا انما فلا معنى لشرع العبدية انما لانه لو اقدم الامام على المعصية
 لوجب الكفار وسو مشا لوجب الحاشية الثابت بقوله في الطبع والاسد وطهروا
 الرسول واولي الامر منكم فان من نصبة اعني الامتثال لما امر به والا حقا
 غايته وابطاه فاما معط والى في الاشارة بقوله **لوجوب الكفاية** لواء قد مر في
 منشا دوا الخطا ونفوت العلم من نصب واجيب بان الظاهر انما هو فاما لا
 الشرع والافيا كماله فارادوا الكفاية وان لم يتسرف فمكوت عن اصله الرابع
 انه لما قدم على المعصية كان اقل درجة من العوام لانه اعرف بمشايير المعاصي

الطاعات فهدور العصية منتهج من العوام واليه اشار بقوله **ولا فطانت**
عن اقل العوام ثم الخاطون بالعمدة حلفوا ان ان المعصوم بل يمكن من قبل المعصية
 ام لا واخار المم انما هو على المعصية فقال **والبيان في العصية العذرة** والامام
 العوام على الاحتساب عن العاصي ولما كان مكلفا **وجع تقدم المنقول معلوم**
ترجع في المساوي اختلفوا ان ان الامام بل يجب ان يكون افضل من عيسى ام لا
 اكر اهل السنة لا يجب ان يكون افضل وذهب الامام الى انه يجب واخار المصنف
 وجع طر بانه لو لم يكن الامام افضل من عيسى طاعة الامام كمن ساء واما المعصوم لا
 عدم المنقول بل انما اصل بيع عقلا وعلية قوله ان يهدي الى الحق احوال
 امن لا يهدي لان يهدي كما لم يكن يكون المساوي لا مرجع فيستحيل تنوع
 منتهج الى السراج بلا مرجع **والعصية تنفي النفس** **وسر** يعني ان العصية من
 الامور الحسنة التي لا عليها الا عالم السراير يجب ان يكون الامام منزها عن عيوبه
 وسره بنا عليه اينما تنفع السعيين الامام لانه اسبق لادم من الوالد لولده
 لهذا لم تنقر في اذنا وامور خفية مثل ما سئل الاستتجار وقصار الحجاب في هذه
 المسألة من الامامان كيف سهل ادرهم فما سواهم المهمات ولا يصح على سواي ادرهم
 بعده **وسما** اي العصية والسعيين **مختصان** **بما** **مختصان** ان الامام امكن بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من موقد سب الامامة الى اهل على واخاره المم وذهب اليه قوله
 انه لو كره وجع المم بان العصية والنفس كلاما مختصا على اي المعصوم والمنصوم عليه
 بالامامة مو على دون اليك فهو الامام دونه اقول دعوى اخصار العصية في سب
 ما في ما عدم من انها حصة لا عليها الا ادرهم وما سئل من انها مختصان على لان
 افضل العاصية كما سياتي والا فضل يجب ان يكون الامام وان يكون منصوصا عليه
 الامامة شره وله بالعصية ولا تكن العصية دون السعيين مصادرة لا تكن **وللمنتسب**
 في قوله عليه فاجابها لا يجب سبها على على باخرة المؤمنين والامام بالكره الامارة
 اذ الرجل صار امره ووجهه عليه لعل وضع انت الخليفة يهدي وغرما مثل قوله

لا يخاف ان امامه المنقول فحبه
 وادان الامام ان يكون
 معصوما

منه الى سب واحد ابيده **بما** **خليفة** فكم من يهدي فاسموا الودا طيعوه وقولوا
 وقد جمع من عبد المطلب اكم بيا يني ونوارذني كونا حي ووصيتي وخليفتي
 يهدي فاسموا على رضى واجب بار لو كان في مثل هذه الامم اكلمه السعل على بيع الود
 والوديا لمارد الكلى مثل هذه المنصوص عليه لتواروا استمر عما بين العاصي ولم
 سوتقوا في العمل بوجبه ولم تردوا حين اجتمعوا في سيقته في ساعده ليعين
 برودهم حيث قال لانصارنا امره وسلم امره وما لى يني الى البكر واخو
 العباس واخو الى علي ولم ترك على وصية محاذ آل صحاب وحقا صمتهم وادعاء
 الامم والتمسك بالنفس على لى نام باره وطلب حقه كعام به من انفع الزيادة اليه
 عاقبة حتى اتى الحق الكثير ان الخطب اذ اداك اسد في اول الامر اسهل وتسم
 بالنسب عليه اقرب وهم في سيد احكاما رغب وكيف نزع من لادني مسك ان
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ايم بدلو امهم ودارهم وحلوا امارتهم وعاشروهم
 في نفع رسول الله صلى الله عليه وسلم واداءته منتهج واداءه واداءه واداءه واداءه
 فعل ان عفوهم مع وجود هذه المنصوص الطاهرة الدلالة على المراد بل انها
 الامارات وروايات رفا صديقا عما اتفق عدم مثل تلك المنصوص وحقا
 انها لم تمت عن يدي من المحدثين مع شدة بجهتهم لامة المؤمنين وقولهم الامامة
 الكثير في سائر دكالة في امر الدنيا والدين ولم سئل عنه في خطبه ورسالة و
 منافرة ومخاصرة وعنده ما خذ الحق اساره الى تلك المنصوص وجعل غير الخلف
 شدي من سيرة ودخل على وضع في الشورى وقال عباس بن علي وصيها ادرهم
 اياكم حتى تقول الكس في اعم رسول الله صلى الله عليه وسلم مع من عداك كلف منك ايمان
 وقال ابو بكر ودوت اني سالت النبي عليه عن هذا الامر فمن سؤد كذا لا نارسه
 حاج على معاوية حيد الكس لاس من الى عليه **ولقد له عالي** **وما** **وبكم** **انه**
 رسول الله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون
 بانا اجتمعت **الوصاف** في على مان ذلك انها زلت باقيا المنصوص في

على من له طالب رتبة من اعلى السال حاته وسور الك في صلوة وكلمة انما
للمعشر مشاء السال والاسمال والولى كاجار بمعنى السال فند جاز بمعنى المعشر
والاولى والاحد ذلك سال احوال الراء ولها السلطان دلى من لاولى لسلطان
دلى الوم وذا هو المراد منها لان الولا يبعث المعزة ثم جمع الويس لكونه في الوم
فمعهم اديا بعض فلاح صرا في الويس الوصون باقام الصلوة وانيار الركوة
سال الركوع والمعترف من الويس في امر الامة يكون موالاتهم فقيس على رضى ذلك
اذ لم يوجد الصلوات في عزة واجب منع كون الولى بمعنى المعترف في امر الولى
والحق ذلك على ما مر عامه الامام على امر الولى والمجيب على ما سأل قبل الامة
قوله ما اياها الدين امنا لا نعد واليهود والنصارى اديا ربعهم اديا ربعهم ولا
اليهود والنصارى الشهي غدا لا ليست على المعترف والامام على امر الولى
وما بعد ما هو قوله ومن سأل الله ورسوله والذين امنوا فان حزب منكم الذين
فان التولى منها معنى المحبة والفرقة دون الامام فوجب ان كل ما منها ايضا على
المعترف على ان اجاز الكلام على ان الحكم انما يكون بينا لا وقع فيه رد وزاع ولا
في ان ذلك عند من لا يسمي الامام ولا يسمي الله وايضا طاهر الاية صوت الولا
بالفعل في الحال فاشبهه في ان الامام على رضى انما كانت بعد البنى عليه والقول بان
كانت له الولاية المعترف في امر المسلمين في حقه النبي صلى الله عليه وآله وصرف الآية
ما يكون في الآل دون الحال لا يستقيم في حقه ورسوله عليه وايضا الذين امنوا
معهم جمع فلا صرف الى الراء لا يفسد وقول المعترف ان الآية رتبة في
على رضى لا يستقيم احصاها واقتصارا على دعوى اقتصار الامة في
بمعنى على جعلهم راكون حال من يبرون وليس لازم على كل العطف
انهم يكون في صلواتهم لا صلوة اليهود حاليه من الركوع او بمعنى انهم خاضعون
حديث الخضر المواتر ما يانه ان النبي عليه قد جمع الكسب ثم غدرهم موضع من
كلمة المدينة بالمحبة وذلك بعد جوعه عن عمة الراء وجمع الرجال وصعد عليها

فما جلا معاصر المسلمين الست اولكم من انفسكم فالرباني قال من كنت مولاه فعلي
مولاه اعمهم والى من دلاء وعاد من عاده وانصر من نصره واحذل من خذله وذا الكه
اورده على رضى يوم السور على عسا حاول ذكر صا ولتط الولى فذرا للمعشر
واللعن واخلف الكاهن وابن العم والامر والاولى بالمعترف قال الله في يومكم
الامر من اولكم اي اولى لكم ذكره ابراهيم وقال النبي صلى الله عليه وآله فيكم فخر اذن
مولانا اي الولى بها والمالك ليدبر امرنا ومضى الشر كسر وباطل استعمال الولى
بمعنى المعترف والمالك لاد والاولى بالمعترف سماع في كلام العرب فتول امر
اللعنة والمراد ان اسم هذه المعنة لا صفة تميز الولى لغير من ليس من مينة اسم
التمثيل وان لا يستعمل استعماله ومعنى ان يكون المراد في الكهت صفة المعنة
لما في صفة الكهت اعني قول الست اولكم من انفسكم ولا تلاحذ في المعنة
وسوطه دلائل من ظهوره وعدم احتياجه الى البيان وجمع الكسب لا يكتسب
وقد قال اعدى والمؤمنون والمؤمنات معهم اديا ربعهم ولا خاف في ان
الاولى بالاكسب والتولى والمالك ليدبر امرهم والمعترف فيهم غدر النبي صلى
الله عليه وآله واجب بانه غير موافق بل هو جرح واحد في معاملة الاجتماع كيف
قدح في صحته كشر من اهل الحديث ولم سلة المحققون منهم كالحارثي وسلم والراشد
والكر من دواء لم يرو المعترف الى حلة ولما على ان المراد بالولى الاولى وصحة
الرداء فوجه الخبر اعني قول الهم والى من دلاء مسر بان المراد بالولى المعترف
والجواب بل محذور احتمال ذلك كلف في دفع التاكيد لال وما ذكر من ان ذلك
معلوم خامر من قوله والمؤمنون والمؤمنات معهم اديا ربعهم لا بدفع
احتمال لحوار ان يكون المعرف المعص على مولاه ونصره يكون اعدى من خصيص
لذي محله اكبر العتبات ويكون اذ في باقية المعرف حسب قول جلاله
نبي صلى الله عليه وآله ان المراد بالولى هو الاولى طان الدليل على ان المراد هو
الاولى بالمعترف والامر بل كونه ان راد الاولى في الاحتمال من القربى كما

قال اصدق ان اولي الناس برسم للدين ابتداء وكما سأل السامع ان اولي
 باستاؤنا ولا ساع من اولي سلطانا ولا يبدون الاول في الهدى والبر
 وج لا بدل الكون في الامامه ولو سلم فمنايه الولاء على اسمها في الامامه
 في المال لكن من ان لم يرد في الامامه الامية الثالثة **والحديث المنزلة الثوار**
 ان المنزلة اجماعا حقيقا كما اذا عرف بالامام دليل على الاستعانة واذا
 استغنى منها حرر ابنه مستعانه في باقي المنازل سلك من عليها كونه خليفة
 مولانا في دير الامم ومتفرقا في مصالح العامة حيثما مقرر من الطاعة وحاشا
 بعده او لا يلقى عمرته ابنه روال هذه المنزلة الرقية السابعة في جوده موسى
 بوفاء وادق صرح بنو ابنه لم يكن ذلك الا بطريق الامامه واجيب بان
 متواتر بل موجب واحد في مصالح الامم ومعهم هموم المنازل بل عام الامم
 الصافي في العلم الاطلاق ودرجته كونه معصودا معينا كلام زيد وليس
 الاستنار المذكور اخا جالبا لبعض افراد المنزلة بل ذلك الا بنوه بل مستطاع
 مع كونه لادل على العموم كلف ومن سار له الاحوال ولم يستطع لطلب الامم
 فعال انها من السمتي لظهور استعانة بها ولو سلم العموم فليس من منازل ضرورية
 اكلا في التعريف بطريق الساب على ما مضى الامامه لانه مركب في النبوة
 قوله احنه ليس استحقاقا بل سألته واكيد في السام احر العموم ولو سلم فلان
 على ما بها عدد الموت وليس استنادا بجموع المستحقين فلا ولا مصالح بل
 يكون عودا الى حاله اكله الاستقلال بالنبوة والسلب من اعدائه وتفرده
 وسادته لو لم يكن موسى اما يكون نبوة وهذا استحقاق النبوة في حق ربي الله
 فمع ما مضى عليها وجبت عليها بعد النيا والتي لا دلالة على من الامم الا
 بل على ربي **والاستحالة على المدة** في عزمه سوك وعدم عزمه الى زمان وفارقه
 الا زمان والامور لا جماع على عدم الفصل بل الحاجة الى اكلية بعد الوفاة
 حال الغيبة واجيب بان على تقدير صحة لا يدل على تمامه خليفة بعد وفاته ولا

مع وقوع الاجماع على خلافة ولولا عليه انت اخي وميتي وعلقتي من بعدى
 ما مضى **كسر الدار** واجيب بان خبر واحد في معابد الاجماع ولو صح لما مضى على
 الصحابة والتابعين والهمزة للمعصية من المحدثين سما على واولاده الطاهرين ولو سلم
 فغاية ابيات خلافة لا في خلافة الاحقر ولانه افضل غير سيرة من الامم
 سيان واما المعتبر في علة واجب مع المحدثات **والظهور المعجزة** يعني
 الكرامة على يد كقطع ما جبره عن عادته كسبون وجلا من الاقوياء والمخالفين
 المتجانين على منزلة الكون فليس من حال من حكم الامم اسكل طلبة خبيثا عنها
ودفع العزم العظيم عن السبب روي انه روي عنه لما توجه الى صين مع
 اصحابه اصحاب عظم عظيم فارم ان كثره انوثه يرد فومودا من عظمه عظمه
 عن قلبها لعل ما عليها وروى بها ساد فمعه فظهر يقين في ما فخره بامامه عاد
 ولما راي ذلك صاحب الدار سلم **وقال الحق** روي ان جماعة من ائمة اراوا
 وقوع الضرر بالنبى صلعم حين سره الى بنى المصطلق فحدث على رضى الله عنه معهم
 قل منهم جماعة كثيرة **وروي عن** **غير ذلك** من الوقائع التي سلت عنه **واو على**
فكون صادقا يعني انه روي عنه ادعى الامامة وظهر على فوق دعواه امور خارجة
 للعادة فكون صادقا في دعواه واجيب بان الامام اذا ادعى الامامه على ان يكون
 سلم نظام ظهور ملك الامور في مقام التحدي ثم اراد ان يستأمنه على ان يدين
 بدم صلح فله الامامه حتى يثبت امامته ضرورة ذكره لادلائل عامة فتناوله لهم
 وذكره من لواحقه اعداءه اعداء الدلائل العامة فيها ما استشار اليه بقوله **وليس**
زولا **فصلح** **لما** **غيره** **فمقتضى** **هو** **ذلك** لان النبى عليه الصلوة والسلام معيش
 كمن على ما مضى في كليف لم يكن كافرا بخلاف من عداه من الائمة فانهم كانوا
 ليس كانوا كافرين والكافر عالم لعدوه والكافرون هم الظالمون والظالم
 صلح الامام لعدوه ولا سال عدى الظالمين في جواب ابراهيم حين طلب
 ربه واجيب بان غاية الاحتمال الساقى من العلم والامامه ولا يجوز اذالم

[illegible]

انهم لم يكتفوا من **فاطمة** وصية وقال النبي ركب حب فاطمة فلم اكشفه وجزاها لست
 حطانه في ذلك واحبته لم تكف عن التماس والمطاعن عمر فيها او
 عمر برجر او اء حامد وان في **قبور** فناء على **المنع** وقال في الاول ان كان لك عليها
 سئل فلما سئل عنها فناء وقال في **العلم** مرفوع عن **الجوز** فقال **عمر** لو لست
 لك **عمر** واحب منه ما لم علم الكل والكون وتولد لولا على لك عمر بما عجزهم
 مبالغة في البحث عن حالها من لم يفتيه على على بك الكمال ورجا كان يبار
 من الاسف على ركب للبانة في الحى حاله سرا فزع من حاله الهلاك ومنها **الك**
في وقت **ابن** **عمر** حين قتل فناء والى ما مات محمد ولا يكون هذا القول حتى
 تطلع ادى رجال وارجلهم ولم يكن في موت ابني مسلم **بني** **الاعراب** او **كر**
ميت **و** **نعم** **يؤن** **فناء** **كان** **لم** **استمع** **هذه** **الاية** **واجب** **ان** **تقتل** **في** **حال** **موت**
 التي مسلم لا يدل على جملته الزان فان لك الكال كالت حاله **نظروا** **الس** **و**
اصطراب **الاحوال** **والمرسل** **عن** **البيان** **والسعة** **عن** **الواضحات** **حتى** **يصل**
 ان بعض العجايب لك الكال طرا على الجوز وبعضهم صار اعمى وبعضهم صار كور
 وبعضهم اعمى على وجهه وبعضهم صار متعبا لا يجد على السام وفي حركه كالي
 ولا على ارسعها وعليها لك دليل عنها كسمل انه فهم من مولا في مولا في كرسيل
 وسور بالمدى ودين الحق ليظهر على الدنيا كله وهو كسملهم في الارض امة
 الى نام هذه الامور وظهور اعماء الظهور ومنها **ان** **فناء** **فناء** **فناء** **فناء** **فناء**
في **البحر** **لما** **منع** **من** **الانسان** **في** **الصدوق** **دوى** **ان** **قال** **بواقي** **خلقة** **من** **غالي** **في** **سد**
 ابنة خلقة في **س** **المال** **فناء** **ارواه** **كنت** **مسمما** **اجزاء** **سما** **في** **كباب** **تقوله**
 اقيم احديس فناء فناء في **القول** **واجب** **انه** **لم** **يكن** **في** **قوله** **على** **انها** **على**
 انه وان كان حار كسرها فركه اول نظر الى امر المكس فركه كل المكس فركه
 عمر فطريق الواضحة وكسر النفس ومنها **ار** **اعطى** **ابو** **الح** **ابن** **و** **امر** **في** **موت**
اهل **البيت** **من** **خمس** **ومنها** **ان** **تقتل** **في** **الكهنة** **فنييت** **ومنها** **ان** **فصل** **في** **موت**

الكس

والعطاء لها جرح على الاضار والاضار على عرسم والورث على الجرح ولم يكن
 في زمن بلية علوه ومنها **ان** **منع** **المتعجبين** **فانه** **صعد** **الميزه** **قال** **ابا** **ابا** **ابا**
 لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفتيهم في اخوتهم واعاقب عليهم في
 العباد ومعد الخ وحى على العمل واحب عن الوجوه الاربعة ان ذلك ليس
 قد حاقه فان حاله الجرح في **السيار** **الا** **اجتهاد** **ليس** **يخرج** **ومنها** **ان** **علم**
في **السوري** **سعد** **اواب** **فانه** **خالف** **ابني** **عليه** **لم** **تدوس** **عيسى** **الامام** **س**
 اجتهاد الكس وخالف ابكر حب لم تضره الامار واحد من فناء السورى
 حصل الامار في سنة ثوره احب ان ذلك ليس من الحاله في شى كاه من ان
 الى بكره واحد من سس كاله لى عليه ومنها **ان** **فناء** **كتاب** **فاطمة** **على** **ارو** **ك**
 ان فاطمة لما طالت السار فناء منها ومن في بكره او بكر عليها ذلك وكث لها
 ذلك كما في حجت والكتا في يد اطمعها عمر فناء عن سها فقتل قصتها
 فخذ منها الكتاب وخرد ودخل على ابكر وعاقبه على ذلك والتمسك منها
 ذلك واجب من منع محمد في الكس ولم يروه احد من الثقات **المطاعن**
 ومنه **ول** **عنان** **من** **مهر** **سعد** **حتى** **اخذ** **في** **السيلين** **اخذوا** **فانه** **الى** **الديس**
 وطهره شرب الخمر وحلى المكس وسكران واسجل سعد بن العاص على كوفه
 وطهره ما اخرج اهل الكوفة وولى عداوس في سرح مصر فاسار الله به سكا
 اليها وظلمه الله وولى معاوية السام فطهره النفس الطيرة واجب من انما
 ولي من ولله لانه اهل الولاية ولا الاطلاع على السرار واما عليه الاحد بالطيرة
 القول عند تحقق النفس ومعاودة كان على السام في زمن عمر ايمنا واما طهره
 في زمان على ومنها **ان** **ار** **المس** **واما** **ب** **الاموال** **الطيرة** **و** **وقها** **عليهم** **ب**
 في النفس من ملاءم على الاربعة من منهم لرمها الب ذيار واجب بانها
 لم يكن من بيت المال من عامه من وعمله وثروته مسهورة واسا فافعال
 فانه سمس شرا عروفا ومنها **ان** **حى** **الحى** **نفسه** **عن** **المومنين** **ذلك** **خلقة**

فيها انهم

البنی علیه لما بر من اعراض عن لواء الربیاع اعداده عليها لا تساع احوال الدنيا
 علمه ولهذا قال ما دینی ما دینی ایکی عنی ابی توخت ام الی تشوقت لا جان
 یسبب غری لا احدی فک قد طلعک لیس لارجہ فیها عتک فصر
 خطرک یسیر واکم حیر و حال و امه لیساکم ذہ اسون فی حینی من غرق حیر
 مدخوم و کان حسن الناس باکلا و لم یسنع من طعام خطا لای عید
 رافع و حلت یوما فقدم حوالا محمدا فوجد افرج شیعریا بسا و ضوضا فاکل
 فک ما امیر المؤمنین لم حمت حال فک یزن الولیدین یقانه بریت او سمن و ذہ
 شی احسن علی ریح لم سارک و غره و لم خل احد یضرب حیر و کان خلا و
 و رقع قیصه بجلد تار و یلیف اونی و فلان یاتدم فان فعل فیالج فان تر
 جنبات الارض فان رقی جلی و کان لا اکل اللحم الا قتل و حول لا یحلوا بطم
 متابر اکوان و **اعدم** حتی روی ان جبهه صارت کرکبه البعیر للول سحره
 و کان کافط علی الرافل و کان تر اسحر جرن الفضول من حسد و فک الملو
 لا لغانه بالکلیه الی اسدی و استراة فی المساحه معه **والعلم** حتی مرک عبد الرحمن
 بن یلم فی دماره و حواره و یعلیه العطا و مع طه کاله و عنی عن مردان حین اخذ
 البکل مع شدة عداوته له و قوله سل علی الاله منه و من ولده یوما اخر و عنی عن
 سعید بن الناس و کان عدو الی غایة العدا و لما حارب معا و کسب اصحاب
 الی الشریة لنعوه الما و فلما اشد عظم اصحاب حل علیهم و فک الشریة
 فاراد اصحابه ان یعلوا ذک لهم فنهیم ذک و قال انتم الهم عن شریة
 فی مد السیف ما عنی من ذک **واشرافهم** و اطلقهم و جماعی سکی الدعا
 شده باسه و سبیه فاکل صمصمة بن صوما کان فینا کاحدنا لیس حایب
 شده تواضع و سهوله قاده و کنا نهابه بها به الکیسیر الربوط لیساف الواهب
 علی راسه **و انهم** اما ما عدل علی ذک ما روی ان ابی علیه قال نسیم یوم الی
 و اسلم علی یوم الشی و لا افر من ذہ المدة و قوله علیه او کم اسلم

من الی طالب و ما روی عن علی ان کان متولیا لاول من صل و اول من آمن بآیه و
 رسول و کسب من الملو الی ابی اعد و کان قوله مشهورا بن الصحابة و لم یکر
 علیه مکر فذلک صدقة و اذ یثبانه اقدم ایانا من الصحابة کان الفصل منهم
 یو و السابون السامون او تک المتربون و روی ان حال ریح علی البئر لیس
 من الصحابة انا الصدق الا کر آمنت فیل یان ان کر و اسلمت فیل ان اسلم و لم یکر
 علیه مکر فکون الفصل من ان کر **والفهم** لسانا علی ما یسعد کتاب نوح البلاء و
 البلاء ان کلامه و ن کلام الحاکم و فرق کلام الخلق و **سدم** و **راما** و **سدم** و
شاة آفة تعد و **سد** حاکم و لم یسبیل فی ذک اصلا و لم یسبیل فی الزیاد الملب
واحتلهم کتاب الله **خبر** بان کر امیر العراق کابل عرو و عام و فکرها سدد
 قرارهم الی یس فانه مذهب الی عبد الرحمن السلی و سولید علی ریح و **فما** و **فما**
 و ذک کاجاره فصل فی الذی و لم یجد اصحابه من السلی مال و امه کذبت
 فامر السلی حی و جده و من قصه و و حد علی کتفه سلعة کندی المراه علیها شمر
 یجذب کتفه مع جزیها و مرج مع ترکها و قال اصحابه ان اهل النهر و ان قد عرو و
 ریح لم یبر و اما جروه و نه نایه حال لم یبر و اما حال حد من عبد الله للزیدی
 شمر ان و حدت القوم قد عرو و کت اول من یعلم قال فلما و صفنا النهر لم یجد
 عرو و اما حال یا خا الاله و اسن ک الامر و ذک بدل سطا اطلعه علی ما فی صم و
 اخر ریح یصل منه فی شهر رمضان و قبل له و مات عرو و عرو و عرو و عرو
 فاکل لم یس و لا موت حی متو و حسن متو و صاحب لواء حیر بن عار فقام
 رجل من تحت النهر و قال و اسد ان ک لیب و انا حب طال لیک ان کک و کک
 بها من ذہ الباب و او مال باب البهل فها من ان ریا و عمر بن سعد الی اکسیر و
 فصل سطا مدمه حاله و حب صاحب رایت فسا بها حی و دخل المسجد من باب
 البهل و **استجاره** و **عجایه** فاه لواء شمر عنی من البید و **و لواء** و **المجرات** و
 یس الی ذک فها مدم و اقصاه لواء و احوه فاه طه السک لما آتی من الصحابة

الحمد على ما مضى **ووجوب نجاسة** فانه روي في كتابي في الردى ومحمد اول الرضى و
 لعل في حال اسلمكم عليه اجمالا المودة في الردى **والنقد** لرسول الله عليه السلام
 قوله في حق النبي عليه فان الله موداه **وحسبيل** وصالح المؤمنين والراد
 صالح المؤمنين على كرم الله وجهه على ما صرح به المعزون والراد بالمولد سوانا
وساواة الانبياء يدل على ذلك قوله من اراد ان ينظر الى آدم في علمه
 الى نوح في عهده والى ابراهيم في علمه والى موسى في سيرة والى عيسى في عبادته
 الى علي بن ابي طالب في عبادته لانه في صفاتهم والانباء افضل من باقي
 الصحابة فكان على افضل من باقي الصحابة لان المساوي للافضل افضل **وحسب**
 ابي الى النبي عليه طاهر سوى حال الله اعني واجب طهرك الكمال في حاله
 على واكمل والاحسن الى الله افضل **وحسب** له **وحسب** له **وقد ذكرنا**
 من الاحاديث التي يرد ذكر بعضها **والاخبار** كونه فانه لو لم يكن باطلا في حاله
 كان سلبا من حيث خلاف باقي الصحابة فانه كما هو اصل من النبي عليه كونه **وكذا**
الاستماع يعني استماع المسلمين من اكرم من اسماهم معه دل على ذلك كونه حجة
 بلاية ووقته سورة الاسلام **ومنه** بالكتابات **النسائية** كالعلم والسياسة والسياسة
 وحسن الخلق **والدين** كرم العروة وسد البأس **والحاجية** من كونه انما
 الله مسلم وروح السؤل واما السبيل في عهده **واحسب** به لا كلام في عهده
 مناهة ووقته فضاطر واقصا والكتابات واحتما به بالكرامات **الانوار**
 على الفضيلة معنى راية الوباب والكرامة عند الله تعالى من الاحسان الحارة
 تحري الاحكام على الفضيلة التي كرم عمره وولاه الكتاب والسنن والآثار والادب
 على ذلك الكتاب فلهذا في سبيلها الامني الذي لوقى بالتركي والاعية
 من فقه تحري فانه يورد على انهار في اني بكر ومنع والامني كرم لعل ان كرم
 عند الله اسلم ولا معنى بالافضل الا الاكرم وليس المراد به عليا رضي الله عنه لان
 عليه عهده من كرمه كرمي ومنه التبرية واما السنة فلهذا عند والادب

بعدى ان يكون عمره في الخطاب على رضى مكنون ما هو بالافتاء ولا مؤمر
 الا فضل والمساوي بالافتاء سيما عند الشيعة وقوله عليه لاني بكر وعمر ما سجد لهما
 اهل الجنة ما طاب العيس والكرمين وقوله عليه خلت ابوكم عمر وقوله عليه سلم
 خراشي ابوكم عمر وقوله عليه سلم خراشي ابوكم عمر وقوله عليه سلم خراشي ابوكم عمر
 عليه لو كسب محمد اطلاده من دلي لاخذت ابوكم طحا كن سوسيركي في ديني و
 حاجي الذي ارجيت صبيتي في النار وخليفتي في امي وقوله عليه وابر من ابي
 كوني الركن ومصدق وكمن في وروحي اخيه وجز في عماله واداساني بنفسه
 بانه مني ساءة الخوف وقوله عليه لاني الذي دار بيني كان عني امام الى كراتي
 امام من موخير مك وانه ما طلع شمس ولا غروب بعد العيس والكرمين على افضل
 من ابوكم ومن اجل هذا الكلام وان كان طامره في فضيلة غيره كمن انما ساق لا يات
 فضيلة المذكور ولهذا اذا كان ابوكم افضل من ابوكم والردا والسر في ذلك ان
 العالين من حال كل اثنين من المساوي دون التساوي فاداني فضيلة الآخر عن
 فخرين فاسم لرسول الله عليه اي الركن في المكنون حال عايشة طس من الرجال
 قال ابو اسلم طس ثم من حال عمر وفاي النبي عليه لو كان بعدى نبي كان عمره عن
 عهده من خطب ان النبي راى ابوكم وعمره فقال هذا السبع البعير واما الاخر من
 ان عمره كمال رسول الله حتى افضل ام النبي عليه بعد ابوكم عمر عثمان و
 من محمد بن الحنفية طس لاني اي الركن افضل من النبي عليه حال ابوكم طس ثم قال
 انما لا رجل المسلمين وعن علي رضى جبر الركن بعد النبي ابوكم عمر ثم اعلم
 وعنه رضى الله عنه لما حصل ما روى ما روى رسول الله حتى وصي ولكن ان اراد
 بالركن خراجهم على حرمهم كاجهم بعد منهم على حرمهم واما الامارات فما روى
 امام ابوكم رضى الله عنه من اجماع الكلمة والفت السلوب وسامع الصوح وجر
 بل الردة وظهر حرة العرب عن الترك واجلاد الروم عن السام واطرافها
 وطرد ما ركن عن حدود السواد واطراف العراق مع قوم وشوكتهم ووقورهم

احد ما ثبت ان فضيلة

من قال عمر وخشب ان اقول ثم
من فصول عثمان طس ثم

وانظام احوالهم والامام عمر من مع حاشي السرق الى من افقه حواسن وطلع در
 العجم وقل عرشم الراي الشان العباس الا وكان ومن رتب الامور وسياسة
 الجمهور واما من العدل ومرو الضعفاء ومن اعراضه عن مباح الدنيا وليسا تحا
 وطلاذا وشهواتها وفي ايام عثمان من مع السلاوة واعلاء الاسلام وجمع الناس على
 صحت واحد مع ما كان من الورع والشورى وكثير حوش السليخ الاعا في
 نعمة الدين والهاجرة بحرين وكثرة حاشي عليه على انيس والاسيخا من ادني
 شيا . وشره منور عليه عثمان اخي ورفيقه في الكه وولد عليه الاسيخا من يحيى
 من طائفة السار وولد عليه از بد مل الكه ينر حساب **والثقل المواتر دل على العسر**
ولربوب العسر واستاها عن عزم ووجود الكالات فيهم ذيب الامام الى ان
 الامام ابي عبد رسول الله صلعم استشهد نرا على من ان طالب ثم الحسن ثم الحسين
 ثم انه زين العابدين ثم انه محمد الباقر ثم ابي جعفر الصادق ثم انه موسى الكاظم ثم
 انه علي الرضا ثم ابي محمد التوادم انه علي الرضا ثم الحسن العسكري ثم ابي محمد
 العام المنظر المهدي وضوان الله عليهم اجمعين ويدعون انه ثب بالوارثين
 من السابيتين من بعده ووردون عن الله عليه انه قال الحسن وصي ابني في
 امام ابن الامام احوالهم او ابيهم ناسهم قائمهم وعي مسروق انه قال صاحب
 عبد الله بن مسعود او عدل لنا شاب مل عبد الله بن مسعود ان يكون من بعده جلف
 اكل لحيت السن وان في اشي ما سألني احد عن فم عبد الله بن مسعود ان يكون
 بعد استشهد طنة عدد تسار في اسرائيل ويستشون مارة ما يحب في الامام
 وغيره ولا يسوا معصومين اجماعا بقبيل العصور لهم والارم طرا الى المعصومين
 وقد بينا اسماواته احدى بان الكالات السنانة والدينية معهما موجود في كل
 واحد منهم فهو افضل اهل زمانه فليس للامامه لا مع عملا رايه المنقول على السال
 لاكن على السال فانه بعد الاطلاع على كسبي **وختاروا على كونه** فلهذا علم حرك
 حوى ما على ولا سك ان محارب رسول الله صلعم كافر **وختاروا فقتله** لان كونه

وامن فبا بنة واجبة من حاله كون محالنا بسبل الويسن ومن مع غير سجل
 الويسن نوله ما تولى ونفعله نجسم وسات ميسر او كنه ان محارب على كون محليا
 طاهر امكن من النبي الباع ان كان في رسة عن سبه وكذا في رسل واحد
 الكفار الراشدين اما فانه طائفة اما ان يكون عن انجاء او لا فان كان الله
 فالناس ان خطا لا ينسب اليه النفس لانه محمدا الخلق في له جها ولا يكون فاخت
 وان كان الكا فلا سك في سبه وكذا فانه بارا كلفا الراشدين وضوان الله عليهم
 اجمعين **المقصود السابيت في المعاد والوعيد وما يتعلق بذلك حكم المسلمين**
واحد والسمع دل على انما في العالم بل يمكن وجود عالم آخر عاقل لهذا العالم ام لا
 فذهب المليون الى امكانه وذهب بعض الاول سلة امتناعه وجسم المعصوم
 امكانه بدليلين عطا سمى الما يعطى فوان حكم السن واحد واد كان احد المسلمين
 كان الاخر ايضا حكما والام كن مسلم او مشا ما مثيل واما السمع فدل على ان
 الذي خلق السموات والارض ببار على ان خلق مسلم على وسوا الخلق العليم وراج
 من زعم ان مثل في العالم متع بوجين احدهما انه لو وجد عالم آخر كان كره مثل في
 العالم ولا يمكن وجود كرس مسالين الا محقق ورح منها الى لو وجد عالم آخر
 مثل في العالم كان فيه ايضا الله امر الاربعة فان لم يطلب انك عن امر في العالم
 لزم اختلاف مشاات الطباع اذ ايا واكواب من الاول اما ان ان العالم كره
 ورسم طائفة وحب الخلاء منها لم لا كره ان كونه في من جم او عن ان الامام
 انظم اختلاف مشاات الطباع في متضياتها اولت لحوار ان متع في كره في
 العالم ومار كل عالم متع في العالم واما ما سند الشيخ ما كنه في المشهور عن
 لحوار ان كون طباع عن امر عالم فانه طباع عن امر عالم آخر وان كانت طائفة
 في كسبي لان اختلاف طباع عن امر العالمين شاتي فاعلموا الى من كوا اس
 قوله **واكره ووجب اعلاء واختلاف المنفعات** منوعة واختلاف في العالم
 بل نفع ان عدم ومعنى ام لا فذهب الفلاس الى امتناعه دنا بالي انه يدوم وما

وان طلب ان يكون عالم
 او لا

سلك في عالم كنهنا فاشك
 في سلكه سلكه في عالم
 متع في

بما يشاء ان يكون ما يشاء لا يكون في محل وبما يشاء كونه في محل فليكن
 اجتماع السمطين ونجب جماعة من الاشياء الى ان يكونوا في مكان ما
 اراد الله تعالى اعدام الجوز لم يوجد الشار فاستحق الجوز ما بطل المم ذلك المذهب
 حصول الشار في الحل مستلزم توقف الشيء على نفسه اما عند ادراكه في ذلك
 حصول الشار في الحل مستلزم توقف على حصول الحل في الزمان الثاني فحصل في الزمان
 الا ان الشار في ذلك مستلزم توقف الشيء على نفسه الذي هو حصول الشار في ذلك
 الشيء على نفسه بواسطة وجوب اتمام الوعد وانكسر مقتضى وجوب البعث
 الفردية فاستلزم ثبوت الجسماني من بين محمد عليه مع الكثرة ولا يجب ان يكون
 المكلف اختلفوا في المعاد فاطلق المليون على المعاد الجسماني وذهب طائفة من
 المحققين على ان المعاد انسان والمراد به وجود الروح بعد موت البدن ووجه
 يمكن اتمامه بالبراهين العقلية واما المعاد الجسماني فاما محال لبراهين على اتمامه
 ولكن يجب ان يستند على الوجه الذي ذكره الانبياء ولا يمتنع صدور ذلك في
 الى نفسها وحسب المم على وجود المعاد برهين الاول ان امرئ بعد المكلف بالوعد
 على الطاعة ووجهه بالعبادة المعصية بعد الموت ولا تصور التراب والعبادة
 الموت لا بعد الموت فوجب الوعد اتمام الوعد والوعد والوعد ان الله يكلف الناس
 والتواصي فوجب ان يصل التراب بالطاعة والعبادة المعصية فوجب التواصي
 الحكمه والا كان طامعا في ما يقولون فلو اكبر اية البيان بيني على قاعدة الجحيم
 السبع الغنمين وان العدل واجب على احد كما هو مقتضى المم وانما المعاد
 الجسماني والروحاني كلاما واقع اما الروحاني فاما بين من النفس متى بعد
 البدن ولما سعادته وسعادته وقد جاز في القرآن من قوله لا يحبس الروح
 في سبيل الله احوالها في جوارحه بهم مدقون فحين بااتهم الله من فضل وقوة
 يايتها النفس الطيبة ارجعي الى ربك راضية مرضية واما المعاد الجسماني فاما
 العقل باثباته ولكن قد ورد في القرآن آيات كثيرة دلالة على اثباته بحسب الاثر

منها قوله تعالى قال من يحبس العظام وهي يمس قل يحبسها الذي انشاها اول مرة فاذنهم
 من الاعداء الى بهم فسلون فسيقولون من عينا هل الذي فطركم اول مرة
 احبس الانسان ان لم يجمع عظامه على فاد من على ان سوى بانه وادكنا
 عظاما واحدة وقالوا المكفوم لم شهدتم علينا قل انما خلقناكم جلودا من عظام
 فزادهم مستقلا من عظامهم سدا عظامهم حرا على ما يسمون وانظر الى العظام
 كيف نخشعكم بها فكيف لا تخشعكم بها فاد امر في العصور في غير ذلك مما لا يحصى
 فالله اعلم بالصواب ومن محمد عليه لانه امر كل امره الصادق فوجب
 التصديق والايان به واما قلت انه يمكن ان المراد به جمع الاجزاء المتفرقة وهو
 يمكن بالضرورة قوله ولا يجب اعاده فواصل المكلف اتمامه الى جواب شبهة
 ان المعاد الجسماني غير ممكن لانه لو اكل انسان اسنانا حتى يمارى جزءه من الاكل
 الجوز اما ان لا يصاد اصله وسر الطاووس في كل واحد منها وهو لا يستحال
 ان يكون جزء واحد بعينه في ان واحد في شخص متساين او معا في احد ما ووجه
 كون الامر معاد ابعينه وتمامه الى الرجوع طامع ثبت مقتضوا
 لانه لا يمكن اعاده جمع الاعداء باحيائها كما رعى في جواب ان المعاد اما
 هو الاجزاء الاصلية وهي الباقية من اول العرسل الاخره لاجمع الاجزاء على الاطلاق
 وهذا الجزء حصل في الانسان الاكل طامع اعاده فيه وانه مقتضى قول المم ولا
 اعاده فواصل المكلف ان كان من الاجزاء الاصلية لما كثر ابعده والا فلا
 اعدم اخرا في الاطلاق وحصول الجوز هو قوام اجوده مع الاخر في قوله الله
 من غير انشاء الله تعالى القوي الجسمانية استبعاد استباح المكفوم للمعاد على
 اشاع حشر الاجساد وانه لو لم يمت المعاد الجسماني فاما ان يكون عود الروح الى البدن
 الى السجن في عالم العناصر وهو الشايع ادنى عالم الاطلاق وهو موجب الحرا في الاطلاق
 وهو ما لم يمت في الدنيا غير التوالد وذلك عند البعث وهو منع وط
 اشاع وجود الجوز باثباته لا يمكن حصولها في عالم العناصر ولا في عالم الاطلاق لانه لا

١٠٩ من الاكل

خلاف مذمبة او لا سقطت في منها وموالمط ولو فرضا ار كسني خسر افوا من
 الثواب وخسره اجزا من العقاب فان تقدم اسقاط احد سبعا لا آخر لم سقط الباقي
 بالعدوم كما حاله صيرورة المخلوب والعدوم غالبا وانه موثر وان سار بالكرم
 معا لان على عدم كل واحد منها وجود الآخر طوعا وقهرا وحدا وقهرا لان السبب
 حال حدوث العلول وما هو وجود ان حال كونها معدومين فليس الجمع بين المستصين
 مان كل واحد من العليين في الاستحقاق التام من الاخر حتى يستمر احد الاكفا
 يصير سببا في جازة فليس الكفاية الكسرة واحدة اكمال الحد في الراجح ايضا والكي اذا
 ليس منها فخره ما رخصت في اجاب الطاعة واستحقاق الثواب بان السبب لا يست
 عليها ومعنى الموازنة لا يست عليها وركب العقوبة على العصية بعد اوج كرمها
 عن الصورة الاولى ايضا فان اسقاط احد الحسنيين وان لم يكن اولى من الاخر
 المتأخر بوجهاها على ما من امتد الحاروب والكاف وغرما **والكا ومحمد عذاب**
مما جبت التوبة مستغفرا استحقاق الثواب بالبراءة وكيفية عند الغفلة امن
 السلوك على ان عذاب الكفار العائد من دامن لا يستطع والكاف المبالغ في الاجتهاد
 الذي لم يصل الى المطر اذ كماله والغيري انه معدوم وقوله في وما جعل عليكم
 الدين من حرج ولان عدمه مع بدلا الجسد والطاهر من غير متغير مسج ودسب
 للمؤمن الى انه غير معدوم وادعوا لاجماع عليه فصل طهر الجاهل ليس قالوا ان
 عبد الرسول الذي قتلوا وحكم بحدودهم في النار لم يكونوا عن آخرهم معاذين لئلا يسم
 اعتقاد كفر بعدد الجاهل منهم من يبت على السك بعد اذاع الوسخ وختم الله على
 قلوبهم ولم يشرح صدورهم للاسلام فلم يستدوا الى حيتته ولم تسل عن احد من المؤمنين
 في العرف الذي ذكره كالحظ والغيري قوله في وما جعل عليكم في الدين من حرج
 خطاب الى اهل الدين الى اهل الجاهل من الدين كلك الحلال المشركين عند الاكفرين
 في العدميات ولما روي ان النبي عليه السلام قال سم في النار حتى سالت حديج عن عالم
 وقالت المعركة وبعض الساعة لا بعدون لم يسم عدم اهل الجاهل لما روي في احد

فغير

ولان عذاب من لا يجرم له ظلم واما ان عذاب صاحب الكبرة بل هو مستطع فرب
 اهل السنة والجماعة من الشيعة وطائفة من المعتزلة الى استطع واقراره الملم و
 ارجح عليه بان صاحب الكبرة يستحق الثواب بان لا يولد في نفس بل مشال في حجة
 به ولا سلك ان الامان اعظم اعمال الخير فان استحق العقاب بالمصية فلما ان
 عدم الثواب على العقاب وسوبك بالامان او بالعكس وسوالمط وبانه لم
 يستطع عذابه لزم ان اذا اعتد به مكلف مدة عمره لم يكل كبره في اخر عمره لا يستطع
 عقابه ومفصح عقلا **والسميات ما ولد ودام العقاب فخص بالكلية**
 السميات التي تمسك المعركة بها في عدم استطاع عذاب صاحب الكبره مثل قوله تعالى
 ومن فعل الله ورسوله فان لما رجسهم خالدا فيها ومن مثل موثنا مستعدا في
 حنهم خالدا فيها ومن بعد مدوده مدخله نار خالدا فيها ما ولد الماخصيص الثواب
 بالكلية ما دخل المخلو على المكمل الطويل واما قوله من ان الثواب والعقاب يستغ
 ان يكونا دامين لما قدم فان اردت مدوام العقاب دوام عقاب الكفار فسلم
 فتمنع والعفو واقع لانه حقه في فخر اسقاطه ولا ضرر منه في تركه في اسقاطه
ولانه احسان والسمع انصت الله على ان يصح لعنوهن الصغار مطلقا وعن
الكبار بعد التوبة ولا لعنوهن الكفر قطعا واختلفوا في حوار المعنوع عن الكبار دون
الموت فوجب حرامه من المعركة الى انه حار عقلا غير حار سمعا ووجب الاستقلال
وقوله عقلا وسمعا واحدا المم واجب على وقته عقلا بان العقاب على الله
في ازالة اسقاط حقه وبان العقاب ضرر على المكلف ولا ضرر على الصريح في تركه وكل
ما كان كذلك فاستطاع حسن وكل اسحسن فمداهق ولان العفو احسان و
لاحسان على الصريح واجب وعلى وقته سمعا بالدلال السميية مل قوله ان الله
لا يغفر ان يسرك به ولا يغفر بدون ذلك لمن يشاء وقوله في مل اعبادى الدين
اسروا على انفسهم لا تقطوا من وجه الله ان الله يغفر الذنوب جميعا الى غير ذلك
من النصوص فان مثل كونه حمل النصوص على العفو عن الصغار او عن الكبار

مع ضرر النار كره

بعد السوء هل يذاع كونه عدوا عن الظاهر من غرضه لئلا يؤول من مقتضى
 من المفسرين بغير ضرورة مما لا يكاد يصح في بعض الآيات لتوحيده ان الله لا يعز
 شرك به الا ان المعتزلة بالتوبة مع الشرك وما دونه فلا يصح التوبة بما بها الا
 وكذا لم يزل كل احد من العصاة فلا يلزم التعلق من مشاء الميعة للبعية ان في
 تخصيصها احلالا بالمعصية واعني تهويل بان الشرك ملوذة الهاء في الوجه
 لا معقود ويعتبر جميع ما سواه **والاجماع على السقاء فساد الزيادة النافع وبطلان**
حقه ان السكون على بروت السقاء لتوحيده عسى ان يسكن ركب مما محمودا
 وفرا السقاء ثم اختلفوا في سب المعزلة الى انها عماره عن طلب زيادة النافع
 للمؤمن المستحق للثواب وابطال المم بان السقاء لو كانت لطلب زيادة النافع
 لمؤمنين كما ساقضت عليه لانه لا يطلب زيادة النافع له وسحق الثواب
 المالي بانه لا ينفذ اعلى مرتبة من المشقة **وهي المطاع لا يستلزم**
ان اسارة الى جوابه لئلا يقر بقرينه ان الله تعالى للظالمين من حسم و
 لا شنيع مطاع في الله تعالى قول السقاء عن الظالمين فلا يكون السقاء مابة في
 حق العصاة بقرينة اجاب ساذية في السقاء الذي مطاع وفي سقاء خاص بغير
 في السقاء مطلقا **واما في السميات** **مما دل** **بأن** **اشارة الى جواب** **استلزم**
 بطل قوله في الظالمين من انصاره وقوله في يوم لا يكون من من شيا وقوله
 في وما منهم شقاء الساقير بقرينة اجاب ان هذه الآيات مائة لا تخص بها الهاء
 جميعا من الاكاذ على ما لا يتم التوهم في الايمان والاحوال وان سوق الكلام التوهم
 لا سلب التوهم وايضا الظالم على الاطلاق هو الكافر ومن المصرة لا يستلزم
 السقاء لانها طلب في ضيق والسقاء وما سقى من يدافعه ومخالبه **وقيل**
اسقاط المعنار **واضح صدق السقاء فيها وثبوت** **الاسئلة** **ادعوت**
لا يل **البيان** **في** **نفس** **طائفة** **الى ان السقاء بالنسبة الى العصاة في اسقاط المعنار**
 عنهم واكن عند الملم صدق السقاء فيها في زيادة النافع لهم وفي اسقاط المعنار

شا

عنهم اذ مال شمع طان سلطان اذ اطلب لزيادة مسافع واسقاط معصار اول
 و في لعود وجه الابطال المذكور اعني لردم كوسا ساهن في علمه ولكن الجواب عما
 باعتبار زيادة قد فهمت اعني كون السقاء اعلى جالا من المسنوع لانه من بروت السقاء
 بالمعنى الثاني في علمه سواء اذ حوت شعاعا لئلا يزل الكسار من التقي **والنوبة**
 وهي الدم على المعصية في الحال والعزم على ركنها في الاستقبال والتجسس ان ذكر العزم
 انما هو للتقرير والبيان لا للتقيد والاحراز والسادم على المعصية لئلا يزل عن
 ذلك العزم البس على مدير الخطر والاقدار **واجبه** **لوقها** **العزم** **الذي هو العباد**
 اكون منه ودفع العزم واجب فما رغب العزم ايضا يكون **واجبا** **لوجوب** **الندم**
على كل **جمع** **والاحمال** **واجب** **في** **عند المعزلة** **العالمين** **بالحسن** **واتبع** **التقليد** **واما**
 عند الاشاعة فوجوبها بالسمع لئلا يزل العزم الى الله حيا يوجب الى الله توبه نصوحا
 وكذا ذلك **وندم** **على** **البيع** **بالحسن** **واما** **لا** **تشت** **السوء** **فان** **من** **دم** **على** **المعصية**
 لاخرها مدمر او اخطاها مضره او مال او لغيره من احوال يكون ماسا **وحق** **النار**
كانت **عنايه** **بذلك** **بما** **كان** **الندم** **على** **المعصية** **لحوق** **النار** **لاكون** **ذلك** **بوجه**
 كما ادا دم عليها لاخرها بالبدن لما ذكرنا ان المعصية هو الندم لئلا يزل العزم
 اخذ **ذلك** **ك** **الاحمال** **واجب** **فان** **الندم** **عليه** **لا** **يكون** **بوجه** **اذا** **كان** **لا** **لا** **احمال** **فلا**
 ولما اذ كان الندم عليه لحوق المرض والعصيان بما لا ادع منه او لحوق النار لم
 يكن بوجه **فلا** **يطلب** **من** **البعث** **اذا** **كان** **الندم** **على** **فعل** **البيع** **او** **الاحمال** **بالحسن**
 انما يكون بوجه اذا كان الندم لانه في الاحمال فزعم ان لا يصح البيع من قبضه دون
 اذ اندم على قبضه دون مسخ نظرا انه لم يدم على البيع لئلا يزل العزم بوجه في بعض
 فانه سبب الى باسم وذهب ابو علي الى انه يصح التوبة من قبضه دون مسخ وذهب عليه ان
 الندم على قبضه دون مسخ كان الايمان بواجب دون واجب مسخ وذلك كما
 عليه ركن البيع لئلا يزل العزم على فعل الواجب لوجوبه ولو لم يزل من اسرار البتة
 البيع عدم صحة الندم على قبضه دون قبضه من اسرار الواجب في الوجوب عدم

الانسان واجب دون واجب ووجه المم بقوله **وما تم اليك من على الواجب**
 من المقتضى والمقتضى من ترك البيع كونه ميلا لا يحصل الا بترك جميع البيع بمقتضى
 الابان بالواجب اول فتره فان الكلام في الواجبات التي صدرت عن الشارع
 بكل واحد منها على حدة كالصوم والصلوة والركوة مثلا فان الواجب امر
 الشارع بالانسان بواجب منها لا على التعيين كما هو في تركه كانه طاهر ان
 الامتثال بالحصول بالانسان واحد منها بل بالانسان الجسدي كانه ترك البيع من فرق **ولو**
اعتقد في البيع التوبة اي لو اعتقد انسان في بيع البيع الحسن تحت توبة من بيع
 اعتقد فوجه دون وقع اعتد حسنة لحصول شرط التوبة وهو الندم على البيع **وكذا**
المستغفر اي اذا استغفر انسان احد الغنطين استغفر الاخر من حيس التوبة حتى اعتد
 بالحسن ان وجوده بالنسبة الى العلم كعدمه وان علم دون التوبة مع توبته
 ما هو ليعتق من فعله لولا العلم وتكرار العلم ما هو عن فعله لولا دون كسر العلم مع توبته
والحقيق ان رجس الداعي **سلك الندم** عن البعض **بعت عليه** اي على الندم عن توبته
 البعض خاصة دون البعض الاخر لا سيما اخرج الداعي بالنسبة اليه **وان اسكر الداعي**
في الندم على البيع لنتجه ولا يلزم من ذلك ان يكون الندم على البعض الذي يمتنع اخرج
 لا يلزم اذا اخرج الداعي بهذا المخرج عن الاشتراك في كونه داعيا الى الندم على البيع لنتجه
فذا كافي الدواعي **سلك الغنا** فان الاعمال مع حبس الدواعي فذا كان داعيا
 الاعمال داعية على داعية بعض اخر احسن الفعل الذي يكون داعية راجحة بالوقوع ان
 اشترك مع غيره في الدواعي اول لا يمتنع على المتأمل ان يحصل ما ذكره من التحسين
 التوبة من ترك البيع والاسان بالواجب كما ذكره ابو علي فاحر كلامه مخالف اول
ولو اشترك المخرج اشترك وقوع الندم فلا يصح الندم عن بعض دون بعض **بما دل**
 كلام ابو الوضين على اولاده **ومضى** عنهم وموان التوبة لا يصح عن بعض دون
 والارز الحكم بغير الكثرة **انما** بعت منه اليهم على بغيره **والدليل ان كان**
 حصة من فضل شيء كني فيه الندم والعزم كافي لتركه **بما دل** من الرخص **وهو**

الى امر اريد تسليم النفس للحد في الشرب **وفي الاحمال بالواجب اخلف حكمه في**
وتفصيله **وتعديها** منتهى ما سمي بالحاج الى الاداء كركوة فانه اذا احل في
 اخراجها فالتوبة ان الى ان يردى ومنه ما يجب قضاءه فاداه حتى سقط كالصلوة
 والصوم ومنه ما لا سبي ولا يمتنع في مسقط عنه بخرو النذم والعزم كما اذا ترك صلوة
 العيد او صلوة الجمعة **وان كان الدية** **حي ادى** **استغفر** **انما** الى صاحب
 الحق **ان كان** **سلك** **واكن** **الاصال** **بما** **ساجد** **الحق** **او** **وارثه** **والاصال** **انما** **يكون**
 رد المال وتسليم البدن او العتق الى ولي الحية لاقصا من او الغرم عليه **مع**
اعتد **اي** **عذر** **الا** **اصال** **ان** **لا** **تسبى** **صاحب** **الحق** **ولا** **وارثه** **او** **استغفر** **الارث**
ان كان الدية **سلك** **لا** **يسبى** **ذلك** **الذي** **ذكر** **نا** **سليم** **النفس** **واذا** **الواجب**
 قضاء لاداء الى الحق **صاحب** **اد** **الغرم** **عليه** **وقد** **ذلك** **بما** **التوبة** **لو** **اد**
 اخر خارج عن التوبة فلو كان منع سقوط العقاب بالتوبة قال امام الحرم من حرمان
 العامل او اعدم من غير تسليم منه للتصا من صحت توبته في حيايته وكان منعه
 التصا من من مسحة معصية محدودة مستدعي توبة اخرى ولا يمتنع في التوبة عن التمثيل
ويجب الاعتد **على** **الاعتبار** **مع** **لو** **يؤخر** **اي** **اذا** **كان** **الدية** **الذي** **سلك** **الحق** **الادى** **هو**
الاعصاب **وجب** **على** **الاعصاب** **الا** **عذار** **من** **اعتبار** **ان** **مع** **الاعتبار** **الى** **لانه** **او** **صل** **اليه**
 ضربا من التمسك بالاعصاب وحبس عليه الاعتذار عنه ولا يلزم تفصيل الاعصاب
 الا اذا امكن على وجه الحسن وان لم يمتنع الاعتذار لانه لم يمتنع السبب
 الاعصاب كما كفى في كلا التمسك التوبة لانه خالف منه في حيث قال في التمسك
 منكم بعضنا الحق احدكم ان ما كل ثم احرمه مكره **وفي احكام التفصيل** **الذكر**
احكام **ذم** **بعض** **المعزلة** **الى** **ان** **يجب** **على** **الانسان** **الندم** **على** **التفصيل** **ان** **كان** **يعلم**
 الصانع متصلا وان علم بعضها متصلا بعضها مجزا وجب عليه التفصيل فيما علم
 متصلا قال المصنف **فما** **سكال** **ان** **الاجزاء** **الحصل** **بالندم** **على** **كل** **قبض** **مدرجه** **وان**
 لم يذكره متصلا **وفي وجوب التجرد** **بما** **سكال** **قال** **بعض** **المعزلة** **ادام** **المكلف**

عن المعصية ثم ذكرنا وجب عليه تجديد السورة لانه اذا ذكر المعصية ولم يندم عليها كان
 مشتبها لها فرعا بها وذلك بطلان التندم ورجوع الى الاقرار وقال المم في السكال
 لاننا لم نذكر ان لم يندم عليها اذ ذكر المكان مشتبها لها اذ ربما يفرغ عنها صنفان
 غير ندم عليها ولا اشتغال لها واحتجاج بها **وكذا المخلول مع التندم** اي في ايضا السكال
 فانه اذا صدر الندم عن المكلف وجب التندم على المخلول كما اذا روى فاصاب
 الرمي له والاصابة معلومة بوجوب التندم على الرمي والاصابة جميعا وفيه السكال لان
 الاجاز يحصل بالندم على الرمي وكذا **وجوب سقوط العتاب** بان ايضا السكال في التندم
 الى ان يجب على الله ان يسقط العتاب التوبة حتى قالوا ان العتاب بعد التوبة
 واجوب بان العاصي قد بذل وسعه في السلاق فسقط عتابه كمن بالغ في الاعتذار الى
 من اساء اليه يسقط دينه بالضرورة واقر من بان من اساء الى غيره وشك في توبته
 جاز مسعذرا لا يجب في حكم العمل قبول اعتذاره بل الخيرة الى ذلك الغير ان سار صنع وان
 جازاه **والعتاب يسقط بها لا بكثرته** ثوابها اخفوا في سقوط العقوبة فبعد بعض
 المعصية بكثرته ثواب التوبة وهذا كثرتم بنسب التوبة واختاره المم وحج عليه بانه
 لو كان بكثرته الثواب لما دعت بمطردة دون التواب لكنها قد تقع والى هذا السار
لانهما مع محظوظ ولما بين فرق بين السورة المستمرة على المعصية والسورة المسبوقة عنها
 استقامت عقابها كسائر الطاعات التي تسقط العقوبات بكثرته ثوابها واللازم
 للقطع بان من تاب عن المعاصي كلها ثم شرب الخمر تسقط عنه عقاب الشرب ولا
 هذا السار بقوله ولولا **لا سني الخمر** **بن التندم** **والخمس** ولما اخففت التوبة
 عن معصية معينة يسقط عنها بها دون اخرى لان بكثرته الثواب على الكل على السار
 والى هذا السار بقوله **والاقتضا** من اي لولا لا يبنى الاقتضا من وجوب الاخوة لان
 لو كان بنسب السورة يسقط بقرعة العاصي عند معاصية النار واسار المم الى جوابه بقوله
ولا يثبت في الاخوة **لا تساو** **الشرط** فان ندم العاصي عند المعاصية ليس لفتها **و**
 التوبة وان وقع لا مكانه وتواتر السبع بوقوع عذاب التوبة لكما ذكره العاصي ما اسن عليه

سلف الامة قبل ظهور الخلاف واسن عليه الاكثر تعبد وذكره خراسي وعروة وشيخ
 المرسى وذكر المصنف من المبرر والمثبتين انه احرى من اخبره الصادق اما السكال فقال
 واما اختيار الصادق في طعن قوله ان لا يندم عليه فادعوا عيشا يوم تقوم الساعة
 ادخلوا الى فرعون اسند العذاب عطف في هذه الآية عذاب العبد على العذاب الذي
 سوع من النار صابا وسار فكلهم عسيره وعلى قيام الساعة فهو في التوبة ولو لم
 يه حكمه ربنا استنا انفس واحسننا انفس واحدى المحوسر لبيت الا في التوبة ومن
 قال بالاجاز فانه قال بالعباد ايضا لا حادث المتواترة المتكثرة كقول صلح التوبة
 وروى من راي من الحكمه اخرج من حذر الزمان وكا روى انه عليه السلام مر من حال
 انها بعد ان دنا بعد ان من كبره لان احد ما كان لاستنزه من البول واما السكال كان
 غشي بالجميد وكقوله عليه استنزه من البول فان عذاب التوبة وكقوله في سنده
 نهارا لود شغلته النار من شغلته اختلف بها فلهذا الى غير ذلك من الاحاديث
 الصحاح والصحاح المذكورين متولدة لا يذوقون فيها الموت الا الموت الاول ولو
 اجروا في التوبة لاذقوا الموت ان كان ذلك وصفت لابل الجنة وغيره فيها الجنة
 اي لا يذوق اهل الجنة في الجنة الموت فلا تسقط معصيتهم كما انقطع نعم اهل الدنيا بالكون
 فلان لا في الآية على ان شاء مرة اخرى بعد السقوط وقيل في قوله واما قوله الا الموت
 الاول فهو كيد لعدم موته في الجنة على سبيل العلق بالحال كما قيل لو امكن فيهم
 الموت الاول لاذقوا في الجنة الموت كذا لا يمكن لما شبهه على سقوط موتهم فيها
 قالوا انما يمكن العمل بالطوارس على عكسهم بها اذ لم يكن محالة للمعقول فانها على
 تدبيرها فانها يجب ما عليها وحرمانها عن طوارسها فلا سني لكم ووجه احتجاج بها
 في انها للمعقول انما هي كصاحب سني مسلوبة الى ان يذنب اجزاه **و**
 فيها حياء ولا سبيلا والتول بها مع عدم المشاهدة فسقط طاعة والبيع منه
 من اقرضه فانه اذا دق في الراجح العاصي جنونا وشمالا وقولا وديورا فانما
 علم عدم اجازة وشأنته وعذابه ضرورة وقد كثر الاجاب في المنع عن هذا

عامة

من كلمة السباع واليابور وتزقت
 اعواءه في بطرها وحاصلها والبلغ

فقال القاضي واتباعه في صورة المطوب لا يند في الاحبار والمساير مع
 المشاهدة كافي صاحب السكة فانه حي مع انما لا يشاهد جوده وكافي في النسي
 سلم حر عليه وسوم من اطرافها به مع ستره عليهم واما الصورتان الاخران
 فان السك بها مبني على شرط اليه في الجوده وسوم متوع عند ما فلا يجد
 ان يباد الجوده الى الاجزاء المسفرة او بعضها وان كان خلاف العادة فان
 حارق العادة فمرسته في معدور اربع وسائر السميات **من الميزان والشرط**
والحساب وتطايير الكتب كانه دل السمع على ثبوتها فانها نطق بها الكتاب
 السنة واعتد عليها اجماع الامة **فجب التصديق بها** اما الميزان فقد قال الله
 ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وقال فاما من مقت موازينه هو في عثره
 والامر من موازينه فاما ما فيه وذبح كثير من الفرس الى امة من ان لم تكن
 ولسان وشايب علما بكيفية لامكانها وقد ورد في الحديث منيرة بذلك واكره
 بعض المتردد الى ان الاعمال اعوان لا يمكن وزنها فكيف اذا انزلت
 فاشت على المردود العدل الساتر في كل شي ولو اذكر لفظ الجح والافا الميزان
 المشهور واحد وتسل من الادراك في ميزان اللوان البصر والاصوات السمع
 والطعم والذوق وكذا سائر الحواس وميزان العقول والاعتقالات واجب بانها
 توفى صحايف الاعمال ويصل بل كمال الحسنات احسانا نورانية والسيئات احسانا
 ظلمانية واما لفظ الجح فلا يستقام وقتل كل مكلف ايران واما الميزان الكسر
 واحد انما هو الجلاله الارفقه وعظم الغمام واما الشرط فلهذا ورد في الحديث
 السبع اربعه مبرور على من جرم يرد الاولون والاخرون ادق من الشرط وقد
 من السيف وشبه ان يكون المردود عليه هو المردود و لكل حدان على قال
 تعالى وان حكم الاوارد ما واكره القاضي عبد الجبار وكسر من المتردد دعا منهم انه
 لا يمكن اكله وعلوه ولو امكن فلهذا ورد في الغدا على المؤمنين والعلماء يوم
 فالوايل المراد به طريق الجح المشرى اليه موله سيدهم وتصلح بالهم وطريق النار

المشار اليه منزله فانه ومع الى صراط الجح وقيل المراد الاول والاخر وقيل
 الصادات كالعلة والركوة وكما وكسل الاعمال الرد الى السبل عنها
 لو اخذها كانه يبر عليها وطلو المردود كبرها وعقر مقلتها واكواب ان الحكم
 البور طاهر كالمس على الماء واليوان بين الهواء عالة فانه العادة ثم اكره
 سهل الطريق على من اراد كما جاز في الحديث ان منهم من سوكا برق الحاطف
 منهم كارج الحاربه ومنهم من سوكا كواد ومنهم من يجوز جلاء وسعلق يداه ومنهم من
 بحر عن وجهه واما الحساب فقد قال الله ان اسرع الحساب وقال عليه
 ما سبو الا نكسكم قبل ان تكاسبوا واما تطايير الكتب فقد قال في واما من اد
 كتر يمينه فلو كان عايب حسابا يسر او قال او كل انسان الرضاء طايير
 عقه وخرج له يوم القدر كما بالقاء فستورا **والسمع على ان الجنة والنار مخلوقان**
الآن والمعارضات مما لا يجوز المسلمين على ان الجنة والنار مخلوقان الآن
 خلا فالاكر المتكره كالي باسم والقاضي عبد الجبار وغيرهما حيث زعموا انها
 مخلوقان يوم البكر انما وجان الاول قصه ادم وحواء واسكانها الى الجنة ثم
 اخراجها عنها لاكل السحر وكونها كخفان عليهما من ورق الجنة على ما نطق الكتاب
 والسنة واعتد عليه الاجماع فكل ظهور الحائرين عليها على سستان من سستان
 الدنيا بحري بحري السلاعت العين والمراغة لاجماع المسلمين ثم لا قابل يخلق
 الجنة دون النار فبوتها الثاني الايات العرقة في ذلك كقولنا في لندراة نزل
 اخرى عند مدده المسهي عند اجنه المادى كقولنا في حق الجنة اعوت للمقيمين اعنت
 للذين امنوا الله ورسلا وازمنت الجنة للمقيمين في حق النار اعدت للكارهين
 وبزرت الجح للعادين وعليها على العسر عن المسبيل لفظا الى معنى ما توت في
 كعقه مل ورج في الصور وما دى اصحاب الجنة اصحاب النار خلاف الظاهر
 البر دون ذنوبه مسك الكفرون بوجه الاول ان خلقها قبل يوم البكر
 لا يخلق بالجح وخلق طاهر الثاني انها لو خلقها لخلقها لتولد في كل سالك الاول



SOLEYMANI E. KUTUPHANASI	M. I.
Turhan Valde	
Yıl	
Eski No	196
Tasnif No	297.3